الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه



شيوخُ قتادة بن دِعامة السَّدُوسيِّ المُتكلَّم في سماعِهِ منهم

دراسةٌ تطبيقيةٌ

إعـدادُ الطّالبِ

أحمد زهير شُرّاب

إشـرافُ الأستاذِ الدُّكتورِ

نافذ حُسين حمّاد حفظه الله

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالاً لِمُتطلَّباتِ الحُصُولِ على دَرَجةِ الماجستيرِ في قِسْمِ الحدِيثِ الشّرِيفِ وعُلُومِهِ

1432هـ – 2011م





الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا   هاتف داخلي: 1150

الرقم.. ج س غ/35/ .... Ref

التاريخ ...2011/07/04م......... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد زهير أحمد شراب** لنيل درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف**، وموضوعها:

شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلَّم في سماعه منهم – دراسة تطبيقية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 03 شعبان 1432هـ، الموافق 2011/07/04م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. نافذ حسين حمّاد	**مشرفاً ورئيساً**	....
د. نعيم أسعد الصفدي	**مناقشاً داخلياً**	....
د. محمد رضوان أبو شعبان	**مناقشاً داخلياً**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/قسم الحديث الشريف.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾

المجادلة: الآية (١١).

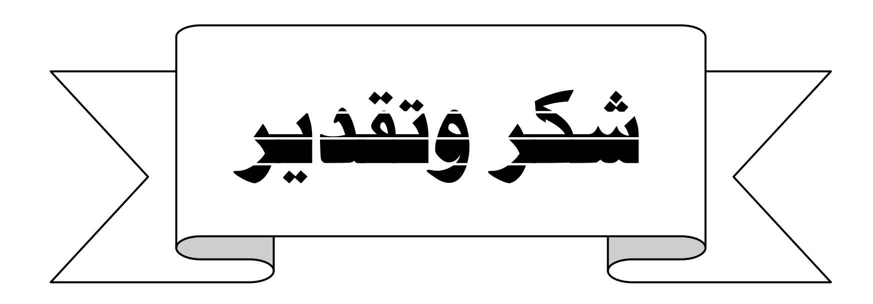
الإِهْدَاءُ

إلـى أهْـلِـي ...

والِدَيَّ اللَّذَيْنِ لم يأْلُـوَا أدْنى جُهْدٍ لِيُقدِّماهُ في باقـةٍ عطـرةٍ، حَفِظَهُـما اللّهُ تعالى، وأكرمهُما في الدُّنيا والآخرة.

وإلى زَوْجَتي الَّتي لَطالمَا ضحَّتْ كي أتفرَّغ للبحثِّ والطَّلبِ، بـاركَ اللّهُ فيها.

وإلى العُلَماءِ الرَّبانيّين الذين قاموا ببيان سُنَن المرسلين، الذين يَدْعُونَ من ضلَّ إلى الهُدَى، ويَصْبرونَ منهم على الأذى، ويُبصِّرُونَ بنور الله أهل العَمَى، ويُحيُونَ بكتابه الموتى، فهم أحسنُ النَّاس هَدْياً، وأقومُهُم قِيلاً، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أَحْيَوهُ، ومن ضالٍ جاهلٍ لا يَعْلَم طريقَ رُشْدِهِ قد هَدَوْهُ، ومن مبتدعٍ في دين الله بشُهِب الحقِّ قد رَمَوه جهاداً في الله، وابتغاءَ مرضاته، وبياناً لحُجَجِهِ على العالمين، وطلباً للزُّلْفَى لديه، ونَيْل رِضوانِهِ وجنَّاتِهِ، فحاربوا في الله من خَرَج عن دينه القويم، وصراطه المستقيم.



بعدَ حَـمْدِ اللهِ، أهْلِ الثَّناءِ والمجْدِ ...

أتوجَّه بشكرِي العميقِ لأستاذي الدكتور نافذ حمَّاد على توجِيهاتِـهِ وإرشاداتِهِ، وطيبِ قلبِهِ وسَعَةِ فُؤادِهِ، جزاه اللهُ خيرَ الجزاءِ.

كما وأشكر أساتِذَتِنا الكِرامَ أعضاءَ لجنةِ المناقشةِ، لجَهْدِهِم لِرَفعِ مستوى هذه الرِّسالةِ، وهمَّا:

الدكتور: محمَّد أبو شعبان حفظه الله.

والدكتور: نعيم الصَّفدي حفظه الله.

وفقهما المولى عزَّ وجل لكلِّ ما يحبُ ربُّنا ويرضى.

وأُسَجِّلُ شُكْري لكلِّ من بذل لي العلمَ والنَّصيحةَ، والمَشُورةَ، والمساعدةَ، من الأساتذة والإخوان والهَيْئات والمؤسسات، وأخصُّ بالذِّكْر منهم أخي في الله/ باسل عمر المجايدة.

نسأل الله تعالى أن يحفظهم ويرعاهم، وأن يسدِّد على الحقِّ خُطَاهُم، إنَّه سميعٌ مُجِيب.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

مُقدِّمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونستعِينُهُ ونستغفرُهُ، ونعُوذُ بالله من شُرُورِ أنفُسِنا، وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضلِلِ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الْحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهَدْي هَدْيُ محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ مُحْدَثةٍ بدعةٌ، وكلّ بدعةٍ ضلالَةٌ.

وبعدُ:

فإنَّ عِلمَ الحديثِ من أجلِّ علومِ الشريعةِ وأفضلِها. وكان علمُ الرِّجالِ مِن أهمِّ علومِ السُّنَّةِ النَّبويةِ؛ فَبِهِ يُعرفُ الصَّحيحُ مِنَ الضَّعيفِ، والمحفوظُ مِنَ المعلولِ، والقويُّ مِنَ السَّقيمِ، وتعلُّمُهُ مِن فُروضِ الكفاياتِ التي تَجِبُ على الأُمَّةِ.

فالإمام البُخاريُّ يقولُ: سمعتُ عليَّ بنَ المدينيِّ يقولُ: «التَّفقهُ في مَعاني[1] الحديثِ نِصفُ العِلمِ، ومعرفةُ الرِّجالِ نصفُ العلمِ».[2]

وتوضيح ذلك: أنَّ النصوصَ الشرعيةَ نُقلت إلينا بواسطة الرِّجال، ولا يمكن العملُ بأيِّ نصٍّ حتى تُعرَفَ ثقةُ النَّاقلِ، فعلى هذا يكون معرفةُ الرِّجال نصفَ العلمِ، والنِّصفَ الآخر هو: متونُ النُّصوص الشَّرعيةِ المنقولةِ إلينا بالأسانيد.

---

(1) رواها الخطيب البغداديّ في «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع» (2/ 211) بلفظ: (مُعَاد)، أي: من إعادة الحديث وتكراره، تحت بابُ: كَتْبِ الأحاديثِ المُعادة، ممَّا يدلُّ أنَّه ثابتٌ في نسخة الخطيب، وليس تصحيفاً من النَّاسخ، ومع ذلك فلعل لفظة: (معاني) الأرجح؛ لأنَّه الذي يتأيَّد من حيث السِّياق، وهو ما اعتمده الذَّهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (11/ 48).

(2) أخرجه الرَّامهُرْمُزِي في «المُحدِّث الفاصل»، ص: 320، والخطيب، في «الجامع» (2/ 211).

وقال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم مبيّناً أهمية معرفة الرِّجال جرحاً وتعديلاً: «فلمّا لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيءٍ من معاني كتاب الله ولا من سُنَن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا من جهة النَّقل والرِّواية، وجب أن نُميّز بين عدول النَّاقلة والرُّواة وثقاتِهم وأهل الحفظ والثَّبْتِ والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوَهْمِ وسُوء الحفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديثِ الكاذبةِ».[3]

والمقصود بمعرفة الرِّجال: الدِّراية بأحوالهم، فيُعرَف من يُقبَل حديثُه منهم ومن لا يُقبَل، ومعرفةُ مراتبهم في الضَّبط والإتقان إمّا مطلقاً أو في شيخٍ مُعيّنٍ، ومعرفةُ طبقاتِهم ورحلاتِهم وشيوخِهم وتلاميذِهم، ومعرفة من اشتهر منهم بالإرسال أو بالتدليس، ومن اختلط منهم أو تغيَّر حفظُهُ، ومن رَوَى عنه قبل الاختلاط وبعدَهُ، ومعرفة ما رواه أحدُهم من الأحاديث عن شيوخه وهو غيرُ مسموعٍ له منهم، وإنّما أخذه عنهم بواسطةٍ، ومعرفة من روى عنهم ولم يَلْقَهُم أو لم يسمع منهم، وغيرُ ذلك ممّا يدلُّ على دِقّة علم الرِّجال وأهميتِهِ في الحكم على الأحاديث.

هذا، وإنَّ رواية الرَّاوي عمَّن عاصرَهُ ولم يسمع منه قسمٌ من أقسام الانقطاعات في الأسانيد، قال عنه ابن الصَّلاح: «هذا نوعٌ مهمٌ، عظيمُ الفائدة، يُدرَك بالاتّساع في الرِّواية، والجمع لطُرُق الأحاديث مع المعرفة التّامّة».[4]

وقال عنه العلائيُّ: «وهو نوعٌ بديعٌ، من أهمِّ أنواع علوم الحديث، وأكثرِها فائدةً، وأعمقِها مسلكاً، ولم يتكلَّم فيه بالبيان إلا حُذَّاقُ الأئمّةِ الكبار، ويُدرَك بالاتّساع في الرِّواية، والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة، والإدراك الدقيق».[5]

ولرواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه أثرٌ في الرِّواية، ولهذا اهتم أئمَّة الحديث بالتنصيص على ثبوت سماع الرَّاوي ممّن روى عنه، أو عدمِ سماعِه منه، ولكنَّ الأئمّةَ كثيراً ما يقع بينهم اختلافٌ في سماع أحدِ الرُّواة ممّن روى عنه، بين مُثبتٍ للسَّماع ونافٍ له، ولابدَّ من معرفة الرَّاجح من أقوالهم نفياً أو إثباتاً، للحكم على الرِّواية بالاتصال أو الانقطاع، وبالتالي ثبوتها أو ردّها،

---

(3) تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (1/ 5).

(4) معرفة أنواع علم الحديث، المشهور بـ: المُقدِّمة، لابن الصَّلاح، ص: 394.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائيّ، ص: 125.

ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بـ: (الاتّساعِ في الرِّواية، والجمعِ لطُرُق الأحاديث، مع المعرفة التَّامّة، والإدراك الدّقيق)، كما قال ابنُ الصَّلاح والعلائيّ.

وقد لفت انتباهي اختلافٌ كبيرٌ في سماع أحد الرُّواة الكِبَار الذين تدور عليهِمُ الأسانيد، مع كثرة مرويّاته وانتشارها في دواوين السُّنَّة، ممّا يُحتاج ـ لمعرفة مقبول تلك الرِّوايات من مردودها ـ إلى الجزم بالسَّماع أو عدمه ممَّن روى عنهم.

وهذا الرَّاوي الكبير المُكثِرُ، إمامُ البصرة، ومُفسِّرُها، ومحدِّثُها: قتادةُ بن دِعامة السَّدُوسيُّ، أحد سادات التَّابعين، ومن أعيان هذه الأمة.

لذا فقد اخترتُ دراسةَ من روى عنه الإمامُ قتادةُ ممّن تُكلِّم في سماعه منهم، من ناحية إثبات السَّماع أو عدمِهِ، مع دراسة مرويّاتِهِم التي من طريق قتادة عن هذا الشَّيخ في الكتب الستة ومُسنَدَي أحمد والدَّارمي وموطّأ مالك.

وسمَّيتُ هذا البحث بـ:

«شيوخُ قتادةَ بن دِعامة السَّدُوسي المُتكلَّمُ في سماعه منهم، دراسةٌ تطبيقيةٌ»

* أهميّةُ الموضوعِ وبواعثُ اختيارِهِ:

1. المكانةُ الحديثيةُ لحافظ البصرة قتادةَ بن دِعامة، فهو من المكثرينَ لرواية الحديث، وواحدٌ من الذِّين تدور عليهِمُ الأسانيد.
2. إعلال بعض الأئمّة النُّقَّاد لكثيرٍ من الأحاديث بعدم سماع قتادة من شيخِهِ الذي روى عنه، مع أنَّه أدركه وعاصر زمانه.
3. تَعلُّقُه المباشر بالحكم على الأسانيد بالاتصال والانقطاع، ممّا يترتب عليه معرفةُ المقبول والمردود من الأحاديث.
4. نزولاً عند مشورةِ أستاذي الدكتور نافذ حسين حمَّاد، وغيرِهِ من أهل العلم بالحديث النبوي.

* أهدافُ البحثِ:

1. تحقيقُ القول فيمن تُكلِّم في سماع قتادةَ منه، مُسترشداً بأقوال العلماء، مقارناً ذلك بواقع مرويَّاته وكيفية تعامل العلماء معها.

2. معالجة القضايا المُشْكِلَةِ المتعلِّقة بتدليس وإرسال قتادة.
3. توفيرُ الوقت والجُهْد على طلاب العلم الباحثين بجمع ما يتعلق بقتادةَ وشيوخِه ممّن تُكلِّم في سماعِه منهم.
4. إثراءُ المكتبةِ الإسلاميةِ بهذا البحث والجُهْد المُتواضِع.

* منهجُ البحثِ:

قام الباحثُ باتّباع المنهج الاستقرائيّ التَّحليليّ، وذلك على النَّحْو التالي:

1. قامُ الباحثُ الرُّواة الذين تُكلِّم في سماع قتادة منهم، واعتمدت في إحصائهم على كتاب «**تُحفة التَّحصيل في ذِكْر رواة المراسيل**» لأبي زُرْعة العراقيّ؛ إذ هو من أوسع من تكلَّم في سماع الرُّواة بعضِهم من بعض وأشملها، والذي بلغ عددهم ـ ممّن له روايةٌ في الكتب التسعة، وهي: الكتب الستة، ومسندي أحمد والدَّارميّ، وموطأ مالك ـ (38) راوياً.
2. اقتصر الباحثُ على مرويّات الرُّواة الذين تُكلِّم في سماع قتادة منهم في الكتب التسعة السابق ذكرها، والبالغ عددها (125) روايةً، مُضِيفاً إليها بعض الأحاديث التي قد أسوقها عَرَضَاً كدليلٍ لإثبات السَّماع أو نفيه من كافّة مصادر السُّنَّةِ النَّبويَّة.
3. قام الباحثُ بترتيب من روى عنهم قتادة على حروف المعجم (ألف ـ الياء) أسماء الرِّجال، ثمَّ الكنى من الرِّجال، ثم أسماء النِّساء.
4. قام الباحثُ بدراسة سماع قتادة من ذلك الشَّيخ بذكر أقوال الأئمّة في إثبات سماعه منه أو نفيه مرجّحاً بينها بذِكْر الأدلة الدَّالة على السَّماع أو عدمه، ثمَّ أُتبع ذلك بأحاديث قتادة عن ذلك الراوي في الكتب التسعة، مرتباً المرويّات على النَّحْو التالي: البخاريُّ، فمسلمٌ، فأبو داود، فالترمذيُّ، فالنَّسائيُّ، فابن ماجه، فأحمد، فالدَّارميُّ، فموطَّأ مالك.
5. لا ألتزم بترجمة كُلِّ عَلَمٍ ورد في البحث، وإنّما اكتفيتُ ـ في الغالب ـ بترجمة ما يتطلَّبُ الموقفُ ترجمتَه باختصارٍ مُوضِحٍ للمقصود.

6. إن كان الرَّاوي مُتفقاً على ثقته أو ضعفه اكتفيتُ بالعزو لمشهور كتب الرِّجال، وإن كان متكلَّماً فيه واختلفت الأقوالُ فيه، فإنِّي أذكر أقوال العلماء فيه باختصارٍ؛ للخروج بالنتيجة المبيِّنة لحاله من حيث التوثيقُ أو التضعيفُ.
7. أُخرِّجُ الحديثَ مُرَتِّباً كتب التخريج على الوفيّات في الغالب.
8. إن كان الحديثُ في الصَّحيحينِ فاكتفي بالعزو إليهما متتبعاً طُرقَه فيهما بما له من متابعاتٍ وشواهد، ولا أتوسع حينئذٍ في التخريج إلا لفائدةٍ إسناديةٍ أو متنيةٍ، مبيّناً أوجه الاختلاف الواقع في الرواية- إن وُجِدَ – سواء كان الاختلافُ واقعاً في السَّند أو المتن بما يتناسب مع المقام، مُدَعِّماً ذلك بأقوالِ العلماء.
9. فإن كان الحديثُ في غير الصَّحيحينِ فاكتفي بذكر الاختلاف الواقع ـ إن وُجِد ـ في الرِّواية على قتادة، مبيِّناً الرَّاجح من هذا الاختلاف مدعّماً بالأدلة والقرائن وأقوال العلماء المُتقدِّمين خاصةً، مستأنساً أحياناً بأقوال بعض العلماء المعاصرين.

ولا أتطرَّق لِذِكْر أيِّ اختلافٍ آخر على غيرِ قتادة إلا عند الحاجة، فأذكرُ حينئذٍ ما يقتضيه المقامُ.
10. اقتصر الباحثُ في عَزْو الحديث إلى مصادره الأصلية مكتفياً بذِكْر الأصل عن الفَرْع، إلا لمعنىً يقتضيه المقامُ؛ كتعليق صاحب الفَرْع على ما في الأَصْل، أو توضيح عبارة، أو تصحيحها، وما أشبه ذلك، فإن تعذّرت الإحالة على الأصل أحلتُ على الفَرْع، مكتفياً في ذلك كُلِّه بذِكْر الجزء والصَّفحة ورقم الحديث.
11. ذكر الباحثُ في الغالب خلاصةً في نهاية تخريج كُلِّ حديثٍ، وحسبما تقتضيه الحاجةُ للتلخيص.
12. يشير الرَّقمُ الموضوعُ قبل كلِّ حديثٍ بين قوسين هكذا (...) إلى تسلسل رقم الحديث من أولَّ البحث.
13. بيّن الباحثُ غريبَ الألفاظِ والأمكنةِ، مع ضبطِ ما يُشْكِلُ من الألفاظ والأسماءِ، وذلك من الكتب المختصَّة التي اهتمَّت ببيان وضبط الأمكنة والأسماء.

14. عند توثيقي للمعلومات من المصادر اكتفي بذكر اسم الشهرة للكتاب والمُؤلِّف، ثُمَّ اذكر في قائمة المصادر والمراجع اسمَ الكتاب والمؤلِّفِ كاملاً، مقدِّماً اسم الشهرة، وأذكر أيضاً تاريخ وفاتِه، ومعلوماتِ الطَبْعِ والتحقيق إن وُجِدَت، مرتّباً إياها على حروف المعجم.

15. كلُّ ما تمَّ وَضعُه بين معقوفتين هكذا: [....]، فهو زيادات الباحث على النصِّ الأصلي للتوضيح والبيان، ونحوه.

16. اعتمد الباحث على ترقيمٍ متسلسلٍ للمقدِّمة، وترقيمٍ جديدٍ متسلسلٍ لهوامش الفصل الأوَّل، وكذا ترقيمٍ جديدٍ متسلسلٍ للدراسة التطبيقيّة؛ تلافياً لكثيرٍ من مشاكل التوثيق في الهامش.

17. اقتصر الباحثُ في فِهْرس الأعلام على فَهْرَسَتِ من تُرْجِم له بترجمةٍ مطوَّلةٍ أو مختصرةٍ، أو من تُكلِّم في سماعه من راوٍ، ونحو ذلك من معلومات تتعلق بالرَّاوي، واقتصرتُ في ذِكْر أرقام الصفحات على المَوْضع الذي تُرْجم له فيه؛ إذ استقصاء جميع المواضع التي ذُكِرَ فيها العَلَم عَرَضاً أمرٌ لا طائل تحته سِوى تكثير الصفحات، كما أنَّ فيه إهداراً لوقت وجهد الباحث عمَّا هو أولى وأنفع، والذي يَهُمُّ القارئُ معرفةَ الموضع الذي ذُكِر فيه العَلَم مُتَرْجماً.

18. قام الباحث بترتيب الأعلام في الفِهْرس على حروف المعجم دون فصلٍ بين الأسماء والكنى.

* الدراساتُ السَّابقةُ:

بعد البحث والاستقراء لم يقف الباحثُ على رسالةٍ علميةٍ لا من حيثُ العُنْوان ولا من حيث المضمون، وأقرب ما وقفت عليه من الدِّراسات ذات العلاقة ما يلي:

1. **«مرويَّاتُ الإمامين قتادةَ بنِ دِعامةَ ويحيى بنِ أبي كثيرٍ المعلّةُ في كتاب «العلل» للإمام الحافظ أبي الحسن الدَّارقطنيّ: تخريجُها ودراستُها والحكمُ عليها»**، إعداد الطالب: عادل عبد الشَّكور عباس الزُّرَقي، رسالة دكتوراه، من جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، الرِّياض، إشراف الدكتور: محروس حسين عبد الجواد، طُبِعت عام 1424هـ.

تناول فيها الباحثُ مرويّات قتادةَ ويحيى بنِ أبي كثير المعلّةَ في علل الدارقطني بالجمع والدراسة والتخريج، ذاكراً ما كانت العلّةُ متعلِّقةً فيه بالاختلاف على قَتادةَ أو يحيى بنِ أبي كثير فحَسْب، أمّا اختلافُ أصحابهما فلم يُعرِّج عليه الباحثُ إلا لفائدةٍ تتعلّق بالترجيحِ بين أصحابهما.

وجاء بحثُه في مقدِّمةٍ وثلاثةِ أبواب؛ فالباب الأوّل: مدخلٌ تعرّضَ فيه لتعريف العلّةِ لغةً واصطلاحاً، وأهميةِ علم العلل وصعوبتِهِ، وأقسامِ الحديث المُعَلّ، والمؤلفاتِ فيه، وطُرُقِ معرفةِ عِلّةِ الحديثِ، وقرائنِ الترجيح بين الرِّواياتِ المختلفةِ، ومنهجِ الدَّارقطنيِّ في العللِ، مع ترجمةٍ مُوجزةٍ للدَّارقطنيِّ، والباب الثاني: ذكر فيه مرويّات قتادةَ بن دِعامة المُعلَّة، مَعَ ترجمةٍ موجزةٍ لقتادةَ بنِ دِعامة، والباب الثالث: ذكر فيه مرويّاتِ يحيى بنِ أبي كثير المُعلَّة، مع ترجمةٍ موجزةٍ ليحيى بنِ أبي كثير.

والذي يظهر من هذه الأُطرُوحةِ أنَّها عبارةٌ عن دراسةِ مرِّوياتٍ، لا دراسةِ رُواةٍ، فهي مختلفةٌ من حيثُ الجوهرُ والمضمونُ عمّا نحن فيه من دراسةٍ لرواةٍ تُكلِّم في سماع قتادة منه، مع العلم أنَّ الفائدةَ متبادلةٌ بين البحثينِ، فكلُّ واحدٍ منهما يَخدُمُ الآخرَ؛ إذ دراسةُ سماع قتادة ممَّن روى عنه وسيلةٌ لِدراسة المرويَّات التي هي من طريق أولئك الرُّواة، للحكمِ عليها بما يناسبُها من الصِّحةِ والضَّعفِ، والإعلالِ وعَدَمِهِ.

2. «**قتادةُ بنُ دِعامة السَّدُوسِيُّ وجهودُهُ في الحديث روايةً ودرايةً**»، إعداد الطَّالبة: ناهدة ناصر الشحمان، رسالة ماجستير من جامعة الكويت، قسم الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية، الحديث وعلومه، عام 1998م.

3. «**قتادةُ بنُ دِعامة السَّدُوسِيُّ المُحدِّثُ**»، إعداد الطَّالب: سعد بن فهمي بن أحمد بن بلال، ماجستير من جامعة الأزهر الشَّريف، القاهرة.

* خطّة البحثِ:

قمتُ بتقسيم البحث إلى مقدِّمةٍ وفصلين، وخاتمةٍ، وفهارسَ:

*** المقدِّمةُ:**

تناول فيها الباحثُ أهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحث، ومنهجَ البحث، والدِّراساتِ السَّابقة، وخطةَ البحثِ.

*** الفصل الأول: ترجمةُ قتادةَ بنِ دِعامة السَّدُوسِيِّ:** وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: عَصرُهُ: وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلبُ الأوّل: الحالةُ السِّياسيةُ.

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلبُ الثَّالثُ: الحالةُ العلميةُ.

المبحثُ الثَّاني: حياتُهُ: وفيه خمسةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوّل: اسمُهُ ونسبُهُ ونسبَتُهُ وَوِلادَتُهُ ونَشأَتُهُ العِلميةَ.

المطلبُ الثَّاني: صفاتُهُ وثناءُ العلماءِ عليهِ.

المطلبُ الثّالث: العلومُ التي بَرَّزَ فيها.

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقادِ فيه جَرحاً وتعديلاً.

المطلبُ الخامس: وفاتُهُ.

*** الفصلُ الثَّاني: الدِّراسةُ التَّطبيقيّة:**

ويتضمن من روى عنهم قتادة، كلُّ واحدٍ في مبحثٍ مستقلٍّ، مرتبين على حروف المعجم، وفي كلِّ مبحثٍ أذكر مسألة سماع قتادة من ذلك الرَّاوي، على الوجه الذي سبق تقريرُه في منهج البحث.

وهذه قائمةٌ بأسماء هؤلاء الرُّواة مع عدد مرويّات كلِّ راوٍ على النَّحْو التّالي:

م	اسم الرَّاوي	عدد مرويّاته
1.	إسحاق بن عبد الله بن الحارث المدنيّ	1
2.	بَشِير بن المُحْتَفِز البصريُّ	1
3.	بَشِير بن نَهِيك البصريُّ	2
4.	حَبِيب بن سالم الكوفيُّ	1

5.	حُمَيد بن عبد الرَّحمن الحِمْيريُّ البصريُّ	1
6.	حَنْظَلة بن الرَّبيع الكوفيُّ	1
7.	خِلَاس بن عمروٍ الهَجَريُّ البصريُّ	10
8.	رَجاء بن حَيْوة الشَّاميُّ	1
9.	زَهْدَم بن مُضَرِّب الجَرْميّ البصريّ	1
10.	سالم بن أبي الجَعْد الغَطَفانيُّ الكوفيُّ	9
11.	سعيد بن المسيّب المدنيُّ	16
12.	سعيد بن جُبَير الكوفيُّ	4
13.	سَفينة مولى رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم	1
14.	سُلَيمان بن قَيْس اليَشْكُريّ	2
15.	سُلَيمان بن يَسَار المدنيُّ	2
16.	سِنان بن سَلَمَة البصريُّ	1
17.	عامر بن شَرَاحيل الشَّعبيُّ الكوفيُّ	3
18.	عبد الرَّحمن بن آدم البصريُّ	2
19.	عبد الله بن بُرَيدة بن الحُصَيب المَرْوَزيُّ	4
20.	عبد الله بن سَرْجِس المُزَنيُّ	1
21.	عُرْوة بن الزُّبير المدنيُّ	1
22.	عكرمة مولى ابن عبَّاس المدنيُّ	15
23.	عليّ بن عبد الله الأزديُّ الكوفيُّ	1
24.	عِمْران بن حُصَين الخُزَاعيُّ	1
25.	مجاهد بن جَبْر المكيُّ	1
26.	مسلم بن يَسَار البصريُّ	4

27.	النُّعْمان بن مُقَرِّن المُزَنيُّ	1
28.	يحيى بن يَعْمَر البصريُّ	2
29.	أبو إسحاق السَّبيعيُّ الكوفيُّ	1
30.	أبو الأحوص الأشجعيُّ الكوفيُّ	2
31.	أبو الطُّفَيل المكّيُّ	3
32.	أبو العالية الرِّياحي البصريُّ	5
33.	أبو بُرْدة بن أبي موسى الأشعريُّ الكوفيُّ	3
34.	أبو ثُمامة الثَّقفيُّ	1
35.	أبو رافعٍ الصَّائغ المدنيُّ	7
36.	أبو سعيدٍ الخُدْريُّ الأنصاريُّ	1
37.	أبو قِلَابة الجَرْميُّ البصريُّ	7
38.	مُعاذة بنت عبد الله العَدَويَّةُ البصريَّةُ	5

*** الخاتمةُ:**

وفيها أهمُّ النتائجِ والتوصيِّات التي توصَّلتُ إليها من خلالِ البحثِ.

*** الفهارسُ العِلْمية:**

1. فِهرسُ الآياتِ.
2. فِهرسُ الأحاديثِ.
3. فِهرسُ الأعلامِ المُترْجَم لهم.
4. فِهرسُ المصادر والمراجعِ.
5. فِهرسُ المحتويات.

الفصل الأوَّل

ترجمةُ قتادة بن دِعامة السَّدُوسيّ

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: عَصرُهُ: وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلبُ الأوّل: الحالةُ السِّياسيةُ.

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلبُ الثَّالث: الحالةُ العلميةُ.

المبحثُ الثَّاني: حياتُهُ: وفيه خمسةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ ونسبَتُهُ ووِلادَتُهُ ونَشأَتُهُ العِلميةَ.

المطلبُ الثَّاني: صفاتُهُ وثناءُ العلماءِ عليهِ.

المطلبُ الثَّالث: العلومُ التي بَرَزَ فيها.

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقّاد فيه جرحاً وتعديلاً.

المطلبُ الخامس: وفاتُهُ.

المبحثُ الأوّل: عصرُهُ

ولد قتادة عام: (60هـ) بالبصرة، وتوفي عام: (117هـ) وقيل: (118هـ)، بواسِط، وعليه فإنَّه سيتم تناول الحالة السِّياسية والاجتماعية والعلمية ـ على وجه الاختصار ـ في تلك الفترة الزَّمنية بمدينة البَصْرةِ.[1]

المطلبُ الأوّلُ: الحالةُ السِّياسيةُ[2]:

ولد قتادة في العام الذي توفي فيه معاوية بن أبي سفيان، وفيه بُويَع ليزيد بن معاوية.[3]

عاش قتادةُ (57) عاماً، حيث عايش الدَّولة الأموية، بَدْأً بخلافة يزيد بن معاوية (60-63هـ)، ثمَّ معاوية بن يزيد المسمّى بـ: معاوية الثاني (63هـ)، ثمَّ مروان بن الحكم (64-65هـ)، ثمَّ عبد الملك بن مروان (65-86هـ)، ثمَّ الوليد بن عبد الملك (86-96هـ)، ثمّ سُلَيمان بن عبد الملك (96-99هـ)، ثمّ عمر بن عبد العزيز (99-101هـ)، ثمّ يزيد بن عبد الملك (101-105هـ)، وهشام بن عبد الملك (105- 125)، لذا يَجدُرُ بالباحثِ أن يُطِلَّ إطلالةً سريعةً على

(1) في البصرة ثلاث لغات: بفتح الباء وكسرها وضمها، والأفصح الفتح، والنِّسبة إليها: بَصريٌّ وبِصريٌّ، بفتح الباء وكسرها لغتان، والثاني: شاذّةٌ، وتطلق في كلام العرب على الحجارة الرِّخوة التي فيها بياض، وتُطلقُ أيضاً على الأرض الغليظة، وقيل: سمّيت البصرة لأنَّ أرضها حجارةٌ رِخْوةٌ، وذُكِرَ أنَّ المسلمين حين وافَوا البصرة للنزول فيها، نظروا إليها من بعيد، وأبصروا الحصى عليها، فقالوا: إنَّ هذه أرض بصرة، يعنون حَصْبة، فسمّيت بذلك.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (5/ 292)، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع والعجم، للبكري، (1/ 254)، ومعجم البلدان، لياقوت الحَمَويّ، (1/ 430).

(2) انظر: تاريخ الإسلام السِّياسي والدِّيني والثقافيِّ والاجتماعيِّ، لحسن إبراهيم حسن، (1/ 234-272، 312-401).

(3) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفيّاتهم، لمحمد الرَّبعي، (1/ 171).

طبيعة الحياة السِّياسية في تلك الفترة، وبيان أهم ما امتازت به تلك الخلافةُ من الناحية السِّياسية، وذلك على النَّحْو التالي:

فالحكم فيها تحوَّل من نظام الخلافة إلى النِّظام الملكي، القائم على أساس التوريث، وذلك مع بداية الخلافة الأموية، وسار عليه العبَّاسيُّون.

ولّما انتقلت الخلافةُ إلى بني أميّة اختار الخلفاء بعضَ ذوي الرَّأي ليستعينوا بآرائهم، فكانوا يقومون بعمل الوزراء وإن لم يتسمَّوا بالوزراء.

واتخذ بنو أمية الحاجب، وهو البوَّاب الذي يحجب الناس عن المَلِك بسبب زحام النَّاس أو خوفاً من قتل المَلِك أو لكثرة مهام المَلِك[4]، كما اتخذه مِنْ قَبْلِهِم معاويةُ بن أبي سفيان، ومِنْ بعدهم العبَّاسيُّون، وزادوا في الحاجب الثاني.

وأُدخِل نظام البريد في الإسلام، في عهد معاوية، ثم أَدخَل عليه عبد الملك بن مروان عدّة تحسينات.

وكان القضاةُ في عهد بني أميّة من خِيرة النَّاس، يستقلُّون بأحكامهم، ويَرْقُب الخليفةُ أحكامَهم، ومن شذَّ منهم عن الطَّريق السَّويّ عزلوه.

وزادت الضَّرائبُ في عهد الأمويّن، عدا عهد عمر بن عبد العزيز، وطَوَّر الأمويُّون نظاماً دقيقاً للإشراف على جباية الأموال.

وظهرت الفرق الدينية في زمن بني أميَّة، كالشِّيعة والمعتزلة والخوارج الذين ساهموا إلى حدٍّ كبيرٍ في سقوط الدولة الأمويَّة.

والبصرة لم تنعم بكثيرٍ من الاستقرار السِّياسيّ طيلة فترة ازدهارِها وقوَّتِها، فقد كانت البصرة هدفاً لكثيرٍ من الثَّورات التي حاولت الاستيلاءَ عليها، من أهمها: ثورةُ المختارِ بن أبي عُبيد الثَّقفيِّ سنة (66هـ)، وثورة عبد الرَّحمن بن محمّد بن الأشعث سنة (81هـ) وقيل: (82هـ).[5]

---

(4) انظر: المصباح المنير، للفيومي، (1/ 91).

(5) انظر: تاريخ الرسل والملوك، لابن جريرٍ الطبري، (6/ 38، 334).

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ[6]:

كان الأمويُّون يعتمدون على العنصر العربيّ الذي كان السَّوادَ الأعظمَ من أفراد الشَّعب، فقد كان سكَّانُ البصرةِ الأوائل من العرب المسلمين، وهم الذين نزلوا البصرة مع عُتْبة بن غَزْوان عندما أسسّها في العام (14هـ) للهجرة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب، ومن أبرز القبائل العربية التي نزلت البصرة: مُضَر وربيعة والأَزْد وغيرِهم.

وعندما بدأت جيوشُ البصرة الإسلامية تفتح المدن والقرى في بلاد فارس، وتكسب الغنائم الوفيرة، كان من جملة غنائمها الأسرى والسَّبايا الذين يوزِّعُهم القائدُ على الجند، والذّين كانوا بِدَوْرِهِم يصطحبونهم إلى بلادِهم رقيقاً يستخدمونَهُم في شتى مجالات الحياة.

بالإضافة إلى أنَّ بعض المناطق قَبِلَ أهلُها الصُّلح على أن يدفعوا الجزية ويبقوا على دينهم، وبعضُهم أسلم ونزل البصرة، ويُشَكِّل هؤلاء ثلاثةَ أصنافٍ غيرَ الصِّنْف العربيّ، وهم:

1. **أهل الذمة**: وهم الذين جرى بينهم وبين المسلمين عقدٌ يدفعون بموجبه الجزية، مقابل تمتُّعِهم بالحماية والعَيْش بأمنٍ وسلام في ظلِّ الدَّولة الإسلامية، واحتفاظِهم بدينهم، ويتكوَّن هذا الصِّنفُ في البصرة من اليهود والنَّصْارى والمجوسِ.

2. **الرَّقيقُ**: ومعظم هؤلاء من أسرى الحروب التي قامت بها الجيوش الإسلامية أثناء فتح بلاد فارس، وقد كان بالبصرة عددٌ كبيرٌ منهم بسبب كثرة الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس، وقد كان من أصلاب هؤلاء الرَّقيق مَنْ أَسْهَمَ في إنماء الحركة العلمية في البصرة فيما بعدُ، فقد كان سيرين أبو محمَّد بن سيرين أحدَ هؤلاء الأسرى، وكذا يَسَار أبو الحسن البصريّ.[7]

3. **الموالي**: وهُمُ الذين كانوا في الرِّقِ واعتِقُوا، وتَرْجع أنساب موالي البصرة إلى أجناسٍ عدّة، فمنهم السيابجة والزُّط والأندغار والأساورة، وهم قبائل كانت تسكن السِّنْد، وعندما كانت

---

(6) انظر: مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، لأمين القضاة، ص: 38-39.

(7) انظر: تاريخ الرسل والملوك، للطبري، (3/ 596).

الجيوش الإسلامية تقوم بالفتح والدَّعوة تمَّ أسرُهم، ثمّ استجابوا للدَّعوة فأسلموا زمن أبي موسى الأشعريّ، فأنزلهم البصرة.[8]

ومنهم أيضاً الأتراك الذين جاء بهم عُبَيد الله بن زياد إلى البصرة، ومنهم سبايا بُخَارى الذين سباهم أيضاً عُبَيد الله بن زياد أيضاً، وأسكنهم البصرة.

ولكن رغم وجود هذه الأصناف والأجناس المتباينة في البصرة، إلا أنها بعد فترةٍ من الزَّمن امتزجت فيما بينها، واختلطت الأنساب وتداخلت الشُّعوب، وإنَّما جاء ذلك من قِبَلِ العَجَم ومخالطتِهِم، فهم لا يهتمُّون بالمحافظة على النَّسَب في بيوتِهِم وشُعُوبِهِم، وإنَّما هذا للعرب فقط.[9]

المطلبُ الثَّالثُ: الحالةُ العلميةُ[10]:

انتشرت العلوم المتصلة بالدين في عهد بني أميَّة، وكان الخلفاء الأمويُّون في أغلبهم علماء لديهم إلمامٌ بعلوم الشَّريعة، فكان معاويةُ بن أبي سفيان كاتب الوحي مُنذُ أسلم، ويزيدُ بن معاوية من أهل الفصاحة والمعرفة والشِّعر وحُسْن الرَّأي في المُلك، وعبد الملك بن مروان فقيهاً، ويمكن القول: بأنَّ عصر بني أميَّة عصر ازدهارٍ ثقافيٍّ وعلميٍّ في كافة مجالات العلم والمعرفة.

أمّا مدينة البصرة فكان الطَّابع العام لها هو الطَّابعُ الديني، فهي مدينةٌ إسلاميّةٌ بسكّانها ـ على الأغلب ـ وَوُلاتِها، وتَبعَتها للدولة الإسلامية، وليس للذين يعيشون فيها أيُّ أثرٍ عليها من النَّاحية الدينية، فهم إمّا أهلُ ذمّةٍ أو موالي وعَبِيد.

لذا كان من الطّبيعي أن تتجه الهِمَمُ والطَّاقاتُ الذِّهنيةُ نحو التعليم الدينيّ بالدّرجة الأولى؛ لفهم كتاب الله تعالى الذي يدينون به، وحديثِ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، الذي يُفسِّر لهم كتاب الله تعالى ويُشرِّع لهم في أمور حياتهم، والذي كان في بداية عهد البصرة حيّاً بينهم بوجود أعدادٍ كبيرةٍ من أصحاب رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

---

(8) انظر: فتوح البُلدان، للبلاذُري، ص: 519-524.

(9) انظر: المقدمة، لابن خلدون، ص: 118.

(10) انظر: مدرسة الحديث في البصرة، لأمين القُضَاة، ص: 53-74.

ومن هنا عكفوا على القرآن الكريم قراءةً وإقراءً وتفسيراً، فقد حرص عمر بن الخطّاب على إرسال كبار الصّحابة لإقراء النَّاس القرآن الكريم في البصرة، وفي عهد عثمان أُرسلت نُسَخ المصحف إلى الأمصار الإسلامية وكانت البصرة إحدى تلك المُدن، وقرأ أهلُ كل مِصْرٍ مصحفهم، وتلقَّوا ما فيه من الصَّحابة، فقد كان بالبصرة من هؤلاء الصحابة عددٌ منهم: أبو موسى الأشعريّ، عبد الله بن قيس، وعِمْران بن حُصَين، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، رضي الله عنهم أجمعين.

وقد تلقّى القراءةَ عن الصّحابة عددٌ من التابعين، اعتنوا بها وأصبحوا أساتذةً يُقرِؤون النَّاس القرآن، ويعلِّمونهم وجوه القراءات، ومن هؤلاء: عامر بن عبد قيس، ونَصْرُ بن عاصم، وأبو العالية الرِّياحي رُفَيع بن مِهْران، ويحيى بن يَعْمَر، والحسن بن أبي الحسن يَسَار البصريّ، ومحمّد بن سيرين، وقتادة بن دِعامة، وأبو رجاءٍ العُطَاردي عِمْران بن مِلْحان، وعددٌ كبيرٌ غيرُهم.

وممَّن اشتهر بالتفسير من الصَّحابة في البصرة: أبو موسى الأشعري، وعبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما اللّذان وليا البصرة فترةً من الزَّمن، وعنهما تلقّى النَّاسُ في البصرة التفسير، بالإضافة إلى بعض تفسيرات الصّحابة الآخرين كعِمْران بن حُصَين، وأنس بن مالك، وغيرِهم، رضي الله عن الجميع.

وكانَ من أشهر مفسريّ أهل البصرة في عهد التّابعين قتادة بن دعامة، فقد اشتهر بعلم التفسير إلى جانب اشتهاره بالعلوم الأخرى، كما سيأتي بيانُه في ترجمته.[11]

أما مدرسة الحديث في البصرة، فقد تكلَّم عنها الدكتور أمين القُضَاة في كتابه "مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثَّالث الهجري". وقد ذكر[12] معالم هذه المدرسة، فقال: «وكذلك فإنّا لا نكاد نجد رأياً انفرد به البصريون كلُّهم عن سائر علماء الأقطار الأخرى». ثُمَّ ذكر أنَّ منهجَ البصريين وجوبُ ذِكْرِ حال الرَّاوي، و أنَّ منهجهم في الجرح والتعديل يغلب عليه التشدد، وذكر أنَّ للبصريين مذهباً مستقلاً في السِّنِّ التي يصحُّ عندها سماع الصَّغير، وهي العاشرة، وأنَّ مذهب أكثر أهل البصرة في مسألة العرض على العالم أنَّ القراءة أفضلُ من السَّماع، وذكر حكم الرِّواية بالمعنى،

(11) ص: 17.

(12) (ص: 365) وما بعدها.

واختلاف أهل البصرة في ذلك، وذكر منهج البصريّن في الأخذ عن أهل البدع، وهو: قَبُول خبر غير الدُّعاة من أهل الأهواء، فأمّا الدُّعاة فلا يحتجُّ بهم، وهو ما نُقِلَ عن كثيرٍ من علماء البصرةِ، وذكر حكم استفهام الكلمة والشيء من غير الرَّاوي كالمستملي، ونقل عن علماء البصرة جوازه، وذكر حكم رواية مَنْ لم يَرَهُ، فذكر أنَّ شعبة لا يجيزُ ذلك، بينما ذهب جمهور أهل البصرة إلى الجواز.(13)

وعلى وجه الإجمال فإنَّ أسانيدَ أهل البصرة مستقيمةٌ، وتعمُّدُ الوضع والكذب فيهم قليلٌ، قال الخطيبُ البغداديُّ: «وأما أهلُ البَصْرة فلهُمْ من السُّنَنِ الثابتة بالأسانيد الواضحةِ ما ليس لغيرهم، مع إكثارهم وانتشار رواياتهم».(14)

قال محمَّد بن إدريس ورّاقُ الحُمَيديّ: «قال أهلُ المدينة: وضعنا سبعينَ حديثاً نُجرّبُ بها أهلَ العراق، فبعثنا إلى الكوفة والبصرة، فأهلُ البصرة ردُّوها إلينا ولم يقبلوها، وقالوا هذه كلُّها موضوعةٌ، وأهل الكوفة ردُّوها إلينا، وقد وضعوا لكلِّ حديثٍ أسانيدَ!!».(15)

وقال ابنُ تيمية: «اتفق أهلُ العلم بالحديث على أنَّ أصحَّ الأحاديث: أحاديث أهلِ المدينة، ثُمَّ أحاديثُ أهل البصرة. وأمّا أحاديث أهل الشَّام، فهي دون ذلك؛ فإنَّه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء، ولم يكن فيهم ـ يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشَّام ـ من يُعرَفُ بالكذب، لكن مِنهم من يَضبِطُ، ومنهم من لا يَضبِطُ».(16)

وقال أيضاً: «والكذبُ كانَ قليلاً في السَّلف؛ أمّا الصَّحابة، فلم يُعرَف فيهم ولله الحمد من تعمَّدَ الكذب على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كما لم يُعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة كبدع

(13) انظر: مدرسة الحديث في البصرة، لأمين القضاة، ص: 367-408.

(14) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، (2/ 286).

(15) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليليّ، (1/ 421).

(16) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (20/ 316).

الخوارج[17] والرَّافضة[18] والقدريّة[19] والمرجئةِ[20]، فلم يُعرف فيهم أحدٌ من هؤلاء الفِرَق... وأمّا التابعون فلم يُعرف تعمُّدُ الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشَّام والبصرة، بخلاف الشِّيعة (خاصّةً في الكوفةِ) فإنَّ الكذب معروفٌ فيهم، وقد عُرِفَ الكذب بعد هؤلاء في طوائفَ، وأما الغلط فلا يسلم منه أكثرُ الناس، بل في الصَّحابة من قد يغلط أحياناً، وفي مَنْ بعدهم...»[21].

وكذا التدليسُ كان قليلاً في أهل البصرة، قال الحاكم: «وأكثرُ المحدِّثين تدليساً أهلُ الكوفةِ، ونفَرٌ يسيرٌ من أهلِ البصرة»[22].

وقال البيهقيُّ: «وإنّما رَغِب بعضُ السَّلَفِ عن رواية أهل العراق لِـمَا ظهر من المناكيرِ والتَّدليسِ في روايات بعضِهم»[23].

ولذلك اشتهر عند العراقيين كشعبة بن الحجَّاج وغيرِه الاهتمامُ بالتدليس والمدلِّسين.

---

(17) قال الشِّهرستانيُّ في «الملل والنِّحَل» (1/ 113): «كلُّ من خرج على الإمام الحقِّ الذي اتفقت الجماعةُ عليه يسمَّى خارجيّاً، سواءً كان الخروجُ في أيّام الصَّحابة على الأئمَّة الرَّاشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسانٍ، والأئمَّةِ في كلِّ زمانٍ».

(18) وهم القائلون بإمامة عليٍّ رضي الله عنه بعد النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ نصّاً ظاهراً، وسُمُّوا رافضةً لأنَّهم رفضوا إمامة زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية، في خلافة هشام بن عبد الملك.

انظر: الملل والنِّحَل، للشِّهرستانيّ، (1/ 161)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 36).

(19) إحدى فِرَق المعتزلة، حدثت في آخر عَصْر الصَّحابة، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقَدَر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنُّوا أنَّ ذلك ممتنعٌ، فأنكروا علمَ اللهِ للأشياء قبل وقوعها.

انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 36).

(20) سُمُّوا مرجئةً لأنَّهم كانوا يُؤَخِّرُون العمل عن النِّية والعَقْد، أو لأنَّهم كانوا يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصيةٌ، كما لا تنفعُ مع الكفر طاعةٌ، أو لتأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يُقضى عليه بحكمٍ ما في الدُّنيا من كونِهِ من أهل الجنَّةِ أو من أهل النَّار.

انظر: الملل والنِّحَل، للشِّهرستانيّ، (1/ 138).

(21) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (1/ 249).

(22) معرفة علوم الحديث، للحاكم النَّيسابوريّ، ص: 164.

(23) معرفة السُّنن والآثار، للبيهقيّ، (1/ 151).

وممن سكن البصرة من الصّحابة ممن كان لهم عنايةٌ برواية الحديث: عُتبه بن غَزْوان، وعبد الرَّحمن بن سَمُرة، وأبو بكرةَ الثقفيُّ، نُفَيع بن الحارث، وعِمْران بن حُصَين، وعبد الله بن مُغَفَّل المُزَنيُّ، ومَعْقِل بن يسار، وأبو بَرْزَة الأسلميُّ، نَضْلَة بنُ عُبيد، وأنس بن مالك، وغيرُهم.

وقد تتلّمذ عليهم كثيرٌ من التابعين ممّن اشتهروا بالحِفظ، منهم: أبو العالية الرِّياحيُّ، وأبو الشَّعثاء جابر بن زيد، ومُطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، والحسن بن أبي الحسن البصريُّ، ومحمَّد بن سيرين، وقتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ.

وكان أشهرُ من تخرّجَ منها من مُحدِّثي أتباع التّابعين: شعبة بن الحجّاج، ويحيى بن سعيدٍ القطّان، وعبد الرَّحمن بن مهدي.

ونشأ كذلك الفقه الإسلاميُّ، فنشوءه أمرٌ طبيعيٌّ في المجتمع الإسلاميّ، حيث إنَّ المسلم لابُدَّ وأن يعرف حكم الله في كلِّ أموره، فكان يَسْأَلُ العلماءَ فَيُفْتُونَهُ من كتاب الله تعالى وسنة رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فتكونت بذلك مجموعةٌ من الفتاوى والآراء التي تُشَكِّل رصيداً فقهياً طيّباً.

وُوِجد الفقه بالبصرة منذ إنشائها في عهد عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فقد أرسل إليها بعضُ الصَّحابة ليفقِّهوا أهلها، وكان من هؤلاء الصَّحابة: عِمْران بن حُصَين، وأنس بن مالك، ثمَّ جاء بعد الصَّحابة عددٌ من التابعين ممَّن كان يفتي النَّاسَ ويجلس في المساجد لإلقاء دروس الفقه، وإجابةِ النَّاس على أسئلتهم الفقهية، وكان من أشهر هؤلاء: جابر بن زيد الأَزْديُّ، والحسن بن أبي الحسن البصريُّ، ومحمّد بن سيرين.

ولم يكن بالبصرة مذهبٌ مُعيّنٌ من المذاهب الفقهية المشهورةِ، إذ لم يبرز فيها فقيهٌ معروفٌ، كُتِبَ عنه فقهُه، وحُفِظت أقوالُه، ودُوِّنت مسائلُه، كمذهب أبي حنيفة، النُّعْمان بن ثابت بالكوفة، ومالك بن أنس بالمدينة، والشَّافعي بمصرَ، وأحمد بن حنبل ببغداد، وإن كانت البصرة ممَّن دخلتها هذه المذاهب بعد اشتهارِها وانتشارِها على أيدي القُضَاة الذين كانوا يتولَّون قضاء البصرة، فكانوا يقضون بمذهبهم، وبه يفتون النَّاس، وربما جلسوا لتدريس الفقه، ونشره بين النَّاس، فأخذه النَّاس عنهم، وانتشرت هذه المذاهب.

ثمّ رأى أهل البصرة ـ وهذا أمرٌ طبيعيٌّ أيضاً ـ أنَّه لابد من تعلُّم العربية وتعليمها، وبخاصةٍ للذين دخلوا الإسلام من غير العرب، فأنشئوا النَّحْو وبحثوا في اللغة.

ولا يختلف اثنان في أنَّ أول نُشُوء علم النَّحْو كان بالبصرة مع اختلافهم فيمن بدأ بوضع النَّحْو، فالمشهورُ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه هو من وَضَعَ النَّحْو[24]، وقيل: أنَّ زياد بن أبيه[25] هو الذي أمر أبا الأسود الدُّؤَليّ[26] بوضع النَّحْو[27]، ونبغ به علماؤُها، وبرعوا فيه، وأصبحت تُعقدُ الحلقاتُ والدُّروسُ لتعليم النَّحْو، فَتَخَرَّج من أبنائها أعلامٌ نشروا هذا العلم في كلِّ مكانٍ، وكانوا يُشكِّلون مدرسةً مستقلةً لها منهجُها وآراؤُها، وحين انتشر النَّحْو في الكوفة، وأصبح لها هي الأخرى مدرستُها النَّحْوية، كان الخلافُ شديداً بينهما في كثيرٍ من مسائل النَّحْو، ومن تِلكُمُ الشَّخصيات البصرية في هذا العِلْم: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء أحدُ القرّاء السَّبعة، وغيرهما.

ونشأ علمُ اللغة في البصرة في عَهدٍ مبكّرٍ، فقد كان سوق المِرْبَد بالبصرة مكاناً لمفاخرات الشُّعراء ومجالس الخُطَباء، فكان يلتقي فيه أهل البصرة بالأعراب الذين قدموا للبيع والشِّراء، وكان يخرج فيمن يخرج من أهل البصرة طلاب العلم كالأصمعيّ عبد الملك بن قُرَيب، والجاحظ، عمرو ابن بحر، وغيرِهما، فيأخذون اللغة مشافهةً من هؤلاء الأعرابِ.

---

(24) انظر: نزهة الأَلبَاء في طبقات الأدباء، لابن الأنباريّ، ص: 17.

(25) أبو المغيرة، الذي صار يقال له: ابن أبي سفيان، ولد على فراش عُبيد مولى ثقيف، فكان يقال له: زياد بن عُبيد، ثم استلحقه معاوية، ثُمَّ لما انقضت الدولة الأموية صار يقال له: زياد بن أبيه، وزياد بن سُميّة، وكانت أمُّهُ سُميّة جارية الحارث بن كَلَدَة، مولاة صفيّة بنت عبيد بن أسد بن علاج الثقفيّ، وكانت من البغايا بالطَّائف، كان أميراً على البصرة والكوفة، ويُضرَب به المثل في حُسْن السِّياسة وَوُفُور العقل وحسن الضَّبط لما يتولَّاه، وجزم ابن عساكرَ بأنَّهُ أدرك النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ولم يَرَهُ، ت: 53هـ.

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ص: 254، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (2/ 640).

(26) هو أبو الأسود الدِّيلي ـ بكسر المهملة، وسكون التحتانية ـ، ويقال: الدُّؤَلي ـ بالضم بعدها همزة مفتوحة ـ، البصريُّ، اسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن ظالم، وقيل: غير ذلك، ثقةٌ، فاضلٌ، مُخضرَمٌ، واضعُ علمِ النَّحُو على الصَّحيح، ت: 99هـ.

انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 619، وبُغْيَة الوُعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَاة، للسُّيوطي، (2/ 22).

(27) انظر: نزهة الأَلبَاء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ص: 20.

إلا أنَّ اهتمام علماء البصرة باللغة لم يقف عند هذا الحدِّ، بل شرعوا في تدوين اللغة، فقد صنّف الخليل بن أحمد الفراهيديُّ كتابه المشهور: «العَيْن»، الذي يعتبر من أقدم القواميس التي دُوِّنت فيها ألفاظ اللغة العربية، وقد رتّبها الخليل على حروف المعجم بحسب مخارجها بادئاً بحرف العَيْن، وبِهِ سُمِّيَ الكتابُ.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل كان بعض المشتغلين بالحديث وروايته ممَّن تُضرَب إليهم أكبادُ الإبل، لتؤخذَ عنهم الأحاديثُ، كثيراً ما كانوا يجلسون في المسجد لرواية الشِّعْر ومذاكرته، بل ويُعرِضُون أحياناً عن رواية الحديث، وليس ذلك تفضيلاً للشِّعْر على حديث رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وإنّما وَرَعُهم كان يدفعهم أحياناً إلى عدم الإكثار من الرِّواية خوفاً من الوقوع في الخطأ.

فهذا شعبة بن الحجَّاج كان يقول: «والله لأنا في الشِّعْر أسلم منِّي في الحديث».[28]

وكان قتادة بن دِعامة مَرجعاً في الشِّعْرِ وغيرِهِ، قال أبو عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى: «ما كنّا نَفقِدُ في كلِّ يومٍ راكباً من ناحية بني أمية يُنِيخُ[29] على باب قتادة، فيسأله عن خبرٍ أو نسبٍ أو شِعْرٍ، وكان قتادةُ أجمع النَّاسِ».[30]

(28) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 280).

(29) مأخوذٌ من مادة: (نَوَخَ)، أَنَخْتُ البعيرَ فاستناخ، ونوَّختُهُ فتنوَّخ، وأَناخَ الإِبلَ: أَبركها فَبَرَكت.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (6/ 4571).

(30) وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

المبحث الثَّاني: حياتُهُ

المطلبُ الأوّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ ونِسْبَتُهُ وَوِلادَتُهُ ونشأَتُهُ العِلْمية:

اسمُه ونسبُه: هو أبو الخطَّاب، قتادة بن دِعامة بن عزيز بن زيد بن ربيعة بن عمرو بن كرب ابن عمرو بن الحارث بن سَدُوس.[31]

البَصْريُّ السَّدُوسيّ.[32]

مولدُهُ: وُلِد أعمى[33]، سنة (60هـ)[34]، وقال عَمْرو بن عَليٍّ الفلّاس: ولد سنة (61هـ).[35]

طبقتُهُ: ذكره خليفة بن خيّاط في الطَّبقة الرَّابعة من أهل البصرة في نسب ربيعة بن نزار[36]، وذكره ابن سعد في رأس الطَّبقة الثّالثة مِنْ طبقات البصريين[37] ..

---

(31) الطبقات، لخليفة بن خيَّاط، ص: 213.

وقيل: قتادة بن دِعامة بن قتادة بن عَزيزَ بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث. وقيل: هو قتادة بن دِعامة بن عُكابة.

انظر: التاريخ الكبير، للبُخاريّ، (7/ 185)، والأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236)، وتهذيب الأسماء واللُّغات، للنَّوويّ، (2/ 57).

(32) بضمِّ الدّال المهملة والواو بين السِّينينِ المُهمَلتيَنِ أولاهما مفتوحة، هذه النِّسبة إلى جماعة قبائل، منها: سَدُوس بن شَيْبان، بَطْنٌ من بكر بن وائل، يُنسب إليه خلقٌ كثيرٌ من العلماء.

انظر: الأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 235)، ووفيّات الأعيان، لابن خَلّكان، (4/ 86).

(33) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133)، ومعرفة الثقات، للعجليّ، (2/ 215)، والأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236)، وتهذيب الأسماء واللّغات، للنَّووي، (2/ 57).

(34) انظر: تاريخ خليفة بن خياط، ص: 232، وتاريخ مولد العلماء ووفيّاتهم، لمحمّد الرّبعي، (1/ 171).

(35) رجال صحيح البخاري المسمّى بـ: «**الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثِّقة والسَّداد، الذين أخرج لهم البُخاريُّ في جامعه**»، لأبي نصر الكَلابَاذِي، أحمد بن محمّد، (2/ 620).

(36) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 213.

(37) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

وذكره الذَّهبيُّ في الطّبقة الرَّابعة من الحُفّاظ.[38]

واسمه مفردٌ في طبقته، فلم يُوجد في التابعين من اسمه (قتادة) غيرُه، قال الخطيب البغداديُّ: «وربّما لم يُنسَب المُحدِّث إذا كان اسمه مفرداً عن أهل طبقته؛ لحصول الأمان من دُخِول الوَهَمِ في تسميتِهِ، وذلك مثل: قتادة بن دِعامة السَّدُوسِيُّ».[39]

والدُه: دِعامةُ بنُ عَزيز، لَا يَصِحُّ لهُ صحبةٌ[40]، ولم يصح أنَّ قتادةَ روى عن أبيه[41]، وقال أبو حاتم عن رواية قتادة عن أبيه: «هذا منكرٌ مِنَ القَوْل».[42]

ومن أولاده: بانة بنت قتادة، رَوَتْ عن أبيها، روى عنها ابن أخيها قتادة بن سعيد بن قتادة؛ ذكرها ابن مَرْدُويَهْ في أولاد المُحدِّثينَ.[43]

نشأتُه العلميةُ: لمّا تَرَعْرَع شَرَعَ في تحصيل العلمِ، وصار من حُفّاظ أهل زمانِهِ.[44]

فلازم الحسن البصريّ مدةً طويلةً، فسمع منه الحديث والفقه والرَّأي، فعن قتادة قال: «جالستُ الحسن ثلاث عَشَرة[45] سنةً أُصلّي معه الصُّبحَ ثلاثَ سنينَ، ومثلي يلزمُ مثلَه».[46]

ولازم سعيدَ بنَ المسيّب مدةً يسيرةً فأخذ منه علماً كثيراً في الحديث والرَّأي، فعن مَعْمَر بن راشد، عن قتادة قال: «كنتُ عند ابن المسيّب ثلاثةَ أيّامٍ، فقال: ارتحل عنِّي، فقد أنزفتني».[47]

---

(38) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 122).

(39) الجامع، للخطيب البغداديّ، (2/ 73).

(40) انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعَيم، (2/ 1019).

(41) انظر: أُسْدُ الغابة، لابن الأثير، (2/ 192)، والمغني في الضعفاء، للذّهبي، (1/ 222)، وميزان الاعتدال في نقد الرِّجال، (2/ 26)، ولسان الميزان، لابن حجر، (3/ 419)، والإصابة، له أيضاً، (2/ 399).

(42) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 440).

(43) انظر: تكملة الإكمال، لابن نُقْطَة، (1/ 215)، وتوضيح المُشتبِه، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، (1/ 335).

(44) الأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236).

(45) وفي الطّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 279)، والثّقات، لابن حبّان، (5/ 322): (ثنتي عَشَرة سَنَة).

(46) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186).

(47) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186)، وانظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 322)، والمراد بقوله: «فقد أنزفتني» أي: استنفذت جميع ما عندي من العلم.

وكان يَسأَلُ قتادةُ سعيدَ بنَ المسيّب عمّا يُختلَفُ فيه من متون الأحاديث وأسانيدها، فعن قتادة قال: قال لي سعيد بن المسيّب: «ما رأيتُ أحداً أَسْأَلَ عمّا يُختلَفُ فيه منك». قال: قلتُ: «إنَّما يَسأَلُ مَنْ يَعْقِلُ عمّا يُختَلَف فيه، فأمّا ما لا يُختَلَف فيه فَلِمَ يُسأَلُ عنه».(48)

ورحل قتادةُ إلى مكّةَ والكوفةَ كعادةِ غيرِهِ من المُحدِّثِينَ طلباً للأسانيد العالية، قال عبدُ الله بنُ الإمامِ أحمد بنِ حنبل: سألتُ أبي، أين سمع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد؟. قال: «بالكوفةَ أو بمكّةَ»، وأنكر أن يكون سَمِعَ منه بالشَّام، وقال: «قد جاء قتادةُ إلى الكوفةَ إلى الشَّعْبيِّ».(49)

وكان بيتُه بيتَ علمٍ تُعقَدُ فيه أحياناً مجالس الحديث: فهذا أبو إسرائيل شُعَيب الجُشَميّ سَمِع مِنه شعبةُ بنُ الحجّاج في بيتِ قتادةَ.(50) وحدّث فَرْقد بن يعقوب السَّبَخيُّ ـ في بيت قتادة ـ عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير بحديثٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.(51)

المطلبُ الثَّاني: ثناءُ العلماءِ عليهِ، وصفاتُهُ:

تتابعت عباراتُ العلماء في الثَّناء على علم قتادة في سائر العلوم الشرعيّة؛ من تفسيرٍ، وحديثٍ، وفقهٍ، ونَسَبٍ، وشِعْرٍ، ولغةٍ، وتاريخٍ، فمن تِلْكُم العبارات التي تفوّهت بها أَلْسِنَةُ العلماء بالثَّناء الجميل على هذا الإمام الجليل:

قال مَعْمر بن راشد: قيل للزُّهريّ مكحولٌ [الشَّاميُّ] أعلمُ أم قتادة؟. فقال: «سبحانَ الله، بل قتادةُ، وما كان عند مكحولٍ إلا شيءٌ يسيرٌ».(52)

وقال مطر بن طَهْمان الورّاق: «ما زال قتادةُ مُتعلِّماً حتى مات».(53)

(48) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 219).

(49) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (3/ 262).

(50) المصدر السَّابق، (1/ 473).

(51) المصدر السَّابق، (3/ 267).

(52) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186)، وانظر: الطّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 278)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (60/ 219).

(53) صفة الصفوة، لابن الجوزيّ، (3/ 259).

وقال سفيان بن سعيد الثَّوريُّ: «وكان في الدُّنيا مثل قتادة!».[54]

وقال أحمد بن حَنْبل: «إنَّ قتادَة جلس مجلس الحَسَن [بن أبي الحسن البصريّ]».[55]

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: سمعت أحمد بن حنبل وذَكَرَ قتادة، فأطنب في ذِكْرِه، فجعل يَنشُرُ مِنْ علمه وفقهِه ومعرفتِه بالاختلاف والتّفسيرِ وغيرِ ذلك، وجعل يقول: «عالمٌ بتفسير القرآن، وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ والفقه». وقال: «قلَّما تَجِدُ من يَتقدَّمُه، أما المِثْلُ فَلَعَلَّ».[56]

وقال ابن حِبّان: «وكان من علماءِ النَّاسِ بالقرآن والفقه، وكان من حُفَّاظ أهل زمانِه».[57]

وقال السَّمْعانيُّ: «وكان من علماء النّاسِ بالقُرآن والفقه».[58]

وقال النَّوويُّ: «وأجمعوا على جلالتِه، وتوثيقِه، وحفظِه، وإتقانِه، وفضلِه».[59]

وقال الذَّهبيُّ: «كان رأساً في العربية واللُّغة وأيام العرب والنَّسَبِ، قال أبو عمرو بن العلاء: "كان قتادةُ من أنسب النَّاس"».[60]

وقال ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيُّ: «مُفَسِّرُ الكتاب... آيةً في الحفظِ، إماماً في النَّسَب، رأساً في العربيةِ واللُّغة وأيام العرب».[61]

وقال ابن العِماد الحنبليُّ: «عالم أهل البصرة».[62]

وقتادةُ من الحُفّاظ الذين دار عليهِم الإسنادُ، فعن عبد الرَّحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: «انتهى الإسناد إلى ستةٍ نَفَرٍ أدركهم مَعْمَر، وكتب عنهم، لا أعلم اجتمع لأحدٍ غيرِ مَعْمَر: من

(54) تهذيب الأسماء، للنَّوويّ، (2/ 57).

(55) تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ، ص: 211، مسألة (1135).

(56) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(57) الثقات، لابن حبان، (5/ 322)، ورجال مسلم، لابن مَنجُويَه، (2/ 150).

(58) الأنساب، للسَّمعانيّ، (3/ 236).

(59) تهذيب الأسماء، للنَّوويّ، (2/ 57).

(60) تذكرة الحفاظ، للذّهبيّ، (1/ 123).

(61) التّبيان لبديعة البَيَان، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، (1/ 190).

(62) شَذَرات الذَّهَب، لابن العماد، (2/ 80).

أهل الحجازِ: الزُّهريُّ، وعمرو بن دينار، ومن أهل الكوفة: أبو إسحاق [السَّبيعيُّ]، والأعمش [سليمان بن مِهْران]، ومن البصرة: قتادة، ومن اليمامة: يحيى بن أبى كثير...».(63)

بل أثنى هو على نفسِه بالحفظ، فعن سعيد بن بَشِير، عن قتادة أنّه قال: «ما بقى على ظهرها إلا اثنانِ؛ الزُّهريُّ وآخر». فظنّنا أنَّه يعني نفسَه.(64)

وإنَّ من جميل ما كان يتصفُ به قتادةُ تعظيمَه لحديث الرِّسول صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فعن مَعْمَر، عن قتادة قال: «كان يُستَحبُّ ألا تُقْرأ الأحاديثَ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا على وُضُوءٍ».(65)

وكان مجتهداً في تلاوة القرآن حريصاً على خَتْمِهِ، فعن سَلَّام بن أبي مُطِيع، عن قتادة: أنّه كان يَختِمُ القرآن في كلِّ سبع ليالٍ مرّةً، فإذا جاء العَشْرُ خَتَمَ في كلِّ ليلةٍ مرّةً.(66)

وكان حريصاً على الخيرِ لنفسه مُمْتثِلاً حديثَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عاملاً به، فعن سعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هُرَيرة، أنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إنّي لأَعرِفُ نَاساً ما هُمْ بُشهَدَاءَ ولا أنبياءَ، فإنَّ الشُّهداءَ والأنبياءَ ليَغبِطُونَهُم بمِنانٍ لهُم**». قيل: من هم يا رسولَ الله؟. قال: «**قَومٌ تحابُّوا برَوْحِ الله تبارك وتَعَالى، على غيرِ مالٍ تعاطَوْهُ، ولا نَسَبٌ قَرِيبٌ تَواصَلُوا، والذِّي نَفْسِي بيدِهِ ما يَحزنُونَ إذا حَزَنُوا، ولا يَفرَحُونَ إذا فَرِحوا، وإنَّهُم لنُورٌ على نُورٍ**».(67)

---

(63) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 257).

(64) المصدر السّابق، (8/ 73).

(65) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 345).

(66) صفة الصفوة، لابن الجوزيّ، (3/ 259)، وانظر: السير، للذّهبيّ، (5/ 276).

(67) أخرجه من هذا الطريق: العُقَيْلِيُّ، الضعفاء، (3/ 910)، ح(1308)، وقال عَقِبَهُ عنه وعن حديثٍ قبلَه: "وكلا الحديثينَ يُرويان من غيرِ هذا الوجهِ بإسنادٍ صالحٍ".

فالحديث أخرجه النَّسائيُّ، السنن الكبرى، (6/ 362)، ح(11236)، وابن أبي الدُّنيا، الإخوان، (ص: 45)، ح(5)، والبيهقيّ، شعب الإيمان، (6/ 485)، ح(8584)، من طُرُقٍ ثلاثة عن ابن فُضَيلٍ، عن أبيه فُضَيل بن غَزْوان، عن عُمارة ابن القَعْقَاع، عن أبي زُرعةَ، عن أبي هريرةَ بنحوه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود، السنن، (2/ 310)، ح(3527) =

قال: فكان قتادةُ إذا حدَّثَ بهذا الحديثِ قال: «اللهُمَّ اجعلنا منهُم يا بارُّ يا رحيمُ».[68]

وكان جريئاً، فعن وهب بن سَلَمَة قال: قَدِمَ حسامُ بنُ مِصَكّ من مكّةَ فأهدى إلى قتادةَ نَعْلاً، فردّها، ثُمَّ قال: «إنّك تَعْرِفُ سُخْفَ الرَّجلِ في سُخفِ هديّتِهِ».[69]

وكان له خاتمٌ يَلبَسُهُ في يسارِهِ، فعن قُرَّةَ بنِ خالد قال: «رأيت خاتم قتادة في يسارِهِ».[70]

المطلبُ الثّالثُ: العلومُ التي بَرَزَ فيها:

برز الإمامُ قتادةُ في العديد من العلوم، التي تدلُّ على تَبَحُّرِهِ في شتى العلوم الشرعيّة، وعلى إمامتِهِ، سيذكر الباحثُ بعضها على وجه الاختصار مُدَلِّلاً على إمامته في العِلْمِ بأقوال العلماء، وممثلاً بأقوالٍ له في العِلْمِ المقصودِ، وكان من أهمّها:

1. **علم القراءات والتفسير:**

ذكره أحمد الأدنروي في كتابه طبقات المُفسِّرينَ.[71] ولقتادة كتابٌ في التفسير[72]، وله كتاب «النَّاسخ والمنسوخ»، في القرآن الكريم.[73]

= وابن أبي حاتم، التفسير، (6/ 1963)، والبيهقي، شعب الإيمان، 6/ 486)، ح(8585)، من طريق عُمارةَ بنِ القَعْقَاع، عن أبي زُرعة بن عَمْرو، عن عمرِ بن الخطّابِ بنحوه مرفوعاً.

قال البيهقيُّ عَقِب حديث أبي هُريرةَ: «و هو وَهَمٌ، و المحفوظُ عَنْ أبي زُرعة، عن عُمرَ بنِ الخطّاب، و أبو زُرعةَ، عن عُمَر مُرسلاً».

(68) الضعفاء، للعُقَيليّ، (910).

(69) انظر: الثقات، لابن حبان، (7/ 558)، والكامل، لابن عدي، (2/ 433).

(70) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230).

ولعل قُرَّةَ يشير بهذا إلى مذهب قتادة في الخَاتم، أَيُلْبسُ باليمين أم باليسار؟، وقتادة يذهب إلى القول بلُبْسِهِ في اليسار، امتثالاً لسُنَّة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كما ورد في أحاديث عدَّة، انظرها كتاب: «**الجامع في الخَاتَم**» للبيهقيّ.

(71) طبقات المُفسِّرينَ، للأدنرويّ، ص: 14.

(72) انظر: التحبير في المعجم الكبير، للسَّمعانيّ، (1/ 555).

(73) طبع بتحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.

وله رواية في بيان السُّور المكيّة والمدنيّة.[74]

قال مَعْمَرٌ: سمعت قتادة يقول: «ما في القرآن آيةٌ إلا قد سمعتُ فيها بشيءٍ».[75]

وقال قتادة: «لا تسألوا العبدَ [يعني: نفسَهُ] إلاَّ عن القُرآن».[76]

وأثنى غيرُ واحدٍ من العلماء على تفسيره، فعن أبي داود قال: سمعت أحمد ـ يعني: ابن حنبل ـ، قيل له: تفسير قتادة؟. قال: «إن كتبته عن يزيد بن زُرَيع، عن سعيدٍ، يعني: ابن أبي عَرُوبة، فلا تبالي أن لا تكتبه عن أحدٍ».[77]

وذلك لأن سعيدَ بنَ أبي عروبة كان يحفظ التّفسير عن قتادة، قال أحمد بن حنبل: «كان سعيد ابن أبي عَرُوبة يحفظ التفسير عن قتادة».[78]

وذهب يحيى بن معين لِيسْمَعَ التفسيرَ من تلاميذِ قتادةَ.[79]

إلا أنَّه قد وَرَدَ عن الإمام أحمدَ ومالكٍ ما يفيد التَّقليلَ من تفسير قتادة، قال أحمد بن حنبل: حدثنا إسماعيل بنُ إبراهيم بنِ عُلَيَّةَ، قال: «كان أصحابُنا يَكرهُون تفسير قتادة».[80]

وقال مالك: «نِعْمَ الرَّجلُ كان معمرُ، لولا روايتُهُ التفسيرَ عن قتادة».[81]

---

(74) رواها المحاسبيّ، في كتابه «فهم القرآن، وحقيقة معناه» ص: 395، وابن الأنباريّ، في كتابه «الردّ على من خالف مصحف عثمان»، نقلها عنه القرطبيُّ، في تفسيره: «الجامع لأحكام القرآن، والمُبيّن لما تضمَّنه من السُّنَّةِ وآي القُرآن»، (1/ 100)، تحقيق: عبد الله التركي.

(75) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(76) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 12).

(77) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ص: 347.

(78) المصدر السابق، ص: 336.

(79) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 329).

(80) العلل، لأحمد، (1/ 488)، (2/ 540).

(81) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 820).

قال الباحث: لعلَّ هذا التَّقليلَ راجعٌ إلى ما عُرِفَ من اتّهامه بالقول بالقَدَرِ كما سيأتي بيانُه[82]، لذا انحطّت رتبةُ تفسيره[83]، خاصةً وأنَّه قد اشُتهِرَ عن الإمام مالكٍ رأيُه في المَنع من الرِّوايةِ عن أهل البدعِ مُطلقاً، أو لأخذه التّفسير عن محمّد بن السَّائب الكَلْبيِّ[84] دون أن يَنسِبَه إليه، بل نسبه لنفسِهِ.[85]

وقَدَّمَ يحيى بنُ معينٍ تفسيرَ مجاهِدِ بن جَبْر على تفسير قتادة، لسلامةِ مجاهد من بدعة الكلام في القَدَرِ، بخلاف قتادة فإنّه خاض فيها، قال ابن معينٍ: «ومجاهدُ أحبُّ إليَّ من قتادة».[86]

ومن أمثلة تفسيرِهِ[87] التي تدلُّ على سلامَةِ معتقدِهِ إجمالاً: قولُه بعد قراءتِه لقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ جَاءوا مِن بَعْدِهِمْ**﴾[الحشر: 10] قال: «إنّما أُمِرُوا أن يستغفروا لأصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولم يُؤمروا بِسَبِّهم».[88]

---

(82) ص: 36.

(83) ثُمَّ وجدتُ شيخ الإسلام ابن تيمية وجّه كلام مالك بما ذكرتُ، حيث قال: «وهذا الذي قاله قتادة قد يُظنُّ فيه أنَّه من قول القَدَريّة، وأنَّه لسبب مثل هذا اتُّهِم قتادة بالقَدَرِ، حتى قيل إنَّ مالكاً كره لمعمر أن يرويَ عنه التفسير لكونه اتُّهِم بالقَدَر».

مجموع الفتاوى، (16/ 141).

(84) أبو النَّضرِ، العلاَّمةُ، الأخبارِيُّ، المفسِّرُ، رأساً في الأنسابِ، إلا أنَّهُ شيعيٌّ، متروكُ الحديثِ، تُكلِّم في تفسيرِهِ، ت: 146هـ.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (1/ 101)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 270)، والسير، للذهبي، (6/ 249).

(85) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (3/ 321).

(86) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريِّ، (4/ 300).

(87) هناك عدّةُ رسائل علمية تناولت تفسير قتادة بالجمع والدِّراسة، منها: «**قتادة السَّدوسيُّ وتفسيره: من أوّل سوره الفاتحة إلى نهاية سوره النَّحل**»، لعمر يوسف محمّد كمال، ماجستير. و «**تفسير قتادة: جمعٌ وتحقيقٌ ودراسة، من أوّل الفاتحة إلى آخر التّوبة**»، لعبد الله أبو السُّعود بدر، ماجستير. و «**الإمام قتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ: أقوالُه ومرويّاتُه في التفسير: من أوّل سوره الإسراء إلى نهاية سوره فاطر: جمعاً ودراسةً**»، لعزيز الرَّحمن عبد الأحد، ماجستير. و «**الإمام قتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ: أقوالُه ومرويّاتُه في التفسير: من أوّل سوره يس إلى نهاية المصحف: جمعاً ودراسةً**»، لمحمّد خالد عبد الهادي، ماجستير.

(88) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جريرٍ الطّبريِّ، (22/ 532).

أما علمُهُ بالقراءات[89]: فقد قال محمّد بنُ محمّد بنِ الجَزَريِّ عنه: «المُفسِّرُ، أحدُ الأَئمّةِ في حُرُوفِ القرآن، وله اختيارٌ رُوِّيناه من كتاب الكامل[90] وغيرِهِ، روى القراءة عن أبي العالية وأنس بن مالك».[91]

2. علم الحديث:

تقدّم أنَّ قتادةَ من المكثرين في رواية الحديث، فقد كان رحمه الله إماماً حافظاً، مكثراً من رواية حديث رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وسيأتي بيانُ ثناء العلماء عليه في حفظه[92]، وأنَّه كان آيةً في الحفظ، بل هو أعلم من كان بالسُّنَّةِ بعدَ الزُّهريِّ، كما حكاه عن نفسه تَلمِيحاً لا تصريحاً، حيث قال: «ما بقي أحدٌ أعلم بالسُّنَّةِ مِنَ الزُّهْرِيِّ ورجلٍ آخر». يعني: نفسَهُ.[93]

وسيذكرُ الباحثُ هنا بعضاً من آرائه في علم الحديث وأقوالِهِ في الرُّواةِ جرحاً وتعديلاً ونَقْدَاً، فمن ذلك:

ما ورد من ذمّه الشّديد لتَلْقِين الحديثِ، حتى أَوصَلَهُ إلى مرتبةِ الكَذِبِ، قال قتادةُ: «إذا سرّك أن يَكْذبَ صاحبُك فلَقِّنْهُ».[94]

---

(89) هناك دراسة علمية تناولت قراءة قتادة بالتحليل اللُّغويِّ، هي: «**قراءة قتادة: دراسة لُغَويّه نَحْوية**»، لعثمان رحمن حميد الأركنيّ، ماجستير.

(90) هو كتاب: «الكامل في القراءات العَشْر والأربعين الزَّائدة»، لأبي القاسم الهُذَليِّ، جمع فيه: خمسين قراءةً عن الأئمّة من ألف وأربعمائة وتسعةٍ وخمسين روايةً وطريقاً.

انظر: كشف الظُّنون، لحاجي خليفة، (2/ 1317).

(91) غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء، لابن الجَزَريِّ، (2/ 24).

(92) ص: 28.

(93) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (1/ 640).

(94) الكامل، لابن عدي، (1/ 31)، وذَكَرَهُ أيضاً من قولِ أبي الأسودِ الدُّؤَلي، وأخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (2/ 38) بلفظ: «إذا أردت أن تُغلِّطَ صاحبَكَ فلَقِّنْهُ».

والتلقين هو: أن يُلقَّن الشَّيءَ فيُحدِّثُ به من غير أن يعلم أنَّه من حديثِهِ.

تنقيحُ الأنظار، لابن الوزير، المطبوع مع كتاب توضيح الأفكار، للصَّنعاني، (2/ 155).

وكان رحمه الله تعالى لا يرى إعادة الحديث مرَّتين، وذمَّ فاعلَ ذلك، فعن قتادة قال: «في الحكمة لا يُعادُ الحديثُ مرّتينِ».[95]

وعنه قال: «ما قلتُ لِرَجُلٍ قطُّ أَعِدْ عليَّ». وكان يقول: «إذا أُعِيدَ الحديثُ في مجلسٍ ذهبَ نورُهُ».[96] وذلك في مقام الرِّواية والإسماع، لا في مقام الشرح والتفهيمِ، فقد يتطلَّبُ الأمرُ إعادةَ الحديث عدّة مرَّاتٍ ليُفقَهُ عن المتكلم مرادُهُ.

وكان رحمه الله يرى العرض على المُحدِّث بمنزلة السماع منه، قال الحاكم: «النَّوع الثاني والخمسون... هذا النَّوعُ من هذه العلوم معرفةُ من رَخَّصَ في العرض على العالم ورآه سماعاً، ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلدٍ إلى بلدٍ إخباراً، ومن أنكر ذلك، ورأى شَرْحَ الحالِ فيه عند الرِّوايةِ، وبيانُ العَرْضِ: أن يكونَ الرَّاوي حافظاً مُتقِناً، فيُقَدِّم المستفيدُ إليه جُزءاً مِنْ حديثِهِ أو أكثر من ذلك، فَيُناوِلُهُ، فيتأمّل الرّاوي حديثَه، فإذا أخبرَه وعَرَف أنّه من حديثِهِ، قال للمستفيدِ: قد وَقفتُ على ما ناولتَنِيه وعرفتُ الأحاديثَ كلَّها، وهذه رواياتي عن شُيوخي، فحَدِّث بها عنّي، فقال جماعةٌ من أئمّةِ الحديثِ أنّه سماعٌ... ومن أهل البصرة:... قتادة بن دِعَامة».[97]

ومن كلامه في نقد الرُّواة: تكذيبه لأبي داود نُفَيع بن الحارث[98] مُعتَمِداً في ذلك على معرفته التامّة بأحوال الرُّواةِ: قال همّامُ بن يحيى: قَدِمَ علينا أبو داود نُفَيع بن الحارث الذي روى إسماعيل بن

(95) الثقات، لابن حبان، (8/ 338).

(96) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186)، والعلل، لأحمد، (1/ 173).

(97) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 340.

(98) الأَعْمَى، الهَمْدَانيُّ، قاصٌّ، منكرُ الحديثِ، ضعيفٌ، وهو من جملة الغالين في التَّشَيُّع بالكوفة.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (8/ 114)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 489)، والكامل، لابن عدي، (7/ 60).

أبى خالدعنه، قال: فجعل يقول: حدَّثنا البراءُ بن عازب، وحدَّثنا زيد بن أَرْقم. فأتينا قتادةَ فحدّثناهُ عنه، فقال: «كذّابٌ، إنّما كان هذا سائلاً يتكّفَفُ النَّاس قبل طاعونِ الجارفِ[99]». [100]

واعتمد الإمامانِ البخاريُّ وأبو داودَ كلام قتادة هذا في أبي داود نُفَيع، ممّا يدلُّ على عُلُوّ شأن قتادة في هذا العِلْمِ، فقالا: «كان قتادةُ يرميه بالكَذِبِ». [101]

قال قتادة: «ما رأيتُ أعلم من سعيدِ بنِ المسيّب، ولا أجدر أن يُتْبِعَ فلانٌ عَنْ فلانٍ». يعني: يُسنِدَ كلَّ حديثٍ. [102]

3. عِلْم التاريخ والسِّيَر:

وردت أثارٌ كثيرةٌ تدلُّ على علمه بسيرة النبَّيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم وبالتَّاريخ، فمن ذلك:

قال قتادة بن دِعَامة: قلت لسعيد بن المسيّب، كم كانوا يوم الحديبية؟. قال: «ألفٌ وخمسُ مائة». قال: قلت: إنّ جابرَ بنَ عبد الله يقول: «كانوا ألفاً وأربع مائة». قال: «أَوْهَمَ جابرٌ؛ هو الذي حدّثني أنَّهم كانوا ألفاً وخمسَ مائة». [103]

---

(99) كان هذا الطَّاعون سنة (69 هـ)، وقيل: (70هـ)، وقيل: (87هـ) بالبصرة، كان ثلاثة أيّامٍ، مات في كلِّ يومٍ نحو من سبعين ألفاً، وروى خليفة بن خيّاط، عن أبي اليَقظان عامر بن حفص المُلقَّب بـ: سحيم، قال: «مات لأنسِ بنِ مالكٍ في الجارف سبعون ابناً، وسُمِّي جارفاً لأنّهُ كان ذَرِيعاً جَرَفَ النّاس كجَرْفِ السَّيْلِ».

واستدل قتادة رحمه الله على كذب أبي داود الأعمى في زعمه أنَّه سمع من البراء بن عازب وزيد بن أرقم بطاعون الجارف، وذلك لأنَّ البراء تُوفِّي عام (72) هـ بالكوفة، وتُوفّي زيد بن أرقم عام (66 أو 68) هـ، وكان أبو داود الأعمى حينئذٍ بالبصرة يسألُ النّاس الحاجات، فكيف سمع منهم؟!.

انظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 265، والطّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 145)، والعِبَر في خبر من غَبَر، للذّهبيّ، (1/ 56).

(100) انظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي، (1/ 233)، (2/ 35، 77، 776)، والضعفاء، للعقيلي، (4/ 1431)، والكامل، لابن عدي، (7/ 60).

(101) الضعفاء، للعقيلي، (3/ 880)، **وانظر أمثلةً أخرى لأقواله في الرِّجال:** المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 88، 99)، والعلل، لأحمد، (2/ 513)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 397).

(102) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 60).

(103) الصّحيح، لابن حبّان، (11/ 230)، ح(4874)، وإسنادُه صحيحٌ.

وقال: «كانت جَلُولاء[104] سنة سبع عَشَرة، ويوم جَلُولاء عُرِفَ أهل مكة».[105]

وقال: «ولي أبو بكرٍ سنتين وستة أشهر، وولي عمر عَشَر سنين وستة أشهر وثمانية عَشَر يوماً، وولي عثمان ثنتي عَشَرة سنةً غير اثنتي عَشَر يوماً، وكانت الفتنة [بين عليٍّ ومعاويةَ] خمس سنين، وولي معاوية عشرين سنةً، وولى يزيد بن معاوية ثلاث سنين وأشهرٍ، وكانت فتنه ابنِ الزُّبير ثمان سنين، وولى عبد الملك بن مروان أربعة عَشَر سنةً، وولى الوليد [بن عبد الملك] تسع سنين».[106]

وقال: «أخرهم موتاً بالكوفة ابن أبي أوفى، وبالمدينة جابر، وبالبصرة أنس».[107]

ورجّحَ ابنُ حِبّان قول قتادة في وفاة الصَّحابيّ نَضْلةَ بن عبيد بنِ الحارث، أبو بَرْزَة الأَسْلَميُّ، فقال: «مات في إمارة يزيد بن معاوية بعد الحَرَّة، في المَفازة بين سِجِسْتَانِ[108] وهَرَاةُ[109]، كذلك قاله حمّادُ بن سلمة، عن قتادة، وقد قيل: إنّه بَقِيَ إلى ولاية عبد الملك بن مروان... والذي رواه قتادةُ أشبه».[110]

---

(104) هي مدينةٌ في طريق خُرَاسان، وهو نهرٌ عظيم يمتَدُّ إلى بَعقُوبا، وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة (16 أو 17 أو 18 هـ)، في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فاستباحهم المسلمونَ، فسمِّيت جَلُولاء الوقيعة لِمَا أَوْقع بِهِمُ المسلمون، وقيل: قُتِل من الفرس فيها مائة ألف، وغنم فيها المسلمون الثّروات العظيمة.

معجمُ البُلدان، لياقوت الحموي، (5/ 396)، وانظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 136، وتاريخ الأمم والملوك، للطبري، (2/ 468).

(105) التاريخ الأوسط، للبخاريّ، (1/ 74).

(106) المصدر السّابق، (1/ 118).

(107) المصدر السّابق، (1/ 212).

(108) ناحيةٌ كبيرةٌ، وولاية واسعةٌ، وبينها وبين هَرَاة عَشَرة أيّام، ثمانون فرسخاً، وهي جنوبي هَرَاة، وأرضُها كلُّها رَمْلَةٌ سَبِخَة مالحة تسوخ فيها الأقدامُ، والرِّياح فيها لا تَسْكُنُ أبداً.

انظر: معجمُ البُلدان، لياقوت الحموي، (3/ 190).

(109) مدينةٌ عظيمةٌ مشهورةٌ من أُمّهات مُدُن خُرَاسان، فيها بساتين كثيرةٌ، ومياهُ غزيرةٌ، وخيراتٌ كثيرةٌ، مَحْشُوّةٌ بالعلماء، ومملوءةٌ بأهل الفضل والثَّراءِ.

معجمُ البُلدان، لياقوت الحَمَوي، (5/ 396).

(110) الثقات، لابن حبان، (3/ 420).

وقال قتادة: «دخل الكوفة من أصحاب النّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ألفٌ وخمسونَ، منهم ثلاثون بدريُّون».[111]

وقال أيضاً: «آخرُ مالٍ أُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ثمانمائة ألفِ درهمٍ مِنَ البحرينِ، فما قام مِنْ مجلسِهِ حتَّى أمضاهُ، ولم يكن للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم بيتُ مالٍ، ولا أبي بكرٍ، وأوَّلُ مَنِ اتَّخَذَ بيت مالٍ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه».[112]

4. عِلْم الفقهِ:

عدّهُ اليَعْقُوبيُّ من جملة الفقهاء الذين كانوا في عهد هشام بنِ عبد الملك بنِ مروانَ[113]، وذَكَرَهُ أبو إسحاق الشِّيرازيُّ في كتابه «طبقات الفقهاء».[114]

وقد تتابعت كلماتِ العلماءِ في الثَّناءِ على فقهِهِ وأنَّه بلغ فيه المرتبة العالية:

قال أبو مَسلَمَة سعيد بن يزيد: «سمعتُ أبا قِلَابة [عبد الله بنَ زيد الجَرْميَّ] وسأله رجلٌ عن شيءٍ، فلم يقل فيه شيئاً. فقال: مَنْ أَسأَل؟. أَسْأَلُ فلاناً؟. قال: لا. قال: أَسْأَلُ فلاناً؟. قال: لا. قال: أَسْأَلُ قتادةَ؟. قال: نعم، سَلْ قتادة».[115]

قال معمر: «لم أَرَ من هؤلاء أفقه مِنَ الزُّهريِّ وحمّادِ [بن زيد] وقتادةَ».[116]

وقال عليُّ بن المَدِينيّ: «الذِّين أفتَوا: الحَكَمُ [بن عُتَيبة]، وحمّادُ [بن أبي سُلَيمان]، وقتادةُ في [هكذا] الزُّهْرِيِّ أفقههم عندي».[117]

---

(111) الإرشاد، لأبي يعلى الخليليّ، (2/ 533).

(112) تاريخ المدينة المنورة، لابن شَبّه، (3/ 857).

(113) تاريخ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، المعروف بـ: اليعقوبي، ص: 396.

(114) ص: 89.

(115) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133).

(116) المصدر السابق، (7/ 134).

(117) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 148).

وقال سعيد بن إيّاس الجُرَيريُّ: «أصبح فقهاء البصرة عُمياناً ثلاثةً: قتادة، وعليُّ بنُ زيد [بن جُدْعان]، والأشعث الحُدَّانيّ».[118]

إلا أنَّ الإمام أحمد كان يُقدِّم رأي الزُّهريِّ على قتادةَ، ولعلَّ ذلك لسلامة معتقد الزُّهريِّ بخلاف قتادة، فإنَّه كان يقول بالقَدَر كما سيأتي بيانه[119]، فحطَّ ذلك من رتبته عند الإمام أحمد، قيل لأحمد بن حنبل: إذا اجتمع رأيُّ الزُّهْرِيّ وقتادةَ، أيُّهما أحبُّ إليك؟. قَال: «رأيُّ الزُّهْرِيّ أعجبُ إليَّ».[120]

وهذا هشامُ بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ كتب فقه قتادةَ ورأيه؛ قال عليُّ بنُ المَدِينيُّ: «قَدِمَ معاذُ ابن هشام فأخرج كتاب أبيه، فإذا هو عن قتادة من رَأْيِه».[121]

وكان رحمه الله لا يفتي برأيه، بل يفتي بما دلَّ عليه القرآنُ وسُنَّةُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فعن أبي هلالٍ محمّد بن سُلَيم قال: «سألتُ قتادة عن مسألةٍ. فقال: لا أدري. فقلت: قُلْ برأيكَ. قال: ما قلتُ برأيّ منذُ أربعينَ سنةً، فقلتُ: ابنُ كم هو يومئذٍ؟. قال: ابنُ خمسينَ سنةً».[122]

وكان يحثُّ على معرفة اختلافِ العلماء، وأنَّ الفقيه لا يكون فقيهاً حتى يعلم الاختلافَ، قالَ قتادةُ: «من لم يَعرِف الاختلافَ لم يَشُم أنفُهُ الفقهَ».[123]

قَال قتادةُ: «كان أعلمُ التّابعين أربعةً: عطاءُ بنُ أبي رَبَاح أعلمهم بالمناسك، وكان عكرمةُ مولى ابنُ عبّاسٍ أعلمهم بسيرة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وكان سَعِيدُ بنُ جُبَير أعلمُهم بتفسير القرآن، وكان الحَسَنُ بنُ أبي الحسن أعلمَهُم بالحلالِ والحرامِ».[124]

---

(118) الكامل، لابن عدي، (5/ 197).

(119) ص: 36.

(120) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 165).

(121) المصدر السَّابق، (2/ 146).

(122) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229). وانظر: العلل، لأحمد، (3/ 325، 328، 233)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 280)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134)، والثقات، لابن حبان، (8/ 93).

وانظر أمثلةً من آرائه الفقهيّة: العلل ومعرفة الرجال، (3/ 323، 343)، والمعرفة والتاريخ، (2/ 141، 145)، والثقات، لابن حبان، (6/ 486).

(123) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، (2/ 46).

(124) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (2/ 16).

ــ وقال: «ما رأيتُ أحداً قطُّ أعلم بالحلال والحرام من سعيد بن المسيّب».[125]

5. علم اللُّغة العربية والأنساب:

قال محمّدُ بن سلّامٍ الجُمَحِيُّ: «وكان قتادة بنُ دِعامة السَّدُوسيُّ من رُواة الفقه، عالماً بالعرب، وبأنسابها، ولم يأتنا عن أحدٍ من رُواة الفقه من عِلْمِ العرب أصحَّ من شيءٍ أتانا عن قتادةَ».[126]

وكان قتادة رحمه الله مرجعاً في أيَّام العرب وأنسابها وأشعارها، يُرجعُ إليه عند الاختلاف، قال عامر بنِ عبدِ الملك الجَحْدريّ النَّسّابة: «كان الرَّجلان من بني مروان يختلفان في الشِّعْر، فيُرسِلانِ راكباً فيُنيخُ ببابه، يعني: قتادةَ بن دِعامة، فيسألُه عنه ثم يَشْخَصُ».[127]

وقال أبو عبيدةُ مَعْمرُ بنُ المُثَنَّى: »ما كُنّا نَفقِدُ في كلِّ يومٍ راكباً من ناحيةِ بني أميّة يَنِيخُ على باب قتادة، فيسأله عن خبرٍ أو نَسَبٍ أو شِعْرٍ، وكان قتادةُ أجمعَ النَّاسِ».[128]

وكان رحمه الله لا يَلْحَنُ في الحديث لِتَمَكُّنِهِ من اللُّغة العربية، فإن وُجِدَ لَحْنٌ في الحديث فهو ممّن دونه، فعن عفّان بنِ مسلم الصفَّار قال: قال لنا همّامُ بن يحيى: «أعربوا الحديثَ؛ فإنَّ قتادةَ لم يكن يَلحَن». وقال: «إذا رأيتُم في حديثي لَحْنًا فقَوِّمُوه».[129]

وعن سعيد بن أبى عَرُوبة: أن أيّوب السَّختياني كان عند قتادة فَلَحَنَ، فقال: «استَغفِرُ اللهَ».[130]

وكان ينشد الشِّعْرِ بعد روايته للحديث، قال سعيد بن أبي عَرُوبة: «كان قتادةُ ربَّما حدَّثني بالحديث، فيُنشِدُ بعدَه بيتَ شعرٍ أو بيتين».[131]

قال أبو عمرو بن العلاء: «كان قتادةُ من أنسب النَّاس».[132]

---

(125) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 60).

(126) طبقات فحول الشُّعراء، لابن سلّام الجُمَحِيُّ، (1/ 61 – 62).

(127) المصدر السّابق، (1/ 61 – 62).

(128) وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

(129) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، وانظر: الكامل، لابن عدي، (7/ 130).

(130) الثقات، لابن حبان، (9/ 23).

(131) العلل ومعرفة الرِّجال، لأحمد، (3/ 308).

(132) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 93).

وأَخَذَ هذا العلمَ عنه عددٌ من النَّسابيِّن، منهم عامرُ بنُ عبدِ الملك، فعن أبي عَوَانة الوضّاح بن عبد الله اليَشْكُرِيّ قال: «شَهِدتُ عامرَ بنَ عبد الملك يسأل قتادةَ عن أيّام العرب وأنسابِها وأحاديثِها، فاستَحسَنتُه. فعدتُ إليه فجعلتُ أسأله عن ذلكَ، فقال: مَالَكَ ولهذا، دَعْ هذا العلم لعامرٍ، وعُدْ إلى شأنكَ».[133]

وكان يزيد بنُ طَهْمَان أبو المُعتمر الشَّيبانيُّ كثيرَ الحديثِ عن العرب، وكان يقولُ: «أخذتُهُ عن قتادةَ».[134]

وكان أبو بكرٍ الهُذَلِيُّ سَلْمَى بن عبد الله يَرْوي علم الأنساب عن قتادة.[135]

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقَّادِ في قتادة جَرحاً وتعديلاً:

أثنى على عِلْم قتادة الحسن البصريُّ[136]، وسفيان الثوريّ.[137]

ووثَّقَهُ: شعبة[138]، وابنُ سعدٍ[139]، ويحيى بنُ معين[140]، وأحمدُ بن حنبل، وقال: «كان يَقُصُّ».[141] والعِجْلِيُّ.[142]

---

(133) طبقات فحول الشعراء، لابن سلّام، (1/ 61 – 62).

(134) المصدر السابق، (1/ 63).

(135) المصدر السّابق، (1/ 63).

(136) انظر: الكامل، لابن عدي، (5/ 106).

(137) انظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (3/ 243)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(138) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَوي، (2/ 20 – 21)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 231).

(139) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

(140) انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالد الدَّقّاق، ص: 46، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 135).

(141) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 100).

(142) انظر: معرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 215).

ووصفه بالحفظ والإتقان: سعيد بن المسيّب[143]، وبكر بن عبد الله المُزَنيُّ[144]، وابنُ سيرين[145]، ويحيى بن سعيد القطَّان[146]، وعبد الرَّحمن بن مهدي، وأقرَّه أبو حاتم الرَّازيُّ[147]، وأحمد بن حنبل.[148]

وكان لا يسمع شيئاً إلا حَفِظَهُ، وقُرِئَ عليه صحيفةُ جابر مرَّةً واحدةً فحفظها، وهو أحفظ لها من سورة البقرة[149]، وكان سُلَيمان بن طَرْخان التَّيميُّ، وأيّوب السَّخْتيانيُّ يحتاجون إلى حفظه، يسألونه[150]، وكان إذا سَمِعَ الحديث ولم يحفظْهُ، أخذه العويلُ[151] والزَّويلُ[152] حتى يحفَظَهُ.[153]

ومع جلالتِهِ وثقتِهِ وحفظِهِ فقد أَخَذَ عليه الأَئِمّةُ النُّقَّادُ أمرينِ، همَّا:

1. **تدليسُهُ:**

فقد وصفه بالتدليس النَّسائيُّ[154] ..

---

(143) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133).

(144) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133).

(145) انظر: العلل، لأحمد، (2/ 315)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(146) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 134).

(147) انظر: المصدر السَّابق، (7/ 134).

(148) انظر: المصدر السَّابق، (7/ 135).

(149) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (7/ 186)، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 279).

(150) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 135).

(151) هو رَفْعُ الصَّوتِ بالبُكاءِ، ويقال: العَوِيلُ يكون صوتاً من غير بُكاءٍ، كالزَّئيرِ.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (4/ 3174).

(152) أي: القَلَق والانزعاج بحيثُ لا يستقرُّ على المكانِ.

لسان العرب، لابن منظور، (3/ 1893).

(153) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 282).

(154) ذِكْرُ المُدلِّسين، للنَّسائيّ، المطبوع مع كتاب: «تسميةِ مشايخ النَّسائيّ»، ص: 121، وانظر: سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارقُطنيّ، ص: 365.

وابنُ حبّان[155]، والدَّارَقُطنِيُّ[156]، وذكره العلائيُّ في المرتبة الثالثة، وهم: من توقَّف فيهم جماعةٌ فلم يحتجُّوا بهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ، وقَبِلَهُم آخرون مطلقاً[157]، وتابعه ابن حجر بذكره في هذه المرتبة[158]، والذَّهبيُّ[159]، والسَّمْعاني[160]، وابن الأثير الجَزَريُّ[161]، وأبو زُرْعة العراقيُّ[162]، وسِبْط ابنِ العَجْميّ.[163]

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ الأقربَ ذكرهُ في المرتبة الثّانية من مراتب المُدلِّسين الذين احتمل الأئمّةُ تدليسَهُم لإمامتِهِ، أو لكونه قليل التدليس في جَنْبِ ما روى من الحديث الكثير، أو لأنَّه لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ، وإن لم يُصرِّحُوا بالسَّماع. وثمَّةُ أمرٍ آخرُ: هو أنَّ تدليسه ـ في أغلبه ـ هو من روايته

(155) انظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 322).

وصورةُ التدليس عند ابن حبان شاملةٌ لرِّواية الرَّاوي عمّن عاصره أو لقيه ولم يسمع منه، حيث وصف ابن حبان عدداً من الرُّواة بالتدليس عن أقوامٍ نصَّ في تراجمهم على أنَّهم لم يسمعوا منهم، ولم يَرَوْهُم.

انظر: الثقات، لابن حبان، (3/ 178)، وقارنه بما في تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 211)، ومشاهير علماء الأمصار، ص: 163، 179، 191، 192، 195، والمجروحين، (1/ 226).

(156) التتبع، المطبوع مع الإلزامات، للدَّارقطنيّ، ص: 263.

قال فيه الدَّارقطنيُّ (ص: 370): «قتادة وإن كان ثقة، وزيادة الثقة مقبولةٌ عندنا، فإنه يُدلِّس، ولم يذكر فيه [أي: قتادة] سماعه من سالم، فاشتبه أن يكون بلغه عنه [أي: عن سالم] فرواه عنه». مع العلم أنَّ قتادة لم يسمع من سالم أصلاً، ومع ذلك سمَّى الدَّارقطنيُّ هذه الصورة بالتدليس، ممّا يدل على أنَّ رواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه تدخل في مفهوم التدليس عنده، وهو ما سمّاه الحافظ ابن حجر بالمُرسلِ الخفيِّ.

وانظر: تحفة التحصيل، للعراقيّ، ص: 263.

(157) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 113.

(158) انظر: طبقات المدلسين، لابن حجر، ص: 43.

(159) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 93)، و ميزان الاعتدال، (3/ 385)، والسِّيَر، (5/ 26) (10/ 253).

(160) انظر: الأنساب، للسّمعاني، (3/ 236).

(161) انظر: اللّباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجَزَريّ، (2/ 109).

(162) انظر: المدلسين، لأبي زُرْعة العراقيّ، ص: 79.

(163) انظر: التبيين لأسماء المُدلِّسين، لسِبْط ابن العَجَميّ، ص: 46.

عمّن عاصره ولم يسمع منه، وهو ما سمّاه الحافظ ابنُ حجر بالمُرسل الخفيّ[164]، والدَّليل على ذلك أمور:

الأمر الأوَّل: ذَكَرَ الحاكمُ قتادةَ في الجنس الأول من المُدلِّسين، فيمن يُدلِّس عن الثِّقات الذين تُقْبَلُ أخبارُهُم.[165]

الأمر الثّاني: أنَّ كلَّ من وصفه بالتَّدليس، لم يذكر اشتهاره به، سِوَى ابنِ حجر، ولا يلزم من الاشتهار بالشّيء الإكثارُ منه، فالإكثار أخصُّ من الاشتهار، والذي يظهر لمن سَبَرَ أحاديثَهُ وعللها، أنَّ تدليسه قليلٌ في جَنْبِ ما روى، ولعلَّ وصفه بالكثرة نسبيٌّ لمن يشدِّد فيه، ولذا قال الحافظ ابن حجر في معرض الدِّفاع عنه: «إلا أنَّه كان ربَّما دلَّس».[166] بصيغة التَّقليلِ.

الأمر الثّالث: ما ذكره الأئمّة في ترجمته من كثرة روايته عمّن لم يسمع منهم[167]، ولم يذكروا أنَّه يروي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه على نحو ما ذكروه صراحةً عن غيره ممّن وصف بالتَّدليس، وقد قال أبو داودَ: «حدَّث قَتادةُ عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم».[168]

---

(164) انظر: النُّكت على كتاب ابن الصّلاح، لابن حجر، (2/ 95).

(165) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 164.

(166) هدي السَّاري، لابن حجر، ص: 436.

(167) حيث كان مشهوراً بكثرة الإرسال، ولا يُسنِدُ الحديثَ، فممَّن وصفه بالإرسال: يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وعمرو ابن عليٍّ الفَلّاس، وكان قتادة في بَدْءِ أمره يُرسِل الأحاديث ولا يُسنِدُها، قال مَعْمَر: كنَّا نجالسُ قتادة ونحن أحداثٌ، فنسأل عن السَّندِ. فيقول مشيخةٌ حوله: مَه، إنَّ أبا الخطَّاب سَنَدٌ، فيُكسِرُونا عن ذلك، بل ويغضب إذا طُلِبَ منه أن يُسندَ الأحاديثَ، كما حَدَثَ بينه وبين شعبة حينما سأله عن الإسناد، حتى قَدِمَ حمّاد بن أبي سُلَيمان الكوفة فجعل قتادةُ يُسنِدُ الأحاديثَ بَعْدُ، فعن همّام: قَدِم حمّاد بن أبي سُلَيمان البصرة، قال: فَخَفَّ مجلسُ قتادة، قال: فقال: مَالِ النَّاس، أو مَالِ، أم مَالِ أصحابنا؟. قال: فقالوا: قَدِمَ رجلٌ من أهل الكوفة، قال: عَنْ مَنْ يُحدِّثُهم؟. قالوا: عن إبراهيم. فجعل قتادة يُسنِدُ الحديث. قال: فجعلتُ الذي كتبتُ لأصحابنا مرسلات، اكتُبها مُسنَدات.

انظر: سؤالات ابن الجُنيد لابن معين، ص: 317، 340، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والمعرفة والتاريخ للفَسَويّ، (2/ 18، 278، 280، 282)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (4/ 1532)، والكامل، لابن عدي، (1/ 79)، (2/ 238).

وانظر الرُّواة الذين أرسل عنهم قتادة: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133)، والمراسيل، ص: 168، وجامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 254.

(168) سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي لأبي داود، (2/ 138).

بل صرَّح ابن عبد البرِّ بأنَّه كان يُدلِّس عمّن لم يسمع منهم، فقال: «وسماع قتادة عندهم من عطاءٍ غيرُ صحيح، وقتادة إذا لم يقل: (سمعتُ) وخُولِفَ في نقله فلا تقوم به حجّةٌ، لأنَّه يُدلِّس كثيراً عمّن لم يسمع منه، وربَّما كان بينهما غيرُ ثقةٍ».[169]

هذا مع قوله في موطنٍ آخر: «قتادة إذا لم يقل: (سمعتُ أو حدَّثنا) فلا حُجَّةَ في نقله، وهذا تَعَسُّفٌ، والله أعلم».[170]

فهذا صريحٌ من ابن عبد البرِّ أنَّ قتادة مقبولُ العنعنة مطلقاً خاصةً فيمن ثبت سماعه منهم، أمّا من لم يثبت سماعه منهم، وقامت قرينة تشهد لعدم السماع كالنَّكارة مثلاً، فعندها نقول بعدم سماعه، ونرد عنعنته لعدم وقوع السَّماع أصلاً.

أمّا من استدل بتدليسه بما ورد عن شعبة أنّه قال: «كنتُ أنظرُ إلى فَمِ قتادة، فإذا قال: (حدّثنا)، كتبتُ، وإذا قال: (حُدِّثتُ) لم أكتُبْهُ».[171]

وَوَرَدَ بيانُه مُفصَّلاً في روايةٍ أخرى، قال شُعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سَمِع قتادة ممّا لم يسمع، إذا جاء ما سَمِع يقول: (حَدَّثَنَا أنس بن مالك)، و (حَدَّثَنَا الحسن)، و (حدَّثنا سَعِيد [بن المسيّب])، و (حَدَّثَنَا مُطرِّف [بن عبد الله بن الشِّخِّير])، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: (قال سعيد بن جُبَير)، (قال أبو قِلَابة)».[172]

وفي روايةٍ أخرى قال شعبة: «وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: (حدَّثَ سُلَيمان بن يَسَار)».[173]

قالوا: ففي هذا دِلالةٌ على عدم قَبُول ما لم يُصرِّح قتادةُ فيه بالسَّماع من حديثه عند شعبة.

---

(169) التمهيد، لابن عبد البرّ، (3/ 307).

(170) المصدر السّابق، (19/ 287).

(171) العلل، لأحمد، (3/ 244)، وانظر: تاريخ ابن معين، رواية الدَّارميّ، ص: 192، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 370)، والكامل، لابن عدي، (1/ 68).

(172) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (3/ 209)، وانظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229)، وتاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ، ص: 215.

(173) العلل، لأحمد، (3/ 242).

قال الباحث: هذه الرِّوايات عن شعبة مؤيِّدةٌ للقول بأنَّ المقصود بتدليسه ـ في الغالب ـ هو روايتُه عمّن عاصره ولم يسمع منه، وهو ما عُرِفَ عند الحافظ ابن حجر بالمرسل الخفيّ، فإنَّ المتأمل فيما ذكره شعبة يرى أنَّه عندما ذكر ما يُصرِّح فيه قتادةُ بالسَّماع ذكر شيوخاً مُعيّنينَ، وهم: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيّب، والحسن البصريُّ، ومُطرِّف، كلُّهم قد سَمِع منهم قتادة، ثمَّ ذكر شيوخاً آخرين لـما لم يُصرِّح فيه قتادة بالسَّماع، كلُّهم لم يسمع منهم قتادة، فنفى سماع قتادة من سُلَيمان بن يسار بالكُلِّية، كلٌّ من: يحيى بن سعيد القطّان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[174]، ونفى أن يكون قتادة سمع شيئاً من أبي قِلَابة، كلٌّ من: أحمدِ بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، وأبي حاتمٍ الرَّازيّ، والفَسَويّ، والنَّسائيِّ[175]، وأنكر سماع قتادة من سعيد بن جُبَير، كلٌّ من: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والفَسَويّ.[176]

فعدم قبول شعبة لرواية قتادة عنهم مع عدم التصريح بالسَّماع؛ لا لأنَّ قتادة مردودُ العنعنة مطلقاً، وإنّما لأنَّ قتادة لم يسمع منهم، وتَطَلُّب شعبةُ لسماعات قتادة إنَّما هو ـ في الغالب ـ فيمن لم يَثبُت عنده لقاؤُه بهم؛ لأنَّ قتادة كان يروي عمّن عاصرهم ولم يَلْقَهم، فَمَنِ احتجَّ بكلام شعبة على أنَّ قتادة مُدلِّس بمعنى أنَّه يروي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه هو مخالفٌ لمراد شعبة ذاتِهِ!.

ولا يُشْكِلُ على ما سبق تقريره الأمور التالية:

الأمر الأوَّل: ما ورد عن شعبة أنَّه قال: قال شُعبة: «وافقتُ قتادة على الحديث إلاَّ أربعةَ أحاديث».[177]

---

(174) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171، 173، 174، وسؤالات ابن الجُنَيد ليحيى بن معين، ص: 317، 362، والسُّنن، للدارقطني، (3/ 208).

(175) انظر: تاريخ أبي زرعة الدِّمشقيّ، ص: 215، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 661)، والسنن الكبرى، للنسائي، (2/ 221).

(176) انظر: العلل، لأحمد، (3/ 284)، وسؤالات ابن الجُنَيد ليحيى بن معين، ص: 317، 362، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 661).

(177) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 277)، وانظر منه أيضاً (2/ 647) (3/ 30)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص: 349.

وجاءت رواية مُفصّلة عن شعبة، عـن قتادة، قال: قال أنـس: قال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**سَوُّوا صُفُوفَكُـم، فإِنَّ تسويةَ الصَّفِ مِنْ تمامِ الصَّلاةِ**».(178) قال أبو داود: قال شعبة: «داهنتُ في هذا، لم أسأل قتادة: سَمِعَهُ أم لا؟».(179)

فهذا التثبُّت في سماع قتادة من أنسٍ لأحاديثَ بعينها يدلُّ على أنَّ قتادة يُدلِّس عمّن سمع منهم أيضاً.

والجواب أنَّا لا ننفي عن قتادة التدليس المراد منه رواية الرَّاوي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه مطلقاً، بل هو واقعٌ ولكنَّه قليلٌ في جَنْب ما روى، وغالبُ التدليس المذكور عنه هو من الرِّاوية عمّن عاصره ولم يسمع منه، والله تعالى أعلم.

قال الباحثُ: وهذه الأحاديث الأربعة هي:

[1] حديث: «**تَسْويةُ الصَّف**» الآتي تخريجُهُ في الحاشية التالية.

[2] وحديث: «**ردُّ السَّلامِ عَلَى أَهلِ الكِتَابِ**» أخرجه أحمد، المسند، (19/ 188)، ح(12141)، من طريق شعبة، قال: سمعت قتادة، عن أنسٍ، قال شعبةُ: لم أسأل قتادةَ عن هذا الحديث هل سمعتُه من أنسٍ.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1705)، ح(2163)، من طريق شعبة قال: سمعتُ قتادة يُحدِّث عن أنسٍ به.

[3] وحديث: «**مَنْ مَاتَ وهُوَ يَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا اللهُ وأَنَّ محمَّداً رَسُولُ الله صَادِقاً مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ**»، أخرجه أحمد، المسند، (36/ 329)، ح(22003)، والنَّسائي، السنن الكبرى، (6/ 278)، ح(10973)، كلاهما من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن معاذ بن جبل، قال شعبةُ: لم أسأل قتادة: سمعته من أنس؟.

[4] وحديث: «**مَا بَالُ أقوامٌ يَرْفَعُونَ أَبصَارَهُم إِلى السَّماءِ في صَلاتِهِم**»، أخرجه أبو يعلى، المسند، (5/ 464)، ح(3191)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ، وكان شعبة يُنكِرُه، قال ابن معين: نرى أنَّه (أي قتادة) لم يسمعه.

والحديث أخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/ 261)، ح(717) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، قال: حدَّثنا قتادة: أنَّ أنس ابن مالك حدَّثهم به مرفوعاً بنحوه، وفيه تصريحُ قتادة بسماع هذا الحديث من أنس بن مالك.

وانظر: العلل، لأحمد، (3/ 222).

(178) أخرجه بهذه السِّياقة: أبو يعلى، المسند، (5/ 477)، ح(3213)، وأبو عَوَانة، المسند، (1/ 379)، (1372).

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 254)، ح(690)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ بنحوه، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 324)، ح(433/ 124)، من طريق شعبة، قال: سمعتُ قتادةَ يحدِّثُ عن أنس بن مالك بنحوه.

(179) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (1/ 170)، والإرشاد، للخليلّي، (2/ 487).

الأمر الثّاني: قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: وقلت له: أبو قِلَابة عن مُعَاذَة [بنت عبد الله العَدَويّة] أحبُّ إليك، أو قتادة عن مُعَاذَة؟. فقال: «جميعاً ثقتانِ، وأبو قِلَابة لا يُعرَفُ له تدليسٌ».[180]

وفي روايةٍ أخرى: قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبي: قلت: قتادة عن مُعَاذَة أحبُّ إليك، أو أيُّوب عن مُعَاذَة؟. فقال: «قتادة إذا ذكر الخبر».[181]

فقارن أبو حاتمٍ الرَّازيُّ بين أبي قِلَابة وبين قتادة في الرِّواية عن مُعاذَة، مُفضِّلاً رواية أبي قِلَابة لعدم تدليسه، ممّا يُفهَمُ منه أنَّ أبا حاتمٍ يَرمي قتادةَ بالتدليس بمفهوم المخالفة، وعند التأمُّلِ نجد أن قتادة قيل في روايته عن مُعاذَةَ أنَّه لا يصحُّ فيها السَّماع[182]، ولذا اشترَط في الرِّواية الأخرى وجود الخبر، أي: إسناد الحديث دون ذكره مرسلاً؛ ليُعْلَمَ ممّن سمع هذه الأحاديث عن مُعاذَةَ، ممّا يدلُّ على أنَّ أبا حاتمٍ يُسمِّي رواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه تدليساً، وهو يؤيِّد ما سبق ذكره أنَّ الأئمَّة عندما ردُّوا عنعنة قتادة ـ في الغالب ـ لا لأجل العنعنة، بل لعدم ثبوت السَّماعِ أصلاً.

الأمر الثّالث: أنَّ البخاريَّ إذا ذكر رواية قتادة عن أنس بالعنعنة فإنَّه يُتْبِعُها بإسنادٍ مُعلَّقٍ، فيه تصريحُ قتادة بالتحديث، قالوا: وما فعله البخاريُّ إلا لاشتهار قتادة بالتدليس ممّن سَمِع منه.

والجواب: أنَّ البخاريَّ كان من أحرص النَّاس على إثبات السَّماع في الأسانيد مطلقاً، من المُدلِّسين ومن غير المُدلِّسين، ومن اطّلع على الصَّحيح تبيَّن له حرص البخاريّ الشَّديد على السَّماعات وإثباتها، حتى لو كانت ممَّن لم يوصف بالتدليس، فكيف بمن وُصِفَ به.[183]

---

(180) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 58).

(181) المصدر السّابق، (7/ 135).

(182) قاله يحيى بن سعيد القطَّان.

انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 174.

(183) انظر أمثلة ذلك: الصحيح، (2/ 578، 594)، ح(1516، 1566)، (4/ 1671، 1913)، ح(4304، 4721)، (5/ 2151)، ح(5356، 5357)، (6/ 2690، 2722) ح(6955، 7051)، مع كلام الحافظ ابن حجر عليها عند شرحه لهذه الأحاديث في فتح الباري.

ويختمُ الباحثُ ببيان موقف الشَّيخ الألبانيّ من تدليس قتادة، حيث قال في معرض ردِّه على من أعلَّ حديثاً بعنعنة قتادة، قال: «هذا الإعلالُ عليلٌ كصاحبه! فإن عنعنة قتادة مغتفرةٌ لقلَّتِها بالنِّسبة لحفظه وكثرة حديثه... ونجد في الصَّحيحين وغيرِهما أحاديثَ كثيرةً جداً لقتادة بالعنعنة، حتى إنَّ ابن حِبّان الذي وصفه بالتدليس أكثر عنه بها، ويحتمل أنَّ ذلك كان منهم لأَنَّهُ كان ـ كما قال الحاكم ـ لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ».[184]

قال الباحث: وكلامه هذا موافقٌ لما سبق تقريره عن الأئمّة النُّقّاد، بأنَّه ممَّن احتمل الأئمّة عنعنته، وأنَّه لا يُرَدُّ الحديث بعنعنته إلا إذا روى بالعنعنة عمّن لم يسمع منهم، مع ملاحظة أن الشَّيخ الألبانيّ أعلَّ بعض الأحاديث وردَّها بعنعنة قتادة[185]، ولعلَّ ذلك كان أولاً، ثمَّ لمّا تبيّن له وجه الحقِّ في عنعنته وأنَّها مغتفرةٌ قَبِلَها، حيث ذكر الألباني هنا الحكم على عنعنته بالقبول مُعلِّلاً ذلك بقلَّة تدليسه وأنَّه لا يُدلِّس إلا عن الثقات، وما ذُكِرَ فيه الحكم مع علته مقدَّمٌ على ما ذكر فيه الحكم وحده، أو لعلَّه ثبت للّشيخ الألباني تدليس قتادة في تلك الرِّواية بخصوصها، وقامت قرينةٌ عنده على خطأ تلك الرِّواية، لكونه دلَّسها عن ضعيفٍ، ونحو ذلك، والعلم عند الله تعالى.

1. رَمْيُه بالقَدَرِ[186]:

رماه بالقول بالقَدَرِ غيرُ واحدٍ من أهل العلم، منهم: طاوس بن كَيْسان[187]، وأبو عمرو بن العلاء[188]، وابن سعد[189]، ويحيى بن معين[190] ..

---

(184) النَّصيحة، للألباني، ص: 109–110، وقال نحوه في ردِّه على الكوثريّ حين أعلَّ حديثاً بعنعنة قتادة في سلسلة الأحاديث الصَّحيحة، (5/ 614).

(185) انظر أمثلة ذلك: إرواء الغليل، للألباني، (1/ 94) (7/ 17، 237)، والضّعيفة، (2/ 106)، وتمام المنّة، ص: 61.

(186) أي: بنفي قَدَر الله تعالى، والمراد هنا نفي خَلْق الله تعالى لأفعال العباد، وأنَّ العباد هم الخالقون لأفعالهم.

انظر: شرح العقيدة الطَّحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ص: 538.

(187) انظر: الثقات، للعِجْليّ، (2/ 215).

(188) انظر: وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

(189) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

(190) انظر: الضعفاء، للعُقَيليّ، (3/ 998).

ومحمّد بن بشَّار بُندَار[191]، والعِجْليُّ[192]، والفَسَويُّ.[193]

وكان لمذهبه في القدر تأثيرٌ في الحطِّ من رتبته عند بعض الأئمّة، منهم: الشَّعبيُّ عامر بن شَرَاحيل، وأقذع القول فيه[194]، وسُلَيمان بن طَرْخان التَّيميّ.[195]

ولعلَّ هذه البدعة دخلت عليه من شيخه الحسن البصريّ، إذ كان الحسن البصريُّ يقول بالقدر ثُمَّ تراجع عنه.[196]

ولكن هل تراجع قتادة عن القول بالقدر كما تراجع شيخُه الحسن؟.

أقوى ما يمكن أن يستدلَّ به على من قال بتراجعه ما نقله ابن حجر عن أبي داود قال: «لم يَثبُت عندنا عن قتادة القول بالقَدَر».[197]

وهذا الأثر لم أقف عليه مسنداً، وعلى القول بصحته فإنّه لا يدلُّ على تراجعه، بل فيه نفيُّ العلم عن قولِه بالقَدَر، وكأنَّ أبا داود ينفي التهمة أصلاً ولا يثبتُها، ويبرِّؤُه منها، وهذا ما لا يُسلَّم لأبي داود، فقد أثبت رميه بالقَدَر الكثيرُ من العلماء ممّن تقدّم ذِكْرُهم، والذي يظهر أنَّ أمرَهُ خَفِي على أبي داود، حيث كان قتادة يَكْتُم القول بالقَدَر ولا يُظهِرُهُ، قال أحمد بن حنبل: «وكان هشام

(191) انظر: الكامل، لابن عدي، (3/ 395).

(192) انظر: الثقات، للعِجْليّ، (2/ 215).

(193) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 280).

(194) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 277)، والثقات، للعِجْليّ، (2/ 215)، والكامل، لابن عدي، (1/ 55).

(195) انظر: الضُعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 476).

(196) انظر ما يشير إلى تأثُّرِ قتادة ـ من طَرْفٍ بعيد ـ بشيخه في هذه المسألة: العلل، لأحمد، (1/ 339)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 476)، والكامل، لابن عديّ، (1/ 369)، والسِّير، للذَّهبي، (4/ 583).

وانظر ما يدلُّ صراحةً على تراجع الحسن البصري عن القول بالقَدَر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 167)، وسنن أبي داود، (2/ 614 – 616)، والإبانة، لابن بطّة، (2/ 2/ 189 –195)، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي، (2/ 753 – 755)، والشريعة، للآجُرِّي، ص: 227–230.

(197) هدي السَّاري، لابن حجر، ص: 436.

الدَّستوائي، وقتادة، وسعيد [أي: ابن أبي عَرُوبة] يقولون بالقَدَر، ويكتمونه من أصحاب الحَسَن».[198] ولذا قيَّد كلامه بقوله: (عندنا)، فتأمّل.

وأشار الذَّهبي إلى تراجعه، فقال: «لعلَّهُما (قتادة وسعيد) تابا ورَجِعَا عنه كما تاب شَيخُهُما [الحَسَن البصري]».[199]

ويُمكِنُ أن يُستأنس لقول الذَّهبي بما ورد عن قتادة ذمُّه الشَّديدُ لعمرو بن عبُيد المعتزلي[200]، وقيامُه عن حلقة المعتزلة لـمَّا تبيّن له أمرهم[201]، ومع ذلك يبقى الأمر محتملاً لأن يكون الذمُّ صدر من قتادة لأمرٍ سِوى القَدَر، وما أكثرُه في هؤلاء القوم، بل وما أشنعُه!.

ويُشْكِل على القول بتراجُعِهِ ما ذكره محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة، حيث قال: قلتُ لعليّ بن عبد الله المدينيّ: يا أبا الحسن، إنَّ يحيى بن معين ذكر لنا: «أنَّ مشايخ من البصريّين كانوا يُرمَوْن بالقَدَر ... منهم: قتادة... كانوا ثقات، يكتب حديثُهم، **فماتوا وهم يرون القَدَر، ولم يرجِعوا عنه**».[202]

فهذا نصٌّ صريحٌ في عدم رجوع قتادة عن القول بالقَدَر، وأنَّه مات وهو يقول بِهِ.

هذا، وعلى ثبوت قول قتادة بالقَدَر، فإنَّ ذلك لم يكن مُؤَثِّراً في روايته للحديث؛ لأنَّه لم يكن داعيةً إلى بدعته، بل كان يَتكَتَّمُ[203]، وقال العِجْليُّ: «وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلَّمُ فيه».[204]

وقال عليُّ بن المدينيّ: قلت ليحيى يعني القطَّان: إنَّ عبد الرحمن يعني ابن مهدي يقول: «اترك من كان رأساً في البدعة يدعو إليها». قال: «كيف نصنعُ بقتادة...؟!»، وذكر قَوْماً. قال يحيى: «إن تَرَكَ هذا الصِّنفَ تَرَكَ ناساً كثيراً».[205]

---

(198) الكامل، لابن عدي، (3/ 395).

(199) السِّير، للذَّهبي، (6/ 414).

(200) انظر: الضُّعَفاء، للعُقيليّ، (3/ 997)، والكامل، لابن عدي، (5/ 97).

(201) انظر: وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (4/ 85).

(202) سؤالات ابن أبي شَيْبة لعليّ بن المديني، ص: 45.

(203) انظر: السِّير، للذَّهبي، (6/ 414).

(204) الثقات، للعِجْلي، (2/ 215).

فيظهر من هذا الأثر أنَّ يحيى بن سعيد القطّان يَرُدُّ مذهب ابن مهدي في ترك الرِّواية عمّن كان داعيةً إلى البدعة رأساً فيها، بل مقتضى قولِه أن يكون من سمَّاهم ممَّن يندرجُ تحت رأي ابن مهديّ، فهذا يحيى القطَّان يرى قتادة ومن ذَكَر معه من الدُّعاة إلى البدعةِ، وإلا لما صحَّ له الاستدراك على ابن مهديّ بذِكْرِهم، وهم من ثقات النَّاس ومُتقِنيهم وعليهم مدارُ كثيرٍ من الحديث.

ولكن يقابله ما سبق نقله عن محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة، قال: قلت لعليّ بن عبد الله المدينيّ: «يا أبا الحسن، إنَّ يحيى بن معين ذكر لنا: أنَّ مشايخَ من البصريّين كانوا يُرْمَوْن بالقَدَر، إلا أنَّهم لا يَدْعُون إليه، ولا يأتُون في حديثهم بشيءٍ منكرٍ، منهم: قتادة، وهشامٌ صاحب الدَّستوائيّ، وسعيد بن أبي عَرُوبة... كانوا ثقات، يكتب حديثُهم، فماتوا وهم يَرَوْن القَدَر، ولم يرجعوا عنه». فقال لي علي رحمه الله: «أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أنَّ أصحابنا ذكروا أنَّ هشاماً الدَّستوائيّ رَجَعَ قبل موتِه، ولم يصح ذلك عندنا».[206]

ففي هذا نفيٌّ صريحٌ أن يكون قتادةُ داعيةً إلى بدعته، ولكنَّ فيه تثبيتَ أنَّ جميع هؤلاء كانوا يُذكَرُون بالبدعة، ويحيى بن معين اعتبر في ثقتهم أمرين: عدمُ الدَّعوة إلى البدعة، مع الحفظ والإتقان.

قيل ليحيى بن معين: أرأيتَ من يُرمى بالقَدَرِ يُكتبُ حديثُهُ؟ قال: «نعم، قد كان قتادة، وهشام الدَّستوائيّ، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وعبد الوارث ـ وذكر جماعةً ـ يقولون بالقَدَرِ، وهم ثقات، يُكتب حديثُهم، ما لم يَدْعُوا إلى شيءٍ».[207]

قال الذَّهبيُّ مُعلِّقاً: «هذه مسألةٌ كبيرةٌ، وهي: القَدَريُّ، والمُعتزليُّ، والجَهْميُّ، والرَّافضيُّ، إذا عُلِمَ صِدقُهُ في الحديث وتَقوَاه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قَبول روايتِهِ، والعملُ بحديثه.

وتردَّدُوا في الدَّاعية، هل يُؤخذُ عنه؟.

(205) المسند، لعليِّ بن الجَعْد، ص: 528.

(206) سؤالات ابن أبي شَيْبة لعليّ بن المدينيّ، ص: 45.

(207) الضعفاء، للعقيلي، (3/ 998).

فذهب كثيرٌ من الحفّاظ إلى تَجنُّبِ حديثِه، وهجرانِهِ، وقال بعضُهم: إذا عَلمنا صدقَه، وكان داعيةً، ووجدنا عنده سُنَّةً تفرَّد بها، فكيف يسوغ لنا تَرْكُ تلك السُّنَّةِ!؟.

فجميع تصرُّفات أئمَّة الحديث تُؤْذنُ بأنَّ المبتدع إذا لم تُبِح بدعتُهُ خروجَه من دائرة الإسلامِ، ولم تُبِح دمَهُ، فإنَّ قَبول ما رواه سائغٌ.

وهذه المسألةُ لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتَّضح لي منها أنَّ من دخل في بدعةٍ، ولم يُعَد من رؤوسِها، ولا أَمْعَنَ فيها، يُقبَلُ حديثُه كما مثَّل الحافظُ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثُهم في كتب الإسلامِ لصدقهم وحفظهم».[208]

وقال أيضاً بعد نَقْلِه قول قتادة بالقَدَر: «ومع هذا الاعتقاد الرَّدي، ما تأخَّر أحدٌ عن الاحتجاج بحديثه، سامحه الله».[209]

وينبِّهُ الباحثُ هنا أن ما نُسِبَ إلى قتادة من القول بالقَدَر إنّما هو جارٍ في البدعة الخفيفة، الذين لم يَغْلُوا في نفي القَدَر بنفي علم الله تعالى، بل كانوا يثبتون علم الله السَّابق للمقادير، ولكنَّ الشَّأن عندهم في أفعال العباد، فنفَوْا أن يكون اللهُ خالقاً للشَّرِّ، والعباد عندهم خالقون لأفعالهم.

قال ابن تيمية: «عن قتادة ﴿**وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى**﴾[الأعلى: 3] قال: (لا والله ما أكره اللهُ عبداً على معصيةٍ قطُّ، ولا على ضلالةٍ، و لا رَضِيها له، و لا أمره، و لكن رَضِي لكُمُ الطَّاعة فأمركُم بها و نهاكم عن معصيته).

قلتُ: قتادة ذكر هذا عند هذه الآية ليُبيِّن أنَّ الله قدَّر ما قدَّره من السَّعادة و الشَّقاوة، كما قال الحَسَن وقتادة و غيرِهما من أئمَّة المسلمين، فإنَّهم لم يكونوا متنازعين، فما سَبَق من تقدير الله، وإنَّما كان نزاعُ بعضهم في الإرادة و خَلْق أفعال العباد...

---

(208) السِّير، للذّهبي، (7/ 154).

وانظر مذاهب العلماء في حكم رواية المبتدع: الكفاية، للخطيب البغداديّ، (1/ 367)، والثقات، لابن حبان، (6/ 140-141)، ومعرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلاح، ص: 228.

(209) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 93).

وذكر قتادة أنَّ الله لم يُكرِه أحداً على معصية، وهذا صحيحٌ فإن أهلَ السُّنَّة المُثبِتِين للقَدَر مُتَّفِقُون على أنَّ الله لا يُكرِه أحداً على معصيةٍ... وهذا الذي قاله قتادةُ قد يُظَنُّ فيه أنَّه من قول القَدَرية، و أنَّه لسببٍ مِثْل هذا اتُّهِم قتادةُ بالقَدَر». [210]

ويلاحظ هنا أنَّ قتادة اتُّهِمَ بالقَدَر لا للسَّببِ الذي ذكره شيخ الإسلام فقط، بل لثبوت نفي القدر عنه في أقوالٍ صرَّحَ فيها بنفي تقدير الله للشرِّ والمعاصي، ومن أوضحها ما نُقِلَ عن سعيد بن أبي عَرُوبة أنَّه قال: «المعاصي ليست بقَدَرٍ، هو رأييّ ورأي قتادة ورأي الشَّيخ، يعني: الحَسَن». [211]

وقال عبد الله بن شَوْذب: «سَمِعْتُ قتادة يصيحُ بالقَدَر [أي: بنفيه] في مسجد البَصرة صِياحاً». [212]

وإنّما أوردتُ كلام شيخ الإسلام لبيان أنَّ قتادة ليس من غُلاةِ القَدَريّة، وإنّما كانت بدعتُهُ بدعةً خفيفةً.

المطلبُ الخامسُ: وفاتُهُ:

توفي ـ رحمه الله ـ بواسِط[213] في الطَّاعون سنة (117هـ)[214]، عن (56) سنةً، وعلى هذا غالب من ترجم له[215]، وخالف إسماعيل بن عُلَيَّة فقال: تُوفِّي سنة (118 هـ). [216]

(210) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (16/ 140-141).

(211) الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 476).

(212) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 281).

(213) مدينة متوسطة بين البصرة والكوفة.

انظر: معجم البلدان، لياقوت الحَمَويّ، (5/ 347).

(214) نصَّ عليه تلميذه أبو عَوَانة كما في تاريخ أبي سعيد، هاشم بن مَرْثَد الطَّبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين، ص: 59.

(215) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230)، والعلل، لابن المدينيّ، ص: 74، وتاريخ خليفة بن خيّاط، ص: 348، والعلل، لأحمد، (2/ 472)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 133، 135)، والثقات، لابن حبان، (5/ 322)، ورجال صحيح البخاري، لأبي نصر الكَلاباذِيّ، (2/ 620).

(216) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230).

قال حمّاد بن زيد: «كنَّا ننتظر قتادة أن يَقْدِم فنسمع منه، فمات بواسِط، فما رأيتُ أيُّوبَ حَزِنَ على أحدٍ ما حَزِنَ عليه».[217]

(217) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186).

الفصلُ الثَّاني

الدِّراسةُ التَّطبيقيّة

[1] إسحاق بن عبد الله بن الحارث الهاشميّ[1]

قال أحمد بن حنبل: «قتادة لم يسمع من عبد الله بن الحارث الهاشميّ شيئاً؛ لأنّه قديمٌ، سَمِع منه عوفُ [بن أبي جَمِيلة، المعروف بـ: الأعرابيّ]». قلت له: ثابت [بن أسلم البُناني] وحُميد [بن أبي حميد الطويل] يرويان عن ابنه. قال: «نعم». قال أبو عبد الله: «وقتادة يروي عن إسحق بن عبد الله بن الحارث».[2]

وفي هذا النّقل عن أحمد بن حنبل أمران:

الأمر الأوّل: نَفَى أحمد سَماع قتادة من عبد الله بن الحارث الهاشميّ، والد إسحاق، لأنّه قديمٌ، فلا يمكن لقاؤُه، وذلك أنَّ عبد الله بن الحارث ولد في عهد النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ثمَّ تحوَّل إلى البصرة، ولمّا خرج عنها عُبَيد الله بن زياد بايعه أهلُها، وذلك في سنة (64هـ)، وأقرَّه عبد الله بن الزُّبير عليها، ثم عزله بعد سنة، وذلك في سنة (65هـ)، فخرج

---

(1) ذكره محمّد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة من التابعين، وقال أبو زرعة: يُعَدُّ في المدنيِّين، وكذا قال العِجليُّ، بينما ذكره خليفة بن خيّاط في الطَّبقة الرَّابعة من أهل البصرة، وقال ابنُ عساكر: «وهو بصريٌّ قَدِمَ دمشق»، وتعقب ابنُ عساكر قولَ أبي زُرعة، فقال: «قوله: (يُعَدُّ في المدنيّين) فيه نظرٌ، فإنَّه كان بالبصرة».

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّه كان بالمدينة ثُمَّ سكن البصرة، ويؤيّد ذلك أنَّ والده عبد الله بن الحارث كان بالمدينة ثمَّ سكن البصرة، ولم تذكر المصادر تاريخ ولادة إسحاق، ولا وفاتُه، ولكنَّ والده توفِّي عام (79هـ)، وقيل: (84هـ)، فلا شكَّ أنَّه كان معاصراً لقتادة بن دِعامة.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/ 317)، والطبقات، لخليفة، ص: 211، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 227)، ومعرفة الثّقات، للعِجليّ، (1/ 219)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (8/ 234، 242)، وأُسْد الغابة، لابن الأثير الجَزَري، (3/ 202).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 170.

إلى عُمَان فمات بها[3]، ومولد قتادة كان في سنة (60هـ) كما تقدَّم في ترجمته[4]، فلا يمكن له إدراكه.

وفي روايةٍ أخرى لابن سعدٍ، أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[5]: خرج عبد الله بن الحارث إلى عُمَان هارباً من الحجّاج بن يوسف الثَّقفيّ، ومات بها سنة (84 هـ)[6]، عند انقضاء فتنة عبد الرَّحمن بن الأشعث.[7]

وعلى هذه الرِّواية يمكن لقتادة إدراك عبد الله بن الحارث والسَّماع منه، وذلك أنَّ إمرة البصرة أضيفت إلى الحجَّاج بن يوسف سنة (78هـ) تقريباً[8]، فأقدم ما يكون خروج عبد الله بن الحارث في تلك السَّنة، وكان عُمْر قتادة إذ ذاك (18) سنةً.

وممّا يدلُّ على عدم سماع قتادة من عبد الله بن الحارث غير ما ذُكِرَ، روايته عنه بواسطة، فإنَّ غالب حديثِه عنه بواسطة صالح بن أبي مريم أبي الخليل.[9]

الأمر الثَّاني: ذَكَر أحمد بن حنبل أنَّ قتادة يروي عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، دون أن يُبيِّن هل سَمِعَ منه أم لا؟ وبَقِيَ الأمر محتملاً للسَّماع وعدمه، ولم أجد من نفى سماع قتادة من إسحاق بن عبد الله بن الحارث أو أثبتَه، ولكنَّ الذي يترجَّح هو عدم سماع قتادة من إسحاق بن عبد الله بن الحارث من وجهين:

---

(3) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/ 25-27) (7/ 100-101)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 320)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (11/ 664، 717).

(4) ص: 12.

(5) (27/ 318)، ولم أقف عليها في المطبوع من كتاب «الطبقات الكبرى».

(6) وذكر ابن كثير أنَّه كان من رؤساء أصحاب ابن الأشعث الذين قتلهم الحجَّاج.

انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 351).

(7) في أيام عبد الملك خرج عبد الرَّحْمَن بنُ الأَشْعَث، وتبعه خلقٌ عظيمٌ من القرَّاء وغيرهم، وقاتلوا الحجَّاج بن يوسف الثَّقفي، وجرت بينهم وقائع عظيمة، فغلب الحجَّاج حتى قتل ابن الأشعث، وقتل معه خلقٌ عظيمٌ.

انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 305).

(8) المصدر السّابق، (12/ 280).

(9) فروايتُه في الكتب السِّتة ومسنديّ أحمد والدَّارمي بواسطة أبي الخليل صالح، انظر مثلاً: صحيح البخاري، (2/ 732، 733، 743، 744)، ح(1973، 1976، 2002، 2004، 2008)، وصحيح مسلم، (2/ 1074، 1164)، ح(1451، 1532).

الوجه الأوَّل: أنَّ قتادة روى مباشرةً عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث حديثين، لم يُصرِّح في أيٍّ من طُرُق هذين الحديثين بالسَّماع ولو مرَّةً واحدةً، وقتادة مُكثِرٌ من الإرسال عمّن عاصره ولم يلقَهُ، فلا بدّ لقَبول عنعنته من ثبوت سماعٍ له مطلق ممّن روى عنه، وهذا حكم من أكثر الرِّواية عمّن عاصرهم ولم يلقَهُم.[10]

الوجه الثَّاني: أنَّ قتادة روى حديثاً ثالثاً بواسطةِ عليِّ بن زيد بن جُدْعان عن إسحاق ابن عبد الله بن الحارث[11]، وذِكْرُ الواسطة يُشعِرُ بأنَّ قتادة لم يسمعه ممّن أرسل عنه، وإنَّما سَمِعه من الواسطة، وهذه قرينةٌ تدلُّ على عدم السَّماع، لا أنّها نصٌّ في عدم السَّماع.

ولقتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث حديثٌ واحدٌ:

(1) قال الإمام أحمد رحمه الله: " حدثنا عبد الصَّمد وعفَّان، قالا: حدَّثنا همَّام بن يحيى العَوْذِيّ، حدَّثنا قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن جَدَّته أمِّ حكيم، عن أختها ضُباعة بنت الزُّبير: «**أنَّها دَفَعَتْ إلى رَسُولِ الله صلّى اللهُ عليه وسلّمَ لحماً، فَانْتَهَسَ**[12] **منه، ثُمَّ صلّى ولم يَتوضّأ**»".[13]

[1] أخرجه **أحمد**، المسند، (6/ 419)، ح(27396)، والطَّبرانيّ، المعجم الكبير، (25/ 85) ح(215)، من طريق **محمَّد بن المثنَّى**، كلاهما (أحمد بن حنبل ومحمَّد بن المثنَّى) عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشام بن عبد الله الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن أمِّ حَكِيم بنت الزُّبير بنحوه مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (5/ 467)، ح(3162)، عن **محمَّد بن المثنَّى**، والحاكم، المستدرك، (4/ 73)، ح(6922)، من طريق **عبد الرَّحمن بن الحارث**،

---

(10) **انظر تقريراً مفصّلاً لهذه المسألة**: المرسل الخفيّ وعلاقته بالتدليس، للشَّريف حاتم العُوني، ص: 217-230.

(11) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (1/ 461)، والكفاية، للخطيب البغدادي، (2/ 49).

(12) النَّهْسُ: أخذُ اللّحم بأطراف الأسنان، والنَّهْشُ: الأخذ بجميعها. النِّهاية، لابن الأثير، ص: 950.

(13) المسند، (6/ 419)، ح(27397).

وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 237)، من طريق **عليّ بن المدينيّ**، ثلاثتُهم عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيّ به، بنحوه مرفوعاً، ولكن قالوا: (أُمَّ الحكم بنت الزُّبير) بدل (أُمِّ حكيم بنت الزُّبير).

وخالف محمّدُ بن بَشِير معاذَ بن هشامٍ، فرواه عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن إسحاق، عن جدَّته أُمِّ الحَكَم، عن ضُباعة بنت الزُّبير، فجعله من مسند (ضُبَاعة).

وهذه الرِّواية لم أقف عليها مسندةً، وإنَّما أوردها الدَّارقطنيُّ في «العلل» (15/ 411)، ومحمَّد بن بَشِير هذا لم يتبيّن للباحثِ من هو!، ولم يذكر الدَّارقطنيُّ أنّه اُختُلِف في هذا الحديث على هشامٍ الدَّستوائي، فلعلَّ هناك تحريفاً في اسمِهِ، والله اعلم.

وبهذا يعلم أنَّ الرَّاجح في رواية هشامٍ الدَّستوائي الوجه الأوَّل، وهو ما رواه معاذ ابن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائي، بجَعْلِه من مسند (أُمِّ الحكم) أو (أُمِّ حكيم)، وعلى هذا غالب الرُّواة، وهم: عليُّ بن المدينيّ، ومحمّد بن المثنَّى، وعبد الرَّحمن بن الحارث، عن معاذ بن هشام.

[2] ووافق هشاماً سعيدُ بن أبي عَرُوبة في روايته عن قتادة، في جَعْلِه من مسند (أُمِّ الحكم بنت الزُّبير) أو (أُمِّ حكيم بنت الزُّبير)، واتفق الرُّواة عن سعيدٍ على ذلك القَدْرِ، ثُمَّ اختلفوا على سعيدٍ فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه إسحاق بن راهُويَه، المسند، (5/ 64)، ح(2170)، عن **عَبْدة ابن سُلَيمان**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 371، 419)، ح(27136، 27395)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 238)، عن **رَوْح بن عبادة**، وأخرج أحمد أيضاً، المسند، (6/ 419)، ح(27394)، ومن طريقه أبو نُعيم، معرفة الصحابة، (6/ 3482)، ح(7896)، و كذا ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 238)، وابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (1/ 405)، ح(545)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (25/ 84)، ح(214)، عن **يزيد بن هارون**، وأخرجه البخاريّ، التّاريخ الكبير، (1/ 394)، والطَّبرانيّ، المعجم الكبير، (25/ 84)، ح(214)، من طريق **محمّد بن أبي عدي**، وأخرجه الطّبرانيّ، المعجم الكبير،

(25/ 84)، من طريق **خالد بن الحارث،** خمستُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أُمِّ حكيمٍ بنحوه مرفوعاً.

فزادوا صالحاً أبا الخليل، وجعلوه من رواية عبد الله بن الحارث، لا من رواية ابنه إسحاق.

ويُنبِّهُ الباحثُ هنا أنَّ الدَّارقطنيَّ ذكر في «العلل» (15/ 411) رواية هؤلاء الأربعة (رَوْح بن عبادة، ويزيد بن هارون، ومحمَّد بن أبي عَدِي، وخالد بن الحارث)، عن سعيد ابن أبي عَرُوبة، وجعلها من مسند (ضُباعةَ بنت الزُّبير) لا (أُمِّ حكيمٍ)، وهو مخالفٌ للمصادر المُسندَة التي ذَكَرْتُها، ولعلّه اُختُلِف على هؤلاء الرُّواة الأربعة.

الوجه الثَّاني: أخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (1/ 394)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 238)، من طريق **عَبْدة بن سليمان،** وأخرجه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 238)، من طريق **عبد الوهّاب بن عطاء الخفّاف،** كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عبد الله بن الحارث، عن أُمِّ الحَكَم.

ووافقهُما **خالد بن عبد الله الواسطي،** ذكرها الدَّارقطنيُّ في «العلل» (15/ 410).

فجعله الثلاثة (عَبْدة بن سُلَيمان، وعبد الوهّاب بن عطاء، وخالد بن عبد الله الواسطيّ) من رواية قتادة، عن عبد الله بن الحارث مباشرةً، وأسقطوا الواسطة (صالحاً أبا الخليل)، وسبق تقرير رواية قتادة عن عبد الله بن الحارث، وأنَّها منقطعةٌ، وأنَّ قتادةَ إنَّما يروي عن عبد الله بن الحارث بواسطة صالحٍ أبي الخليل.

ومال الدَّارقطنيُّ إلى ترجيح الوجه الأول فقال: «ويُشبِهِ أن يكون قتادةُ حفظه عن أبي الخليل».[14] وهذا الوجه الذي رجّحه الدَّارقطنيُّ تكرّر به أحاديث في الكتب السّتة وغيرِها، فهذا الوجه فيه سلوكٌ للجادة، أي: للطريق المشهورة، لسهولتها على الأَلسُن وتكرّرها.

وسواءٌ ترجّح الوجه الأول (الرِّواية المتصلة)، أم ترجّح الوجه الثَّاني (الرِّواية المنقطعة)، فقد تفرّد سعيد بن أبي عَرُوبة من بين أصحاب قتادة بذكر عبد الله بن الحارث في سند الحديث، وأنَّ المشهور من رواية أصحاب قتادة في هذا الحديث إنّما هي عن إسحاق

---

(14) العلل، للدارقطني، (15/ 412).

بن عبد الله بن الحارث، كرواية هشامٍ الدَّستوائيّ السَّالفة الذِّكْر، ورواية همَّام بن يحيى الآتي تخريجُها.

الوجه الثالث: رواية محمّد بن عبد الله بنِ نُمير، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عبد الله بن الحارث عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرسلاً.[15]

ذكرها الدَّارقطنيُّ في «العلل» (15/ 410)، وهذا الوجه تفرّد به ابن نُمَير من بين أصحاب سعيد، فهو شاذٌ والله أعلم.

فتلخّص ممّا سبق أنَّ هشاماً الدَّستوائيّ وسعيد بن أبي عَرُوبة ـ على الرَّاجح عنهما ـ رويا الحديث عن قتادة وجعلاه من مسند: (أُمِّ الحكم)

وخالفهما في قتادة:همّام بن يحيى العَوْذِي،وموسى بن خَلَف العَمِّي، فجعلاه من مسند (ضُباعة).

[3] **أمّا روايه همّام بن يحيى**: أخرجها البخاري، التاريخ الكبير، (1/ 394)، ومن طريقه ابنُ عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 236)، وابنُ أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (5/ 461)، ح(3154)، من طريقين عن **بِشر بن عمر**، وأخرجها أحمد، المسند، (6/ 419)، ح(27397)، ومن طريقه ابنُ عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 235)، عن **عبد الصمد بن عبد الوارث، وعفّان بن مسلم الصفّار** مقرونين، وأخرجها الحاكم، المستدرك، (4/ 73)، ح(6920)، من طريق **عبد الصَّمد بن عبد الوارث**، وأخرجها ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 235)، من طريق **عفّان بن مسلم**، وأخرجها أبو نعيم، معرفة الصحابة، (6/ 3387) ح(7746)، وأبو يعلى، المسند، ح(7151)، (13/ 60)، والطَّبراني، المعجم الكبير، (24/ 336)، ح(839)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 235)، من طُرُقٍ عن **هُدْبة بن خالد**، وأخرجها ابن عساكر، تاريخ دمشق،

(15) وُلِدَ عبد الله بن الحارث زمن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وحنَّكَه ودعا له، ثم تحوّل إلى البصرة، فله رؤيةٌ لا رواية، ولا صحبةَ له، قال العلائيُّ: «وحديثه مرسلٌ قطعاً»، أي: عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.
جامع التحصيل، للعلائي، ص: 208.

(8/ 235)، من طريق **محمد بن كثيرٍ العَبْدي**، خمستُهم عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله، عن جدَّته أُمِّ الحكم، عن أختها ضُباعة، بنحوه مرفوعاً.

إلا أنَّه في رواية المسند التي من طريق عبد الصَّمد وعفّان مقرونين، وفي رواية هُدْبة عند أبي نُعيم والطَّبرانيِّ: (جدَّتُه أُمُّ حكيم) بدل (جدَّتِه أُمَّ الحكم).

[4] **وأمّا رواية موسى بن خَلَف**: أخرجها البخاريّ، التاريخ الكبير، (1/ 394)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (5/ 461)، ح(3155)، وأبو نُعَيم، معرفة الصَّحابة، (6/ 3386)، ح(7745)، والطَّبرانيّ، المعجم الكبير، (24/ 335)، ح(838)، والمعجم الأوسط، (4/ 116)، ح(3755)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 237)، من طُرُقٍ عن خَلَف بن موسى بن خَلَف، عن أبيه موسى بن خَلَف، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن أُمِّ عطية، عن أختها ضُبَاعة بنحوه مرفوعاً.

وموسى بن خَلَف العمِّي البصري مختلفٌ فيه: وثَّقَه يعقوب بن شَيْبة[16]، والعِجْليُّ.[17]

وقال ابن معين: «ليس به بأسٌ»[18]، وقال مرّةً: «ضعيفٌ»[19]، وقال أبو داود: «ليس به بأسٌ، ليس بذاك القويّ»[20]، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[21]، وقال ابن عَدِي: «لا أرى بروايته بأساً»[22]، وقال الدَّارقطنيُّ: «ليس بالقويّ، يُعتَبر به»[23]، وقال ابن حجر: «صدوقٌ عابدٌ له أوهامٌ».[24]

---

(16) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/ 304).

(17) انظر: معرفة الثقات، للعِجليّ، (2/ 303).

(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 141).

(19) المجروحين، لابن حبان، (2/ 240).

(20) سؤالات الآجُرّي لأبي داود، ص: 225.

(21) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 141).

(22) الكامل، لابن عدي، (6/ 345).

(23) سؤالات البَرْقاني للدَّارقطنيّ، ص: 67.

(24) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 550.

وقال ابن حبان: «كان رديءُ الحفظ، يروي عن قتادة أشياء مناكير، وعن يحيى بن أبي كثير، ما لا يُشبِه حديثُه، فلما كَثُر ضَرْبُ هذا في روايتِهِ، استحق ترك الاحتجاج به فيما خالف الأثبات وانفرد جميعاً».(25)

قال الباحث: والذي يظهر أنَّه ممّن يُكتَبُ حديثُه، وتعتبر روايتُه برواية الثِّقات، فإنْ خالفَهُم أو انفرد تُرِك حديثُه، وقد ثَبَتَ عنه وقوعُه في بعض الأوهام في روايتِه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير(26)، وهذا الوجه ممّا لم يتابع عليه في قوله: (أُمِّ عطيّة)، فهذا من أوهامِهِ.

ولذا قال الطَّبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا موسى بن خَلَف، تفرّد به ابنه خَلَف بن موسى».(27) وقال الدَّارقطنيُّ بعد ذكره لهذا الوجه: «وَهِمَ (أي: مُوسى بن خَلَف) في قوله: (أُمِّ عطيّة)، وإنَّما هي (أُمُّ الحَكَم)».(28)

[5] وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (15/ 411)، روايةً لقتادة، عن أبي المَلِيح بن أسامة الهُذَلي، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، وقال: «لا يَصِحُّ فيه أبو المَلِيح».

[6] وبقى هنا الإشارة إلى روايةٍ أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (8/ 236)، من طريق أبي حامد أحمد بن الشَّرْقيّ، عن أحمد بن يوسف، وأحمد بن حفص، وعبد الله بن محمّد الفرّاء، وقَطَن بن إبراهيم، قالوا: أخبرنا حفص بن عبد الله، حدَّثني إبراهيم بن طَهْمان، عن الحجّاج، عن قتادة، أنَّهُ سُئِل عن الرَّجل يتوضّأُ ثُمَّ يأكل خُبْزاً ولَحْماً، أيُعيد الوضُوء؟. فقال: حدَّثني إسحاق بن عبد الله، عن أُمِّ الحَكَم، عن أختِها ضُبَاعة بنت الزُّبير بنحوه مرفوعاً.

وفيه تصريح قتادة بالسَّماع من إسحاق بن عبد الله، وهو يُشكِلُ على ما سبق تقريرُه من عدم سماع قتادة من إسحاق بن عبد الله، وجوابُه ما قال ابن عساكر مُعقِّباً على هذه الرِّواية: «لم يَرْفع ابن الشَّرْقيّ في نسب إسحاق بن عبد الله، وأظنُّه ترك ذلك عَمْداً؛ لأنَّ

---

(25) المجروحين، لابن حبان، (2/ 240).

(26) وانظر أمثلةً لأوهامه: العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 327)، والعلل، للدَّارقطنيّ، (6/ 254).

(27) المعجم الأوسط، (4/ 116)، ح(3755).

(28) العلل، للدَّارقطنيّ، (15/ 411).

البخـاريَّ قـال في تاريخـه[29]...عـن قتـادة حـدَّثني إسـحاق بـن عبـد الله بـن أبي طلحـة... وقـال البخاريُّ: "لا أرى يَصِحُّ ابن أبي طلحة"».[30]

فـإنَّ إسـحاق بـن عبـد الله بـن أبي طلحـة تُـوفِّي بعـد قتـادة، عـام (132هــ)، وقيـل: (134هــ)[31]، ولم يُـذكر مـن شـيوخ قتـادة، ولم أقـف عـلى روايـةٍ لقتـادة عنـه غـير هـذه، فهـذا الوجه شاذٌ ممَّا انفرد به حجّاج، وهو ابن حجّاجٍ الأحول[32] من بين أصحاب قتادة عنه.

فتحـصّل لنـا ممّـا سـبق أنَّ الحـديث اختُلِـفَ فيـه عـلى قتـادةَ، فـاتفق هـشامٌ الدَّسـتوائيّ وسـعيد بـن أبي عَرُوبـة -عـلى الـرَّاجح عـنهما- في روايـتِهما عـن قتـادة بجَعْلِـه مـن مـسند (أُمِّ الحَكَـم) أو (أُمِّ حَكِـيم)، عـلى خـلافٍ سـبق تقريـرُه في روايـة سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وخـالفَهُما همَّـام بـن يحيـى وخَلَـف بـن موسـى، فجعـلاه مـن مـسند (ضُـبَاعة)، والـرَّاجح روايـة هـشامٍ الدَّسـتوائيّ وسـعيد بـن أبي عَرُوبـة؛ إذ همـا مـن أوثـق أصـحاب قتـادة، إضـافةً إلى أنَّ موسـى تُكلِّـم فيـه، ولـه أوهـامٌ، وهـذا مـن أوهامِـهِ، وهـذا التَّرجـيحُ هـو الوجـه الآخـرُ الـذي رجّحـه الـدَّارقطنيُّ، فقـال: «ويُـشبِه أن يكـون قتـادةُ حَفِظَـه عـن أبي الخليـل، وعـن إسـحاق بـن عبـد الله».[33]

وبقي أن يشير الباحثُ إلى ألفاظ الحديث على هذا الوجه الذي ترجّح:

فلفـظ حـديث هـشامٍ الدَّسـتوائيّ: عـن أُمِّ الحَكَـم بنـت الـزُّبير: «**أنَّهـا ناولـت النَّبـيَّ صـلّى اللهُ عليه وسلّم كَتِفاً، فَأَكَل مِنهُ ولم يتوضّأ**».

ففيه أن المُناوِل هي (أُمُّ الحَكَم) نفسُها.

---

(29) ذكره معلقاً، (1/ 394).

(30) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (8/ 236).

(31) انظر: الثقات، لابن حبان، (4/ 23).

(32) وثَّقَه ابن معين وأبو حاتم، وقال أحمد: «ليس به بأسٌ».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 158).

(33) العلل، للدارقطني، (15/ 412).

ولفظ حديث سعيد بن أبي عَرُوبة: عن أمِّ حَكِيم بنت الزُّبير: «**أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلَّم دَخَلَ على ضُبَاعةَ بنتِ الزُّبير، فنَهَش من كَتِفٍ عندها، ثُمَّ صلَّى، وما توضَّأَ من ذلكَ**».

وفيه أنَّ ذلك كان في بيت أختِها (ضُبَاعة)، ويُجمع بين الرِّوايتين أنَّ تلك القِصّة كانت في بيت (ضُبَاعة) وأنَّ التي ناولتْهُ هي أختُها (أُمُّ الحَكَم).

إذاً: فالحديث من مُسند (أُمِّ الحَكَم) وهي (أُمُّ حَكِيم)، وإنَّما جاء ذِكْرُ أختِها (ضُبَاعة) في متن الحديث لا في السَّند. والله أعلم.

وتابع قتادةَ ـ على الوجه الرَّاجح عنه ـ داودُ بن أبي هند: أخرجه إسحاق بن راهُوْيَه، المسند، (5/ 64)، ح(2169)، عن **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (25/ 85)، ح(217)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/ 239)، من طريق **محمَّد ابن الحسن مَحبُوب**، كلاهما عن داود بن أبي هند، عن إسحاق بن عبد الله، عن أُمِّ حَكِيم بنت الزُّبَير.

إلا أنَّه عند الطَّبراني: (مَحبُوب بن الحسن) بدلاً من (محمَّد بن الحَسَن محبوب)، وهما واحدٌ.[34]

وتابع عبد الأعلى ومحمَّد بن الحسن في الرِّواية عن داود بن أبي هند عليُّ بن عاصم، ذكره الدَّارقطنيُّ في «العلل» (15/ 411).

ولإسحاق بن عبد الله بن الحارث متابعٌ، وهو عمَّار بن أبي عمَّار: أخرجه الحارث، في المسند، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثميّ، (1/ 228)، ح(95)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (5/ 465)، ح(3158)، والطَّبرنيُّ، المعجم الكبير، (25/ 84)، ح(213)، والطَّحاويّ، شرح معاني الآثار، (1/ 65)، ح(385)، من طُرُقٍ عن حمّاد بن سلمة، عن عمَّار بن أبي عمَّار، عن أُمِّ حَكِيم بنت الزُّبير بن عبد المطَّلِب بلفظ:

---

(34) انظر: تهذيب التّهذيب، لابن حجر، (10/ 47).

«دَخَلَ عليَّ رَسُولُ الله صلّى اللهُ عليه وسلّم فأَكَلَ في بيتي كَتِفاً، ثُمَّ جاءه بلالُ رضي اللهُ عنهُ، فَآذَنَهُ بالصَّلاةِ، فَذَهَبَ فَصَلّى ولم يتوضّأ».

فوافق عمّارٌ إسحاقَ في جَعْلِه من مسند (أُمِّ حَكِيم)، وخالفه في متن الحديث، حيث جعل قِصّة الأكل في بيت (أُمِّ حَكِيم) لا في بيت (ضُبَاعة)، مخالفاً بذلك ما سبق ترجيحُه من أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أكل في بيت (ضُبَاعة).

وعمّار بن أبي عمّار، هو المكيُّ، مولى بني هاشم، فهو وإن كان ثقةً لا بأس به[35]، إلا أنَّ ابن حبان قال: «وكان يَهِمُ في الشيءِ بعد الشيء»[36]، وقال أيضاً: «وكان يُخطِيء»[37]، ولعلَّ هذا من أوهامِه، واللهُ أعلم.

هذا، وللحديث شاهدٌ من حديث عبد الله بن عبَّاس، ومَيمونة زوج النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وعَمْرو بن أميَّة الضَّمريّ.

أمّا حديث ابن عبَّاس: أخرجه البخاريّ، الصَّحيح، (1/ 86)، ح(204)، من طريق **عطاء بن يَسَار**، و(5/ 2064)، ح(5089)، من طريق **محمّد بن سِيرين**، كلاهما عن ابن عبّاس مرفوعاً بنحوه.

وأمّا حديث مَيمونةَ: أخرجه البخاريّ، الصَّحيح، (1/ 86)، ح(207)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 274)، ح(356) من طريق كُرَيب بن أبي مسلم مولى ابن عبّاس، عن ميمونةَ مرفوعاً بنحوه.

وأمّا حديث عَمْرو بن أميّة: أخرجه البخاريّ، الصَّحيح، (1/ 239)، ح(643)، و(3/ 1069)، ح(2765)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 273)، ح(355/ 92، 93) من طريق جَعْفر بن عمرو بن أميّة، عن أبيه مرفوعاً بنحوه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ثابتٌ من رواية هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادةَ، عن إسحاق ابن عبد الله بن الحارث، عن أُمِّ الحَكَم أو أُمِّ حَكِيم مرفوعاً.

---

(35) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 389).

(36) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 86.

(37) الثقات، لابن حبان، (5/ 268).

ولكنَّ إسنادَهُ ضعيفٌ لانقطاعِه بين قتادة وإسحاق بن عبد الله.

والحديث أصلُه ثابتٌ في الصَّحيحين من حديث ابن عباس، وميمونة، وعمرو بن أميَّة.

[2] بِشْر بن المُحتَفِز البصريُّ[38]

قال البخاريُّ: «ويُقال: إنَّ بِشراً قديمُ الموتِ، لا يُشبِهُ أنَّ قتادة أدركه»[39].

وهو كما قال؛ فإنَّ قتادة لم يدرك بِشر بن المُحتَفِز، فَبِشر بن المُحتَفِز «دَخَل خُرَاسان غازياً، ومات في بعض المشاهِدِ بها»[40]، وكانت بدايةُ فتح بلاد خُرَاسان زمن عُمَر، واستتمَّ المسلمونَ فتح بلاد خُرَاسان زمن عثمان بن عفَّان عام (31هـ)[41]، وكان والدُه المُحتَفِز أيضاً بهذا الفتح لخُراسان في جيش عبد الرَّحمن بن سَمُرة[42]، واستمر عبد الرَّحمن بن سَمُرة والياً لخُرَاسان إلى زمن معاوية[43]، فلعلَّ بشراً ووالده كانا معاً في هذه الفتوح.

---

(38) ابن أوس، وقع في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 365): «في عداد المصريّين»، وفي التاريخ الكبير (2/ 78): «يُعدُّ في البصريّين»، وهو الصَّواب، ولم أرَ من ذَكَرَه في المصريّين، والمشهور أنّه بصريٌّ، ولعلّها تحرّفت من (البصريّين).

وذكره البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (2/ 78) في ترجمة بِشر بن عائذ، وظاهر صنيعِه أنَّهما واحد؛ إذ أورد له حديثاً ـ سيأتي تخريجه ـ مرّةً من طريق بشر بن المُحتَفِز، وأخرى من طريق بشر بن عائذ؛ لذا قال عبد الرَّحمن المُعلِّمي في تعليقه على «الجرح والتعديل» (2/ 365): «يقالُ: إنَّ هذا وبِشر بن عائذ المِنْقَريُّ واحدٌ في بابه»، وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (1/ 397): «فيحتمل أن يكونا واحداً؛ فقد رأيتُ من نَسَبَه بِشر بن عائذ بن المُحتَفِز».

وفرَّقُهما ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (2/ 362، 365)، وابنُ حبان في «الثقات» (4/ 66، 67).

وقال أبو زُرْعة الرَّازيُّ كما في «الجرح والتعديل» (2/ 365): «لا أَعرِفُه إلا في هذا الحديث». وذكره مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص: 153) ممّا انفرد قتادةُ بالرِّواية عنه.

(39) التاريخ الكبير، للبخاري، (2/ 78).

(40) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 92.

(41) انظر: تاريخ خليفة بن خيّاط، ص: 167، و الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العبّاس النَّاصريّ، (1/ 18).

(42) انظر: تهذيب الكمال، للمزِّي، (4/ 144).

(43) انظر: تاريخ اليعقوبيّ، ص: 258.

فإن كان بِشرٌ مات في هذه الفتوح زمن معاوية على أبعد تقدير، فلا شكَّ أنَّه قديمُ الموت، وأنَّ قتادة لم يُدرِكْهُ قطعاً؛ فقتادةُ ولد في العام الذي توفي فيه معاوية وبُويع ليزيد بن معاوية عام (60هـ)، والله أعلم.

ولقتادة عن بِشر بن المُحتَفِز حديثٌ واحدٌ:

(2) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: " أخبرنا سُلَيمان بن سَلْم، قال: أنبأنا النَّضْر [بن شُمَيل]، قال حدَّثنا شعبةُ، عن قتادةَ، عن بكر بن عبد الله وبِشْر بن المُحتَفِز، عن ابن عمر: أنَّ رسولَ الله صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم قال: «**إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ**[44]»".[45]

وأخرجه أحمد، المسند، ح(2/ 51)، ح(5125)، عن **محمّد بن جَعْفَر غُنْدَر، وحجّاج بن محمَّد المِصِّيصيّ**[46]، وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (2/ 78)، **عن آدمَ بن أبي إياس**، ثلاثتُهم عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن بِشر بن المُحتَفِز مقروناً ببكر بن عبد الله المُزَنيِّ، عن ابن عمر به مرفوعاً.

وأخرجه **الطَّيالسيّ**، المسند، (ص: 262)، ح(1937)، ومن طريقه أبو نُعَيم، الحِلْية، (2/ 231)، وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 68، 127)، ح(5346، 6105)، عن **عفّان بن مسلم الصفّار**، والبخاريُّ تعليقاً، التاريخ الكبير، (2/ 78)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 466)، ح(9591)، **عن عبد الرَّحمن بن مهديّ**، ثلاثتُهم (أبو داود الطَّيالسي، وعفّان، وابن مهدي) عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن بِشر بن عائذ الهُذَلي مقروناً ببكر بن عبد الله المُزَني، به مرفوعاً بنحوه.

ويلاحظ من تخريج الحديث أنَّ شعبة قال: (بِشر بنُ المُحتَفِز)، وخالفه همّام فقال: (بِشر بن عائذ)، وعدَّه النَّسائيُّ اختلافاً في الحديث فقال بعد أن أورده من طريق همّام السَّالف ذِكْرها: «خالفه شعبةُ، رواه عن قتادة، عن بِشر بن المُحتَفِز».[47]

---

(44) أي: لا حظَّ ولا نصيبَ له في الآخرة.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 282.

(45) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (8/ 201)، ح(5307).

(46) نسبةً إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشَّام يقال لها: «المصيصة».

الأنساب، للسمعاني، (5/ 315).

(47) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (5/ 466).

وسبقه إلى تعليل الحديث بهذا الاختلاف أبو زُرْعة وأبو حاتم الرَّازيّين، إذ أورد ابنُ أبي حاتم الحديث من كلا الطّريقين ثمَّ قال سائلاً أبا زُرْعة وأباه: «فقلتُ لهما: أيُّهما أصحُّ». فقال أبو زُرْعة مرجِّحاً رواية شعبة: «شعبةُ أحفظ». أي: من همّام، وقال أبو حاتم مرجّحا رواية همّام: «همّام أعلم بحديث قتادة من شعبة».[48]

وهذا مصيرٌ منهم إلى أنَّهما اثنان لا واحد، ولكنَّ أبا حاتم استدرك قائلاً: «يحتمل أن يكونَ[49] أصابا جميعاً، لأنَّ المحتَفِز لقبٌ، وعائذٌ اسم، فيحتمل أن يكونَ كذا».[50]

وكأنَّ أبا حاتم ـ أخيراً ـ يميلُ إلى أنَّهما واحدٌ، وهو الرَّاجح، وهو ظاهرُ صنيع الإمام البخاريِّ.[51]

هذا ووقع عند أحمد في «المسند» (2/ 68، 127) ح(5364، 6105) من طريق همّام، ثنا قتادة، حدَّثني بكر بن عبد الله المُزَنيّ وبِشر بن عائذ.

ففيه تصريح قتادة بالسَّماع من بكر بن عبد الله وبِشر بن المحتَفِز، وهذا من تدليس العَطْف[52]، لأنَّ قتادة إنّما سَمِعه من بكر بن عبد الله المُزَني وحدَه، ولم يسمعه من بِشْر بن المُحتَفِز، لذا استغرب الإمام أبو نُعيم رواية قتادة هذه المقرونة ببكر بن عبد الله، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث بكرٍ وحديث بِشر، لم يجمعهُما إلا قتادة».[53]

---

(48) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 312).

(49) قال محقِّق «العلل»: «كذا في جميع النُّسَخ، والجادة: (أن يكونا أصابا...)؛ لكنَّ ما في النُّسَخ صحيحٌ أيضاً في العربية، وفيه وجهان...».

(50) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 312).

(51) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (2/ 78).

(52) وتعريفه كما قال ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصَّلاح» (2/ 97، 98): «أن يروي عن الشَّيخين من شيوخِه ما سَمِعاه من شيخٍ اشتركا فيه، ويكون قد سَمِع ذلك من أحدِهما دون الآخر، فيُصَرِّح عن الأوّل بالسَّماع ويعطف الثَّاني عليه، فيُوهِم أنَّه حدَّث عنه بالسَّماع أيضاً، وإنَّما حدَّث بالسَّماع عن الأوّل، ثمَّ نوى القطعَ، فقال: فلانٌ، أي: حدَّث فلانٌ».

(53) حلية الأولياء، لأبي نُعَيم، (2/ 231).

ثـمَّ وقفـتُ عـلى طريـقٍ للحـديث عـن قتـادة، عـن بكـر بـن عبـد الله الُمـزَني غـير مقـرون ببِـشرٍ: أخرجهـا، ابــن الجَعْــد، المــسند، (ص: 153)، ح(974)، عــن شُــعبة، عــن قتــادةَ بــه مرفوعاً.

وإســنادُه صــحيحٌ، إلا أنَّــه تقــدَّم في تخــريج الحــديث أنَّ أصــحاب شــعبة (غُنــدر، وحجّـاج بـن محمّـد المِصِّيـصي، وآدم بـن أبي إيّـاس، والنَّـضْر بـن شُـمَيل) رَوَوْه عـن شعبة، عـن قتادة، عن بكر بن عبد الله الُمـزَنيّ مقرونـاً ببِـشر بـن الُمحتَفِـز، وخـالفهم عـليُّ بـن الجَعْـد في روايتـه عــن شــعبة، فجعلــه عــن بكــر بــن عبــد الله الُمــزنيّ غــير مقــرونٍ ببِــشر بــن الُمحتَفِــز، والأشــبهُ بالصَّواب ما رواه الكثرة من أصحاب شعبة.

وتــابع قتــادة عــلى هــذا الوجــه حميــدٌ الطَّويــل: أخرجــه الطَّحــاويُّ، شرح معــاني الآثــار، (4/ 245)، ح(6175)، من طريق حُميد، عن بكر بن عبد الله الُمزَنيّ به مرفوعاً.

هذا، وللحديثِ شاهدٌ صحيحٌ من حديث عُمَر بن الخطَّـاب: أخرجـه البخـاريُّ، الـصّحيح، (1/ 302، 323)، ح(846، 906)، و(2/ 921)، ح(2470)، و(3/ 111)، ح(2889)، و(5/ 2194، 2258)، ح(5497، 5731)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1638)، ح(2068/ 6ـ9)، و(3/ 1641)، ح(2069/ 10)، من طُرُقٍ عن عبد الله بن عمر، عن عُمَر مرفوعاً، وفيه قِصّة.

والُخلاصَــةُ: أنَّ الحــديثَ إســنادُه ضــعيفٌ مــن جهــة قتــادة عــن بِــشر بــن الُمحتَفِــز لانقطاعِـه بـين قتـادة وبِـشر بـن الُمحتَفِـز، ولكنَّـه متـصلٌ صـحيحٌ مـن جهـة روايـة قتـادة، عـن بَكْر بن عبد الله الُمزَنيّ.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث عمر بن الخطَّاب عند البخاريّ ومسلم.

[3] بَشِير بن نَهِيك البصريُّ[54]

قال البخاريُّ: «قتادة لا أرى له سماعاً من بشير بن نَهِيك».[55]

ونقلها العلائيُّ عن البخاريّ بلفظ: «ولا نَعْرِف له سماعاً من زَهْدَم الجَرْمي، ولا من بشير بن نَهِيك».[56]

ومراد البخاريّ نفي سماع قتادة من بشير بن نَهِيك مطلقاً، لا سماعاً ولا مكاتبةً ولا إجازةً، ولا بأيِّ نوعٍ من أنواع التحمل المعتبرة، والدّليل عليه أمران:

الأمر الأوَّل: أنَّ رواية قتادة في صحيح البخاريّ عن بشير نَهِيك بواسطة النَّضر بن أنس[57]، وهي كذلك ـ في الغالب ـ في باقي دواوين السُّنَّةِ كالكتب السّتة وغيرِها.

الأمر الثّاني: أعلَّ كثيرٌ من النُّقّاد بعضَ الأحاديث برواية قتادة عن بشير بن نَهِيك، كالطَّبريّ[58]، والطَّبرانيّ[59]، والدَّارقطنيِّ[60]، والبيهقيّ[61]، وذلك عند ذِكْرِهم الاختلاف على

(54) أبو الشَّعثاء، السَّدوسيُّ، **وثّقَه**: ابن سعد في الطَّبقات الكبرى، (7/ 223)، وأحمد بن حنبل والنَّسائيُّ كما في «تهذيب التهذيب» (1/ 412)، والعِجْليُّ في «معرفة الثقات» (1/ 249)، والدَّارقطني كما في سؤالات البَرْقانيّ له، (ص: 18)، وابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 125)، والذهبيُّ في «الكاشف» (272) وذكره ابن حبان في التابعين من «الثقات» (4/ 70)، واحتجَّ به البخاريُّ ومسلم في صحيحيهما.

وانفرد أبو حاتمٍ فقال في «الجرح والتعديل» (2/ 379): «لا يُحتجُّ بحديثه».

(55) العلل الكبير، للترمذي، ص: 207.

(56) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 633.

(57) وهي ثلاثة أحاديث، انظر الأوَّل: (2/ 882، 885، 893)، ح(2360، 2370، 2390)، والثَّاني: (2/ 925)، ح(2483)، والثَّالث: (5/ 2202)، ح(5526).

(58) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، (18/ 83).

(59) انظر: مسند الشامين، للطبراني، (4/ 47).

(60) انظر: العلل، للدَّارقطني، (11/ 172)، والسُّنن، للدَّارقطنيّ، (5/ 220).

(61) السنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 276، 281).

قتادة بعدم ذكر بعض الرُّواة للنَّضر بن أنس بين قتادة وبَشِير بن نهيك، وهي الواسطةُ التي سَمِع منها قتادة ـ في الغالب ـ أحاديث بَشِير، فيقولون: «ولم يَذْكُر النَّضْر بن أنس» و«لم يَذْكر بين قتادة وبشيرٍ أحداً» و«ليس فيه ذِكْرُ النَّضْر بن أنس»، ونحوها من العبارات المُشعِرة بإعلال الحديث بعدم ذكر النَّضْر بن أنس، وذلك مصيرٌ منهم إلى عدم سماع قتادة من بَشِيرٍ، والله أعلم.

ولقتادة عن بشير بن نَهِيك حديثان:

الحديث الأوَّل:

(3) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا أبو كُرَيب [محمَّد بن العلاء]، قال: حدَّثنا وكيع، عن المثنَّى بن سعيد الضُّبَعِي[62]، عن قتادة، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هُرَيرة قال: قال رسولُ الله صلّى اللهُ عليه وسلّم: «**اجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبعةَ أَذْرُعٍ**[63]»".[64]

وإسنادُه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وبَشِير بن نَهِيك.

وتكلّم البخاريُّ أيضاً في سماع بَشِير بن نَهِيك من أبي هُرَيرة، فقال: «وبَشِير بن نَهِيك لا أرى له سماعاً من أبي هُرَيرة».[65] **والتَّحقيق**: صحّةُ سَماع بَشِير من أبي هُرَيرة، **وبيانُه**: أنَّ الإمام البخاريَّ هو من نفى سماع بَشِير من أبي هُرَيرة، ومع ذلك أخرج رواية بَشِير عن أبي هُرَيرة في صحيحه[66]، بل وأثبت سماعه صراحةً، فقال في «التاريخ الكبير»[67]: «بَشِير بن نَهِيك، أبو الشَّعثاء، سَمِع أبا هُرَيرة».

---

(62) نسبةً إلى ضُبَيعة بن قَيْس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب، نزل أكثرُهم البصرة.

الأنساب، للسَّمعاني، (4/ 8).

(63) الذِّراع: هو السَّاعد.

النهاية، لابن الأثير، ص: 326.

(64) الجامع، للترمذي، (3/ 637)، ح(1355).

(65) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 207.

(66) انظر: صحيح البخاري، (2/ 882، 885، 893، 925)، ح(2360، 2370، 893، 925)، و(5/ 2202)، ح(5526).

(67) (2/ 105).

فلعلّه تراجع، وأثبت السَّماع أخيراً.[68]

والحديث أخرجه **ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف**، (4/ 548)، ح(23033)، وعنه ابن ماجه، السُّنن، (2/ 784)، ح(2338)، **وأحمد**، المسند، (2/ 466)، ح(10013)، وابن الجارود، المنتقى، (1/ 254)، ح(1018)، عن **محمود بن آدم**، وابن الأعرابيّ، المعجم، (1/ 278)، ح(519)، عن **محمَّد بن سُلَيمان اليَشْكُريّ**، أربعتُهم (ابن أبي شَيْبة، وأحمد بن حنبل، ومحمود بن آدم، ومحمّد بن سُلَيمان) عن وكيع بن الجرَّاح، عن المثنَّى بن سعيد، عن قتادة، عن بَشِير بن كعب العَدَويّ، عن أبي هُرَيرة بنحوه مرفوعاً، سوى ابن أبي شَيْبة وابن ماجه فعندهما بمثلِهِ.

فخالف فيه هؤلاء الأربعة أبا كُرَيب في رواية الحديث عن وكيع، فجعلوه عن قتادة عن بَشِير بن كَعْب.

قال الترمذيُّ بعد تخريجه لهذه الطَّريق: «وهذا أصحُّ من حديث وكيع... حديثُ بَشِير بن كعب العَدَوي، عن أبي هُرَيرة: حديثٌ حسنٌ صحيح». ثُمَّ علّل الطّريق التي صدّرنا بها البحث فقال: «... وروى بعضهم هذا، عن قتادة، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هُرَيرة، وهو غيرُ محفوظٍ».[69]

وهو كما قال، فالحديث اختُلِف فيه على وكيع: فرواه أبو كُرَيب عنه، وجعله من رواية (قتادة، عن بَشِير بن نَهِيك)، وخالفه أربعة من أصحاب وكيع، وهم: أبو بكر بن أبي شَيْبة، وأحمد بن حنبل، ومحمود بن آدم، ومحمّد بن سُلَيمان، فجعلوه من رواية (قتادة، عن بَشِير بن كعب).

والمحفوظ الرِّواية المتصلة (قتادة، عن بَشِير بن كعب)، وأمّا الرِّواية المنقطعة (قتادة، عن بشير بن نَهِيك)، فهي شاذةٌ، تفرّد بها أبو كُرَيب من بين أصحاب وكيع بن الجرَّاح.

---

(68) **انظر تحقيق القول في سماع بَشِير بن نَهِيك من أبي هُرَيرة محرّراً دراسة**: نفي النُّقّاد سماع الرُّواة من الشُّيوخ، دراسةٌ تطبيقيةٌ على أسانيد في صحيح الإمام البخاريّ، ضمن مجلة الجامعة الإسلامية ـ غزّة، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص: 7-9، لنافذ حُسَين حمّاد.

(69) الجامع، للترمذي، (3/ 637)، ح(1356).

وتُوبِع وكيعٌ على هذا الوجه المحفوظ: فقد أخرج **الطّيالسيّ**، المسند، (ص: 333)، ح(2555)، وأحمد، المسند، (2/ 429، 474)، ح(9533، 10139)، والترمذيّ، الجامع، (3/ 637)، ح(1356)، و إبراهيم الحربيّ، غريب الحديث، (1/ 276)، وأبو عَوَانة، المسند، (3/ 419)، ح(5547)، والطَّحاويّ، شرح مشكل الآثار، (3/ 227)، ح(1192) من طُرُقٍ عن **يحيى بن سعيد القطَّان**، وأخرج أبو داود، السُّنن، (2/ 338)، ح(3633)، والطَّحاوي، شرح مشكل الآثار، (3/ 226)، ح(1191)، والبيهقيُّ، معرفة السنن والآثار، (9/ 30)، ح(12250)، من طُرُقٍ عن **مسلم بن إبراهيم**، ثلاثتُهم (أبو داود الطيالسي، ويحيى بن سعيد، ومسلم بن إبراهيم) عن المثنَّى بن سعيد، عن قتادة، عن بَشِير بن كَعْب به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة: أخرجه البخاريّ، الصَّحيح، (2/ 874)، ح(2341)، من طريق **عِكْرمة**، و أخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1232)، ح(1613) من طريق يُوسُف بن عبد الله، عن **أبيه عبد الله بن الحارث الأنصاريّ**، كلاهما عن أبي هُرَيرة بنحوه مرفوعاً.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ثابتٌ من الطَّريق المتصلة: قتادة عن بَشِير بن كَعْب، وأمّا الطّريق المنقطعة: قتادة، عن بَشِير بن نَهِيك فشاذّةٌ.

وأصله في الصَّحيحين من حديث أبي هُرَيرة.

الحديث الثَّاني:

(4) قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "حدَّثنا أزهر بن القاسم، حدَّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن بشير بن نَهيك، عن أبي هُرَيرة، أن نبيَّ الله صلّى اللهُ عليه وسلّم قال: «**مَنْ أَعتقَ نَصِيباً لَهُ مِنْ مملوكٍ، عُتِقَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ**».[70]

(70) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 531)، ح(10885).

أخرجه من هذه الطريق: أحمد، المسند، (2/ 531)، ح(10885)، من طريق **أزهر ابن القاسم**، وأخرجه إسحاق، المسند، (1/ 163)، ح(105)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 417)، ح(3936)، ومن طريقه أبو عَوَانة، المسند، (3/ 221)، ح(4735)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 186)، ح(4968)، من طريق **معاذ بن هشام**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 186)، ح(4967)، من طريق **أبي عامر العَقَديّ عبد الملك ابن عمرو**، ثلاثتُهم عن هشامٍ الدَّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وتابع هشاماً في قتادة على هذا الوجه:

[1] **مَعْمَر بن راشد**: أخرجه عبد الرزاق، المُصنَّف، (9/ 151)، ح(16717)، ومن طريقه إسحاق، المسند، (1/ 162)، ح(103)، عن مَعْمَر بن راشد، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

[2] **سعيد بن بَشِير**: أشار إليها البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (10/ 476).

وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 417)، ح(3936)، ومن طريقه أبو عَوَانة، المسند، (3/ 221)، ح(4735)، عن **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه الطَّحاويُّ، شرح مشكِل الآثار، (13/ 435)، ح(5393)، من طريق **أبي عامر العَقَديّ**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 276)، ح(21123)، من طريق **معاذ بن هشام**، ثلاثتُهم عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن النَّضر، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً، بذِكْر الواسطة بين قتادة وبَشِير، وهي النَّضر بن أنس، مختصراً دون ذكر أمر السِّعاية.

وتابع هشاماً في قتادة على هذا الوجه:

[1] **شعبة بن الحجَّاج**: أخرجه **الطَّيالسيّ**، المسند، (ص: 321)، ح(2451)، ومن طريقه أبو عوانة، المسند، (3/ 220)، ح(4732)، وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 468)، ح(10052)، ومن طريقه ابن الجَعْد، المسند، (ص: 152)، ح(971)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 1140)، ح(1502)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 417)، ح(3935)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 186)، ح(4966)، والطَّحاويُّ، شرح مشكِل الآثار،

(13/ 434)، ح(5392)، وأبو عوانة، المسند، (3/ 221)، ح(4734)، من طُرُقٍ عن **محمَّد بن جَعْفَر**، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 417)، ح(3936)، ومن طريقه أبو عوانة، المسند، (3/ 220)، ح(4733)، عن **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (5/ 220)، ح(3697)، من طريق **النَّضْر بن شُمَيل**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن، (10/ 276)، ح(21121)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، خمستُهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

[2] **همَّام بن يحيى**: أخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 417)، ح(3934)، ومن طريقه أبو عَوَانة، المسند، (3/ 227)، ح(4761)، عن **محمَّد بن كثير**، وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 347)، ح(8546)، عن **عفّان بن مسلم**، وأخرجه أبو عوانة، المسند، (3/ 227)، ح(4761)، من طريق **أبي الوليد الطّيالسيّ**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 276)، ح(21124)، من طريق **أبي سَلَمَة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيّ**، أربعتُهم عن همّام، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

وخالف هؤلاء الأربعة عبدُ الله بنُ يزيد المُقرِئ: فقد أخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (5/ 223)، ح(3698)، والطَّحاويُّ، شرح مُشكِل الآثار، (13/ 436)، ح(5394)، والحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص: 84)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 282)، ح(21163، 21164)، ومعرفة السُّنن والآثار، (14/ 394)، ح(6220)، من طُرُقٍ عن عبد الله بن يزيد المُقْرِئ، عن همّام، عن قتادة، عن النَّضر به مرفوعاً، وذكر همّام الاستسعاء، وجعله موقوفاً على قتادة، قال همَّامُ: «فكان قتادةُ يقولُ: إن لم يكن له مالٌ استسعى».

وأخرجه ابن المبارك، المسند، (ص: 132)، ح(217)، والحُمَيديّ، المسند، (2/ 467)، ح(1093)، وابن الجَعْد، المسند، (ص: 152)، ح(971)، وابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (4/ 422)، ح(21726)، وإسحاق، المسند، (1/ 60)، ح(101)، وأحمد، المسند، (2/ 255، 426، 472)، ح(7462، 9498، 10111)، والبخاريّ، الصحيح، (2/ 882، 893)، ح(2360، 2390)، ومسلم، الصحيح، (2/ 1140)، ح(1503)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 417)، ح(3938)، وابن ماجه، السُّنن، (2/ 844)، ح(2527)، والترمذيُّ، الجامع، (3/ 630)، ح(1348)، والنَّسائيُّ،

الـسُّنن الكـبرى، (3/ 185)، ح(4962، 4963، 4964)، والطَّحـاويُّ، شرح معـاني الآثـار، (3/ 107)، ح(4328، 4332)، وشرح مُشكِل الآثار، (13/ 431، 432)، ح(5385، 5386، 5387، 5388)، وابن حبان، الـصَّحيح، (10/ 156، 157)، ح(4318، 4319)، والـدَّارقطنيُّ، السنن، (5/ 226)، ح(3700)، والحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص: 84)، من طُرُقٍ عـن سـعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن النَّضر به مرفوعاً بلفظ: «**مَنْ أَعتقَ شِقْصاً**[71] **لـه في عبـدٍ، فَخَلاصُـهُ في مالِهِ، إِنْ كان لَهُ مَالٌ، فإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ استَسعَى العَبدُ**[72] **غيرُ مشقوقٍ**[73] **عليه**». واللفظ لمسلم.

فجعل الاستسعاء مرفوعاً من قول النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

وتابع سعيداً في قتادة على هذا الوجه:

[1] **أَبَـان بـن يزيـد العطّـار**: أخرجـه أبـو داود، الـسُّنن، (2/ 417)، ح(3937)، ومـن طريقـه أبـو عَوَانـة، المسند، (3/ 228)، ح(4767)، والنَّـسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (3/ 185)، ح(4965)، والطَّحـــاوي، شرح معـــاني الآثـــار، (3/ 107)، ح(4329)، وشرح مـــشكل الآثار، (13/ 433)، ح(5390)، من طُرُقٍ عن أَبَان بن يزيد به مرفوعاً.

[2] **جَرِيـر بـن حـازم**: أخرجـه البخـاريُّ، الـصحيح، (2/ 885، 893)، ح(2370، 2390)، والطَّحـاوي، شرح معـاني الآثـار، (3/ 107)، ح(4330)، وشرح مـشكِل الآثـار، (13/ 433)، ح(5389)، والـدَّارقطنيُّ، الـسُّنن، (5/ 224)، ح(3699)، وأبـو عَوَانـة، المسند، (3/ 226)، ح(4759، 4760)، من طُرُقٍ عن جَرِير بن حازم به مرفوعاً.

---

(71) الشِّقْص: النَّصيب في العَيْن المشتركة من كلِّ شيء.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 487.

(72) استسعاءُ العبد: إذا عُتِق بعضُه ورقَّ بعضُه: هو أن يسعى في فِكاك ما بَقِيَ من رِقِّه، فيعمل ويَكسَب، ويصرِف ثمنه إلى مولاه، فَسُمِّي تصرُّفُه في كسبه سِعَاية.

النهاية، لابن الأثير، ص: 431.

(73) من المشقة، وهي الشدّة.

انظر: النِّهاية، لابن الأثير، ص: 487.

[3] **يحيى بن صَبِيح**: أخرجه الحُمَيديّ، المسند، (2/ 467)، ح(1093)، ومن طريقه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (3/ 107)، ح(4333)، وشرح مشكل الآثار، (13/ 432)، ح(5388)، وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 472)، ح(10111)، وابن حبان، الصحيح، (10/ 156)، ح(4318)، من طُرُقٍ عن يحيى بن صَبيح به مرفوعاً.

[4] **حجّاج بن أَرْطاة**: أخرجه الطّحاويّ، شرح معاني الآثار، (3/ 107)، ح(4331)، وشرح مشكِل الآثار، (13/ 433)، ح(5391)، من طريق حجّاج بن أَرْطاة به مرفوعاً.

[5، 6] **حجّاج بن حجّاج وموسى بن خلف العَمِّي**: ذكرهما البخاريُّ في الصّحيح تعليقاً (2/ 893).

وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 416)، ح(3933)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 273)، ح(21105)، من طريق **أبي الوليد الطّيالسيّ**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (1/ 191)، ح(507)، من طريق **أبي عُمَر الحوضيّ حفص بن عُمَر، وهاني بن يحيى**، ثلاثتُهم عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي المَلِيح بن أسامة الهُذَلي، عن أبيه مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وتابع همّاماً على هذا الوجه شعبةُ بن الحجّاج: أخرجه الحارث، المسند، كما في بغية الباحث، للهيثميّ (2/ 531)، ح(473)، من طريق شُعبة، عن قتادةَ به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 416)، ح(3933)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 273)، ح(21105)، من طريق محمّد بن كثير، عن همّام، عن قتادة، عن أبي المَلِيح مرفوعاً بنحوه مختصراً دون ذكر (أبيه) مرسلاً.

وتابع همّاماً على هذا الوجه:

[1] **سعيد بن أبي عَرُوبة**: أخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 274)، ح(21106)، من طريق عَبّاد بن العوَّام، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

[2] **هشامٌ الدَّستوائيّ**: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 186)، ح(4972)، من طريق أبي عامرٍ العَقَديّ، عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وذكر الدَّارقطني في «العلل» (10/ 316) أن حجّاج بن أرطاة رواه عن قتادة، عن موسى بن أنس بدلاً من: النَّضْر بن أنس.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديثَ اختُلِف فيه على قتادة في إسناده ومتنه:

أمّا الاختلاف في سنده: فعلى أوجهٍ ثلاثة:

الوجه الأوَّل: ذِكْر النَّضر بن أنس بين قتادة وبَشِير بن نَهِيك، وهو ما عليه عامّة أصحاب قتادة، وهم: شعبة، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٌ الدَّستوائيّ ـ على خلافٍ عليه ـ، وهمّام بن يحيى، وأَبَان بن يزيد العطَّار، وجَرِير بن حازم، ويحيى بن صَبِيح، والحجّاج بن أرطاة، وحجّاج بن حجّاج، وموسى بن خَلَف.

الوجه الثَّاني: إسقاط النَّضر بن أنس، وجعل رواية قتادة عن بَشِير بن نَهِيك مباشرةً، رواه على هذا الوجه ثلاثةٌ من أصحاب قتادة، وهم: هشامٌ الدَّستوائيّ ـ على خلاف عليه ـ، ومَعْمَر بن راشد، وسعيد بن بَشِير.

وهذا الوجه معَلٌّ بأمورٍ، وهي:

[1] مَعْمَر بن راشد تُكلِّم في حديثِه عن أهل البصرة خاصّةً[74]، وروايتُه هنا عن قتادة وهو بصريٌّ.

[2] سعيد بن بَشِير: يروي عن قتادة المنكرات.[75]

[3] انقطاعُه؛ لعدم سماع قتادة من بَشِير بن نَهِيك.

الوجه الثَّالث: ما رواه حجّاج بن أَرْطاة ـ فيما ذكره الدَّارقطنيُّ ـ عن قتادة، عن موسى بن أنس، مكان النَّضر بن أنس، وهما ابنان لأنس بن مالك.

---

(74) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 256)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (59/ 416)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 508، 612).

(75) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 6).

وحجّاج بن أرطاة ضعفّه غيرُ واحدٍ من العلماء، وتُكلِّم فيه لاضطرابه وكثرة خطئه، خاصةً فيما تفرّد به.[76]

وتفرّد حجّاجٌ هنا بقوله (موسى بن أنس)، ولم يتابع عليه، فهذا من أوهامِه.

فبان بذلك رجحّان الوجه الأوَّل، وهو ما عليه عامّةُ أصحاب قتادة، والله أعلم.

وأمّا الاختلاف في متنه:فاختُلِف على قتادة في (ذكر السِّعاية) على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: منهم من لم يَذكُرْهُ أصلاً، وهم: شعبةُ، وهشامٌ الدَّستوائيّ.

الوجه الثَّاني: منهم من ذَكَره، وجعله مرفوعاً من قول النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة، وأَبَان بن يزيد العطَّار، ومَعْمَر بن راشد، ويحيى بن صَبِيح، وجَرِير بن حازم، وحجّاج بن أَرْطاة، وهمّام بن يحيى ـ على خلافٍ عليه ـ، وحجّاج بن حجّاج، وموسى بن خَلَف.

ورجّحه البخاريُّ[77]، ومسلم[78]، والترمذيُّ[79]، وابن حبّان[80]، والطَّحاويُّ[81].

الوجه الثّالث: منهم من ذكره، وجعله موقوفاً من قول قتادة، وهو همّام بن يحيى في رواية عبد الله بن يزيد المقرِئ عنه.

---

(76) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 155)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغداديّ، (9/ 138، 140)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 173).

(77) حيث قال بعد تخريجه للحديث من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة وفيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً: «تابعه حجّاج ابن حجَّاج، وأَبَان، وموسى بن خَلَف، عن قتادة، اختصره شعبة»، أراد الردَّ على من ضعّف ذكر الاستسعاء. صحيح البخاريّ، (2/ 893)، وانظر: فتح الباري، لابن حجر، (5/ 157).

(78) تقدّم عند تخريج الحديث روايتُه للحديث في صحيحه من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة وفيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً.

(79) انظر: الجامع، للترمذيّ، (3/ 630).

(80) تقدّم عند تخريج الحديث روايتُه للحديث في كتابه «التّقاسيم» المسمّى بـ (الصحيح) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، وفيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً.

(81) انظر: شرح مشكل الآثار، للطّحاويّ، (13/ 435).

ورجّحه الشافعيُّ[82]، (وأحمد بن حنبل، وابن المُنذِر، وسليمان بن حَرْب)[83]، وأبو بكرٍ النَّيسابوريُّ[84]، والإسماعيليُّ[85]، والحاكم[86]، والدَّارقطني[87]، وغيرهم.

هذا ولا معارضة بين من لم يذكر السِّعاية مطلقاً، وبين من ذكرها؛ وذلك أنَّ عدم ذكر السِّعاية لا يدلُّ على نفيه، ثمَّ إنَّ سعيداً من أحفظ النَّاس في قتادة[88]، فهو حجَّةٌ إذا انفرد، فكيف ولم ينفرد، بل تابعه جمعٌ من الرُّواة على روايته قد تقدّم ذكرُهم، قال الطَّحاويُّ: «الذي في هذين الحديثِين ليس بخلاف لما في الأحاديث الأولى المرويَّة عن قتادة، ولكنَّه على التقصير من شعبة وهشامٍ عن حفظ ما حفظه سعيد ومن ذكرناه معه عن قتادة، ولِما حفظوه عنه في هذا الحديث، ومن حَفِظ شيئاً كان أولى ممَّن قصَّر عنه، وسعيدٌ أولى النَّاس بقَتادةَ وأحفظُهم لحديثه...».[89]

وأمّا من روى السِّعاية موقوفاً على قتادة، فهو عبد الله بن يزيد المُقرِئ، عن همَّام، فخالف عامَّة أصحاب همّام، وهم: أبو الوليد الطَّيالسيّ، ومحمَّد بن كثير، وعفَّان بن مسلم، وأبو سَلَمَة، حيث رَوَوْه عن همّامٍ، بذكر السِّعاية مرفوعاً.

قال ابن حجر: «وهمَّام هو الذي انفرد بالتَّفصيل، وهو الذي خالف الجميع في القَدْر المتَّفق على رَفْعِه...».[90]

---

(82) انظر: الأم، للشَّافعيّ، (8/ 46)، والسُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 281)، ومعرفة السُّنن والآثار، (16/ 109).

(83) ذكره عنهم: ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته»، مطبوع مع كتاب عون المعبود، (10/ 450).

(84) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (5/ 223).

(85) انظر: فتح الباري، لابن حجر، (5/ 157).

(86) انظر: معرفة علوم الحديث، ص: 84.

(87) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (5/ 220)، والعلل، (10/ 317).

(88) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 694).

(89) شرح مشكل الآثار، للطَّحاويّ، (13/ 435)، وانظر مناقشة حُجَج من ضعّف ذكر (السِّعاية مرفوعاً): تهذيب السُّنن، لابن القيِّم، (10/ 451)، ونصب الرَّاية، للزيلعي، (3/ 283)، وفتح الباري، لابن حجر، (5/ 158).

(90) فتح الباري، لابن حجر، (5/ 158).

وبه يتبيَّنُ أنَّ رواية همَّام هذه شاذةٌ جدّاً؛ لمخالفتِه ما رواه أصحاب قتادة، سواءٌ من ذَكَرَ منهم السِّعاية مرفوعةً، أو لم يذكرها أصلاً.

أمّا التفصيل الذي أتى به همَّام فلا أصل له، فالاستدلال به ضعيفٌ، والاعتماد عليه أضعف، خصوصاً مع الاختلاف عليه في ذِكْرِها، وتفرُّد عبد الله بن يزيد المقرِئ بزيادة السِّعاية من بين أصحاب همّام بن يحيى، فدلَّ على اضطراب همّامٍ فيها.

والخَلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، وأنَّ الحديث صحيحٌ بذكر السِّعاية فيه مرفوعاً، وهو ما رجّحه البخاريُّ ومسلم في صحيحيهما، ومن ضعّفها ففي تضعيفه نَظَر، والله أعلم.

[4] حَبِيب بن سالم الكوفيُّ[91]

قال يحيى بن معين: «قد روى قتادةُ عن حَبِيب بن سالمٍ، ولا أحسَبُهُ لَقِيَهُ».[92]

ففي هذا النصِّ عن ابن معينٍ نفي اللقاء بين قتادة وحَبِيب بن سالم، لا على سبيل الجَزْم، وإنَّما على سبيل الظَّنِّ الرَّاجح، وهو ما يدلُّ عليه كلمة: (لا أَحسَبُهُ).

وهو كما قال؛ فقتادةُ بصريٌّ، وحَبِيب بن سالمٍ كوفيٌّ، إلا أنَّه ورد ما يدلُّ على أنَّ حَبِيب بن سالم كتب إلى قتادة شَيْئاً من حديثِهِ، قال قتادةُ: «كَتَبتُ إلى حَبِيب بن سالم، فَكَتَبَ إليَّ بهذا».[93] أي: بهذا الحديث الآتي تخريجُه، لذا قال الذَّهبيُّ في ترجمة حَبِيب وهو يُعدِّد تلاميذَه: «وقتادة، فيما كَتَب إليه».[94]

والذي يظهرُ أنَّ الأصلَ هو عدمُ سماع قتادة من حَبِيب إلا حديثَ الرَّجُل الذي وقع على جارية امرأتِه المشار إليه آنفاً، فقد صرَّح قتادة بأنَّ حَبِيباً كتب بهذا الحديث إليه،

(91) مولى النُّعْمان بن بَشِير الأنصاريّ وكاتبُه، وثَّقَه أبو حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (3/ 102) وأبو داود في «سُؤالات الآجُرّي» (ص: 107)، والذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (7/ 47)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (4/ 138)، وذكره ابن خَلفُون في جملة الثقات، كما في «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، (3/ 367)، وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (2/ 318): «فيه نَظَر»، وقال أبو الفتح الأزدي كما في الموضع السابق من «إكمال تهذيب الكمال» (3/ 367): «في حديثه نَظَر»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (1/ 283)، وقال ابن عدي في «الكامل» (2/ 405) بعد أن أورد جملةً من أحاديثِه: «قد خُولِف في أسانيدها، وليس في متون أحاديثِهِ حديثٌ منكرٌ، بل قد اضْطرَب في أسانيد ما يُروى عنه»، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 151): «لا بأس به». وروى له الجماعة سوى البُخاريّ.

قال الباحثُ: والذي يظهرُ ـ والله أعلم ـ أنَّه ثقةٌ، إلا أنَّ في بعض حديثِهِ نوعَ اضْطِرَاب.

(92) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 140).

(93) أخرج هذا القول: أبو داود، السنن، (4/ 268)، وابن عدي، الكامل، (2/ 405)، والبيهقيّ، السنن الكبرى، (8/ 239)، من طُرُقٍ عن أبان بن يزيد العطَّار، عن قتادة.

(94) ميزان الاعتدال، للذهبيّ، (1/ 455).

والمكاتبةُ نـوع مـن أنـواع التحمُّـل المعتـبرة، وهـي معـدودةٌ عنـد المحقِّقـين مـن العلـماء في المسند المتصل.[95]

ولقتادة عن حَبِيب بن سالم حديثٌ واحدٌ:

(5) قـال الإمـام الترمـذيُّ رحمـه الله: "حـدَّثنا عـليّ بـن حُجْـر، حـدَّثنا هُـشَيم، عـن سـعيد ابن أبي عَرُوبة، و أيُّوب بن مِسْكين، عـن قتـادة، عـن حَبِيـب بـن سـالم قـال: رُفِـع إلى الـنُّعْمان بـن بَـشِير رَجُـلٌ وقـع عـلى جاريـةِ امرأتِـهِ، فقـال: «**لأَقْـضِيَنَّ فِيهـا بِقَـضَاءِ رَسُـولِ الله صـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ، لَئِن كانتْ أَحَلَّتْها لَهُ لأَجلِدَنَّه مِائةً، وإنْ لم تَكُنْ أَحلَّتْها لَهُ رَجَمْتُهُ**»".[96]

[1] وأخرجـه أحمـد، المـسند، (4/ 272)، ح(18421)، عـن يزيـد بـن هـارون، عـن سعيد بن أبي عَرُوبة وأبي العلاء أيُّوب بن مسكين به مرفوعاً بنحوه.

وهـذا الوجـه أعلَّـه البخـاريُّ والخطـابيُّ بالانقطـاع بـين قتـادة وحَبِيـب بـن سـالم، قـال التِّرمذيُّ: «سمعتُ محمَّـداً يقـول: "لم يـسمع قتـادة مـن حَبِيـب بـن سـالم هـذا الحـديث، إنَّـما رَوَاهُ عـن خالـد بـن عُرْفُطَـة».[97] وزاد في «العلـل الكبـير»[98] عـن البخـاريِّ قولَـه: «أنـا أتقـي هـذا الحديثَ، إنَّما رواه قتادةُ، عن خالـد بـن عُرْفُطَـة، عـن حَبِيـب بـن سـالم، عـن الـنُّعْمان بـن بَـشِير... ويُرْوى عن قتادة أنَّه قال: كتب به إِليَّ حَبِيب بن سالم».

وقال الخطّابيُّ: «هذا الحديث غيرُ مُتّصل، وليس العملُ عليه».[99]

قـال الباحـث: والـذي يبـدو للباحـثِ أنَّ فـيما قـالاه نَظَـرٌ؛ فقـد تقـدَّم تحقيـقُ أنَّ قتـادة لم يـسمع من حَبِيب بن سالم سِـوَى هـذا الحـديث، عـلى مـا ذَكَـر أَبَـان بـن يزيـد العطَّـار عـن قتـادة أنَّ حَبِيـب بـن سـالم كتـب بهـذا الحـديث إليـه، وكـأنَّ البخـاريَّ يـرى عـدم صِـحّة سـماع قتـادة مـن حَبِيـب بـن سـالم

(95) انظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص: 285.

(96) الجامع، للترمذي، (4/ 54)، ح(1451).

(97) الجامع، للترمذي، (4/ 54).

(98) ص: 234.

(99) معالم السنن، للخطّابيّ، (3/ 330).

مطلقاً، ويدلُّ عليه قوله السَّابق: (ويُرْوى عن قتادة...) بصيغة التمريض الدَّالة على عدم ثُبُوت كتابة حَبِيب بن سالم إلى قتادة بهذا الحديث عند البخاريّ، والله أعلم.

ونقل التّرمذيُّ أنَّ إسحاق بن منصور ذكر عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويَه أنَّها قالا بحديث حَبِيب بن سالم عن النُّعْمان[100]، وهذا مصيرٌ منهما إلى تصحيح الحديث.

وما أشار إليه البخاريُّ من رواية قتادة عن خالد بن عُرْفُطَة سيأتي تخريجها.

[2] وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 275)، ح(18448)، عن **بَهْز بن أسد**، و أخرجه (4/ 276)، ح(18449)، عن **عفَّان بن مسلم**، وأخرجه أبو داود، السنن، (2/ 563)، ح(4458)، عن **موسى بن إسماعيل**، و أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصغرى، (6/ 124)، ح(3361)، من طريق **حَبّان بن هلال**، أربعتُهم عن أَبَان بن يزيد العطَّار، عن قتادة، عن خالد بن عُرْفُطَة، عن حَبِيب بن سالم به مرفوعاً بنحوه، وفي آخرِهِ قال أَبَان: أخبرنا قتادة: أنَّ حَبِيبَ بن سالم كتب إِليَّ بهذا الحديث.

وخالفهم يحيى بن حمَّاد فرواه موقوفاً: أخرجه الدَّارميّ، المسند، (2/ 237)، ح(2329)، عن يحيى بن حمّاد، عن أَبَان بن يزيد، عن قتادة قال: كتب إِليَّ خالد بن عُرْفُطَة، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان موقوفاً بنحوه.

قال يحيى بن حمَّاد عَقِب الحديث: «هو مرفوعٌ». أي: المحفوظُ رَفْعُه عن أَبَان؛ فروايةُ الرَّفْع رواها الكثرةُ من أصحاب أَبَان بن يزيد العطَّار، وهم أولى بالصَّواب من رواية الواحد للكثرة والحفظ.

وإسنادُه ضعيفٌ لجهالة خالد بن عُرْفُطَة، قال أبو حاتم: «وكذلك خالدُ بن عُرْفُطَة مجهولٌ، لا نَعْرِفُ أحداً يُقالُ له: خالد بن عُرْفُطَة إلاَّ واحداً، الذي له صحبةٌ».[101] وقال البزَّار: «وهذا الحديثُ لا يَثْبُت؛ لأنَّ خالدَ بن عُرْفُطَة مجهولٌ، لا نَعْلَمُ روى عنه غيرُ قتادة، ولا نعلمُ روى عنه غيرَ هذا الحديث».[102]

(100) العلل الكبير، للترمذي، ص: 234.

(101) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 177). وانظر: الجرح والتعديل، (3/ 340).

(102) البحر الزَّخّار، المعروف بـ: «مسند البزَّار»، (8/ 202).

وذكره ابن حبان في «الثقات»[103]، لذا قال الذهبيُّ: «وُثِّق».[104] وقال ابن حجر: «مقبولٌ».[105]

[3] وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 329)، ح(5553)، و(4/ 297)، ح(7229)، من طريق **حَبّان بن هلال**، وأخرجه البيهقيُّ، السنن الكبرى، (8/ 239)، ح(16848)، من طريق **هُدْبة بن خالد**، كلاهما عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن حَبِيب ابن سالم، عن حَبِيب بن يَسَاف، عن النُّعْمان مرفوعاً بنحوه.

وتفرَّد همّام بن يحيى من بين أصحاب قتادة في ذِكْر حَبِيب بن يَسَاف، قال الدَّارقطنيُّ: «تفرد به همَّام بن يحيى، عن قتادةَ، عن حَبِيب بن سالم، عن حَبِيب».[106]

وخالفَ حَبّان وهُدْبةَ حَفْصُ بن عمر الحَوْضيُّ[107] **فقَلَبَ الإسنادَ**: فقد أخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (3/ 145)، ح(4508)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (8/ 239)، ح(3/ 145)، من طريق حفص بن عمر الحَوْضيّ، عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن حَبِيب بن يَسَاف، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ لجهالة حَبِيب بن يَسَاف، قال أبو حاتمٍ: «وحَبِيب بن يَسَافٍ مجهولٌ، لا أعلمُ أحداً روى عنهُ غيرُ قتادةَ هذا الحديث الواحد».[108] ووافقه الذّهبيُّ[109]، وابن حجر.[110]

---

(103) (6/ 258).

(104) الكاشف، للذهبي، (1/ 366).

(105) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 189.

(106) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيّ، لابن طاهر المقدسي، (4/ 324).

(107) وهو ثقةٌ ثَبْت كما في «التقريب» لابن حجر، ص: 172.

(108) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 177).

(109) الكاشف، للذهبيّ، (1/ 310).

(110) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 152.

إلا أنَّ هذا الوجه رجّحه أبو حاتمٍ على رواية أَبَان بن يزيد، فقال بعد أن ذكر رواية أَبَان بن يزيد وهمَّام بن يحيى: «حديث همّامٍ أشبهُ».[111] أي: أشبه بالصَّواب من حديث أَبَان ابن يزيد العطَّار، ولا يعني ذلك أنَّه الصَّواب مطلقاً عن قتادة.

[6] وذكر الدَّارقطنيُّ كما في «أطراف الغرائب والأفراد»، لابن طاهر المقدسيّ (4/ 325)، أنَّ هِشاماً الدَّستوائيّ رواه عن قتادة، عن سعيدٍ غير منسوبٍ، وقال: «والمحفوظُ، عن قتادةَ، عن حَبِيب بن سالم».

[7] وذكر ابن مَاكُولا في «الإكمال» (2/ 28) أنَّ الضَّحّاك بن حُمْرة رواه عن قتادة، عن عبد الرَّحمن بن حنين، عن النُّعْمان، وقال: «هذا على ما أَرَى وَهْمٌ، واللهُ أعلم بالصَّواب».

وهو كما قال؛ فقد تفرَّد به الضَّحّاك بن حُمْرة، وهو الأَمْلُوكيّ الواسطيّ، ضعيفٌ، قاله غيرُ واحدٍ من أهل العلم.[112]

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على أوجهٍ كثيرة، أقواها ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة وأيُّوب بن مسكين، عن قتادة، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان مرفوعاً، إلا أنَّ الترمذيَّ والنسائيَّ أعلَّاهُ بالاضطراب لأجل هذا الاختلاف، قال التِّرمذيُّ: «حديث النُّعْمان في إسناده اضطراب».[113] وقال النَّسائيُّ: «أحاديثُ النُّعْمَان هذه

---

(111) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 177).

(112) كالبخاريّ، وابن معينٍ، والجُوزَجاني، والنسائيّ، وابن عدي، والدَّارقطنيّ، والعُقيليّ، وابن الجوزيّ.

انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 379)، وأحوال الرِّجال، للجُوزَجانيّ، ص: 171، والضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 59، وسؤالات البَرْقانيّ للدَّارقطنيّ، ص: 38، والكامل، لابن عدي، (4/ 98)، والضُّعفاء، للعُقيليّ، (2/ 220)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزيّ، (2/ 59)، وميزان الاعتدال، للذّهبيّ، (2/ 322).

(113) الجامع، للترمذي، (4/ 54).

مُضطَرِبة».[114] وقال ابن عَدِي في ترجمة حَبِيب بن سالم: «قد اضْطَرَب في أسانيد ما يُرْوى عنه».[115]

وكذا ضعَّفَهُ الألبانيُّ.[116]

ومِمّا يؤكد الاضطراب في إسناده أنَّ الحديث اختُلِف فيه على أوجهٍ أخرى على حَبِيب بن سالم، وهي:

[1] ما أخرجه الطّيالسي، المسند، (ص: 107)، ح(796)، وابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (5/ 515)، ح(28534)، وأحمد، المسند، (4/ 277)، ح(18469)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 329)، ح(5552)، و(4/ 296)، ح(7226)، من طُرُقٍ عن هُشَيم بن بَشِير، عن أبي بِشْرٍ جعفر بن إيّاس، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه أعلَّه الترمذيُّ بالانقطاع بين أبي بِشْرٍ وحَبِيب، حيث قال: «وأبو بِشْرٍ لم يسمع من حَبِيب بن سالم هذا أيضاً، إنَّما رواه عن خالد بن عُرْفُطَة».[117] وسبقه شعبةُ إلى نفي السَّماع[118]، وقال يحيى بن سعيد القطّان: "كان شُعْبةُ يُضعِّفُ أحاديثَ أبي بِشْرٍ عن حَبِيب بن سالم".[119]

ورواية أبي بِشْرٍ عن خالد بن عُرْفُطَة: أخرجها أبو داود، السُّنن، (2/ 563)، ح(4459)، والحاكم، المستدرك، (4/ 406)، ح(8090)، من طريقين عن شعبة بن الحجّاج، عن أبي بِشْر، عن خالد بن عُرْفُطَة، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان مرفوعاً بنحوه.

---

(114) تحفة الأشراف، للمزّي، (9/ 17- 18).

(115) الكامل، لابن عدي، (2/ 405).

(116) ضعيف الترمذي، للألباني، ص: 135.

(117) الجامع، للترمذي، (4/ 54).

(118) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 26.

(119) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 71).

قال الحاكم عَقِبه: «حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرِّجاه».

وفيه نَظَرٌ؛ لجهالة خالد بن عُرْفُطَة كما تقدَّم، مع قول الذّهبيّ فيه: «لا يُعْرَف».[120]

[2] وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 273)، ح(18429)، من طريق خالدٍ الحذَّاء، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان مرفوعاً بنحوه.

ومع ما تقدَّم ذِكْره عن الأئمّة الأعلام في تعليل الحديث وتضعيفه، فقد خالف ابن قيِّم الجوزيّة ذاهباً إلى تحسين الحديث، وأجاب عن علّةِ جهالة خالد بن عُرْفُطَة، فقال: «وخالد بن عُرْفُطَة قد روى عنه ثِقتان: قتادةُ، وأبو بِشْرٍ، ولم يُعْرَف فيه قَدْحٌ، والجهالةُ ترتفع عنه برواية ثقتينِ».[121]

وفيه نَظَرٌ من وجهين:

الوجه الأوّل: أنَّ قوله (والجهالةُ ترتفع عنه برواية ثقتينِ) غيرُ مُسَلَّم؛ لأنَّه وإن ارتفعت عنه جهالةُ العَيْن برواية أكثر من واحدٍ، فإنَّه يبقى مجهولُ الحال؛ لأنَّه لم يُوثِّقْهُ أحدٌ[122]، فالحكم على هذا الإسنادِ صحةً مُتوقِّفٌ على العلم بحال خالدٍ هذا، نَعَم وثَّقهُ ابن حبان، ولكنَّه عورض بتجهيل مثل أبي حاتم، والبزَّار له.

الوجه الثاني: أنَّه لو سُلِّم أنَّ جهالة خالد بن عُرْفُطَة ارتفعت، فإنَّ ابن القيِّم لم يتعرَّض للإجابة إلا على هذه العلَّة، وبقي عليه أن يجيب ـ مع اطّلاعه على كلام العلماء في تعليل الحديث ـ عن أقوى عِلَله وهي الاضطرابُ في إسناده على أوجهٍ كثيرة تقدَّم ذِكْرُها، والله أعلم.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على أوجهٍ كثيرةٍ، لا يخلو وجهٌ منها من انقطاعٍ في سَندٍ أو جهالة راوٍ، ولأجل ذلك حكم الأئمَّةُ النُّقَّاد على الحديث بالاضطراب، وخالف ابن القيِّم فقال بتحسين الحديث، والله أعلم.

---

(120) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/ 635).

(121) زاد المعاد، لابن القيم، (5/ 35).

(122) انظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص: 224.

[5] حُمَيد بن عبد الرَّحمن الحِمْيريّ[123]

قال يحيى بن معين: «قتادة لم يسمع من حُميد بن عبد الرّ حمن».[124]

وهو الحِمْيريُّ، كما جاء مصرَّحاً به في روايةٍ أخرى عن ابن معين أنَّه قال: «ولم يسمع قتادة من حمُيد بن عبد الرّحمن الحِمْيريّ».[125]

وقال شعبة: «لم يسمع قتادة من حمُيد بن عبد الرّحمن».[126]

وقال يحيى بن سعيدٍ: قال شعبة أو غيرُه: «قتادة لم يسمع من حُميد بن عبد الرّحمن، ومات قبل مُسلِم، ولم أسمعه ذُكِر في الفتنةِ».[127]

ومسلمٌ الذي أشار إليه شُعبة هو مسلم بن يَسار البصريُّ الكوفيُّ، يأتي ذِكْرُه في شيوخ قتادة المتكلَّم في سماعه منهم[128]، توفِّي سنة (100 أو 101هـ)[129]، ذُكِر في فتنة

---

(123) البصريُّ، ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (7/ 147)، في الطَّبقة الثانية من أهل البصرة، ممّن روى عن عثمان وعليّ وطلحة والزُّبير وأبيِّ بن كعب وأبي موسى الأشعريّ، وقال: «ثقةٌ»، ونقل عن ابن سيرين قوله: كان حُمَيد بن عبد الرَّحمن أفقه أهل البصرة قبل موته بعشر سنين، والذي في «التاريخ الكبير» (2/ 346): «قبل أن يموت بعشرين سنةً»، قال ابن حبان في «الثقات» (4/ 147): «كان فقيهاً عالماً».

والحِمْيريُّ: نسبةً إلى حِمْير، وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن، وحِمْير من سبأ.

انظر: الطَّبقات، لخليفة، ص: 351، والأنساب، للسَّمعانيّ، (2/ 270).

(124) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

(125) المصدر السَّابق، ص: 172.

(126) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(127) العلل، لأحمد، (3/ 226)، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 170.

(128) ص: 347.

(129) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 187).

عبد الرّحمن بن محمّد بن الأشعث في خروجه على الحجّاج بالبصرةِ سنة (81 أو 82هـ)[130]، وكان مسلم بن يَسار ممّن خرج معه فَوَضَعَهُ ذلك عند النَّاس[131].

وشعبة يُشير بقوله: «ولم أسمَعْهُ ذُكِر في الفتنة»، إلى أنَّ حُميداً لو عاش إلى سنة (81هـ) على الأقل لَـذُكِرَ في فتنة ابنِ الأشعث، التي دخل فيها مَنْ في البصرة من الفقهاء، والقُرَّاء، والشُّيوخ، والشَّباب[132]، فدلَّ عدم ذِكْرِه في هذه الفتنة إلى أنَّه تُوفِّي قبل عام (81هـ) أو في عام (81هـ) على أبعد تقدير، على القول بأنَّ فتنة ابن الأشعث كانت (82هـ).

وممّن ذَكَر أنَّه توفي في سنة (81هـ) الذَّهبيُّ[133]، وقيل: مات بعد الثَّمانين[134]، وذكر الصَّفديُّ أنَّه تُوفِّي سنة (90هـ)، أو (100هـ)، أو في حدودها.[135]

وأيّاً كان تاريخُ وفاتِه ـ فهو دائرٌ ما بين (80 – 100هـ) ـ فإنَّ ذلك كلَّه يدلُّ على أنَّ قتادة كان معاصراً له، ورواية قتادة عن حُميد بن عبد الرّحمن الحِمْيريّ في كتب السُّنَّة قليلةٌ[136]، ليس في واحدٍ منها تصريح قتادة بالسَّماع من حُميد، وتقدَّم أنَّ قتادة كثير الإرسال عمّن عاصرهم.

هذا، وليس فيما ذكره الفَسَويُّ في ترجمة حُميد الحِميريُّ دليلٌ على سماع قتادة من حُميدٍ، فعن قتادة قال: «كان حُميد بن عبد الرّحمن عند الحسن [البصريِّ]، فَسُئِل الحسن عن

---

(130) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 305).

(131) انظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 286، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 187)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (58/ 128).

(132) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 310).

(133) انظر: السِّير، (4/ 293)، للذهبيّ، وتاريخ الإسلام، له أيضاً، (6/ 53)، إلا أنَّه ذَكَرَهُ في موضعٍ آخر من التاريخ (6/ 338) في الطبقة العاشرة، أي: في وفيّات (91–100هـ).

(134) انظر: الطبقات، لخليفة بن خيّاط، ص: 351.

(135) انظر: الوافي بالوفيّات، للصَّفدي، (13/ 118).

(136) لا تتجاوز الخمسة أحاديث، فيها المرفوع والموقوف.

قولــه: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ قــال: فقــال الحَـسَن: ﴿سَرِيًّا﴾ نبيّــاً. فقــال حميــد: يــا أبــا سعيد إنّما هو الجَدْولُ [أي: جَدْول النَّهْر].[137]

فهذه واقعةٌ حكاها قتـادةُ عـن شـيخه الحـسن البـصريّ، ولـيس فيهـا ذِكْـرٌ للـسَّماع، وغايـة ما تدلُّ عليه هـذه الرِّوايـة أنَّ قتـادة أدرك حُميـداً، وقـد يكـون رآه والتقـى بـه عنـد شـيخِه الحـسن البصريّ، ولكن لـيس فيهـا أنَّ قتـادةَ سَـمِع حـديث النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم مـن حُميـد، والله أعلم.

ولقتادة عن حُميد بن عبد الرّحمن الحِمْيريِّ حديثٌ واحدٌ:

(6) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا بَهْـز بـن أسـد، حـدثنا سَـليم بـن حَيَّـان، قـال سمعت قتـادة يُحـدِّث عـن حُميـد بـن عبـد الـرَّحمن: أنَّ عمـر قـال: إنَّ أبـا بكـرٍ خطبنـا، فقـال: إنَّ رسـولَ الله صـلّى اللهُ عليـه وسـلّم قـام فينـا عـام أوَّل، فقـال: «**أَلا إِنَّـهُ لَمْ يُقْـسَمْ بَـيْنَ النَّـاسِ شَيْءٌ أَفْـضَلُ مِـنَ الْمُعَافَـاةِ بَعْـدَ الْيَقِـينِ، أَلا إِنَّ الـصِّدْقَ وَالْـبِرَّ فِي الْجَنَّـةِ، أَلا إِنَّ الْكَـذِبَ وَالْفُجُـورَ فِي النَّارِ**»".[138]

ومـن طريـق أحمـد أخرجـه النَّسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (6/ 221)، ح(10721)، وكـذا ضـياء الـدِّين، الأحاديـث المختـارة، (1/ 74)، ح(2)، عـن **بَهْـز بـن أسـد**، وأخرجـه أبـو يعـلى، المـسند، (1/ 20)، ح(8)، ومـن طريقـه الـضِّياء، الأحاديـث المختـارة، (1/ 73)، ح(1)، مـن طريـق **عبـد الـرّحمن بـن مهـدي**، وأخرجـه الطّـبراني، المعجـم الأوسـط، (7/ 11)، ح(6704)، مـن طريـق **حَبّـان بـن هِـلال**، ثلاثـتهم عـن سَـليم بـن حَيّـان، عـن قتـادة، عـن حُميـد بـن عبد الرّحمن، عن عمر، عن أبي بكرٍ مرفوعاً.

ونـسبَ أبـو يعـلى حُميـد بـن عبـد الـرَّحمن بــ: (الحِمْـيري)، وتَبِعَـهُ في هـذه النَّـسبة الدَّارقطنيُّ[139]، والضِّياء المقدسيُّ[140] ..

---

(137) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 67).

(138) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 9)، ح(49).

(139) انظر: العلل، للدَّارقطنيّ، (1/ 166).

(140) انظر: الأحاديث المختارة، للضّياء المقدسي، (1/ 73).

وابنُ حجر.[141]

وورد في «المسند» لأحمد بن حنبل (حُميد بن عبد الرّحمن) مُهملاً غيرَ منسوبٍ، وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد من محققي «المسند» بقولهم: «حُميد بن عبد الرّحمن - وهو ابنُ عوفٍ الزُّهري - لم يُدْرِك عمر بن الخطَّاب».[142]

وَوَهِمَا في جَعْلِه (ابنَ عوفٍ الزُّهري) بل هو (الحِمْيريُّ) كما جاء مصرَّحاً بذلك في طُرُق الحديث المُشار إليها آنفاً.

وحُميد بن عبد الرّحمن الحِمْيريُّ ذكره ابن سعدٍ في الطّبقة الثانية من أهل البصرة، الذِّين يَروُون عن عثمان، وعليٍّ، وطلحة، والزُّبير، وأُبيِّ بن كعب، وأبي موسى الأشعري، وقال في ترجمته: «وقد روى عن عليٍّ عليه السَّلام».[143]

وكأنَّ ابنَ سعدٍ يشير بذلك إلى عدم سماعه من طبقةٍ أعلى من هذه الطَّبقة، كطبقة أبي بكرٍ وعمر بن الخطاب؛ لذا تردّد في سماع حُميد من عمر ضياءُ الدِّين المقدسيُّ، فقال بعد ذكره لكلامٍ للدَّارقطنيّ في تعليل الحديث: «ولا أدري، هل سمع حُميد بن عبد الرّحمن الحِمْيريُّ من عمر بن الخطاب، أم لا؟ ولم يذكر الدَّارقطني في ذلك شيئاً».[144]

فالذي يظهر - والله وأعلم - عدم سماع حُميد الحِمْيري من عمر بن الخطاب.

وتقدَّم أنَّ قتادة لم يسمع حُميداً الحِمْيريَّ، فالسَّند ضعيفٌ لانقطاعه.

وأخرجه الدَّارقطني، العلل، (1/ 167)، من طريق الأصمعيّ، عن سَليم بن حَيّان، عن قتادة، عن حُميد الحِمْيري، عن ابن عبّاس، عن عمر، عن أبي بكر.

وفيه تفرَّد الأصمعيُّ من بين تلاميذ سَليم بن حَيّان فجعله من رواية (حُميد بن عبد الرحمن، عن ابن عباس)، فزاد ابن عباس.

---

(141) إتحاف المَهَرة، لابن حجر، (8/ 230).

(142) حاشية مسند أحمد بن حنبل، (1/ 219).

(143) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 147).

(144) الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، (1/ 74).

وخالف الأصمعيَّ بَهْزُ بن أسد، وعبدُ الرّحمن بنُ مهدي، وحَبّانُ بن هِلال فجعلوه من رواية: حُميد بن عبد الرَّحمن، عن عمر.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل»(5/ 450)، والدَّارقطنيُّ في «العلل» (1/ 167)، أنَّ أبا التَّياح (يزيد بن حُمَيد الضُّبَعي) رواه عن حُميد بن عبد الرَّحمن، عن أبي بكرٍ.

لم يذكر فيه عمر ولا ابن عبّاس.

ورواية حُميد عن أبي بكرٍ منقطعةٌ، قال أبو زُرْعة: «هذا حديثٌ وَهْمٌ عندنا، وحُميد بن عبد الرَّحمن لم يلقَ أبا بكرٍ، ولم يُقارِب لقاءَهُ».[145]

وقال أبو حاتم عن هذا الوجه: «هذا خطأٌ، إنما هو حُمَيد، عن ابن عبّاسٍ، قال: سمعتُ أبا بكرٍ».[146]

فأبو حاتمٍ يُرجّح أنَّ الحديث من رواية: حُميد، عن ابن عبّاس، قال: سمعتُ أبا بكرٍ.

هذا، والحديثُ صحَّ من طُرُقٍ أخرى، من أشهرِها: ما أخرجه الحُمَيديّ، المسند، (1/ 3)، ح(2)، و(1/ 5)، ح(7)، والطّيالسيّ، المسند، (ص: 3)، ح(5)، وابن الجَعْد، المسند، (ص: 256)، ح(1702)، وأحمد، المسند، (1/ 3، 5، 7، 8)، ح(5، 17، 34، 44)، والبخاريّ، التاريخ الكبير، (4/ 146)، والأدب المفرد، (ص: 252)، ح(724)، وابن ماجه، السُّنن، (2/ 1265)، ح(3849)، والبزَّار، المسند، (1/ 146)، ح(75)، والنَّسائي، السُّنن الكبرى، (6/ 220،)، ح(10716، 10717، 10718)، وأبو يعلى، المسند، (1/ 112)، ح(121، 122، 124)، وابن حبان، الصَّحيح، (3/ 232)، ح(952)، و(13/ 43)، ح(5734)، والحاكم، المستدرك، (1/ 711)، ح(1938)، والبيهقي، شعب الإيمان، (4/ 199)، ح(4783)، ومسند الشَّاميّين، (1/ 329)، ح(579)، و(3/ 150)، ح(1972)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن سُلَيم بن عامر، عن أوسط بن عامر، عن أبي بكرٍ مرفوعاً بألفاظٍ متقاربةٍ، وعند أحمد وغيره زيادة: «**وَلا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلا تَقَاطَعُوا، ولا تَدَابَرُوا، وكُونُوا إِخواناً، كَمَا أَمَرَكُم اللهُ تَعَالى**».

---

(145) علل الحديث، لابن أبي حاتم، (5/ 450)، ح(2104).

(146) المصدر السّابق، (5/ 450)، ح(2104).

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ».[147]

وهو كما قال.

والخُلَاصَةُ: أنَّ سَنَدَ الحديث ضعيفٌ لانقطاعِه، ولكنَّه صحَّ من طُرُقٍ أخرى كثيرة جدّاً عن أبي بكرٍ، **أشهرُها:** ما رواه سُلَيم بن عامر، عن أوسط بن عامر، عن أبي بكرٍ مرفوعاً.

(147) المستدرك، للحاكم، (1/ 711).

[6] حَنظَلَةُ بن الرَّبيع الكوفيُّ[148]

ذكر المزيُّ أنَّ قتادة روى عن حَنظَلَة الكاتب، ولم يُدْرِكْهُ.[149]

وهو كما قال؛ فإنَّ ابن حِبّان ذكر أنَّه «مات في أيّام معاوية»[150]، وتقدّم أنَّ قتادة وُلِد في العام الذي تُوفِّي فيه معاوية، فلا يمكن لقتادة أن يُدركَه.

ولقتادة عن حَنظَلَة بن الرَّبيع حديثٌ واحدٌ:

(7) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا عبد الصمد [بن عبد الوارث] و عفّان [بن مسلم الصفَّار] قالا: حدّثنا همّام [بن يحيى]، حدّثنا قتادة، عن حَنظَلَةَ الكاتب قال: سمعتُ رَسُول الله صلّى اللهُ عليه وسَلّمَ يقول: «**مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ؛ رُكُوعِهِنَّ، وَسُجُودِهِنَّ، وَوُضُوئِهِنَّ، وَمَوَاقِيتِهِنَّ، وَعَلِمَ أَنَّهُنَّ حَقٌّ مِنْ عِنْدِ الله، دَخَلَ الجَنَّةَ**». أَوْ قَالَ: «**وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ**».[151]

أخرجه أبو نُعَيم، معرفة الصَّحابة، (2/ 856)، ح(2233)، والطّبرانيُّ، المعجم الكبير، (4/ 12)، ح(3494)، والبيهقيُّ، شُعَب الإيمان، (3/ 46)، ح(2824)، من طُرُقٍ عن **محمّد بن بِشر**، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 267)، ح(18372)، ومن طريقه أبو نُعَيم، معرفة الصّحابة،

---

(148) ابن صَيْفي، أبو رِبعي، التميميّ، الأُسَيِّدي، المعروف بـ: حنظلة الكاتب، صحابيٌّ كتب للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلم مرَّةً كتاباً، وكانت الكتابة في العرب قليلةً، فسُمِّي لذلك الكاتب، وكذا كتب الوحي للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، أرسله النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلى أهل الطّائف، نزل الكوفة، وتخلَّف عن عليٍّ يوم الجمل، ولمّا شُتِم عثمان بالكوفة تحوّل إلى قَرْقِيسِياء، بلدٌ على الفُرَات، وقال: «لا أُقِيم ببلدٍ يُشتَم فيه عثمان». وكان معتزلاً للفتنة حتى مات في خلافة معاوية.

انظر: التاريخ، لخليفة بن خيّاط، ص: 99، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 55)، والثقات، لابن حبان، (3/ 92)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (15/ 325، 328).

(149) انظر: تهذيب الكمال، للمزّي، (7/ 439).

(150) الثقات، لابن حبان، (3/ 92).

(151) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/ 267)، ح(18371).

(2/ 856)، ح(2233)، من طريق **محمّد بن جَعْفَر**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (4/ 12)، ح(3495)، من طريق **إبراهيم بن طَهْمان**، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المسند، (2/ 335)، ح(832)، عن محمّد بن بِشْر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وذكر أبو نُعَيم في «معرفة الصَّحابة» (2/ 856) أنَّ أَبَان بن يزيدٍ العطّار رواه عن قتادة، عن أبي العالية، عن حَنظلة به مرفوعاً.

فأدخل أَبَانُ أبا العالية بين قتادة وحَنظَلَة، وهو بذلك يخالف ثلاثةً من أصحاب قتادة الثقات المتقنين، وهم: شعبةُ، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وهمّام، فالمحفوظُ ما رواه عامّة أصحاب قتادة.

والحديث أخرجه أبو نُعَيم، معرفة الصَّحابة، (2/ 857)، ح(2234)، عن خَيْثَمة، أي: ابن سُلَيمان الطَرَابُلسيّ إجازةً، عن أبي قِلَابة الرَّقاشيّ، عن جَعْفَر بن جِسْر بن فَرْقَد، عن أبيه، عن الحسن البصريّ، عن حنظلةَ به مرفوعاً.

وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً: فأبو قِلَابة الرَّقاشيّ، عبد الملك بن محمّد بن عبد الله تَكلَّم الدَّارقطنيُّ في حفظِه، فهو كثيرُ الخطأ، خاصةً فيما تفرّد به.[152]

وجَعْفَر بن جِسْر ضعيفٌ جدّاً، في حفظِه اضطرابٌ، وعامّةُ ما يرويه منكرٌ، فكانَ ذلك سبباً في اتّهامه بالوضع[153]، وقال ابن حبان: «يُعتَبر بحديثه إذا روى عن غير أبيه».[154]

وروايته هنا عن أبيه.

وأبوه جِسْر بنُ فَرْقَد ضعيفٌ أيضاً.[155]

---

(152) انظر: سؤالات الحاكم للدّارقطنيّ، ص: 131، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/ 371).

(153) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 476)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (1/ 187)، والكامل، لابن عَدِي، (2/ 150)، والكشفُ الحثيثُ، لسِبْط ابن العَجَميّ، (1/ 85).

(154) الثقات، لابن حبان، (8/ 160).

(155) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 538)، والمجروحين، لابن حبان، (1/ 217)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (1/ 202)، والكامل، لابن عدي، (2/ 168).

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديثَ ضـعيفٌ بكـلا الطَّريقـينِ؛ فـالطَّريق الأولى: قتـادة عـن حَنْظَلـة ضـعيفةٌ للانقطـاع بـين قتـادة وحَنْظَلـة، والطَّريـق الثَّانيـة: أبـو قِلَابـة الرَّقـاشيّ، عـن جَعْفَـر بـن جِسْر بن فَرْقَد، عن أبيه، مسلسلةٌ بالضُّعفاءِ، واللهُ أعلم.

[7] خِلَاس بن عمروٍ البصريُّ[156]

قال أحمد بن حنبل: «كان يحيى بن سعيدٍ [القطَّان] لا يُحدِّث عن قتادة عن خِلَاس ابن عمروٍ شيئاً، يعني كأنَّه لم يسمع منه».[157]

ظاهر هذا النَّقل يدلُّ على أنَّ يحيى بن سعيد القطّان كان لا يُحدِّث عن قتادة عن خِلَاس شيئاً مُطلقاً، وعلّل ذلك بقوله: «كأنَّه لم يسمع منه» أي: لكون قتادة لم يسمع من خِلَاس.

إلا أنَّ هذا الظاهرَ غيرُ مرادٍ من هذه العبارة، وإنّما مقصود الإمام أحمد أمرٌ آخر جاء مقيَّدًا في رواياتٍ أخرى عنه، فمن ذلك:

---

(156) الهَجَريُّ، ذكره الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (6/ 347) في وفيّات (91-100هـ)، وثَّقه أحمد بن حنبل في «العلل»، (3/ 343)، وابن معين كما في «الجرح والتعديل»، (3/ 402)، وأبو داود، في «سؤالات أبي بكرٍ الآجُرِّي»، ص: 345، والعِجْليّ في « معرفة الثقات» (1/ 338)، والذَّهبيُّ في «السِّير» (4/ 491)، وابن حجر في «تقريب التهذيب» ص: 197، وذكره ابن شاهين في كتاب «تاريخ أسماء الثقات» ص: 78، وحديثُهُ في صحيح البُخاريِّ مقرونٌ بغيره.

وقال ابن عدي في «الكامل» (3/ 67): «ولخِلاس بن عمرو هذا أحاديثُ صالحة... وبعض من يروي خِلاسُ عنهم عندي يُرسِلُه عنه، إلا أنِّي لم أر بعامّة حديثِهِ بأساً».

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (3/ 402): «ليس هو بقويٍّ».

وقال مغيرة بن مِقْسَم الضَّبيّ كما في «الضَّعفاء» للعُقَيليّ، (2/ 28): «ما أُحِبُّ أنَّ لي كُتُبَ خِلَاس بشيءٍ».

وقال جرير كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (3/ 402): «كان مُغيرةُ لا يَعبأُ بحديث خِلَاس».

وقال أيُّوب في المصدر السَّابق أيضاً: «لا تَروي عن خِلَاس؛ فإنَّه صُحُفيٌّ، ثُمَّ قال لي بعد ذلك: فإنِّي أُرَاه صُحُفيّاً».

وتشدّد ابنُ حِبّان فقال في «المجروحين» (1/ 285): «منكرُ الحديث فيما يرويه».

قال الباحثُ: والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ خِلَاساً لا ينزل عن درجة الصَّدوق، وإلى الثّقة أقرب، ومن تكلَّم فيه فإنّما تكلّم فيه لكونه كان يحدِّث من الصُحُفِ، ولكثرةِ إرساله.

(157) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 169.

قال أحمد بن حنبل: «كان يحيى لا يُحدِّث عن قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ شيئاً، وكان يُحدِّث عن قتادة، عن خِلَاس، عن غير عليٍّ، **كأنَّه يتوقَّى حديث خِلَاس عن عليٍّ وحدَهُ**، يعني يقول: ليس هي صِحاحٌ، أو لم يسمع منه».(158)

وفي روايةٍ أخرى عنه: «كان يحيى بن سعيد يتوقّى أن يُحدِّث عن خِلَاس **عن عليٍّ خاصّةً**».(159)

فظهر من هاتين الرِّوايتين أنَّ يحيى بن سعيد لم يترك رواية قتادة عن خِلَاس مطلقاً، وإنّما ترك ما كان من رواية قتادة، عن خِلَاس، عن عليِّ بن أبي طالبٍ خاصّةً، لا لعلّة عدم سماع قتادة من خِلَاس، بل لعلةٍ أخرى صرّح بها يحيى بن سعيد نفسُه، وإلا لما كان هناك فائدة من تقييد الأمر برواية خِلَاس عن عليٍّ.

فقد سُئِل أبو زُرْعة عن خِلَاس بن عَمْرٍو، سَمِع من عليٍّ؟. فقال: كان يحيى بن سعيدٍ القطّان يقولُ: «هو كتابٌ عن عليٍّ».(160)

فبان بهذه الرِّواية جليّاً أنَّ يحيى بن سعيد القطّان إنّما تَرَكَ رواية قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ، وذلك لأنَّ خِلَاساً لم يسمع من عليِّ بن أبي طالب، وإنّما روى عنه صُحُفاً وكُتُباً وقعت له.(161)

---

(158) العلل، لأحمد، (1/ 531)، وانظر منه أيضاً: (3/ 80)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 402)، والضعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 28).

(159) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 402).

(160) المصدر السّابق، (3/ 402).

(161) وتقدَّم (ص: 87) أنَّ خِلَاساً كان صُحُفيّاً، كثير الإرسال.

وتكلَّم في رواية خِلَاس عن عليِّ بن أبي طالب، وأنّها صُحُفٌ وقعت له عن عليٍّ: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (3/ 227)، وأحمد بن حنبل كما في «أحوال الرجال» للجُوْزَجاني، ص: 116، والعلل، رواية المرُّوذي وغيره، ص: 59، و«الجرح والتعديل» (3/ 402)، و«الضُّعفاء»، للعُقَيليّ، (2/ 28)، وأبو حاتم في «الجرح والعديل» (3/ 402)، وأبو داود في «سؤالات أبي بكرٍ الآجُرِّي» ص: 345، والدَّارقطنيُّ في «سؤالات الحاكم»، ص: 203.

وأمّـا مـا رُوِي عـن محمّـد بـن سَـوَاء أنَّـه قـال: «جـاء شـعبةُ إلى عَـوْف [بـنِ أبي جميلـة]، فجعل يسألُه، رأيتَ قتادةَ عند خِلَاس؟». [162]

ففيـه أنَّ شـعبة أراد التَّثبـت مـن سـماع قتـادة مـن خِـلَاس، فقـد كـان شـعبة يَـستثبِتُ مـن سماعات قتـادة كـما تقـدَّم في ترجمـة قتـادة[163]، و بيانُـه: أنَّ الـشكَّ وقـع عنـد شـعبة في سـماع قتـادة مـن خِـلَاس، فـأراد أن يتأكـد لّمـا رأى قتـادة يـروي عـن خِـلَاس، وقتـادة عنـد شـعبة مـشهورٌ بالرِّوايـة عمّـن عـاصرهم وأدركهـم ولم يـسمع مـنهم، فلأجـل ذلـك سـأل عـوفَ بـنَ أبي جَمِيلـة، ومَفادُ هذا السُّؤال: هل رَأَىَ قتـادةَ عنـد خِـلَاس؟ فـإنْ رآه عنـده فقـد ثبـت لقـاؤُه بـه، وإلا فـلا، ولـو كـان شـعبةُ جازمـاً بنفـي الـسَّماع، لِمَ كـان في سـؤال عـوفِ بـنِ أبي جميلـة أيُّ فائـدةٍ، فظهـر بـذلك أنَّ هـذه الرِّوايـة عـن شـعبة لا تـدلُّ عـلى نفـي سـماع قتـادة مـن خِـلَاس، ويبقـى الأمـر محتملاً لكُلٍّ من السَّماع وعدمه.

وقريبٌ من هذا الاحـتمال، مـا رُوِيَ عـن ابـن معـين أنـه سُـئِل: روى قتـادةُ عـن خِـلَاس؟. قال: «قد رَوَى». قال أبو خالدٍ الدَّقّاق: «ولم يذكر يحيى فيه سماعٌ أم لا؟». [164]

ولكـن يـزولُ هـذا الاحـتمالُ في كـلام شـعبة ويحيـى بـن معـين، بثبـوت سَـماع قتـادة مـن خِلَاسٍ صراحةً، وذلـك بـما نُقِـل عـن الإمـام أحمـد بـن حنبـل أنَّـه قـال: «وقـد سَـمِع قتـادةُ مـن خِلاس»[165]، وسأله ابنُـه عبـد الله وتلميـذُه أحمـدُ بـن محمّـد المـرُّوذيُّ: سَـمِع قتـادة مـن خِـلَاس؟. فأجاب: «نعم». [166]

(162) العلل، لأحمد، (1/ 270)، وانظر منه: (3/ 153).

(163) ص: 31.

(164) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالد الدَّقاق، ص: 32.

(165) العلل، لأحمد، (1/ 528).

(166) انظر: العلل، لأحمد، رواية عبد الله (2/ 343)، ورواية المرُّوذِيّ وغيره، ص: 59.

واستدلَّ الإمام أحمد لثبوت سماع قتادة من خِلَاس بتصريح قتادة نفسِه بالسَّماع من خِلَاس في أسانيدَ لبعض الأحاديث، قال أحمد: «قال شعبة، عن قتادة، **سمعتُ** خِلَاساً. وقال أَبَان، عن قتادة، **حدّثنا** خِلَاس. وهمّام، عن قتادة، قال: **حدّثني** خِلَاس».[167]

فأثبت الإمام أحمد سماع قتادة من خِلَاس مستدلاً لصحة ذلك بما ثبت في بعض الرِّوايات من تصريح قتادة بالسَّماع، فدلَّ ذلك على أنَّ مَعَه زيادة علمٍ على من تردّد في سماعه كشعبة ويحيى بن معين، ومن عَلِم حجّة على من لم يعلم، والمُثْبِت مقدَّم على النَّافيّ، وذلك على فرض وجود نفي السَّماع، فكيف إذا لم يكن هناك نفيٌّ للسماع؟!.

ومن تلك الأحاديث التي صرّح فيها قتادة بالسَّماع من خِلَاس[168]: ما أخرجه إسحاق بن راهُوْيه، المسند، (1/ 111)، ح(22)، قال: "أخبرنا محمَّد بن بكر، أخبرنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، قال: حدثني خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، في رَجُلَينِ تَدَارَءا[169] في بيعٍ، وليس لواحدٍ منهُما بيِّنةٌ. قال: «**أمَرَهُما رسولُ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم أن يَستَهِما**[170] **على اليمينِ، أحبَّا ذلك أم كَرِها**»".[171]

وإسنادُه صحيحٌ، ومحمّد بن بكر هو البُرْسانيُّ، ثقةٌ[172]، وروايتُه عن سعيد بن أبي عَرُوبة قبل الاختلاط.[173]

(167) العلل، لأحمد، (1/ 528).

(168) وهي أربعة أحاديث: هذا أحدها.

والثّاني: أخرجه عبد الرزاق، المُصنَّف، (5/ 17)، ح(8831).

والثّالث: أخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (1/ 343).

والرَّابع: أخرجه أحمد، المسند، (2/ 490)، ح(10364)، وسيأتي تخريجُه مفصّلاً في أصل البحث.

(169) من الدَّرْءِ، أي: تدافعا، وتغالبا في الخُصُومة.

لسان العرب، لابن منظور، (2/ 1347).

(170) أي: يَقْتَرِعا، يعني: ليَظهرَ سَهْمُ كلِّ واحدٍ منكُما.

النِّهايةُ، لابن الأثير، ص: 457.

(171) والحديث أخرجه أبو داود دون تصريح قتادة بالسَّماع، وسيأتي تخريجُه.

(172) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 212).

(173) انظر: العلل، لأحمد، (3/ 148)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 743).

ولقتادة عن خِلَاس عَشَرةُ أحاديث:

الحديث الأوَّل:

(8) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدّثنا إبراهيم بن دينار، ومحمّد بن حرب الواسطيُّ، قالا: حدَّثنا عمرو بن الهيثم أبو قَطَن، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلّم قال: «**لَوْ تَعْلَمُونَ (أَوْ يَعْلَمُونَ) مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً**». و قَالَ ابْنُ حَرْبٍ: «**الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً**»". [174]

والحديث أخرجه من هذه الطّريق أيضاً: ابن ماجه، السُّنن، (1/ 319)، ح(998)، وأبو يعلى، المسند، (11/ 362)، ح(6475)، وابن خُزَيمة، الصّحيح، (3/ 25)، ح(1555)، والخطيب، تاريخ بغداد، (6/ 56-66) و(12/ 200)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن عمرو بن الهيثم أبي قَطَن، عن شعبة به مرفوعاً بنحوه.

فجَعَله مرفوعاً، وذَكر فيه خِلَاساً.

وتابع شعبةَ في قتادة همّامُ بن يحيى: أخرجه الخطيب، تاريخ بغداد، (14/ 354)، من طريق يعلى بن عبّاد، عن همّام، عن قتادة به مرفوعاً.

إلا أنَّ الخطيب البغداديّ في «تاريخ بغداد» (14/ 354) والدَّارقطنيّ في «العلل» (12/ 155)، ذَكَرَا أنَّ غير يعلى بن عبّاد رَوَاهُ عن همّام عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، دون ذِكْر خِلَاساً. ولم يقف الباحثُ عليه مسنداً، ولعلّه اختُلِف فيه على همّام.

وأشار الخطيب البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (14/ 354)، إلى أنَّ سعيد بن أبي عَرُوبة وأَبَان بن يزيد رَوَوْه عن قتادة، عن أبي رافعٍ موقوفاً، ليس فيه خِلَاس.

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِفَ في ذكر خِلَاسٍ، وفي رَفْعِه ووَقْفِه:

فرواه شعبة وهمّام بن يحيى ـ على خلافٍ عليه ـ مرفوعاً، وذَكَرَا خِلَاساً.

وخالفهما سعيد بن أبي عَرُوبة وأَبَان بن يزيد فَرَوياهُ موقوفاً على أبي هُرَيرة، وأسقطا خِلَاساً.

---

(174) الصَّحيح، لمسلم، (1/ 326)، ح(439/ 131).

ورجّح الدَّارقطنيُّ وَقْف الحديث، فقال: «تفرَّد به أبو قَطَنٍ[175]، عن شُعبَةَ، وغير شعبة لا يُسنِدُه».[176] وقال عن روايةِ سعيدٍ وأَبَان: «هَذا أَشبَهُ»[177]، وفي الوقت ذاتِه رجّح ذِكرَ خِلَاسٍ، فقال: «وحديث شعبة أشبَهها بالصَّواب».[178] أي: في ذِكْر خِلَاس.

وسبقه في ذلك الحافظ صالح بن محمّد جَزَرَة فقال: «هذا حديثٌ خطأٌ، حدَّثنا به أبو ثَوْر، ويحيى بن معين، عن أبي قَطَنٍ، ولم يرفَعْهُ إلا أبو قَطَن». فقيل له: ما الصَّحيحُ؟. فقال: «عن أبي هُرَيرة نفسِهِ».[179]

والذي يترجّح هو رواية (سعيدُ وأَبَان)؛ وذلك أنَّ من خالفهما هما: شعبة وهمّام.

أمّا رواية شعبة فقد تفرّد بها أبو قَطَن عمرو بن الهيثم عن شعبة، ولم يروها أحدٌ من أصحاب شعبة المشهورينَ أصحاب الطّبقةِ الأولى والثّانية، وأبو قَطَن ليس بالمشهور بالرِّواية عن شعبة، وقد ذكره مسلم في الطّبقة الثالثة من أصحاب شعبة[180]، وذكره عليُّ بن المدينيّ في الطّبقة الرَّابعة من أصحاب شعبة[181]، فمثله لا يُحتمل تفرُّده من بين أصحاب شعبة المشهورين.

وأما رواية همّام، ففيها ضعفٌ، فيعلى بن عَبّاد، ضعّفه الدَّارقطنيُّ[182]، والخطيب البغداديُّ[183]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[184] وقال: «يُخطِئ».

---

(175) وهو ثقةٌ، ورمي بالقدر. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (12/ 199).

(176) العلل، للدّارقطنيّ، (12/ 155).

(177) المصدر السّابق، (9/ 61).

(178) المصدر السّابق، (12/ 156).

(179) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/ 199).

(180) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 100).

(181) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 268).

(182) انظر: العلل، للدَّارقطنيّ، (12/ 155).

(183) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (14/ 354).

(184) (9/ 291).

وأمّا إخراج مسلمٌ لهذه الرِّواية التي أعلّها الدَّارقطنيُّ وغيرُه، فإنَّ مسلماً ذكرها متابعةً، فقد أوردها بعد روايةٍ أخرى عن أبي هُرَيرة، وهي ما أخرجه في الصّحيح، (1/ 325)، ح(437)، من طريق أبي صالحٍ السمّان ذَكْوان، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وهذه الرِّواية أخرجها أيضاً أحمد، المسند، (2/ 236، 278، 303، 374)، ح(7225، 7724، 8009، 8859)، والبخاريُّ، الصّحيح، (1/ 222)، ح(590)، و(2/ 955)، ح(2543)، والترمذيُّ، الجامع، (1/ 437)، ح(225)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (1/ 269)، ح(540)، و(2/ 23)، ح(671)، وغيرُهم، كلُّهم من طُرُقٍ عن أبي صالحٍ السمّان ذَكْوان به مرفوعاً بنحوه.

ويُنبِّه الباحثُ إلى أنَّ الحديث أخرجه ابن عدي، الكامل، (2/ 98)، من طريق ثابت ابن حمّاد، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنسٍ به مرفوعاً.

فجعله من مسند أنس.

وثابتُ بن حمّاد ضعيفٌ جداً[185]، اتُّهم بالوَضْع[186]، وقال فيه ابن عَدِي: «له غير هذه الأحاديث، أحاديثَ يُخالَف فيها، وفي أسانيدها الثّقات، وأحاديثُه مناكير ومقلوبات».[187]

وهذا الحديث سلك فيه ثابتٌ الجادّة؛ لأنَّ رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة كثيرةٌ ومشهورةٌ، فَوَهِمَ ثابتٌ في الحديث، فهو من منكراتِهِ، قال ابن عَدِي: «وهذا الحديث وَهِم فيه ثابت بن حمّاد، وإنّما يرويه قتادة، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة».[188]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة في وَقْف الحديث ورَفْعه، والرَّاجح وَقْفُه على أبي هُرَيرة، كما ذهب إليه الحافظ صالح جَزَرة والدَّارقطنيُّ، ولكنَّه صحَّ مرفوعاً من طريقٍ أخرى عن أبي هُرَيرة أخرجها مسلمٌ وغيرُه، فالعلّة إسناديّةٌ فقط، والله أعلم.

---

(185) انظر: الضعفاء، للعقيلي، (1/ 176)، ولسان الميزان، لابن حجر، (2/ 384).

(186) انظر: الكشف الحثيث، لسِبْط ابن العَجَميّ، ص: 81.

(187) الكامل، لابن عدي، (2/ 98).

(188) المصدر السَّابق، (2/ 98)، وانظر: العلل، للدَّارقطنيّ، (12/ 155).

الحديثُ الثّاني:

(9) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن موسى الحَرَشِيُّ البصريُّ، حدّثنا أبو داود الطَّيالسيُّ، حدَّثنا همّام، عن قتادة، عن خِلَاس بن عَمرٍو، عن عليٍّ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ صلّى اللهُ عَليه وسلّم أَنْ تَحلِقَ المَرأَةُ رَأْسَهَا**».[189]

وأخرجه من هذه الطّريق أيضاً: النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (8/ 130)، ح(5049)، والمَحامِلي، الأمالي، (ص: 158)، ح(128)، وتمّام، الفوائد، (2/ 256)، ح(1411).

وإسنادُه ضعيفٌ، للانقطاع بين خِلَاسِ بن عمرٍو وعليّ بن أبي طالب.

والحديث أخرجه الترمذي، الجامع، (3/ 257)، ح(915)، من طريق أبي داود الطَّيالسي، عن همّام، عن خِلاسَ مرسلاً، ولم يَذْكُر فيه (عليّاً).

وأشار الترمذي في «الجامع» (3/ 257) بعد تخريجه للسَّند السَّابق أنَّ حمّاد بن سلمة رواه عن قتادة، عن عائشة مرفوعاً.

وقتادة قد تُكلِّم في سماعه من عائشة رضي الله عنها، قال أبو حاتمٍ: «وقتادة عن عائشة مرسلٌ».[190]

ولا شكَّ في عدم سماع قتادة من عائشة، بل لم يُدرِكْها، وذلك أنَّ عائشة توفّيَت عام (58هـ)، وقيل: (57هـ).[191] وتقدَّم في ترجمة قتادة أنَّهُ ولد عام (60هـ).[192]

إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ أشار في «العلل» (3/ 195)، أنَّ هشاماً الدَّستوائيّ وحمَّاد بن سلمة رَوَياهُ عن قتادة مرسلاً، دون ذِكْر عائشة.

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِفَ فيه على قتادة وصلاً وإرسالاً:

---

(189) الجامع، للترمذي، (3/ 257)، ح(915).

(190) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 175.

(191) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (8/ 80)، والثقات، لابن حبان، (3/ 323)، والإصابة، لابن حجر، (8/ 20).

(192) ص: 12.

فهشام الدَّستوائي وحمّاد بن سلمة ـ على وجهٍ عنده ـ رَوَياهُ مرسلاً.

ورواه حمّاد بن سلمة، فجعله من مسند عائشة.

وخالف هشاماً الدَّستوائيّ، وحمّاد بنَ سَلَمَة همّامُ بن يحيى، فرواه مرّةً عن خِلَاس عن عليٍّ بن أبي طالب، وأخرى عن خِلَاس مرفوعاً مرسلاً.

ورواية همّام معلولةٌ، لاضطرابه، قال الترمذيُّ ـ بعد ذكره للاختلاف في سنده على همّام ـ: «حديث عليٍّ فيه اضطرابٌ»[193]، وكذا لمخالفته اثنين من أصحاب قتادة، وهم: هشامٌ الدَّستوائيَ[194]، وحمّاد بن سَلَمَة، لذا رجّح الدَّارقطنيُّ روايتهما فقال: «والمرسل أصحُّ».[195]

وللحديث شاهدٌ من حديث عائشة وعثمان وابن عبّاس:

أما حديث عائشة: أخرجه البزّار، المسند، كما في كشف الأستار، (2/ 32)، ح(1137)، وابن عدي، الكامل، (6/ 373)، من طريق مُعلّى بن عبد الرحمن الواسطيّ، عن عبد الحميد بن جَعْفَر، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ مرفوعاً بنحوه.

وسندَهُ ضعيفٌ جدّاً فيه المُعلَّى بن عبد الرَّحمن، ضعيفٌ جدّاً، اتُّهِم بوضع الحديث.[196]

وقال فيه البزَّار: «روى عن عبد الحميد بأحاديثَ لم يتابع عليها، ولا نعلمُ أحداً تابعه على هذا الحديث».[197]

---

(193) الجامع، للترمذي، (3/ 257).

(194) وهو من أثبت أصحاب قتادة.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 59).

(195) العلل، للدَّارقطنيّ، (3/ 195).

(196) **بالغ في تضعيفه واتِّهامه بالكذب:** عليُّ بن المديني، وأبو زُرْعة الرَّازيّ، كما في «تاريخ بغداد» للخطيب (13/ 186)، وكذا أبو حاتم الرَّازيُّ في «العلل» لابنه (6/ 425)، وابن حبان في «المجروحين» (3/ 17)، والدَّارقطنيُّ في «العلل» (8/ 275).

وانفرد ابن عَدِي في «الكامل» (6/ 373) فقال: «وأرجو أنَّه لا بأسَ بِهِ».

(197) انظر: نصب الرَّاية، للزَّيلعيّ، (3/ 95).

وأما حديث عثمان: أخرجه البزار، المسند، (2/ 92)، ح(447)، عن عبد الله بن يوسف الثَّقفي، عن رَوْح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، عن وَهْب بن عُمير، عن عثمان مرفوعاً بنحوه.

قال البزَّار عَقِب الحديث: «وَهْب بن عُمير، لا نَعلَمُ روى إلا هذا الحديثَ، ولا نعلمُ حدَّث عنه إلا عطاءُ بنُ أبي ميمونة، ورَوْحُ ليس بالقويِّ».

فسندُه ضعيفٌ جدّاً، انفرد به رَوْح بن عطاء، قال فيه أحمد: «منكرُ الحديثِ». وقال ابن معين: «ضعيفُ الحديثِ». وقال أبو حاتم: «ليّن الحديث».[198]

وذكره ابن حبان في «الثّقات»[199]، وقال: «وكان رَوْحٌ يُخطِئ»، وقال في «المجروحين»[200]: «كان يُخطِئُ ويَهِمُ كثيراً، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثِّقات، لا يُعجِبُني الاحتجاجَ بخبره إذا انفرد». وانفرد ابن عَدِيّ بقوله: «وما أرى برواياته بأساً».[201]

وأمّا حديث ابن عبّاس: أخرجه الدَّارميّ، المسند، (2/ 89)، ح(1905)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 607)، ح(1985)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 250)، ح(13018)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 104)، ح(9187، 9189)، من طريق صفيّة بنت شَيْبة، عن أمِّ عثمان بنت أبي سُفْيان، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «**لَيْسَ عَلَى النِّساءِ الحَلْقُ، إنَّما عَلَى النِّساءِ التَّقصيرُ**».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه أبو داود، السنن، (1/ 607)، ح(1984)، من طريق عبد الملك بن جُرَيج قال: بلغني عن صفيّة بنت شَيْبة به مرفوعاً.

وسندُهُ ضعيفٌ للانقطاع، وهو صحيحٌ لغيره بما قبله.

---

(198) انظر هذه الأقوال: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 497).

(199) (6/ 305).

(200) (1/ 300).

(201) الكامل، لابن عدي، (3/ 142).

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ضعيفٌ من طريق قتادة للانقطاع بين خِلَاس بن عمرو وعليِّ بن أبي طالب، ولاضْطِرَابه، وله شاهدٌ من حديث عائشة وعثمان، وهما ضعيفان جداً، لا يَصلُحان لتقوية الحديث، وله شاهدٌ من حديث ابن عباس بإسنادٍ صحيحٍ، وعليه فالحديثُ ثابتٌ من حديث ابن عبّاس باللفظ المذكور، والله أعلم.

الحديثُ الثَّالث:

(9) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا الحَسَن بن قَزَعَة البصريُّ، حدَّثنا سُفْيان ابن حَبِيب، حدَّثنا سعيد، عن قتادةَ، عن خِلَاس بن عمرو، عن عمّار بن ياسر قال: قال رسولُ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم: «**أُنْزِلَتْ المَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ خُبْزاً وَلَحْماً، وَأُمِرُوا أَنْ لَا يَخُونُوا، وَلَا يَدَّخِرُوا لِغَدٍ، فَخَانُوا، وَادَّخَرُوا وَرَفَعُوا لِغَدٍ، فَمُسِخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ**»."[202]

وأخرجه من هذه الطَّريق أيضاً: الحربيُّ، غريب الحديث، (2/ 535)، والبزَّار، المسند، (4/ 250)، ح(1419)، وأبو يعلى، المسند، (3/ 212)، ح(1651)، وابن أبي حاتم، التفسير، (4/ 1245)، ح(7022)، وابن عدي، الكامل، (3/ 67)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن الحسن بن قَزَعَة به مرفوعاً.

وأخرجه الترمذي، الجامع، (5/ 260)، ح(3061)، عن حُميد بن مسعدة، عن **سُفْيان بن حَبِيب**، وأخرجه ابن أبي حاتم، التفسير، (4/ 1245)، ح(7023)، من طريق **أبي عاصمٍ النَّبيل الضَّحّاك بن مَخْلَد**، وأخرجه الطَّبري، جامع البيان، (9/ 128)، من طريق **محمّد بن أبي عَدِي**، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن خِلَاس، عن عمّار موقوفاً.

وإسنادُه صحيحٌ.

فالحديث اختلف فيه على سُفْيان بن حَبِيب، فرواه حُميد بن مسعدة عنه عن سعيد بن أبي عَرُوبة موقوفاً على عمّار.

---

(202) الجامع، للترمذي، (5/ 260)، ح(3061).

وتابع سُفْيان بن حَبِيب على هذا الوجه محمّدُ بن أبي عَدِي، وأبو عاصمٍ النَّبيل.

ورواه الحسن بن قَزَعة، عن سُفْيان بن حَبِيب، عن سعيد بن أبي عَرُوبة مرفوعاً.

وهذا الوجه مرجوحٌ، لتفرّد الحسن بن قَزَعَة[203] بروايته موقوفاً، ولم يُتابَع، بل خالف من هم أكثرُ منه عدداً، وأتقنُ حفظاً، حيث خالف ثلاثةً من الرُّواة، وهم: سُفْيانُ بن حبيب[204]، ومحمّد بن أبي عَدِي[205]، وأبو عاصمٍ النَّبيل.[206]

والحديث أعلّه غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم بالتفرُّد والمخالفة:

قال البزَّار: «وهذا الحديث لا نعلَمُه يُروى عن عمّارٍ مرفوعاً إلا من هذا الوجه».[207]

وقال أبو عيسى التِّرمذيُّ ـ بعد تخريجه لرواية الرَّفْع ـ: «هذا حديثٌ غريبٌ... ولا نَعرِفُه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قَزَعَة» ثمَّ قال ـ بعد تخريجه لرواية الوَقْف ـ: «وهذا أصحُّ من حديث الحَسَن بن قَزَعَة، ولا نعلمُ للحديث المرفوع أصلاً».[208]

وقال ابن عَدِي: «وهذا الحديث لا أعرِفُه إلا من هذا الوجه من أوّل الإسناد إلى آخره، لا يرويه عن قتادة غيرُ سعيد، ولا عن سعيدَ غيرُ سفيان بن حَبِيب، ولا أعلم يرويه عن ابن حَبِيب إلا ابنُ قَزَعة، ومن قال في هذا: عن ابن قَزَعة، عن ابن حَبِيب، عن شعبة، عن قتادة، فقد أخطأ وصحّفَ، وإنّما هو سعيد».[209]

---

(203) قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (1/ 329): «صدوقٌ»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (8/ 176).

(204) ثقةٌ، وقال يحيى بن سعيد القطّان: «عالماً بحديث شعبة وابن أبي عَرُوبة».

انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (4/ 90)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 228).

(205) ويقال: محمّد بن إبراهيم بن أبي عَدِي، ثقةٌ.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 186)، والثقات، لابن حبان، (7/ 440).

(206) وثَّقه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (7/ 295). وابن معين كما في «الجرح والتعديل» (4/ 463).

وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»، وقال أخرى: «أبو عاصم أحبُّ إليَّ مِنْ رَوْح (أي: ابن عُبَادة)».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 463).

(207) المسند، للبزَّار، (4/ 250).

(208) الجامع، للترمذيّ، (5/ 260)، ح(3061).

(209) الكامل، لابن عدي، (3/ 67)، وقال نَحْوه ابنُ طاهر المقدسيّ في «ذخيرة الحُفَّاظ» (1/ 221).

قال الباحثُ: ولم أقف على الرِّواية التي أشار إليها ابن عَدِي من طريق ابن حَبِيب، عن شعبة مسندةً.

ولعلَّ منشأ التصحيف الذي ذكره ابن عَدِي هو سلوك الجادة، فسُفْيان بن حَبِيب له عِدّةُ روايات عن شعبة.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث لا يَصِحُّ فيه الرَّفْع، والصَّواب وَقْفُه على عمّار بن ياسر، ولكن قد يكون له حكمُ الرَّفع، لأنَّه ممَّا لا يقال بالرَّأي، والله أعلم

الحديثُ الرَّابع:

(11) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا إسحق بن إبراهيم، قال: أنبأنا معاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة: أنَّ رسولَ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ**»".[210]

وإسحاق بن إبراهيم، هو ابنُ راهُوْيَه، وهو مخرّجٌ في مسنده (1/ 121)، ح(39)، والحديث أخرجه النَّسائيُّ السُّنن الكبرى، (1/ 78)، ح(69)، والدَّارقطنيُّ، السُّنن، (1/ 65)، ح(10)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 241)، ح(1082)، من طريق معاذ ابن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّسْتوائيّ، عن قتادة به مرفوعاً، ولكن عند إسحاق في المسند، والنَّسائيِّ في الكبرى بلفظ: «**إحداهُنَّ بالتُّرابِ**».

قال الدَّارقطنيُّ: «هذا صحيحٌ».[211]

وخالفه البيهقيُّ فقال: «هذا الحديثُ غريبٌ، إن كان حَفِظَهُ معاذٌ فهو حَسَنَ».[212]

---

(210) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (1/ 177)، ح(338).

(211) السُّنن، للدَّارقطنيّ، (1/ 65).

(212) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (1/ 241).

ولعلَّ استغراب البيهقيّ جاء من تفرّد معاذ بن هشام به، حيث جعله من رواية خِلَاسٍ عن أبي رافعٍ، ومعاذٌ وإن كان ثقةً[213]، فإنَّ ابن عَدِي قال فيه: «وهو ربَّما يَغْلَطُ في الشّيءِ بعد الشّيءِ، وأرجو أنَّه صدوقٌ».[214]

وهشامٌ ـ مع كونه من أثبت أصحاب قتادة[215] ـ فقد خالفه من هو أوثق منه في قتادة وهو: سعيد بن أبي عَرُوبة.[216]

واختُلِف فيه على سعيد بن أبي عروبة على وجهين:

[1] **قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة**: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصغرى، (1/ 177)، ح(339)، من طريق **عَبْدة بن سُلَيمان**، وأخرجه الطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (1/ 21)، ح(63)، من طريق **عبد الوهّاب بن عطاء الخفّاف**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً.

قال عَبْدةُ: «**أُولَاهُنَّ بالتُّرابِ**». وقال عبد الوهّاب: «**أُولَاهَا أَوِ السَّابعةُ بالتُّرابِ**»، والشكُّ من سعيد بن أبي عَرُوبة كما قال الطَّحاويُّ.

وتابع عَبْدة بن سُلَيمان متابعةً قاصرةً سعيدُ بن بَشِير، أخرجها الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (1/ 106)، ح(160)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 241)، ح(1082)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة به مرفوعاً.

---

(213) قاله ابن معين، كما في «الجرح والتعديل» (8/ 249)، و لكنَّه قال أيضاً: «ليس بذاك القويّ» كما في التعديل والتجريح للباجيّ (2/ 713)، وقال في رواية الدُّوريّ (4/ 263): «صدوقٌ ليس بحُجّة»، وقال في رواية ابن محرز (1/ 118): «فلم يكن بالثقة، إنَّما رَغِب فيه أصحابُ الحديث؛ للإسناد ليس عند الثقات الذين حدَّثوا عن هشامٍ هذه الأحاديث».

(214) الكامل، لابن عدي، (6/ 434).

(215) **انظر نصوص الأئمّة النُّقّاد في منزلته من بين أصحاب قتادة**: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 59).

(216) قال أبو داود الطَّيالسيّ: «كان أحفظُ أصحاب قتادة»، وقال أبو حاتمٍ: «كان أعلمُ النَّاس بحديث قتادة»، كما في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 654).

وقال ابن عدي في «الكامل» (3/ 396): «هو متقدِّم في أصحاب قتادة، ومن أثبت النَّاس روايةً عنه».

وقال ابن معين كما في الجرح والتعديل (4/ 65): «أثبت النَّاس في قتادة: ابنُ أبي عَروبة، وهشامٌ، وشعبة».

قــال الــدَّارقطنيُّ عــن روايــة ســعيد بــن بَــشِير: «إلا أنَّــه قــال: (**الأُولى بــالتُّرابِ**)، هَــذَا صحيحٌ».

ولعــلَّ مقــصودَ الــدَّارقطنيِّ بالــصَّحة لفــظ الحــديث ومتنِــه دون إســناده، كــما يــدلُّ عليــه سياق كلامِـهِ، وإلا فكيـف يَـصِحُّ وفيـه سـعيد بـن بَـشِير، وهـو يـروي عـن قتـادة المنكـرات كـما تقدّم.(217)

ثــمَّ تبــيّن للباحــث وجــه تــصحيح الــدَّارقطنيِّ لروايــة ســعيد بــن بَــشِير، وهــو أنَّ الدَّارقطنيَّ يُوثِّق سعيد بن بشير، أو يُحسِّن حالَهُ.(218)

ورواية عَبْدة بن سُلَيمان أرجح، لأمور:

1ــــ لأنَّ عَبْــدة مــن أثبــت النَّــاس في ســعيد بــن أبي عَرُوبــة، قــال ابــن معــين: «وأثبــت النَّاس سماعاً منه [أي: من سعيدٍ] عَبْدة بن سُلَيمان».(219)

2- جَـزَم عَبْـدةُ في لفـظ الحـديث، بخـلاف روايـة عطـاء بـن عبـد الوهَّـاب فهـي عـلى الشكِّ.

3- أنَّ عَبدة تُوبِعَ عـلى هـذا اللفـظ، تابعـه سـعيد بـنُ بَـشِير، ورواه عـن قتـادة بهـذا اللفـظ أيضاً هشامٌ الدَّستوائيّ.

وأخرجــه الــدّارقطنيُّ، الــسُّنن، (1/ 64)، ح(4)، وابــن عَــدِي، الكامــل، (2/ 212)، من طريق الحَكَم بن عبـد الملـك، عـن قتـادة، عـن ابـن سـيرين، عـن أبي هُرَيـرة بلفـظ: «**الـسَّابعةُ بالتُّرابِ**».

والحَكَم بن عبد الملك مُضْطَرِبُ الحديث(220) ..

---

(217) ص: 67.

(218) انظر: السنن، للدَّارقطنيِّ، (1/ 301)، و(3/ 188)، والعلل، (2/ 27).

(219) الكامل، لابن عدي، (3/ 394).

(220) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 123)، وسيأتي ص: 194، مزيد ترجمةٍ له.

وضـعيفٌ في قتـادة خاصّـةً، قـال عـثمان بـن سـعيد الـدَّارميّ: قلـتُ ليحيـى بـن معـين، فالحَكَم بن عبد الملك، ما حاله في قتادة؟. قال: «ضعيفٌ».[221]

وأشار ابن عَدِي إلى تفرُّده، فقال: «لا أعلم يرويه عن قتادة غيرُ الحَكَم».[222]

وحَكَمَ الـشيخ الألبـانيُّ بـشذوذ لفظـة: (**الـسَّابعةُ بـالتُّرابِ**) فقـال: «لكـنَّ قولـه: (**الـسَّابعةُ بالتُّرابِ**) شاذٌ».[223]

ولكنَّ الحَكَـمَ مـع كونـه ضـعيفاً لم يتفـرّد بهـذه اللفظـة، بـل تابعـه أَبَـان بـن يزيـد العطَّـار، وهــو مــن أصــحاب قتــادة الأثبــات[224]، أخرجهـا أبـو داود، الـسُّنن، (1/ 66)، ح(73)، ومــن طريقـــه البيهقـــيُّ، الـــسُّنن الكـــبرى، (1/ 241)، ح(1080)، والـــدَّارقطنيُّ، الـــسُّنن، (1/ 106)، ح(160)، من طريق موسى بن إسماعيل، عن أَبَان به مرفوعاً.

وقال الدَّرقطنيُّ: «هذا صحيحٌ».

[2] **قتـــادة، عـــن الحـــسن البـــصريّ، عـــن أبي هُرَيـــرة**: أخرجـــه الـــدَّارقطنيُّ، الـــسُّنن، (1/ 106)، ح(1/ 105)، مـن طريـق خالـد بـن يحيـى الهِـلاليّ، عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتادة به مرفوعاً بلفظ: «**الأُوْلى بِالتُّرابِ**».

وخالد بن يحيى الهِلاليّ قـال فيـه ابـن عَـدِي: «ولخالـد هـذا غـيرُ مـا ذَكَـرْتُ مـن الحـديث، إفـرَادَات وغرائـب عمّـن يُحـدِّث عنـه، ولـيس بـالكثير، وأرجـو أنَّـه لا بـأس بـه، لأنِّي لم أرَ في حديثه متناً منكراً».[225]

وفي هذا الوجه عِلّتان:

---

(221) التاريخ، لابن معين، رواية الدَّارميّ، ص: 100.

(222) الكامل، لابن عدي، (2/ 212).

(223) صحيح سنن أبي داود، للألباني، (1/ 127).

(224) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 299).

(225) الكامل، لابن عدي، (3/ 9).

العِلّـة الأولى: تفـرُّد خالـد بـن يحيـى بـه مـن بـين أصـحاب سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وعـلى رأسهم: عَبْدة بن سُلَيمان وهو أوثق من روى عن سعيد بن أبي عَرُوبة.

العِلّة الثّانية: الحَسَن تُكلِّـم في سـماعه مـن أبي هُرَيـرة، فنفـى سـماعه منـه: عـليُّ بـن المـدينيّ، وأبو حاتمٍ، وأبو زُرْعة، ويونس بـن عبيـد، وبَهْـز بـن أسـد[226]، ورجّـح عـدم الـسَّماع الحـافظ ابـن حجر.[227]

وذكـر الـدَّارقطنيُّ في «العلـل» (8/ 101) أنَّ سـعيدَ بـن بَـشِير رواه عـن قتـادة، عـن ابـن المسيِّب مرسلاً.

وقال: « وَوَهِمَ فيه».

وهـو كـما قـال، فقـد تفـرَّد بروايتـه عـلى هـذا الوجـه سـعيد بـن بَـشِير، وهـو ضـعيفٌ في قتادة.

فحاصل ما تقدّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة في إسنادِهِ ومتنه:

أمّا الاختلاف في إسناده، فعلى أربعة أوجه:

[1] **قتادة، عن خِـلَاس، عـن أبي رافـعٍ، عـن أبي هُرَيـرة مرفوعـاً**: تفـرَّد بـه معـاذ بـن هـشامٍ الدَّستوائيّ عن أبيه، عن قتادة.

[2] **قتـادة، عـن الحـسن البـصريّ، عـن أبي هُرَيـرة**: تفـرَّد بـه خالـد بـن يحيـى الهِـلاليّ عـن قتادة.

[3] **قتادة، عن سعيد بن المسيِّب مرسلاً**: تفرَّد به سعيد بن بَشِير عن قتادة.

[4] **قتـادة، عـن محمّـد بـن سـيرين، عـن أبي هُرَيـرة**: رواهـا سـعيد بـن أبي عَرُوبـة ـ عـلى الرَّاجح عنه ـ، وسعيد بن بَشِير، والحَكَم بن عبد الملك.

وهـذا الوجـه الأخـير هـو أولى الأوجـه بالـصَّواب لمكانـة سـعيد بـن أبي عَرُوبـة في شـيخه قتادة، فهو من أوثق وأحفظ النَّاس في قتادة ..

---

(226) انظـر هـذه الأقـوال: الجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (3/ 41)، وتحفـة التحـصيل، للعلائـي، ص: 164، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 231، 233).

(227) التلخيص الحبير، لابن حجر، (1/ 150).

ورجّح هذه الرِّواية الدَّارقطنيُّ في «العلل».[228]

ويليها في القوّة روايةَ هشامٍ الدَّستوائيّ: قتادة، عن خِلَاسٍ، عن أبي رافعٍ، وهي التي صحّحها الدَّارقطني أيضاً في «السُّنن».

وأمّا الاختلاف في متنه، فعلى ثلاثة أوجه:

[1] لفظ (**السَّابعةُ بالتُّرابِ**): رواها أَبان بن يزيد العطَّار، والحَكَم بن عبد الملك، كلاهما عن قتادة.

[2] لفظ (**أُولَاهَا أَوِ السَّابعةُ بالتُّرابِ**): على الشَّكِّ، تفرَّد بها عبد الوهَّاب بن عطّاء عن سعيد بن أبي عَرُوبة.

[3] لفظ (**أُولاهُنَّ بالتُّرابِ**) أو (**الأُولى بالتُّرابِ**): رواها هشامٌ الدَّستوائيُّ، وسعيد ابنُ أبي عَرُوبة من رواية عَبْدة بن سُلَيمان وخالد بن يحيى الهلاليّ عنه، وسعيد بن بَشِير، ثلاثتُهم عن قتادة.

وهذا الوجه هو الرَّاجح، رجّحها ابن حجر فقال: «ورواية (**أُولَاهُنَّ**) أرجح من حيثُ الأكثريةُ والأحفظيّةُ، ومن حيث المعنى أيضاً، لأنَّ ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياجُ إلى غَسْلةٍ أخرى لتنظيفه».[229]

وبيانُ كلام ابن حجر: أنَّ رواية (**أُولَاهُنَّ بالتُّرابِ**) من رواية أصحاب الطَّبَقة الأولى (الثقات الأثبات) من أصحاب قتادة وهم: سعيدُ بن أبي عَرُوبة وهشامٌ الدَّستوائيّ، وخالفهم أَبان بن يزيد العطَّار، فقال: (**السَّابعةُ بالتُّرابِ**) وأَبان وإن كان ثقةً فإنَّ (سعيداً وهشاماً) مُقدَّمان عليه في قتادة، يَعلم ذلك النَّاظرُ في تراجم هؤلاء الرُّواة الثلاثة[230]، وأمّا متابعة الحَكَم بن عبد الملك فهي ضعيفةٌ جداً، وذلك أن الحَكَم مُضْطرِب الحديث، ثُمَّ هو ضعيفٌ في قتادة، فلا يقوى لمتابعة غيرِه.

---

(228) (8/ 101).

(229) فتح الباري، لابن حجر، (1/ 276).

(230) **انظر ترجمة أَبان بن يزيد**: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 299)، والكامل، لابن عدي، (1/ 390)، **وانظر مراتب هؤلاء الثلاثة في قتادة**: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 694-698).

وأصل الحديث صحيحٌ: أخرجه البخاريُّ، الصحيح، (1/ 75)، ح(170)، من طريق أبي الزِّناد عبد الله بن ذَكوان، عن الأعرج عبد الرَّحمن بن هُرمُز، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه، دون ذِكْر التُّراب.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 243)، ح(279)، من طريق الأعمش، عن أبي رُزَين مسعود بن مالك، وأبي صالحٍ مولى أُمِّ هانئ، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه، دون ذكر التُّراب.[231]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن ابن سِيرين، عن أبي هُرَيرة بلفظ: «**أُولَاهُنَّ بالتُّرابِ**»، وهو ما ذهب إليه الدَّارقطنيُّ وابن حجر والألبانيُّ.

والحديثُ أصله صحيحٌ عند البُخاريّ ومسلم.

الحديثُ الخامس:

(12) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا محمَّد بن عيسى بن النَّقّاش، قال: حدثنا يزيد ـ يعني: ابن هارون ــ قال: أنبأنا حمّاد [بن سلمة]، عن قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ. وعن أيُّوب، عن عِكرمة، عن ابن عباس، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**المُكَاتَبُ**[232] **يَعْتِقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى، وَيُقَامُ عَلَيْهِ الحَدُّ بِقَدْرِ مَا عَتِقَ مِنهُ، وَيَرِثُ بِقَدْرِ مَا عَتِقَ مِنْهُ**»".[233]

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين خِلَاس وعليِّ بن أبي طالب.

---

(231) هذا، والحديث اختُلِف فيه اختلافاً كثيراً على أبي هريرة وتلاميذِه وأصحابِهم، تَجِد هذا الاختلاف مفصّلاً محرّراً في كتاب: بذل الإحسان بتقريب سُنن النَّسائي أبي عبد الرَّحمن، لأبي إسحاق الحوينيّ، (2/ 136-185).

(232) الكتابة: أن يُكاتِب الرَّجُلُ عبدَه على مالٍ يؤدِّيه إليه منجَّماً، فإذا أدّاه صار حُرَّاً، كأنَّه يكتب على نفسه لمولاه ثمنَهُ، ويكتب مولاه له عليه العِتق.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 791.

(233) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائي، (8/ 46)، ح(4811).

والحديث رواه أَيُّوب السَّختيانيّ ويحيى بن أبي كثير:

أمّا رواية أَيُّوب السَّختيانيّ:

[1] أخرجها عبد الرَّزاق، المُصنَّف، (8/ 412)، ح(15741)، عن مَعْمَر، عن أَيُّوب، عن عِكْرمة، عن عليٍّ موقوفاً.

[2] وأخرجها البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 325)، ح(21443)، من طريق وُهَيبِ بن خالد بن عَجْلَان، عن أَيُّوب، عن عِكْرمة، عن عليٍّ بن أبي طالب مرفوعاً بنحوه.

[3] وأخرجها أحمد، المسند، (1/ 369)، ح(3489)، وأبو داود، السنن، (2/ 603)، ح(4582)، والترمذيُّ، الجامع، (3/ 560)، ح(1259)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 303)، ح(7266)، والحاكم، المستدرك، (2/ 238)، ح(2866)، من طريق حمّاد بن سَلَمَة، عن أَيُّوب، عن عِكْرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً بنحوه.

[4] وأخرجها النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (8/ 46)، ح(4812)، والسُّنن الكبرى، (3/ 197)، ح(5024)، من طريقين عن حمّاد بن زيد، عن أَيُّوب عن عِكْرمة مرسلاً.

وأمّا رواية يحيى بن أبي كثير:

أخرجها **الطَّيالسي**، المسند، (ص: 350)، ح(2686)، ومن طريقه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 326)، ح(21444)، وأخرجها أحمد، المسند، (1/ 222، 226)، ح(1944، 1984)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 603)، ح(4581)، من طريق **إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ: ابن عُلَيَّة**، وأخرجها أحمد أيضاً، المسند، (1/ 260)، ح(2356)، عن **محمّد بن عبد الله بن المُثَنَّى**، و أخرجها النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 196)، ح(5019)، من طريق **النَّضر بن شُمَيل**، وأخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 353)، ح(11993)، من طريق **حمّاد بن زيد**، وأخرجها البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 326)، ح(21444)، من طريق **يزيد بن هارون**، كلُّهم عن هشام الدَّستوائيّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها الطَّبراني، الأوسط، (1/ 243)، ح(397)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، عن قتادة، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرمة، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً بنحوه.

فزاد معاذٌ قتادةَ بين هشامٍ ويحيى بن أبي كثير، وهذا الوجه تفرّد به معاذُ بن هشام عن أبيه، وعامّةُ أصحاب هشام يروُونَهُ دون ذِكْر قتادة وهم: حمّاد بن زيد، ويزيد بن هارون، و إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة، ومحمّد بن عبد الله بن المُثَنَّى، والنَّضر بن شُمَيل، فجميعهم رواه عن هشامٍ، عن يحيى بن أبي كثير، دون ذِكْر قتادة، لذا قال الطَّبرانيُّ بعد تخريجه للحديث: «لم يَرْوِهِ عن قتادة عن يحيى إلا هشامٌ، تفرّد به معاذٌ، ورواه مسلم بن إبراهيم وغيرُه، عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن يحيى، ولم يذكروا قتادة».[234]

ومسلم بن إبراهيم هو الأَزْديُّ، ولم يقف الباحثُ على روايتِه عن هشامٍ مسندةً.

وتُوبع هشامٌ في يحيى بن أبي كثير على الوجه الذي رواه عامَّة أصحاب هشام:

فأخرج أبو داود، السُّنن، (2/ 603)، ح(4581)، من طريق **يحيى بن سعيد الأنصاريّ**، وأخرج أحمد، المسند، (1/ 292)، ح(2660)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 353)، ح(11994)، والحاكم المستدرك، (2/ 237)، ح(2865)، من طريق **أَبَان ابن يزيد العطَّار**، وأخرج الطَّبرانيُّ، الكبير، (11/ 353)، ح(11991)، من طريق **مَعْمَر ابن راشد**، وأخرج أحمد، المسند، (1/ 363)، ح(3423)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 603)، ح(4581)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (8/ 46)، ح(4810)، من طريق **حجّاج بن أبي عثمان الصَّوَّاف**، وأخرج النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (8/ 45)، ح(4808)، وابن الجارود، المنتقى، (ص: 982)، ح(246)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 326)، ح(21446)، من طريق **عليِّ بن المبارك**، وأخرج النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (8/ 45)، ح(4809)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 353)، ح(11992)، من طريق **معاوية بن سلَّام**، ستَّتُهم عن يحيى بن أبي كثير به مرفوعاً بنحوه.

(234) المعجم الأوسط، للطبرانيّ، (1/ 243).

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على عِكْرمة، فرواه عنه أيُّوب السَّختياني ويحيى بن أبي كثير:

أمّا رواية أيُّوب السَّختياني ، فاختُلِف فيها على أربعة أوجه:

[1] **أيُّوب، عن عِكْرمة، عن عليٍّ موقوفاً:** رواه مَعْمَر بن راشد عن أيُّوب، وهو ضعيفٌ، للانقطاع بين عكرمة و عليٍّ[235]، كما أنَّ أيُّوب السَّختياني بصريٌّ، ورواية مَعْمَر عن البصريين ضعيفةٌ، كما تقدَّم.[236]

[2] أيُّوب، **عن عِكْرمة، عن عليِّ بن أبي طالب مرفوعاً:** رواه وُهَيب بن خالد بن عَجْلان، عن أيُّوب، وهو ضعيفٌ للانقطاع بين عكرمة وعليٍّ أيضاً، وتفرَّد به وُهَيب بن خالدعن أيُّوب السَّختيانيّ.

ومع هذا الاختلاف رجّح البيهقيُّ وَقْفَ الحديث على عليِّ بنِ أبي طالب فقال: «وهذا المذهب إنَّما يُروى عن عليِّ بن أبي طالب رضي اللهُ عنه، وهو أنَّه يُعتَقَ بقَدْر ما أدَّى، وفي ثُبوتِهِ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلم نَظَرٌ، والله أعلم».[237] أي: في ثبوت حديث عليِّ بن أبي طالب، وإلا فقد ثبت من حديث ابن عبَّاس مرفوعاً كما سيأتي.

[3] **أيُّوب، عن عِكْرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً:** رواه حمّاد بن سلمة عن أيُّوب.

والبخاريُّ أشار إلى تعليله من رواية عليِّ بن أبي طالب، قال الترمذيُّ بعد أن أورد الحديث من طريق حمّاد بن سلمة، عن أيُّوب، عن عِكْرمة، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً: «سألتُ محمّداً عن هذا الحديث. فقال: روى بعضُهم هذا الحديث عن عليٍّ».[238]

---

(235) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 158.

(236) ص: 67.

(237) السُّنن الكبرى، للبيهقي، (10/ 326).

(238) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 186.

ونقله البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (10/ 325) عن التِّرمذي عن البُخاري بلفظ: «رَوَى بعضُهم هذا الحديث عن أيُّوب، عن عِكْرمة، عن عليٍّ رضي اللهُ عنه».

وقـال النَّـسائيُّ بعـد أن أورده مـن هـذا الطريـق: «هـذا لا يَـصِحُّ، وهـو مختلَـفٌ فيـه».[239]

وقال البيهقيُّ أيضاً: «هو من أفراد حمّاد».[240]

ولعلَّ مراد النَّسائيّ بقولـه: «لا يَـصِحُّ» أي: مـن هـذا الطريـق؛ للاخـتلاف فيـه عـلى حمّـاد ابن سَلَمَة: فقد رواه حمّـاد بـن سَـلَمَة أيـضاً، عـن قتـادة، عـن خِـلَاس، عـن عـليٍّ بـن أبي طالـب، ولكنَّ الرَّاجح روايتُه عن أيُّوب، عن عِكْرمة، عن ابن عباس، لأمرين:

الأمـر الأوَّل: روايـة حمّـاد بـن سـلمة عـن قتـادة، تفـرّد بهـا مـن بـين أصـحاب قتـادة المشهورين.

الأمر الثاني: أنَّ رواية حمّاد بن سلمة عن قتادة رواها عنه يزيدُ بن هارون، وأمَّا رواية حمّاد عن أيُّوب، فقد رواها عنه موسى بن إسماعيل ويزيد بن هارون على الوجه الآخر عنه.

أو يحتمـل أنَّ المـراد مـن قـول النَّـسائيّ: (لا يَـصِحُّ) أي: لا يَـصِحُّ فيـه الاقتـصار عـلى إقامـة الحـدِّ عـلى المكاتِـب دون ذكـر أمـر الدِّيَـة، وهـذا الاحـتمال أظهـر، يـدلُّ عليـه الاخـتلافُ الواردُ في بعض ألفاظ الحديث.[241]

وتُوبِـع حمّـاد بـن سَـلَمَة عـلى هـذا الوجـه متابعـةً قـاصرةً، وذلـك أنَّ الحـديثَ ثَبَـتَ مـن طريق يحيى بن أبي كثير عن عِكْرمة به مرفوعاً.

فرواه عامَّةُ أصحاب هـشامٍ الدَّسـتوائيّ، وهـم كـما تقـدَّم ذِكْـرُهم: حمّـاد بـن زيـد، ويزيـد ابـن هـارون، و إسـماعيل بـن عُلَيَّـة، ومحمّـد بـن عبـد الله بـن المُثنَّـى، والنَّـضر بـن شُـمَيل، عـن هشامٍ، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرمة به مرفوعاً بنحوه.

وتفرَّد معاذُ بن هشام فرواه، عن أبيه، عن قتادة، عن يحيى، فزاد قتادة، وهو خطأٌ.

ورواه يحيى بن سـعيد الأنـصاريّ، وأَبَـان بـن يزيـد العطَّـار، ومَعْمَـر بـن راشـد، وحجّـاج ابن أبي عثمان الـصَّوَّاف، وعـليُّ بـن المبـارك، ومعاويـةُ بـن سَـلَّام، كلُّهـم عـن يحيـى بـن أبي كثـير، عن عِكْرمة به مرفوعاً بنحوه.

---

(239) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (4/ 303).

(240) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 235).

(241) انظر: تحفة الأشراف، للمزِّيّ، (5/ 111).

إلا أنَّ البيهقيَّ ذكر في «السُّنن الكبرى» (10/ 326) أنَّ عليَّ بنَ المبارك رواه أيضاً عن يحيى، عن عِكْرمة، عن ابن عباس موقوفاً عليه بلفظ: «**يُقام عليه حدُّ المَمْلُوك**».

فجعله من قول ابن عبّاس، بذِكْر إقامة الحدِّ فقط، وهو يخالف ما رواه عليُّ بن المبارك نفسُه عن يحيى، عن عِكْرمة، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً، بالاقتصار على الدِّيَة دون ذِكْرِ لإقامة الحدِّ، ولا شكَّ في رُجْحان رواية الرَّفع لأنَّها الموافقةُ لرواية الجماعة الذين رَوَوْه عن يحيى.

[4] **أيُّوب، عن عِكْرمة مرسلاً: تفرّد به حمّاد بن زيد عن أيُّوب.**

ولأجل هذا الاختلاف في هذا الحديث في وقَفْه ورَفْعه من جهة، وفي وصَلْه وإرسالِه من جهةٍ أخرى توقّف البيهقيُّ فيه فقال: «حديث عِكْرمة إذا وقع فيه الاختلافُ وجب التوقَّفُ فيه».[242]

إلا أنَّه يُمكِن ترجيحُ رواية يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرمة، عن ابن عبّاس مرفوعاً، وذلك للعدد والأحفظيّة.

والحديثُ حسَّنه الإمام الترمذيُّ من حديث ابن عبّاس مرفوعاً، فقال: «حديث ابن عباس حديثٌ حَسَن».[243] وصحّحه الحاكم النَّيسابُوريّ فقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاريّ، و لم يُخرِّجاه».[244] وصحَّحه الألبانيُّ.[245]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ضعيفٌ من حديث عليِّ بن أبي طالب، لانقطاعه بين عِكْرمة وعليِّ بن أبي طالب، وللاختلاف في وَقْفِه ورَفْعِه، ولا مرجّح بينها، ممّا يدلُّ على اضْطرابه.

ولكنَّه ثابتٌ من حديث ابن عبّاسٍ مرفوعاً. والله أعلم.

---

(242) السنن الكبرى، للبيهقي، (10/ 326).

(243) الجامع، للترمذي، (3/ 560).

(244) المستدرك، للحاكم، (2/ 237).

(245) انظر: صحيح سنن النَّسائي، للألباني، (3/ 300).

الحديثُ السَّادس:

(13) قال الإمام أبو داود: "حدثنا عُبيد الله بن عمر، حدثنا يزيد بن زُرَيع، حدَّثنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن خِلَاس وأبي حَسَّان [مسلم بن عبد الله الأَعْرج]، عن عبد الله بن عُتبة بن مسعود: أنَّ عبد الله بن مسعود أُتِيَ في رَجُلٍ بهذا الخبر [في قِصَّة امرأة مات عنها زوجها ولم يَدخُلْ بها، ولم يَفرِض لها الصَّداق].

قال: فاختلفوا إليه شهراً، أو قال: مرّات. قال: فإنِّي أقول فيها إنَّ لها صَدَاقاً كصَدَاقِ نِسائِها لا وَكْسَ ولا شَطَطَ[246]، وإنَّ لها الميراثَ، وعليها العِدّةُ، فإن يَكُ صواباً فمن اللهِ، وإن يكن خطأً فمنِّي ومن الشَّيطان، واللهُ ورسولُه بريئان.

فقام ناسٌ من أَشْجَع فيهم الجرَّاح وأبو سِنان، فقالوا: يا ابنَ مسعودٍ نحن نشهدُ «**أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَضَاها فِينا في بِرْوَع بنتِ وَاشِق**[247]». وإنَّ زوجها هلالُ بن مُرَّة الأَشجَعِيُّ[248]، كما قضيتَ. قال: فَفَرِح عبدُ اللهِ بن مسعود فرحاً شديداً حين وافق قضاؤُه قضاءَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم".[249]

أخرجه من هذا الوجه أيضاً: أحمد، المسند، (1/ 447)، ح(4276)، عن **محمّد بن جعفر غُنْدَر**، و ح(4277)، عن **عبد الله بن بكر السَّهْمِيّ مختصراً**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 246)، ح(14195)، من طريق **عبد الوهَّاب بن عطّاء الخفَّاف**، ثلاثتُهم، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً.

---

(246) الوَكْسُ: النَّقص، والشّطط: الجَوْرُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 986.

(247) الرُّؤَاسيّة الكُلَّابية، أو الأَشْجعيّة.

انظر: الثقات، لابن حبان، (3/ 38)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعَيم، (6/ 3278)، والاستيعاب، لابن عبد البرّ، ص: 879، وأُسْد الغابة، لابن الأثير، (7/ 35).

(248) وقيل: هلال بن مروان.

انظر: الأسماء المبهمة، للخطيب البغداديّ، ص: 474، وغوامض الأسماء المبهمة، لابن بَشْكُوال، (1/ 441)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنوويّ، (2/ 184)، وأُسْد الغابة، لابن الأثير، (5/ 385).

(249) السُّنن، لأبي داود، (1/ 643)، ح(2116).

وذكره الدَّارقطنيُّ في «العلل» (14/ 51) عن عمرو بن حمران، وشعيب بن إسحاق ابن عبد الرَّحمن، عن سعيد بن أبي عَرُوبة به مرفوعاً.

وجميعهُم قال: (**فقام ناسٌ من أَشْجَع، فيهم: الجَرَّاح وأبو سِنَان**) أو نحوه، فجعلوه من رواية الجرَّاح وأبي سِنَان، عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ ذكر في «العلل» (14/ 51) رواية محمّد بن جَعْفَر، وفيها: (**أبو الجرّاح وأبو سِنان**).

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 447)، ح(4278)، عن بَهْز بن أسد وعفّان بن مسلم الصفّار، عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن خِلَاس وأبي حسَّان به.

وفيه: (**فقام الجرَّاح وأبو سِنان**).

وأخرجه **الطَّيالسيُّ**، المسند، (ص: 179)، ح(1273)، ومن طريقه أحمد، المسند، (4/ 279)، ح(18483)، وكذا أبو نُعَيم، معرفة الصَّحابة، (2/ 600)، ح(1635)، و(5/ 3912)، ح(6827)، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 447)، ح(4277) عن **يحيى بن سعيد القطّان مختصراً**، و(1/ 431)، ح(4100)، عن **عبد الملك بن عَمْرٍو المعنى**، وأخرجه، المَحامِليّ، الأمالي، (ص: 333)، ح(362)، من طريق **سعيد بن الرَّبيع أبي زيدٍ الهَرَويِّ**، أربعتُهم عن هشامٍ الدَّستوائي، عن قتادة، عن خِلَاس، عن عبد الله بن عُتبة به.

ولم يَذكُر فيه (أبو حسّان).

وفيه: (**فقام رَجُلٌ من أَشْجَع فَشَهِد...، فقال: هُلمَّ شاهِدَيكَ، فشَهِد أبو سِنانَ والجرَّاحُ رَجُلان من أَشْجَع**).

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 430)، ح(4099)، عن يحيى بن سعيد القطّان، عن هشامٍ الدَّستوائي، عن قتادة به.

وفيه: (**فقام رَجُلٌ من أَشْجَع فَشَهِد... فَشَهِد أبو الجرَّاح بذلك**).

إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ ذكر في «العلل» (14/ 51) رواية يحيى بن سعيد وفيها: (**فَشَهِد ابن الجرَّاح**).

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة في موضعين:

الموضع الأوَّل: في ذِكْـر (أبي حـسَّان): حيـثُ ذكـر روايتَـه عـن قتـادة مقرونـاً بخِـلَاس كـلٌّ من سعيد بن أبي عَرُوبـة، وهمّـام بـن يحيـى، وخـالفهُما: هـشامٌ الدَّسـتوائيّ فـرواه عـن قتـادة، عـن خِـلَاس فقـط، ولم يـذكر (أبـا حـسّان)، وذِكْـره أرجـح، لأنَّ روايـة اثنـين مقدَّمـةٌ عـلى روايـة واحد، كما أنَّ سعيد بن أبي عَرُوبـة مـن أوثـق النَّـاس في قتـادة، هـذا إذا انفـرد، فكيـف وقـد تابعـه همّام.

الموضـع الثَّـانيّ: اختُلِـف في راوي الحـديث عـن رَسُـولِ اللهِ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم عـلى أوجهٍ، هي:

[1] ناسٌ من أشجع، وفيهم: الجرَّاح وأبو سِنَان.

[2] رجلٌ من أشجع.

[3] الجرَّاح وأبو سِنَان.

[4] أبو الجرَّاح وأبو سِنَان.

ولا تعارض بحمد الله بـين هـذه الأقـوال: فمـن قـال: (أنـاسٌ مـن أشـجع) دلَّ ذلـك عـلى أنَّهم كانوا جماعةً حضروا القِصَّة، ومـن قـال: (رجـلٌ مـن أشـجع) فغايـة مـا فيـه أنَّ واحـداً مـنهم حدَّث بالقصَّة.

ومـن قـال: (الجـرّاح) لا ينـافي مـن قـال: (أبـو الجـرّاح)، فـالجرَّاح بـن أبي الجـرَّاح، كنيتُـه أبو الجرَّاح[250]، فبعضُ الرُّواة ذكره باسمه، وبعضُهم ذكره بكُنيتِه.

قـال البيهقـيُّ: «هـذا الاخـتلافُ في تـسمية مـن روى قـصة بِـرْوَع بنـت واشِـق عـن النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم لا يُـوهِنُ الحـديثَ؛ فـإنَّ جميـع هـذه الرِّوايـات أسـانيدُها صِـحَاح، وفي بعـضها مـا دلَّ عـلى أنَّ جماعـةً مـن أَشْـجع شَـهِدُوا بـذلك، فكـأنَّ بعـضَ الـرُّواة سـمّي مـنهم واحـداً، وبعـضُهم سَـمَّى اثنـين، وبعـضهم أطلـق ولم يـسمِّ، ومثلُـه لا يَـرُدُّ الحـديثَ، ولـولا ثقـةُ

---

(250) الأشجعيُّ، الكوفيُّ، عداده في الصَّحابة، لا يُعلَم أنَّه روى غيرَ هذا الحديث.

انظـر: معرفـة الـصَّحابة، لأبي نُعَـيم، (2/ 600)، والإصـابة، لابـن حجـر، (1/ 469)، وتهـذيب التهـذيب، (2/ 57).

من رواه عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لما كان لِفَرِح عبد الله بن مسعود بروايته معنى، والله أعلم». [251]

ولكن يبقى الخلافُ محصوراً: هل الحديثُ من رواية (رجلٍ من أَشْجَع)، أم من رواية (أبي سِنَان والجرَّاح)؟.

وقبل الإجابة على هذا التساؤل، أشير هنا إلى أنَّ الرَّواة عن ابن مسعود اختلفوا في تحديد هذا (الرَّجُل من أشجع) على أقوالٍ كثيرة، من أشهرها قولين:

[1] **أنَّه مَعْقِل بن سِنَان**: أخرجه عبد الرَّزاق، المصنَّف، (6/ 294)، ح(10898)، و(6/ 479)، ح(11745)، وأحمد، المسند، (3/ 480)، ح(15985)، و(4/ 280)، ح(18489)، والترمذيُّ، الجامع، (3/ 450)، ح(1145)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 609)، ح(1891)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (6/ 121، 122، 198)، ح(3355، 3356، 3524)، والدَّارميُّ، المسند، (2/ 207)، ح(2246)، وابن الجارُود، المنتقى، (ص: 179)، ح(718)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (2/ 231)، ح(543)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 245)، ح(14190)، من طُرُقٍ عن **عَلْقَمة بن قَيْس النَّخَعي**، وأخرجه ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (3/ 10)، ح(1296)، وابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (6/ 7)، ح(29046)، وأحمد، المسند، (4/ 280)، ح(18487)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 643)، ح(2114)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 609)، ح(1891)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (20/ 232)، ح(545، 546)، وابن حبّان، الصّحيح، (9/ 407)، ح(4098)، والحاكم، المستدرك، (2/ 197)، ح(2738)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 245)، ح(14189)، من طُرُقٍ عن **مسروق بن الأَجْدَع**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 245)، ح(14194)، من طريق **الشَّعبيِّ**[252]، ثلاثتُهم عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه.

---

(251) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 246).

(252) ورواية الشعبيّ عن ابن مسعود منقطعةٌ، ولكنَّه تُوبع في هذه الرِّواية تابعه عَلْقَمة ومسروق.

انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 160.

قالوا فيه جميعاً: (**فقام مَعْقِل بن سِنَان الأَشْجَعيُّ**) أو نحوه.

[2] **أبو سِنَان الأشجعيُّ**: أخرجه: أحمد، (4/ 280)، ح(18485)، من طريق عَلْقَمة، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً بنحوه.

والصوابُ أنَّ مَعْقِل بن سِنَان، وهو ما عليه غالب الرُّواة، لذا رجّحه أبو زُرْعة[253]، والطَّحاوي[254]، والخطيب[255]، والبيهقيُّ[256]، وغيرُهم.

وهذا التَّرجيح مبنيٌّ على أنَّ (أبا سِنَان الأَشْجَعيَّ) ليس هو (مَعْقِل بن سِنَان الأَشْجَعي)، بل هما شخصان متغايران.[257]

وقيل: هما شخصٌ واحدٌ.[258]

وبعد هذا، فيمكن طَرْح التَّساؤل السَّابق بصورةٍ أوضح؛ هل الحديث من رواية (مَعْقِل بن سِنَان) أم من رواية (أبي سِنَان والجرَّاح)؟.

والذي يظهر من روايات الحديث أنَّه من رواية (مَعْقِل بن سِنَان)، وأمّا (أبو سِنَان والجرّاح) فقد كانا مع النَّفَر الذين حضروا القِصَّة، وإنّما شَهِد (أبو سِنَان والجرَّاح) على شهادة (مَعْقِل بن سِنَان).

يدلُّ عليه ما سبق تخريجُه من طريق هشامٍ الدَّستوائيّ عن قتادة، ففيه: (**فقام رَجَلٌ من أَشْجَع، فقال: أشهد لَقَضَيتَ فيها بقضاءِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في بِرْوَع بنت**

---

(253) انظر: العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 92).

(254) شرح مشكل الآثار، للطَّحاوي، (13/ 348).

(255) الأسماء المبهمة، للخطيب البغداديّ، ص: 474.

(256) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 245).

(257) فرَّق بينهما أبو نُعَيم في «معرفة الصَّحابة» (5/ 2510)، و(5/ 2912)، وابن حجر في «الإصابة» (7/ 193)، و«تعجيل المنفعة» (ص: 492).

وانظر أيضاً: أُسْد الغابة، لابن الأثير، (5/ 224)، و(6/ 154)، وتهذيب الكمال، للمزي، (28/ 273).

(258) انظر: الطَّبقات، لخليفة بن خيّاط، ص: 48، والاستيعاب، لابن عبد البرِّ، ص: 674، وهو ظاهرُ صَنيع الدُّولابيّ في «الكنى والأسماء» (1/ 110).

واشِق! قال [ابن مسعود]: هُلُمَّ شاهِدَيْك!. قال: فشَهِد له الجرَّاح وأبو سِنَان رَجُلان من أَشْجع).

قال الخطيبُ البغداديُّ: «واسم الرَّجل المذكور في الحديث الذي شَهِد له الجَرَّاحُ وأبو سِنَان شهادتَه على قضاء رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في هذه المرأة: مَعْقِل بن سِنان الأشجعيّ».[259]

هذا، والحديث صحّحه: التِّرمذيُّ[260]، والحاكم[261]، والبيهقي[262]، والنَّووي[263]، وابن دقيق العيد[264]، والألبانيُّ.[265]

وخالفهم الشافعيُّ فضعَّف الحديث للاختلاف السَّابق ذِكْرُه، فقال: «ولم أحفَظْهُ بَعْدُ من وجهٍ يَثبُتُ مثلُه».[266]

ونقل الحاكم بسنده عن الشافعيِّ أنَّه قال: «إن صحَّ حديث بِرْوع بنت واشِق قلتُ به». ثم نقل عن أبي عبد الله محمّد بن يعقوب الحافظ تعقيباً على مقولة الشافعيِّ هذه، فقال: «و لو حَضَرْتُ الشَّافعيَّ رضي الله عنه لقُمتُ على رؤوس أصحابه، و قلتُ: فقد صحَّ الحديثُ، فقُل به».[267]

وردَّ البيهقيُّ قول الشَّافعي بثبُوته من وجهٍ يَصِحُّ.[268]

---

(259) الأسماء المبهمة، للخطيب البغداديّ، ص: 475.

(260) الجامع، للترمذيّ، (3/ 450).

(261) المستدرك، للحاكم، (2/ 156).

(262) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 245).

(263) تهذيب الأسماء واللغات، للنَّوويّ، (1/ 105).

(264) الاقتراح، لابن دقيق العيد، ص: 86.

(265) إرواء الغليل، للألبانيّ، (6/ 357-359).

(266) الأم، للشَّافعيّ، (5/ 68).

(267) المستدرك، للحاكم، (2/ 196).

(268) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 245).

وقيل: إنَّ الشافعيَّ تراجع عن تضعيفه للحديث بمِصْرَ، وقال بحديث بِرْوَع بنت واشِق.[269]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من رواية قتادة، عن خِلَاسٍ وأبي حسّان، عن عبد الله بن عُتبة، هكذا رواه سعيد بن أبي عَرُوبة وهمّام بن يحيى عن قتادة، وتفرّد عنهما هشامٌ الدَّستوائي فقال: (عن خِلَاسٍ) وحده.

وأمّا الصَّحابيُّ الذي رواه عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلم فهو رَجُلٌ من أَشْجَع اسمه: مَعْقِل بن سِنَان، وعلى هذا أكثر الرُّواة عن عبد الله بن مسعود. والله أعلم.

الحديثُ السَّابع:

(14) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن المِنْهال، حدَّثنا يزيد بن زُرَيع، حدثنا ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هريرة: أنَّ رَجُلين اختصما في متاعٍ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم، ليس لواحدٍ منهما بيِّنةٌ، فقال النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم: «**اسْتَهِمَا**[270] **عَلَى الْيَمِينِ مَا كَانَ، أَحَبَّا ذَلِكَ أَوْ كَرِهَا**»".[271]

وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: إسحاق، المسند، (1/ 111)، ح(22)، وأحمد، المسند، (2/ 524)، ح(10797)، والدَّارقطنيُّ، السُّنن، (5/ 378)، ح(3923)، عن **محمّد بن بكر**، وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 489)، ح(10352)، عن **محمّد بن جَعْفَر**، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (4/ 371)، ح(21160)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 355)، ح(3618)، وابن ماجه، السُّنن، (2/ 780)، ح(2329)، والدَّارقطنيُّ، السُّنن، (5/ 377)، ح(3923)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 487)، ح(5999)، والطَّحاوي، شرح مشكِل الآثار، (7/ 285)، ح(2857)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 255)، ح(21005)، من طُرُقٍ عن **خالد بن الحارث**، وأخرجه ابن ماجه، السُّنن،

---

(269) انظر: الجامع، للترمذي، (3/ 450).

(270) أي: اقترِعا، وقد مرَّت ص: 90.

(271) السنن، لأبي داود، (2/ 334)، ح(3616).

(2/ 786)، ح(2346)، من طريق **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (11/ 324)، ح(6438)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 487)، ح(6000)، من طريق **إسحاق بن يوسف الأَزْرَق**، خمستُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، دون ذِكْرٍ للبيِّنة.

وإسنادُه صحيحٌ.

ورُوِي من حديث أبي موسى الأشعريِّ، واختلف فيه على قتادة على أوجهٍ، فرواه عنه:

[1] **سعيد بن أبي عَرُوبة**: أخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 334)، ح(3613)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، وأيضاً، (2/ 334)، ح(3614)، من طريق **عبد الرَّحيم بن سُلَيمان**، وأخرجه ابن ماجه، السُّنن، (2/ 780)، ح(2330)، من طريق **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه الترمذيُّ، العلل الكبير، (ص: 212)، ح(378)، من طريق **محمّد بن بكر**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (8/ 248)، ح(5424)، من طريق **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (4/ 106)، ح(7031)، من طريق **عبد الوهَّاب بن عطاء الخفّاف**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 67)، ح(11148، 11149)، من طريق **سعيد بن عامر**، سبعتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه أبي بُرْدة بن أبي موسى، عن جَدِّه أبي موسى مرفوعاً.

قال يزيد بن زُرَيع، وعبد الرَّحيم بن سُلَيمان، وعبد الوهّاب بن عطاء: (**فَجَعَلَه النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ بينهُما**)، أو نحوها، دون ذِكْرٍ للبيِّنة.

وقال عبد الأعلى وسعيد بن عامر، ورَوْحُ بن عُبَادة: (**فَقَضَى النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلّم بينهُما نِصفَين**)، أو نحوها، دون ذِكْرٍ للبيِّنة أيضاً.

قال النَّسائيُّ بعد أن أورده من طريق عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عَرُوبة: «إسنادُ هذا الحديث جيِّدٌ».[272]

---

(272) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (8/ 248).

وهذا حكمٌ منه على إسناد الحديث دون متنه، فتأمَّل.

وقال الحاكم بعد أن أورده من طريق عبد الوهَّاب، عن سعيد بن أبي عَرُوبة: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيخين، و لم يُخرِّجاه».[273]

وهذا التصحيح من الحاكم متعقَّبٌ بأنَّ الحديث اختُلِف فيه اختلافاً كثيراً كما سيأتي بيانُه.

[2] **شعبة بن الحجّاج**: أخرجه أحمد، المسند، (4/ 402)، ح(19619)، ومن طريقه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 255)، ح(21003)، عن محمّد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبي بُرْدة، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: (**فَجَعَلَه بينهُما نِصْفينِ**)، دون ذِكْرٍ للبيِّنة.

إلا أنَّه سقط عند البيهقيّ: (أبو بُردة)، فأصبح الحديثُ من رواية أبي بُرْدة عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرسلاً.

والظَّاهر أنَّ الحديث من رواية شعبة موصولاً، ويؤيِّدُه أنَّ الإمام أحمد أورد الحديث في مسند أبي موسى الأشعريّ، فالحديث حديث أبي موسى موصولاً لا حديثُ أبي بُرْدة مرسلاً.

وكذا يؤيِّد الطريق الموصولة أنَّ محمّد بن جَعْفَر تُوبِع في شعبة على هذا الوجه الموصول، تابعه سعيد بن عامر: أخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 257)، ح(21018)، من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه، عن جدِّه أبي موسى الأشعريّ بلفظ: (**فَأَقَامَ كُلُّ واحدٍ منهُما شَاهِدَينِ، فَقَضَى بِهِ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلّم بينهُما نِصْفَينِ**).

قال البيهقيُّ: «كذا قال عن شعبة، وقد رُوِّيناه فيما مضى عن ابن أبي عَرُوبة عن قتادة موصولاً، وعن شعبة عن قتادة مرسلاً»[274]

(273) المستدرك، للحاكم، (4/ 106).

(274) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 257).

كذا قال، وهو متعقَّبٌ بأنَّ الحديث الرَّاجحُ فيه أنَّه من رواية شعبة بالسَّند المذكور متصلٌ لا مرسلٌ.

[3] **همّام بن يحيى**: أخرجه ابن أبي شيبة، المصنَّف، (6/ 16)، ح(29119)، عن **عفّان بن مسلم**، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 334)، ح(3615)، من طريق **حجّاج بن مِنْهال**، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (13/ 164)، ح(7280)، والحاكم، المستدرك، (4/ 107)، ح(7032)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 257، 259)، ح(21017، 21028)، و(13/ 164)، من طريق **هُدْبة بن خالد**، ثلاثتُهم عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة به مرفوعاً بلفظ: (**فَبَعَثَ كلُّ واحدٍ منهُما شاهدَين، فقَسَمَهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ بينهُما نِصْفَين**). واللفظ لأبي داود.

قال الحاكم: «وهذا الحديث أيضاً صحيحٌ على شَرْط الشَّيخين، و لم يُخرِّجاه».[275]

وهذا التصحيح من الحاكم مُتعقَّب أيضاً؛ وذلك أنَّه صحّح فيما سبق رواية سعيد ابن أبي عَرُوبة، والتي مَفادُها أنَّ الرجلين لم يكن لهما بيِّنةٌ، مع تصحيحه لرواية همّام بن يحيى، والتي مَفادُها أنَّ الرجلين كان لهما بيِّنة، وهما الشَّاهدان، فهذا خُلْفٌ.

[4] **حمّاد بن سلمة**: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 487)، ح(5997)، من طريق **محمّد بن كثير**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 258)، ح(21021)، من طريق **حفص بن عمر الضَّرير**، كلاهما عن حمّاد بن سلمة، عن قتادة، عن النَّضر بن أنس، عن أبي بُردة، عن أبي موسى مرفوعاً بلفظ: «**فأقامَ كلُّ واحدٍ منهُما شاهِدَين أنَّها دابَّتُه، فَقَضَى بها النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم بينهُما نِصْفَين**». واللفظ للنَّسائيّ، وعند البيهقيّ: (**فَأَقَامَ كلُّ واحدٍ منهُما البيِّنةَ أنَّهُ لَهُ**).

ومحمَّد بن كثير، هو المِصِّيصيُّ، وهو مَعَ صِدْقِهِ يأتي بأشياءَ منكرةً، قال فيه النَّسائيُّ: «وهو صدوقٌ إلا أنَّه كثيرُ الخطأ».[276] وقال ابن حِبّان: «يُخطيء ويُغرِب».[277]

---

(275) المستدرك، للحاكم، (4/ 107).

(276) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (3/ 487).

(277) الثقات، لابن حبان، (9/ 70).

ولكــنَّ محمّــداً لم يتفــرَّد بــه، تابعــه حفــصُ بــن عمــر الــضَّرير، وهــو صــدوقٌ صــالح الحديث.[278]

وأشار البيهقــيُّ إلى أنَّ النَّــضْرَ بــن شُــمَيل تــابع محمّــد بــن كثــير، وحفــص بــن عمــر، فــرواه عن حمّاد بن سلمة متصلاً.[279]

قال البيهقيُّ: «إلا أنَّه عن قتادة عن النَّضر بن أنس غريبٌ».[280]

وهو كما قــال، لتفــرُّد حمّــاد بــن سَــلَمَة بروايــة الحــديث عــلى هــذا الوجــه، مخالفــاً أصــحاب قتادة المشهورين، حيث رواه سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وشـعبة بـن الحجّـاج، وهمّـام بـن يحيـى، عـن قتادة، عن سعيد بن أبي بُرْدة، ولم يذكروا النَّضْر بن أنس.

ورواه أبو الوليد الطَّيالـسيّ، وأبـو كامـل مُظَفَّـر بـن مُـدْرِك، عـن حمّـاد بـن سـلمة مرسـلاً، فقالا: عن قتادة، عن النَّضر بن أنس، عن أبي بُردة مرسلاً.[281]

ورجــح الــدَّارقطنيُّ الإرســال، فقــال: «والمحفــوظُ حــديثُ أبي كامِــل، عــن حمّــاد، عــن قتادة».[282]

وأخرجـــه إســـحاق، المـــسند، (1/ 167)، ح(114)، ومـــن طريقـــه ابـــن حبـــان، الـــصَّحيح، (11/ 457)، ح(5068)، وكـــذا البيهقـــيُّ، الـــسُّنن الكـــبرى، (10/ 258)، ح(21020)، من طريق عبـد الـصمّد بـن عبـد الـوارث، عـن حمّـاد بـن سَـلَمَة، عـن قتـادة، عـن النَّضْر بن أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هريرة بنحوه.

ولكنَّــه عنــد إســحاق في المــسند دون ذكــر (بَــشِير بــن نَهِيــك)؛ لــذا قــال البيهقــيُّ: «كــذا وجدتُــه في كتــابي في موضــعينِ، وقــد رأيتُــه في مــسند إســحاق هكــذا، إلا أنَّــه ضَرَب عــلى اســم بَشِير بن نَهِيك، بعد كَتْبَتِه بخطٍّ قديم».[283]

---

(278) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 183)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 354).

(279) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقي، (10/ 258).

(280) المصدر السَّابق، (10/ 258).

(281) انظر: العلل، للدَّارقطنيِّ، (7/ 204)، والسُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 258).

(282) العلل، للدّارقطنيِّ، (7/ 204).

(283) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 258).

[5] **الـضَّحَّاك بـن حُمْـرة**: أخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الأوسـط، (1/ 5)، ح(2)، والبيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (10/ 257)، ح(21019)، مـن طريـق الـضَّحَّاك بـن حُمْـرة، عـن قتادة، عن أبي مِجْلَز لاحق بـن حُميـد، عـن أبي بُـرْدة بـن أبي بُـرْدة، عـن أبي موسى مرفوعـاً بلفـظ: (**وَجَاءَ مَعَ كلِّ واحـدٍ مـنهُما شـاهدانِ؛ أنَّ البعـيرَ لَـهُ، فقَـضَى رَسُـولُ اللهِ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم أنَّـهُ بينهُما نِصْفَينِ**).

وإسنادُه ضعيفٌ، تفـرَّد بـه الـضَّحَّاك بـن حُمْـرة، وهـو ضـعيفٌ[284]، وقـال فيـه ابـن عَـدِي: «وأحاديثُـه حِـسَانٌ غَرائـبُ».[285] فمثلـه لا يُحتمـل تفـرُّده، لـذا أعلَّـه الطَّـبرانيُّ[286] والـدَّارقطنيُّ[287] بتفرُّد الضَّحَّاك بن حُمْرة به.

[6] **سـعيد بـن بَـشِير**: أشـار لروايتـه الـدَّرقطنيُّ في «العلـل» (7/ 204) مـن روايـة سـعيد ابن بَشِير، عن قتادة، عن أبي بُردة، لم يذكر بينهُما أحداً.

وإسـنادُه ضـعيفٌ، تفـرَّد بـه سـعيد بـن بَـشِير، وهـو ضـعيفٌ في قتـادة خاصـةً، لـذا أعلَّـه الدَّارقطنيُّ بتفرُّد سعيد بن بَشِير به.[288]

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على أوجهٍ، وهي:

[1] **قتـادة، عـن سـعيد بـن أبي بُـرْدة، عـن أبي بُـرْدة، عـن أبي موسـى الأشـعريِّ مرفوعـاً**: رواه عنه عامَّـةُ أصـحاب قتـادة المـشهورين، وهـم: سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وشـعبة بـن الحجَّـاج، وهمّام بن يحيى.

ومـع اتفـاقِهِم في سـند الحـديث، فـإنَّهم اختلفـوا في متنِـه، فقـال سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وشعبة بن الحجَّاج في رواية محمّد بن جَعْفَر عنه: (**أنَّ الرَّجُلين ليس لهما بيِّنةٌ**).

---

(284) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 389).

(285) الكامل، لابن عدي، (4/ 98).

(286) انظر: المعجم الأوسط، للطبراني، (1/ 5).

(287) انظر: أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيّ، لابن طاهر المقدسي، (5/ 147).

(288) انظر: المصدر السَّابق، (2/ 257)، دار التدمرية.

وخـالفهما همّـام بـن يحيـى، وشـعبة في روايـة سـعيد بـن عـامر، فقـالا: (**أنَّ الـرجلين جـاءا ببيِّنةٍ**)، حيث جاء كلُّ واحدٍ منهما بشاهدين.

ومحمّـد بـن جَعْفـر مـن أوثـق النَّـاس في حـديث شـعبة، وإذا اختلـف النّـاس في حـديث شعبة، فكتاب غُنْـدَر حَكَـمٌ فـيما بيـنهم[289]، فـلا شـكَّ في أنَّ روايتَـه مقدَّمـةٌ عـلى روايـة سـعيد بـن عامر.

[2] **قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن أبي بُردة، عن أبي موسى الأشعريّ مرفوعاً.**

[3] **قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن أبي بُردة مرسلاً.**

[4] **قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن بشير بن نَهيك، عن أبي هريرة.**

وهذه الأوجه الثلاث، تفرَّد بها حمّـاد بـن سَـلَمَة مـن بـين أصـحاب قتـادة، وهـو مـع ثقتـه فهـو مـن الـشُّيوخ مـن أصـحاب قتـادة[290]، ممّـن تُكلِّـم في حفظِـهِ، ولـه أوهـامٌ، وعنـده نـوع اضـطرابٍ، فـلا يحـتجُّ بـما تفـرّد بـه، قـال البيهقـيُّ فيـه: «فالاحتيـاط أن لا يُحـتجَّ بـه فـيما يخـالف الثِّقات»[291].

والـذي يظهـر أنَّ حمّـاد بـن سَـلَمَة اضـطرب في إسـناد هـذا الحـديث عـلى هـذه الأوجـه الثّلاث، مع موافقتـه لهـمّام بـن يحيـى في مَـتْن الحـديث حيـث قـال: (**أنَّ الـرَّجُلين جـاءا بـشاهدَينِ أو ببيِّنةٍ**).

[5] **قتـادة، عـن أبي مِجْلَـز، عـن أبي بُـردة، عـن أبي موسـى**: تفـرّد بـه الـضَّحَّاك بـن حُمْـرة، وهو ضعيفٌ، ولكنَّه وافق همّامَ بن يحيى في قوله (**بالشَّاهدين أو البيِّنة**).

[6] **قتادة، عن أبي بردة**: دون ذِكْر أحدٍ بينهما، تفرّد به سعيد بن بَشير، وهو ضعيفٌ.

---

(289) انظـر: التـاريخ الكبـير، للبخـاريّ، (1/ 57)، والجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (7/ 221)، والثقـات، للعِجْليّ، (2/ 234).

(290) انظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 695).

(291) في الخلافيـات لـه، كـما في الـسِّير، للـذَّهبيّ، (7/ 452)، **وانظـر أقـوال أهـل العلـم فيـه تجريحـاً وتعـديلاً**: التـاريخ الكبـير، للبخـاريّ، (3/ 22)، والجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (3/ 141)، والثقـات، لابـن حبـان، (6/ 216)، والثقـات، للعِجْـليّ، (1/ 319)، والكامـل، لابـن عـدي، (2/ 253)، وشرح علـل الترمـذيّ، لابـن رجب، (2/ 781-784).

ورجّح الطحاويُّ رواية همّام بنِ يحيى لموافقة حمّاد بن سَلَمَة له في مَتْن الحديث.[292]

ولكنَّه متعقَّبٌ بـأنَّ حمّـاد بـن سَـلَمَة اضـطرب في روايـة سـند الحـديث، فـلا يَـصْلُح مقويّـاً لحديث همّام، فالذي يظهر أنَّ فيما قاله الطحاويُّ نظر.

وعليه فأقوى هذه الوجوه هو ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة وشعبة ـ على الـرَّاجح عنـه ـ، عـن قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبي بُردة، عن أبي موسى الأشعريِّ مرفوعـاً: **(أنَّـه لَـيْسَ لهـما بيِّنـةٌ، فَقَضَى النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وَسَلَّم بينهُما نِصْفَينِ)**.

ولكـنَّ هـذا الوجـه أيـضاً معـلٌّ، أعلَّـه البخـاريُّ، قـال الترمـذيُّ ـ بعـد أن أخرجـه مـن طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عـن قتـادة ـ: «فـسألتُ محمّـداً عـن هـذا الحـديث؟. فقـال: يرجِـعُ هـذا الحديث إلى حديث سِمَاك بن حَرْب عن تميم بن طَرَفَة.

قال محمّد: روى حمّاد بـن سَـلَمَة، قـال: قـال سِـمَاك بـن حَـرْب: أنـا حـدَّثتُ أبـا بُـردة بهـذا الحديث».[293]

وروايــة سِــمَاك بــن حَـرَب هــذه: أخرجهــا، عبــد الــرزاق، المُـصنَّف، (8/ 276)، ح(15202)، عـن **سـفيان الثَّـوريِّ**، و(8/ 276)، ح(15203)، عـن **إسرائيـل بـن يـونس بـن أبي إسـحاق**، وابـن أبي شَـيْبة، (4/ 371)، ح(21157)، مـن طريـق **أبي الأحـوص سَـلَّام بـن سُـلَيم**، والطَّحـاوي، شرح مـشكل الآثـار، (12/ 206)، ح(4758)، مـن طريـق **حمّـاد بـن سَــلَمَة**، والبيهقــيُّ، الــسُّنن الكــبرى، (10/ 258)، ح(26022)، مــن طريــق **أبي عَوَانــة الوضَّــاح بــن عبــد الله**، و(10/ 258)، ح(21023)، مــن طريــق **محمّــد بــن جــابر اليمامــيّ**، ستّتُهم عـن سِـمَاك بـن حـرب، عـن تمـيم بـن طَرَفَـة مرفوعـاً مرسـلاً، وفيـه ذِكْـر الـشَّاهدَينِ أو البيِّنة.

---

(292) شرح مشكل الآثار، للطّحاويّ، (12/ 206).

(293) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 212–213.

والحديث إسـنادُه ثقـات، ولكنَّـه مرسـلٌ، فتميـم بـنُ طَرَفَـة لم يُـدرِك النَّبـيَّ صـلَّى اللهُ عليـه وسلَّم، ولم يسمع منه.[294]

ولكـن أخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (2/ 204)، ح(1835)، مـن طريـق الحجّـاج ابن أَرْطاة، عن سِمَاك بن حَرْب، عن تميم بن طَرَفَة، عن جابر بن سَمُرة مرفوعاً.

وإسنادُه ضعيفٌ، ففيـه الحجّـاج بـن أَرْطـاة، وتقـدَّم[295] أنَّ غـيرَ واحـدٍ مـن العلـماء ضـعَّفه، وتُكلِّم فيه لاضطرابه وكثرةِ خطئه، خاصةً فيما تفرّد به.

ولكنَّـه تُوبِـع، تابعـه ياسـين الزَّيَّـات: أخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (2/ 204)، ح(1835)، من طريق ياسين الزَّيَّات، عن سِمَاك بن حَرْب به مرفوعاً.

وياسين بن معاذ الزَّيَّات ضعيفٌ جداً، بل منكر الحديث[296]، فلا يُفْرَح بمتابعته.

وعليـه: فـالرَّاجح ـ في هـذا الوجـه ـ أنَّ الحـديث مـن روايـة سِـمَاك بـن حَـرْب، عـن تمـيم ابن طَرَفَة مرسلاً.

ونعـود إلى تعليـل الإمـام البخـاريّ للحـديث، فالبخـاريُّ يـشير إلى أنَّ الحـديث معـروفٌ من رواية سِمَاك بن حَـرْب عـن تمـيم بـن طَرَفَـة، لا مـن روايـة أبي بُـرْدة، فالحـديثُ حـديثُ سِـمَاك لا حديثُ أبي بُرْدة، ودلّل عـلى ذلـك بـما أورده عـن سِـمَاك بـن حَـرْب أنَّـه قـال: «أنـا حـدَّثتُ أبـا بُرْدة بهذا الحديث».[297]

وتَبِـع البخـاريَّ الـدَّارقطنيُّ في تعليـل الحـديث، فقـال: «ومـدارُ الحـديث يرجِـعُ إلى سِـمَاك ابن حَرْب، والصَّحيحُ عن سِمَاك بن حَرْب».[298]

---

(294) نـصَّ عليـه الـشَّافعيُّ كـما في «الـسنن الكـبرى» للبيهقـيّ، (9/ 111)، وانظـر منـه: (10/ 258)، والثقـات، للعِجْليّ، (1/ 257).

(295) ص: 68.

(296) انظـر: الجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (9/ 312)، والمجـروحين، لابـن حبـان، (3/ 142)، والكامـل، لابن عدي، (7/ 184).

(297) وكذا أخرج نحوه الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (12/ 206-207) عن سِمَاك بن حَرْب.

(298) العلل، للدَّارقطنيِّ، (7/ 204).

ومال إليه البيهقيُّ، فقال: «وإرسال شعبة هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُرْدة، عن أبيه، في رواية غُندَر عنه، كالدِّلالة على ذلك [أي: على أنَّ مخرجه سِمَاك بن حرب]، والله أعلم».[299]

وأورد الطّحاويُّ ـ بعد تخريجه للحديث من طريق حمّاد بن سَلَمَة عن سِمَاك بن حرب ـ، قولَ سِمَاك: «فأَخبَرتُ بذلك أبا بُرْدة، فكتب به إلى الحجَّاج[300]، فكتب أَنِ اقضِ بهِ».[301]

فقال الطَّحاويُّ بعدها مجيباً عن هذه العِلَّة: «فكان جوابنُا له في ذلك: أنَّه لا يجب بما ذَكَرَ ما قاله؛ لأنَّه قد يجوز أن يكون أبو بُرْدة كتب إلى الحجّاج بما كتب به ممّا حدَّثه إيّاه تميمُ ابنُ طَرَفَة، ليَعْلَمَ الحجّاجُ أنَّ لأبي بُرْدة في هذا الحديث موافقاً غيرُه في الجملةِ، فإنَّ سِمَاك بنَ حرب عند أهل العلم بالحديث لا يُكافِئُ قتادة، ولا سعيد بن أبي بُرْدة، ويجب إذا كان ذلك كذلك، أن لا يُلتفتَ إلى روايته هذه...».[302]

وهو استدلالٌ عقليٌّ، لا دليل عليه إلا الاحتمال الظَّنِّي، ولو صحَّ لكان جوابُ الإمام الطَّحاويِّ قويّاً وجيهاً، والله أعلم.

ولكن ما قاله الأئمّةُ النُّقّاد كالبخاريِّ والدَّارقطنيِّ والبيهقيِّ أولى، فالحديثُ حديثُ سِمَاك بن حرب، لا حديثُ أبي بُرْدة.

وجمع البيهقيُّ بين روايات الحديث؛ فرواية قتادة عن خِلَاس فيها: (**نفيُّ البيِّنة والشَّاهِدَينِ، وأنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أَرْشَدَهُما إلى الاستهامِ على اليمينِ**)، ورواية

---

(299) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 258).

(300) هو الحجّاج بن يوسف الثَّقفيُّ، وذلك أنَّ أبا بُرْدة ولي قضاء الكوفة، ثمَّ عزله الحجّاج بن يوسف، وَوَلَّى أخاه أبا بكر بن أبي موسى مكانَهُ.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 325).

(301) شرح مشكل الآثار، للطَّحاويّ، (12/ 206-207).

(302) المصدر السَّابق، (12/ 207-208).

قتـادة عـن سـعيد بـن أبي بُـرْدة في بعـض طُرُقِهـا: (**أنَّ الـرَّجُلين جـاءا ببيِّنـةٍ أو شـاهِدَين، وأنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَضَى بينها بالنَّصفَين**).

قـال البيهقـيُّ: «فكأنَّـه صـلّى اللهُ عليـه وسـلّمَ جَعَـلَ ذلـك بيـنهُما نـصفينِ بحُكْـم اليـدِ، فطلـب كـلُّ واحـدٍ مـنهما يمـينَ صـاحبه في النِّـصف الـذي حـصل لـه، فجعـل علـيهما اليمـين، فتنازعا في البداية بأحدِهما، فأمرَهُما أن يقترِعا على اليمينِ، واللهُ أعلم».[303]

وقـال أيـضاً: «ويُحتمـل ــ عـلى البُعـد ـ أن تكونـا قـضيَّتينِ، ويُحتمـل أن تكـون قِـصَّةً واحدةً، والبيِّنتـان حـين تعارضـتا سـقطتا، فقيـل: لـيس لواحـدٍ مـنهُما بيِّنـةٌ، وقَـسَمَ الـشيءَ بيـنهُما نصفينِ بحُكْم اليد، والله أعلم».[304]

وهذا الجَمْعُ عـلى القـول بثُبـوت الرِّاويـة الأخـرى (قتـادة، عـن سـعيد بـن أبي بُـرْدة)، وإلا فهي معلَّةٌ، أعلَّها البخاريُّ والدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ، وعليه فلا يستقيمُ الجَمْعُ بين الرِّوايتين.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديثَ ثابـتٌ مـن حـديث قتـادة، عـن خِـلَاس، عـن أبي رافـعٍ، عـن أبي هُرَيـرة مرفوعـاً، دون ذِكْـرٍ للبيِّنـة، مـع الأمـر بالاسـتهام عـلى اليمـين، وبنحـوه أخرجـه البخاريُّ[305] مـن طريـق عبـد الـرَّزاق، عـن مَعْمَـر، عـن همّـام بـن مُنبِّـه، عـن أبي هُرَيـرة رضي الله عنه: «**أنَّ النَّبيَّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلّم عَـرَضَ عـلى قـومٍ اليَمـينَ، فَـأَسرَعُوا، فَـأَمَر أن يُـسهَمَ بيـنهُم في اليَمِينِ، أيُّهُم يَحلِفُ؟**».

أمّـا روايـة قتـادة، عـن سـعيد بـن أبي بُـرْدة، عـن أبي بُـرْدة، عـن جَـدِّه أبي موسـى الأشـعريِّ، فهـي معلَّـةٌ بـالاختلاف في إسـنادِها ومتنِهـا، وبـها أعلَّـه البخـاريُّ والـدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ، بأنَّ الحديث معـروفٌ مـن روايـة سِمَاك بـن حَـرْب عـن تمـيم بـن طَرَفَـة، إلا أنَّ إسـناد هذه الرِّواية ضعيفٌ لإرسالها، واللهُ أعلم.

---

(303) الـسُّنن الكـبرى، للبيهقـيّ، (10/ 255)، وسـبقه إلى نحـو كلامِـهِ الطَّحـاويُّ في «شرح مـشكل الآثـار» (7/ 286-287).

(304) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 257).

(305) الصَّحيح، (2/ 950)، ح(2529).

الحديثُ الثَّامن:

(15) قال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا محمّـد بـن جَعْفَـر، حـدَّثنا سـعيد، عـن قتـادة، عن خِلَاس وعن أبي حَسّان، عـن عبـد الله بـن عُتبـة بـن مـسعود، عـن عبـد الله بـن مـسعود: أنَّ سُـبَيعة بنـت الحـارث وَضَـعَتْ حَمْلَهـا بعـد وفـاة زوجهـا[306] بخمـس عَـشْرةَ ليلـةً، فـدخل عليهـا أبـو الـسَّنابل[307]، فقـال: كأنَّـكِ تُحـدِّثينَ نفـسكِ بالبـاءة[308]، مـا لَـكِ ذلـك حتـى ينقـضي أبعـدُ الأجلينِ.

فانطلقـتُ إلى رسـولِ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم، فأخبرتـه بـما قـال أبـو الـسَّنابل، فقـال رسولُ الله صلّى اللهُ عليـه وسـلَّم: «**كَـذَبَ**[309] **أَبُـو الـسَّنَابِلِ**[310]**، إِذَا أَتَـاكِ أَحَـدٌ تَرْضَـيْنَهُ فَـأْتِينِي بِـهِ، أَوْ قَالَ: فَأَنْبِئِينِي، فَأَخْبَرَهَا أَنَّ عِدَّتَهَا قَدْ انْقَضَتْ**».[311]

وإسنادُه ضعيفٌ ..

---

(306) هو الصحابيُّ سعد بن خَوْلة.

انظر: الثقات، لابن حبان، (3/ 185)، والأسماء المبهمة، للخطيب البغدادي، ص: 102.

(307) ابـن بَعْكَـك بـن الحـارث بـن عَميلـة، اختلـف في اسـمه عـلى أقـوال، مـشهورٌ بكنيتـه، وهـو مـن مـسلمة الفـتح، تزوج سُبَيعة بنت الحارث بعد وفاة زوجها، صاحبة هذه القِصَّة.

انظر: الإصابة، لابن حجر، (7/ 190).

(308) يعني: النِّكـاح والتَّـزَوُّج، يقـال فيـه: البَـاءَة والبَـاء، وقـد يُقْـصَر، وهـو مِـنَ المَبَـاءة: المَنـزِل؛ لأنَّ مَـنْ تـزوَّج امـرأةً بوَّأها مَنزِلاً. وقيل: لأنَّ الرَّجُل يَتَبَوّأ من أهله؛ أي: يَستَمكِن كما يتبوَّأ من مَنزِله.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 92.

(309) أي: أخطأ، وأخبر بما هو باطلٌ في نفس الأمر، لا أنَّه تعمّد ذلك، وهو في كلام أهل الحجاز كثيرٌ.

انظر: فتح الباري، لابن حجر، (1/ 219) و(9/ 475).

(310) قال ابن حجر: «وهذا يدلُّ عـلى أنَّ أبـا الـسَّنابل كـان فقيهـاً، وإلا لكـان يقـع عليـه الإنكـار في الإفتـاء بغـير علـمٍ، ولكنَّ عُذرَه أنَّه تمسَّكَ بالعُموم، وقد خُصَّت الحامل إذا وضعت من ذلك العموم».

الإصابة، لابن حجر، (7/ 190).

(311) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 447)، ح(4273).

فمحمّد بن جعفر غُنْدَر سَمِع من سعيد بن أبي عَرُوبة بعد الاختلاط على الصَّحيح[312]، وخُولِف في إسناد الحديث، فأخرج أحمد، المسند، (1/ 447)، ح(4274)، عن عبد الله بن بكر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن خِلَاس، عن عبد الله بن عُتبة: (**أنَّ سُبَيعة...**)، دون ذِكْرٍ لعبد الله بن مسعود.

وعبد الله بن بكر هو السَّهميُّ، سَمِع من سعيدٍ قبل الاختلاط.[313]

وتابع عبد الله بن بكر على هذا الوجه عبدُ الوهَّاب بنُ عطاء الخفَّاف: أخرجه أحمد، المسند، (1/ 447)، ح(4275).

وبه يتبيَّنُ خطأ محمّد بن جَعْفَر، حيثُ تفرَّد في قوله: (عن عبد الله بن مسعود، عن سُبَيعة)، والمعروف أنّه من رواية (عبد الله بن عُتبة عن سُبَيعة بنت الحارث) كذا رواه عبد الله بن بكر وعبد الوهَّاب بن عطاء.

ولكنَّ رواية عبد الله بن عُتبة عن سُبَيعة أعلَّها الإمام أحمد[314] والبيهقيُّ[315] بالإرسال بينهما، ويشهد لقولهما ما أخرجه البخاريُّ معلّقاً، الصَّحيح، (4/ 1466)، ح(3770)،

---

(312) قال عمرو بن العبَّاس كما في «الكامل» لابن عدي (1/ 111) و(3/ 394) : «كتبتُ عن غُنْدَر حديثَه كلَّه إلا حديثَه عن ابن أبي عَرُوبة؛ فإنَّ عبدَ الرَّحمن بن مهديٍ نهاني أن أكتب عنه حديث سعيد، وقال: إنَّ غُنْدَراً سَمِع منه بعد الاختلاط».

وقال عليُّ بن المدِينيُّ: «كنتُ إذا ذكرتُ غُنْدَراً ليحيى [ابن سعيد القطَّان] عوَّج فَمَهُ، وكان يُضعِّفُه».

وقال الباجيُّ في «التعديل والتجريح» (2/ 623) مُعلِّقاً: «يريدُ ــ والله أعلم ــ أنَّه كان يُضعِّفُه في سعيد بن أبي عَرُوبة».

(313) قال عبد الله بن بكر كما في «تاريخ بغداد» للخطيب (9/ 421): «سمعتُ من سعيدٍ سنة إحدى أو اثنتين وأربعين».

وسعيد بن أبي عَرُوبة اختلط بعد عام (142هـ) قاله يحيى بن معين، وقيل: أواخر سنة (143هـ) قاله يزيد ابن زُرَيع، وقيل: (145هـ) وعليه أكثرُ الأئمّة، **انظر لزمن اختلاط سعيد**: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 57)، وفتح المغيث، للسخاويّ، (4/ 468).

وأيّاً كان الرَّاجح من هذه الأقوال، فعبدُ الله بن بَكْر سَمِع من سعيد بن أبي عَرُوبة قبل الاختلاط قطعاً.

(314) انظر: العلل، لأحمد، (3/ 185)، والمسند، (1/ 447).

(315) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيِّ، (7/ 429).

و(5/ 2037)، ح(5013)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 112)، ح(1484)، من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهابٍ الزُّهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، عن أبيه عبد الله بن عُتبة: أنَّه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزُّهريِّ، يأمرُه أن يدخل على سُبَيعة بنت الحارث الأسلميّة؛ فيسألَها عن حديثِها... وذَكَرَ القِصَّة نحوها.

ففيه أنَّ عبد الله بن عُتبة لم يسمع الحديث من سُبَيعة، وإنَّما أخذ القِصّة عن عمر بن عبد الله بن الأَرْقم كتابةً، ولذا قال المِزِّيُّ في ترجمة عبد الله بن عُتبة وهو يُعدِّد شيوخه: «وعمر بن عبد الله بن الأرقم، كتابةُ قِصّة سُبَيعة الأسلميّة».[316]

ولكن يُشكِل عليه ما أخرجه عبد الرَّزاق، المصنَّف، (6/ 473)، ح(11722)، ومن طريقه أحمد، المسند، (6/ 432)، ح(27475)، وكذا الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (24/ 296)، ح(750)، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة قال: أرسل مروانُ [بن الحكم] عبدَ الله بن عُتبة إلى سُبيعة بنت الحارث، يسألُها عمّا أفتاها به رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فأخبرته... القِصّة نحوها.

ففيه ما يُشعِر بأنَّ عبد الله بن عُتبة سَمِع القِصّة من سُبَيعة مباشرةً، ولكنَّه محتَمِلٌ لأن يكون كاتبها أو كلَّف من يكاتُبها كما في رواية البخاريّ السَّابقة، ولأجل هذا الاحتمال لم يجزم ابن حجر بسماع عبد الله بن عُتبة منها فقال: «فيُحْتَمَل أن يكون عبدُ الله بن عُتبة لَقِيَ سُبَيعة بعد أن كان بَلَغَه عنها ممّن سيذكرُ مِنَ الوسائط».[317]

ومراد ابن حجر بالوسائط: عمر بن عبد الله بن الأَرْقم.

وللحديث شاهدٌ من حديث أمِّ سلمة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (4/ 1864)، ح(4626) و(5/ 2037)، ح(5012)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 1122)، ح(1485).

ومن حديث المِسْور بن مَخْرَمة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2038)، ح(5014).

---

(316) تهذيب الكمال، للمزي، (15/ 270).

(317) فتح الباري، لابن حجر، (9/ 471).

والخُلَاصَـــةُ: أنَّ الحـديث ضـعيفٌ مـن طريـق عبـد الله بـن عُتبـة عـن ابـن مـسعود موصولاً، والصَّواب فيـه أنَّـه مـن روايـة عبـد الله بـن عُتبـة عـن سُـبَيعة مُرسـلاً، وهـو مـا ذهـب إليه الإمامان أحمد والبيهقيُّ.

والحديث ثابتٌ في الـصَّحيحين مـن روايـة عبـد الله بـن عُتبـة، عـن عمـر بـن عبـد الله بـن الأرقم مُكاتبةً، عن سُبَيعة.

وله شاهدٌ من حديث أُمِّ سَلَمَة والمِسْور بن مَخْرَمة عند البخاريّ ومسلم.

الحديثُ التّاسع:

(16) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا بَهْـز [بـن أسـد]، وحـدثنا عَفَّـان [بـن مـسلم] قـالا: حـدَّثنا همّـام، قـال: سُـئِل قتـادةُ عـن رَجُـلٍ صـلّى ركعـةً مـن صـلاة الـصُّبح، ثُـمَّ طلعـت الـشَّمسُ. قـال عفّـان: ثُـمَّ طَلَـع قَـرْنُ الـشَّمسِ، فقـال: حـدَّثني خِـلَاس، عـن أبي رافـعٍ: أنَّ أبـا هُرَيرة حدَّثه: أنَّ رسولَ الله صلّى اللهُ عليه وسلّم قال: «**يُتِمُّ صَلاتَهُ**»".[318]

وأخرجـه مـن هـذا الطَّريـق أيـضاً: النَّـسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (1/ 176)، ح(464)، مـن طريـق **أبي الوليـد الطَّيالـسيّ**، وأخرجـه الـدَّارقطنيُّ، الـسُّنن، (2/ 224)، ح(1244)، والحاكم، المستدرك، (1/ 408)، ح(1014)، مـن طريـق أحمـد بـن عَتيـق، عـن **محمّـد بـن سِنَان العَوَقي**، كلاهما عـن همّـام بـن يحيـى، عـن قتـادة بـه مرفوعـاً بنحـوه، وفيهـا صرَّح قتـادة بالـسَّماع من خِلَاس.

وإسنادُه صحيحٌ.

وتُوبِـع همّـام بـن يحيـى في قتـادة عـلى هـذا الوجـه، تابعـه سـعيد بـن أبي عَرُوبـة: أخرجـه أحمـد، المـسند، (2/ 236)، ح(7215)، عـن **محمّـد بـن أبي عَـدِي**، وأيـضاً (2/ 489)، ح(10344)، عـن **محمّـد بـن جعفـر ورَوْح بـن عُبـادة**، ومـن طريـق رَوْح البيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (1/ 379)، ح(1652)، وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، الأوسـط، (6/ 375)، ح(6660)،

---

(318) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 306)، ح(8042).

مــن طريــق **المُطعِــم بــن المِقْــدَام**، وأخرجــه الطَّحــاويُّ، شرح مــشكِلِ الآثــار، (10/ 140)، ح(3976)، وشرح معــاني الآثــار، (1/ 399)، ح(2162)، مــن طريــق **عبــد الوهّــاب بــن عطــاء الخفّــاف**، وأخرجــه تمّــام، الفوائــد، (1/ 316)، ح(797)، مــن طريــق **سـعيد بــن بَــشِير**، ستّتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن خِلَاس به مرفوعاً بنحوه.

إلا أنَّــه وقــع في «أطــراف المــسند» لابــن حجــر (8/ 113) ح(10561)، و «إتحــاف المهــرة» لــه أيــضاً (15/ 642) ح(20053) روايــة ابــن أبي عَــدِي، ومحمّــد بــن جَعْفَــر، ورَوْح بن عُبادة، ثلاثتُهم عن (شعبة) بدلاً من (سعيد بن أبي عَرُوبة).

وهــو خــلاف مــا في المطبــوع[319]، والأمــر محتَمِــلٌ لكلــيهما؛ لأنَّ ســعيد بــن أبي عَرُوبــة وشعبة بن الحجّاج من طبقةٍ واحدةٍ، ومن أصحاب قتادة المشهورين، والله أعلم.

وأخرجــه أحمــد، المسند، (2/ 306)، ح(8042)، عــن **بَهْــز بــن أســد**، وأخرجــه أيــضاً (2/ 347، 521)، ح(8551، 10761)، وابــــن خُزَيمــــة، الــــصَّحيح، (2/ 94)، ح(986)، وابــن حبــان، الــصَّحيح، (4/ 450)، ح(1581)، مــن طريــق **عبــد الــصَّمد بــن عبــد الــوارث**، وأخرجــه الــدَّارقطنيُّ، الــسُّنن، (2/ 224)، ح(1245)، والحــاكم، المــستدرك، (1/ 408)، ح(1013)، من طريق أحمد بن عتيــق، عــن **محمّــد بــن سِــنان**، ثلاثــتُهم عــن همّــام بــن يحيــى، عــن قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجــه النَّــسائيُّ، الــسُّنن الكــبرى، (1/ 176)، ح(463)، والــدَّارقطنيُّ، الــسُّنن، (2/ 222)، ح(1242)، والبيهقــيُّ، الــسُّنن الكــبرى، (1/ 379)، ح(1653)، مــن طُــرُقٍ عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عَزْرة بن تميم، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

---

(319) انظــر: المــسند، (12/ 150) ح(7126)، مؤســسة الرِّســالة، تحقيــق: شــعيب الأرنــؤُوط وعــادل مُرشــد، و(2/ 236) ح(7215)، مؤسسة قرطبة.

ونقـل ابـن حجـر في ترجمـة عَـزْرة بـنِ تمـيم قـول النَّـسائيِّ: «عَـزْرَة الـذي روى عنـه قتـادة[320]، لـيس بـذاك القـويِّ».[321] وذكـره ابـن حبـان في «الثقـات»[322]، وقـال الـذهبيُّ: «فيـه لِين».[323] وقال ابن حجر: «مقبولٌ».[324]

وذكـر أحمـد بـن حنبـل[325]، ومـسلم[326] أنَّ قتـادةَ ممّـن انفـرد بالرِّوايـة عنـه، ووافقهـم الخطيب البغداديّ[327]، وأشار البخاريُّ إلى تفرُّد قتادة عنه.[328]

والذي يظهر أنَّه إلى الضَّعف أقرب، والله أعلم.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على ثلاثة أوجه:

الوجـه الأوَّل: قتـادة، عـن خِـلَاس، عـن أبي رافـعٍ: رواه سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وهمّـام بـن يحيى من رواية بَهْز بـن أسـد، وعفّـان بـن مـسلم، وأبي الوليـد الطيالـسيّ، ومحمّـد بـن سِـنَان عنـه، كلاهما عن قتادة به.

الوجه الثّاني: قتادة، عـن النَّـضر بـن أنـس، عـن بَـشِير بـن نَهِـيك: رواه همّـام بـن يحيـى مـن رواية بَهْز بن أسد، وعبد الصَّمد بن عبد الوارث، وأحمد بن سِنان عنه، عن قتادة به.

والـذي يظهـر أنَّ كـلا الـوجهين ثابـتٌ عـن همّـام بـن يحيـى، وصـحّح كـلا الـوجهينِ الحاكمُ النَّيسابوريُّ.[329]

---

(320) روى عن قتادة أربعـةٌ يُـسمَّون عَـزْرة، وهـم: عَـزْرة بـن عبـد الـرَّحمن الخُزَاعـي (ثقـةٌ)، وعَـزْرَة بـن ثابـت (ثقـةٌ)، وعَزْرَة بن يحيى (مقبولٌ عند ابن حجر)، وعَزْرَة بن تميم.

انظر تراجمهم: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 172، 173).

(321) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 172).

(322) (5/ 279).

(323) الكاشف، للذهبي، (2/ 20).

(324) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 390.

(325) العلل، لأحمد، (3/ 295).

(326) المنفردات والوَحْدان، لمسلم بن الحجَّاج، ص: 154.

(327) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 172).

(328) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 65)،

(329) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 408).

وأمّا قـول الطَّـبرانيّ: «لم يـرو هـذا الحـديث عـن قتـادة إلا همّـام»[330]، فهـو مُتعقَّـبٌ بمتابعـة سعيد بن أبي عَرُوبة لهمّامٍ كما تقدَّم.

الوجه الثالث: قتادة، عن عَزْرة بن تميم: رواه هشام الدَّستوائيُّ عن قتادة.

وصـحّح هـذا الوجـه مـع الـوجهين الـسَّابقين الإمـام أبـو حـاتمٍ، فقـال: «أَحـسِبُ الثَّلاثـة كلَّهـا صِـحاحاً، وقتـادةُ كـان واسـعَ الحـديث، وأحفظُهـم سـعيد بـن أبي عَرُوبـة قبـل أن يختلط، ثُمّ هشام، ثُمّ همّام».[331]

ولكـنَّ في الـنَّفْس شـيئاً لتـصحيح هـذا الوجـه الثّالـث، لتفـرُّد هـشام الدَّسـتوائيِّ بروايـة الحديث عـن قتـادة مخالفـاً سـعيد بـن أبي عَرُوبـة وهمّـام بـن يحيـى عـلى وجـهٍ عنـده، وكـذا تفـرَّد معاذ بن هشام برواية الحديث عـن أبيـه هـشام، ومعـاذٌ وإن كـان ثقـةٌ، فهـو يَغْلَـط في الـشَّيء بعـد الشَّيء كما تقدَّم.[332]

وفيـه عَـزْرة بـن تمـيم وهـو إلى الـضَّعف أقـرب، ولكنَّـه لم يَتَفَـرَّد بروايـة الحـديث عـن أبي هُرَيرة، بل تُوبع، تابعه أبو رافع وبَشِير بن نَهِيك وغيرُهم.

ويحتمـل أن يكـون هـشامٌ حَفِظَـه عـن قتـادة؛ فـإنَّ هـشاماً مـن أصـحاب قتـادة المُقـدَّمين فيه، واللهُ أعلم.

والحـديث أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 204)، ح(531)، مـن طريـق **أبي سَـلَمة ابـن عبـد الـرَّحمن**، وأيـضاً (1/ 211)، ح(554)، ومـسلم، الـصحيح، (1/ 424)، ح(608)، مـن طريـق **عطـاء بـن يَـسار، وبُـسر بـن سـعيد، وعبـد الـرَّحمن بـن هُرمـز الأَعْـرج**، أربعـتُهم عـن أبي هُرَيـرة مرفوعـاً بلفـظ: «**مَـنْ أَدْرَكَ رَكْعَـةً مِـنَ الـصُّبْحِ قَبْـلَ أَنْ تَطْلُـعَ الـشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ العَصْرَ**».

ولـه شـاهدٌ مـن حـديث عائـشة نحـوه: أخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (1/ 424)، ح(609).

(330) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (1/ 190).

(331) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 81).

(332) ص: 100.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديثَ ثابـتٌ مـن طريـق قتـادة عـن خِـلَاس، ومـن طريـق قتـادة عـن النَّضْر بن أنـس، صـحّحهما أبـو حـاتمٍ الـرَّازيّ والحـاكم، وكـذا مـن طريـق قتـادة عـن عَـزْرة بـن تميم، على قول أبي حاتمٍ الرَّازيّ.

وكذا صحَّ من طُرُقٍ أخرى عن أبي هُرَيرة عند البخاريّ ومسلم.

وله شاهدٌ صحيح من حديث عائشة عند مسلم.

الحديثُ العاشر:

(17) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا عـليُّ بـن عبـد الله [بـن المـدينيّ]، قـال حـدَّثنا معـاذ بـن هـشام، قـال حـدَّثني أبي، عـن قتـادة، عـن خِـلَاس بـن عمـرو، عـن أبي رافـعٍ ـ يعنـي الصَّائغ ـ، عن أبي هُرَيـرة: أنَّ نبـيَّ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم قـال: «**لِلْمُـؤْمِنِ زَوْجَتَـانِ، يُـرَى مُـخُّ سُوقِهِمَا مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهِمَا**».[333]

وأخرجـه مـن هـذا الطّريـق أيـضاً: أبـو يعـلى، المـسند، (11/ 324)، ح(6437)، عـن أبي خَيْثمة زُهَير بن حرب، عن معاذ بن هشام به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجـــه البخـــاريُّ، الـــصَّحيح، (3/ 1185)، ح(3073)، ومـــسلم، الـــصَّحيح، (4/ 2178)، ح(2834)، مـــن طريـــق مَعْمـــر بـــن راشـــد، عـــن **همّـــام بـــن مُنبِّـــه**، وأخرجـــه البخـــاريُّ، الـــصَّحيح، (3/ 1186)، ح(3074)، مـــن طريـــق أبي الزِّنـــاد، عـــن الأَعْـــرَج، و(3/ 1187)، ح(3081)، مـــن طريـــق **عبـــد الـــرَّحمن بـــن أبي عَمْـــرة**، وأخرجـــه مـــسلم، الـصَّحيح، (4/ 2178)، ح(2834)، مـن طريـق أَيُّـوب الـسَّختياني، عـن **محمّـد بـن سـيرين**، أربعـتُهم عـن أبي هريـرة مرفوعـاً مُطـوّلاً أولُّـه: «**أَوَّلُ زُمْـرَةٍ تَلِـجُ الجَنَّـةَ صُـوَرُهُمْ عَـلَى صُـورَةِ الْقَمَـرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ... وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ، يُرَى مُخُّ سَاقِهَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الحُسْنِ...**».

(333) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 385)، ح(8984).

[8] رجاء بن حَيْوة الشَّاميُّ[334]

سأل إسحقُ بن منصور الكَوْسَج[335] يحيى بنَ معين عن سماع قتادة من عددٍ من الشَّيوخ، وكان ممّن سأل عنه رجاء بن حَيْوة، فقال إسحاق لابن معين: «قلتُ: رجاء بن حَيْوة؟. قال ابن معين: لا».[336] أي: لم يسمع منه.

وتوفِّي رجاء بن حَيْوة عام (112هـ) بالشَّام[337]، وقيل: مات في أوائل خلافة هشام ابن عبد الملك[338]، وكانت خلافة هشام بن عبد الملك عام (105هـ) إلى عام (125هـ).[339]

وكلا القولين متقاربين.

---

(334) أبو المِقْدام أو أبو نَصْر، وقيل: أبو بكر، الكِنْدِيُّ، الشَّاميُّ، الفلسطينيُّ، ويقال: الأُرْدُنيُّ، شيخ أهل الشَّام، وكبير الدَّولة الأموية، كان ثقةً، عالماً، فاضلاً، كثيرَ العلم، من عبَّاد أهل الشَّام وزُهَّادِهم وفُقهائِهم، كان يُحدِّثُ بالحديثِ على حُرُوفه.

انظر: الطَّبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 454)، والتاريخ الكبير، للبُخاريّ، (3/ 312)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 501)، والثقات، لابن حبان، (4/ 237)، وتذكرة الحفّاظ، للذَّهبيِّ، (1/ 118).

(335) أحد الرُّواة عن ابن معين، وتأتي روايتُه في المرتبة الثانية بعد رواية الدُّوريّ من حيثُ كميّةُ السؤالات والمسائل، ولم أقف له على سؤالاتٍ حديثيةٍ لابن معين مطبوعة في كتاب مستقل، وإنّما له سؤالاتٌ عن ابن معين متناثرةٌ في كتب الرِّجال، خاصةً كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وأمّا كتاب: «**مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهُويَه، رواية إسحاق بن منصور المَرْوزيّ**»، فهي مسائل في الفقه لا في الحديث، والله أعلم.

(336) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(337) انظر: الطَّبقات، لخليفة، ص: 310، والثقات، لابن حبان، (4/ 237)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (18/ 115).

(338) قاله الهيثم بن عَدِي ويحيى بن معين.

انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (18/ 114، 115).

(339) انظر: البداية والنهاية، (13/ 17) و(13/ 150).

فلا شكَّ في معاصرة قتادة لرجاء بن حَيْوة، ولعلَّ يحيى بن معين نفى سماع قتادة من رجاء بن حَيْوة؛ لكون رجاء بن حَيْوة شاميٌّ فلسطينيٌّ[340]، وقتادة بصريٌّ، ولا يُعْلم أنَّ أحدَهما دخل بلد الآخر أو ارتحل إليها.

ولكنَّ رجاء بن حَيْوة ثَبَتَ دخولُه الكوفةَ، قال البخاريُّ: «وقَدِم الكوفةَ»[341]. بل نصَّ على سماع قتادة منه صراحةً الإمامُ الفَسَويُّ، فقال: «وكان رجاءُ قَدِم الكوفة مع بِشر ابن مروان، فسمع منه أبو إسحاق الهَمْدَانيُّ وقتادة في هذه القَدْمَة».[342]

لذا ورد عن ابن معينٍ خلاف ما رواه إسحاق الكَوْسج، فقد نقل عنه الدُّوريُّ إثبات سماع قتادة من رجاء بن حَيْوة، قال الدُّوريُّ: سمعتُ يحيى يقول: «وسَمِع قتادة من رجاء بن حَيْوَة» ثمَّ علّل هذا السَّماع بقوله: «وقَدِم رجاءُ بن حَيْوَة الكوفة مع بِشْر بن مروان».[343] وروايةُ الدُّوريِّ مُقدَّمةٌ على رواية إسحاق بن منصور الكَوْسج.

وكأنَّ يحيى بن معين نفى سماع قتادة من رجاء بن حَيْوة أولاً؛ لاختلاف البُلدان، ثمَّ تبيَّن لابن معينٍ دخول رجاء بن حَيْوة الكوفة، وكذا قتادة دخلها[344]، فلأجل ذلك أثبت السَّماع منه، والله أعلم.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ ثبوت سماع قتادة من رجاء بن حَيْوة.

ولقتادة عن رجاء بن حَيْوة حديثٌ واحدٌ:

---

(340) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 454)، والثقات، لابن حبان، (4/ 237)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (18/ 102).

(341) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (3/ 312).

(342) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 368-369).

(343) تاريخ ابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 315). وانظر أيضاً: (3/ 351) و(4/ 140).

(344) قال أحمد بن حنبل في «العلل» (3/ 262): «جاء قتادةُ إلى الكوفة إلى الشَّعبيِّ». وانظر: السِّير، للذَّهبيّ، (5/ 272).

(18) قال الإمام أحمد رحمه الله: «حدَّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا سعيدٌ، عن قتادة، عن رجاء بن حَيْوةَ، عن قَبيصة بن ذُؤَيب، عن عمروِ بن العاص قال: **"لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا، عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْراً»**.[345]

وأخرجه من هذا الطَّريق أيضاً: ابن ماجه، السَّنن، (1/ 673)، ح(2083)، وأبو يعلى، المسند، (13/ 275)، ح(7349)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 447)، ح(15357)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (4/ 144)، ح(18746)، ومن طريقه أبو يعلى، المسند، (13/ 266)، ح(7338)، وكذا ابن الجارُود، المنتقى، (ص: 194)، ح(769)، ومن طريق أبي يعلى ابنُ حبّان، الصَّحيح، (10/ 136)، ح(4300)، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (1/ 705)، ح(2308)، والدُّارقطنيُّ، السُّنن، (4/ 478)، ح(3839)، والحاكم، المستدرك، (2/ 228)، ح(2836)، جميعاً من **طُرُقٍ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، وأخرجه أبو داود أيضاً، السُّنن، (1/ 705)، ح(2308)، من طريق **محمّد بن جعفر غُنْدَر**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن مطر بن طَهْمان الورَّاق، عن رجاء بن حَيْوة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (4/ 477)، ح(3359)، من طريق يزيد بن زُريع، عن قتادة ومطر الورَّاق، عن رجاء بن حَيْوة به مرفوعاً بنحوه.

قال ابن حبان: «سمع هذا الخبر ابن أبي عَرُوبة عن قتادة ومَطَر الورَّاق، عن رجاء ابن حَيْوة، فمرّة يُحدِّث عن هذا، وأخرى عن ذلك».[346]

وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (4/ 478)، ح(3840)، من طريق سَلَّام بن أبي خُبْزَة، وهو سَلَّام بن مِكْيَس، عن مطرٍ الورَّاق، عن رجاء بن حَيْوة به مرفوعاً بنحوه.

---

(345) المسند، لأحمد، (4/ 203)، ح(17836).

(346) الصَّحيح، لابن حبان، (10/ 136).

وأخرجه الدُّارقطنيُّ، السُّنن، (4/ 478، 479)، ح(3841، 3842، 3843)، والبيهقي، السُّنن الكبرى، (7/ 448)، ح(15358، 15361)، من طريق أبي مُعَيْد حفص بن غَيْلان وسعيد بن عبد العزيز التَّنُوخيِّ، كلاهما عن سُلَيمان بن موسى القُرَشيِّ، عن رجاء بن حَيْوة، عن قَبِيصة بن ذُؤَيب، عن عمرو بن العاص موقوفاً بلفظ: «**عِدّةُ أمِّ الولد عِدّةُ الحُرّة**»، وزاد حفص بن غَيْلان: «**وإذا أُعْتِقَت فَعِدَّتُها ثَلاثُ حِيَض**».

وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (4/ 479)، ح(3844)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 448)، ح(15359)، من طريق الأوزاعيّ وسعيد بن عبد العزيز، عن الزُّهريِّ، عن قَبِيصة بن ذُؤَيب، عن عمرو بن العاص موقوفاً بنحوه.

وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (4/ 477)، ح(3836)، من طريق يحيى بن سعيد القطّان، عن ثور بن يزيد الكَلاعيّ، عن رجاء بن حَيْوة، عن عمرو بن العاص موقوفاً بلفظ: «**لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا دِينَنَا، إِنْ تَكُنْ أَمَةً فَإِنْ عِدَّتَهَا عِدَّةُ حُرَّةٍ**».

والحديث أُعِلَّ بأمرين:

الأمر الأوّل: الاختلافُ في رفعه ووقفه:

فرواه قتادةُ ومَطَرٌ الورّاق عن رجاء بن حَيْوة به مرفوعاً.

ورواه ثور بن يزيد وسُلَيمان بن موسى عن رجاء بن حَيْوة به موقوفاً، وتابعهم الزهريُّ متابعةً قاصرةً، فرواه عن قَبِيصة به موقوفاً.

ورجَّح الدَّارقطنيُّ[347] الموقوف، وتابعه البيهقيُّ.[348]

وهو كما قالا؛ فإنَّ رجاء بن حَيْوة ـ على وجهٍ عنده ـ رواه مرفوعاً، وخالفه الزُّهريُّ فرواه موقوفاً، ولا شكَّ في تَقدُّم وجلالة الزُّهريِّ في هذا الشَّأن، كما أنَّه موافقٌ للوجه الآخر عن رجاء بن حَيْوة.

---

(347) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (4/ 477، 478،).

(348) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 447).

الأمر الثَّاني: الانقطاع بين قَبِيصة بن ذُؤيب وعمرو بن العاص:

قاله الدَّارقطنيُّ[349] وتابعه البيهقيُّ.[350]

وهو متعقَّبٌ بما قاله ابن التُّركمانيِّ بإمكانيّة سماع قَبِيصة من عمرو بن العاص، حيث قال: «قد قدَّمنا مِراراً أنَّ هذا على مذهب من يشترطُ ثبوت السَّماع، وأنَّ مُسلماً أنكر ذلك إنكاراً شديداً، وزعم أنَّ المتَّفقَ عليه أنَّه يكفي للاتصال إمكانُ اللقاء، وقَبِيصة وُلِد عام الفتح، وسَمِعَ عثمانَ بنَ عفَّان، وزيد بن ثابت، وأبا الدَّرداء، فلا شكَّ في إمكان سماعه من عمروٍ».[351]

وقال ابن عبد البرِّ: «وقال آخرون: هو متّصلٌ؛ لأنَّ قَبِيصة بن ذُؤَيب أدرك أبا بكرٍ الصِّديق، وله سِنٌّ لا يُنكَرُ معها سماعُه».[352]

وتابعهما الألبانيُّ.[353]

والذي يظهر إمكانية سماع قَبِيصة بنِ ذُؤَيب من عمرو بن العاص؛ فالمحفوظ أنَّه ولد عام فتح مكة، وَأُتِيَ به إلى رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ليدعو له بالبركة بعد وفاة أبيه، وقيل: وُلِدَ قبل ذلك.[354]

ثمَّ إنَّه سَمِع ممّن هو أقدم من عمرو بن العاص، حيثُ نُصَّ على سماعه من أبي الدَّرداء (ت: 32هـ)[355]، فسماعُه من عمرو بن العاص (ت: 40، وقيل: 50هـ)[356] أولى، واللهُ أعلم.

---

(349) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (4/ 477، 478،).

(350) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيِّ، (7/ 447).

(351) الجوهر النقيّ، لابن التُّركُمانيِّ، بذيل السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 448)، الطبعة الهندية. وانظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 311).

(352) التمهيد، لابن عبد البرِّ، (11/ 91).

(353) إرواء الغليل، للألبانيّ، (7/ 216).

(354) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (49/ 257).

(355) انظر: المصدر السَّابق، (49/ 253، 255، 256).

(356) انظر: الإصابة، لابن حجر، (4/ 653).

والحديث صحّحه الحاكمُ[357]، والألبانيُّ[358]، حيثُ قال بعد أن نفى علّة الانقطاع: «وأمّا إعلالُه بالوَقْف، فلم أدرِ وجهَهُ».

قال الباحث: أمّا عِلّة الانقطاع فقد تقدَّم نفيها، وأنَّ الأقرب سماع قَبِيصة من عمرو ابن العاص، وأمّا إعلاله بالوَقْف فقد تقدَّم بيان وجهه، ففي تصحيح الحاكم والألبانيّ نَظَرٌ، والله أعلم.

ولأجل علّة الوقف ورد عن أحمد بن حنبل تضعيفه للحديث فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ».[359] وقال أيضاً: «لا يَصِحُّ».[360] وقال الميمونيُّ: رأيتُ أبا عبد الله يَعْجَبُ من حديث عمرو بن العاص هذا، ثُمَّ قال: «أين سُنَّةُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في هذا؟».[361] يشير إلى عدم صحَّته مرفوعاً.

وكذا ضعفَّه ابن قُدَامة، ونقل عن ابن المنذر قولَه: «ضعّف أحمدُ وأبو عُبَيد [القاسم ابن سَلَّام] حديث عمرو بن العاص».[362]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من حديث عمرو بن العاص موقوفٌ، ولا يَصِحُّ رَفْعُه، وعلى ذلك الأئمّةُ: أحمدُ بن حنبل، وأبو عُبَيد، والدَّارقطنيُّ، وابنُ قُدَامة، والبيهقيُّ.

ولكن قد يكونُ للحديث حكمُ الرَّفع لأنَّه ممَّا لا مجال للاجتهاد فيه؛ ولأجل ذلك صحَّح الحاكم والألبانيُّ الحديثَ مرفوعاً، والله أعلم.

---

(357) المستدرك، للحاكم، (2/ 228).

(358) إرواء الغليل، للألباني، (7/ 216).

(359) نقله عنه الدَّارقطنيّ في «السُّنن» (4/ 479)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (7/ 448).

(360) المغني، لابن قُدَامة، (9/ 148).

(361) المصدر السَّابق، (9/ 148).

(362) المصدر السَّابق، (9/ 148).

[9] زَهْدَم بن مُضَرِّب الجَرْميّ[363]

قال البُخارِيُّ: «لا أَعْرِفُ لقتادة سماعاً من زَهْدَم الجَرْمِيّ».[364]

ولم يقف الباحثُ في ترجمة زَهْدَم الجَرْمِيّ على تاريخ ميلاده أو وفاته، أو أيِّ قرائنَ أو معلوماتٍ تعينُ على التحقّق من معاصرته وسماعه من قتادة.

والإمامُ البُخارِيُّ إمامٌ في هذا الشَّأن، ولا يوجد ما يُعارِض كلامه، فالمَصِير إلى قوله في نفي سماع قتادة من زَهْدَم مُتَعيِّنٌ، إلا إنْ أراد البخاريُّ نفيَ نوع من أنواع التحمّل وهو السَّماع، مع إثباته للأنواع الأخرى كالكتابة والإجازة ونحوها، وهذا ما لا دليل عليه في كلام البخاريّ، واللهُ أعلم.

ولقتادة عن زَهْدَم حديثٌ واحد:

(19) قال التِّرمذيُّ رحمه الله: "حدثنا زيد بن أَخْزَم الطَّائيّ، حدَّثنا أبو قُتَيبة، عن أبي العوَّام، عن قتادة، عن زَهْدَم الجَرْمِيّ قال: دَخَلتُ على أبي مُوسَى وهُوَ يَأكُلُ دَجَاجَةً، فقال: «**ادْنُ فَكُلْ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُهُ**»".[365]

وإسنادُه ضعيفٌ، للإنقطاع بين قتادة وزَهْدَم، وفيه أبو قُتيبة وأبو العوَّام.

أمّا أبو قُتيبة: فهو سَلْم بن قُتيبة الشَّعِيرِيُّ، وثَّقَه أبو زُرْعة[366] ..

---

(363) أبو مسلم، البصريُّ، وثَّقَه العِجْليُّ في «معرفة الثقات» (1/ 371)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (4/ 269)، وأخرج له البخاريُّ ومسلم.

وانظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (3/ 448)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 617).

(364) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 386.

(365) الجامع، للترمذيّ، (4/ 271)، ح(1826).

(366) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 266).

وأبــو داود[367]، وابــن قــانع[368]، والــدَّارقطنيُّ[369]، والحــاكم[370]، وزاد: «مــأمون»، وذكــره ابن حبان في «الثقات»[371]، واحتجَّ به البخاريُّ.[372]

وقــال ابــن معــين: «لــيس بــه بــأس».[373] وزاد ابــن شــاهين عــن ابــن معــين قولــه: «ثقــةٌ صدوقٌ».[374] وقال أبو حاتم: «لـيس بـه بـأسٌ، كثـير الـوَهَم، يُكْتَـبُ حديثُـه».[375] وقـال يحيـى بـن سـعيدٍ القطَّــان: «لــيس أبــو قُتَيبــة مــن الجِــمال التــي تَحمــل المَحامِــل».[376] وقــال الــذهبيُّ: «ثقــةٌ يَهِم».[377] وقال ابن حجر: «صدوق».[378]

والذي يظهر أنَّه ثقةٌ ربمَّا وَهِم.

وأمّا أبو العـوَّام: فهـو عِمْـران بـن دَاوَر القَطّـان، وثَّقـه عفَّـان بـن مـسلم[379]، والعِجـليُّ[380]، وقال أحمد بن حنبل: «أرجو أن يكون صالح الحديث»[381] ..

---

(367) انظر: سؤالات الآجُرِّي لأبي داود، (2/ 44).

(368) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 117).

(369) انظر: سؤالات الحاكم للدَّارقطنيّ، ص: 222.

(370) انظر: سؤالات السِّجزيّ للحاكم النَّيسابوريّ، ص: 118.

(371) (6/ 420).

(372) انظر: السِّير، للذَّهبي، (9/ 309).

(373) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 171).

(374) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص: 103.

(375) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 266).

(376) الضُّعفاء، للعقيلي، (2/ 166).

ومـراد يحيـى القطَّـان بهـذه العبـارة: أنَّ الـرَّاوي لـيس بـالقويِّ في حمـل الحـديث وإبلاغـه، كالجمـل الـذي لا يكـون قوياً، فلا يصلح لما تصلح له الجمال القويّة، وهي عبارةٌ مشعرةٌ بالضَّعف الخفيف الذي يُعتَبر به.

(377) الكاشف، للذَّهبيّ، (1/ 451).

(378) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 246.

(379) الكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(380) معرفة الثقات، للعجلي، (2/ 189).

(381) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 297).

وقال الحاكم: «صدوق».[382] وذكره ابن حبان في «الثقات»[383]

وضعَّفه ابـن معـين[384]، وأبـو داود[385]، والنَّـسائيُّ[386]، وتركـه يحيـى بـن سـعيد القطّـان فلـم يروِ عنه[387]، مع ثنائِهِ عليه[388]، وذكر أنَّه كان بينه وبينه شَرِكة.[389]

وقـال الـدَّارقطنيُّ: «كـان كثـير المخالفـة والـوَهَم».[390] وقـال البخـاريُّ: «صـدوقٌ يَهِم».[391] وقال ابن عَـدِي: «وهـو ممَّـن يُكتَـبُ حديثُـه».[392] وقـال ابـن شـاهين: «كـان مـن أخـصِّ النَّاس بقتادة».[393] وقال الذّهبيُّ: « صدوقٌ».[394] وقال ابن حجر: «صدوقٌ يَهِم».[395]

---

(382) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 116).

(383) (7/ 243).

(384) العلل، لأحمد، (3/ 9، 25)، والكامل، لابن عدي، (5/ 88).

وقال مرَّةً: «ليس بالقويّ». وقال أيضاً: «ليس بشيءٍ، لم يروِ عنه يحيى بن سعيد».

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 297)، والكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(385) سؤالات الآجُرِّي لأبي داود، (1/ 418-419).

(386) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 85.

(387) الكامل، لابن عدي، (5/ 78، 88).

وكذا ذكر أبو داود عن يحيى القطّان. انظر: سؤالات الآجُرِّي لأبي داود، (2/ 162).

(388) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 297).

(389) الكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(390) سؤالات الحاكم للدَّارقطنيّ، ص: 260.

(391) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 116).

(392) الكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(393) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص: 182.

وفي كلامه نظر؛ فقد نصَّ الأئمّة النُّقّـاد عـلى مـن هـو أخـصُّ منـه بكثـير مـن أصـحاب قتـادة المشهورين، كـسعيد بـن أبي عَرُوبة وهشام الدَّستوائي، وشعبة بن الحجّاج، وغيرهم، ولم يُذكَر من بين أصحابه الملازمين له.

(394) المغني في الضُّعفاء، للذّهبيّ، (2/ 57).

(395) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 429.

والذي يظهر أنّه صدوقٌ له أوهام، ولعلَّ من ضعَّفه أو ترك الرِّواية عنه لأجل أنَّه كان يرى رأي الخوارج[396]، والله أعلم.

والحديث حسنَّه الترمذيُّ، فقال: «هذا حديثٌ حَسَنٌ، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غير وجهٍ عن زَهْدَم، ولا نَعْرِفُه إلا من حديث زَهْدَم».[397]

وهو كما قال، **بل هو حديثٌ صحيحٌ**: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1140)، ح(2964)، و(4/ 1593)، ح(4124)، و(5/ 2100)، ح(5198)، و(5/ 2101)، ح(5199)، و(6/ 2450، 2471، 2746)، ح(6273، 6342، 7116)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1268)، ح(1649)، من طُرُقٍ عن أيوب السَّختيانيّ، عن **أبي قِلَابة والقاسم بن عاصم التَّميميّ**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1268)، ح(1649)، من طُرُقٍ عن **مطرٍ الورَّاق، وأبي السَّلِيل ضُرَيب بن نُقَير القَيسيّ**، أربعتُهم عن زَهْدَم به مرفوعاً بنحوه مطوّلاً، وفيه قِصّة.

---

(396) قاله ابن معين وأبو داود.

انظر: سؤالات الآجُرّي لأبي داود، (1/ 418-419)، والضُّعفاء، للعقيليّ، (3/ 300).

(397) الجامع، للترمذيّ، (4/ 271).

[10] سالم بن أبي الجَعْد الغَطَفانيُّ(398)

سُئِل أحمد بن حنبل عن سماع عدد من الرُّواة من قتادة، وكان من بينهم سالم بن أبي الجَعْد، فقال: «لم يسمع منهُم».(399)

هذه العبارة نقلها ابنُ أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وهي تدلُّ في ظاهرها أنَّ الإمام أحمد يرى أنَّ قتادة لم يسمع من سالم بن أبي الجَعْد مطلقاً.

ولكنَّ هذا غير مرادٍ، يُفسِّرُه ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل نفسُه أنَّه قال: "سألتُ أبي: أين سَمِع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد؟. قال: «بالكوفة أو بمكّة». وأنكر أن يكون سَمِع منه بالشَّام، وقال: «قد جاء قتادةُ إلى الكوفة إلى الشَّعبيِّ»".(400)

---

(398) الكوفيُّ، الأشجعيُّ مولاهم، واسم أبي الجَعْد: رافعٌ، ثقةٌ، كثيرُ الحديثِ، أرسل عن كثيرٍ من كبار الصَّحابة، توفي عام: 97، أو 98، أو 99، أو 100هـ، في ولاية سُلَيمان بن عبد الملك أو عمر بن عبد العزيز.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 291)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (4/ 107)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 182)، والتعديل والتجريح، للباجيّ، (3/ 1122).

وينبِّهُ الباحثُ هنا استطراداً إلى أنَّ الفسويَّ وصفه في «المعرفة والتاريخ» (3/ 236) بالتدليس، فقال: «ولم يسمع سالمٌ من ثوبان، إنَّما هو تدليسٌ». وتابعه الذَّهبيُّ في «السِّيَر» (5/ 108) فقال: «ويروي عن عمر، وعن عليٍّ، وذلك منقطعٌ... فهو صاحب تدليس»، وكذا ذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص: 31) في المرتبة الثانية.

قال الباحث: ومراد كلٍّ من الفَسَويِّ والذَّهبيِّ بالتدليس هنا: رواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه مطلقاً، وهي صورة المرسل الخفي عند ابن حجر، لا رواية الرَّاوي عمّن سَمِع منه ما لم يسمع، يدلُّ عليه سياق كلامهما، فتأمل.

ويُؤيِّدُه أنَّ سالم بن أبي الجَعْد مشهورٌ بكثرة الإرسال عمّن عاصرهم، لا التدليس عمّن سَمِع منهم.

وفي هذا دِلالة واضحةٌ أنَّ كثيراً من الأئمّة المحدِّثين كانوا يُدخِلون صورة المرسل الخفيّ في التدليس، وينبني عليه أن عنعنة المُرسِل تُقبل إذا ثبت سماعه من الرَّاوي الذي أرسل عنه جملةً، ولو مرَّةً واحدة، بخلاف عنعنة المُدلِّس فإنها لا تُقبل عنعنته إلا إذا صرّح بالسماع في كُلِّ حديثٍ بعينه، وقد سبق تقرير ذلك ص: 29-35.

(399) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 173.

(400) العلل، لأحمد، (3/ 262).

ففي هذا النصِّ دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ الأمام أحمد يُثبِت سماع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد، وأنَّ قتادة إنّما سمع سالماً بالكوفة أو بمكّةَ، وبيانُه: أنَّ قتادة دخل الكوفة مُرتحِلاً للشعبيِّ، وسالم بن أبي الجَعْد كوفيٌّ، فسماع قتادة منه مُحتَملٌ، ثمَّ بيَّن الإمام أحمد أنَّ قتادة لم يسمع من سالم بن أبي الجَعْد بالشَّام، وذلك أنَّ سالماً ذهب إلى الشَّام»[401]، ولكن لا يُعْلَمُ أنَّ قتادة دخل الشَّام، فكيف يكون سَمِع منه بالشَّام.

وبه يُعلم أنَّ النصَّ الأوّل عن الإمام أحمد لابد أن يفهم في ضَوء النَّص الثاني، وأن يُقيَّد بنفي السَّماع في بلدٍ دون أخرى، لا أنَّ المراد النفيُّ المطلقُ، وذلك حتى يستقيم مع النَّص الثاني جمعاً بين القولين، والله أعلم.

ويُؤكِّد صحة سماع قتادة من سالمٍ ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (6/ 200) بإسنادٍ صحيحٍ من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أبيه، عن ابن مسعود: في الرَّجُل يزني بالمرأةِ ثم يتزوجها؟. قال: «**هُما زَانِيان مَا اجْتَمَعَا**».

قال (أي: قتادة): قلتُ لسالمٍ: أيُّ رجلٍ كان أبوك؟. قال: كان قارئاً لكتاب الله.[402]

وسيأتي أيضاً تصريحُ قتادة بالسَّماع من سالم بن أبي الجَعْد عند البخاريّ في الصَّحيح.

ولقتادة عن سالم تسعةُ أحاديث:

الحديث الأوَّل:

(20) قال البخاريُّ رحمه الله: "حدثنا أبو الوليد [هشام بن عبد الملك الطّيالسيّ]، حدثنا شعبة، عن سُلَيمان [بن مِهْران الأعمش]، ومنصور [بن المعتمر]، وقتادة، سمعوا سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: وُلِدَ لرجُلٍ منَّا من الأنصار غلامٌ، فأراد أَنْ يُسَمِّيَهُ محمّدًا. قال شعبة فِي حديث منصُورٍ: إنَّ الأنصاريَّ قال: حَمَلْتُه على عُنُقِي، فأَتَيْتُ به النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم. وفي حديثِ سُليمانَ: وُلِدَ له غلامٌ، فأراد أن يُسَمِّيَهُ محمَّداً. قال: «**سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِماً، أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ**».

---

(401) انظر: العلل، لأحمد، (2/ 165).

(402) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 200).

وقال حُصَينٌ: «**بُعِثْتُ قَاسِماً، أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ**».

قال عمروٌ: أخبرنا شعبة، عن قتادة، قال: سَمِعتُ سالماً، عن جابرٍ: أراد أن يُسَمِّيَهُ القاسمُ، فقال النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلّم: «**سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي**»".[403]

وأخرجه من طريق قتادة أيضاً: مسلم، الصّحيح، (3/ 1682)، ح(2133/ 6، 7)، من طريق شعبة، عن قتادة به بنحوه مرفوعاً.

والحديث أخرجه من غير طريق قتادة: البخاريُّ (3/ 1134، 1301)، ح(2947، 3345)، و(5/ 2290)، ح(5843)، ومسلم، الصّحيح، (3/ 1682)، ح(2133/ 3، 4، 7)، من طُرُقٍ عن **سالم بن أبي الجَعْد**، وأخرجه البخاريُّ (5/ 2288)، ح(5835)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1682)، ح(2133/ 2)، من طريق **محمّد بن المُنْكَدِر**، كلاهما عن جابر بن عبد الله به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة: أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (1/ 52)، ح(110)، من طريق **أبي صالحٍ ذَكْوَان السمّان**، وأخرجه البخاريّ، الصّحيح، (3/ 1301)، ح(3346)، و(5/ 2288)، ح(5834)، ومسلم، الصّحيح، (3/ 1684)، ح(2134/ 8)، من طريق **محمّد بن سِيرين**، كلاهما عن أبي هُرَيرة بنحوه مرفوعاً.

ومن حديث أنس: أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (2/ 746)، ح(2014، 2015) و(3/ 1301)، ح(3344)، من طريق حُميد الطويل، عن أنسٍ بنحوه مرفوعاً.

وفي الحديث تصريح قتادة بالسّماع من سالم بن أبي الجَعْد.

الحديث الثَّاني:

(21) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن المُثنى، حدَّثنا يحيى بن سعيد، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قتادة، عن سالمِ بن أبي الجَعْدَ، عن مَعْدَان بن أبي طلحة: أنَّ عُمَر بنَ

(403) الصّحيح، للبخاريّ، (3/ 1133)، ح(2946).

الخطّاب خطب يومَ الجُمْعة فَذَكَرَ نبيَّ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم، وذَكَرَ أبا بكرٍ، قال: إنِّي رأيتُ كأنَّ دِيكاً نَقَرَني ثلاث نَقَرَاتٍ، وإنِّي لا أُرَاهُ إلا حضورَ أجلي، وإنَّ أقواماً يأمُرُونني أن أستخلِفَ، وإنَّ الله لم يكُن لِيُضيِّع دينَهُ، ولا خلافتَهُ، ولا الذي بعث به نبيَّه صلّى اللهُ عليه وسلَّم، فإن عَجِل بي أمرٌ، فالخلافةُ شُورى بين هؤلاءِ السِّتَّة الذِّين تُوفِّي رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم وهو عنهم راضٍ، وإنِّي قد عَلِمتُ أنَّ أقواماً يطعنُونَ في هذا الأمرِ، أنا ضربتُهُم بيدي هذه على الإسلامِ، فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداءُ الله، الكَفَرَةُ الضُّلَّالُ.

ثُمَّ إنِّي لا أَدَعُ بعدي شيئاً أهمَّ عندي من الكَلَالةِ[404]، ما راجعتُ رَسُولَ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم في شيءٍ ما راجعتُهُ في الكَلَالةِ، وما أَغْلَظَ لي في شيءٍ ما أَغْلَظَ لي فيه، حتى طَعَنَ بإِصْبَعِهِ في صَدْري، فقال: «**يا عُمَرُ، ألا تَكْفِيكَ آيةُ الصَّيفِ، التِي في آخِرِ سُورَةِ النِّساءِ**[405]؟، **وإنِّي إنْ أَعِشْ أَقضِ فيها بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بها مَنْ يَقْرَأُ القُرْآنَ ومَنْ لا يَقْرَأُ القُرْآنَ**».

ثُمَّ قال: اللهُمَّ إنِّي أُشهِدُكَ على أمراء الأمصار، وإنِّي إنَّما بعثتُهُم عليهم ليعدِلوا عليهم، وليُعلِّموا النَّاس دينهُم، وسُنَّةَ نبيِّهم صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ويَقسِمُوا فيهم فَيئَهُم، ويرفعُوا إليَّ ما أشكل عليهِم من أمرهِم.

ثُمَّ إنَّكم أيُّها النَّاس تأكلون شَجرَتينِ لا أُرَاهُما إلا خَبيثَتَينِ، هذا البَصَل والثَّوم، «**لقد رأيتُ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إذا وَجَدَ رِيحَهُما مِنَ الرَّجُل في المسجدِ، أُمِرَ به فأُخرِجَ إلى البَقِيعِ**»، فَمَن أَكَلَهُما فَلْيُمِتْهُما طَبْخاً".[406]

وأخرجه مسلمٌ أيضاً، الصَّحيح، (1/ 396)، ح(567)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة وشعبة بن الحجّاج، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً مثلُهُ.

---

(404) الكَلَالة: أن يموت الرَّجُل ولا يَدَعُ والداً ولا ولداً يرثانه، وأصله من من تكلَّله النَّسَب: إذا أحاط به.

وقيل: الكَلَالة: الوارثون الذين ليس فيهم ولدٌ ولا والدٌ، فهو واقعٌ على الميِّت وعلى الوارث بهذا الشَّرْط.

النهاية، لابن الأثير، ص: 811.

(405) وهي قوله تعالى في الآية (176): ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(406) الصَّحيح، لمسلم، (1/ 396)، ح(567/ 78).

وفي الحديث ذِكْرُ أمر الخلافة، والكَلَالة، وأكل الثوم والبصل، وقد جاءت في أحاديث منفصلةً عن بعضِها البعض، وهي على النَّحْو التالي:

أمّا ذِكْر نقرات الدِّيك والخلافة: فأخرجه أبو داود الطّيالسيّ، المسند، (ص: 21)، ح(141)، من طريق **هشامٍ الدَّستوائيّ**، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (6/ 180)، ح(305011)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (1/ 102)، ح(82)، من طريق **سعيد ابن أبي عَرُوبة**، وأخرجه الحُمَيدي، المسند، (1/ 17)، ح(29)، والحاكم، المستدرك، (3/ 97)، ح(4511)، من طريق **يحيى بن صَبِيح**، ثلاثتُهم، عن قتادة به مرفوعاً بألفاظٍ متقاربة.

وأمّا أمر الكَلَالة: فأخرجه أحمد، المسند، (1/ 26)، ح(179)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1236)، ح(1617)، من طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1236)، ح(1617/ 9)، وابن ماجه، السُّنن، (2/ 910)، ح(2726)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 332)، ح(11135)، من طريق **هشام الدَّستوائي**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1236)، ح(1617)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 224)، ح(12050)، من طريق **شعبة**، ثلاثتُهم عن قتادة به مرفوعاً بألفاظٍ قريبةٍ بعضها من بعضٍ.

وأمّا أكل الثَّوم والبصل: فأخرجه الحُمَيديّ، المسند، (1/ 7)، ح(10)، من طريق **يحيى بن صَبيح**، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (2/ 249)، ح(8658) و(5/ 137)، ح(24488)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 324)، ح(1014) و(2/ 1116)، ح(3363)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 84)، ح(1666)، من طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (2/ 43)، ح(708)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 78)، ح(4843)، من طريق **هشامٍ الدَّستوائيّ**، ثلاثتُهم عن قتادةَ به مرفوعاً بنحوه.

وذكـر الـدَّارقطنيُّ أنَّ حمّـاد بـن سَـلَمَة رواه عـن قتـادة، عـن سـالم بـن أبي الجَعْـد، عـن عمر مرفوعاً مختصراً، ولم يذكر في الإسناد مَعْدَان.[407]

وإسـناده منقطـعٌ، فـسالم بــن أبي الجَعْـد لم يـسمع مــن عمـر بــن الخطَّــاب، قالــه أبــو زرعة[408]، والدَّارقطنيُّ[409]، والحاكم[410]، والذّهبيُّ.[411]

وهذا الوجه شـاذٌّ؛ تفـرَّد بـه حمّـاد بـن سَـلَمَة مـن بـين أصـحاب قتـادة، «والـصَّحيح قـول شعبة، وهشام، وابن أبي عَرُوبة، ومَنْ تابَعَهُم، عن قتادة، والله أعلم».[412]

الحديث الثَّالث:

(22) قـال الإمـام مـسلمٌ رحمـه الله: "وحـدَّثنا محمّـد بـن المثنَّـى، حـدَّثنا معـاذ بـن هـشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عـن سـالم بـن أبي الجَعْـد الغَطَفـانيِّ، عـن مَعْـدَان بـن أبي طلحـة اليَعْمَـرِيِّ، عـن أبي الـدَّرداء: أنَّ النَّبـيَّ صـلّى الله عليـه وسـلَّم قـال: «**مَـنْ حَفِـظَ عَـشْرَ آيَـاتٍ مِـنْ أَوَّلِ سُـورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ**»".[413]

وأخرجـه مـسلمٌ أيـضاً (1/ 555)، ح(809)، مـن طريـق شـعبة بـن الحجّـاج، وهمّـام بـن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً.

قال مسلمٌ عَقِب هـذه الطَّريـق: «قـال شـعبةُ: (**مـن آخـرِ الكَهْـفِ**)، وقـال همّـامٌ: (**مِـنْ أَوَّلِ الكَهْفِ**) كما قال هشامٌ».

---

(407) العلل، للدَّارقطنيّ، (2/ 218).

(408) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 80.

(409) انظر: العلل، للدَّارقطنيّ، (2/ 218).

(410) انظر: سؤالات السِّجزيّ للحاكم، ص: 161.

(411) انظر: السِّير، للذّهبيّ، (5/ 108).

(412) العلل، للدَّارقطنيّ، (2/ 220).

(413) الصَّحيح، لمسلم، (1/ 555)، ح(809/ 257).

وكأنَّ الإمام مسلماً يشير إلى إعلال رواية شعبة بمخالفةِ اثنين من الرُّواة، وهم: هشامٌ الدَّستوائيّ وهمّام بن يحيى، فقالوا: (**من أوَّل الكَهْفِ**)، بينما قال شعبة: (**من آخِر الكَهْفِ**).

وتابع هشاماً وهمّاماً سعيدُ بن أبي عَرْوبة: أخرجه أحمد، المسند، (6/ 449)، ح(27580) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (**مِنْ أوَّلِ سُورةِ الكَهْفِ**).

والحديث اضطرب فيه شعبة في لفظه على ثلاثة أوجهٍ:

الوجه الأوّل: أخرجه أحمد، المسند، (6/ 446)، ح(27556)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 235)، ح(10784، 10786)، وابن حبان، الصَّحيح، (3/ 66)، ح(786)، من طُرُقٍ عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (**عَشْرَ آياتٍ من آخِر الكَهْفِ**) أو نحوها.

وهو الوجه الذي أخرجه مسلمٌ آنفاً، وأشار إلى لفظه.

الوجه الثاني: أخرجه الترمذيُّ، الجامع، (5/ 162)، ح(2886)، من طريق محمّد ابن جَعْفر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (**ثلاثَ آياتٍ مِنْ أوَّلِ الكَهْفِ**).

الوجه الثالث: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 15)، ح(8025) و(6/ 235) ح(10785)، من طريق محمّد بن جَعْفر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (**مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آياتٍ مِنَ الكَهْفِ**).

والحاصل أنَّ شعبة شذَّ من بين أصحاب قتادة، وهم: سعيدٌ وهشامٌ وهمّامٌ، فقال مرَّةً: (**مِنْ آخِرِ الكَهْفِ**)، وقال أخرى: (**ثَلاثَ آياتٍ**) وثالثةً أطلق دون أن يذكر (أوَّل) ولا (آخِرَ)، ووافقهم شعبةُ في ذكر (**عَشْرَ آياتٍ**).

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ بلفظ: (**عَشْرَ آياتٍ مِنْ أوَّلِ الكَهْفِ**)، وهي روايةُ عامَّة أصحاب قتادة سِوى شعبة، والله أعلم.

الحديث الرَّابع:

(23) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "وحدَّثني زُهَير بن حرب، ومحمّد بن بشار، قال زُهَيرٌ: حدَّثنا يحيى بن سعيد [القطَّان]، عن شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة، عن أبي الدَّرداء، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**أَيَعْجَزُ أَحَدُكُم أَنْ يَقْرَأَ في ليلةٍ ثُلُثَ القُرْآنِ؟**». قالوا: وكيف يقرأُ ثُلُثَ القُرْآن؟. قال: «**﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**»".[414]

وأخرجه مسلمٌ أيضاً، الصَّحيح، (1/ 556)، ح(811/ 260)، من طريقين عن سعيد بن أبي عَرُوبة، وأَبَان بن يزيد العطَّار، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (**إنَّ اللهَ جَزَّأَ القُرآنَ ثَلاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَجَعَلَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ القُرْآنِ**).[415]

وله شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخُدْري: أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (4/ 1915)، ح(4726) و(6/ 2449)، ح(6267) و(6/ 2685)، ح(6939) من طريق عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبي صَعْصَعة، عن **أبيه**، وأخرجه البخاريّ، الصّحيح، (4/ 1916)، ح(4727)، من طريق **إبراهيم النَّخَعي والضَّحَّاك بن شَرَاحيل**، ثلاثتُهُم عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، الصّحيح، (1/ 557)، ح(812/ 261، 262)، من طريقين عن أبي حازمٍ سَلْمان الأَشْجَعيِّ، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

---

(414) الصحيح، لمسلم، (1/ 556)، ح(811/ 259).

(415) ومعناه أنَّ القرآن على ثلاثة أنحاء: قَصَصٌ، وأحكامٌ، وصفاتٌ لله تعالى، و **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾** مُتَمَحِّضَةٌ للصِّفات، فَهِيَ ثُلُثٌ وجُزْءٌ من ثلاثة أجزاء، وقيل: معناه أنَّ ثواب قراءتِها يُضاعَفُ بَقَدْرِ ثوابِ قراءة ثُلُثِ القُرآنِ بغيرِ تَضْعيفٍ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، للنَّوويّ، (6/ 94، 95).

الحديث الخامس:

(24) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: «وحدَّثنا محمّد بن بشّار، حدَّثنا يحيى ــ يعني ابن سعيد ــ، حدَّثنا شعبة، حدَّثني قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة اليَعْمَريّ، عن ثَوبان مولى رَسُولِ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم: أنَّ رَسُولَ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ مِثْلُ أُحُدٍ**»[416].

وأخرجه أيضاً مسلمٌ، الصحيح، (2/ 654)، ح(946)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٍ الدَّستوائي، وأَبَان بن يزيد العطَّار، ثلاثتُهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ولـه شاهدٌ من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاريّ، الصَّحيح، (1/ 26)، ح(47)، من طريق **الحسن البصريّ ومحمّد بن سِيرين**، و(1/ 445)، ح(1261)، من طريق **سعيد ابن أبي سعيدٍ المَقْبُرِيّ**، وأخرجه البخاريّ، الصحيح، (1/ 445)، ح(1260)، ومسلم، الصّحيح، (2/ 652)، ح(945/ 55)، من طريق **نافعٍ مولى ابن عمر**، وأخرجه البخاريّ، الصّحيح، (1/ 445)، ح(1261)، ومسلم، الصّحيح، (2/ 652)، ح(945/ 52)، من طريق **عبد الرَّحمن بن هُرمُز**، وأخرجه مسلم، الصّحيح، (2/ 652)، ح(945/ 53)، من طُرُقٍ عن **سعيد بن المسيّب، وعامر بن سَعْد بن أبي وقّاص، وأبي صالحٍ ذَكْوان السَّمّان**، كلُّهم عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث عائشة: أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (1/ 445)، ح(1260)، ومسلم، الصّحيح، (2/ 652)، ح(945/ 56)، من طريقين عن نافعٍ وعامر بن سعد، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

---

(416) الصّحيح، لمسلم، (2/ 654)، ح(946/ 57).

الحديث السَّادس:

(25) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: «حدَّثنا أبو غسَّان المِسْمَعِيّ [مالك بن عبد الواحد]، ومحمّد بن المثنَّى، وابن بشّار، وألفاظُهم متقاربةٌ، قالوا: حدَّثنا معاذ [بن هشام]، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة اليَعْمَري، عن ثوبان: أنَّ نبيَّ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي**[417] **أَذُودُ**[418] **النَّاسَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّى يَرْفَضَّ**[419] **عَلَيْهِمْ**». فسُئِل عن عَرْضِه؟. فَقَالَ: «**مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَّانَ**». وسُئِل عن شرابِه؟. فَقَالَ: «**أَشَدُّ بَيَاضاً مِنْ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنْ الْعَسَلِ، يَغُتُّ**[420] **فِيهِ مِيزَابَانِ**[421] **يَمُدَّانِهِ مِنْ الجَنَّةِ؛ أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ، وَالْآخَرُ مِنْ وَرِقٍ**[422]»»[423].

وأخرجه مسلمٌ أيضاً، الصحيح، (4/ 1799)، ح(2301)، من طُرُقٍ عن شعبة، وأبي عوانة الوضَّاح، وشيبان بن عبد الرحمن النَّحْوي، ثلاثتُهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(417) هو موقفُ الإبل من الحوض إذا وَرَدَتْهُ، وقيل: مُؤَخَّرَه.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنّوويّ، (15/ 62).

(418) معناه: أَطرُدُ النَّاس عنه، غيرَ أهلِ اليمن.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنّوويّ، (15/ 62).

(419) أي: يسيلُ عليهم.

النهاية، لابن الأثير، ص: 367.

(420) أي: يَدْفُقانِ فيه الماء دَفْقاً متتابعاً شديداً، وأصله من إتّباع الشَّيءُ الشَّيءَ، وقيل: يَصُبَّان فيه دائماً صبّاً شديداً.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنّوويّ، (15/ 63).

(421) واحده مِيزاب، وقد تُهمَز الياء، وهو المِزْراب والمِرْزاب، وهو مسيلُ الماء.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (1/ 447).

(422) بكسر الرَّاء: الفِضّة، وقد تُسَكَّن.

النهاية، لابن الأثير، ص: 968.

(423) الصّحيح، لمسلم، (4/ 1799)، ح(2301/ 37).

هـذا، ومـن بـاب الفائـدة فـإنَّ حـديثَ الحَـوْض حـديثٌ متـواترٌ، ثَبَـت عـن كثـيرٍ مـن الـصَّحابة، بلـغ عـددهم في صـحيحيّ البخـاريِّ ومـسلم (16) صـحابياً، وهـم: أبـو هُرَيـرة[424]، وعبد الله بن عمـر[425]، وأنـس بـن مالـك[426]، وعبـد الله بـن مـسعود[427]، وأبـو سـعيدٍ الخُـدْريّ[428]، وعبـد الله بـن عمـرو بـن العـاص[429]، وجـابر بـن سَـمُرة[430]، وحذيفـة بـن الـيمان[431]، وأبـو ذرٍّ جُنْـدب بـن جَنَـادة[432]،وسَـهْل بـن سـعد[433]، وجُنْـدُب بـن عبـد الله الـبَجَليُّ[434]، وعقبـة بـن عامر[435] ..

(424) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2407)، ح(6213، 6215) و(5/ 2408)، ح(6216)، ومـسلم، الصّحيح، (4/ 1800)، ح(2302/ 38).

(425) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2405)، ح(6206)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1797)، ح(2299/ 34، 35).

(426) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2405)، ح(6209) و(5/ 2406)، ح(6211)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1800)، ح(2303/ 39 – 43).

(427) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2404)، ح(6205) و(5/ 2587)، ح(6642)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1796)، ح(2297/ 32).

(428) أخرجـه البخـاريّ، الـصحيح، (5/ 2406)، ح(6212)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1793)، ح(2291/ 26).

(429) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2405)، ح(6208)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1793)، ح(2292/ 27).

(430) أخرجه مسلم، الصّحيح، (4/ 1801)، ح(2305/ 44).

(431) أخرجه مسلم، الصّحيح، (4/ 1796)، ح(2297/ 32).

(432) أخرجه مسلم، الصّحيح، (4/ 1798)، ح(2300/ 36).

(433) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2406)، ح(6212)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1793)، ح(2290، 2291/ 26).

(434) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2408)، ح(6217)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1792)، ح(2289/ 25).

(435) أخرجـه البخـاريّ، الـصّحيح، (5/ 2408)، ح(6218)، ومـسلم، الـصّحيح، (4/ 1795)، ح(2296/ 30، 31).

وحارثة بن وهب[436]، وعائشة[437]، وأسماءُ بنت أبي بكرٍ الصدِّيق[438]، وأُمُّ سَلَمَة.[439]

الحديث السَّابع:

(26) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: «حدّثني قُتَيبة [بن سعيد]، حدَّثنا أبو عَوَانة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن ثَوْبان قال: قال رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ: الكِبْرِ[440]، والغُلُولِ[441]، والدَّيْنِ، دَخَلَ الجَنَّةَ**».[442]

وإسنادُهُ ضعيفٌ، للانقطاع بين سالم بن أبي الجَعْد وثَوْبان، قال أبو حاتمٍ: «لم يسمع مِن ثَوْبان شيئاً، يُدْخِلُ بينهما مَعْدَان».[443] وكذا قال أحمد بن حنبل[444]، والبخاريُّ[445]، وابنُ معين.[446]

ولكنَّه جاء من طُرُقٍ أخرى عن أبي عَوَانة بذكر مَعْدَان بن أبي طلحة متصلاً: أخرجه الحاكم، المستدرك، (2/ 31)، ح(2218)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/ 101)،

---

(436) أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (5/ 2408)، ح(6219)، ومسلم، الصّحيح، (4/ 1797)، ح(2298/ 33).

(437) أخرجه مسلم، الصّحيح، (4/ 1794)، ح(2294/ 28).

(438) أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (5/ 2409)، ح(6220) و(5/ 2587)، ح(6641)، ومسلم، الصّحيح، (4/ 1794)، ح(2293/ 27).

(439) أخرجه مسلم، الصّحيح، (4/ 1795)، ح(2295/ 29).

(440) أي: العَظَمَة، وقيل: الكِبْر: الإثم، وهو من الكبيرة، ويأتي الكِبْر أيضاً بمعنى الكفر والشِّرك. النهاية، لابن الأثير، ص: 788، 789.

(441) وهو الخيانة في المَغْنَم، والسَّرِقة من الغنيمة قبل القِسْمة، وكلُّ من خان في شيءٍ خُفْيَةً فقد غَلَّ. النهاية، لابن الأثير، ص: 676.

(442) الجامع، للترمذيّ، (4/ 138)، ح(1572).

(443) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 80.

(444) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 79، والمنتخب من العلل للخلّال، لابن قُدَامة، ص: 162.

(445) انظر: العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 386.

(446) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 16).

ح(17987)، وشُعَب الإيمان، (8/ 441)، ح(5151)، من طريق أبي الوليد الطّيالسيّ، وعفَّان بن مسلم، كلاهما، عن أبي عَوَانة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان، عن ثَوْبان مرفوعاً بنحوه.

قال البيهقيُّ: «في كتابي عن أبي عبد الله: (**الكَنْزِ**) قُيِّد بالزَّاي، والصَّحيحُ في حديث أبي عَوَانة بالرَّاء».[447] أي: (**الكِبْر**).

وهو كما قال، فإنِّي لم أقف على لفظ (**الكَنْزِ**) في أيٍّ من طُرُقِ الحديث عن أبي عَوَانة، والثابتُ عنه بلفظ (**الكِبْر**).

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يُخرِّجاه».[448]

وكذا رواه عن قتادة بذكر مَعْدَان بن أبي طلحة كرواية أبي عَوَانة الأخرى: كلٌّ مِنْ سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة، وهمّام بن يحيى، وأَبَان بن يزيد العطَّار، ورَوْح بن القاسم.

أمّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 281)، ح(2248)، والحاكم، المستدرك، (2/ 31)، ح(2217)، ومعرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (1/ 501)، ح(1411)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 355)، ح(10746)، من طريق **عبد الوَّهاب ابن عطاء الخفَّاف**، وأخرجها أحمد، المسند، (5/ 281)، ح(22480)، عن **محمّد بن بكر**، وأخرجها الترمذيُّ، الجامع، (4/ 138)، ح(1573)، والرُّويانيّ، المسند، (1/ 403)، ح(611)، من طريق **ابن أبي عَدِي**، وأخرجها الدَّارميّ، المسند، (2/ 341)، ح(2592)، والنَّسائيّ، السُّنن الكبرى، (5/ 232)، ح(8764)، والرُّوياني، المسند، (1/ 404)، ح(612)، والطُّبرانيُّ، الأوسط، (7/ 369)، ح(7751)، وابن حبان، الصَّحيح، (1/ 427)، ح(198)، من طُرُقٍ عن **يزيد بن زُرَيع**، وأخرجها ابن ماجه، السُّنن، (2/ 806)، ح(2412)، من طريق **خالد بن الحارث**، خمستُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(447) شعب الإيمان، للبيهقي، (8/ 442).

(448) المستدرك، للحاكم، (2/ 31).

وجميعهم قالوا: (**الكِبْر**) سوى رواية ابن أبي عَدِي عند الترمذيّ في «الجامع»، ووجهٌ في رواية يزيد بن زُرَيع عند النَّسائيّ في «السُّنن الكبرى»، وما وقع في رواية عبد الوهاب ابن عطاء عند أبي نُعَيم في «معرفة الصَّحابة»(449) قالوا: (**الكَنْز**).

ووقع في مسند الرُّويانيّ: (**الكُفْر**) بدلاً من (**الكِبْر**).

والذي يترجَّح رواية (**الكِبْر**)، وهو ما عليه عامَّة أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة، ولعلَّ رواية (**الكَنْز**) تصحيفٌ من النُّسّاخ أو من بعض الرُّواة.

لذا حكم الألبانيُّ بشذوذ لفظة: (الكَنْز).(450)

وذكر أبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» (1/ 502)، أنَّ أبا إسحاق الفَزَاريّ رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبة فقال: (مَعْدَان بن طلحة)، وهو قولٌ في اسمه، والأوَّل أشهر.(451)

وأمّا رواية شعبة: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 281)، ح(22481)، عن محمّد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية همّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 176، 277، 281، 282)، ح(22423، 22444، 22481، 22487)، من طُرُقٍ عن همّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية أَبَان بن يزيد: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 276، 282)، ح(22423، 22487)، عن عفّان بن مسلم، عن أَبَان، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية رَوْح بن القاسم: أخرجها الطَّبرانيُّ، الأوسط، (7/ 369)، ح(7751)، من طريق زياد بن يحيى، عن يزيد بن زُرَيع، عن رَوْح بن القاسم، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(449) قال محقِّق الكتاب (1/ 501):«وفي (ش) الكِبْر».

(450) ضعيف سنن الترمذي، للألبانيّ، ص: 155، والصّحيحة، (6/ 664).

(451) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (8/ 38)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 404)، والثقات، لابن حبان، (5/ 457)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (59/ 342).

وقال الطَّبرانيُّ عَقِب الحديث: «لم يروِ هذا الحديث عن رَوْح بن القاسم إلا يزيد بن زُرَيع، تفرَّد به: زياد بن يحيى».

وزياد بن يحيى: هو أبو الخطّاب، الحسَّاني، ثقةٌ.[452]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من طُرُقٍ عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة بلفظ: (**الكِبْر**)، وعلى ذلك عامّة أصحاب قتادة، وأمّا لفظة (**الكَنْز**) فشاذّةٌ، واللهُ أعلم.

الحديث الثَّامن:

(27) قال الإمامُ التِّرمذيُّ رحمه الله: «حدَّثنا محمّد بن بشَّار، حدَّثنا معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة، عن أبي نَجِيحٍ السُّلَمِيِّ [عمرو بن عَبَسة] رضي اللهُ عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم يقولُ: «**مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ لَهُ عَدْلُ مُحَرَّرٍ**[453]»».[454]

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه من هذا الطَّريق أيضاً: الطّيالسيّ، المسند، ص: 157، ح(1154)، ومن طريقه البيهقيّ، السُّنن الكبرى، (10/ 272)، ح(21100)، وشُعَب الإيمان، (4/ 68)، ح(4341)، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 113)، ح(17063) و(4/ 384)، ح(19447)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 424)، ح(3965)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (6/ 26)، ح(3143)، وابن حبان، الصَّحيح، (10/ 147، 475)، ح(4309، 4615)،

---

(452) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 549)، والثقات، لابن حبان، (8/ 249)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/ 335).

(453) والمعنى: مَنْ رَمَى بسهمٍ بنيَّة جهاد الكُفَّار، كان له ثوابٌ مِثْلِ ثوابِ تحريرِ رقبةٍ، أي: عِتقُهَا. فيض القدير، للمُنَاويّ، (6/ 138).

(454) الجامع، للترمذيّ، (4/ 174)، ح(1638).

والحــــــاكم، المـــــــستدرك، (2/ 104، 132)، ح(2469، 2560) و (3/ 51)، ح(4371)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن هشامٍ الدَّستوائي، عن قتادة به مرفوعاً مطوَّلاً.

ورواه عن قتادة أيضاً: سعيد بن أبي عَرُوبة، والحجّاج بن الحجّاج، ومحمّد بن يَسَار، وشَيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْوي، وسعيد بن بَشِير.

أمّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها أحمد، المسند، (4/ 384)، ح(19448)، وابن أبي عاصم، الجهاد، (2/ 458)، ح(165)، من طريقين عن سعيد، عن قتادة به مرفوعاً بمعناه.

وأما رواية الحجّاج بن الحجّاج: أخرجها إسحاق القَرَّاب، فضائل الرَّميّ، (ص: 59)، ح(19)، من طريق الحجّاج، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.

وأما رواية محمّد بن يَسَار: أخرجها ابن المبارك، الجهاد، (ص: 183)، ح(219)، عن محمّد بن يَسَار، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مطوّلاً.

وأمّا رواية شَيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويّ: أخرجها البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/ 161)، ح(18290)، من طريق يونس بن محمّد، عن شَيبان، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مطوّلاً.

وأما رواية سعيد بن بَشِير: أخرجها الطَّبرانيُّ، مسند الشَّاميّين، (4/ 68)، ح(2751)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.

والحديث صحيحٌ، صحَّحه الترمذيُّ[455]، والحاكمُ[456]، والألبانيُّ.[457]

الحديث التاسع:

(28) قال الإمام الدَّارميُّ رحمه الله: «أخبرنا محمّد بن عبد الله الرَّقَاشيّ، حدَّثنا يزيد ــ هو ابن زُرَيع ــ، أخبرنا سعيد، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي

(455) الجامع، للترمذيّ، (4/ 174).

(456) المستدرك، للحاكم، (2/ 104، 132) و(3/ 51).

(457) صحيح سنن الترمذيّ، للألبانيّ، (2/ 229).

طلحة، عن ثَوْبان مولى رسولِ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم: أنَّ رَسُولَ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**مَنْ سَأَلَ النَّاسَ مَسْأَلَةً وَهُوَ عَنْهَا غَنِيٌّ، كَانَتْ شَيْنًا**(458) **فِي وَجْهِهِ**».(459)

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه أيضاً من طريق يزيد بن زُرَيع: أحمد، المسند، (5/ 281)، ح(22473)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (2/ 20)، ح(2788)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (2/ 91)، ح(1407)، وأبو نُعَيم، حلية الأولياء، (1/ 181)، من طُرُقٍ عن يزيد بن زُرَيع، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 720)، ح(1041/ 105)، من طريق أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بلفظ: «**مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوالَهُم تَكَثُّرَاً**(460)**، فإنَّما يَسْأَلُ جَمْراً، فَلْيَسْتَقِلَّ أو لِيَسْتَكْثِر**».

ومن حديث عبد الله بن عمر: أخرجه البخاري، الصَّحيح، (2/ 536)، ح(1405)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 720)، ح(1040/ 103)، من طريقين عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعاً: بلفظ: «**لَا تَزَالُ المَسْأَلَةُ بأَحَدِكُمْ حَتى يَلْقَى اللهَ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ**(461) **لَحمٍ**». واللفظ لمسلم.

---

(458) الشَّيْنُ: العيبُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 500.

(459) المسند، للدَّارميّ، (1/ 474)، ح(1645).

(460) أي: ليُكَثِّر مالَهُ، لا للاحتياج.

(461) أي: قطعة، وقيل معناه: يأتي يوم القيامة ذليلاً لا وجه له عند الله، وقيل: هو على ظاهره، فيُحشر وَوَجهُهُ عَظْمٌ لا لحم فيه، عُقوبةً له، وعلامةً له بذنبه، حين طَلَبَ وَسَأل بَوجْهِهِ، وهذا فيمن سأل لغير ضرورةٍ سُؤالاً مَنهِيّاً عنه، وأكثرَ منه.

المنهاج شرح مسلم، للنوويّ، (7/ 130).

[11] سعيد بن المسيّب[462]

قال إسماعيل بن إسحاق القاضي: «سمعتُ عليَّ بن المديني يُضعِّفُ أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب تضعيفاً شديداً، وقال: **أَحْسِبُ** أنَّ أكثرها بين قتادةَ وسعيدٍ فيها رِجالٌ».[463]

وقال أحمد بن حنبل: «أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب، ما أدري كيف هِيَ؟! قد أدخل بينه وبين سعيدٍ نحواً من عَشَرَة رِجالٍ لا يُعْرَفُون».[464]

وفي هذين النَّصين عن الإمامين عليِّ بن المديني وأحمد بن حنبل ما يشيرُ إلى عدم سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، وذلك أنَّه كان يُدْخِلُ رجالاً بينه وبين سعيد بن المسيّب، وهي قرينةٌ قويَّةٌ تدلُّ على عدم سماع الرَّاوي عمَّن روى عنه بدون هذه الواسطة، إن لم يوجد ما يدلُّ على خلافها.

والملاحظ في هذين النَّصّين أنَّ الإمامين عليَّ بن المديني وأحمد بن حنبل لم يجزما بعدم سماع قتادة من سعيد بن المسيّب بدلالة هذه القرينةِ (دخول الواسطة بينهما)، بل قال عليٌّ: (**أَحْسِبُ**)، وقال أحمد: (**ما أدري كيف هِيَ؟!**)، ولعلَّ مردَّ ذلك أنَّ قتادة ثبت لقاؤه بسعيد

---

(462) سيِّدُ التَّابعين، وأفقه أهل الحجاز، وأَعْبَرُ النَّاس للرُّؤيا، ومن أعلم النَّاس بقضاء رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأبي بكرٍ وعمر، كان يُفتِي وأصحاب رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أحياءٌ، ثقةٌ ثَبْتٌ، وُلِد لسنتين خَلَتا من خلافة عمر، وقيل: غير ذلك، تُوفِّي عام (93 أو 94هـ)، وقيل: (105هـ).

انظر: الطَّبقات الكبرى، لابن سعد، (5/ 119، 120، 121، 124)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (3/ 511)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 59)، والثقات، لابن حبان، (4/ 273).

(463) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 318).

(464) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255، وجاء في «العلل» لأحمد (3/ 322) ذِكْرُ بعضِ هؤلاء الرُّواة الذين يدخلهم قتادة بينه وبين سعيد بن المسيّب، كالقاسم، قال فيه أحمد: «لا أَعْرِفُهُ»، وعون، قال فيه عبد الله ابن أحمد: «لا يدري أبي مَنْ هُوَ!»، ويزيد الرِّشْك وغيرُهم.

ثمَّ ذكر الإمام أحمد تلك الأحاديث التي رواها قتادة عن ابن المسيّب بالواسطة في «العلل» (3/ 324-335).

ابن المسيّب عندهما[465]، فقد ذكر الإمامُ أحمد عن قتادة أنَّه قال: **قلتُ** لسعيد بن المسيّب: إذا لم أُدْرِك الصَّلاة مع الإمام، كيف أُصلِّي؟. قال: صلِّ أربعاً، فإنِّي لا أراك على رَجْلٍ.[466]

والذي يظهرُ صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيِّب لأمور:

الأمر الأوَّل: أنَّ قتادة ذكر عن نفسِهِ أنَّه لازم سعيد بن المسيّب فأخذ ما عنده من العلم والمسائل والحديث، قال قتادة: «كنت عند ابن المسيّب ثلاثة أيَّامٍ، وفي رواية: ثمانية أيَّامٍ[467]، فقال: ارتحل عنِّي فقد أنزفتني».[468]

وقال أيضاً: «عَرَضْتُ على سعيد بن المسيّب صحيفة جابر، فلم يُنكِر».[469]

---

(465) ومع ثبوت اللقاء بين قتادة وسعيد، فقد قدَّم الإمام أحمد رواية يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ عن سعيد بن المسيّب على رواية قتادة عن سعيد، قال أبو داود في سؤالاته لأحمد (ص: 227): «سمعتُ أحمد، سألَهُ رجلٌ عن حديثٍ لسعيد [بن المسيّب]، فقال: يحيى [بن سعيد الأنصاريّ] عن سعيدٍ أصحُّ من قتادة عن سعيد، أيُّ شيءٍ يُصنَعُ بقتادة؟!».

وكان ابن مهدي يقول كما «تهذيب التهذيب» لابن حجر (8/ 318): «مالكٌ عن ابن المسيّب أحبُّ إليَّ من قتادة عن ابن المسيّب».

وأمّا يحيى بنُ معين؛ فساوى بين رواية الزُّهريِّ وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب، قال الدارميُّ في تاريخه عن ابن معين (ص: 43، 44): «والزُّهريُّ أحبُّ إليك في سعيد بن المسيّب أو قتادة؟. فقال: كلاهُما. قلتُ: فهُما أحبُّ إليك أو يحيى بن سعيد؟. فقال: كلٌّ ثقة».

وفي كلام ابن معين ما يُشعِرُ بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب؛ إذ لم يُفرِّق بين رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، ورواية كلٍّ من الزُّهريِّ ويحيى بن سعيدٍ الأنصاري عن سعيدٍ، والزهريُّ ويحيى بن سعيد ثابتٌ سماعهُما من سعيد، فروايةُ قتادة كذلك مساويةٌ لروايتِهما في السَّماع، وإلا لو كانت رواية قتادة عن سعيد غيرَ ثابتةٍ أصلاً لما كان لكلام ابن معينٍ وجهٌ، والله أعلم.

(466) العلل، لأحمد، (3/ 329). وانظر منه: (2/ 244).

والمراد بقوله (رَجْل) أي: ليس على سَفَرٍ؛ لأنَّ المسافر قديماً كان يمشي على رِجْلَيْه.

انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (2/ 492).

(467) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230).

(468) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186)، وانظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 322).

(469) العلل، لأحمد، (3/ 470).

الأمر الثَّاني: نصوص الأئمّة في إثبات السَّماع: فقد نصَّ على سماعه من قتادة شعبة، حيث قال: «كنت أتفطَّن إلى فَمِ قتادة إذا حدَّث، **فإذا حدَّث بما قد سَمِع، قال: حدَّثنا سعيد ابن المسيّب**... وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: حدَّث سُلَيمان بن يَسَار...».[470]

وقال البَردِيجيُّ: «سَمِع قتادة من سعيد بن المسيّب».[471]

وجاء عن عليِّ بن المديني ما يُشعِر بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، قال عليُّ ابن المدِينيّ: «نظرنا فإذا يحيى بن سعيد يروي عن سعيد بن المسيّب ما ليس يروي أحدٌ مثلَها، ونظرنا فإذا الزُّهريُّ يروي عن سعيد بن المسيّب شيئاً لم يروه أحدٌ، ونظرنا فإذا قتادةُ يروي عن سعيد بن المسيّب شيئاً لم يروه أحدٌ».[472]

فإنَّ المتأمِّل في هذا النَّصِ يَجِد أنَّ عليَّ بن المديني ذكر ثلاثةً من الرُّواة يروُون عن سعيد بن المسيّب، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاريّ، والزُّهريُّ، وقتادة، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء الثلاثة يروي عن سعيد أشياء لا يرويها الآخر من حديث النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ لسِعَة علم وحفظ سعيد بن المسيّب، والزُّهريُّ ويحيى بنُ سعيد لا شكَّ في سماعِهما من سعيد بن المسيّب، فدلَّ ذلك على صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب بدلالة الاقتران، وإلا فلو كانت رواية قتادة عن سعيدٍ غيرَ ثابتةٍ لكان ذكره هنا عَبَثٌ لا فائدةَ منه، والله أعلم.

الأمر الثَّالث: أنَّ رواية شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن شيوخه قيل فيها: إنَّها من أصحِّ الأسانيد، قاله الإمام الحافظ حجّاج بن الشَّاعر أو غيرُه.[473]

وفي ذلك إثباتٌ صريحٌ لصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، وإلا فلو كان السَّماعُ غيرَ ثابتٍ، لكان في جعل هذه السلسلة من أصحِّ الأسانيد تناقضٌ أو تساهلٌ على الأقلِّ.

(470) العلل، لأحمد، (3/ 242). وانظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229).

(471) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(472) سؤالات ابن أبي شيبة لعليّ بن المدينيّ، ص: 84.

(473) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (1/ 110).

وأنبِّه هنا أنَّ هذه السّلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن شيوخه، ليست من أصحِّ الأسانيد على إطلاقها، بل هي مقيَّدةٌ بغير رواية سعيد بن المسيّب عن أبي هُرَيرة مرفوعاً، فقد ذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذيّ»[474] تحت عُنوان: ذِكْرُ الأسانيد التي لا يَثْبُت منها شيءٌ، أو لا يَثْبُت منها إلاّ شيءٌ يسيرٌ مَعَ أنَّه قد رُوِي بها أكثرُ من ذلك، سلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ونقل قول البَرَدِيجيِّ: «هذه الأحاديث كلُّها معلولةٌ، وليس عند شعبة منها شيءٌ، وعند سعيد بن أبي عَرُوبة منها حديثٌ، وعند هشامٍ منها آخرُ، وفيهما نَظَرٌ».

الأمر الرَّابع: إخراج البخاريِّ ومسلمٍ[475] لرواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، مصيرٌ منهما إلى صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب.

ويبقى هنا الجوابُ عن القرينة التي ضعَّفَ من أجلها عليُّ بن المدينيّ وأحمد بن حنبل رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، وهي أنَّه كان يذكر رجالاً بينه وبين سعيد بن المسيّب، والجواب عن هذه القرينة من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ ذِكْر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤُهما دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع عمّن رَوَى عنه دون هذه الوسائط، قال ابن رجب: «فإن كان الثِّقة يروي عمّن عاصره أحياناً، **ولم يثبت لُقِيُّه له**، ثُمَّ يُدخل أحياناً بينه وبينه واسطة، فهذا يَستَدِلُّ به هؤلاء الأئمَّة على عدم السَّماع منه».[476]

ولكن يَضْعُف احتمال عدم السَّماع إذا ثَبَت لقاؤُه، أو قوي احتمال وقوعه، أو ثَبَت سماعه له في الجُمْلة، وقتادة قد ثَبَت لقاؤُه وسماعه من سعيد بن المسيّب، قال ابن القطَّان الفاسيُّ: «وإذا جاء عنه في روايةٍ إدخال واسطةٍ بينه وبين من كان قد روى الحديث معنعناً، غلب على الظنِّ أَنَّ الأوَّل مُنقَطِعٌ، من حيثُ يَبْعُدُ أَن يكون قد سَمِعه منه، ثمَّ حدَّث به عن رجلٍ عنه.

---

(474) (2/ 845).

(475) سيأتي ذِكْر هذه الأحاديث وتخريجُها ص: 168، وما بَعْدَها.

(476) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 593).

وأقلُّ ما في هذا سُقُوطُ الثِّقَة باتصاله، وقيامُ الرَّيب في ذلك.

ويكون هذا أَبْيَنُ في اثنين لم يُعْلَم سماعُ أحدِهما من الآخر، وإن كان الزَّمان قد جمعهما.

وعلى هذا المُحدِّثون... تَجِدُهم دائِبينَ يَقْضُون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا رُوِيَ بزيادة واحدٍ بينهُما.

بخلاف ما لو قال في الأوَّل: (حدَّثنا، أو أخبرنا، أو سمعتُ)، ثُمَّ نَجِدُه عنه بواسطةٍ بينهُما، فإنَّ ها هنا نقول: سَمِعَه منه، وَرَوَاهُ بواسطةٍ عنه، وإنَّما قلنا: سَمِعَه منه، لأَنَّه ذكر أنَّه سَمِعَه منه، أو حدَّثه به».[477]

وهو كلامٌ متينٌ، وتحقيقٌ نفيسٌ.

الوجه الثَّاني: أنَّ قتادة حين جالس سعيد بن المسيّب ثلاثة أو ثمانية أيَّام ليأخذ عنه العلم، كان هذا العلمُ أغلبُهُ مسائلَ في الفقه والسِّيرة والتاريخ، وأمّا سماعه لأحاديث النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ مع ثبوت سماعه للحديث جملةً من سعيد ـ قليلةٌ إذا ما قُورِنت بتلك المسائل، ويدلُّ عليه ما جاء في «الطَّبقات الكبرى»[478] لابن سعد: «قال عِمْران بن عبد الله: لمّا قَدِم قتادة على سعيد بن المسيّب جعل يُسائِلُه أيَّاماً وأكثر، قال: فقال له سعيد: "أَكُلُّ ما سألتني عنه تحفظُه". قال: "نعم، سألتُك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وسألتُك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وقال فيه الحسن: كذا، قال: حتى ردَّ عليه حديثاً كثيراً". قال: يقول سعيد: "ما كنت أظُنُّ أنَّ الله خلق مثلَك"... قال سلَّام بن مسكين: **"وكانت مسائلَ قد دَرَسَها قبل ذلك عند الحسن وغيرِه، فسألَهُ عنها"**».

وقال قتادةُ: «قال لي سعيد بن المسيّب: "ما رأيتُ أحداً أسأل عمّا يُختلَف فيه منك". قال: قلتُ: "إنَّما يَسألُ مَنْ يَعْقِل عمَّا يُختلَف فيه، فأمَّا ما لا يُختلَف فيه، فَلِمَ يُسألُ عنه"».[479]

---

(477) بيان الوهم والإيهام، لابن القطَّان الفاسيّ، (2/ 416).

(478) (7/ 230).

(479) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 219).

وحينئذٍ فلا يُستغرَب عدم سماع قتادة لكثيرٍ من الأحاديث من سعيد بن المسيّب[480]، وروايتُه لكثيرٍ من الأحاديث بواسطةٍ، وذِكْرُ الواسطة حينئذٍ دليلٌ على عدم سماع ذلك الحديث المُعيَّن من سعيد بن المسيّب، مع ثبوت سماعه من ابن المسيِّب جملةً.

ويبقى النظر في الأحاديث التي رواها قتادة عن سعيد بالعنعنة، فالذي يظهر أنَّها محمولةٌ على السَّماع، لثبوت سماع قتادة من سعيد بن المسيِّب جملةً، وأمّا رَمْيُه بالتدليس فقد تقدَّم[481] أنَّه مَغْتَفرٌ في كثرة ما روى، وأنَّ تدليسه في أغلبه من رواية الرَّاوي عمّن عاصره، ولم يسمع منه، الذي يشترط له السَّماع الجُمْليّ دون السَّماع في كلِّ حديثٍ بعينه، والله أعلم.

ولقتادة عن سعيد بن المسيّب ستة عَشَر حديثاً:

الحديث الأوّل:

(29) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حدَّثنا عَبْدَان [عبدُ اللهِ بن عُثمان بنِ جَبَلَة]، قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عُمَر، عن أبيه رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ**».

تابعَهُ عبدُ الأعلى: حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ، حدَّثنا قتادةُ.[482]

وقالَ آدمُ [بنُ أبي إيَّاس][483]: عن شُعبةَ: «**المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ**»".[484]

---

(480) قال قتادةُ كما في «العلل» لأحمد (3/ 324): «حدَّثني داود بن أبي عاصم خمسةَ أحاديث عن سعيد بن المسيّب لم أسمعها منه ـ يعني من سعيدٍ ـ». ثمَّ ذكر الأحاديث الخمسة.

ويفيد هذا النَّصُّ أنَّ ثمَّةَ أحاديث سمعها قتادة من سعيدِ بن المسيّب.

(481) ص: 29-35.

(482) قال ابن حجر في «فتح الباري» (4/ 45): «وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حمّاد كذلك».

وهو في مسند أبي يعلى (1/ 144)، ح(156)، عن عبد الأعلى، عن يزيد بن زُرَيع به، بلفظ: (**إنَّ المَيِّتَ يُعذَّبُ في قَبْرِهِ ما نَيحَ عَلَيهِ**).

(483) قال ابن حجر في «فتح الباري» (4/ 45): «يعني: بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المتن، وهو قوله: (**يُعذَّبُ بِبُكاءِ الحَيِّ عَلَيهِ**) تفرَّد آدم [أي: من بين أصحاب شعبة] بهذا اللفظ».

(484) الصّحيح، للبخاريّ، (1/ 434)، ح(1230).

وأخرجه من طريق قتادة أيضاً: مسلم، الصَّحيح، (2/ 638)، ح(927/ 17)، من طريق محمّد بن جعفر، عن **شعبة**، ومن طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة**، كلاهما (شعبة وسعيد) عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عمر مرفوعاً بنحو اللفظ الذي صُدِّر به الحديث.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/ 434)، ح(1229)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 643)، ح(933/ 28)، من طريقين عن علي بن ربيعة، عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً بنحوه أيضاً.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 432)، ح(1226)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 640)، ح(927، 928/ 22، 23)، من طريق **عبد الله بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة**، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 642)، ح(930/ 24)، من طريق **سالم بن عبد الله بن عمر**، كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «**إنَّ الميِّت ليُعَذَّبُ بِبُكاءِ أَهْلِهِ عَلَيهِ**» وفيه قِصّةٌ.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 433)، ح(1228)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 638)، ح(927/ 19، 20)، من طريقين عن أبي بُرْدة بن أبي موسى، عن **أبيه أبي موسى الأشعري**، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 638)، ح(927/ 16، 18، 21)، من طُرُقٍ عن **عبد الله بن عمر وأنس بن مالك**، ثلاثتُهم عن عمر مرفوعاً بألفاظٍ قريبةٍ من اللفظ السَّابق، وفيه قِصّةٌ أيضاً.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 433)، ح(1227)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 643)، ح(932/ 27)، من طريق **عَمْرة بنت عبد الرَّحمن**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (4/ 1462)، ح(3759)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 642، 643)، ح(931، 932/ 26)، من طريقين عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه **عُرْوة بن الزُّبير**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 432)، ح(1226)، من طريق عبد الله بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة ، عن **ابن عباسٍ**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 641)، ح(929)، من طريق عبد الله بن عُبَيد الله

ابن أبي مُلَيكة **عن القاسم بن محمّد**، أربعتهم عن عائشة بلفظ: (**إنَّه ليُعَذَّب بخطيئَتِهِ وذنبِهِ، وإنَّ أهلَهُ ليَبْكُونَ عليه الآنَ**) واللفظ لعُرْوة بن الزُّبير عند البخاريِّ.

وفي لفظ عَمْرة بنت عبد الرَّحمن: (إنَّما مَرَّ رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم على يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْها أهلُها، فقال: «**إنَّهُم يَبْكُونَ عَلَيها، وإنَّها لتُعذَّبُ في قَبْرِها**).

وفي لفظ ابن عباسٍ قول عائشة: (رَحِمَ اللهُ عُمَرَ، والله ما حدَّث رَسُولُ الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم: إنَّ اللهَ ليُعَذِّبَ المُؤمنَ بِبُكاءِ أهلِهِ عليهِ، ولكنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إنَّ اللهَ ليزيدُ الكَافِرَ عِذَاباً بِبُكاءِ أهلِهِ عَليهِ**». وحَسبُكُم القُرآنَ ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾[الأنعام: 164، الإسراء: 15، فاطر: 18، الزمر: 7] ... قال ابن أبي مُلَكية: "والله ما قال ابنُ عُمَر رضي اللهُ عنهما شيئاً).

وظاهر حديث عمر وابن عمر أنَّه متعارضٌ مع حديث عائشة، **وبيانُه**: أنَّ حديثَ عمر وابن عمر يَدُلَّان على أنَّ الميِّت يُعذَّبُ ببكاء أهله عليه، وأمّا عائشةُ فَنَفَتْ أنَّ الميِّت يُعذَّبُ بِبُكاء أهله عليه، واستدلَّت بقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾، وقالت: إنَّما قال ذلك في يهوديٍّ يُعَذَّبُ في قبره، وأهله حوله يبكون، أو قاله النبيُّ صلى الله عليه في سلم لبيان زيادة تعذيب الكافر في قبره ببكاء أهله عليه.

وللعلماء توجيهاتٌ عدّةٌ للتّوفيق بين الحديثين، ليس هذا مَوْضِع ذِكْرُها، ومن أحسنها: «أنَّ المراد بالبُكَاء ما كان من النِّياحة المنهيِّ عنها، وأنَّ المراد بالعذاب الذي يُعذَّبُ به الميِّت ما ينالُه من الأذى بمعصية أهله لله، واختار هذا جماعةٌ مِنَ الأئمّةِ، من آخرهم الشَّيخُ تقيُّ الدِّين ابن تيمية».[485]

ويتأكدُّ الوعيدُ في حقِّ الميِّت «إذا عَلِمَ الرَّجلُ المُسلمُ ما جاء عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في النِّياحة على الميِّت، والنَّهيِّ عنها، والتَّشديد فيها، ولم ينهَ عن ذلك أهلَهُ، ونِيح عليه بعد ذلك، فإنَّما يُعذَّبُ بما نِيح عليه؛ لأنَّه لم يفعل ما أُمِر به من نهي أهله عن

---

(485) قاله ابن حجر في «التلخيص الحبير» (2/ 321)، **وانظر أقوال العلماء في التوفيق بين الحديثين**: التمهيد، لابن عبد البرِّ، (17/ 274)، وتهذيب السُّنن، لابن القيم، المطبوع مع كتاب عون المعبود، (8/ 400)، وفتح الباري، لابن حجر، (4/ 31)، والدِّيباج على مسلم، للسُّيوطيّ، (3/ 15)، وفيض القدير، للمُناوي، (6/ 303).

ذلك، وأمره إيَّاهُم بالكفِّ عنه، وإذا كان ذلك كذلك، فإنَّما يُعذَّب بفعل نفسِهِ وذنبِهِ، لا بذنب غيرِهِ، وليس في ذلك ما يُعارِض قولَ الله عزَّ وجل: ﴿**وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾». [486]

الحديث الثَّاني:

(30) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشامٌ وشعبة، قالا: حدَّثنا قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «**الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**»". [487]

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1240)، ح(1622/ 7)، من طريق شعبة ومن طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 345)، ح(3221)، من طريق وكيع بن الجرَّاح وأبي عامرٍ العَقَدي عبد الملك بن عمرو، عن هشامٍ الدَّستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بلفظه.

وأخرجه الطبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 290)، ح(10692)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، وهشامٍ، وأَبَان، عن قتادة به بلفظه.

ولكن قال الطَّبرانيُّ: «وَقَفَهُ هشامٌ، ورفعه الباقون عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم... زاد همّام، قال قتادة: لا نَعْلَمُ القيءَ إلا حراماً». [488]

قال الباحث: الذي يظهر أنَّ الحديث اختلف فيه على هشامٍ الدَّستوائي في وَقْف الحديث ورَفْعِه، فرواه مرفوعاً: وكيعٌ، وأبو عامرٍ العَقَدي، ومسلم بن إبراهيم على وجهٍ عندَهُ، عن هشام، عن قتادة به مرفوعاً، ورواه موقوفاً: مسلم بن إبراهيم على الوجه الآخر عنه، عن هشامٍ، عن قتادة به موقوفاً على ابن عباس.

ورواية الرَّفع أرجح لأمور:

---

(486) التمهيد، لابن عبد البرِّ، (17/ 283).

(487) الصَّحيح، للبخاريّ، (2/ 924)، ح(2478).

(488) المعجم الكبير، للطبراني، (10/ 290).

الأمـر الأوَّل: اتفـاق وكيـعَ وأبي عـامر العَقَـدي عـلى روايـة الرَّفـع، وتفـرَّد مـسلم بـن إبراهيم برواية الوَقْف، بل لمسلم بن إبراهيم روايةٌ مرفوعةٌ توافق رواية وكيع وأبي عامرٍ.

الأمـر الثّـاني: اتفـاق أصـحاب قتـادة عـلى روايـة الرَّفـع، وهـم: سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وشعبة بن الحجَّاج، وأَبَـان بـن يزيـد العطّـار، فـما وافـق فيـه هـشامٌ هـؤلاء الـرُّواة أولى بـالترجيح ممّا خالفهم فيه.

الأمر الثالث: أنّها رواية البخاريّ التي صُدِّر بها التخريج.

وأخرجـه مـسلم أيـضاً، الـصَّحيح، (3/ 1240)، ح(1622/ 5، 6)، مـن طُـرُقٍ عـن أبي جعفرٍ محمّد بن علي بن الحُسَين، و بُكَـير بـن عبـد الله بـن الأشـجِّ، عـن سـعيد بـن المسيِّب بـه مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـــــه البخـــــاريُّ، الـــــصَّحيح، (2/ 924)، ح(2479) و(6/ 2558)، ح(6574)، مـن طريـق أيُّـوب الـسَّختيانيِّ، عـن عكرمـة مـولى ابـن عبـاسٍ، عـن عبـد الله بـن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـــه البخـــاري، الـــصَّحيح، (2/ 915)، ح(2449)، ومـــسلم، الـــصَّحيح، (3/ 1240)، ح(1622/ 8)، مـن طريـق عبـد الله بـن طـاوس، عـن أبيـه طـاوس بـن كَيْـسان، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

ولـه شـاهدٌ مـن حـديث عمـر بـن الخطَّـاب: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (2/ 542)، ح(1418)، مـن طريـق سـالم بـن عبـد الله بـن عمـر، و(3/ 1020)، ح(2623)، مـن طريـق نـافعٍ مـولى ابـن عمـر، كلاهمـا عـن **عبـد الله بـن عمـر**، وأخرجـه البخـاريُّ أيـضاً، الـصَّحيح، (2/ 542، 925، 925)، ح(1419، 2480، 2493)، و(3/ 1085، 1093)، ح(2808، 2841)، من طريـق مالـك بـن أنـس، عـن زيـد بـن أسـلم، عـن **أبيـه أسـلم القُـرشيّ مولى عمر بن الخطَّاب**، كلاهما (ابن عمر، وأسلم) عن عمر مرفوعاً بنحوه، وفيه قِصَّة.

الحديث الثَّالث:

(31) قال الإمام مسلم رحمه الله: "وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة، حدَّثنا غُنْدَر عن شعبة، ح وحدَّثنا ابن المثنَّى وابن بَشَّار قالا: حدَّثنا محمَّد بنُ جَعْفَر، حدَّثنا شعبةُ، قال سمعتُ قتادة يُحدِّثُ عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّهُ قال: «**خَمْسُ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الأَبْقَعُ**[489]، **وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ**[490]، **وَالْحُدَيَّا**[491]»".[492]

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 650)، ح(1732) و(3/ 1204)، ح(3136)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 856)، ح(1198/ 69-71)، من طُرُقٍ عن **الزُّهريِّ**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 856)، ح(1198/ 68،)، من طريق **هشام بن عُرْوة**، كلاهما عن عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 856)، ح(1198/)، من طريق القاسم بن محمّد، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1205)، ح(3137)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 858)، ح(1999/ 79)، من طريق **عبد الله بن دينار**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 858)، ح(1199/ 72، 76، 77)، من طُرُقٍ عن **سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر**، ثلاثتُهم عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.

---

(489) وهو الذي في ظهره أو بطنه بياضٌ.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (8/ 114).

(490) وهو كلُّ سَبُعٍ يَعْقِرُ، أي: يَجرَحُ ويقْتُل ويَفْترِس، كالأسدِ والنِّمِر والذِّئب، سمَّاها كَلْبا لاشتراكها في السَّبُعيّة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 631.

(491) هو نوعٌ من أنواع الطيور الجارحة المعروفة.

(492) الصَّحيح، لمسلم، (2/ 856)، ح(1198).

ومـــن حـــديث حفـــصة: أخرجـــه البخـــاريُّ، الـــصَّحيح، (2/ 649)، ح(1731)، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 858)، ح(1200/ 73)، مـن طريـق الزُّهـريِّ عـن سـالمٍ، عـن ابـن عمر، عن حفصة زوج النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (2/ 858)، ح(1200/ 74، 75)، مـن طريـق زيـد بـن جُبَير، عن ابن عمر، عن إحدى نِسْوة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرفوعاً بنحوه.

الحديث الرَّابع:

(32) قـال الإمـام مـسلم رحمـه الله: "وحـدَّثني أبـو غـسَّان المِسْمَعِيُّ ومحمَّـد بـن المثنَّـى، قـالا: أخبرنـا معـاذ ــ وهـو ابـن هـشام ــ، حـدَّثني أبي، عـن قتـادة، عـن سـعيد بـن المسيّب: أنَّ معاويـةَ قـال ذاتَ يـومٍ: إنَّكـم قـد أحـدثتُم زِيَّ سَـوْءٍ، «**وإنَّ نبـيَّ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم نَهَـى عَنْ الزُّورِ**». قال: وجاء رَجُلٌ بِعَصَاً على رأسها خِرْقَةٌ، قال معاوية: ألا وهذا الزُّورُ.

قال قتادةُ: يعني ما يُكَثِّرُ به النِّساءُ أشعارَهُنَّ من الخِرَقِ".[493]

وأخرجـــه البخـــاريُّ، الـــصَّحيح، (3/ 1285)، ح(3299) و(5/ 2218)، ح(5594)، ومـسلم، الـصَّحيح، (3/ 1679)، ح(2127/ 123)، مـن طريـق شـعبة، عـن عمرو بن مُرَّة، عن سعيد بن المسيّب به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـــه البخـــاريُّ، الـــصَّحيح، (3/ 1279)، ح(3281) و(5/ 2216)، ح(5588)، ومـسلم، الـصَّحيح، (3/ 1679)، ح(2127/ 122)، مـن طُـرُقٍ عـن الزُّهـريِّ، عن حُمَيد بن عبد الرَّحمن بن عَوْف، عن معاوية مرفوعاً بمعناه.

والـزُّور: جـاء تفـسيره في قـول قتـادة الـذي ذكـره الإمـام مـسلمٌ عَقِـبَ الحـديث، وهـو وِصَـالُ الـشَّعَر كـما جـاء تفـسيره في روايـة البخـاريّ مـن طريـق عمـرو بـن مُـرَّة عـن سـعيد بـن المسيّب، وفيه: "الزُّور: يعني الواصلةَ في الشَّعَر".

---

(493) الصَّحيح، لمسلم، (3/ 1679)، ح(2127/ 124).

وأصل معنى الزُّور: الكَذِبُ والباطلُ والتُّهمةُ.[494]

والنَّهيُّ عن وَصْل الشَّعَر له شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأسماء ابنتي أبي بكرٍ.

أما حديث عبد الله بن عمر: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1677)، ح(2124/ 119)، من طُرُقٍ عن نافعٍ عن ابن عمر مرفوعاً.

أما حديث عبد الله بن مسعود: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1678)، ح(2125/ 120)، من طُرُقٍ عن عَلْقَمة بن قَيْس، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً.

أما حديث جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1679)، ح(2126/ 121)، من طريق أبي الزُّبير محمّد بن مسلمٍ المكّي، عن جابر مرفوعاً.

أما حديث عائشة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1677)، ح(2123/ 117، 118)، من طُرُقٍ عن صفيّة بنت شَيْبة، عن عائشة مرفوعاً.

أما حديث أسماء: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1676)، ح(2122/ 115، 116)، من طريقين عن فاطمة بنت المنذر وصفيّة بنت شَيْبة، عن أسماء مرفوعاً.

الحديث الخامس:

(33) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا أبو بكر بن نافع البَصْريُّ، حدَّثنا مسعود بن واصل، عن نَهَّاس بن قَهْمٍ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ**».[495]

وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: ابن ماجه، السُّنن، (1/ 551)، ح(1728)، وأبو عَوَانة، المسند، (2/ 245)، ح(3021)، والخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، (11/ 208)،

(494) النهاية، لابن الأثير، ص: 404.

(495) الجامع، للترمذيّ، (3/ 131)،ح(758).

والبيهقـيُّ، شُـعَب الإيـمان، (3/ 355)، ح(3757)، وغـيرُهم مـن طُـرُقٍ عـن مـسعود بـن واصلٍ به مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ ففيـه النَّهّـاس بـن قَهْـم: ضـعفَّه يحيـى بـن سـعيدٍ القطّـان[496]، وابـنُ معـينٍ[497]، وأحمـد بـن حنبـل[498]، وأبـو حـاتمٍ الـرَّازيُّ[499]، والنَّـسائيُّ[500]، والـدَّارقطنيُّ[501]، والذَّهبيُّ[502]، وابن حجر.[503]

وقال ابن حِبّـان: «كـان ممّـن يـروي المنـاكير عـن المـشاهير، ويخـالفُ الثِّقـات في الرِّوايـات، لا يجُوزُ الاحتجـاجُ بِـهِ».[504] وقـال ابـن عـدي: «وأحاديثُـه ممّـا ينفـردُ بـه عـن الثِّقـاتِ، ولا يُتَـابع عليه».[505] وقال أبو أحمد الحاكم: «ليِّن».[506]

وفيـه أيـضاً مـسعود بـن واصـل: ضـعَّفَه أبـو داود الطَّيالـسيُّ[507]، وقـال أبـو داود: «لـيس بذاك»[508]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[509]، وقال: «ربَّما أغرب» ..

---

(496) انظر: المجروحين، لابن حبّان، (3/ 56).

(497) التـاريخ، لابـن معـين، روايـة الـدُّوري، (4/ 148، 252)، وروايـة الـدَّارميّ، ص: 219، وسـؤالات ابـن الجُنَيد، ص: 433.

(498) العلل، لأحمد، (2/ 497).

(499) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 511).

(500) الضعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 102.

(501) العلل، للدَّارقطنيِّ، (9/ 199).

(502) المغني في الضُّعفاء، للذَّهبيّ، (2/ 701)، والكاشف، (2/ 326).

(503) التقريب، لابن حجر، ص: 566.

(504) المجروحين، لابن حبّان، (3/ 56).

(505) الكامل، لابن عدي، (7/ 58).

(506) ميزان الاعتدال، للذَّهبيّ، (7/ 49).

(507) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزيّ، (3/ 117).

(508) سؤالات الآجُرِّي لأبي داود، (2/ 63).

(509) (9/ 190).

وقال ابن حجر: «ليِّن الحديث».[510]

فهو إلى الضَّعفِ أقرب.

والحديث أعلَّه البخاريُّ وتابعه الدَّارقطنيُّ[511] وابن عَدِيّ[512] بتفرُّد مسعود بن واصل عن النَّهّاس بن قَهْمٍ به، قال الترمذيُّ: «وسألتُ محمَّداً [يعني: البخاريَّ] عن هذا الحديثِ، فلم يَعْرِفْهُ من غير هذا الوَجْهِ مِثْلَ هَذَا».[513] أي: بهذا اللّفظ.

ثمَّ قال البخاريُّ: «قد رُوِيَ عن قتادة عن سعيد بن المسيّب عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلم مرسلاً شَيءٌ مِنْ هذا».[514]

والبخاريُّ يشيرُ إلى علَّةٍ أخرى في الحديث، وهي أنَّ الحديث معروفٌ من رواية سعيد بن المسيّب مرفوعاً مرسلاً، لا أنَّه من رواية سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعاً موصولاً، ولم يقف الباحثُ على رواية سعيد بن المسيّب المرسلة مسندةً.

والحديث ضعفَّه الترمذيُّ[515]، وابنُ الجوزيِّ[516]، والبَغَويُّ[517]، والنَّوويُّ[518]، والألبانيُّ.[519]

وتقدَّم[520] قولُ البَرديجيِّ أنَّ سلسلة قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة لا يصحُّ منها شيءٌ.

(510) التقريب، لابن حجر، ص: 528.

(511) انظر: العلل، للدَّارقطنيِّ، (9/ 199).

(512) الكامل، لابن عدي، (7/ 58).

(513) الجامع، للترمذيّ، (3/ 131).

(514) المصدر السَّابق، (3/ 131).

(515) المصدر السَّابق، (3/ 131).

(516) العلل المتناهية، لابن الجوزي، (2/ 563).

(517) شرح السنة، للبغويّ، (4/ 346).

(518) خُلَاصة الأحكام، للنَّوويّ، (2/ 846).

(519) الضَّعيفة، للألباني، (11/ 242).

(520) ص: 166.

ولكـنَّ أصـلَ الحـديثِ ثابـتٌ عنـد البخـاريِّ (1/ 329)، ح(926)، مـن طريـق سـعيد ابـن جُبَـير، عـن ابـن عبـاسٍ مرفوعـاً بلفـظ: («**مـا العَمَـلُ في أَيَّـامِ العَـشْرِ أَفْـضَلَ مِـنَ العَمَـلِ في هَذِهِ**». قـالوا: ولا الجهـادُ؟ قـال: «**وَلَا الجهـادُ، إِلّا رَجُـلٌ خَـرَجَ يُخَـاطِرُ بِنَفْـسِهِ وَمَالِـهِ، فلـم يَرْجِـع بشيءٍ**».

الحديث السَّادِس:

(34) قال الإمـام الترمـذيُّ رحمـه الله: "حـدَّثنا محمّـد بـن بـشَّار، حـدَّثنا يحيـى بـن سـعيد، عن سعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتـادة، عـن سـعيد بـن المسيّب: «**أَنَّ أُمَّ سَـعْدٍ مَاتَـتْ وَالنَّبِـيُّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ**»".[521]

وأخرجـه ابـن أبي شَـيْبة، المُـصنَّف، (3/ 41)، ح(11935)، والطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (6/ 20)، ح(5378)، مـن طريـق **عَبْـدة بـن سُـلَيمان**، وأخرجـه ابـن سـعد، الطَّبقـات الكـبرى، (3/ 615)، عـن **محمّـد بـن عبـد الله الأنـصاري**، كلاهمـا عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة بـه مرسلاً بنحوه.

وأخرجـه ابـن المنـذر، الأوسـط، (5/ 414)، ح(3110)، مـن طريـق همّـام بـن يحيـى، عن قتادة به مرسلاً بنحوه.

وأخرجـه البيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (4/ 48)، ح(6812)، مـن طريـق هـشام الدَّستوائي، عن قتادة به مرسلاً بنحوه.

والحديث إسـناده صـحيحٌ إلى سـعيد بـن المسيّب، ولكنَّـه مرسـلٌ، والمرسـل عـلى الـرَّاجح ضعيفٌ لانقطاعِهِ.[522]

---

(521) الجامع، للترمذيّ، (3/ 356)، ح(1038).

(522) **انظـر في حكـم الحـديث المرسـل:** مقدمـة الـصَّحيح، لمـسلم بـن الحجَّـاج، (1/ 12)، ورسـالة أبي داود لأهـل مكّـة وغـيرهم في وصـف سُـنَنه، لأبي داود، ص: 24، والتمهيـد، لابـن عبـد الـبرّ، (1/ 3-7)، والكفايـة، للخطيـب البغـداديّ، (2/ 435، 447)، ومعرفـة أنـواع علـم الحـديث، لابـن الـصَّلاح، ص: 130، وشرح علـل الترمذي، لابن رجب، (1/ 532).

وهنا وقفةٌ لابدَّ منها في حكم مراسيل سعيد بن المسيّب: فقد اختلفت أنظارُ أهل العلم في قبولها وردِّها، **فردَّ مراسيل سعيد بن المسيّب**: يحيى بن سعيدٍ القطّان، قال عليُّ بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: سعيد بن المسيّب عن أبي بكرٍ؟. قال: «ذاك شِبْهُ الرِّيح».[523]

وظاهره يفيد تضعيف مرسلات سعيد بن المسيّب عن أبي بكرٍ خاصةً، لا مطلقاً، إلا أنَّه يمكن أن يقول قائلٌ: هذا مرسلُ ابن المسيّب عن أبي بكرٍ ضعيفٌ عند ابن القطّان، فكيف يكون عنده ما يرسله سعيدٌ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم؟!.

وقَبِله الشافعيُّ مطلقاً على الرَّاجح عنه، حيثُ قال: «وليس المنقطع بشيءٍ، ما عدا منقطعِ سعيد بن المسيّب».[524]

فإنَّ هذا ظاهرٌ في استثناء مراسيله من بين جميع المراسيل، وأنَّها تُقْبَلُ بمجرَّدها، ولو أراد الشافعيُّ بذلك ما إذا اعتضد بشيءٍ من هذه الوجوه[525] ..

---

(523) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 4.

(524) المصدر السَّابق، ص: 6.

(525) ذهب بعض العلماء، منهم: البيهقيُّ في «مناقب الشَّافعيّ» (2/ 32)، والخطيبُ البغداديّ في «الكفاية» (ص: 472) في تفسيرهم لكلام الشافعيِّ في مراسيل سعيد بن المسيّب: بأنَّ الشافعيَّ لم يقبل مراسيل سعيد مطلقاً أو لذاتها، وإنّما قبلها إذا انضم إليها ما يُؤكِّدها أو رجّح الشافعيُّ بمراسيل سعيد لا أنَّه جعلها أصلاً احتجَّ بها.

وذكر الشافعيُّ في كتابه «الرسالة» (ص: 461-465) هذه المُعضِّدَات لقبول المرسل، ومضمون كلامه كما ذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (1/ 546-549): أنَّ الحديث المرسل يكون صحيحاً ويقبل بشروط، منها ثلاثةٌ في نفس المرسِل، وهي:

[1] ألَّا يُعْرَف له رواية عن غير مقبول الرِّواية، من مجهولٍ أو مجروح.

[2] ألَّا يخالف الحفّاظ فيما أسندوه.

[3] أن يكون من كبار التابعين.

ومنها شروطٌ في الخبر الذي يرسله المرسِل، وهي على الترتيب:

[1] أن يُسندَه الحفّاظ المأمونون من وجهٍ آخر مرفوعاً.

[2] أو يوجد له مرسَلٌ آخر يوافقه.

[3] أو يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة.

[4] أو يوجد عامّة أهل العلم على القول به.

لم يكـن اسـتثناءُ مراسـيلَ سـعيدٍ وحـده فيـه فائـدةٌ، بـل مراسـيل غـيره كـذلك إذا اعتَضَدَت.

وقال الشافعيُّ في مختصر المُزَنِيِّ: «إرسال سعيد بن المسيِّب عندنا حَسَنٌ».[526]

وقد حكى أبو بكرٍ القفَّال، عبد الله بن أحمد المَرْوَزِيُّ، عن الشَّافعيِّ أنَّه قال في كتاب (الرَّهن الصَّغير): «إرسال ابن المسيِّب عندنا حجّةٌ».[527]

وهذا يؤيِّدُ أنَّ الشافعيَّ يحتجُّ بمرسل سعيد بن المسيّب مطلقاً.

وقَبِل مرسل سعيد بن المسيّب أيضاً: أحمد بن حنبل، قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: «مرسلاتُ ابنِ المسيّب صِحَاحٌ، لا نرى أصحَّ من مرسلاتِهِ».[528]

وكذا قال يحيى بن معين: «أصحُّ المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيّب».[529]

وقال العلائيُّ: «ويكفي من ذلك[530] ما رُوِّيتُم عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّه كان يُرسِلُ إلى سعيد بن المسيّب، يسألُه عن قضايا أبيه عمر رضي الله عنه وأحكامِهِ، مَعَ علمِهِ بأنَّه لم يُدرِكْهُ[531]، ولم يختلف عليه اثنان في قَبُولها منه مُرسلةٌ...».[532]

---

(526) مختصر المُزَني في فروع الشافعية، للمُزَنيّ، ص: 112.

(527) المجموع، للنووي، (1/ 102).

(528) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (6/ 42)، وانظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (3/ 239).

(529) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 67.

(530) أي: في قبول مراسيل سعيد بن المسيّب مطلقاً.

(531) وإنـمّا رأى سعيدٌ عُمَرَ رؤيةً فقط، قاله أبو حاتم الرَّازي في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: 71، 73)، وكذا يحيى بن سعيدٍ القطَّان كما «جامع التحصيل» للعلائيّ (ص: 184).

وأثبت سماع سعيد بن المسيّب من عمر الإمامُ أحمد بن حنبل، فقد قال كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (4/ 61): «قد رأى عمر وسَمِع منه، إذا لم يُقْبَل سعيد عن عمر فمن يُقْبَل».

ولعلَّ الإمام أحمد أثبت السَّماع لكون سعيد بن المسيّب ولد زمن عمر بن الخطّاب، وأنَّه كان يسمى راوية عمر؛ لأنَّه كان أحفظ النَّاس لأحكام عمر وأقضيته.

وانظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (1/ 470-471).

(532) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 71، وانظر منه: ص: 86.

وهـذا كلُّـه أيـضاً يُعَـضِّد أنَّ مـراد الـشَّافعيّ رحمـه الله بكلامـه اسـتثناءُ مراسـيل ابـن المسيّب، وقَبولُها مطلقاً من غير أن يعتضد بشيءٍ.[533]

وعليـه: فالـذي يظهـر قَبـول مراسـيل سـعيد بـن المـسيّب مطلقـاً، وبهـذا قـال ابـن عبـد البرِّ[534]، وأبـو الوليـد البـاجيّ[535]، ونقلـه العلائـيُّ[536] عـن ابـنِ القطَّـان الفـاسيِّ، وأبي نَـصْرٍ، عـلي ابن عبد السيِّد بن الصبَّاغ.

والوجه في قبولـه عنـد هـؤلاء الأئمّـة: أنَّـه كُـشِفَ عـن حـديث ابـن المسيّب، فوُجِـد كلُّـه مُـسنداً متـصلاً، فـاكتُفِيَ عـن طلـب كـلِّ حـديثٍ بعـد فراغـه مـن الجُملـةِ، وعـلى مـا عُـرِفَ مـن عادة ابن المسيّب أنَّـه لا يُرسـل إلا عـن ثقـةٍ مـشهورٍ، أو مـن هـو مـن الـصَّحابة رضي الله عـنهم، وهو الغالب.[537]

وبهـذا يظهـر لنـا أنَّ الـشافعيَّ وغـيَره حيـنما احـتجَّ بمرسـلات سـعيد بـن المـسيّب لـيس ذلك مـن جهـة صـحّة آحادهـا لـذاتها، وإنَّـما الـشَّأن كـما قـال الحـاكم: «تأمَّـل الأئِمّـةُ المتقـدِّمون مراسيله، فوجدوها بأسانيدَ صحيحةٍ».[538]

---

(533) انظـر تحريـراً بـديعاً، وتفـصيلاً ماتعـاً لحكـم مراسـيل سـعيد بـن المـسيّب عنـد الـشَّافعي: جـامع التحـصيل، للعلائيِّ، ص: 38، 43، 46-48، 71، 86.

وخَلُص فيه العلائيُّ إلى أنَّ الشافعيَّ احتجَّ بمرسلات سعيد بن المسيّب مطلقاً، دون أيِّ مُعضِّدات.

(534) انظر: التمهيد، لابن عبد البرِّ، (11/ 17، 82)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (1/ 556).

(535) إحكام الفصول، للباجيّ، (1/ 360-361).

(536) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 38.

(537) انظر: المصد السَّابق، ص: 38، 48.

وقـد نـصَّ الـشافعيُّ عـلى هـذا الوجـه في «الأم» (3/ 188)، فقـال في جـواب مـن قـال لـه: كيـف قَبِلْـتُم عـن ابـن المـسيّب منقطعـاً ولم تقبلـوه عـن غـيره؟. قـال: «قلنـا: لا نحفـظ أنَّ ابـن المـسيّب روى منقطعـاً، إلا وجـدنا مـا يـدلُّ عـلى تـسديده، ولا أثَـرُهُ عـن أحـدٍ فيـما عرفنـاه عنـه إلا ثقـةٍ معـروفٍ، فمـن كـان بمثـل حالـه قبلنـا منقطعَـهُ، ورأينـا غـيرَه يـسمِّي المجهـول، ويُـسَمِّي مـن يُرْغَـب عـن الرِّوايـة عنـه، ويُرسِـلُ عـن النَّبـيِّ صـلّى الله عليـه وسـلَّم، وعـن بعـض مـن لم يلحـق مـن أصـحابه، المُـستنكَر الـذي لا يوجـد لـه شيءٌ يـسدِّدُه، ففرَّقنـا بيـنهم لافـتراق أحـاديثِهم، ولم نحابِ أحداً، ولكنَّا قلنا في ذلك بالدِّلالة البيِّنة على ما وصفناه من صحة روايته».

(538) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 67.

ولا من جهة كونها صحيحةً صحّة المتصل، وإنّما من أجل استقراءِ تلك المراسيل دلَّ على أنّها محفوظةٌ من وجوهٍ ثابتةٍ.

ولأجل كُلِّ ما تقدَّم قال البيهقيُّ بعد تخريجه للحديث: «وهو مُرْسلٌ صحيحٌ».[539]

وقال أيضاً: «وهو مُرسلٌ حَسَنٌ».[540]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ إما صحيحٌ مرسلٌ، أو حسنٌ مرسلٌ، كما قال البيهقيُّ، واللهُ أعلم.

الحديث السَّابع:

(35) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا عمرو بن عليٍّ، قال: حدَّثنا خالد بن الحارث، قال: حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**لَعَنَ اللهُ قَوْماً اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِم مَسَاجِدَ**»".[541]

وأخرجه إسحاق، المسند، (3/ 987)، ح(1711)، وابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (2/ 151)، ح(7552) و(3/ 30)، ح(11820)، وأحمد، المسند، (6/ 146، 252)، ح(25172، 26192)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 658)، ح(2173) و(4/ 257)، ح(7093)، وابن حبان، الصَّحيح، (6/ 96)، ح(2327) و(7/ 455)، ح(3182)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه صحيحٌ.

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 168)، ح(425) و(3/ 1273)، ح(3267) و(4/ 1615)، ح(4179) و(5/ 2190)، ح(5478)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 377)، ح(531/ 22)، من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن **عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 446، 468)، ح(1265، 1324) و(4/ 1614)،

(539) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 48).

(540) معرفة السُّنن والآثار، للبيهقيّ، (5/ 312).

(541) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (4/ 95)، ح(2046).

ح(4177)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 376)، ح(529/ 19)، من طريق **عروة بن الزُّبَير**، كلاهما عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 168)، ح(425) و(3/ 1273)، ح(3267)، و(4/ 1615)، ح(4179) و(5/ 2190)، ح(5478)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 377)، ح(531/ 22)، من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث أبي هريرة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 168)، ح(426)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 376)، ح(530/ 20)، من طريق الزُّهريِّ، عن **سعيد بن المسيّب**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 376)، ح(530/ 21)، من طريق **يزيد بن الأصم البَكَّائي**، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث جُنْدُب بن عبد الله البَجَليِّ: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 377)، ح(532/ 23)، من طريق عبد الله بن الحارث النَّجْرَاني، عن جُنْدُب مرفوعاً بنحوه.

الحديث الثَّامن:

(36) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرني أبو بكر بن إسحاق، قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمّد بن عَرْعَرة، قال: حدَّثنا معاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ امرأةً دخلت على عائشةَ وبيدها عُكَّازٌ، فقالت: ما هذا. فقالت: لهذه الوَزَغ[542]؛ لأنَّ نبيَّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم حدَّثنا: «**أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ إِلَّا يُطْفِئُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام، إِلَّا هَذِهِ الدَّابَّةُ، فَأَمَرَنَا بِقَتْلِهَا، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ الْجِنَّانِ**[543]» ..

---

(542) جمع وَزَغَة، وهي التي يُقال لها: سامٌّ أبرص، وجمعها: أَوْزَاغٌ ووُزْغان.

النهاية، لابن الأثير، ص: 971.

(543) هي الحيَّاتُ التي تكون في البُيُوت، واحدها جانٌّ، وهو الدَّقيق.

النهاية، لابن الأثير، ص: 170.

إِلَّا ذَا الطُّفيتَينِ[544] وَالْأَبْتَرَ[545]، فَإِنَّهُمَا يَطْمِسَانِ الْبَصَرَ، وَيُسْقِطَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ»".[546]

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1204)، ح(3132)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1752)، ح(2232/ 127)، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزُّبير، عن عائشة مرفوعاً بنحوه مختصراً، دون ذِكْر أمر الوَزَغ.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1758)، ح(2239/ 145)، من طريق الزُّهريِّ، عن عروة بن الزُّبير، عن عائشة مرفوعاً بنحوه، وقالت: «ولم أَسمَعْه أمر بقتله». أي: قتل الوَزَغ.

وظاهر هذا اللفظ متعارضٌ مع لفظ الحديث الذي صدَّرنا به الباب، ففي هذا اللفظ نفت عائشةُ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أمر بقتل الوَزَغ، وفي لفظ حديث الباب ذكرت عائشةُ أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوَزَغ.

وجمع بينهما ابن عبد البرِّ فقال: «وليس قول من قال لم أسمع الأمر بقتل الوَزَغ بشهادة، والقول قول من شهد أنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أمر بقتل الوَزَغ، وقد أجمعوا أنَّ الوَزَغ ليس بصيدٍ، وأنَّه ليس ممّا أُبيح أَكْلُه».[547]

قال الباحث: وجاء الأمر بقتل الوَزَغ من حديث أبي هريرة، وسعد بن أبي وقَّاص، وأمِّ شَرِيك العامرِيَّة.

---

(544) تثنية طُفْية، وهما الخطَّان الأبيضان على ظهر الحيَّة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 565.

(545) القصيرُ الذَّنَب.

حاشية السِّندي، المطبوع مع السُّنن الصُّغرى، (5/ 208).

(546) السنن الصغرى، للنَّسائيِّ، (5/ 189)، ح(2831).

(547) التمهيد، لابن عبد البرِّ، (15/ 187)، وانظر: فتح الباري، لابن حجر، (4/ 41) و(6/ 353).

أمّا حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1758)، ح(2240/ 146)، من طريق سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه أبي صالحٍ، ذَكْوَان السَّمان، و عن أخته مرفوعاً بنحوه، وفيه بيان ثواب من قتل وَزَغاً.

قال النووي: «كذا وقع في أكثر النُّسخ: (أختي)، وفي بعضها: (أخي) بالتَّذكير، وفي بعضها: (أبي)... ورواية أبى خطأٌ... ووقع في رواية أبي داود[548]: (أخي أو أختي)، قال القاضي[549]: "أخت سُهيل: سودة، وأخواه: هشامٌ وعبَّادٌ"».[550]

وأمّا حديث سعد بن أبي وقَّاص: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1758)، ح(2238/ 144)، من طريق عامر بن سعد، عن أبيه سعد مرفوعاً.

وأمّا حديث أمِّ شَرِيك العامِرِيَّة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1204، 1226)، ح(3131، 3180)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1757)، ح(2237/ 142، 143)، من طريق سعيد بن المسيّب، عن أمِّ شَرِيك مرفوعاً، وفي الموضع الثاني للبخاري ذِكْرُ النَّفْخ على إبراهيم.

ولحديث الباب شاهدٌ ـ دون ذِكْرٍ للوَزَغ ونَفْخِه على إبراهيم عليه السَّلام ـ من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأبي سعيدٍ الخُدْري، وأبي لُبَابة بن عبد المُنذر الأنصاريّ.

أمّا حديثُ ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1201)، ح(3123)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1752)، ح(2233/ 128-131)، من طريق **سالمٍ**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1204)، ح(3134) و(4/ 1473)، ح(3792)، من طريق **نافعٍ**، و(3/ 1204)، ح(3134)، من طريق **ابن أبي مُلَيكة**، ثلاثتُهم عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.

---

(548) السنَّن، لأبي داود، (2/ 788)، ح(5263).

(549) في إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، (7/ 175).

(550) المنهاج شرح مسلم، للنوويّ، (14/ 238).

وأمّا حديث ابن مسعود: أخرجه مسلم، الصحيح، (4/ 1755)، ح(2234/ 137)، من طريق الأسود بن يزيد، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه الأمر بقتل الحيَّات.

وأمّا حديث أبي سعيدٍ الخُدْري: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1756)، ح(2236/ 139-141)، من طريق أبي السَّائب مولى هشام بن زُهْرة، عن أبي سعيدٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه قِصَّةٌ، و فيه أيضاً النهيُّ عن قتل حيَّات البُيوت حتى تُستأذن ثلاثاً.

وأمّا حديثُ أبي لُبَابة: أخرجه مسلمٌ، الصَّحيح، (4/ 1752)، ح(2233/ 130-136)، من طريق نافعٍ عن أبي لُبَابة، ومن طريق نافعٍ عن ابن عمر عن أبي لُبَابة مرفوعاً بنحوه.

الحديث التَّاسع:

(37) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا محمّد بن عبد الله بن المبارك، قال: حدَّثنا وكيعٌ، عن هشامٍ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد بن عُبَادة قال: قلتُ يا رسولَ الله، إنَّ أمِّي[551] ماتَتْ، أَفأَتصدَّقُ عنها. قال: «**نَعَمْ**». قلتُ: فأيُّ الصَّدقةِ أفضلُ. قال: «**سَقْيُ المَاءِ**»".[552]

أخرجه من طريق وكيعٍ أيضاً: ابن ماجه، السُّنن، (2/ 1214)، ح(3684)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 112)، ح(6491، 6492)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (6/ 254)، ح(3664)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (4/ 123)، ح(2479)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/ 135)، ح(3348)، من طُرُقٍ عن وكيعٍ به مرفوعاً بنحوه، مختصراً دون ذِكْر وفاة أُمِّ سَعْد، سِوى الطَّبرانيّ؛ فقد ذَكَرَ وفاةَ أُمِّ سعد.

وأخرجه ابن خُزَيمة، الصَّحيح، (4/ 123)، ح(2496)، من طريق أبي معاوية محمّد بن خازم الضَّرير، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(551) اسمها عمْرَة بنت مسعود، قاله ابن حبان في «ثقاته» (3/ 149).

(552) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (6/ 254)، ح(3664).

وإسناده ضعيفٌ، للانقطاع بين سعيد بن المسيّب وسعد بن عُبَادة، فـ«سعيدٌ لم يُدْرِك سعداً[553]، قاله يحيى القطّان[554]، فإنَّ سعيداً وُلِدَ سنة خمسة عَشَر[555]، وتُوفِّي سعد بن عُبَادة بالشَّام سنة خمسة عَشَر، وَقيل: سنة أربعة عَشَر، وقيل: سنة إحدى عَشَر[556]، فكيف يُدْرِكُهُ... وأمّا الحافظ ضياء الدِّين المقدسيّ [محمّد بن عبد الواحد بن أحمد] في «أحكامه»[557]، فقال: "أظُنُّهُ أدركه".

ولعلَّه أَخذه من تَصحيح ابنِ حبان لحديثه هذا من الطَّرِيق المذكُور، فإنَّ مِنْ شَرْطه الاتِّصال كما شَرَط في خُطْبَة كتَابِهِ[558]...».[559]

قال ابن حجر: «وأمَّا تصحيحُ ابنِ حبان له فمُتَعَقَّبٌ على شَرْطه في الاتِّصال...».[560]

وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 284)، ح(22512) و(6/ 7)، ح(23896)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (6/ 255)، ح(3666)، من طريق حجّاج بن محمّد

---

(553) انظر: السِّير، للذَّهبيّ، (1/ 270).

(554) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 184.

(555) هناك خلافٌ في تاريخ مولد سعيدِ بن المسيّب، ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (5/ 119، 120)، فقيل: وُلِدَ بعد أن استُخلِفَ عمر بأربع سنين، وقيل: وُلِدَ قبل موت عمر بسنتين، وقيل: لسنتين خلتا من خلافة عمر، وكانت خلافتُه عَشْر سنين، وأربعةَ أشهر، وهذا القول الأخيرُ أرجحها، وهو الوارد عن سعيد ابن المسيّب نفسِهِ.

وأيّاً كان، فسعيدٌ لم يُدْرِك سعداً قطعاً.

(556) انظر في وفاة سعد بن عُبَادة: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للرَّبْعيّ، (1/ 100)، ومعرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (3/ 1241).

(557) لم أجده في المطبوع منه، واسم الكتاب: «السُّنن والأحكام عن المصطفى عليه السَّلام»، وتُعْرَف بـ: «أحكام الضِّياء»، قال عنه الذَّهبيُّ في «السير» (23/ 128): «لم يتم، في ثلاثة مجلَّدات».

(558) قال ابن حبان في «الصَّحيح» (1/ 104): «ثم نُمليّ الأخبار بألفاظ الخطاب، بأشهرِها إسناداً، وأوثقِها عِمَاداً، **من غير وجود قطعٍ في سندِها**، ولا ثبوت جرحٍ في ناقيلها...».

(559) البدر المنير، لابن الملقِّن، (6/ 418).

(560) التلخيص الحبير، لابن حجر، (2/ 604).

المِصِّيصي، عن شعبة بن الحجّاج، عن قتادة، عن الحسن البصريّ، عن سعد بن عُبَادة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أبو داود، السُّنن، (1/ 526)، ح(1680)، والحاكم، المستدرك، (1/ 574)، ح(1511)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 185)، ح(7593)، من طريق محمّد بن عَرْعَرْة، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب والحسن البصريّ، عن سعد ابن عُبَادة مرفوعاً بنحوه، دون ذِكْر وفاة أمِّه.

وإسناده ضعيفٌ أيضاً، للانقطاع، فـ: «الحَسَن لم يُدرِك سَعْداً، فإنَّ الحَسَن وُلِدَ سنةَ إِحدَى وعشرين[561]، وسعد بن عبادة أقلَّ مَا فِيهِ أَنَّه توفِّي سنة خمسة عَشَر».[562]

وكذا قال ابن عبد الهادي.[563]

وأخرجه أبو داود، السُّنن، (1/ 526)، ح(1679)، والحاكم، المستدرك، (1/ 574)، ح(1512)، من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب مرسلاً بنحوه، دون ذكر وفاة أمِّه.

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيخين، و لم يُخرِّجاهُ».[564] وتعقَّبه الذهبيُّ في تعليقه على المستدرك فقال: «لا، فإنَّه غيرُ متَّصلٍ». وكذا ابن حجر.[565]

وقال الألبانيُّ: «إسناده صحيحٌ مرسلٌ».[566]

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1013، 1015، 1019)، ح(2605، 2611، 2618) من طُرُقٍ عن عكرمة، عن ابن عباسٍ بلفظ: (أنَّ سَعْدَ بنَ عُبَادة رضي الله عنه تُوفِّيت أمُّهُ وهو غائبٌ عنها، فقال: يا رسولَ الله، إنَّ أمِّي تُوفِّيَت وأنا غائبٌ عنها،

---

(561) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (2/ 289)، والثقات، لابن حبان، (4/ 123).

(562) البدر المنير، لابن الملقِّن، (6/ 417).

(563) انظر: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهاديّ، (2/ 684).

(564) المستدرك، للحاكم، (1/ 574).

(565) التلخيص الحبير، لابن حجر، (2/ 604).

(566) صحيح أبي داود، للألباني، (5/ 367).

أَيَنفَعُهـا شَيءٌ إِنْ تـصدَّقتُ بـه عنهـا؟. قـال: «**نَعَـمْ**». قـال: فـإنِّي أُشْـهِدُك أنَّ حـائطي[567] المِخْرَاف[568] صدقةٌ عليها).

ليس فيه ذِكْرٌ لسقاية الماء.

وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (3/ 1254)، ح(1630/ 11)، مـن طريـق العـلاء، عـن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً بمعنى حديث ابن عباس.

وأخرجـــه البخـــاريُّ، الـــصَّحيح، (1/ 467)، ح(1322) و(3/ 1015)، ح(2609)، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 696)، ح(1004/ 51)، مـن طريـق هـشام بـن عُـرْوة، عن أبيه عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشة مرفوعاً بمعنى حديث ابن عباس.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث حَسَنٌ لغيره بمجموع هذه الطُّرُق.

ولمعنـاه شـاهدٌ صـحيحٌ مـن حـديث ابـن عبـاس وأبي هريـرة وعائـشة عنـد البخـاريّ ومسلم.

الحديث العاشر:

(38) قـال الإمـام النَّـسائيُّ رحمـه الله: "أخبرنـا نَـصْرُ بـن عـليٍّ وإسـماعيلُ بـن مـسعودٍ ـ واللفظ لـه ـ، عـن خالـد [بـن الحـارث]، قـال: حـدَّثنا سـعيد [بـن أبي عَرُوبـة]، عـن قتـادة، عـن سـعيد بـن المـسيّب، عـن أبي سـعيدٍ الخُـدْرِيّ: أنَّ رسـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم أتـى بتَمْـرٍ رَيَّـانٍ[569]، وكـان تَمْـرُ رسـولِ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم بَعْـلاً[570] فيـه يُـبْسٌ، فقـال: «**أَنَّـى لَكُـمْ**

(567) هو البُستان من النَّخِيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار، وجمعه الحوائط.

النهاية، لابن الأثير، ص: 242.

(568) وهو جني النَّخْل، وإنَّما سُمّي مِخْرفاً لأنه يُخْتَرف منه، أي: يُجتنى.

انظر: المحكم، لابن سِيْدَه، (5/ 170).

(569) أي: الذي سَقَى نخلَه ماءٌ كثيرٌ.

حاشية السِّندي على سُنَن النَّسائي، المطبوع مع السُّنن، (4/ 314).

(570) هو ما شَرِب من النَّخِيل بعروقه من الأرض، من غير سقيٍّ سماء، ولا غيرِها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 84.

هَذَا». قالوا: ابتَعْناه صاعاً بصاعَيْنِ من تمْرِنا. فقال: «**لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ، وَلَكِنْ بِعْ تَمْرَكَ، وَاشْتَرِ مِنْ هَذَا حَاجَتَكَ**»".[571]

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 45)، ح(11430)، عن **محمّد بن جَعْفَر**، وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 67)، ح(11658)، وأبو يعلى، المسند، (2/ 438)، ح(1243)، من طريق **يزيد بن هارون**، وأخرجه أبو عَوَانة، المسند، (3/ 393)، ح(5444)، من طريق **سعيد بن عامر**، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أبو داود الطّيالسيّ، المسند، (ص: 294)، ح(2218)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (4/ 68)، ح(5334)، من طريق هشامٍ الدَّستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 732)، ح(1974)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1216)، ح(1595/ 98)، من طريق **أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن بن عوف**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 813)، ح(2188)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1215)، ح(1594/ 96)، من طريق **عُقْبَة بن عبد الغفَّار**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1215)، ح(1594/ 97، 100)، من طريق **أبي نَضْرَة المُنذِرِ بنِ مالكٍ**، ثلاثتُهم عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 767، 808)، ح(2089، 2180) و(4/ 1550)، ح(4001)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1215)، ح(1593/ 94، 95)، من طريق سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة وأبي سعيدٍ الخُدْري مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث عبد الله بن عباس: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1216)، ح(1594/ 99)، من طريق أبي نَضْرة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

---

(571) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (7/ 272)، ح(4554).

الحديث الحادي عشر:

(39) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "حدَّثنا مسعود بن جُوَيْرِية، قال: حدَّثنا وكيعٌ، عن هشامٍ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ قال: صنعتُ طعاماً، فدعوتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فجاء فَدَخَل فَرَأى سِتْراً فيه تصاويرُ فخَرَجَ، وقال: «**إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ تَصَاوِيرُ**»".[572]

وإسناده حَسَن، فرواتُه ثقات سوى مسعود بن جُوَيْرِية، فهو صدوقٌ كما قال ابن حجر.[573]

وأخرجه أبو يعلى، المسند، (1/ 421)، ح(556)، من طريق **معاذ بن هشام**، وأبو نُعَيم، الحِلية، (6/ 281)، من طريق **رَوْح بن عُبَادة**، كلاهما عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن سعيدٍ مرسلاً بنحوه.

وإسناده صحيحٌ مرسلاً.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة، وأبي طلحة زيد بنِ سهل بن الأسود، وعائشة.

أمّا حديث أبي هُرَيرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1672)، ح(2112/ 102)، من طريق سهيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وأمّا حديث أبي طلحة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1179)، ح(3054) و(5/ 2222)، ح(5613)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1665)، ح(2106/ 85)، من طريق **زيد بن خالد الجُهَني**، وأخرجه البخاريُّ، الصّحيح، (3/ 1179، 1206)، ح(3053، 3144) و(4/ 1470)، ح(3780)، ومسلم، الصّحيح، (3/ 1665)، ح(2106/ 84)، من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن **ابن عباسٍ**، كلاهما عن أبي طلحة مرفوعاً بنحوه.

---

(572) السُّنن الصغرى، للنَّسائيِّ، (8/ 213)، ح(5351).

(573) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 528، وانظر: تهذيب الكمال، للمزي، (27/ 470)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/ 105).

وأمّا حديث عائشة: أخرجه البخاريُّ، الصّحيح، (2/ 742)، ح(1999) و(3/ 1178)، ح(3052) و(5/ 1986، 2221، 2222)، ح(4886، 5612، 5616) و(6/ 2747)، ح(7118)، ومسلم، الصّحيح، (3/ 1666)، ح(2107/ 91)، من طريق **القاسم بن محمّد** عن عائشة مرفوعاً بمعناه، وفيه قِصّة.

الحديث الثّاني عشر:

(40) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا أَبَان [بن يزيد العطَّار]، قال: حدَّثنا قتادةُ، عن عكرمة [مولى ابن عباس] وسعيد بن المسيّب، عن ابن عباسٍ في قصة وفد عبدِ القَيْس قالوا: فِيمَ نَشْرَبُ يا نبيَّ الله؟. فقال نبيُّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**عَلَيْكُمْ بِأَسْقِيَةِ الْأَدَمِ**[574]، **الَّتِي يُلَاثُ**[575] **عَلَى أَفْوَاهِهَا**»".[576]

إسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 361)، ح(3406)، عن **بَهْز بن أسد**، و(1/ 361)، ح(3407)، عن **عفّان بن مسلم**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 188)، ح(6833)، من طريق **أبي هشامٍ المغيرة بن سَلَمَة**، ثلاثتُهم عن أَبَان بن يزيد العطَّار، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مُطوَّلاً بذِكْر قِصّة وفد عبد القَيْس.

وتابع أَبَانَ على هذا الوجه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة: أخرجه أحمد، المسند، (3/ 22)، ح(11191)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مُطوَّلاً.

---

(574) هو الجِلْدُ ما كان، وقيل: الأحمر. وقيل: هو المدبُوغ.

المحكم، لابن سِيْده، (9/ 388).

(575) أي: التي تُشَدُّ وتُربَط.

النهاية، لابن الأثير، ص: 845.

(576) السُّنن، لأبي داود، (2/ 356)، ح(3694).

وبه نعلم عدم صحّة قول أبي نُعَيم: «غريبٌ من حديث قتادةَ، عن سعيدٍ وعكرمة».[577] وذلك أنّه اتفق في رواية هذا الوجه عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب وعكرمة، سعيدُ بن أبي عَرُوبة وأَبانُ بن يزيد، وسعيدٌ من أوثق النَّاس في قتادة إذا انفرد، فكيف وقد وافقه أَبَان على هذا الوجه.

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 29، 45، 195)، ح(53، 87، 500) و(2/ 506)، ح(1334) و(3/ 1128، 1292)، ح(2928، 3319) و(4/ 1588)، ح(4111) و(5/ 2285)، ح(5822) و(6/ 2652، 2747)، ح(6838، 7117)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 46)، ح(17/ 23-25)، و(3/ 1578)، ح(1995/ 39)، من طُرُقٍ عن أبي جَمْرة نصر بن عِمْران، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بذِكْر قِصّة وَفْدِ عبد القَيْس مُطوَّلةً، وليس فيها قولُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: (**عَلَيْكُمْ بِأَسْقِيَةِ الْأَدَمِ**...).

وقِصّةُ وَفْدِ عبد القَيْس: أخرجها مسلم، الصَّحيح، (1/ 48)، ح(18/ 26 -28)، من طريقين عن أبي نَضْرَة المنذر بن مالك، عن أبي سعيد الخُدْري مرفوعاً مُطوَّلاً، وفيه ذِكْرُ أسقية الأَدَم.

وأخرجها مسلم أيضاً، الصَّحيح، (3/ 1577)، ح(1993/ 33)، من طريق محمّد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً بذِكْر قِصّة وَفْدِ عبد القَيْس مُختصرةً.

وأخرجها مسلم أيضاً، الصَّحيح، (3/ 1578)، ح(1995/ 37)، من طريق ثُمَامة بن حَزْن القُشَيْرِيِّ، عن عائشة مرفوعاً بذِكْر قِصّة وَفْدِ عبد القَيْس مُختصرةً.

الحديث الثَّالث عَشَر:

(41) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حدَّثنا أحمد بن عثمان بن حكيمٍ الأَوْدِيُّ والعبَّاسُ بن جَعْفَرٍ، قالا: حدَّثنا عليُّ بن ثابتٍ الدَّهَّان، حدَّثنا الحَكَمُ بنُ عبد الملك، عن قتادةَ، عن سعيد بن المسيِّب، عن عائشة قالت: لَدَغَتْ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عَقْرَبٌ

(577) حلية الأولياء، لأبي نُعَيم، (3/ 345).

وهـو في الـصَّلاة، فقـال: «**لَعَـنَ اللهُ الْعَقْـرَبَ مَـا تَـدَعُ الْمُـصَلِّيَ وَغَـيْرَ الْمُـصَلِّي، اقْتُلُوهَـا فِي الْحِـلِّ وَالْحَرَمِ**»".[578]

إسـنادُه ضـعيفٌ جـداً[579]، لـضعف الحَكَـم بـن عبـد الملـك، ضـعفّه ابـنُ معـينٍ[580]، وابـن خِـرَاشٍ[581]، وقـال يعقـوب بـن شَـيْبة: «ضـعيفُ الحـديث جـداً، لـه أحاديـثُ منـاكير».[582] وقـال أبـو داود: «منكـرُ الحـديثِ».[583] وقـال أبـو حـاتمٍ: «مُـضطَرِبُ الحـديث جـداً، ولـيس بقـويٍّ في الحـديث».[584] وقـال النَّـسائيُّ: «لـيس بـالقويِّ».[585] وقـال العُقَـيليُّ: «وقـد روى الحَكَـمُ هـذا عـن قتـادة غـيرَ حـديثٍ لم يُتـابع عليـه... ولـه غـيرُ حـديثٍ لا يُتـابع عليـه».[586] وقـال ابـن حبّـان: «ينفرد عن الثِّقات بما لا يُتابَع عليه حتى أكثر منه».[587]

وتفرَّد العِجْليُّ بتوثِيقِه.[588]

والحـديث بهـذا اللفـظ تفـرّد بـه الحَكَـمُ بـن عبـد الملـك، قـال الطَّـبرانيُّ: «لم يـرو هـذا الحـديثَ عـن قتـادةَ إلا الحكـمُ بـنُ عبـد الملـك، تفـرَّد بـه عـليُّ بـنُ ثابـت».[589] وكـذا قـال ابـن عَدِي.[590]

---

(578) السُّنن، لابن ماجه، (1/ 395)، ح(1246).

(579) انظر: مصباح الزُّجاجة، للبُوصيريّ، (2/ 755).

(580) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 122)، والمجروحين، لابن حبان، (1/ 249)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغداديّ، (8/ 220)، والكامل، لابن عدي، (2/ 212)،

(581) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (8/ 220).

(582) المصدر السَّابق، (8/ 220).

(583) المصدر السَّابق، (8/ 220).

(584) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 122).

(585) الضعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 30.

(586) الضُّعفاء، للعقيليّ، (1/ 257).

(587) المجروحين، لابن حبان، (1/ 249).

(588) معرفة الثقات، للعِجْليّ، (1/ 312).

(589) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (7/ 221).

(590) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 212).

وقـول الطَّـبرانيِّ: «تفـرَّد بـه عـليُّ بـنُ ثابـت» متعقَّـبٌ بروايـة ابـن عـدي للحـديث في «الكامـل» (2/ 212) مـن طريـق عـليِّ بـن ثابـت، عـن أسـباط بـن نَـصْرٍ، عـن الحكـم بـن عبـد الملك به.

وأمّـا قـول البُوصَـيْريّ: «لكـن لم ينفـرد بـه الحَكَـم، فقـد رواه ابـن خُزَيمـة في "صـحيحه" عن محمّد بـن بـشَّار، عـن محمّـد بـن جَعْفَـر، عـن شـعبة، عـن قتـادة بـه».[591] متعقَّـبٌ، وذلـك أنَّ ابـن خُزَيمـة أخـرج الحـديث مـن الطريـق المـذكورة في «الـصحيح» (4/ 191) مرفوعـاً بلفـظ: **(خَمْسُ فواسـقَ يُقْـتَلنَ في الحِـلِّ و الحَـرَمِ: الحَيَّـةُ، والغُـرَابُ الأَبْقَـعُ، و الفَـأْرَةُ، والكَلْـبُ العَقُـورُ، والحُديَّأَةُ)**.[592]

ولم أجـده بـاللفظ الـذي رواه الحَكَـم بـن عبـد الملـك عنـد ابـن خُزَيمـة في «صـحيحه» المطبوع ، ولا ذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة».[593]

وبـه يظهـر صـحة قـول الطـبرانيِّ؛ بتفـرُّد الحَكَـم بـن عبـد الملـك في روايـة الحـديث عـن قتادة.

وللحـديث شـاهدٌ مـن حـديث أبي هُرَيـرة: أخرجـه الترمـذيُّ، الجـامع، (2/ 233)، ح(390)، من طريـق يحيـى بـن أبي كثـير، عـن ضَمْـضَم بـن جَـوْس، عـن أبي هريـرة قـال: «**أَمَـرَ رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ بِقَتْلِ الأَسْوَدَيْنِ**[594] **في الصَّلاةِ: الحَيَّةِ والعَقْرَب**».

وقال التِّرمذيُّ عَقِبَهُ: «حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».

وهو كما قال.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ حـديث عائـشة ضـعيفُ الإسـناد جـداً، ويُغنـي عنـه حـديثُ أبي هريـرة، وهو صحيحٌ، والله أعلم.

---

(591) مصباح الزجاجة، للبُوصيريّ، (2/ 755).

(592) وهو حديثٌ صحيحٌ، مخرَّجٌ في الصَّحيحين، وقد تقدَّم تخريجه ص: 173.

(593) (16/ 1100-1105).

(594) إطلاق الأسودين إمّا لتغليب الحيّة على العَقْرب، أو لأنَّ عَقْرَبَ المدينةِ تميلُ إلى السَّوادِ.

حاشية السِّنديّ على سنن ابن ماجه المطبوع مع السُّنن، (2/ 82).

الحديث الرَّابع عَشَر:

(42) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عبد الرَّزاق، أنبأنا مَعْمَرٌ، عن قتادة وعليٍّ ابن زيد بن جُدْعَان، قالا: حدَّثنا ابن المسيّب، حدَّثني ابنٌ لسعد بن مالك[595]، حدَّثنا عن أبيه. قال: دَخَلتُ على سعدٍ، فقلتُ: حديثاً حُدِّثْتُه عنك حين استَخلَفَ رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عليّاً رضي الله عنه على المدينة. قال: فغَضِبُ، فقال: مَنْ حدَّثك بِهِ؟. فكَرِهتُ أَنْ أُخبِرَه أنَّ ابنه حدَّثَنِيه فيَغضَب عليه، ثُمَّ قال: إنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم حينَ خرج في غزوة تَبُوكَ استَخلَفَ عَلِيّاً على المدينةِ، فقال عليٌّ: يا رسولَ الله، ما كُنتُ أُحِبُّ أن تخرجَ وَجْهًا إلَّا وأنا معك. فقال: «**أَوَ مَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»".[596]

وهو في جامع معمر، المطبوع في آخر المصنَّف، (11/ 226)، ح(20390)، و في المصنَّف أيضاً، لعبد الرَّزاق، (5/ 405)، ح(9745).

ووقع في مسند البزَّار (3/ 283)، ح(1074)، من طريق عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر، عن عليٍّ بن زيد بن جُدْعان، عن قتادة.

وهو خلاف ما في المصنَّف لعبد الرَّزاق، ولعلَّه تصحيفٌ أو تحريفٌ من (وقتادة) إلى (عن قتادة)، ولم أقف على روايةٍ لعليٍّ بن زيد بن جُدْعان عن قتادة غير هذه التي في مسند البزَّار، وإنَّما وقف الباحثُ على عدّة روايات لقتادة مقرونةً بعليٍّ بن زيد بن جُدْعان غير هذه، وواحدةٌ من رواية قتادة عن عليٍّ بن زيد بن جُدْعان، ولم يقف الباحثُ على من ذكر عليَّ بن زيد بن جُدْعان في شيوخ قتادة.

---

(595) قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (42/ 143): «هذا الابن الذي لم يُسمَّ في هذا الحديث هو عامر بن سعد».

(596) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 177)، ح(1532).

وإسنادُه ضعيفٌ لأمرين:

الأمر الأوّل: أنَّ رواية مَعْمَر عن قتادة متكلَّمٌ فيها كما تقدَّم.[597]

الأمر الثّاني: أنَّ عليَّ بن زيد بن جُدْعان تُكلِّم فيه كلامٌ كثيرٌ[598]، وهو إلى الضَّعف أقرب، ومن أعدل الأقوال فيه قولُ ابن عدي بعد أن ذكر بعضاً من أحاديثه: «ولعليِّ بن زيد غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، أحاديثُه صالحةٌ، ولم أر أحداً من البصريين وغيرِهم امتنعوا من الرِّواية عنه، وكان يُغالي في التَّشيُّع في جملة أهل البصرة، **ومع ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حديثُه**».[599]

هذا، والحديث رواه عن قتادة أيضاً: سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة بن الحجّاج، وحرب بن شدّاد، وأبو هلال الرَّاسبي محمّد بن سليم، ومطر بن طَهْمان الورَّاق، وخالد بن قيس.

أمّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها أبو نُعيم، الحلية، (7/ 196)، والخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، (1/ 325)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (42/ 150)، من طريق عبد الله بن داود الخُرَيبي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه مختصراً.

ووقع عند أبي نُعَيم: «سمعتُ سعيداً، أو قال مرّةً: شعبة».[600]

وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (4/ 296)، ح(4248)، من طريق محمّد بن أبي يعقوب الكِرْماني، عن يزيد بن زُرَيع، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ بن أبي طالبٍ مرفوعاً بنحوه.

ووقع في «العلل» للدَّارقطنيِّ (4/ 376) يزيد بن زُرَيع، عن ابن أبي عَرُوبة، عن قَتادة، عن ابن المسيّب مرسلاً.

---

(597) ص: 67.

(598) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 283)، والمرسل الخفيّ، لحاتم العُوني، (1/ 306-322).

(599) الكامل، لابن عدي، (5/ 200).

(600) الحلية، لأبي نُعَيم، (7/ 196).

وذكر الدارقطنيُّ في «العلل» (4/ 376) أنَّ يوسف بن عطيّة الصفّار رواه عن سعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية شعبة: أخرجها، أبو نُعَيم، الحلية، (7/ 196)، من طريق يزيد بن زُرَيع، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليٍّ بن أبي طالب مرفوعاً بنحوه.

وتقدَّم في رواية عبد الله بن داود الخُرَيبي في «الحلية» أنَّه قال: «سمعتُ سعيداً، أو قال مرّةً: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد بن أبي وقّاص».

وأمّا رواية حرب بن شدّاد: أخرجها ابن أبي عاصم، السُّنة، (2/ 601)، ح(1343)، والبزّار، المسند، (3/ 284)، ح(1076)، وأبو يعلى، المسند، (2/ 86)، ح(738)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 44، 119، 240)، ح(8138، 8429، 8780)، وابن عدي، الكامل، (2/ 416)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (42/ 150)، من طريق جعفر بن سُليمان الضُّبَعي، عن حرب بن شدّاد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد بن أبي وقّاص مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية أبي هلالٍ الرَّاسبي: ذكرها الدَّارقطنيُّ في «العلل» (4/ 376) من طريق حجّاج بن مِنهال، عن أبي هلالٍ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب مرسلاً عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

وأمّا رواية مَطَر الورّاق: ذكرها الدَّارقطنيُّ في «العلل» (4/ 376)، من طريق مَطَر عن قتادة.

ولم يذكر بقية السَّند.

وأمّا رواية خالد بن قَيْس: أخرجها ابن عساكر، تاريخ دمشق، (42/ 179)، من طريق يزيد بن هارون، عن نُوح بن قَيْس، عن أخيه خالد بن قَيْس، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (4/ 376) أنَّ خالد بن قَيْس رواه عن قتادة مرسلاً عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على سبعةِ أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعدٍ مرفوعاً: رواه عنه سعيد بن أبي عَرُوبة ـ على وجهٍ عنده ـ.

وهي من رواية عبد الله بن داود الخُرَيبيّ عنه، ووقع الشكُّ في هذه الرِّواية عند أبي نُعَيم في تسمية الرَّاوي عن قتادة؛ هل هو سعيدٌ أو شعبة[601]، ولأجل هذا الشكِّ استغرب هذه الرِّواية يحيى بن محمّد بن صاعد[602]، وابنُ عساكر.[603]

وكذا رواه على هذا الوجه حربُ بن شدّاد، عن قتادة به مرفوعاً، ولكن تفرَّد به جَعْفَر بن سُليمان الضُّبَعي، قال البزَّار: «ولا نعلم رواه عن حربٍ إلا جَعْفَر بن سُليمان».[604] وبنحوه قال الدَّارقطنيُّ.[605]

وجَعْفَر بن سُليمان، وإن وُثِّق[606]، فإنَّه لا يُحتَمل تفرُّدُه، فقد قال البخاريُّ: «يُخالَفُ في بعضِ حديثِهِ».[607]

إلا أنَّ ابن عساكر رجّح هذا الوجه، فقد قال: «والمحفوظ ما»[608]. ثُمَّ ذكر الحديث من طريق حرب بن شدَّاد هذه؛ وذلك لأنَّ هذا الوجه تُوبِع عليه حرب بن شدَّاد في إسناد الحديث عن قتادة، عن ابن المسيّب، عن سعدٍ، تابعه مَعْمَر وسعيد بن أبي عَرُوبة على وجهٍ عنده.

---

(601) انظر: الحلية، لأبي نعيم، (7/ 196).

(602) حيث قال كما في «تاريخ بغداد» للخطيب (1/ 325): «هذا إسنادٌ غريبٌ، ما سمعناه إلا منه». أي: من عبد الله بن داود الخُرَيبي.

وابن صاعدٍ هذا أثنى عليه الخطيب البغدادي فقال في «تاريخ بغداد» (14/ 231): «كان أحدُ حفَّاظُ الحديثِ، وممَّن عنى به، ورحل في طلبِهِ».

(603) حيث قال «تاريخ دمشق» (42/ 150): «وهذا إسنادٌ غريب».

(604) المسند، للبزَّار، (3/ 285).

(605) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيّ، لابن طاهر المقدسي، (1/ 333).

(606) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 82).

(607) ميزان الاعتدال، للذَّهبيّ، (1/ 409). ولم أقف عليه في المطبوع من «الضُّعفاء الصَّغير» للبخاريّ.

(608) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (42/ 150).

ووقـع عنـد ابـن عـساكر في «تـاريخ دمـشق» (42/ 150) مـا يـدلُّ عـلى أنَّ جَعْفَـر بـن سُلَيمان قد تُوبع، حيث أخرج الحـديث مـن طريـق جَعْفَـر بـن هـارون، عـن حـرب بـن شـدّاد بـه مرفوعاً.

وهو تصحيفٌ بـيِّنٌ، صُـحِّفَت مـن (جَعْفَـر بـن سُـلَيمان) إلى (جعفـر بـن هـارون)، وذلـك لأنَّه لا توجد رواية في كتب السُّنَّة لجعفـر بـن هـارون هـذا عـن حـرب بـن شـدَّاد أصـلاً، كـما أنَّـه لم يذكر في تلاميذ حرب من اسمه جَعْفَر بن هارون.

ونقـف هنـا مـع قـولٍ للبـزَّار، أعـلَّ فيـه روايـة عبـد الله بـن داود، حيـث قـال: «فأنكرتُـه عليه [أي: عـلى عبـد الله بـن داود الخُرَيبـي]، وهـو لا يُعْـرَفُ مـن حـديث ابـن أبي عَرُوبـة مُـسنداً متصلاً».[609]

والبـزَّار هنـا يـشير إلى تـرجيح روايـة **يزيـد بـن زُريـع، عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتادة، عن سعيد بن المسيّب مرسلاً**، التي تقدَّم ذكرها، وهذا **الوجه الثاني**.

وهـو كـما قـال؛ فـإنَّ عبـد الله بـن داود وإن كـان ثقـةً[610]، فـإنَّ يزيـد بـن زُرَيـع ثقـةٌ ثَبْـتٌ، ومن أوثق النَّاس في سـعيد بـن أبي عَرُوبـة[611]، فهـو مُقـدَّمٌ عليـه، قـال ابـن معـين: «أوثـق النَّـاس في سعيد بن أبي عَرُوبـة: يزيـد بـن زُرَيـع»[612]. وقـال عبـد العزيـز القَـواريري: «لم يكـن يحيـى بـن سـعيد يُقـدِّمُ في سـعيد بـن أبي عَرُوبـة أحـداً إلا يزيـد بـن زُرَيـع».[613] وقـال النَّـسائيُّ: «وأثبـت أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة يزيد بن زُرَيع».[614]

ووافق سعيد بن أبي عَرُوبـة عـلى هـذا الوجـه أبـو هـلالٍ الرَّاسـبيُّ، فـرواه عـن قتـادة، عـن ابن المسيّب مرسلاً.

---

(609) المسند، للبزَّار، (3/ 285).

(610) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 47)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (5/ 175).

(611) انظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 743).

(612) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، (1/ 102).

(613) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (11/ 286).

(614) تسمية من لم يروِ عنه غيرُ رجلٍ واحدٍ، للنَّسائيِّ، ص: 129.

وأبـو هـلالٍ الرَّاسـبيُّ، قـال فيـه أحمـد بـن حنبـل: «قـد احتُمِـل حديثُـه، إلا أنَّـه يُخـالَف في حديث قتـادة، وهـو مُـضْطرِب الحـديث عـن قتـادة».[615] وقـال ابـن عـدي: «وفي بعـض رواياتـه ما لا يُوَافِقُه عليه الثّقات، وهو ممّن يُكتبُ حديثُه».[616]

ففيه لينٌ، خاصـةً عـن قتـادة، وذلـك إذا تفـرّد وخـالف الثِّقـات، ولكنـه لم يتفـرّد هنـا، بـل جاء متابِعاً لرواية سعيد بن أبي عَرُوبة.

الوجه الثالث: قتادة مقروناً بعـلي بـن زيـد بـن جُـدْعان، عـن سـعيد بـن المـسيّب، عـن ابـنٍ لسعد، عن أبيه سعد مرفوعاً: رواه مَعْمَر بن راشد عن قتادة وابنِ جُدْعان.

وتقدَّم بيان ضعف هذا الوجه عند تخريج الحديث.

الوجه الرَّابع: قتادة، عـن سـعيد بـن المـسيّب، عـن عـليٍّ بـن أبي طالـب مرفوعـاً: رواه يزيـد ابن زُرَيع، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، وكذا عن شُعبة، عن قتادة به.

أمّا رواية يزيد بـن زُرَيـع عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، فقـد أعلَّهـا الطـبرانيُّ بـالتفرُّد، فقـال: «لم يروه عن سعيد بن أبي عَرُوبة إلا يزيد بن زُرَيع».[617]

وهــذا الوجــه مخـالفٌ لمـا رواه يزيـدُ نفـسُه، حيـث رواه عـن ابـن المـسيّب مرسـلاً، وقـد تقدَّم بيان قوّة هذا الوجه.

ولعـلَّ كـلا الـوجهين ثابـتٌ عـن يزيـدَ، فمـرّةً رواه عـن ابـن المـسيّب عـن عـليٍّ متـصلاً، وأخرى رواه عن ابن المسيّب مرسلاً.

وأمّا روايـة يزيـد عـن شـعبة، فقـد قـال فيهـا الـدَّارقطنيُّ: «ولا يَثْبـتُ عـن شُـعبةَ».[618] أي: أنَّ الحديث غيرُ ثابتٍ من رواية شعبة عن قتادة.

الوجـه الخـامس: قتـادة، عـن سـعيد بـن المـسيّب، عـن أبي هُرَيـرة مرفوعـاً: رواه يوسـف ابن عطيّة الصفَّار.

---

(615) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 273).

(616) الكامل، لابن عدي، (6/ 215).

(617) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (4/ 296).

(618) العلل، للدَّارقطنيّ، (4/ 376).

وهــذا الوجــه ضــعيفٌ جــداً، تفــرّد بــه يوســف بــن عطيــة، ضــعَّفه أبــو زرعــة[619]، والعِجْليُّ[620]، وقال ابـن معـين: «لـيس بـشيءٍ».[621] وقـال عمـرو بـن عـليٍّ الفـلّاس: «كثـيرُ الـوَهَم والخطـأ».[622] وقـال ابـن عـدي: «وعامَّـة حديثِـهِ ممَّـا لا يُتَـابع عليـه».[623] وقـال البخـاريُّ وأبـو حـاتمٍ: «منكـرُ الحـديثِ».[624] وقـال النَّـسائيُّ والـدَّارقطنيُّ: «مـتروك»[625]. وقـال ابـن حبـان: «كـان ممّـن يَقلِـبُ الأسـانيدَ، ويَلـزِق المتـون الموضـوعة بالأسـانيدِ الـصَّحيحةِ، ويُحـدِّث بهـا، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ».[626]

كما أنَّ هـذه السِّلـسلة قتـادة، عـن سـعيد بـن المـسيّب، عـن أبي هُرَيـرة لا يَـصِحُّ منهـا شيءٌ، كما تقدَّم.[627]

الوجـه الـسَّادس: قتـادة، عـن أنـس مرفوعـاً: رواه نُـوح بـن قَـيْس، عـن أخيـه خالـد بـن قَيْس، عن قتادة به.

تفرَّد به خالد بـن قَـيْس مـن بـين أصـحاب قتـادة المـشهورين، وهـو مَـعَ ثقتـه[628] فقـد قـال فيه أبو الفـتح الأزديُّ محمَّـد بـن حـسين: «خالـد بـن قـيَس عـن قتـادة: فيهـا منـاكيرُ»[629]. خاصـةً

(619) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 226).

(620) انظر: معرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 375).

(621) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 209).

(622) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 226).

(623) الكامل، لابن عدي، (7/ 153).

(624) التاريخ الكبير، للبخاريِّ، (8/ 387)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 226).

(625) الضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 106، وسؤالات البَرْقاني للدَّارقطنيّ، ص: 73.

(626) المجروحين، لابن حبان، (3/ 134).

(627) ص: 166.

(628) انظـر: الجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (3/ 348)، ومعرفـة الثقـات، للعِجْـليّ، (1/ 331)، والكاشـف للذَّهبيّ، (1/ 368)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (6/ 259).

(629) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/ 97).

فيما يتفرّد به[630]، وهذا من روايته عن قتادة وقد تفرّد، لذا قال الدَّارقطنيُّ: «ولا يصحُّ عن أنسٍ».[631] وقال أيضاً: «غريبٌ من حديث قتادة عن أنسٍ».[632]

الوجه السَّابع: عن قتادة مرسلاً: رواه خالد بن قَيْس عن قتادة، على ما ذكر الدَّارقطنيُّ.

وهو أيضاً ممّا تفرّد به خالد بن قَيْس عن قتادة.

فتلَّخص ممّا سبق أنَّ حديث سعد بن أبي وقّاص اختُلف في وصلِهِ وإرسالِهِ، فوصَلَهُ حرب بن شدّاد، ومَعْمَر بن راشد، وسعيد بن أبي عَرْوبة ـ على وجهٍ عنده ـ، وأرسله أبو هلالٍ الرَّاسبيُّ، وسعيد بن أبي عَرُوبة ـ على وجهٍ آخرَ عنده ـ، والأمر محتملٌ لكليهما، ولأجل ذا لم يُرجّح الدَّارقطنيُّ[633] شيئاً بعد أن ذكر هذا الاختلاف، وإن كان في ترجيح ابنِ عساكرَ لرواية الاتصال وجهٌ تقدَّم بيانه.

وأمّا حديث عليٍّ بن أبي طالب فهو محتملٌ أيضاً للاتصال: قتادة، عن ابن المسيّب، عن عليٍّ مرفوعاً، وللإرسال: قتادة، عن ابن المسيّب مرسلاً؛ لاحتمال أن يكون يزيد بن زُرَيع رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبة على كلا الوجهين.

والحديث لا يصحُّ مرفوعاً من حديث أبي هُرَيرة وأنس بن مالك، ولا عن قتادة مرسلاً.

قال الباحثُ: والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ هذا الاختلاف[634] مرجِعُه إلى قتادة؛ وذلك لأنَّ تلاميذ قتادة اختلفوا فيما بينهم، ولا مرجّح بينهم، فالطُّرقُ قريبةٌ بعضُها من بعضٍ في القوّة، ويميلُ الباحثُ إلى ما قاله ابن عدي: «وهذا غريبٌ عن قتادة».[635]

---

(630) وذلك لأنَّ مسلماً أخرج له حديثاً متابعةً.

(631) العلل، للدَّارقطنيّ، (4/ 376).

(632) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيّ، لابن طاهر المقدسي، (2/ 142).

(633) في العلل، (4/ 376).

(634) أي: في حديث سعد بن أبي وقّاص.

(635) الكامل، لابن عدي، (2/ 416).

ولعلّه لأجل هذا الاختلاف على قتادة ولا مرجِّح، لم يخرِّج أصحاب الصَّحيح الحديث من طريق قتادة، وإنَّما أخرجوه من وجوهٍ أخرى.

فالحديث أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1870)، ح(2404/ 30)، من طريق محمّد بن المُنكدِر، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقّاص مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وفيه: قال سعيدٌ: «فأحببتُ أن أُشَافِهِ بها سعداً، فلقيتُ سعداً، فحدَّثتُه بما حدَّثني عامرٌ، فقال: "أنا سمعتُه". فقلت: "أنت سمعتُه؟". فوضع إِصْبَعَيْه على أُذُنَيْه، فقال: "نعم، وإلا فَاسْتَكَّتَا[636]"».

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1359)، ح(3503/ 32)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1870)، ح(2404)، من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (4/ 1602)، ح(4154)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1870)، ح(2404/ 31)، من طريق شعبة، عن الحكم بن عُتَيبة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقّاص مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 1870)، ح(2404/ 32)، من طريق بُكَير بن مِسْمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادات.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث غيرُ ثابتٍ من حديث أبي هُرَيرة وأنس، وأمّا حديث سعد ابن أبي وقّاصٍ وعليِّ بن أبي طالبٍ، فمختلَفٌ في إرساله ووصله على قتادة، فهو غريبٌ من حديث قتادة كما قال ابن عدي.

ولكنَّ أصلَ الحديثِ صحيحٌ، ثبت من وجوهٍ أخرى عند البخاريّ ومسلم.

(636) أي: أي صَمَّتا، والاستِكاكُ: الصّممُ، وذهاب السّمع.

النهاية، لابن الأثير، ص: 437.

الحديث الخامس عَشَر:

(43) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن جَعْفَر، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عبد الله بن عمروٍ: أنَّ رسُولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم دَخَلَ على جُوَيْرِية بنت الحارث وهى صائمةٌ في يوم جُمُعَة، فقال لها: «**أَصُمْتِ أَمْسِ**». فقالت: لا. قال: «**أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَداً**». فقالت: لا. قال: «**فَأَفْطِرِي إِذًا**»".[637]

وأخرجه إسحاق، المسند، (4/ 255)، ح(2079)، عن **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 142)، ح(2753)، من طريق **بِشْر بن المُفَضَّل**، وأخرجه البزَّار، المسند، (6/ 341)، ح(2350)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 316)، ح(2162)، من طريق **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، وأخرجه ابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 316)، ح(2162)، من طريق **خالد بن الحارث، ومحمَّد بن أبي عَدِي**، وأخرجه ابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 316)، ح(2162)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (2/ 78)، ح(3059)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/ 375)، ح(3611)، من طريق **عَبْدة بن سُليمان**، ستَّتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

قال سعيدٌ: «ووافقني عليه مَطَر [بن طَهْمان الورَّاق]، عن سعيد بن المسيّب».[638]

وخالف سعيداً ومَطَراً شعبةُ بن الحجّاج، فرواه عن قتادة، عن أبي أَيُّوبَ الأَزْدي العَتَكِي يحيى بن مالك، عن جُوَيْرِية بنت الحارث مرفوعاً: أخرجه **أبو داود الطَّيالسي**، المسند، (ص: 226)، ح(1623)، وأخرجه إسحاق، المسند، (4/ 252)، ح(2075)، من طريق **النَّضْر بن شُمَيل**، وأخرجه عبد بن حميد، المنتخب من مسنده، (ص: 449)، ح(1557)، من طريق **عثمان بن عمر**، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (2/ 302)، ح(9249)، وأبو يعلى، المسند، (12/ 487)، ح(7064)، من طريق **شَبَابة بن سَوَّار**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 430)، ح(27462)، والبخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 701)،

---

(637) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 189)، ح(6771).

(638) المصدر السَّابق، (2/ 189).

ح(1885)، من طريق **غُنْدَر محمّد بن جَعْفَر**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 701)، ح(1885)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 142)، ح(2754)، من طريق **يحيى بن سعيدٍ القطّان**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 324)، ح(26798)، عن **وكيع بن الجرَّاح**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 430)، ح(27462)، عن **حجّاج بن محمّد المِصِّيصيّ**، وأخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (2/ 78)، ح(3060، 3061)، من طريق **عبد الصَّمد بن عبد الوارث، وعبد الرَّحمن بن زياد**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 302)، ح(8274)، من طريق **عمرو بن مَرْزُوق**، جميعهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وتابع شعبةَ على هذا الوجه همّامُ بن يحيى، وحمّادُ بن سلمة، وحمّادُ بن الجَعْد.

أمّا رواية همّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (6/ 324، 430)، ح(26799، 27465)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 736)، ح(2422)، وأبو يعلى، المسند، (12/ 490)، ح(7066)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (2/ 78)، ح(3061)، من طُرُقٍ عن همّام ابن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية حمّاد بن سَلَمَة: أخرجها الطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 78)، ح(3061)، من طريق عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية حمّاد بن الجَعْد[639]: أخرجها البخاريُّ معلَّقاً، الصَّحيح، (2/ 701)، عنه عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (3/ 202).

وأخرجه إسحاق، المسند، (4/ 253)، ح(2076)، عن وكيعٍ، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أَيُّوبَ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرسلاً.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (15/ 292) أنَّ بقيّة بن الوليد رواه عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أَيُّوب، عن صفيّة مرفوعاً.

---

(639) الهُذَليُّ، البصريُّ، ضعيفٌ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 177.

وأخرجه عبد الرَّزاق، المصنَّف، (4/ 280)، ح(7804)، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرسلاً.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على خمسة أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: قتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُوَيْرية مرفوعاً: رواه شعبة من رواية عامّة أصحابه عنه، وهمّام بن يحيى، وحمّاد بن سَلَمَة، وحمَّاد بن الجَعْد، أربعتُهم عن قتادة به.

وهذا الوجه لا شكَّ في صحته؛ فقد أخرجه البخاريُّ كما تقدَّم، وصحّحه أبو حاتمٍ، وأبو زُرْعة[640]، والدَّارقطنيُّ[641]، وابن حجر.[642]

الوجه الثاني: قتادة، عن ابن المسيّب، عن عبد الله بن عَمروٍ مرفوعاً: رواه سعيد بن أبي عَرُوبة ومطرٌ الورَّاق عن قتادة به.

وهذا الوجه صحَّحه أبو حاتمٍ، وأبو زُرْعة[643]، وابن خُزَيمة[644]، وابن حِبّان.[645]

ومال ابن حجرٍ إلى تصحيحه فقال: «والرَّاجح طريق شعبة؛ لمتابعة همّام، وحمّاد بن سَلَمَة له، وكذا حمّاد بن الجَعْد... ويحتملُ أن تكون طريقُ سعيدٍ محفوظةً أيضاً؛ فإنَّ مَعْمَراً رواه عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب أيضاً، لكن أرسلَهُ».[646]

وخالفهم الدَّارقطنيُّ فقال: «وقولُ شعبة ومن تابعَهُ أشبهُ».[647] أي: أشبه بالصَّواب، وهذا من التعليل الظَّني.

قال الباحث: ويؤكِّد تصحيح هذا الوجه ما نُقِل عن سعيد بن أبي عَرُوبة أنَّه قال: «أمَّا ما **حَفِظْتُ** أنا ومَطَرٌ: فعن قتادة، عن ابن المسيّب، عن عبد الله بن عمروٍ، عن النَّبيِّ

(640) العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 52).

(641) العلل، للدَّارقطنيّ، (15/ 292).

(642) فتح الباري، لابن حجر، (4/ 234).

(643) العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 52).

(644) حيث أخرجه في صحيحه (3/ 316)، ح(2162).

(645) حيث أخرجه في صحيحه (8/ 375)، ح(3611).

(646) فتح الباري، لابن حجر، (4/ 234).

(647) العلل، للدَّارقطنيّ، (15/ 292).

صلَّى اللهُ عليه وسلَّم».[648] وبما علّل به أبو حاتمٍ تصحيحه للحديث، حيث قال: «فأمَّا من قال: قتادةُ، عن سعيدِ بن المسيّب، عن عبد الله بن عَمروٍ؛ فإنَّ ابن أبي عَرُوبة حافظٌ لحديث قتادة، وقال: تابعني عليه مَطَرٌ».[649]

فدلَّ ذلك على أنَّ هذا الوجه محفوظٌ أيضاً، حفظه سعيدٌ من قتادة، والله أعلم.

الوجه الثّالث: قتادة، عن أبي أيُّوب، عن صفيّة مرفوعاً: رواه بقية بن الوليد، عن شعبة، عن قتادة به.

وهو ضعيفٌ لأمور:

الأمر الأوَّل: أنَّ بقية تفرَّد به من بين عامّة أصحاب شعبة.

الأمر الثاني: أنَّ بقية بن الوليد مُدلِّسٌ، خاصةً عن الضُّعفاء والمجهولين[650]، قال النَّسائيُّ: «إن قال: (أخبرنا، أو حدَّثنا) فهو ثقةٌ، وإن قال: (عن) فلا يُؤْخذ عنه، لا يُدرَى عمَّن أخذَهُ».[651]

وقد عَنْعَنَه عن شعبة، ولم يقف الباحث على تصريحه بالسَّماع منه.

الأمر الثالث: أنَّ رواية بقية عن أهل العراق ضعيفةٌ، قال عليُّ بن المدينيُّ: «بقيةُ صالحٌ فيما روى عن أهل الشَّام، وأمَّا حديثُه عن عُبيد الله بن عُمَر، وأهل الحجاز، والعراق، فضعَّفَهُ فيها جداً».[652] وقال ابن عدي: «وإذا روى عن أهل الشَّام فهو ثَبْتٌ، وإذا روى عن غيرِهم خَلَّطَ».[653]

---

(648) المسند، للبزّار، (6/ 341).

(649) العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 52).

(650) **انظر في تدليسه**: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 150، وطبقات المُدلِّسين، لابن حجر، ص: 49، والتبيين لأسماء المدلسين، لسِبط ابن العَجَمي، ص: 47.

(651) تاريخ بغداد، للخطيب، (7/ 126).

(652) المصدر السَّابق، (7/ 125).

(653) الكامل، لابن عدي، (2/ 80).

وهو هنا من روايته عن العراقيّين، فشعبة بصريٌّ واسطيٌّ، وقال أبو حاتم: «وشعبةُ لَقِيه ببغدادَ».[654]

لذا قال الدَّارقطنيُّ في روايته: «وَوَهِم فيه، وإنَّما هو عن جُوَيْرِية».[655]

الوجه الرَّابع: قتادة، عن أبي أيُّوب مرسلاً عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: رواه وكيعٌ، عن شعبة، عن قتادة به.

وهذا الوجه غيرُ محفوظٍ؛ تفرَّد به وكيعٌ من بين عامّة أصحاب شعبة.

الوجه الخامس: قتادة، عن ابن المسيّب مرسلاً عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: رواه مَعْمَر عن قتادة به.

وهذا الوجه غيرُ محفوظٍ أيضاً؛ تفرَّد به مَعْمَر من بين أصحاب قتادة، ومَعْمَر مُتكَلَّمٌ في روايته عن العراقيّين كما تقدَّم.[656]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من رواية قتادة عن أبي أيُّوب، عن جُوَيْرِية مرفوعاً، وكذا من رواية قتادة، عن ابن المسيّب، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفوعاً.

أمّا باقي الأوجه فهي ضعيفةٌ، والله أعلم.

الحديث السَّادس عَشَر:

(44) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا رَوْحٌ وعبد الوَّهاب، قالا: حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُمَيَّة أخي أُمِّ سَلَمَة، عن أُمِّ سَلَمَة أنَّها قالت: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنُباً، ثُمَّ يُصْبِحُ صَائِماً**»".[657]

(654) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 434).

(655) العلل، للدارقطني، (15/ 292).

(656) ص: 67.

(657) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/ 304)، ح(26636).

وأخرجه النسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 195)، ح(3026)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، والطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 105)، ح(3216)، من طريق **عبد الوهَّاب ابن عطاء**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وتابع سعيداً على هذا الوجه شعبةُ بن الحجّاج، وهشامٌ الدَّستوائيّ، وهمّام بن يحيى، وأَبَان بن يزيد العطَّار.

أمّا رواية شعبة: أخرجها الطَّيالسي، المسند، (ص: 224)، ح(1606)، وإسحاق، المسند، (4/ 71)، ح(1833)، وأحمد، المسند، (6/ 306، 310)، ح(26651، 26690)، وأبو يعلى، المسند، (12/ 431)، ح(6999)، والطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 105)، ح(3219)، وشرح مشكل الآثار، (2/ 21)، ح(547)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/ 270)، ح(3500)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 299، 300)، ح(669، 672) من طُرُقٍ عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية هشام: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 379)، ح(900)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية همّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (6/ 323)، ح(26788)، وأبو يعلى، المسند، (3/ 114)، ح(1545)، والطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 105)، ح(3217)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 300)، ح(671)، من طُرُقٍ عن همّام، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية أَبَان بن يزيد: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 299)، ح(668)، من طريق أَبَان، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث أيضاً: أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 300)، ح(670)، والأوسط، (8/ 220)، ح(8455)، من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي، عن شعبة، عن قتادة وعمرو بن مُرّة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُمَيّة، عن أمّ سَلَمَة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 311)، ح(26691)، عن محمّد بن جَعْفَر، عن سعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُمَيّة مرفوعاً بنحوه، ولم يَذْكُر أمَّ سَلَمَة.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 312، 245)، ح(26704، 26705، 26124)، والطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 104)، ح(3205)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 384)، ح(915)، من طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 182)، ح(2945)، من طريق **الحجّاج بن الحجّاج الباهليِّ الأحول**، كلاهما عن قتادة، عن عبدِ ربّه بن أبي يزيد، عن أبي عِياض، عن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام ابن المغيرة: أنَّ مروان بن الحكم بعثه إلى أُمِّ سَلَمَة وعائشة، قال: فلَقِيتُ غلامَها نافعاً، فأرسلتُه إليها، فسألها، قال: فرجع إليَّ فأخبرني... قال: ثُمَّ بعثني إلى عائشة، فلَقِيتُ غلامَها ذكوان، فأرسلتُه إليها، فرجع إليَّ فأخبرني.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 312)، ح(26703)، من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي عِياض حدَّث: أنَّ مروان بعث إلى أُمِّ سلمة زوج النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فأرسل إليها مولاها... قال: فبعث إلى عائشة، فبعث إليها مولاها أو غلامَها ذكوان. ولم يَذْكُر عبد ربّه في الإسناد.

فحاصل ما تقدَّم أن الحديث اختُلِف فيه على خمسة أوجهٍ:

الوجه الأوّل: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُمَيّة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً: رواه عامة أصحاب قتادة وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة ـ على وجهٍ عنده ـ، وشعبة ـ على وجهٍ عنده ـ، وهشامٌ الدَّستوائيّ، وهمّام بن يحيى، وأَبَان بن يزيد العطَّار.

ولا شكَّ في رُجْحان هذا الوجه؛ لتوافق أصحاب قتادة عليه.

الوجه الثّاني: قتادة وعمرو بن مُرّة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُمَيّة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً: رواه عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي، عن شعبة، عن قتادة وعمرٍو به.

وعبد الملك الجُدِّي، وإن كان إلى الثِّقة أقرب[658]، فقد تفرَّد برواية هذا الحديث من بين أصحاب شعبة على هذا الوجه؛ لذا قال الطبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة، عن عمرو بن مُرّة، إلا عبد الملك الجُدِّي».[659]

فالذي يظهرُ أنَّه غير محفوظٍ.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُمَيّة مرفوعاً: رواه محمّد بن جَعْفَر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به.

وعامرُ بن أبي أُمَيّة: هو ابن المغيرة المخزوميُّ، مختلَفٌ في صحبته، والذي يترجّح أنَّه صحابيٌّ أدرك زمن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، قال ابن حجر: «وذكره ابن مَندَه في الصَّحابة، فعاب ذلك عليه أبو نُعَيم[660]، ولا عيب عليه؛ لأنَّ أباه قُتِل في الجاهلية، ولم يبقَ بعد الفتح قُرَشيٌّ إلا أسلم، وشهد حجّة الوداع».[661]

هذا من حيث الإدراك، وأمّا من حيثُ روايتُه عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقد قال ابن عبد البرِّ: «لا أحفظُ له عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم روايةً».[662]

وعليه فروايته عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم من قَبِيل مرسل الصَّحابيّ، ومرسل الصحابيِّ مقبولٌ على الرَّاجح عند جماهير العلماء، وحُكِي الإجماعُ على قَبُوله.[663]

ولكنَّ إسنادَه ضعيفٌ؛ تفرَّد به محمّد بن جَعْفَر غُنْدَر عن سعيد بن أبي عَرُوبة، وهو ممّن سمع من سعيدٍ بعد الاختلاط، فقد تقدَّم[664] قَوْلُ عمرو بن العبَّاس: «كتبتُ عن غُنْدَر

---

(658) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 342)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/ 342).

(659) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (8/ 220).

(660) في كتابه معرفة الصحابة (4/ 2063).

(661) الإصابة، لابن حجر، (3/ 577).

(662) الاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 516.

(663) **وصورة مرسل الصحابيِّ**: أن يرويَ صغار الصَّحابة عن النَّبيِّ صلى اللهُ عليه وسلَّم، ولم يسمعوا منه.

وانظر في صورة مرسل الصَّحابي وحكمِه: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلاح، ص: 131، وفتح المغيث، للسَّخاويّ، (1/ 270-273).

(664) ص: 129.

حديثَه كلَّه، إلا حديثَه عن ابن أبى عَرُوبة، فإنَّ عبد الرَّحمن [بن مهديّ] نهاني أن أكتب عنه حديثَ سعيدٍ. وقال: "إنَّ غُنْدَراً سَمِع منه بعد الاختلاط"».[665]

الوجه الرَّابع: قتادة، عن عبد ربّه، عن أبي عِياض، عن عبد الرَّحمن بن الحارث، وذكر فيه أنَّه سَمِع الحديث مِنْ نافع مولى لأُمِّ سَلَمَة، ومِنْ ذَكْوان مولى لعائشة: رواه سعيد ابن أبي عَرُوبة والحجّاج بن الحجّاج الباهليُّ، عن قتادة به.

وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً، فيه عبدُ ربّه بن أبي يزيد، وهو مجهولٌ، قال عليُّ بن المديني: «عبدُ ربّه الذي روى عنه قتادة، مجهولٌ، لم يرو عنه غيرُ قتادة».[666] وقال الذَّهبيُّ: «مجهولٌ».[667] وقال ابن حجر: «مستورٌ».[668]

وفيه أيضاً أبو عِياض، واسمُه: قَيْس بن ثَعْلبة، وقيل: عمرو بن الأسود[669]، قال ابن حجر: «مجهولٌ».[670]

كما أنَّ الحديث محفوظٌ من رواية عبد الرَّحمن بن الحارث عن أُمِّ سَلَمَة وعائشة بلا واسطة، وهو في الصَّحيحين ـ وسيأتي تخريجه ـ دون ذِكْرٍ لنافعٍ ولا لِذَكْوان، فقد تفرّد قتادة بذِكرهما؛ لذا قال الدَّارقطنيُّ بعد أن أورده من هذه الطريق بذكر غلام عائشة ذَكْوان، قال: «ولم يُتابع قتادة على هذا القول».[671]

---

(665) الكامل، لابن عدي، (3/ 394)، وانظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 58) و(9/ 85).

(666) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/ 118).

(667) الكاشف، للذَّهبيّ، (1/ 619).

(668) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 335.

والمستور عرَّفَه ابن حجر بقوله في التقريب (ص: 81): «من روى عنه أكثر من واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال».

(669) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 4) و(12/ 213).

(670) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 663.

(671) العلل، للدَّارقطنيُّ، (15/ 100).

الوجه الخامس: قتادة، عن أبي عِياض: أنَّ مروان بن الحَكَم أرسل إلى أمِّ سَلَمَة وعائشة، وذَكَر مولى أمِّ سَلَمَة مبهماً، ومولى عائشة ذَكْوان، وليس فيه ذِكْرٌ لعبد الرَّحمن بن الحارث ولا عبدِ ربّه.

وإسناده ضعيفٌ كسابقِهِ؛ لجهالة أبي عِياض، ولا يعرف لقتادة روايةٌ عن أبي عِياضٍ، ولم يُذْكَر في شُيوخِ قتادة.

هذا، والحديث صحيحٌ ثابتٌ من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 779)، ح(1109/ 77)، من طريق **أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام بن المُغيرة**، و(2/ 781)، ح(1109/ 80)، من طريق **سُلَيمان بن يَسَار**، كلاهما عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ بمعناه من حديث عائشة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 681)، ح(1829)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 779)، ح(1109/ 76)، من طريق الزُّهري، عن **عُرْوة بن الزُّبير وأبي بكر بن عبد الرَّحمن**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 781)، ح(1110/ 79)، من طريق **أبي يونس مولى عائشة**، ثلاثتُهم عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 679، 681)، ح(1825، 1830)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 779)، ح(1109/ 75، 77)، من طريق أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث، قال: كنتُ أنا وأبي حين دخلنا على عائشة وأُمِّ سَلَمَة، وقال أيضاً: إنَّ أباه عبد الرَّحمن أخبر مروان: أنَّ عائشة وأُمَّ سَلَمَة أخبرتاه.

وفي لفظ مسلم: قال أبو بكر بن عبد الرَّحمن: سمعتُ أبا هُريرة رضي الله عنه يَقُصُّ، يقول في قَصَصِه: «**مَنْ أَدْرَكَهُ الفجرُ جُنباً فلا يَصُم**».

فذكرتُ ذلك لعبد الرَّحمن بن الحارث (لأبيه)، فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرَّحمن وانطلقتُ معه، حتى دخلنا على عائشة وأُمِّ سلمة رضي الله عنهما... فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟. قال: نعم. قال: هما أعلمُ.

ثُمَّ ردَّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العبَّاس، فقال أبو هريرة: سمعتُ ذلك من الفضل، ولم أسمعْهُ من النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

قال: فرجع أبو هُرَيرة عمَّا كان يقولُ في ذلك.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ثابتٌ من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن أبي أُميّة، عن أمِّ سَلَمَة مرفوعاً، وعلى ذلك عامّةُ أصحاب قتادة.

وباقي الأوجه ضعيفةٌ عن قتادة.

وأصل الحديث صحيحٌ، ثابتٌ في الصَّحيحين من غير طريق قتادة، من حديث أُمِّ سَلَمَة وعائشة رضي اللهُ عنهما.

[12] سعيد بن جُبَير الكوفيُّ(672)

اتفقت أقوالُ أئمّةِ النَّقد على نفي سماع قتادة من سعيد بن جُبَير، فمن ذلك ما يلي:

ــ قال يحيى بن معين: «لم يسمع قتادة من سعيد بن جُبَير».(673) وقال أيضاً: «لم يلقَ سعيد بن جُبَير».(674)

ــ وقيل لأحمد بن حنبل رحمه الله: قتادةُ سَمِع من سعيد بن جُبَير؟. قال: «لا، يقول: كتبنا إلى سعيد بن جُبَير».(675)

ــ وقال الفَسَويُّ: «ولم يسمع قتادة من سعيد بن جُبَير».(676)

ــ وقال شُعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سَمِع قتادة ممّا لم يسمع، إذا جاء ما سمع يقول: (حدّثنا أنس بن مالك، وحدّثنا الحسن، وحدّثنا سعيدٌ(677)، وحدَّثنا مُطَرِّف). **وإذا جاء ما لم يَسْمَعُ**، يقول: (قال: سعيد بن جُبَير. قال: أبو قِلَابة)».(678)

---

(672) ابن هشام، مولى بني والبة، أبو عبد الله، الأَسَديُّ، المقرئُ، الفقيه، أحد الأعلام، ولي قضاء الكوفة، ثقةٌ ثَبْتٌ، قُتِل صَبْراً على يد الحجّاج بن يوسف سنة: (95هـ)، وقيل: (94هـ)، وكان يومئذٍ ابنَ (49) سنةً، وعلى هذا القول تكون ولادتُه سنة (45 أو 46هـ)، وقيل: بل عاش بضعاً وخمسين سنةً، وعليه تكون ولادته بعد سنة (50هـ).

انظر: الطَّبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 266)، والعلل، لابن المدينيّ، ص: 74، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (3/ 461)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 9)، والثقات، لابن حبان، (4/ 275)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 76).

(673) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 100)، وسؤالات ابن الجُنيد لابن معين، ص: 317.

(674) سؤالات ابن الجُنَيد، لابن معين، ص: 362.

(675) العلل، لأحمد، (3/ 284).

(676) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 124).

(677) أي: ابن المسيّب.

(678) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (3/ 209)، وانظر تطبيقاً عملياً لسؤال شعبةُ قتادةَ عن سماعه من سعيد بن جُبَير: العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 452)، وتقدمة الجرح والتعديل، (1/ 169).

ـ وقال البَرْدِيجيُّ: «ويحدِّثُ عن سعيد بن جُبَير، ويُدْخِلُ بينه وبين سعيد عَزْرَة».[679]

ويُؤكِّد عدم سماع قتادة من سعيد بن جُبَير أنَّ روايتَه في صحيح مسلم بواسطة عَزْرة، وكذا هي في الغالب بهذه الواسطة في سائر دواوين السُّنَّة.

وذِكْر الواسطةِ بين راويين لم يثبت التقاؤهما، دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع عمّن رَوَى عنه دون هذه الوسائط، كما تقدَّم بيانُه.[680]

ولكن يُشكِلُ على ما تقدَّم ما أخرجه الطَّحاويُّ، شرح مشكل الآثار، (6/ 381)، من طريق عمرو بن الحارث، عن قتادة، أنَّ سعيد بن جُبَيرٍ **حدَّثه**: أنَّ عبد الله بن عباس مرَّ به رَجُلٌ يُهِلُّ: يقولُ: لبيك بحجّةٍ عن شُبْرُمة... الحديث.

وردَّه ابن عبد الهادي، فقال: «وكذلك رواه عمرو بن الحارث المصريُّ، عن قتادة، وقال في روايته: (عن قتادة: **أنَّ سعيد بن جُبَير حدَّثه**). وذلك معدودٌ في أوهامه؛ فإنَّ قتادة لم يلقَ سعيد بن جُبَيرٍ، فيما قاله يحيى بن معين وغيرُه، والله أعلم».[681]

ويؤكِّد ما قاله ابن عبد الهادي، أنَّ أحمد بن حنبل قال في عمرو بن الحارث مع ثقته وحفظه[682]، قال: «يروي عن قتادة أشياءَ يضطرِب فيها ويُخطِيءُ».[683] وقال أيضاً: «وقد كان عمروُ بن الحارث عندي، ثُمَّ رأيتُ له أشياءَ مناكير».[684]

فالذي يظهر أنَّ هذا من أوهام عمرو بن الحارث.

وعَزْرَة الذي تقدَّم أنَّه الواسطةُ بين سعيد بن جُبَير وقتادة سيأتي التعريفُ به.[685]

---

(679) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(680) ص: 166-167.

(681) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (3/ 397)، ونقله عنه الزَّيلعي في «نصب الرَّاية» (3/ 156).

(682) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 225)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 14).

(683) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (45/ 467).

(684) المصدر السَّابق، (45/ 467).

(685) ص: 220.

ولقتادة عن سعيد بن جُبَير أربعةُ أحاديث:

الحديث الأوَّل:

(45) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن جَعْفَر، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة وأيُّوب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاسٍ: «**أَنَّ رَجُلاً صُرِعَ**[686] **مِنْ رَاحِلَتِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَمَاتَ، فَأَمَرَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يُكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَأَنْ لَا يُخَمِّرُوا**[687] **رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً**». وقال أيُّوب: «**مُلَبِّدًا**[688]»".[689]

وإسناده ضعيفٌ من جهة قتادة، عن سعيد بن جُبَير؛ لانقطاعه بين قتادة وسعيد بن جُبَير، ولكنَّه تُوبِع كما هو ظاهرٌ في الرِّواية، تابعه أيُّوب السَّختيانيّ، فرواه عن سعيد بن جُبَير، وإسنادُ هذه المتابعة صحيحٌ.

وأصلُ الحديث صحيحٌ ثابتٌ في الصَّحيحين: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 425، 426)، ح(1206، 1207، 1209) و(2/ 656)، ح(1752)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 94، 95)، من طريق **أيُّوب السَّختياني**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 426)، ح(1209) و(2/ 656)، ح(1751)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 93، 94، 96 ـ 98)، من طريق **عمرو بن دينار**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 426)، ح(1208) و(2/ 656)، ح(1753)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 99-101)، من طريق **أبي بِشْرٍ جَعْفَر بن أبي وحشيّة**، وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (2/ 653)، ح(1742)، من طريق **الحكم**

---

(686) أي: سَقَط عن ظَهْرِها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 514.

(687) التخمير: التغطية.

النهاية، لابن الأثير، ص: 284.

(688) وتلْبيد الشَّعَرِ: أن يُجْعَل فيه شيءٌ من صَمْغ عند الإحرام، لئلَّا يَشْعَثَ ويَقْمَل إبْقَاءً على الشَّعَر، وإنَّما يُلَبِّد من يطول مُكْثُه في الإحرام.

النهاية، لابن الأثير، ص: 824.

(689) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 286)، ح(2591).

ابن عُتَيبة، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 102)، من طريقين عن **أبي الزُّبير محمّد بن مسلم بن تَدْرُس، ومنصور بن المُعْتَمِر**، ستّتُهم عن سعيد بن جُبَير به مرفوعاً بنحوه.

الحديث الثَّاني:

(46) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا أسود بن عامر، أخبرنا بُكَير بن أبي السَّمِيط، قال قتادة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاسٍ: «**أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ**[690] **يَوْمَ الجُمُعَةِ ﴿تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ، و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾**»".[691]

إسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسعيد بن جُبَير كما تقدَّم، وفيه أيضاً: بُكَير بن أبي السَّمِيط البصريُّ: وثَّقه العِجْليُّ[692]، وقال ابن معين: «صالحٌ».[693] وقال أبو حاتمٍ: «لا بأسَ به».[694] وذكره ابن حبان في «الثقات»[695]، مع قولِهِ في «المجروحين»[696]: «كثيرُ الوَهْمِ، لا يُحتجُّ بخبرِهِ إذا انفرد، ولم يوافق الثِّقات». وقال الذهبيُّ وابن حجر: «صدوقٌ».[697] مع قول الذَّهبي في «المغني في الضعفاء»[698]: «وُثِّق، وقال ابن حبّان: لا يحتجُّ به».

والذي يظهرُ أنَّه إلى الضَّعف أقرب خاصةً فيما ينفردُ به عن الثِّقات.

---

(690) صلاة أوّل النهار، وهي الفَجْر.

النهاية، لابن الأثير، ص: 662.

(691) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 334)، ح(3097).

(692) معرفة الثقات، للعِجْليّ، (1/ 253).

(693) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 406).

(694) المصدر السّابق، (2/ 406).

(695) (6/ 105).

(696) (1/ 195).

(697) الكاشف، للذّهبيّ، (1/ 275)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 127.

(698) (1/ 179)، وانظر: ميزان الاعتدال، للذّهبيّ، (1/ 349).

قال الباحثُ: وقد تفرَّد بُكَيرٌ برواية هذا الوجه عن قتادة، بل قد خُولِف، خالفه همّام ابن يحيى، فرواه عن قتادة، عن عَزْرَة، عن سعيد بن جُبَير، فزاد عَزْرَة بين قتادة وسعيد بن جُبَير: أخرجه أحمد، المسند، (1/ 334)، ح(3096)، وأبو يعلى، المسند، (4/ 408)، ح(2530)، ومن طريقه ابن حبان، الصَّحيح، (5/ 127)، ح(1820)، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 42)، ح(12417)، والمعجم الأوسط، (8/ 240)، ح(8514)، من طُرُقٍ عن همّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه صحيحٌ، ولكن أعلَّه الطَّبرانيُّ بتفرُّد همّام به، فقال عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا همّام بن يحيى».

قال الباحثُ: وهمّام وإن تُكلِّم في حفظه[699]، فهو من أصحاب قتادة الثقات المقدَّمين فيه، يأتي في الطَّبقة الثانية من أصحاب قتادة، بعد سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة، وهشام الدَّستوائيّ، قال ابن المبارك: «همّام ثَبْتٌ في قتادة».[700] وقال أحمد بن حنبل: «همّام ثَبْتٌ في كلِّ المشايخ».[701] وقال ابن عدي: «وهمّام أشهر وأصدق من أن يُذكَر له حديثٌ منكرٌ، أو له حديثٌ منكرٌ، وأحاديثه مستقيمةٌ عن قتادة... وعامّةُ ما يرويه مستقيمٌ».[702]

ثمَّ هو لم يُخالِف من هو أوثق منه، بل خالفه من هو أقلَّ منه مرتبةً، وهو بُكَير بن أبي السَّمِيط، فلا شكَّ أنَّ روايتَه مقدَّمةٌ على رواية بُكَير.

وعَزْرَة هذا، الواسطةُ بين سعيد بن جُبَير وقتادة، اختلف أهل العلم في تعيينه على قولين[703]:

الأوّل: أنَّه عَزْرة بن عبد الرَّحمن الخُزَاعيُّ، قاله الزَّيلعيُّ[704]، وابن المُلقّن.[705]

---

(699) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 108)، والكامل، لابن عدي، (7/ 129).

(700) الكامل، لابن عدي، (7/ 129).

(701) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 108).

(702) الكامل، لابن عدي، (7/ 131).

(703) وتقدَّم (ص: 133) أنَّ قتادة روى عن أربعةٍ من الرُّواة، كلُّهم يُسمّى: عَزْرَة.

(704) انظر: نصب الرَّاية، للزَّيلعيّ، (3/ 155).

(705) انظر: البدر المنير، لابن المُلقّن، (6/ 48).

الثَّاني: أنَّه عَـزْرَة بـنُ يحيـى، ولقتـادة روايـةً عنـه عـن سـعيد بـن جُبَـير في قِـصّة شُـبْرُمة[706]، غـير منسوبٍ، نـسَبَه البيهقـيُّ عـن أبي عـليٍّ النَّيْـسَابُوري[707]، وأيـضاً عنـد الحـاكم في «المـستدرك» غيرُ منسوبٍ أيضاً، قال الحاكم عَقِبَ الحديث: «سَـأَلْتُ أَبَـا عَـلِيٍّ الحـافظَ، عـن عَـزْرَة هـذا؟. فقال: عَزْرَة بن يحيى».[708]

وردَّ هذا القول ابن عبد الهادي، فقال: «وعَـزْرَة راوي هـذا الحـديث[709] لـيس هـو عَـزْرَة ابن يحيى، ولا يعرف في الرُّواة عَزْرَة بـن يحيـى، وإنَّـما هـو عَـزْرَة بـن عبـد الـرَّحمن الخُزَاعـيُّ، وقـد روى له مسلمٌ في «صحيحه»[710] ..

(706) وهو حديث ابـن عبـاس: أنَّ النبـي صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم سَـمِعَ رجـلاً يُلَبِّـي عـن شُـبْرُمة، فقـال: «**مَـنْ شُـبْرُمَة**». فقال: أخي أو ذو قرابةٍ لي. فقال: «**حَجَجْتَ قَطُّ**». قال: لا. قال: «**فَاجْعَل هذه عن نَفْسِكَ، ثُمَّ حِجَّ عَنهُ**».

أخرجـه مـن طريـق قتـادة عـن عَـزْرَة: ابـن ماجـه، الـسُّنن، (2/ 969)، ح(2903)، وأبـو يعـلى، المـسند، (4/ 329)، ح(2440)، وابـن الجـارود، المنتقـى، (ص: 132)، ح(499)، وابـن خُزَيمـة، الـصَّحيح، (4/ 345)، ح(3039)، والطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (12/ 42)، ح(12419)، والبيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (4/ 336)، ح(8458، 8459).

و الحـديث أعلّـه الإمـام أحمـد وابـن المنـذر والطَّحـاويُّ بـالوقف، وأعلـه الـدَّارقطنيُّ بالإرسـال، ومـع ذلـك فقـد صحّحه غيرُ واحدٍ من أهل العلم.

وانظر خلاف أهل العلم في تصحيحه وتضعيفه: التلخيص الحبير، لابن حجر، (2/ 426).

(707) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 336).

(708) المستدرك، للحاكم، (4/ 474)، ح(8316).

(709) أي: حديث شُبْرُمة الذي سبق تخريجه.

(710) (2/ 1130)، ح(1493)، مـن روايـة قتـادة، عـن عَـزْرة، عـن سـعيد بـن جُبَـير، و(3/ 1666)، ح(2107)، من رواية داود بـن أبي هنـد، عـن عَـزْرَة، عـن حُمَيـد بـن عبـد الـرَّحمن، و(4/ 2157)، ح(2799)، مـن روايـة قتـادة، عن عَزْرَة، عن الحسن بن عبد الله العُرَنيّ.

هكـذا مهمـلاً في هـذه المواضـع، ولكـن نـسبه ابـن مَنْجُويَـه، فقـال في «رجـال مـسلم» (2/ 119-120): «عَـزْرة بـن عبـد الـرَّحمن، الخُزَاعـيُّ، الكـوفيُّ، روى عـن سـعيد بـن جُبَـير في اللِّعـان، وحُمَيـد بـن عبـد الـرَّحمن الحِمْـيريّ في اللِّبـاس، والحـسن العُـوفي [كـذا في المطبـوع، والـصَّواب: العُـرَنيّ، كـما في الـصَّحيح] في الآيـات، روى عنـه قتـادة، وداود بن أبي هند».

ووثَّقه ابن المـدينيِّ[711]، وقـال ابـن معـين: "عَـزْرَة الـذي يـروي عنـه قتـادة ثقـةٌ"[712]. وقـال النَّسائيُّ: "عَزْرَة الذي يروي عنه قتادة ليس بذاك القويّ"[713]».[714]

ويرى ابن حجر أنَّ عَزْرَة بن يحيى هو نفسُهُ عَزْرَة بن عبد الرَّحمن الخُزَاعيُّ.[715]

وهو ما يميل إليه الباحث.

والحـديثُ صـحيحٌ ثابـتٌ في الـصَّحيحين: أخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (2/ 599)، ح(879/ 64)، مـن طريـق مـسلم البَطِـين[716]، عـن سـعيد بـن جُبَـير، عـن ابـن عبـاسٍ مرفوعـاً بنحوه، وفيه زيادة.

ولـه شـاهدٌ مـن حـديث أبي هُرَيـرة: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 303، 363)، ح(851، 1018)، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 599)، ح(880/ 65)، مـن طريـق عبـد الرَّحمن بن هُرْمُز الأعرج، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

---

(711) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 21).

(712) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 256).

(713) عزاه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (7/ 174) إلى كتاب «التمييز» للنَّسائيّ.

ولكنَّ المزّي أورد كلمة النَّسائيّ هذه في «تهذيب الكمال» (20/ 48) في ترجمة عَزْرة بن تميم، فتعقّبه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (7/ 174) بقوله: «روى أبو داود، وابن ماجه، من طريق عَبْدة بن سُلَيمان، عن سعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عَزْرَة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس في قصة شُبْرُمة، فوقع عندهما (عَزْرَة)، غيرُ منسوبٍ... فقول النَّسائيّ في «التمييز»... لم يتعيَّن في عَزْرة بن تميم كما ساقه فيه المؤلف [المزّي] فليُتَفطَّن لذلك».

وحمل الحافظ ابن عبد الهادي كلام النَّسائيّ على عَزْرَة بن عبد الرَّحمن.

ولا ينحَلُّ هذا الإشكال إلا بالوقوف على كلام النَّسائيّ في «التمييز»، وهو غيرُ موجودٍ، وبالنَّظر إلى عبارة النَّسائيّ مجرَّدةً عن سياقها، يكون كلام الحافظ ابن حجر وجيهاً، ولكن ثَمَّ احتمالٌ واردٌ، وهو أنَّ الحافظ المزِّي اطّلع في سياق كلام النَّسائيّ على ما يفيد أنَّه أراد عَزْرَة بن تميم، والله أعلم.

(714) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (3/ 398).

(715) انظر التلخيص الحبير، لابن حجر، (2/ 427).

(716) هو مسلم بن أبي عِمْران، وقيل: ابن عِمْران، ويقال: ابن أبي عبد الله، الكوفيُّ.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 191)، والثقات، لابن حبان، (7/ 446).

والخلاصةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن عَزْرَة، عن سعيد بن جُبَير، ولكنَّه ضعيفٌ من طريق قتادة، عن سعيد بن جُبَير للانقطاع بينهما.

وأصل الحديث ثابتٌ صحيحٌ مخرَّجٌ في الصَّحيحين، والله أعلم.

الحديث الثَّالث:

(47) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن جَعْفَر، حدّثنا شعبة وحجّاج. قال: حدَّثني شعبة، قال: سمعت قتادة يُحدِّث عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاسٍ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**»".[717]

إسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسعيد بن جُبَير.

ولكنَّ الحديثَ صحيحٌ، ثابتٌ في الصَّحيحين من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيّب، وقد تقدَّم تخريجه عند الكلام على مرويّات قتادة عن سعيد بن المسيّب.[718]

الحديث الرَّابع:

(48) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا أسود [بن عامر]، حدَّثنا أَبان، عن قتادة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر: أنَّه سُئِل عن نبيذ الجَرِّ[719]؟. فقال: «**حَرَّمَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**». قال: فأَتَيتُ ابن عبّاس، فقلتُ له: سألتُ أبا عبد الرَّحمن عن نبيذ الجَرِّ؟. فقال: «**حَرَّمَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**». قال: صدق أبو عبد الرَّحمن. قال: قلتُ: ما الجَرُّ؟. قال: كلُّ شَيءٍ مِنْ مَدَر[720]".[721]

---

(717) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 342)، ح(3177).

(718) ص: 171.

(719) الجرُّ والجِرَارُ: جمع جَرَّة، وهو الإناء المعروف من الفَخَّار، وأراد بالنَّهي عن الجِرَار المَدْهونة؛ لأنَّها أسرعُ في الشِّدَّة والتَّخْمِير.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 148.

(720) هو الطين المُتحبّب، أو قِطَع الطِّين اليابس، وقيل: الطِّينُ العِلْكُ الذي لا رمل فيه، واحدتُه مَدَرَةٌ.

انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/ 305)، ولسان العرب، لابن منظور، (5/ 162).

(721) المسند، لأحمد، (2/ 115)، ح(5954).

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسعيد بن جُبَير.

ولكنَّه جاء متصلاً بذِكْر الواسطة بين قتادة وسعيد بن جُبَير، حيث أخرجه ابنُ الأعرابي، المعجم، (2/ 757)، ح(1531)، وأبو عَوَانة، المسند، (5/ 124)، ح(8073، 8074)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن جُبَير به مرفوعاً بنحوه.

وفيه قال شعبةُ: «فقلتُ لقتادة: ممَّن سَمِعتَهُ؟. فقال: حدَّثني أيُّوب السَّختيانيُّ. قال شعبةُ: فأَتَيْتُ أيُّوب، فسأَلتُه. فقلتُ: ممَّن سَمِعتَهُ؟. فَقَالَ: حدَّثَنِيهِ أبو بِشْرٍ [جَعْفَر بن أبي وحْشِيّة]، فأَتَيْتُ أبا بِشْرٍ، فسأَلتُه. فقال: حدَّثني سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عمر».

فبان بذلك أنَّ قتادة إنَّما سَمِعَهُ من أيُّوب السَّختيانيّ.

وأخرجه الدّارميُّ، المسند، (2/ 158)، ح(2109)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 43)، ح(12420)، من طريقين عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عَزْرَة، عن سعيد بن جُبَير به مرفوعاً بنحوه.

وفيه أنَّ الواسطة بين قتادة وسعيد بن جُبَير هو عَزْرَة بن عبد الرَّحمن الخُزَاعيُّ.

ورواه عن قتادة أيضاً سعيدُ بن أبي عَرُوبة وهشامٌ الدَّستوائيّ من حديث أبي سعيدٍ الخُدْريّ، وشعبةُ بن الحجّاج من حديث أنس بن مالك، وهمّام بن يحيى من حديث أبي سعيد الخُدْري، وعائشة.

أمّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها مسلم، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1996/ 44)، من طريق سعيد، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيدٍ: «**أنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ نَهَى عَنِ الدُّبَّاء**[722]**، والحَنْتَمِ**[723]..

---

(722) هو: القَرْعُ، واحدها دُبَّاءةٌ، كانوا يَنتَبِذُون فيها، فتُسرِع الشِّدَّةُ في الشَّرابِ.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 295.

(723) هو: جِرَارٌ مدْهُونةٌ خُضْرٌ، كانت تُحمَل الخَمْر فيها إلى المدينة، ثم اتُّسِع فيها فقيل: لِلْخَزَف كلِّه حَنتَم، واحدتُها حَنْتَمة.

وإنَّما نُهِي عن الانْتِباذ فيها لأنَّها تُسرِع الشِّدَّةُ فيها لأجْل دَهْنها، وقيل: لأنَّها كانت تُعمَل من طينٍ يُعجَن بالدَّم والشَّعَر فنُهِي عنها؛ ليُمْتَنع من عملِها. والأوَّل أوجَهُ.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 236.

والنَّقِيرِ[724]**، والمُزَفَّت**[725]».

وأمّا رواية هشامٍ الدَّستوائيّ: أخرجها مسلم، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1996/ 43)، من طريق هشام، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيدٍ بلفظ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الجَرِّ أَنْ يُنبَذَ فِيهِ**».

وأمّا رواية شعبة: أخرجها أحمد، المسند، (3/ 277، 279)، ح(13967، 13999)، وأبو يعلى، المسند، (5/ 442)، ح(3145)، و(6/ 17)، ح(3214)، من طريقين عن شعبة، عن قتادة قال: سألتُ أنساً عن نبيذ الجَرِّ. فقال: «**لَمْ أَسْمَع مِنَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فيه شيئاً**». فكان أنسٌ يَكْرَهُهُ. واللفظ لأحمد.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأمّا روايةُ همّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (3/ 78)، ح(11754)، عن عفّان بن مسلم، عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن أربعة رجالٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ بلفظ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَهَى عَنْ نَبِيذِ الجَرِّ**».

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 96)، ح(24693)، عن همّام، عن قتادة، عن خمس نُسْوةٍ، عن عائشة مرفوعاً بنحو لفظ الحديث السّابق.

وأخرجه أبو يعلى، المسند، (2/ 418)، ح(1211)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (4/ 224)، ح(6021)، من طريق عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن همّام، عن قتادة، عن أربعة رجالٍ، عن أبي سعيدٍ، وخمس نُسْوة عن عائشة مرفوعاً بنحو اللفظ السَّابق.

وهذا الإسنادُ واللَّذان قَبْلَه كلُّها ضعيفةٌ؛ لجهالة (أربعةِ رجالٍ) و (خمسِ نُسْوةٍ).

---

(724) وهو: أصلُ النَّخْلة، يُنْقَر وسَطُه، ثم يُنْبَذُ فيه التَّمر، ويُلْقَى عليه الماء، لِيصيرَ نَبيذاً مُسْكراً.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 936.

(725) هو: الإناءُ الذي طُلِي بالزِّفْت، وهو نوعٌ من القار، ثم انتُبِذ فيه.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 398.

والحديث أصلُه صحيحٌ: فقد أخرجه مسلمٌ، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1997/ 47)، من طريق يعلى بن حكيم، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر وابن عباسٍ مرفوعاً بنحو رواية الحديث الذي صُدِّر به التخريج.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1997/ 46)، عن منصور بن حيَّان، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر وابن عباس مرفوعاً بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة.

وأخرجه مسلمٌ أيضاً، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1997/ 48 ـ 49، 51 ـ 57، 59 ـ 60)، من طُرُقٍ، عن نافعٍ مولى ابن عمر، وطاوسَ بن كَيْسان، ومُحارِب بن دِثَار، وعقبةِ بن حُرَيث، وجَبَلة بن سُحَيم، وزاذان أبي عبد الله الكِنْديِّ الكوفيِّ، وأبي الزُّبير محمّد بن مسلم، كلُّهم عن ابن عمرَ بألفاظٍ متقاربةٍ من الحديث الذي قبله، ويزيدُ ويَنقُصُ بعضهم على بعضٍ.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1997/ 50)، من طريق ثابتٍ قال: قلتُ لابن عمر: نَهَى رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عن نبيذ الجَرِّ ؟ قال: «**قَدْ زَعَمُوا ذَاكَ**». قلتُ: أَنَهَى رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؟. قال: «**قَدْ زَعَمُوا ذَاكَ**».

والنهيُّ عن الانتباذ في (المُزَّفت، والدُّبَّاء، والحَنْتَم ...) ونحوه، جاء من حديث عِدّة من الصَّحابة، منهم:

عليُّ بن أبي طالب: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2124)، ح(5272)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1578)، ح(1994/ 34) من طريق الحارث بن سُوَيد، عن عليٍّ مرفوعاً.

وأبو هُرَيرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1577)، ح(1993/ 32) من طريقين عن أبي سلم، وأبي صالحٍ السمّان ذَكْوَان، كلاهما عن أبي هُرَيرة مرفوعاً.

وابن عبّاس: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1578)، ح(1994/ 40، 42)، من طريقين عن سعيد بن جُبَير، ويحيى بن أبي عمر[726]، كلاهما عن ابن عباسٍ مرفوعاً.

وأنس بن مالك: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1577)، ح(1992/ 30، 31) من طريق الزُّهريِّ، عن أنسٍ مرفوعاً.

وأبو سعيدٍ الخُدْريّ: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1580)، ح(1996/ 43)، من طريق أبي نَضْرَة المُنذرِ بن مالك، وح(1996/ 45)، من طريق أبي المتوكّل النَّاجي عليٍّ بن داود، كلاهما عن أبي سعيد الخُدْريّ مرفوعاً.

وجابر بن عبد الله: أخرجه البخاريُّ، (5/ 2123)، ح(5270)، من طريق سالم بن أبي الجَعْد، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1583)، ح(1998/ 59) من طريق أبي الزُّبَير محمّد بن مسلم، كلاهما عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وعبد الله بن عمرو بن العاص: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2124)، ح(5271)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1585)، ح(2000/ 66)، من طريق أبي عِيَاض عمرو أو عُمَيرِ بن الأسود، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وبُرَيدة بن الحُصَيب الأَسْلَمي: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1584)، ح(1999/ 63 ـ 65)، من طريق عبد الله بن بُرَيدة، عن أبيه مرفوعاً.

وعبد الله بن أبي أَوْفى: أخرجه البخاري، الصَّحيح، (5/ 2125)، ح(5274) من طريق أبي إسحاق الشَّيبانيّ سُلَيمان بن أبي سُلَيمان، عن عبد الله بن أبي أَوْفي مرفوعاً.

وعائشة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2124)، ح(5273)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1578)، ح(1995/ 35، 36) من طريق الأسود بن يزيد، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1578)، ح(1955/ 38)، من طريق مُعَاذة بنت عبد الله العَدَويّة، و(3/ 1590)، ح(2005)، من طريق ثُمامة بن حَزْن القُشَيري، ثلاثتُهم عن عائشة مرفوعاً.

---

(726) قال النَّوويُّ في «المنهاج شرح صحيح مسلم» (13/ 162): «هكذا هو في معظم نُسَخِ بلادنا: (يحيى أبي عمر) بالكُنية، وهو الصَّواب... وإنّما هو يحيى بن عُبيد، أبو عمر البَهْرَاني».

وكذا جاء النهيُّ عن الانتباذ في هذه الأوعية في حديث وفد عبد القَيْس، وقد تقدَّم تخريجه.[727]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثَبَتَ متصلاً من رواية قتادة عن أيُّوب السَّختياني وعَزْرَة، عن سعيد بن جُبَير، وكذا بإسنادٍ صحيحٍ من رواية قتادة، عن أنس بن مالك بلفظٍ آخر.

وأصلُ الحديث ثابتٌ في الصَّحيحين عن عددٍ من الصَّحابة بألفاظٍ متفاوتةٍ.

(727) ص: 192.

[13] سفينةُ مولى رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[728]

أطلق القولَ بنفي سماع قتادة من سَفِينة المزِّيُّ، فقال وهو يُعدِّد من روى عنهم قتادة: «وسَفِينةُ، ولم يسمع منه».[729] وكذا ابنُ حَجَرٍ، حيث قال: «وأرسل عن سَفِينة».[730]

وقال النَّسائيُّ عَقِب حديث «الوصيَّةُ بالصَّلاة» الآتي تخريجُه: «قتادةُ لم يسمَعْهُ من سَفِينة».[731]

ولم يقف الباحث على حديثٍ آخرَ من رواية قتادة عن سَفِينة، سِوى هذا الحديث الذي أعلَّه النَّسائيُّ بعدم سماع قتادة من سَفِينة، ممّا يدلُّ على عدم سَماع قتادة منه مطلقاً، وبه يتّفق إطلاق المزِّيّ وابن حجر بنفي السَّماع مطلقاً، وبين تقيد النَّسائيّ لنفي السّماع في هذا الحديث بعينه، والله أعلم.

وتوفِّي سفينةُ زمن الحجّاج[732]، بعد سنة سَبْعين[733]، مع جابر بن عبد الله.[734]

---

(728) قيل في اسمه واحدٌ وعشرونَ قولاً، أبو عبد الرَّحمن، ويقال: أبو البُخْتَرِي، وكان أصلُه من فارس، فاشترته أمُّ سَلَمَة ثُمَّ أعتقَتْهُ واشْتَرَطَتْ عليه أن يَخْدِم النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، يقال له: مولى أُمِّ سَلَمَة القُرَشيّة زوج النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ويقال: مولى النَّبيِّ صلّى الله عليه وسلَّم، لقبَّه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم سفينةَ؛ لأنَّه كان يحمِل متاعاً كثيراً في السَّفرِ ليُعينَ النَّاس.

التاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/ 209)، والثقات، لابن حبان، (3/ 180) و(4/ 348)، والاستيعاب، لابن عبد البرِّ، ص: 325، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (4/ 267)، والإصابة، لابن حجر، (3/ 132).

(729) تهذيب الكمال، للمزِّي، (23/ 500)، وكذا قال في ترجمة سَفِينة (11/ 205).

(730) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 315).

(731) السُّنن الكبرى، للنَّسائيِّ، (4/ 258).

(732) الاستيعاب، لابن عبد البرِّ، ص: 326.

(733) السِّير، للذّهبيّ، (3/ 173).

(734) الكاشف، للذَّهبيّ، (1/ 450).

فالمعاصرةُ متحقّقةٌ بين قتادة وسَفِينة، ومع ذلك نفى الأئمّةُ سماع قتادة منه، وذلك لأنَّ قتادة اشتُهِر بكثرة الرِّواية عمّن عاصرهم ولم يسمع منهُم، فيشترط حينئذٍ لحَمْل روايته المعنعنة على الاتصال ثبوتُ سماعِه أو لقاءِه لسفينةَ ولو مرَّةً واحدةً، وإلا كان منقطِعاً، كما تقدَّم تقريرُه.[735]

ولم يثبت أنَّ قتادة سَمِع أو التقى بسَفِينةَ؛ وذلك أنَّ سفينةَ كان بالمدينة[736]، ثُمَّ سَكَنَ بَطْنَ نَخْلَة[737]، وبَطْنُ نَخْلَة: مَوضِعٌ بينه وبين مكّة ليلةً[738]، ولم يأت ما يدلُّ على أنَّ قتادة دخل هذا المَوضِع، أو أنَّ سفينة ارتحل عنه إلى البصرة أو الكوفة، والله أعلم.

ولقتادةُ عن سَفِينةَ حديثٌ واحدٌ:

(49) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن أبي عَدِي، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، عن سَفِينةَ مولى أُمِّ سَلَمَة، عن أُمِّ سَلَمَة قالت: كان من آخِرِ وصيّةِ رَسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**». حتى جَعَل نبيُّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُلَجلِجُها[739] في صَدْرِهِ، وما يُفِيضُ[740] بها لسانُه".[741]

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 315)، ح(26726)، عن **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 258)، ح(7098)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(735) ص: 29-35.

(736) انظر: طبقات الأسماء المُفرَدة، للبَرْدِيجيّ، ص: 36.

(737) ولعلَّه سكَنَها إلى أَنْ مات فيها.

انظر: الاستيعاب، لابن عبد البرِّ، ص: 325، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (4/ 268).

(738) معجم ما استُعجِم، لأبي عُبَيد البكريّ، (4/ 1304).

(739) أي: تَتردَّد في صَدْره، وتَتَقَلقَل ولا تسْتَقِر.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 828.

(740) أي: يُبِينُ بها لسانُه.

مقاييس اللغة، لابن فارس، (4/ 460).

(741) المسند، (6/ 290)، ح(26526).

ورواه عن قتادة أيضاً أبو عَوَانة الوضَّاح بن عبد الله، وهمّام بن يحيى، وشَيْبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويّ.

أمّا رواية أبي عَوَانة الوضَّاح بن عبد الله: أخرجها الطَّحاويُّ، شرح مشكل الآثار، (8/ 227)، ح(3203)، من طريق **أَسَد بن موسى، أَسَدِ السُّنَّةِ**، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (12/ 365)، ح(6936)، عن **عبد الواحد بن غِياث الصَّيرفيِّ**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 306)، ح(690)، من طريق **عبد الله بن عبد الوهّاب الحَجَبي**، وأخرجه البيهقيُّ، دلائل النُّبوّة، من طريق **أبي النُّعمان محمّد بن الفَضْل السَّدُوسيّ**، أربعتُهم عن أبي عَوَانة، عن قتادة، عن سَفِينة مولى أُمِّ سَلَمَة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها ابن أبي الدُّنيا، المُحتَضِرينَ، (ص: 44)، ح(30)، عن **خالد بن خِدَاش**، وأخرجه النَّسائيُّ، السنن الكبرى، (4/ 258)، ح(7097)، عن **قُتَيبة بن سعيد**، كلاهما عن أبي عَوَانة، عن قتادة، عن سَفِينة مولى أُمِّ سلمة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها ابن أبي الدُّنيا أيضاً، المُحتَضِرينَ (ص: 47)، ح(33)، عن خَلَف بن هشام المُقرِئ، عن أبي عَوَانة، عن قتادة، عن سفينة مولى أُمِّ سَلَمَة ـ لا أدري هو عن أُمِّ سَلَمَة أو لا، شكَّ أبو عَوَانة ـ مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية شَيْبان بن عبد الرَّحمن: أخرجها النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 259)، ح(7099)، من طريق يونس بن محمّد المُؤدِّب، عن شَيْبان، عن قتادة، عن سَفِينة مولى أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية همّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (6/ 321)، ح(26770)، عن **عفّان بن مسلم**، (6/ 311)، ح(26699)، عن **بَهْز بن أسد**، وأخرجها ابن ماجه، السُّنن، (1/ 519)، ح(1625)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 259)، ح(7100)، وأبو يعلى، المسند، (12/ 414)، ح(6979)، من طريق **يزيد بن هارون**، وأخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 306)، ح(691)، من طريق **هُدْبة بن خالد**، أربعتُهم عن همّام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم، عن سَفِينة مولى أُمِّ سَلَمَة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (23/ 379)، ح(897)، من طريق عفَّان بن مسلم، عن همّام، عن قتادة، عن أبي الطُّفيل، عن سَفِينة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً بنحوه.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على أربعةِ أوجهٍ:

الوجه الأوّل: قتادة، عن سَفِينَةَ مولى أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة مرفوعاً: رواه عن قتادة سعيدُ بن أبي عَرُوبة، وأبو عَوَانة من رواية أسد بن موسى، وعبد الواحد بن غِياث، وعبد الله بن عبد الوَّهاب الحَجَبي، وأبو النُّعمان محمّد بن الفضل السَّدوسيّ عنه.

وهذا الوجه أقوى الأوجه عن قتادة، لأنَّه من رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، وسعيدٌ من أوثق النَّاس في قتادة، ولكنَّه ضعيفٌ لانقطاعِهِ بين قتادة وسَفِينة.

وقال النَّسائيُّ عَقِب الحديث: «قتادةُ لم يسمَعْهُ من سَفِينة».[742]

الوجه الثاني: قتادة، عن سَفِينة مولى أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً: رواه عن قتادة شَيْبانُ بن عبد الرَّحمن، وأبو عَوَانة من رواية قُتَيبة بن سعيد، وخالد بن خِدَاش عنه.

ورواه خَلَف بن هشام، عن أبي عَوَانة، عن قتادة وقال خَلَفٌ أو ممّن هو دونه: «لا أدري، هو عن أُمِّ سَلَمَة أو لا، شكَّ أبو عَوَانة».

والذي يَظْهَرُ أنَّ أبا عَوَانة اضْطَرب في رواية الحديث عن قتادة، فتارةً جعله من مسند أُمِّ سَلَمَة، وأخرى من مسند سَفِينة مولى أُمِّ سَلَمَة، ويُؤكِّده أنَّ أبا عَوَانة هذا ـ مع ثقته وإتقانه إذا حدَّث من كتابه[743]ـ قال فيه عليُّ بنُ المدينيّ: «كان أبو عَوَانة في قتادة ضعيفاً؛ لأنَّه كان قد ذهب كتابُهُ، وكان يحفظُ من سعيد [بن أبي عَرُوبة]، وقد أغرب في أحاديثَ».[744] وقال ابنُ معينٍ: «وهو في قتادة ليس بذاك».[745]

---

(742) السُّنن الكبرى، للنَّسائيِّ، (4/ 258).

(743) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (13/ 492)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (11/ 105).

(744) تاريخ بغداد، للخطيب، (13/ 494)، وانظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 694).

(745) تاريخ بغداد، للخطيب، (13/ 494)، ونقله الذَّهبيُّ في السِّير (8/ 221) عن يعقوب بن شَيْبة السَّدوسيِّ.

الوجـه الثَّالـث: عـن قتـادة، عـن أبي الخليـل صـالح بـن أبي مـريم، عـن سَـفِينة مـولى أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة مرفوعاً: رواه عـن قتـادة همّـام بـن يحيـى مـن روايـة عفّـان بـن مـسلم، وبَهْـز ابن أسد، ويزيد بن هارون، وهُدْبة بن خالد عنه.

وأعلَّـه الـدَّارقطنيُّ بتفـرُّد همّـام بـه، حيـث قـال: «ولم يتـابَع همّـامٌ عـلى قولـه: (عـن أبي الخليل)».[746]

وقـال أبـو زُرعـة: «وابـن أبي عَرُوبـة أحفـظ، وحـديث همّـامٍ أشـبه، زاد همّـامٌ رَجُـلاً».[747] وكـأنَّ أبـا زُرْعـة يميـل إلى تـرجيح روايـة سـعيد بـن أبي عَرُوبـة (قتـادة، عـن سَـفِينة، عـن أُمِّ سلمة) عـلى روايـة همّـام (قتـادة، عـن أبي الخليـل، عـن سَـفِينة، عـن أُمِّ سـلمة)، ثُـمَّ أعـلَّ روايـة همّام إعـلالاً ظنّيّـاً، فقـال: «وحـديث همّـامٍ أشـبه»، وبيانُـه أنَّ الأشـبه بروايـة قتـادة إنَّـما هـي عـن أبي الخليـل لا عـن سَـفِينة، وهـي الأشـهر والأكثـر في كتـب الـسُّنَّة، فكـأنَّ أبـا زرعـة يـشيرُ إلى أنَّ همّاماً سلك الجادة فرواه عن قتادة عن أبي الخليل.

وأمّـا قـول أبي حـاتمٍ: «والـصَّحيحُ حـديث همّـام».[748] إنّـما قالـه في سـياق المقارنـة بـين رواية همّام ورواية سـليمان بـن طَرخـان التيمـيِّ، وذلـك أنَّ سـليمان التَّيمـيَّ رواه عـن قتـادة، عـن أنـسٍ: أخرجـه أحمـد، المـسند، (3/ 117)، ح(12190)، والطَّحـاويُّ، شرح مـشكل الآثـار، (8/ 226)، ح(3202)، مـن طريـق **أسـباط بـن محمّـد**، وأخرجـه ابـن ماجـه، الـسُّنن، (2/ 900)، ح(2697)، مـن طـرق **المُعْتَمـر بـن سُـليمان التَّيمـيّ**، وأخرجـه ابـن أبي الـدنيا، المُحتَـضِرين، (ص: 47)، ح(34)، والنَّـسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (4/ 258)، ح(7098)، وابـن حبـان، الـصَّحيح، (14/ 570)، ح(6605)، والمَـرْوزِي، تعظـيم قـدر الـصَّلاة، (1/ 332)، ح(324)، مـن طُـرُقٍ عـن **جريـر بـن عبـد الحميـد الـضَّبيِّ**، ثلاثـتُهم عـن سُـليمان التَّيميّ، عن قتادة به مرفوعاً بألفاظٍ متقاربة.

---

(746) العلل، للدَّارقطنيِّ، (15/ 206).

(747) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 181).

(748) المصدر السَّابق، (2/ 181).

ولا شكَّ في رُجْحان رواية همّام على سُلَيمان التَّيميّ، وذلك لأنَّ سُلَيمان التَّيميَّ تفرَّد بجعل الحديث من رواية قتادة عن أنس[749]، وإنّما المحفوظُ عن أصحاب قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة، وهمّام، وأبو عَوَانة، أنَّ الحديثَ حديثُ قتادة، عن سَفِينة، عن أُمِّ سلمة، لا حديث أنس، وبه يظهر أنَّ همّاماً لم يتفرَّد في رواية أصل هذا الوجه ـ وهو أصحُّ من رواية سليمان التَّيميِّ من هذه الوِجْهة ـ، وإنّما تفرّد همّامٌ في زيادة (أبي الخليل صالح) بين قتادة وسَفِينة، وهذا ما انتقده عليه الأئمّةُ.

ويؤكّده أن سُلَيمان التَّيميَّ متكلَّمٌ في روايته عن قتادة، قال أبو بكرٍ الأثرم: «كان التَّيميُّ من الثِّقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة». وقال أيضاً: «لم يكن التَّيميُّ من الحفّاظ من أصحاب قتادة».[750]

وذكر له أبو بكرٍ الأثرم أحاديث وَهِمَ فيها عن قتادة، ومنها هذا الحديث، ثُمَّ قال: «وهذا خطأٌ فاحشٌ».[751]

وأعلَّ روايتَه أيضاً أبو حاتمٍ، فقال: «نَرَى أنَّ هذا خَطَأٌ».[752] والدَّارقطنيُّ، حيث قال: «وحديث التَّيميِّ، عن قتادة، عن أنسٍ غيرُ محفوظٍ».[753]

فالحاصلُ أنَّ رواية همّام أصحُّ من رواية سُلَيمان التَّيميِّ، وفي الوقت ذاته فإنَّ همّاماً أخطأ في زيادة (أبي الخليل) بين قتادة وسَفِينة.

وفي رواية همّام أيضاً عِلَّةٌ أخرى، وهي الانقطاعُ بين أبي الخليل و سَفِينة، قال المزِّيّ في ترجمة سَفِينة وهو يعدّد من رَوَى عنه: «وصالحٌ أبو الخليل، ولم يسمع منه».[754]

---

(749) نقل ابن حجر في «النُّكت الظِّراف على الأطراف»، المطبوع على حاشية «تحفة الأشراف» (1/ 320)، ح(1229) عن البزّار قوله: «لا أعلم أحداً تابع التَّيميَّ، وإنَّما رواه غيره عن قتادة، عن صالحٍ أبي الخليل، عن سَفِينة، عن أُمِّ سَلَمَة».

(750) هذا القول والذي قبله ذكرهما ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (2/ 788).

(751) المصدر السَّابق، (2/ 789).

(752) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 181).

(753) العلل، للدَّارقطنيِّ، (15/ 206).

(754) تهذيب الكمال، للمزِّي، (11/ 205)، وانظر منه: (13/ 90).

الوجه الرَّابع: عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل عامر بن وَاثِلة، عن سَفِينة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً: رواه عفّان، عن همّام، عن قتادة به، والذي يميل إليه الباحثُ أنَّ كلمة (أبي الخليل) تحرَّفت أو تصحفَّت إلى (أبي الطُّفَيل)، حيثُ لم يقِف الباحثُ على روايةٍ لأبي الطُّفيل عن سَفِينة سوى هذه الرَّواية، ولم يُذكَر أبو الطُّفَيل فيمن روى عن سَفِينة، ويؤكّده ما تقدَّم في تخريج رواية عفَّان هذه عن همّام وفيها (أبو الخليل).

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سَفِينة، عن أُمِّ سَلَمَة، ولكنّه ضعيفٌ لانقطاعه، وأمّا همّام فتفرَّد في زيادة (أبي الخليل)، وأمّا أبو عَوَانة فاضطرب فيه.

والحديث ذَكَر له الألبانيُّ[755] وشعيبُ الأرنؤُوط[756] شواهدَ يَصِحُّ بها الحديث.

(755) انظر: إرواء الغليل، للألبانيّ، (7/ 237)، والصَّحيحة، (2/ 525).

(756) انظر تعليقه على المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 24)، و(19/ 209)، و(44/ 84، 261، 315).

[14] سُلَيمانُ بن قَيسٍ اليَشْكُريّ

اتفق الأئمّةُ النُّقّاد على نفي سماع قتادة من سُليمان بنِ قَيْسٍ:

ـ قال عليٌّ بن المدينيّ: «لم يسمع قتادةُ من سُلَيمان اليَشْكُري شَيْئاً، **وما روى عنه من صحيفةٍ قَرَأَها عليه من سَمِعها** من سُليمان اليَشْكُريّ».[757]

ـ وقال ابن معينٍ: «قتادةُ لم يسمع من سُلَيمان اليَشْكُري... **وذاك أنَّه قُتِل في فتنة ابن الزُّبير**».[758]

ـ وقال أحمد بن حنبل: «سليمان اليَشْكُريّ شَيْخٌ قديمٌ، **قُتِل في فتنة ابن الزُّبير**... روى عنه قتادة، وما سَمِع منه... ثُمَّ قال: **قَدِمُوا بصحيفة سُليمانَ اليَشْكُري البَصْرَةَ فحفِظَها قتادةُ**».[759]

ـ وقال البخاريُّ: «قتادة لم يسمع من سُلَيمان اليَشْكُري، **سليمان مات قبل جابر بن عبد الله**».[760]

وفي هذه النُّقول عن الأئمّةِ أمران:

الأمر الأوَّل: نفي سماع قتادة من سُلَيمان بن قَيْس، وذلك أن سُلَيمان بن قَيْسٍ مات قبل جابر بن عبد الله في فتنة عبد الله بن الزُّبير.[761]

وبيانُه: أنَّ جابر بن عبد الله اختُلِف في سَنَة وفاته على أقوالٍ.

---

(757) سؤالات ابن أبي شَيْبة لابن المدينيّ، ص: 164.

(758) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 149)، وانظر منه: (4/ 100).

(759) العلل، لأحمد، (2/ 487)، وانظر: سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، ص: 168.

(760) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 297.

(761) انظر: الثقات، لابن حبان، (4/ 309 ـ 310)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 188).

وحاصل هذه الأقوال أنَّ وفاته كانت بعد السَّبعين[762]، وأغرب خليفة فذكره في وفيّات سنة (68هـ).[763]

وأمّا فتنة ابن الزُّبير فقد بدأت حينما رفض ابن الزُّبير مبايعة يزيد بن معاوية عام (60هـ)[764]، مروراً بالبيعة لابن الزبير عام (64هـ)[765]، وانتهاءً بمقتله على يد الحجّاج بمكّة عام (73هـ).[766]

وعليه، فإذا كان سُلَيمانُ بن قَيْس قد قُتِل عام (73هـ) مع ابن الزُّبير على أبعد تقدير[767]، فيكون عُمْر قتادة حينئذٍ (13) عاماً، أي أنَّ قتادة قد أدرك من حياة سُلَيمان بن قَيْس (13) عاماً، فالسَّماع حينئذٍ محتمل، ولكنَّ هذه القرينةَ ليست صريحةً في إثبات السَّماع، وتَضْعُف خاصّةً إذا لم يكن هناك ما يُثبِت الرُّؤية أو اللِّقاء ولو لمرَّةٍ واحدة، وبه نَعْلَم: أنَّه على فَرِض المعاصرة المُحتملة بين قتادة وسُلَيمان، فإنَّ قتادة مشهورٌ بالإرسال عمّن عاصرهم، فلا تقبل عنعنته حتى يثبت لقاؤه أو سماعه ولو لمرَّةٍ واحدة عن سُلَيمان، وهذا ما لا يمكن وجوده أصلاً فضلاً عن إثباتِهِ مع سليمان بن قَيْس، فكيف إذا ثبت ما يدلُّ على خلافه، وهو:

---

(762) انظر: الثقات، لابن حبان، (3/ 51)، ومعرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (2/ 529)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (11/ 212، 214، 237 ـ 240)، والإصابة، لابن حجر، (1/ 434).

(763) التاريخ، لخليفة، ص: 265، ولكنَّه قال في «الطبقات» له (ص: 102): «مات سنة ثمانٍ وسبعين».

(764) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (11/ 469).

(765) انظر: المصدر السَّابق،(11/ 666).

(766) انظر: تاريخ الرُّسل، للطَّبريّ، (6/ 187)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 177)، والإصابة، لابن حجر، (4/ 94).

(767) وهو موافقٌ لما ذكره البخاريُّ، حيث ذكره في «التاريخ الأوسط» (1/ 181) في فَصْل من مات ما بين السَّبعين إلى الثَّمانين.

الأمـر الثَّـاني: أنَّ الأئمّـةَ النُّقّـاد ذكـروا فـيما تقـدَّم مـن النَّـصُوص[768] أنَّ قتـادة وقعـت لـه صـحيفة سُـليمان اليَـشْكُريّ التـي يرويهـا عـن جـابر بـن عبـد الله، فأخـذها عمّـن سَـمِعها مـن سُليمان اليَـشْكُريّ، فحفظها كلَّهـا حفظـاً مُتْقَنـاً[769]، ولـو كـان لقتـادة لقـاءٌ أو سـماعٌ مـن سُـلَيمان اليَـشْكُريّ لِـمَا احتـاج إلى سـماعها بواسـطة عنـه، ولـسَمِعَها مـن سُـلَيمان مباشرةً طلبـاً لعلـو الإسناد، كما هـو معـروفٌ مـن سُـنَّةِ المحـدِّثين آنـذاك، وخاصّـةً أنَّ سُـلَيمان اليَـشْكُريّ بَـصْرَيٌّ[770]، فلو أدركه بالبَـصْرة في سِـنٍّ يَـصِحُّ معـه تَحمُّـل الحـديث لِـمَا تـأخّر قتـادةُ عـن الـسَّماع منـه، فـدلَّ ذلك عـلى عـدم التقـاء قتـادة بـسُلَيمان اليَـشْكُريّ، بـل لعلَّـه لم يُدْرِكْـه أصـلاً بالبَـصْرَة، وذلـك أنَّ سُلَيمان اليَشْكُريّ انتقل إلى المدينة، يـدلُّ عليـه قـول ابـن حبّـان فيـه: «مـن خِيَـار أهـل المدينـة»[771]، ورواية سُلَيمان بن قَـيْس عـن جـابر بـن عبـد الله المـدنيُّ، بـل مِـنْ آخـر الـصَّحابة موتـاً بالمدينـة[772] تؤكِّد ذلك، والله أعلم.

---

(768) **وانظـر نـصوصاً أخـرى أيـضاً في**: التـاريخ الكبـير، للبخـاريّ، (4/ 31)، والتـاريخ الأوسـط، (1/ 218)، وأحوال الرِّجال، للجُوْزَجانيّ، ص: 193، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 136).

(769) فعن معمـر قـال: قـال قتـادة لـسعيد بـن أبي عَرُوبـة: يـا أبـا النَّـضْرِ: خُـذِ المُـصحف، قـال: فَعَرَضْـتُ عليـه سـورة البقرة، فلم يُخطِيء فيها حرفاً واحدً، قال: يـا أبـا النَّـضْر، أَحْكَمـتُ؟. قـال: نعـم. قـال: لَأَنَـا لـصحيفة جـابر بـن عبـد الله أحفظُ منِّي لسورة البقرة، قال: **وكانت قُرِئت عليه**.

انظـر: التـاريخ الكبـير، للبخـاريّ، (7/ 186)، والطبقـات الكـبرى، لابـن سـعد، (7/ 229)، والمعرفـة والتـاريخ، للفَسَويّ، (2/ 279).

وتأمّل قوله: (**وكانـت قُرِئـت عليـه**) ممّـا يـدلُّ دِلالـةً واضِـحَةً عـلى أنَّـه سَـمِع صـحيفة سـليمان اليَـشْكُري عـن جـابر من رواةٍ آخرين سَمِعُوها من سُلَيمان اليَشْكُريّ، لا أنَّه سَمِعها من سُليمان اليَشْكُريّ مباشرةً.

(770) ذكـره مـسلم في الطَّبقـة الثانيـة مـن التـابعين مـن أهـل البـصرة، «الطبقـات»، ص: 346، وتـابع مـسلماً عـلى نسبته إلى البَصْرة المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (12/ 55)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (4/ 188).

(771) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 73.

(772) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (11/ 208، 214، 215، 237-240).

وينبِّــهُ الباحــثُ هنــا أنَّ روايــة قتــادة عــن صــحيفة سُــلَيمان اليَــشْكُريّ لــيس مــن بــاب المكاتبـة في شيءٍ، والتـي اعتبرهـا كثـيرٌ مـن أهـل العلـم أحـدَ أنـواع التَحَمُّـل المُعتـبرَة(773)، وذلـك أنَّ صـورة المكاتبـة «هـي أن يكتـب الـشَّيخُ إلى الطَّالـب وهـو غائـبٌ شـيئاً مـن حديثـه بخطّـه، أو يكتب له ذلك وهو حاضرٌ، ويلتحق بـذلك مـا إذا أَمَـرَ غـيرَهُ بـأن يكتـب لـه ذلـك عنـه إليـه»(774)، وهـذه الـصُّورةُ لا تنطبـق عـلى روايـة قتـادة عـن صـحيفة سُـلَيمانَ اليَـشْكُريّ؛ وذلـك أنَّ سُـلَيمان اليَـشْكُريّ لم يكتـب بهـا إلى قتـادة، وإنّـما قُرِئـت عـلى قتـادة كـما جـاء في نـصوص الأئمَّـة الـسَّالفة الذِّكْر، وأنَّه أخذها عمَّن سَمِعَها من سُلَيمان اليَشْكُريّ، وهذا إرسالٌ واضحٌ.

والـذي يظهـر أنَّ روايـة قتـادة عـن هـذه الـصَّحيفة أقـرب إلى صُـورة الوِجَـادة، وصـورتُها «أن يَقِف [الـرَّاوي] عـلى كتـاب شـخصٍ فيـه أحاديـث، يرويهـا بخطّـه ولم يلقَـهُ، أو: لَقِيَـه ولكـن لم يَسْمَعْ منه ذلك الذي وجده بخطّه، ولا له منه إجازةٌ ولا نحوها.

فله أن يقـول: (وجـدتُ بخـطّ فـلانٍ، أو: قـرأتُ بخـطِّ فـلانٍ، أو: في كتـاب فـلان بخطّـه: أخبرنا فلان بن فلان)...»(775).

وهــذه الــصورةُ حكــم عليهــا الأئمّــة بالانقطــاع، قــال ابــن الــصَّلاح: «وهــو مــن بــاب المُنقطِع والمُرسَل، غير أنَّه أخذ شَوْباً من الاتصال بقوله: (وجدتُ بخطِّ فلانٍ)»(776).

(773) انظـر: جـامع التحـصيل، للعلائـيّ، ص: 260، ومعرفـة أنـواع علـم الحـديث، لابـن الـصَّلاح، ص: 285، ونزهة النَّظر، لابن حجر، ص: 127.

(774) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلاح، ص: 284.

(775) المصدر السَّابق، ص: 289.

(776) المـصدر الـسَّابق، ص: 289، وانظـر: النكـت عـلى مقدمـة ابـن الـصّلاح، للزركـشيّ، (3/ 553)، ونزهـة النظر، لابن حجر، ص: 127.

ولقتادةُ عن سُليمان بن قَيْس اليَشْكُرِيّ حديثان:

الحديث الأوَّل:

(50) قال الإمام التِّرمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا علي بن خَشْرَم، حدَّثنا عيسى بن يُونُس، عن سعيدٍ، عن قتادة، عن سُلَيمان اليَشْكُرِيّ، عن جابر بن عبد الله: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ، فَلَا يَبِيع نَصِيبَهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ**»".[777]

وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 1229)، ح(1608)، عن عبد الوهّاب، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسُلَيمان اليَشْكُرِيّ، وبذلك أعلَّه البخاريُّ والترمذيُّ، قال التِّرمذيُّ عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ إسناده ليس بالمُتّصِل». ثُمَّ نقل قولَ البخاريِّ: «سُلَيمان اليَشْكُري يقال: إنَّه مات في حياة جابر بن عبد الله، قال: ولم يسمع منه قتادة... وإنَّما يُحدِّث قتادة، عن صحيفة سُلَيمان اليَشْكُري، وكان له كتابٌ عن جابر بن عبد الله... قال سُلَيمان التَّيميُّ: ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحَسَنِ البَصْرِيّ، فأخذها، أو قال: فرواها، وذهبوا بها إلى قتادةَ فرواها، وأتوني بها فلم أَرْوِها، يقول: رَدَدتُها».

ولكنَّ أصل الحديث صحيحٌ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 770، 787، 883، 884)، ح(2099، 2100، 2101، 2138، 2363، 2364) و(6/ 2558)، ح(6575)، من طريق **أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن بن عَوْف**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1229)، ح(1608/ 133 - 135)، من طريق **أبي الزُّبير محمّد بن مسلم**، كلاهما عن جابر بن عبد الله بمعناه، وفيه زيادةٌ.

---

(777) الجامع، للترمذيّ، (3/ 603)، ح(1312).

الحديث الثَّاني:

(51) قال ابن ماجه رحمه الله: "حدَّثنا أبو إسحاق الهَرَويّ إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، حدَّثنا إسماعيل بن عُليَّة، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سُلَيمان اليَشْكُريّ، عن جابر بن عبد الله: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحَرِّمْ الضَّبَّ**[778]، **وَلَكِنْ قَذِرَهُ**». وَإِنَّهُ لَطَعَامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ[779]، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَأَكَلْتُهُ".[780]

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 29)، ح(194)، عن **محمّد بن جَعْفَر**، وأخرجه الترمذيُّ، العلل الكبير، (ص: 297)، ح(550)، وابن ماجه السُّنن، (2/ 1079)، ح(3239)، من طريق **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سليمان اليَشْكُريّ، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطَّاب مرفوعاً بنحوه.

وتابع سعيدَ بن أبي عَرُوبة على هذا الوجه سعيدُ بن بَشِير: أخرجه الطَّبري، تهذيب الآثار، مسند عمر، (1/ 153)، ح(234)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الطَّبري أيضاً، تهذيب الآثار، مسند عمر، (1/ 153)، ح(233)، من طريق عمر بن عامر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الطَّبريُّ أيضاً، تهذيب الآثار، مسند عمر، (1/ 150، 151)، ح(228، 229)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ مرفوعاً بلفظ: «**ضَلَّتْ أُمَّةٌ مَنِ بني إسرائيلَ، فَأَرْهَبُ أَنْ تَكُونَ الضِّبابُ**».

وحاصلُ ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على أربعة أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: قتادة، عن سُلَيمان اليَشْكُري، عن جابر بن عبد الله: تفرَّد به إسماعيل ابن عُليَّة، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به.

---

(778) من دوابِّ الأرضِ معروفٌ، وسمِّي لتجمُّع خَلْقِهِ ولحْمِه؛ والجمع ضِباب.

معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (3/ 358).

(779) جمع راعي الغنم، وقد يُجْمَع على رُعَاة.

النَّهاية، لابن الأثير، ص: 364.

(780) السُّنن، لابن ماجه، (2/ 1079)، ح(3239).

ولم يَذْكُر فيه ابن عُلَيَّة عُمَـر بـن الخطَّـاب، وهـو بـذلك خـالف اثنـين مـن أصـحاب سـعيد ابن أبي عَرُوبة يأتي ذِكْرُهما في الوجه الثَّاني.

وهذا الوجه إسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسُلَيمان اليَشْكُريّ.

الوجـه الثَّـاني: قتـادة، عـن سُـلَيمان اليَـشْكُري، عـن جـابر بـن عبـد الله، عـن عمـر بـن الخطَّاب مرفوعـاً: رواه محمّـد بـن جَعْفَـر غُنْـدَر وعبـد الأعـلى بـن عبـد الأعـلى، عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبة، عن قتادة به، وتابع سعيدَ بن أبي عروبة سعيدُ بن بَشِير في قتادة.

وفيه اتفق اثنـان مـن أصـحاب سـعيد بـن أبي عَرُوبـة وهمـا: عبـد الأعـلى بـن عبـد الأعـلى ومحمّد بـن جَعْفَـر غُنْـدَر بروايتـه عـن سـعيدٍ بـذِكْرِ عُمَـر بـن الخطَّـاب، وأنَّ قولـه: (وَإِنَّـهُ لَطَعَـامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ...) إلى آخره، هو مِنْ قول عُمَر بن الخطَّاب لا من قول جابر بن عبد الله.

ويقـويّ أنَّ الحـديثَ مِـنْ قـول عُمَـر بـن الخطّـاب: مـا أخرجـه مـسلمٌ، الـصَّحيح، (3/ 1545)، ح(1950/ 49)، مـن طريـق مَعْقِـل بـن عُبَيـد الله الجَـزَريّ، عـن أبي الـزُّبير قـال: سـألتُ جـابراً عـن الـضَّبِّ؟. فقـال: لا تَطْعَمُـوه، وقَـذِرَهُ. وقـال: قـال عمـر بـن الخطّـاب: «**إنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم لم يُحَرِّمْـهُ**». إنَّ اللهَ عـزَّ وجـل يَنفـعُ فيـه غـيرُ واحـدٍ، فـإنّما طَعَـامُ عَامّـةِ الرِّعاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِندِي طَعِمْتُهُ.

وهـذا الوجـه أقـوى الأوجـه عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة؛ لاتفـاق اثنـين مـن أصـحاب سعيد بن أبي عَرُوبـة عليـه، ولمتابعـة سـعيدِ بـن بَـشِير سـعيدَ بـن أبي عَرُوبـة فيـه، إلا أنَّـه ضـعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسُلَيمان اليَشْكُريّ.

الوجـه الثالـث: قتـادة، عـن سـعيد بـن المسيّب، عـن عُمَـر مرفوعـاً: تفـرَّد بـه عمـر بـن عامر، عن قتادة به.

وعمـر بـن عـامر، هـو: أبـو حفـصٍ، الـسُّلَمي، قـاضي البـصرة، مُختَلَـفٌ فيـه جرحـاً وتعديلاً، وفيه ضَعْفٌ.[781]

---

(781) انظـر: سـؤالات ابـن الجُنَيـد لابـن معـين، ص: 392، 444، والعلـل، لأحمـد، (3/ 107)، والجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (6/ 126)، والـضُّعفاء، للعقـيليّ، (3/ 183)، والثقـات، لابـن حبـان، (7/ 180)، والضعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 81، والكامل، لابن عدي، (5/ 27).

وقال أحمد بن حنبل: «كان عبد الصَّمد بن عبد الوارث يروي عنه عن قتادة مَناكير».[782]

وعمر بن عامر تفرَّد برواية هذا الوجه عن قتادة من بين أصحابه، وهو ممّن لا يُحتمَل تفرُّدُه، فالذي يظهر شُذُوذ هذا الوجه.

وفيه علّةٌ أخرى؛ وهي الانقطاع بين سعيد بن المسيّب وعمر بن الخطّاب، وذلك أنَّ سعيد بن المسيّب رأى عُمَر رؤيةً، ولم يَسْمَع منه، كما تقدَّم.[783]

الوجه الرَّابع: قتادة، عن أبي نَضْرَة المُنذِر بن مالك، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِي مرفوعاً: رواه معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة به.

وفيه تفرَّد معاذ بن هشام برواية هذا الوجه سَنَداً ومَتْناً، ومعاذٌ تقدَّم[784] أنَّه ربّما يَغْلَطُ في الشَّيءِ بعد الشَّيءِ، فلا يُحتَمَل تفرُّدُه، وكذا خالف فيه هشامٌ سعيدَ بن أبي عَرُوبة، وهو أثبت من هشامٍ في قتادة كما تقدم.[785]

والذي يميل إليه الباحث ضَعْفَ هذا الوجه، ولكنَّه ثَبَت صحيحاً من حديث أبي سعيدٍ الخُدْري من غير طريق قتادة، يأتي تخريجُه.

والحديث أصلُه صحيحٌ: أخرجه مسلم[786]، الصَّحيح، (3/ 1545)، ح(1949/ 48)، من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، عن أبي الزُّبير: أنَّه سَمِع جابر بن عبد الله يقولُ: **أُتِيَ رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بِضَبٍّ، فأبى أن يأكل مِنهُ،** وقال: «**لا أَدْرِي، لعلَّه مِنَ القُرُونِ التي مُسِخَتْ**».

---

(782) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 410)، والذي في «العلل» لأحمد (3/ 108) أنَّه قال ذلك في عمر بن إبراهيم العَبْدي، ونقله ابن حجر عنه أيضاً في ترجمة عمر بن إبراهيم هذا في «تهذيب التهذيب» (7/ 373)، فلعلَّ الإمام أحمد قاله في كليهما.

(783) ص: 180.

(784) ص: 100.

(785) ص: 100.

(786) وتقدَّم (ص: 242) ذِكْرُ طريقٍ أخرى عن أبي الزُّبير عند مسلم.

وللحديث شاهدٌ بمعناه من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيدٍ الخُدْري، وخالد بن الوليد.

أمّا حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2652)، ح(6839)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1542)، ح(1944/ 42)، من طريق **عامر بن شَرَاحِيل الشَّعبيِّ**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1541)، ح(1943/ 39)، من طريق **عبد الله بن دينار**، و(3/ 1541)، ح(1943/ 40)، من طريق **نافع**، ثلاثتُهم عن ابن عمر مرفوعاً.

وأمّا حديث ابن عباسٍ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 190)، ح(2346) و(5/ 2060، 2064)، ح(5074، 5087) و(6/ 2678)، ح(6925)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1544)، ح(1947/ 46)، من طريق **سعيد بن جُبَير**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2060، 2105)، ح(5076، 5217)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1543)، ح(1945/ 43)، من طريق **أبي أُمَامة أسعد ابن سَهْل بن حُنَيف**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1545)، ح(1948/ 47)، من طريق **يزيد بن الأَصَمّ**، ثلاثتُهم عن ابن عباسٍ مرفوعاً.

وأمّا حديث أبي سعيدٍ الخُدْريّ: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1546)، ح(1951/ 50، 51) من طريق أبي نَضْرَة المُنْذِر بن مالك، عن أبي سعيدٍ الخُدْري مرفوعاً.

وأمّا حديث خالد بن الوليد: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2062)، ح(5085)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1543)، ح(1946/ 44، 45)، من طريق أبي أُمَامة أسعد بن سَهْل بن حُنَيف، عن ابن عباسٍ، عن خالد بن الوليد مرفوعاً.

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه عن قتادة، ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة وسعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن سُلَيمان اليَشْكُريّ، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطَّاب،إلا أنَّه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وسُلَيمان.

والحديث أصلُه ثابتٌ في الصَّحيحينِ عن عددٍ من الصَّحابة، بل أخرجه مسلمٌ بنحو لفظ الحديث الذي صُدِّر به التَّخريج، والله أعلم.

[15] سُلَيمان بن يَسَار المَدَنيُّ[787]

نفى سماع قتادة من سُلَيمان بن يَسَار غيرُ واحدٍ من الأئمّة النُّقّاد، منهم: شعبة بن الحجّاج[788]، وقال يحيى بن سعيد: «لم يسمع من سُلَيمان بن يَسَار شيئاً».[789] وقال ابن معينٍ: «لم يلق سُلَيمان بن يَسَار».[790] وقال الدَّارقطنيُّ: «قتادة لم يسمع من سُلَيمان بن يَسَار».[791]

وقال أحمد بن حنبل: «**يقالُ**: إنَّ قتادة لم يسمع من سُلَيمان بن يَسَار، بينهُما أبو الخليل [صالح بن أبي مريم]».[792]

هكذا على الشَّكِ: (يُقَالُ)[793]، وكأنَّه لم يثبت عند الإمام أحمد جَزْماً عدم سماع قتادة من سُلَيمان بن يسار، وإنَّما شكَّ أحمدُ في سماع قتادة منه لقرينة الواسطة بينهما، وذِكْرُ الوسائط قرينةٌ تدلُّ على عدم السَّماع إن لم يوجد ما يدلُّ على خلافِها خاصةً فيمن لم يثبت اللقاءُ بينهُما، ولعلَّ مرجع الشَّكِ عند الإمام أحمد أنَّ قتادة كان معاصراً لسُلَيمان بن يَسَار

---

(787) مولى مَيْمُونة بنت الحارث الهِلَالِيّة، زَوْج النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ويُقال: إنَّ سُلَيمانَ نفسَهُ كان مُكاتِباً لها، أبو أيُّوب، ويقال: أبو عبد الرَّحمن، ويقال: أبو عبد الله، قال الحسن بن محمّد بن الحَنَفيّة: « سُلَيمان بن يَسَار عندنا أَفْهَم من سعيد بن المسيّب». وقال أبو زُرْعة: «ثقةٌ، مأمونٌ، فاضلٌ، عابدٌ». من فقهاء أهل المدينة السَّبعة وقُرَّائهم، اختلف في وفاته على أقوالٍ سيأتي ذكرها.

انظر: الطّبقات الكبرى، لابن سعد، (5/ 174)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/ 41)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 149)، والثِّقات، لابن حبان، (4/ 301)، ومعرفة الثقات، للعِجْلِيّ، (1/ 435).

(788) العلل، لأحمد ، (3/ 242).

(789) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص:173، 174.

(790) سؤالات ابن الجُنَيد لابن معين، ص: 362، وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(791) السُّنن، للدَّارقطنيّ، (2/ 212).

(792) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

(793) وكذا على الشكِّ عند المزيّ في «تهذيب الكمال» (12/ 103)، حيث قال وهو يُعدِّد تلاميذ سُلَيمان بن يَسَار: «وقتادة، **وقيل**: لم يَسْمَع منه».

معاصرةً قويَّةً؛ فقد كان مولده سنة أربعٍ وثلاثين[794]، واختُلِف في وفاته، فقيل: 94هـ، وقيل: 100هـ، وقيل: 103هـ، وقيل: 104هـ، وقيل: 107هـ كذا أرَّخهُ غير واحدٍ، وقيل: 109هـ، وقيل: 110هـ.[795]

وكذا بما ثبت عن قتادة أنَّه قال: «قَدِمتُ المدينة، فسألتُ من أعلم أهلها بالطَّلاقِ، فقالوا: سُلَيمان بن يَسَار».[796]

ولكن ليس في هذا النَّصِ ما يدلُّ على سماع قتادة من سُلَيمان بن يَسَار، بل ولا لقاؤُه به، وقتادةُ كثير الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم أو لم يلتقِ بهم.

ولقتادة عن سُلَيمان بن يَسَار حديثان:

الحديث الأوَّل:

(52) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا محمّد بن رافع، قال: حدَّثنا أَزْهَر بن القاسم، قال: حدَّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن حَمْزَة بن عمروٍ الأَسْلَمِي أنَّه: سأل رَسُولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عن الصَّومِ في السَّفر، قال: «**إِنْ**» ثُمَّ ذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا: «**إِنْ شِئْتَ صُمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ**»".[797]

وأخرجه من هذه الطَّريق: **الطَّيالسيُّ**، المسند، (ص: 162)، ح(1175)، ومن طريقه أبو نُعَيم، معرفة الصّحابة، (2/ 682)، ح(1836)، وأخرجه الطَّبريُّ، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس، (1/ 112)، ح(153)، من طريق **عُبَيد الله بن عبد المجيدِ أبي عليٍّ الحنَفَي**، وأخرجه الطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 69)، ح(3006)، وأبو نُعَيم، معرفة الصّحابة، (2/ 682)، ح(1836)، من طريق **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (3/ 172)، ح(2981)، وأبو نُعَيم، معرفة الصّحابة، (2/ 682)، ح(1836)،

---

(794) انظر: مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 64.

(795) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/ 174)، والتاريخ الأوسط، للبخاريّ، (1/ 270)، والثقات، لابن حبان، (4/ 301)، ومشاهير علماء الأمصار، ص: 64، ووفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، (2/ 399).

(796) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (2/ 384).

(797) السُّنن الصغرى، للنَّسائيِّ، (4/ 185)، ح(2294).

مـن طريـق **مـسلم بـن إبـراهيم**، وأخرجـه الطّـبراني، المعجـم الكبـير، (3/ 172)، ح(2982)، من طريق **وكيع بن الجرَّاح**، خمستُهم عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ورواه عن قتادة أيضاً: سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة بن الحجّاج، وهمّام بن يحيى.

أمّـا روايـة سـعيد بـن أبي عَرُوبـة: أخرجهـا ابـن أبي شَـيْبة، المـسند، (2/ 272)، ح(767)، والطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (3/ 172)، ح(2983)، مـن طريـق **محمّـد بـن بِـشْر العَبْـدِي**، وأخرجهـا الطَّحـاوي، شرح معـاني الآثـار، (2/ 69)، ح(3006)، وأبـو نُعَـيم، معرفـة الـصّحابة، (2/ 682)، ح(1836)، مـن طريـق **رَوْح بـن عُبَـادة**، وأخرجهـا ابـن أبي عاصـم، الآحـاد والمثـاني، (4/ 339)، ح(2374)، مـن طريـق **عبـد الأعـلى بـن عبـد الأعـلى**، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّـا روايـة شـعبة: أخرجهـا أحمـد، المـسند، (3/ 494)، ح(16080)، عـن محمّـد بـن جَعْفَر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّـا روايـة همّـام بـن يحيـى: أخرجهـا أبـو نُعَـيم، معرفـة الـصّحابة، (2/ 682)، ح(1836)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن همّام، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسـنادُه ضـعيفٌ؛ للانقطـاع بـين قتـادة وسُـلَيمان بـن يَـسَار؛ وكـذا أعلَّـه النَّـسائيُّ بالإرسـال بـين سُـلَيمان بـن يَـسَار وحمـزة بـن عمـروٍ، حيـثُ قـال بعـد أن أخرجـه في الـسُّنن الـصُّغرى، (4/ 185)، ح(2295)، مـن طريـق بُكَـير بـن عبـد الله بـن الأشـجّ، عـن سُـلَيمان بـن يَسَار: أنَّ حمزة بن عمروٍ وذكر نحوه، قال النَّسائيُّ: «مرسلٌ».

ويؤكـد الانقطـاع بـين سُـلَيمان بـن يَـسَار وحمـزة بـن عمـروٍ أنَّـه ذُكِـر بينـهما أبـو مُـرَاوِح الغِفَـاريُّ[798]: أخرجـه النَّـسائيُّ، الـسُّنن الـصّغرى، (4/ 186)، ح(2302)، مـن طريـق عِمْـران بـن أبي أنـس، أنَّ سُـلَيمان بـن يَـسَار حدَّثـه، أنَّ أبـا مُـرَاوِح حدَّثـه، أنَّ حَمْـزَة بـن عمـروٍ حدَّثه بنحوه؛ لـذا قـال الـدَّارقطنيُّ بعـد أن ذكـر الاخـتلاف في هـذا الحـديث عـلى وجـوهٍ كثـيرةٍ:

---

(798) قيل اسمه: سعد، وقيل: بصحبتةٌ، فقد ذكره ابن حجر في القسم الثاني من الإصابة (7/ 394)، وإلا فثقةٌ. تهذيب الكمال، للمزّيّ، (34/ 270)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 671.

«والصَّحيحُ ــ واللهُ أعلم ـ عن سُلَيمان بن يَسَار، عن أبي مُرَاوِح، عن حمزة بن عمرو».[799]

وقال المزيُّ أيضاً في ترجمة أبي مُرَاوِح: «والصَّحيح عن عِمْران بن أبي أنس، عن سُلَيمان بن يَسَار عَنه».[800]

وكذا أخرجه مسلم، الصّحيح، (2/ 789)، ح(1121/ 107)، من طريق عُرْوة بن الزُّبير، عن أبي مُرَاوِح، عن حمزة بن عمروٍ رضي الله عنه أنَّه قال: يا رسولَ الله أَجِدُ بي قوّة على الصِّيام في السَّفرِ، فهل عليَّ جُناحٌ؟. فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**هي رُخْصَةٌ مِنَ الله، فَمَنْ أَخَذَ بها فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فلا جُناحَ عليه**».

وله شاهدٌ من حديث عائشة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 686)، ح(1840، 1841)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 789)، ح(1121/ 103-106)، من طُرُقٍ عن هشامِ ابن عُرْوة، عن أبيه عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشةَ: أنَّ حمزةَ بن عمروٍ... الحديث بمعناه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث إسنادُه ضعيفٌ من طريق قتادة، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن حمزة بن عمروٍ، للانقطاع بين قتادة وسُلَيمان، وبين سُلَيمان وحمزة.

ولكنَّه ثبت صحيحاً من طُرُقٍ أخرى عند البخاريّ ومسلم.

الحديث الثَّاني:

(53) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن جَعْفَر، قال: حدَّثنا سعيد، عن قتادة، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن حَمْزَة بن عمروٍ الأَسْلَمِي: أنَّهُ رَأَى رَجُلاً على جملٍ يَتْبَعُ رِحَالَ النَّاسِ بِمِنىً، ونبيُّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم شاهِدٌ، والرَّجُلُ يقولُ: «**لا تَصُومُوا هذِهِ الأيَّامَ؛ فإنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**».

قال قتادةُ: فَذُكِر لنا أنَّ ذلك المُنادي كان بلالاً".[801]

(799) العلل، للدَّارقطنيِّ، (15/ 39).

(800) تهذيب الكمال، للمزّي، (34/ 270).

(801) المسند، لأحمد بن حنبل، (3/ 494)، ح(16082).

وأخرجه من هذه الطَّريق أيضاً: ابن أبي شَيْبة، المسند، (2/ 272)، ح(766)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (3/ 157)، ح(2987)، من طريق **محمّد بن بِشْر العَبْدِيّ**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 165)، ح(2875)، من طريق **عَبْدة بن سُلَيمان**، وأخرجه الطَّبريُّ، تهذيب الآثار، مسند عليٍّ بن أبي طالب، (ص: 261)، ح(401)، من طريق **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، ثلاثتُهم، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى، المسند، (5/ 292)، ح(2913)، عن محمّد بن خالد بن عبد الله الطَّحان، عن أبيه، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (7/ 188)، ح(7236)، من طريق عبد الله بن عمر بن يزيد الأصبهانيّ، عن محمّد بن بكر البُرسانيّ وعبد الله بن وَهْب المِصْرِيّ، عن سعيد ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

ورواه عن قتادة أيضاً سعيد بن بَشِير: أخرجه أحمد، المسند، زوائد ابنه عبد الله، (4/ 77)، ح(16752)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن أبي قِلَابة عبد الله بن زيد، عن أبي الشَّعْثاء جابر بن زيد، عن يونس بن شدّاد الأزديّ مرفوعاً بنحوه.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على أربعة أوجهٍ، ثلاثةٍ منها اختُلِف فيها على سعيد بن أبي عَرُوبة، وهي:

الوجه الأوّل: سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن حمزة بن عمروٍ مرفوعاً: رواه عن سعيد أربعة من تلاميذه، وهم: عَبْدَة بن سُلَيمان، وعبد الأعلى بن

عبد الأعلى، ومحمد بن بِشْر، ومحمّد بن جَعْفَر، وجميعهم سَمِع من سعيدٍ قبل الاختلاط[802]، سِوى محمّد بن جَعْفَر فقد سَمِع منه بعد الاختلاط.[803]

وبه يظهر أنَّ هذا الوجه أقوى الأوجه عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسُلَيمان بن يَسَار، وبين سُلَيمان وحمزة كما تقدَّم.[804]

الوجه الثَّاني: سعيد، عن قتادة، عن عِكْرِمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً: رواه عن سعيدٍ محمّدُ بن بكرٍ، وعبد الله بن وهب المِصْريّ، وسماع محمّد بن بكر قديمٌ قبل الاختلاط[805]، وأمّا سماع عبد الله بن وَهْب من سعيدٍ فلم يتبيّن للباحث أكان قبل الاختلاط أم بعده؟. هذا، ولم يقف الباحثُ على روايةٍ أخرى لابن وهبٍ عن سعيدٍ سِوى هذه الرِّواية.

وقتادة قد تُكلِّم في سماعه من عِكْرمة كما سيأتي.[806]

وفيه عبد الله بن عمر بن يزيد الأصبهانيّ، قال فيه أبو الشَّيخ الأصبهانيّ: «وقد حدَّث بغيرِ حديثٍ يتفرَّدُ به».[807] وقال محمّد بن يحيى بن مَنْدَه: «أنكرتُ على عبد الله بن عُمَر هذا الحديثَ».[808] وقال الطَّبرانيُّ: «لا يُروى هذا الحديث عن قتادة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عبد الله بن عمر».[809]

---

(802) انظر: من كلام ابن معين في الرِّجال، رواية أبي خالدٍ الدَّقّاق، ص: 103، 110، والعلل، لأحمد، رواية عبد الله، (1/ 163)، والعلل، رواية المرَّوذيّ، ص: 58، والكامل، لابن عدي، (3/ 394، 397)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 743).

(803) تقدَّم ص: 129.

(804) ص: 247.

(805) انظر: العلل، لأحمد، (3/ 148)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 743).

(806) ص: 302.

(807) طبقات المُحدِّثين بأصبهان، لأبي الشَّيخ الأصبهانيِّ، (2/ 389).

(808) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (7/ 188).

(809) المصدر السّابق، (7/ 188).

وأمّا قول الألبانيّ: «فالرَّجُل يُستشْهَدُ به إن لم يحتج به؛ فإنَّه ليس فيما ساق له أبو الشَّيخ من الأحاديث ما يُنكَر عليه».[810] متعقَّبٌ بأنَّ الحديث ممّا تفرَّد به عبد الله بن عمر الأصبهانيّ، بل وأنكره عليه من رواه عنه، وهو محمّد بن يحيى بنُ مَنْدَه.

الوجه الثَّالث: سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: رواه محمّد بن خالد بن عبد الله الطَّحّان عن أبيه، عن سعيدٍ به.

وهذا الوجه ضعيفٌ جداً، وذلك أنَّ محمّد بن خالد بن عبد الله الطَّحّان تفرَّد به[811]، وهو ضعيفٌ، ضعَّفَه غيرُ واحدٍ من الأئمّة[812]، بل أنكر ابنُ معينٍ روايتَه عن أبيه، عن سعيد بن أبي عَرُوبة[813]، وقال ابن حبان: «يُخطيء ويُخالِف».[814]

وهذا من روايتِهِ عن أبيه، عن ابن أبي عَرُوبة، فهو من مُنكراته وأخطائه.

الوجه الرَّابع: قتادة، عن أبي قِلَابة، عن أبي الشَّعْثاء، عن يونس بن شدّاد الأزديّ مرفوعاً: رواه سعيد بن بَشِير، عن قتادة به.

وهذا الوجه ضعيفٌ جداً لأمور:

الأمر الأوّل: تفرَّد به سعيد بن بَشِير من بين أصحاب قتادة، بل خالف فيه سعيد بن أبي عَرُوبة، وهو من أوثق أصحاب قتادة، ورواية سعيد بن بَشِير عن قتادة منكرةٌ خاصةً فيما تفرَّد به أو خالف غيرَه من الرُّواة.[815]

الأمر الثَّاني: أنَّ يونس بن شدَّاد مجهولٌ، قاله أبو حاتمٍ[816] وأبو نُعَيم[817] ..

---

(810) الصّحيحة، للألبانيّ، (1/ 358).

(811) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (3/ 209).

(812) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 243)، والضَّعفاء، للعُقَيليّ، (4/ 62)،

(813) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (1/ 74).

(814) الثقات، لابن حبان، (9/ 90).

(815) انظر ص: 67.

(816) انظر: العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 252).

(817) انظر: معرفة الصّحابة، لأبي نُعَيم، (5/ 2815).

والحُسَينيّ[818]، ونقله ابن الأَثِير عن ابن مَنْدَه[819]، وخالفهم ابن حجر فقال بصحبته.[820]

الأمر الثّالث: أنَّ قتادة تُكلِّم في سماعه من أبي قِلَابة كما سيأتي.[821]

الأمر الرَّابع: أعلَّه أبو حاتمٍ بالاضطراب والغَرَابة، حيثُ قال: «هذا إسنادٌ مُضطرِبٌ، أبو قِلَابة عن أبي الشَّعْثاء لا يجيءُ؛ وذاك أنَّ الذي يُعْرَف أبو الشَّعْثاء جابرُ بن زيد[822]، وأبو قِلَابة عن جابرِ بن زيدٍ يستحِيلُ[823]».[824]

والحديث ثَبَت صحيحاً من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 800)، ح(1141/ 144)، من طريق أبي المَلِيح بن أسامة الهُذَلِيّ، عن نُبَيشة بن عمرو بن عَوْفٍ الهُذَلِيّ مرفوعاً بلفظ: «**أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**»، وزاد في روايةٍ: «**وَذِكْرٍ لله**». وح(1142/ 145)، من طريق ابن كعب بن مالك[825]، عن أبيه: أَنَّه حدَّثه أنَّ رَسُولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بَعَثَهُ وأَوْس بنَ الحَدَثان أَيَّام التَّشريقِ، فنَادَى: «**أَنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلا مُؤْمِنٌ، وأَيَّامُ مِنَى أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**».

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه عن قتادة، ما رواه عامّةُ أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة عنه، عن قتادة، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن حمزة بن عمروٍ مرفوعاً، ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسُلَيمان، وبين سُلَيمان وحمزة.

---

(818) انظر: الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرِّجال، للحُسَينيّ، ص: 481.

(819) انظر: أُسْد الغابة، لابن الأثير، (5/ 493).

(820) انظر:تعجيل المنفعة، لابن حجر، ص: 459، والإصابة، القسم الأوّل، (6/ 691).

(821) ص: 429.

(822) أي: أنَّ المشهور بكنية أبي الشَّعْثاء هو: جابر بن زيد.

(823) أي: لا تُعْرَف روايةٌ لأبي قِلَابة عن أبي الشَّعْثاء جابر بن زيد.

(824) العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 252).

(825) لكعب بن مالك خمسةٌ من الأولاد، جميعهُم روى لهم مسلمٌ في صحيحه: وهم: عبد الله، وعبد الرَّحمن، وعُبَيد الله، ومحمّد، ومعبد، فلا أدري أيُّ واحدٍ المراد هنا.

انظر: تهذيب الكمال، للمزِّيّ، (24/ 194).

ولكــنَّ الحــديث ثبــت صــحيحاً عنــد مــسلمٍ مــن حــديث كعــبِ بــن مالــك ونُبَيــشة بــن عمرو، والله أعلم.

[16] سِنَان بن سَلَمة بن المُحبِّق[826]

نفى سماع قتادة من سِنَان بن سَلَمَة يحيى بنُ سعيدٍ القطَّان، ويحيى بن معين:

قال ابن معينٍ: «قتادة لم يُدْرك سِنَان بن سَلَمَة، ولا سَمِعَ منه شيئًا».[827]

(826) أبو عبد الرَّحمن، الهُذَلِيّ، عدادُه في أهل البصرة، وكان معروفاً، قليلَ الحديث، ذكره ابن حبان في «الثقات» (3/ 178) في الصَّحابة، حيث ذكر أنَّه وُلِد بعد الفتحِ يومَ حُنَينٍ، وسمَّاه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يومئذٍ سِنَاناً، بينما ذكره ابن سعدٍ في الطَّبقات الكبرى (7/ 212) في التَّابعين في الطَّبقة الأولى من أهل البصرة، وسُئِل أبو زُرْعة عنه كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: 67): هل له صُحبة؟ فقال: «لا، ولكنَّه وُلِد في عهد النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم»، وقال أبو حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (4/ 250): «روى عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرسلٌ». وتابعه ابن حجر في «الإصابة» (3/ 245)، وقال العِجْليُّ في «معرفة الثقات» (1/ 438): «تابعيٌّ»، وقال ابن حجر في «الإصابة» (3/ 300): « له رؤيةٌ، لا سماع».

وهو كما قال؛ وذلك أنَّ سِنَاناً قال عن نفسِهِ كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (4/ 250): «وُلدتُ في يوم حربٍ كان للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فذهب بي أبي إلى رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فحنَّكَني وتَفَل في فِيَّ، ودعا لي وسمَّاني سِنَانَا». لذا ذكره ابن حجر في القسم الثاني من كتابه «الإصابة» (3/ 244)، وعرَّفَهم في (1/ 12)، طبعة عبد الله التركي، بقوله: «من ذُكِر في الصَّحابة من الأطفال الذِّين ولدوا في عهد النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم... ممَّن مات صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وهو في دون سن التَّمييز، إذ ذِكْر أولئك في الصَّحابة إنَّما هو على سبيل الإلحاق؛ لغلبة الظَّنِّ على أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم رآهم لتوفُّر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده عند ولادتهم ليُحَنِّكَهُم ويسمِّيهم ويُبرِّك عليهم... وأحاديث هؤلاء عنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم من قَبِيل المرسل عند المحقّقين من أهل العلم بالحديث».

وتوفِّي سنانُ في آخر ولايةِ الحجَّاج بن يوسف سنة (95هـ).

وانظر: التاريخ، لخليفة، ص: 308، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 212)، والثقات، لابن حبان، (3/ 178)، والاستيعاب، لابن عبد البرِّ، ص: 302.

(827) تحفة الأشراف، للمزِّيّ، (3/ 135)، وانظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري، (4/ 119).

وقال ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: إنَّ يحيى بن سعيدٍ [القطَّان] يَزعُم أنَّ قتادة لم يسمع من سِنَان بن سَلَمَة الهُذَليّ حديث ذُؤَيب الخُزَاعيّ في البُدْن[828]، فقال: «ومن شكَّ في هذا؛ أنَّ قتادة لم يسمع منه، ولم يلقَهُ؟!».[829]

وقال ابن حبان: «أحاديث قتادة عنه مرسلةٌ».[830]

وشكَّك في سماع قتادة منه الدَّارقطنيُّ، فقال: «وقيل: إنَّ قتادة لم يَسْمَع من سِنَان».[831] وكذا ابن حجرٍ، حيث قال في ترجمة سِنَان بن سَلَمَة: «وعنه قتادة، وقيل: لم يسمع منه».[832]

ولعلَّ مرجع الشَّك عند الدَّارقطنيِّ وابنِ حجر أنَّ قتادة كان معاصراً لسِنَان بن سَلَمة، بل وكانا معاً في البصرة، فاحتمال اللقاء بينهما قويٌّ جداً، قال عمر بن شبّة: «ولَّاه مصعب البَصْرَة لَّما خرج لقتال عبد الملك بن مروان سنة (72هـ)».[833]

وبه نعلم أنَّ قول ابن معينٍ: «لم يُدْرِكْه» غير مُسَلَّمٍ، فالإدراك والمعاصرة متحقّقةٌ، ولكن يبقى النَّظر في ثبوت لقاء قتادة بسِنَان والسَّماع منه، وهذا ما نفاه الأئمّة كيحيى بن سعيد القطّان ويحيى بن معين، وأنَّهما لم يلتقيا رُغْم المعاصرة في الزَّمن والاتفاق في البلدة، وقتادة كثير الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، فلابد من ثبوت سماعه من سِنَان ولو لمرَّةٍ واحدة لحَمْل باقي أحاديثه على السَّماع، وهذا ما لم يَثْبُت في حقِّه، بل نفاه الأئمّة النُّقّاد.

ولقتادة عن سِنَان بن سَلَمَة حديثٌ واحد:

(54) قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدَّثني أبو غسَّان المِسْمَعِيُّ، حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عبّاسٍ: أنَّ ذُؤَيباً أبا قَبِيصة حدَّثه: أنَّ

---

(828) سيأتي تخريجُه بعد قليل.

(829) سؤالات ابن الجُنيد لابن معين، ص: 340.

(830) الثقات، لابن حبان، (3/ 178).

(831) الإلزامات (المطبوع مع التّتبع)، للدَّارقطنيّ، ص: 78.

(832) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 212).

(833) الإصابة، لابن حجر، (3/ 245).

رسـولَ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم كـان يَبْعَـثُ معـه بالبُـدْنِ[834]، ثُـمَّ يقـولُ: «**إِنْ عَطِـبَ[835] مِنْهَـا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْـهِ مَوْتًـا فَانْحَرْهَـا، ثُـمَّ اغْمِـسْ نَعْلَهَـا فِي دَمِهَـا، ثُـمَّ اضْرِبْ بِـهِ صَـفْحَتَهَا[836]، وَلَا تَطْعَمْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ[837]»**".[838]

وأخرجـه مـن هـذه الطَّريـق أيـضاً: ابـن أبي شَـيْبة، المُـصنَّف، (3/ 400)، ح(15343)، وابـن ماجـه الـسُّنن، (2/ 1036)، ح(3105)، والطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (4/ 230)، ح(4213)، مـن طريـق **محمّـد بـن بِـشْر**، وأخرجـه أحمـد، المسند، (4/ 225)، ح(18003)، وابـن خُزَيمـة، الـصَّحيح، (4/ 154)، ح(2578)، مـن طريـق **محمّـد بـن جعفـر غُنْـدَر**، وأخرجـه البخـاريُّ، التـاريخ الكبـير، (3/ 262)، مـن طريـق **محمّـد بـن بكـرٍ البُرْسـانيّ**، وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (4/ 230)، ح(4213)، مـن طريـق **يزيـد بـن زُرَيـع، وخالد بن الحارث**، خمستُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه ابـن خُزَيمـة، الـصَّحيح، (4/ 154)، ح(2578)، وابـن حبـان، الـصَّحيح، (4/ 154)، ح(2578)، مـن طريـق محمّـد بـن أبي عَـدِي، عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتادة، عن سِنَان، عن ابن عباسٍ: أنَّ ذُؤَيباً... وذكر الحديث بنحوه.

ورواه عن قتادة أيضاً: همَّام بن يحيى، ومَعْمَر بن راشد، وجرير بن حازم.

---

(834) البَدَنَة تقع على الجمل والنَّاقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسمَّيت بَدَنة لعِظَمِها وسِمَنِها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 68.

(835) وهو هلاكُه، وقد يُعبَّر به عن آفةٍ تعتريه وتمنعه عن السَّير فيُنْحر، وهو المراد في الحديث.

النهاية، لابن الأثير، ص: 623.

(836) أي جَنْبُها.

معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (3/ 293).

(837) أي: الجماعة، كالصَّديق والخليط، يقع على الواحد والجمع، والرَّفيق: المرافق في الطَّريق.

النهاية، لابن الأثير، ص: 368.

(838) الصَّحيح، لمسلم، (2/ 963)، ح(1326/ 378).

أمّا رواية همّام بن يحيى: ذكرها ابنُ عمّار عن همّامٍ، عن قتادة، عن سِنَان مرسلاً، ولم يذكر ابن عباس.[839]

أمّا رواية مَعْمَر بن راشد: أخرجها أحمد، المسند، (4/ 225)، ح(18004)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (4/ 229)، ح(4121)، من طريق عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن سِنَان، عن ابن عباسٍ، عن ذُؤَيب أبي قَبِيصة مرفوعاً بنحوه.

قال عبد الرَّزاق: وكان يقولُه مرسلاً ـ يعني مَعْمَراً ـ عن قتادة، ثُمَّ كتبتُه له من كتاب سعيدٍ، فأعطيتُه فنَظَر فقرأه. فقال: نعم، ولكنِّي أهاب إذا لم أَنْظُر في الكتاب.[840]

وأمّا رواية جَرير بن حازم: أخرجها أبو نُعَيم، الحِلْية، (8/ 330)، من طريق عبد الله ابن وهب، عن جَرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أنَّ صاحب بُدْن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم... الحديث بنحوه.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة على خمسة أوجهٍ:

الوجه الأوّل: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمة، عن ابن عباسٍ، عن ذؤيب الخُزَاعي مرفوعاً: رواه عامّةُ أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة عنه عن قتادة به، وتابع سعيداً في قتادة مَعْمَر بن راشد.

وهذا الوجه أقوى الأوجه؛ لأنه من رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، وهو من أوثق النَّاس في قتادة، ثُمَّ تابعه عليه مَعْمَر.

ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسِنَان، بل نصَّ الأئمّة النُّقّاد على عدم سماع قتادة من سِنَان هذا الحديث على وجه الخصوص، منهم: يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وابن عمَّار الشهيد[841]..

---

(839) علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمَّار، ص: 89.

(840) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/ 225).

وهذه الرِّواية المرسَلة عن قتادة: أخرجها، البخاريُّ، التاريخ الكبير، (3/ 262)، عن يحيى بن موسى، عن عبد الرَّزاق به.

(841) **انظر أقوالهم**: علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار، ص: 89.

وأبو الفضل المقدسيّ[842]، ورشيد الدِّين العطّار.[843]

«**والعُـذْرُ لمسلمٍ رحمه الله**: إنَّما أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد في الشَّواهد، ليُبَيِّنَ ـ والله أعلم ـ أنَّه قد رُوِي من غير وجهٍ عن ابن عباس، وإلا فقد أخرجه قبل ذلك[844] من حديث أبي التَّيَّاح، عن موسى بن سَلَمَة، عن ابن عباسٍ متصلاً، فثَبَتَ اتصالُه في الكتاب، والله المُوفِّق للصَّواب».[845]

الوجه الثّاني: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباس مرفوعاً: رواه محمّد بن أبي عَدِي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به.

وهذا الوجه تفرَّد به ابن أبي عَدِي من بين أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة، وروايتُه عن سعيدٍ بعد الاختلاط.[846]

وبه يظهر ضعف هذا الوجه.

الوجه الثَّالث: قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: تفرَّد به جرير بن حازم عن قتادة به.

وجرير بن حازم مع ثِقَتِه[847]، فقد تُكلِّم في حديثه عن قتادة خاصةً، قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألتُ يحيى بن معين عن جرير بن حازم. فقال: ليس به بأسٌ. فقلت له: إنَّه يُحدِّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قتادة ضعيفٌ».[848]

---

(842) الجمع بين رجال الصَّحيحين، لأبي الفضل المقدسيّ، (1/ 205).

(843) غُرَر الفوائد المجموعة، لرشيد الدِّين العطَّار، ص: 261.

(844) في (2/ 962)، ح(1325/ 377)، بمعناه، وفيه قِصّة.

(845) غُرَر الفوائد المجموعة، لرشيد الدِّين العطَّار، ص: 263، ونقله بتمامه ابن الملقِّن في «البدر المنير» (6/ 435)، وانظر: تدريب الرَّاوي، للسُّيوطيّ، (1/ 322).

(846) انظر: العلل، لأحمد، (2/ 353)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 745).

(847) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 504)، والثقات، لابن حبان، (6/ 144)، ومعرفة الثقات، للعِجْليّ، (1/ 266).

(848) الكامل، لابن عدي، (2/ 125)، وانظر: الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (1/ 198).

وقال أحمد بن حنبل: «كان حديثُه عن قتادة غيرَ حديث النَّاس؛ يُوقِف أشياءَ، ويُسنِد أشياءَ».[849] وقال أيضاً: «كان يُحدِّثُ بالتوهُّم أشياء عن قتادة، يُسْنِدُها، بواطيل».[850] وقال ابن عدي: «وهو مستقيمُ الحديثِ، صالحٌ فيه، إلا روايتَه عن قتادة، فإنَّه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيرُه».[851]

وفيه علَّةٌ أخرى، وهي أنَّ رواية عبد الله بن وهبٍ عن جرير متكلَّمٌ فيها أيضاً، قال ابن عدي: «ولابن وهبٍ عن جريرٍ غيرُ ما ذَكَرْتُ غرائب».[852] وهذا من روايته عن جرير.

لذا حكم غيرُ واحدٍ من الأئمّة بخطأ هذا الوجه:

قال أبو حاتمٍ: «هذا خطأٌ؛ إنّما هو قتادةُ، عن سِنَان بن سَلَمة، عن ابن عباس».[853]

وقال الدَّارقطنيُّ: «وهو وَهْمٌ، والصَّحيح عن قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباس، أنَّ ذُؤَيباً أبا قَبِيصة حدَّثه».[854]

وبما تقدَّم يظهر شُذوذُ هذا الوجه.

الوجه الرَّابع: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة مرسلاً: رواه همّام بن يحيى عن قتادة به.

وفيه خالف همّاماً اثنان من أصحاب قتادة، وهما: سعيد بن أبي عَرُوبة ومَعْمَر بن راشد، وروايتُهما راجحةٌ على روايته؛ لأنَّ سعيد بن أبي عَرُوبة أوثق في قتادة من همّامٍ، بل هو من أوثق النَّاس في قتادة مطلقاً، وللعدد، فرواية الاثنين مقدّمةٌ على رواية الواحد.

الوجه الخامس: عن قتادة مرسلاً: من رواية مَعْمَر بن راشد عن قتادة، وهذا الوجه تفرَّد به مَعْمَرٌ من بين أصحاب قتادة، ومَعْمَر متكلَّمٌ في حديثه عن البصريّين خاصةً، وقتادة بصريٌّ.[855]

---

(849) الضُّعفاء، للعُقَيلي، (1/ 199).

(850) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 699).

(851) الكامل، لابن عدي، (2/ 130).

(852) المصدر السَّابق، (2/ 126).

(853) العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 261).

(854) العلل، للدَّارقُطنيّ، (12/ 151).

(855) انظر: (ص: 67).

والحديث أعلَّه أبو الفضل المقدسيّ في كتابه «الجمع بين رجال الصَّحيحين»[856] بالاختلاف فيه على قتادة، حيث ذكر ثلاثة أوجهٍ من أوجه الاختلاف.

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه ما رواه قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباسٍ، عن ذُؤَيبٍ الخُزَاعيّ؛ حيث اتفق على روايته اثنان من أصحاب قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة، ومَعْمَر بن راشد، ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسِنَان.

ولكنَّ أصل الحديثِ ثَبَت صحيحاً من طريقٍ أخرى عند مسلمٍ مِنْ حديث ابن عباس.

---

(856) (1/205).

[17] عامر بن شَرَاحِيل الشَّعبيُّ[857]

تواردت أقوال الأئمّة على نفي سماع قتادة من الشعبيّ، فمن ذلك:

ـ قال ابن معين: «وذهب إلى الشَّعبيِّ يطلبُه فلم يَجِدْهُ».[858]

ويوضِّحه ما ذُكِر عن قتادة أنَّه قال: «ذهبتُ أنا وأبو مَعْشر [زياد بن كُلَيب الحَنْظليُّ] إلى الشَّعبيِّ، فقالوا: ليس هو هاهنا. قال: قلتُ: أين يذهبُ؟. قالوا: لا ندري. قال: قلتُ: يذهب ولا يُخبِرُ أهلَهُ!».[859]

ــ وقال الفَسَويُّ: «ولم يسمع قتادة من سعيد بن جُبَير ولا من الشَّعبيِّ».[860]

ــ وقال البَرْدِيجيُّ: «ولم يسمع من الشَّعبيّ، يُحدِّثُ عن عَزْرَة عن الشَّعبيِّ».[861]

ــ وقال الباجيُّ: «ولم يسمع من الشَّعبيِّ».[862]

ــ وقال ابن الجوزيّ: «وكان يُرسِلُ الحديث عن الشَّعبيِّ».[863]

---

(857) وقيل: ابن عبد الله بن شَرَاحيل، وقيل: ابن عبد الشَّعبيِّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ، وهو من حِمْير، وعِدَادُه في هَمْدَان، قال الشَّعبيُّ: «ما كتبتُ سوداء في بيضاء قطُّ، ولا حدَّثني رجلٌ بحديثٍ فأحببتُ أن يُعيدَهُ عليَّ، ولا حدَّثني رَجُل بحديثٍ إلا حَفِظْتُهُ». وقال مكحولٌ: «ما رأيتُ أحداً أفقه من الشَّعبيِّ». توفِّي: (103هــ) أو (104هـ) أو (105هـ) أو (109هـ).

الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 246)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (6/ 450)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 323)، والثقات، لابن حبان، (5/ 185)، وتهذيب الكمال، للمزِّيّ، (14/ 28).

(858) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري، (4/ 100).

(859) العلل، لأحمد، (1/ 362، 365، 366).

(860) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 124).

(861) تحفة التحصيل، للعلائيّ، ص: 265.

(862) التعديل والتجريح، للباجيّ، (1/ 307).

(863) صِفة الصَّفوة، لابن الجوزيّ، (3/ 259).

ــ وسأل شعبةُ قتادةَ عن سماعه لحديثٍ من الشَّعبيِّ، فقد أخرج أبو زُرْعة من طريق شعبة، عن قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن ابن عبّاس: «**أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم صَلَّى عَلَى قَبْرٍ**».(864) قال شعبةُ: «فقلتُ لقتادة: سَمِعتَه من الشَّعبيِّ؟. فقال: حدَّثني عاصمٌ الأحول...».(865)

وفي هذا النَّقْل ما يُشْعِرُ بأنَّ شعبة شكَّ في سماع قتادة من الشَّعبيّ، خاصةً وأنَّ قتادة عُرِفَ بروايته عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وهذه المعاصرة متحقِّقةٌ بين قتادة والشَّعبيّ، بل تقدَّم في قول ابن معينٍ آنفاً أنَّ قتادة ذهب إلى الكوفة يَطْلُبُ الشَّعبيَّ فلم يَجِدْهُ، فاستثبت شعبةُ في سَّماع قتادة من الشعبيِّ، وفي جواب قتادة ما يدلُّ على أنَّه لم يسمع هذا الحديث من الشَّعبيِّ، وإنَّما سَمِع الحديثَ من عاصم بن سُلَيمان الأَحْوَل.

ويبقي النَّظَر: هل مراد شعبة التثبُّت في سماع قتادة من الشَّعبيِّ في هذا الحديث بعينه، أم يراد التثبُّت من مطلق سماع قتادة من الشَّعبيِّ؟.

والذي يظهرُ للباحث المراد الأوَّل، وهو أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشَّعبيِّ في الجُمْلة، وإن كان هذا الحديثَ بعينِهِ لم يسمعه قتادة من الشَّعبيِّ، والدليل عليه أمور:

الأمر الأوَّل: أنَّ أقدم من نفى سماع قتادة من الشَّعبيِّ هو ابن معينٍ، وبناه على مجيء قتادة للشَّعبيِّ فلم يَجِدْه، ولعلَّ الذين نَفَوا سماع قتادة من الشَّعبيِّ بَنَوْه على كلام ابن معين هذا أيضاً، ولكِنْ ما اعتمد عليه ابنُ معينٍ مردودٌ بما ورد عن الشَّعبيِّ أنَّه قال: **سألني** قتادةُ عن الأُذُنَينِ، أَمِنَ الرَّأس أم مِنَ الوجه؟. قال: قلتُ: ما تقدَّم منها فمِنَ الوجه، ومُؤَخِّرُهُما مِنَ الرَّأس.(866)

---

(864) وهو في مسلم، الصَّحيح، (2/ 659)، ح(955/ 70)، من طريق شعبة، عن حبيب بن الشَّهيد، عن ثابتٍ، عن أنس بن مالك مرفوعاً بمثله.

(865) الضُّعفاء، لأبي زُرْعة الرَّازيّ، المطبوع ضمن كتاب: أبو زُرْعة الرَّازيّ وجهوده في خدمة السُّنَّة النَّبوية، لسعدي الهاشمي، ص: 573.

وأخرجه أبو نُعَيم، الحلية، (4/ 330)، وفيه قول شعبة: «فقلتُ لقتادة: سَمِعْتَهُ من الشَّعبيِّ؟. قال: لا، حدَّثنيه الشَّيْبانيُّ [سُلَيمان بن أبي سُلَيمان]».

(866) العلل، لأحمد، (1/ 365)، وإسنادُه حسن.

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بالشَّعبيِّ، وإن ذهب إليه مرَّةً فلم يَجِدْه، فلا يدلُّ على أنَّه ما ذهب إليه مرَّةً ثانيةً وثالثةً حتى التقى به وسَمِع منه، ويُؤكِّدُه:

الأمر الثَّاني: أنَّه قيل للشَّعبيِّ: رأيتَ قتادة؟. قال: «نعم، رأيتُه كحاطب ليلٍ».[867]

وفيه ما يدلُّ على أنَّ الشعبيَّ رأى قتادة، ممّا يُشعِرُ بحصول اللقاء بينهما.

الأمر الثَّالث: رواية قتادة عن الشعبيِّ أخرجها مسلمٌ في «الصَّحيح» في موضعٍ واحد[868]، وخرَّجه الترمذيُّ من نفس طريق مسلمٍ وقال: «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».[869]

وفي هذا ما يدلُّ على أنَّ الإمامين مسلماً والترمذيَّ يَرِيان أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشَّعبيِّ في الجُمْلة، والأمر كما قالا، فاللقاء بينهُما قويٌّ مُحتمَل، بل اللقاء ثابتٌ بينهُما كما تقدَّم ذِكْرُه.

ولقتادة عن الشَّعبيّ ثلاثةُ أحاديث:

---

(867) التعديل والتجريح، للباجيّ، (3/ 1066)، وانظر منه أيضاً: (3/ 1065)، وكذا الكامل، لابن عدي، (1/ 55).

ومراد الشَّعبيِّ بقوله: (حَاطِبُ لَيْلٍ) أي أنَّه يأخذ من كُلِّ أحدٍ، ولا يبالي ماذا يحمل، ولا عمَّن أخذ. فقد أخرج ابن الجَعْد في «مسنده» (ص: 158) من طريق سفيان بن عُيَيْنة قال: «قال لي عبد الكريم الجَزَريّ: يا أبا محمّد، تدري ما حاطبُ ليْلٍ؟. قال: قلت: لا، إلا أَنْ تُخبرَنيه. قال: هوَ الرَّجُل يخرج من الليل فيحتطب، فتقع يده على أفعى فتقتُلُه، هذا مَثَلٌ ضربتُهُ لك لطَّالب العلم، إنَّ طالبَ العلم إذا حَمَل من العلم ما لا يُطيقُه، قَتَلَه عِلْمُه، كما قتلت الأفعى حاطبَ ليلٍ».

(868) (3/ 1641)، ح(2069) ص: 271.

(869) الجامع، للترمذيّ، (4/ 217)، ح(1721).

الحديث الأوَّل:

(55) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدَّثنا عُبَيد الله بن عمر القَوارِيرِي، وأبو غسان المِسْمَعيّ، وزهير بن حرب، وإسحاق ابن إبراهيم، ومحمّد بن المثنَّى، وابن بشَّارٍ ــ قال إسحاقُ: (أخبرنا)، وقال الآخرون: (حدَّثنا) ـ معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عامرٍ الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلَة: أنَّ عمر بن الخطَّاب خَطَب بالجَابِيةِ[870] فقال: «**نَهَى نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ**».

وحدَّثنا محمّد بن عبد الله الرُّزِّي[871]، أخبرنا عبد الوهَّاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادةَ بهذا الإسناد مثله".[872]

وأخرجه الترمذيُّ، الجامع، (4/ 217)، ح(1721)، عن **محمّد بن بشَّار**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 475)، ح(9630)، عن **إسحاق بن إبراهيم**، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وقال الترمذيُّ عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 51)، ح(365)، عن محمّد بن جَعْفَر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(870) قرية من قرى دمشق، بها تلٌّ يُسمّى تلُّ الجابية، خطب بها عمر رضي الله عنه حين صار إلى إيليا سنة (16هـ)، وأقام فيها عشرين يوماً.

آثار البلاد، للقَزْوينيّ، ص: 175، والرَّوض المِعْطَار، لمحمّد الحِمْيري، ص: 153.

(871) نسبةً إلى طبخ الرُّز أو الأَرُزّ، والنِّسبةُ إليها أيضاً الأَرُزِّي.

الأنساب، للسمّعاني، (1/ 111).

(872) الصَّحيح، لمسلم، (3/ 1641)، ح(2069/ 15).

والحـديث أعلَّـه الـدَّارقطنيُّ بتفـرُّد قتـادة برفـع الحـديث حيـث قـال: «ولم يرفعْـهُ عـن الشَّعبيِّ غيرُ قتادة، مُدلِّسٌ، لعلَّهُ بلغه عنهُ[873]».[874]

وفيـه نظـرٌ؛ وذلـك أنَّ قتـادة لم يتفـرَّد برفـع الحـديث عـن الـشَّعبيِّ، فقـد تابعـه في الـشَّعبيِّ داودُ بن أبي هند، وزكريـا بـن أبي زائـدة عـلى رَفْـع الحـديث، أخـرج روايتهـا أبـو عُوَانـة، المسند، (5/ 234)، ح(8524، 8525)، مـن طـريقين عـن داود بـن أبي هنـد، وزكريـا بـن أبي زائـدة، عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلة، عن عمر مرفوعاً بنحوه.

بـل ذكـر الـدَّارقطنيُّ نفـسُه في «العلـل» (2/ 153)، أنَّ سـعيد بـن مـسروق الثَّـوريّ رواه عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد، عن عمر مرفوعاً كذلك.

والحديث ثَبَـت مـن طُـرُقٍ أخـرى صـحيحة أيـضاً مـن غـير طريـق الـشَّعبيِّ[875]، فقـد رواه عبد الله بن عمر، وعبـد الله بـن الـزُّبَير، وأبـو عـثمان النَّهـديُّ عبـد الـرَّحمن بـن مُـلّ، ثلاثـتُهم عـن عُمَر بن الخطَّاب مرفوعاً.

أمّـا روايـة عبـد الله بـن عمـر: أخرجهـا البخـاريُّ، الـصَّحيح، (5/ 2194)، ح(5497)، مـن طريـق **عِمْـران بـن حطَّـان**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (3/ 1638)، ح(2068/ 6)، مـن طريـق مـولاه **نـافع**، و ح(2068/ 8، 9)، مـن طريـق **ابنـه سـالم**، و (3/ 1641)، ح(2069/ 10)، مـن طريـق **عبـد الله مـولى أسـماء بنـت أبي بكـر الـصدِّيق**، أربعتُهم عن عبد الله بـن عمـر، عـن عمـر مرفوعـاً بنحـوه، وفيـه قِـصّة، دون ذكـر الاسـتثناء (**إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ...**).

---

(873) وهذا مصيرٌ من الدَّارقُطنيِّ أنَّ قتـادة لم يـسمع مـن الـشَّعبيِّ،على خـلاف مـا تقـدَّم تحقيقُـه مـن القـول بـسماع قتـادة من الشَّعبيِّ ص: 261-263.

(874) التَّتبع، المطبوع مع الإلزامات، للدَّارقطنيّ، ص: 262.

(875) ذكـر الـدَّارقطنيُّ في العلـل (2/ 153)، أنَّ الحـديث اختُلِـف فيـه وقفـاً ورفعـاً عـلى الـشَّعبي وعـلى سُـوَيد بـن غَفَلة، ليس هذا موضـع تفـصيلُه، وللاسـتزادة انظـر: بـين الإمـامين مـسلم والـدَّارقطنيِّ، لربيـع بـن هـادي المَـدْخَلِي، ص: 341.

وأمّا رواية عبد الله بن الزُّبَير: أخرجها البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2194)، ح(5496)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2069)، من طريق أبي ذِبْيان خليفة بن كعب، عن ابن الزُّبير، عن عمر مرفوعاً بنحوه، دون ذكر الاستثناء.

وأمّا رواية أبي عثمان النَّهْديّ: أخرجها البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2193)، ح(5490)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2069/ 14)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 474)، ح(9628)، من طريق **شعبة**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2069)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 475)، ح(9629)، من طريقين عن **هشامٍ الدَّستوائيِّ**، كلاهما عن **قتادة**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2193)، ح(5492)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2069/ 2)، من طريق **سُلَيمان التَّيمِيّ**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2193)، ح(5491)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2069/ 12، 13)، من طريق **عاصمٍ الأحول**، ثلاثتُهم (**قتادةُ، وسُلَيمان التَّيْمِيّ، وعاصمٌ الأحْوَل**) عن أبي عثمان النَّهْديِّ، عن عمر مرفوعاً بنحوه.

ولمعناه شاهدٌ من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن الزُّبير، وأبي أُمَامة الباهليّ صُدَيّ بن عَجْلان.

أما حديث أنس: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2194)، ح(5494)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1645)، ح(2073/ 21)، من طريق عبد العزيز بن صُهَيب، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

وأما حديث عبد الله بن الزُّبَير: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2194)، ح(5495)، من طريق ثابت بن أسلم البُنَانيّ، عن عبد الله بن الزُّبير مرفوعاً.

وأما حديث أبي أُمَامة الباهليّ: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1646)، ح(2074/ 22)، من طريق شدَّاد بن عبد الله القُرَشيّ أبي عمّار، عن أبي أُمَامة مرفوعاً.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ صحيحٌ من طريق قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن سُويد بن غَفَلة، عن عمر مرفوعاً.

وكذا ثَبَتَ في الصَّحيحين بمتابعاتٍ وشواهدَ عن عددٍ من الصَّحابة.

الحديث الثَّاني:

(56) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن يحيى القُطَعِي، حدَّثنا عبد الأعلى، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، عن الشَّعبيِّ، عن جابرِ بن عبد الله: أنَّ رَجُلاً من قومه صاد أَرْنباً أَوِ اثنين، فذَبَحُهما بِمَرْوَة، فعلَّقَهُما حتى لَقِيَ رَسُولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فسألَهُ، «**فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا**»".[876]

وأخرجه الطَّبريُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2/ 848)، ح(1187)، من طريق **رَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/ 321)، ح(19181)، من طريق **عبد الوهَّاب بن عطاء**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً.

وتابع سعيداً على هذا الوجه عمرُ بن عامر السُّلَميّ، ذكره البيهقيُّ.[877]

وخالفهما همّام بن يحيى[878]: حيث أخرج البخاريُّ، التاريخ الكبير، (1/ 13)، من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة، عن الشَّعبيِّ مرسلاً.

ورواية الوَصْلِ مرجَّحةٌ على رواية الإرسال؛ وذلك لأنَّها من رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، وهو من أوثق النَّاس في قتادة إذا انفرد، فكيف إذا تُوبِع! كما هو الحال هنا.

وتابع قتادة على رواية الوَصْلِ الهَيْثَمُ بن حبيب الصَّيْرفيُّ، وجابرُ بن يزيد الجُعْفيُّ.

---

(876) الجامع، للترمذيّ، (4/ 70)، ح(1472).

(877) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (9/ 321).

(878) انظر: المصدر السَّابق، (9/ 321).

أمّا رواية الهَيْثم الصَّيرفيِّ: أخرجها أبو نُعَيم الأصبهانيّ، مسند أبي حنيفة، (ص: 253)، من طريق محمّد بن أَشْرَس، عن حفص بن عبد الله السُّلَمي، عن إبراهيم بن طَهْمَان، عن أبي حنيفة، عن الهيثم الصَّيْرفيِّ، عن الشَّعبيِّ به مرفوعاً بنحوه.

وفيه محمَّد بن أَشْرَس السُّلَميّ، ضعيفٌ[879]، بل قال الذهبيُّ فيه: «ضعيفٌ بمرَّةٍ... واتَّهَمَهُ بعضُهم، وتركه محمَّد بن يعقوب بن الأَخْرَم».[880]

وبه يظهر أنَّ هذه المتابعة ضعيفةٌ جدًّا، لا تَصْلُح للاعتبار والتقوية.

وأمّا رواية جابرٍ الجُعْفِيّ: أخرجها ابن الجَعْد، المسند، (ص: 307)، ح(2071)، عن **قيس بن الرَّبيع**، وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 325)، ح(14526)، من طريق **إسرائيل ابن يونس**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/ 321)، ح(19182)، من طريق **سفيانَ الثَّوريِّ**، ثلاثتُهم عن جابرٍ الجُعْفِيِّ، عن الشَّعبيِّ به مرفوعاً بنحوه.

وجابرٌ الجُعْفِيُّ ضعيفٌ جداً[881]، بل اتُّهِم بالكذب[882]، وقال الذهبيُّ: «تركه الحفَّاظُ».[883] وانفرد شعبةُ بتوثيقِهِ.[884]

فهذه متابعةٌ ضعيفةٌ جداً أيضاً، لا تَصْلُح للاعتبار والتقوية، فلا يُفْرَح بها.

وقد خُولِف قتادةُ في جَعْل الحديث من مسند جابر بن عبد الله؛ خالفَهُ عاصمُ بن سُلَيمان الأَحْوَل، وداود بن أبي هند، وحُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَميّ.

أمّا رواية عاصمٍ الأحول: أخرجها الطَّيالسيُّ، المسند، (1/ 163)، ح(1182)، وأحمد، المسند، (3/ 471)، ح(15910)، من طريق **شعبة بن الحجَّاج**، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (5/ 117)، ح(24283)، ومن طريقه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير،

---

(879) انظر: الضُّعفاء والمتروكين، لابن الجوزيّ، (3/ 43)، والمتفق والمفترق، للخطيب، (3/ 1817، 1818).

(880) المغني في الضُّعفاء، للذهبي، (2/ 165).

(881) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 345)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (2/ 210).

(882) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 113).

(883) الكاشف، للذهبيّ، (1/ 288)، وانظر: الكامل، لابن عدي، (2/ 114).

(884) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 497).

(19/ 237)، ح(528)، عن **أبي الأحوص سَلَّام بن سُلَيم**، وأخرجه الطَّبريُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2/ 850)، ح(1195)، من طريق **عَبْدة بن سُلَيمان**، ثلاثتُهم عن عاصمٍ الأحول، عن الشَّعبيِّ، عن محمّد بن صَفْوان الأنصاريّ مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (1/ 13)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 112)، ح(2822)، من طريق **عبد الواحد بن زياد**، وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (1/ 13)، من طريق **عبد الله بن المبارك، وثابت بن يزيد**، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 122)، ح(2822)، من طريق **حمّاد بن زيد**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/ 320)، ح(19178)، من طريق **يزيد بن هارون**، خمستُهم عن عاصمٍ الأحول، عن الشَّعبيِّ، عن صفوان بن محمّد أو محمّد بن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه عبد الرَّزاق، المُصنَّف، (4/ 516)، ح(8692)، عن مَعْمَر، عن عاصمٍ، عن الشَّعبيِّ أنَّ صفوان بن فلان أو فلان بن صفوان.

وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (7/ 197)، ح(4313)، من طريق حَفْص بن غِيَاث[885]، عن عاصمٍ الأحول، عن الشَّعبيِّ، عن ابن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأمَّا رواية داود بن أبي هند: أخرجها ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (4/ 254)، ح(19813)، وأحمد، المسند، (3/ 471)، ح(15911)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (7/ 225)، ح(4399)، والدَّارميّ، المسند، (2/ 127)، ح(2014)، من طريق **يزيد بن هارون**، وأخرجها الحاكم، المستدرك، (4/ 263)، ح(7581)، من طريق **عبد الوهَّاب بن عطاء**، كلاهُما عن داود، عن الشَّعبيِّ، عن محمّد بن صفوان.

وأخرجها البخاريُّ، التاريخ الكبير، (1/ 13)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (8/ 72)، ح(7401) و(19/ 236)، ح(525)، من طريق حمَّاد بن سَلَمَة، عن داود، عن الشَّعبيِّ، عن صفوان بن محمّد مرفوعاً بنحوه.

---

(885) وقع في المطبوع من سنن النَّسائيّ بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة (7/ 197): (جَعْفَرٌ)، وهو سهوٌ من النَّاسخ، إذ لا يوجد من الرُّواة من اسمه جعفرٌ يروي عن كُلٍّ من عاصمٍ الأحول وداود بن أبي هند، وهو على الصَّواب ـ كما أثبتَه الباحثُ ـ (حفص بن غِيَاث) في «تحفة الأشراف» للمزِّي (8/ 357).

وأخرجـه البخـاريُّ، التـاريخ الكبـير، (1/ 13)، مـن طريـق **عبـد الوهَّـاب بـن عطـاء وابـن أبي عـدي ووُهَيـب،** ثلاثـتُهم عـن داود، عـن الـشَّعبيِّ، عـن فـلان بـن صـفوان مرفوعـاً بنحوه.

وأخرجـه البخـاريُّ، التـاريخ الكبـير، (1/ 13)، مـن طريـق **عبـد الأعـلى بـن عبـد الأعـلى،** وأخرجـه النَّـسائيُّ، الـسُّنن الـصُّغرى، (7/ 197)، ح(4313)، مـن طريـق **حفـص ابـن غِيَـاث،** وأخرجـه الطَّـبريُّ، تهـذيب الآثـار، مـسند عمـر، (2/ 848)، ح(1188)، مـن طريـق **خالـد بـن عبـد الله الطَّحّـان،** و(2/ 849)، ح(1192)، مـن طريـق **ابـن أبي عـدي،** أربعتُهم عن داود، عن الشَّعبيِّ، عن ابن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه الطَّـبريُّ، تهـذيب الآثـار، مـسند عمـر، (2/ 850)، ح(1194)، مـن طريـق ابن أبي زائدة، عن داود، عن الشَّعبيِّ، عن عبد الله أو محمَّد بن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأمَّـا روايـة حُـصَين بـن عبـد الـرَّحمن الـسُّلَميّ: أخرجهـا الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (19/ 237)، ح(529)، من طريـق إسـحاق بـن راهُويَـه، عـن محمـد بـن فُـضَيل، عـن حُـصَين، عن الشَّعبيِّ، عن محمّد بن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وبهذا التخـريج يظهـر تفـرُّد قتـادة بروايـة الحـديث عـن الـشَّعبيِّ، عـن جـابر بـن عبـد الله، بل خالفـه ثلاثـة مـن أصـحاب الـشَّعبيِّ، وهـم: عاصـمٌ الأحـول، وداود بـن أبي هنـد، وحُـصَين ابـن عبـد الـرَّحمن، فجعلـوه مـن روايـة الـشَّعبيِّ عـن محمّـد بـن صَـفْوان الأنـصاريّ؛ لـذا قـال البخـاريُّ: «ولا يَـصِحُّ جـابرٌ».[886] وقـال أيـضاً: «حـديث الـشَّعبيِّ عـن جـابرٍ غـيرُ محفـوظٍ، وحـديث محمَّـد بـن صَـفْوانَ أصَـحُّ».[887] إلا أنَّ الترمـذيَّ قـال: «ويُحْتَمـلُ أنَّ روايـة الـشَّعبيِّ عنهما».[888]

ولا يقـدح في تـرجيح روايـة هـؤلاء الثلاثـة الاخـتلافُ عـلى عاصـمٍ الأحـول وداود بـن أبي هند في تسمية الـرَّاوي عـن النَّبـيِّ صـلى الله عليـه وسـلَّم، وذلـك أنَّ مـن أصـحابهم مـن شـكَّ

(886) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (1/ 13).

(887) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 240، وانظر: الجامع، للترمذيّ، (4/ 70).

(888) الجامع، للترمذيّ، (4/ 70).

فقال: (محمّد بن صَفْوان أو صَفْوان بن محمّد)، ومنهم من لم يَنْسِبْه فقال: (صَفْوان بن فلان أو فلان بن صفوان) أو (ابن صفوان)، ومنهم من قال: (عبد الله أو محمّد بن صَفْوان)، ومنهم من جَزَم فقال: (محمّد بن صَفْوان)، وعلى ذلك عامَّة أصحابها، وكذا رواه على الجَزْم حُصَين بن عبد الرَّحمن ولم يختلف عليه؛ لذا قال البخاريُّ: «وحديث محمَّد بن صَفْوان أصَحُّ».[889] ووافقه التِّرمذيُّ[890]، وقال الدَّارقطنيُّ: «والصَّحيحُ في حديث الأَرْنَبَين: محمَّد بن صَفْوان».[891]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث محفوظٌ من حديث الشَّعبيِّ عن محمّد بن صَفْوَان مرفوعاً، وعلى ذلك ثلاثةٌ من أصحاب الشَّعبيِّ، وهم: عاصمٌ الأحول، وداود بن أبي هند، وحُصَين ابن عبد الرَّحمن.

وتفرَّد قتادةُ بقوله: (عن الشعبيِّ عن جابر بن عبد الله) وهو غيرُ محفوظٍ من حديث جابرٍ، والله أعلم.

الحديث الثَّالث:

(57) قال الإمامُ التِّرمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن بشار، حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثنا أبي، عن قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن فاطمةَ بنت قَيْس: أنَّ نبيَّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم صَعِدَ المِنْبَرَ فَضَحِكَ، فقال: **«إِنَّ تَمِيماً الدَّارِيَّ حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ فَفَرِحْتُ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، حَدَّثَنِي أَنَّ نَاساً مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ رَكِبُوا سَفِينَةً فِي الْبَحْرِ فَجَالَتْ[892] بِهِمْ، حَتَّى**

(889) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 240.

(890) الجامع، للترمذيّ، (4/ 70).

(891) العلل، للدَّارقطنيّ، (14/ 20).

وانظر: الإصابة، لابن حجر، (6/ 16).

(892) أي: ذهبت وجاءت، دلالةٌ على اضطرابها فَحَوَّلَتْهُم عن قَصْدِهِم.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 174، وتحفة الأحوذيّ، للمباركفوري، (6/ 527).

قَـذَفَتْهُمْ فِي جَزِيـرَةٍ مِـنْ جَزَائِـرِ الْبَحْـرِ، فَـإِذَا هُـمْ بِدَابَّـةٍ لَبَّاسَـةٍ[893] نَـاشِرَةٍ شَـعْرَهَا[894]، فَقَـالُوا: مَـا أَنْـتِ؟. قَالَـتْ: أَنَـا الجَـسَّاسَةُ[895]. قَـالُوا: فَأَخْبِرِينَـا. قَالَـتْ: لَا أُخْـبِرُكُمْ وَلَا أَسْـتَخْبِرُكُمْ، وَلَكِـنْ ائْتُـوا أَقْـصَى الْقَرْيَـةِ، فَـإِنَّ ثَـمَّ مَـنْ يُخْـبِرُكُمْ وَيَـسْتَخْبِرُكُمْ، فَأَتَيْنَـا أَقْـصَى الْقَرْيَـةِ فَـإِذَا رَجُـلٌ مُوثَـقٌ بِسِلْـسِلَةٍ، فَقَـالَ: أَخْـبِرُونِي عَـنْ عَـيْنِ زُغَـرَ[896]. قُلْنَـا: مَـلْأَى تَـدْفُقُ. قَـالَ: أَخْـبِرُونِي عَـنْ الْبُحَـيْرَةِ[897]. قُلْنَـا: مَـلْأَى تَـدْفُقُ. قَـالَ: أَخْـبِرُونِي عَـنْ نَخْـلِ بَيْـسَانَ الَّـذِي بَـيْنَ الْأُرْدُنِ وَفِلَـسْطِينَ، هَلْ أَطْعَمَ؟. قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: أَخْـبِرُونِي عَـنْ النَّبِـيِّ هَـلْ بُعِـثَ؟. قُلْنَـا: نَعَـمْ. قَـالَ: أَخْـبِرُونِي كَيْـفَ النَّاسُ إِلَيْـهِ؟. قُلْنَـا: سِرَاعٌ. قَـالَ: فَنَـزَى نَـزْوَةً حَتَّـى كَـادَ[898]، قُلْنَـا فَـمَا أَنْـتَ؟. قَـالَ: أَنَـا الـدَّجَّالُ، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ الأَمْصَارَ كُلَّهَا إِلَّا طَيْبَةَ، وَطَيْبَةُ المَدِينَةُ»".[899]

قـال التِّرمـذيُّ عَقِبَـهُ: «وهـذا حـديثٌ حـسنٌ صـحيحٌ، غريـبٌ مـن حـديث قتـادة عَـنِ الشَّعبيِّ، وقد رواه غيرُ واحدٍ عن الشَّعبيِّ عن فاطمةَ بنت قَيْس».

وهو كما قال.

---

(893) مادة (لَبَسَ) تدلُّ على المداخلة والمخالطة، ومن ذلك لَبسْتُ الثَّوبَ ألْبسُه، والمراد كثيرة اللِّبَاس.

انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/ 230)، وتحفة الأحوذيّ، للمباركفوري، (6/ 527).

(894) أي: جاعلةً شَعَرَها منتشرةً.

تحفة الأحوذيّ، للمباركفوريّ، (6/ 527).

(895) يعني: الدَّابَّة التي رآها في جَزيرة البَحْر، وإنَّما سُمّيت بذلك لأنَّها تَجُسُّ الأخْبار للدَّجال.

النهاية، لابن الأثير، ص: 153.

(896) هي قريةٌ بينها وبين بيت المقـدس ثلاثـة أيّـام، وزُغَـر اسـم بنـت لـوط عليـه الـسَّلام، نزلـت بهـذه القريـة فـسمِّيت باسمها، بها عينُ زُغَر، وهي العَيْن التي ذُكِرَ أنَّها تَغُورُ في آخر الزَّمان، وغَوْرُها من أشراط السَّاعة.

آثار البلاد، للقَزْوينيِّ، ص: 93.

(897) جـاء عنـد الإمـام أحمـد في «المـسند» (6/ 373) ح(27145) وغـيرُه: أنَّهـا بُحَـيْرة طَبَرِيّـة، وطَبَرِيّـة: مدينـةٌ بقُـرْب دمشق، بينهُما ثلاثةُ أيَّام، مُطِلَّةٌ على بُحَيْرة معروفةٍ ببُحَيْرة طَبَرِيّة، بناها ملكٌ من ملوك الرُّوم اسمُه طَبَارى.

آثار البلاد، للقَزْوينيّ، ص: 217.

(898) أي: وثب وثبةً حتى كاد أن يتخلَّص من الوِثاق.

تحفة الأحوذيّ، للمباركفوريّ، (6/ 528).

(899) الجامع، للترمذيّ، (4/ 521)، ح(2253).

وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (24/ 399)، ح(967)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادةٌ، ولم يذكر أمر (فلسطين).

وذكر أبو نُعَيم في «معرفة الصَّحابة» (6/ 3418)، ح(7799) أنَّ سَلَمَة بن صالحٍ رواه عن قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلَة، عن فاطمة بنت قَيْس مرفوعاً بنحوه.

وفيه تفرَّد سَلَمة بن صالح بزيادة (سُوَيد بن غَفَلَة)، وسَلَمة بن صالح هذا لم يقف الباحثُ على تعيينه، وعلى كُلِّ حالٍ فإنَّ سَلَمة هذا خالف من هو أوثق منه في ذِكْر (سُوَيد)، وهو هشامٌ الدَّستوائيّ، والذي يظهرُ أنَّ سَلَمة بن صالح سلك الجادة في رواية الحديث؛ فإنَّ الشعبيَّ كثيرُ الرِّواية عن سُوَيد بن غَفَلة.

والحديث أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 2261)، ح(2942/ 119)، من طريق **عبد الله بن بُرَيدة**، وح(2942/ 120)، من طريق **سيَّار بن أبي سيَّار أبي الحكم**، وح(2942/ 121)، من طريق **غَيْلان بن جَرِير**، وح(2942/ 122)، من طريق **أبي الزِّناد عبد الله بن ذَكْوان**، أربعتُهم، عن الشَّعبيِّ، عن فاطمة بنت قَيْسٍ مرفوعاً، بألفاظٍ متقاربةٍ، ويزيد بعضُهم على بعضٍ.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ صحيحٌ من طريق قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن فاطمة بنت قَيْس مرفوعاً.

وكذا ثَبَتَ معناه صحيحاً عند مسلمٍ من غير طريق قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن فاطمة بنت قَيْسٍ مرفوعاً.

[18] عبد الرَّحمن بن آدمَ البصريُّ(900)

قال إسحاق بن منصور الكَوْسَج عن ابن معينٍ: «لم يسمع قتادةُ من حُميد بن عبد الرَّحمن الحِمْيريِّ... ولا من عبد الرَّحمن مولى أُمِّ بُرْثُن».(901)

أمَّا المعاصرةُ بين قتادة وعبد الرَّحمن فمتحقِّقةٌ، فقد استعمل عُبيدُ الله بن زياد عبدَ الرَّحمن بنَ أُمِّ بُرْثُن، ثُمَّ غَضِبَ عليه، فعزله وأَغْرَمَهُ مائة ألف، ثُمَّ عَمِي عبد الرَّحمن بَعْدُ،

(900) اختُلِف في اسمه، فقيل: عبد الرَّحمن ابن أُمِّ بُرثُن، وقال ولدُه: هو عبد الرَّحمن بن بُرْثُن، وكان قتادةُ يقولُ: عبد الرَّحمن بن آدم مولى أُمِّ بُرْثُن، ويقال: إنَّ قتادة لَمَّا لم يَعْرِف اسم أبيه قال: عبد الرَّحمن بن آدم، يعني ـ أبا البَشَر ـ، وكان التَّيميُّ يقول: عبد الرَّحمن صاحب السِّقاية، وقيل: ابن بُرْثُم، قال ابن معينٍ في «التاريخ» رواية الدُّوريّ (4/ 91): «عبد الرَّحمن بن بُرْثُن، وابن بُرْثُم سَواء». وكان شأن عبد الرَّحمن فيما ذَكَر جُوَيْرِيةُ ابن أسماء: أنَّ أُمَّ بُرْثُن كانت امرأةً من بني ضُبَيْعة تعالج الطِّيْبَ، وتُخالط آلَ عُبَيد الله بن زياد، فأصابت غلاماً لُقْطَةً، فربَّتْه وتبنَّتْه، حتى أدرك، وسمَّتْه عبد الرَّحمن.

انظر: العلل، لأحمد، (1/ 563)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (5/ 254)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 209)، والثقات، لابن حبان، (5/ 83)، والمُؤْتلِف والمُختَلِف، للدَّارقُطنيِّ، (1/ 187)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (34/ 176)، والإكمال، لابن ماكُولا، (1/ 267).

قال ابن معينٍ كما في «تاريخ الدَّارميِّ» عنه (ص: 167): «لا أَعْرِفُه»، وكذا نقله ابن أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (5/ 209-210)، وكذا نقله ابن عدي في «الكامل» (4/ 298)، وخالفهم ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (6/ 122) فنَقَلَهُ من طريق ابن أبي حاتم عن الدَّارميِّ، عن ابن معينٍ أنَّه قال: «لا بأس به»، ثُمَّ نقل عن ابن عديّ النصَّ وفيه قول ابن معين: «لا أَعْرِفُه»، فالذي يظهر أنَّ النُّسْخة التي وقع عليها ابن حجر كانت محرَّفةً، فما نقله ابن حجر من طريق ابن أبي حاتمٍ عن الدَّارميِّ غيرُ صحيحٌ؛ إذ هو مخالفٌ لما ذكره ابن أبي حاتمٍ نفسُه عن الدَّارميِّ، والله أعلم.

وقال الذّهبيُّ في «السِّير» (4/ 253): «ثقةٌ»، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 336): «صدوقٌ».

قال الباحث: ولعلَّ الذّهبيَّ وابن حجر قالا ما قالا لأنَّ ابن حبان ذكره في «الثقات» (5/ 83)، وقول ابن معين فيه أولى، خاصةً وأنَّ ابن حبان اشْتَهَر بتوثيق المجاهيل، لذا قال الذَّهبيُّ في «الكاشف» (1/ 620): «وُثِّق» بصيغة التمريض.

(901) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 255.

ومَرِض، فدعا الله في مرضه ذلك أن لا يُصَلِّيَ عليه الحَكَم بن أيُّوب أمير البصرة، ومات من مَرَضِه، وشُغِلَ الحَكَم ببعض أمورِه فلم يُصلِّ عليه.[902]

قال الذهبيُّ معلِّقاً: «وكان الحَكَمُ على البصرةِ، فلمَّا خرج ابن الأشعث سنة (82هـ) هرب الحَكَمُ ولَحِق بالحجَّاج، فهذا يدلُّ على أنَّ عبد الرَّحمن مات قبل خروجِ ابن الأشعث».[903]

وقال أيضاً: «مات في خلافة عبد الملك بن مَرْوان».[904] وخلافة عبد الملك كانت ما بين (65-86هـ).[905]

هذا، ولم يَثْبُت أنَّ قتادة سَمِع من عبد الرَّحمن أو التقى به رُغْم المعاصرة بينهما، وتقدَّم أنَّ قتادة كثيرُ الرِّواية عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وبه يظهر أنَّ رواية قتادة عن عبد الرَّحمن مرسلةٌ كما قال ابن معينٍ.

وأمّا ما ذكره ابن ماكُولا في «الإكمال»[906] أنَّ قتادة كان يقول: «حدَّثني عبد الرَّحمن ابن آدم»، فهذا ممَّا لا يُعْتَمد عليه؛ فقد ذكر ابن ماكُولا هذه الرِّواية دون أن يُسنِدَها، والذي يظهر أنَّ التصريح بالتحديث هنا خطأٌ؛ وذلك أنَّ الدَّارقطنيَّ ذكر في «المُؤتَلِف والمختَلِف»[907] ـ وهو أحد الكتب التي اعتمد عليها ابنُ ماكُولا ـ كلامَ قتادة بلفظ: "وهو الذي يقول قتادة: عبد الرَّحمن بن آدم" دون ذِكْرٍ للتحديث، والله أعلم.

(902) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (34/ 173، 174، 175).

(903) تاريخ الإسلام، للذّهبيّ، (6/ 125).

(904) السِّير، للذّهبيّ، (4/ 253).

(905) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (11/ 715)، و(12/ 377).

(906) (1/ 267).

(907) (1/ 13).

ولقتادة عن عبد الرَّحمن بن آدم حديثان:

الحديثُ الأوَّل:

(58) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا هُدْبة بن خالد، حدَّثنا همَّام بن يحيى، عن قتادة، عن عبد الرَّحمن بن آدم، عن أبي هُرَيرة: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: **«لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ -يَعْنِي عِيسَى- وَإِنَّهُ نَازِلٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاعْرِفُوهُ، رَجُلٌ مَرْبُوعٌ**[908] **إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ بَيْنَ مُمَصَّرَتَيْنِ**[909]**، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقْطُرُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْهُ بَلَلٌ، فَيُقَاتِلُ النَّاسَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَيَدُقُّ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيُهْلِكُ اللهُ فِي زَمَانِهِ الْمِلَلَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِسْلَامَ، وَيُهْلِكُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ، فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يُتَوَفَّى، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ»**".[910]

وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 406)، ح(9259)، والحاكم، المستدرك، (2/ 651)، ح(4163)، من طريق عفَّان بن مسلم، عن همَّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

وقال الحاكم عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه».

ورواه عن قتادة أيضاً سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٌ الدَّستوائيُّ، والحُسَين بن محمّد ابن بَهْرَام المرُّوذِيّ، والحجَّاج بن الحجَّاج الباهليّ، ومَعْمَر بن راشد، وكعب بن عبد الله البَصْرِي.

أمَّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (7/ 499)، ح(37526)، وأحمد، المسند، (2/ 437)، ح(9630)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

---

(908) المَرْبُوع: هو بين الطَّويل والقصير، يُقال: رجلٌ رَبْعة ومَرْبوع.

النَّهاية، لابن الأثير، ص: 343.

(909) المُمصَّرةُ من الثياب: التي فيها صُفْرَةٌ خفيفةٌ.

النَّهاية، لابن الأثير، ص: 872.

(910) السُّنن، لأبي داود، (2/ 520)، ح(4324).

وأمّا رواية هشامٍ الدَّستوائيِّ: أخرجها الطَّيالسيُّ، المسند، (ص: 335)، ح(2575)، وإسحاق، المسند، (1/ 124)، ح(43)، ومن طريقه ابن حبان، الصَّحيح، (15/ 225)، ح(6814)، وأخرجها، أحمد، المسند، (2/ 437)، ح(9631)، جميعهُم من طريق هشامٍ الدَّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

وأمّا رواية الحُسَين بن محمّد: أخرجها أحمد، المسند، (2/ 437)، ح(9632)، عن حسين، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية الحجّاج بن الحجَّاج الباهليّ: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (8/ 86)، ح(8044)، من طريق إبراهيم بن طَهْمَان، عن الحجَّاج، عن قتادة، عن عبد الأعلى بن عبد ربُّه، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه مختصراً دون ذِكْرٍ لأمر الدَّجّال.

وأمّا رواية مَعْمَر بن راشد: فهي في «الجامع» له المطبوع مع المصنَّف لعبد الرَّزاق (11/ 401)، ح(20845)، عن قتادة، عن رجُلٍ، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها نُعَيم بن حمَّاد، الفتن، (2/ 575)، ح(1608)، من طريق مَعْمَر، عن قتادة، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية كعب بن عبد الله البَصْرِيّ: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الصَّغير، (2/ 30)، ح(725)، من طريق محمّد بن عقبة السَّدوسيّ، عن محمّد بن عُثمان بن سِنان، عن كعب بن مالك، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على خمسة أوجه:

الوجه الأوَّل: قتادة، عن عبد الرَّحمن بن آدم، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً: رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٌ الدَّستوائيّ، وهمَّام بن يحيى، والحُسَين بن محمّد المرُّوذِي، عن قتادة به.

وهذا الوجه أقوى الأوجه؛ فقد اتفق عليه عامّةُ أصحاب قتادة، ومنهم: سعيد بن أبي عَرُوبة وهو من أوثق النَّاس في قتادة، ولكنَّ هذا الوجه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وعبد الرَّحمن بن آدم كما تقدَّم بيانُه.

الوجه الثَّاني: قتادة، عن عبد الأعلى بن عبد ربُّه، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً: رواه الحجّاج بن الحجَّاج، عن قتادة به.

وأعلَّه الطَّـبرانيُّ بـالتفرُّدِ، حيـث قـال: «لم يـرو هـذا الحـديث عـن قتـادة إلا الحجَّـاج، تفـرَّد به إبراهيم بن طَهْمَان».[911]

وهو كما قال، فقد خـالف فيـه الحجَّـاجُ عامّـةَ أصـحاب قتـادة، بـل خـالف مـن هـو أوثـق منـه في قتـادة الـذين تقـدَّم ذِكْـرُهم في الوجـه الأوَّل، فالحـديث معـروفٌ مـن روايـة قتـادة عـن عبد الرَّحمن بن آدم، غيرُ محفوظٍ من رواية قتادة عن عبد الأعلى بن عبد ربِّه.

الوجـه الثالـث: قتـادة، عـن سـعيد بـن المسيّب، عـن أبي هريـرة مرفوعـاً: رواه كعـب بـن عبد الله، عن قتادة به.

وفيـه كعـب بـن عبـد الله البـصريُّ، قـال فيـه النَّـسائيُّ بعـد أن أورد لـه حـديثاً واحـدًا: «لا نعرفـه، وحديثُـه خطـأ».[912] وذكـره ابـن حبّـان في «الثقـات»[913]، وقـال ابـن حجـر: «صـدوقٌ يُخطِئ».[914]

وكذا فيه محمّد بن عقبـة الـسَّدوسيّ، قـال فيـه أبـو حـاتمٍ: «ضـعيفُ الحـديث، كتبـتُ عنـه، ثـمَّ تركـت حديثَـه، فلـيس نُحـدِّث عنـه».[915] وتـرك أبـو زُرْعـة حديثَـه، وقـال: «لا أُحـدِّث عنه».[916] وذكره ابن حبان في «الثقات»[917]، وقال ابن حجر: «صدوقٌ، يُخطِئ كثيراً».[918]

فمـثلُهما ممّـن لا يُحتَمـل تفرُّدُهمـا، لـذا أعلَّـه الطَّـبرانيُّ بـالتفرُّد، فقـال: «لم يَـرْوه عـن قتـادة إلا كعبُ بن عبد الله البَصْرِيّ، ولا عنه إلا محمّد، تفرَّد به ابن عُقْبَة».[919]

الوجه الرابع: قتادة، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً: رواه مَعْمَر، عن قتادة به.

---

(911) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (8/ 86).

(912) تحفة الأشراف، للمزِّي، (7/ 96).

(913) (7/ 355).

(914) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 461.

(915) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 36).

(916) المصدر السَّابق، (8/ 36).

(917) (9/ 100).

(918) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 496.

(919) المعجم الصَّغير، للطَّبرانيّ، (2/ 30).

تفرَّد بـه مَعْمَـر مـن بـين أصـحاب قتـادة، وفي روايـة مَعْمَـر عـن البـصريّين ضَـعْفٌ، وهـذا من روايته عـن البـصريّين، كـما أنَّ هـذا الـسَّنَد ضـعيفٌ لانقطاعـه بـين قتـادة وأبي هُرَيـرة، فقتـادةُ لم يسمع من أبي هُرَيرة، قال أبو حاتمٍ: «قتادةُ عن أبي هُرَيرة مرسلٌ».[920]

الوجـه الخـامس: قتـادة، عـن رَجُـلٍ، عـن أبي هريـرة مرفوعـاً: تفـرَّد بـه أيـضاً مَعْمَـر عـن قتادة، وهذا السَّنَد ضعيفٌ أيضاً؛ وفيه (رَجُلٌ) مبهمٌ مجهولُ.

والحـديث ثَبَـتَ صـحيحاً مـن غـير طريـق قتـادة: فقـد أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (2/ 774، 875)، ح(2109، 2344)، و(3/ 1272)، ح(3264)، ومـسلم، الـصَّحيح، (1/ 135)، ح(155/ 242)، مـن طريـق الزُّهـريّ، عـن **سـعيد بـن المسيّب**، وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (3/ 1270)، ح(3358)، ومـسلم، الـصَّحيح، (4/ 1837)، ح(2365/ 143، 144)، مـن طريـق **أبي سَـلَمَة بـن عبـد الـرَّحمن**، وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (3/ 1270)، ح(3259)، مـن طريـق **عبـد الـرَّحمن بـن أبي عَمْـرة**، ثُـمَّ أورده معلَّقـاً مـن طريـق **عطـاء بـن يَـسَار**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (4/ 1837)، ح(2365/ 145)، مـن طريـق **همّـام بـن مُنبّـه**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (1/ 135)، ح(155/ 243)، مـن طريق **عطاء بن مِيْناء**، ستّتُهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه مختصراً دون ذِكْرٍ لأمر الدَّجّال.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ أقـوى الوجـوه مـا رواه أكثـرُ أصـحاب قتـادة عنـه عـن عبـد الـرَّحمن بـن آدم، عن أبي هريرة مرفوعاً، ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وعبد الرَّحمن.

وأصـل الحـديث ثَبَـتَ صـحيحاً عنـد البخـاريِّ ومـسلم مـن غـير طريـق قتـادة، والله أعلم.

الحديثُ الثَّاني:

(59) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا ابـن أبي عَـدِيٍ، عـن شـعبة، عـن قتـادة، عـن عبد الـرَّحمن بـن آدم، عـن أبي هُرَيـرة قـال: قـال رَسُـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم: «**إنَّ اللهَ كَتَـبَ**

(920) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 175.

الْجُمُعَةَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا فَاخْتَلَفُوا فِيهَا، وَهَدَانَا اللهُ لَهَا، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهَا تَبَعٌ، غَدًا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى»".[921]

وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 512)، ح(10651)، من طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه إسحاق، المسند، (1/ 125)، ح(45)، من طريق **هشامٍ الدَّستوائيّ**، وأخرجه الطَّيالسي، المسند، (ص: 335)، ح(2571)، وأحمد، المسند، (2/ 388، 491، 509)، ح(9029، 10347، 10624)، من طُرُقٍ عن **همّام بن يحيى**، ثلاثتُهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الرَّحمن بن آدم.

ولكنَّه ثَبَتَ صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 299)، ح(836)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 585)، ح(855/ 19)، من طريق أبي الزِّناد، عن **الأَعْرَج**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 305)، ح(856)، و(3/ 1285)، ح(3298)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 585)، ح(855)، من طريق عبد الله بن طاوس، عن **أبيه طاوس بن كَيْسان**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 585)، ح(855/ 20)، من طريق الأعمش، عن **أبي صالح ذَكْوان السمّان**، و ح(855/ 21)، من طريق مَعْمَر بن راشد، عن **همَّام بن مُنبِّه**، و(2/ 586)، ح(856/ 22، 23)، من طريق أبي مالك سعد بن طارق الأَشْجَعيّ، عن **أبي حازمٍ الأَشْجَعيّ**، خمستُهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه، وفي أوَّلِه زيادة: (**نَحنُ الآخِرُونَ، ونَحنُ السَّابقونَ يومَ القِيامَةِ، بِيَدْ أنَّ كُلَّ أُمَّةٍ أُوتيَت الكِتابَ مِنْ قَبْلِنا، وأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِم**...). واللفظ لمسلمٍ في الموضع الأوَّل.

وله شاهدٌ من حديث حُذَيفة بن اليَمان: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 586)، ح(856/ 22)، من طريق أبي مالك سعد بن طارق الأَشْجَعيّ، عن رِبْعِيّ بن حِرَاش، عن حُذيفة مرفوعاً بنحو اللفظ السَّابق.

---

(921) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 236)، ح(7213).

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديثَ ضـعيفٌ مـن طريـق قتـادة، عـن عبـد الـرَّحمن بـن آدم، عـن أبي هريرة؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الرَّحمن بن آدم.

ولكنَّه ثَبَتَ صحيحاً من غير طريق قتادة عند البخاري ومسلمٍ، والله أعلم.

[19] عبدُ الله بن بُرَيدةَ بن الحُصَيْب[922]

قال البخاريُّ: «ولا يُعْرَف سماع قتادة من ابن بُرَيدة».[923]

وقال الترمذيُّ: «قال بعضُ أهلِ العِلْمِ[924]: لا نَعْرِفُ لقتادةَ سماعاً مِنْ عبدِ الله بن بُرَيدة».[925]

والمعاصرة بين قتادة وعبد الله بن بُرَيدة متحقّقةٌ، فقد قال ابن حجر: «وهو عَصْرِيُّهُ وبَلَدِيُّهُ، كلاهما من أهل البصرة».[926]

أمَّا كونُهما كانا في زمن واحدٍ فهو واقعٌ، وذلك أنَّ عبد الله بن بُرَيدة وُلِدَ لثلاثِ سنواتٍ خَلَوْن من خلافة عمر بن الخطَّاب عام (15هـ)[927]، وتُوفِّي عام (115هـ) بعد

---

(922) الأسلميّ، أبو سَهْلٍ، المَرْوَزيّ، قاضي مَرُو، وعالم خُرَاسان، أخو سُلَيمان، وكانا تَوْأَمَيْن، وثَّقه ابن معين، وأبو حاتمٍ، كما في «الجرح والتعديل» (5/ 13)، وكذا العِجْليُّ في «معرفة الثقات» (2/ 21)، والذَّهبيُّ في «الكاشف» (1/ 540)، وزاد في «تذكرة الحفَّاظ» (1/ 102): «متَّفقٌ على الاحتجاج به». وابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 297)، وقال ابن خِرَاش كما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (27/ 136): «صدوقٌ».

إلا أنَّ أخاه سُلَيمان أوثق منه، قال أحمد كما في «تهذيب التهذيب» (5/ 138): «أما سُلَيمان فليس في نفسي منه شيءٌ، وأمَّا عبد الله، ثُمَّ سكت، ثُمَّ قال: كان وكيعٌ يقول: كانوا لسُلَيمان أحمد منهم لعبد الله». وقال في روايةٍ أخرى عن وكيعٍ: «كان سُلَيمانُ أصحَّهُما حديثاً».

وأنكر أحمد بن حنبل كما في «الجرح والتعديل» (5/ 13) أحاديثَه التي يرويها حُسَين بن واقدٍ عنه.

(923) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/ 12).

(924) لعله يريد البخاريَّ رحمه الله، والله أعلم.

(925) الجامع، للترمذيّ، (3/ 310).

(926) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (1/ 236).

(927) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 221)، والثقات، لابن حبان، (4/ 303) و(5/ 16)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 127).

وفاة أخيه سُلَيمان بعَشْر سنين، وهو على قضاء مَرْوٍ[928]، وقيل: توفِّيَ هو وأخوه سُلَيمان في عامٍ واحد؛ عام (105هـ)، والأوَّل أصحُّ.[929]

وأمّا كَوْنُه بَلَديّهُ؛ فإنَّ عبد الله بن بُرَيدة بَصْريٌّ، فقد سمَّاه يحيى بن معين في أهل البصرة[930]، وذكره خليفة بن خيَّاط في الطبقة الثالثة من تابعي أهل البصرة[931]، وذكره ابن سعدٍ في الطبقة الأولى من الفقهاء والمحدِّثين والتابعين من أهل البصرة، من أصحاب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه[932]، ثُمَّ انتقل مع والده إلى خُرَاسان؛ ولأجل ذلك ذكره خليفة ابن خيَّاط في الطَّبقة الأولى من أهل خُرَاسان[933]، ثُمَّ وَفِد على معاوية مع أبيه[934]، وإذ ذاك لم يكن قتادةُ وُلِد بَعْدُ.

وقَوْل ابنُ خِرَاش: «كان ينَزِلُ البَصْرة».[935] يدلُّ على أنَّ عبد الله بن بُرَيدة كان كثيرَ النزول إلى البصرة، ولكن لم يأتِ في الأخبار ما يدلُّ على هذا المعنى، بل جاء ما يدلُّ على خلافه، فقد قال ابن عساكر: «فلـمَّا وقعت فتنة عثمان بالمدينة، خرج بُرَيدة منها بابنَيْه، وسَكَنَ البصرة، وبها إذ ذاك عِمْران بنُ حُصَين، وسَمُرة بن جُنْدب، فسمع منهما، ومات عِمْران بن حُصَين سنة (52هـ) في ولاية معاوية، ثُمَّ خرج بُرَيدة منها بابنَيْه إلى سِجِسْتان، فأقام بها غازياً مدَّةً، ثُمَّ خرج منها إلى مَرْوٍ على طريق هَرَاة، فلـمَّا دخلها قَطَنَها، ومات

---

(928) أشهر مُدُن خُرَاسان، وقَصَبَتُها، والنِّسبةُ إليها مَرْوَزِيّ على غير قياسٍ.

معجم البلدان، لياقوت، (5/ 112-113).

(929) انظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 16)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 130)، وتهذيب الكمال، للمزِّي، (14/ 332).

(930) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 128).

(931) الطبقات، لخليفة، ص: 211.

(932) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 91)، وذكر ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (27/ 129) أنَّ ابن سعدٍ ذكره في الطَّبقة الثانية من أهل البصرة.

(933) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 322.

(934) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 126، 127).

(935) المصدر السَّابق، (27/ 136).

سُلَيمان بن بُرَيدة بمَرْوٍ وهو على القضاء بها سنة (105هـ)، وَوَلِيَ أخوه[936] بعده القضاء بها، فكان على القضاء بَمَرْوٍ، إلى أنَّ مات سنة (115هـ)».[937]

فبهذا النَّقْل يظهر أنَّ عبد الله بن بُرَيدة دخل البصرة وخرج منها عام (52هـ) تقريباً، ولم يكن قتادة وُلِد يومئذٍ، ثُمَّ توجَّه عبد الله بن بُرَيدة إلى مَرْو ولم يرجِع إلى البصرة مرَّةً أخرى إلى أن تُوفِّي بها عام (115هـ)، وفي هذا دليلٌ قويٌّ على أنَّ قتادة لم يلقَ عبد الله ابن بُرَيدة، مع حصول المعاصرة الزَّمانيّة بينهما.

وعلى فَرَض وجودِ عبد الله بن بُرَيدة وقتادة بالبصرة في وقتٍ واحد، فإنَّه لا يوجد دليلٌ على أنَّ قتادة التقى به أو سَمِع منه، فدلّ ذلك على أنَّ رواية قتادة عنه مرسلةٌ، إذ تقدَّم أنَّ قتادةَ كثير الإرسال عمَّن عاصرهم ولم يلتقِ بهم.

ولعلَّ ابنَ خِرَاشٍ أراد بقولِه: «كان يَنْزِل البَصْرَة» تلك القَدْمَة التي قَدِمها عبد الله ابن بُرَيدة مع أبيه زمن معاوية، والله أعلم.

ولقتادة عن عبد الله بن بُرَيدة أربعة أحاديث:

الحديث الأوَّل:

(60) قال الإمام التِّرمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن المُثنَّى بن سعيد، عن قتادة، عن عبد الله بن بُرَيدة، عن أبيه، عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**المُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ**».[938]

وأخرجه **أحمد**، المسند، (5/ 350، 360)، ح(23014، 23097)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 467)، ح(1452)، عن أبي **بِشْر بكر بن خَلَف**، والحاكم، المستدرك، (1/ 513)، ح(1333)، من طريق **محمّد بن المثنّي وعبيد الله بن سعيد**، ثلاثتُهم عن يحيى ابن سعيد القطَّان، عن المُثنَّى بن سعيد به مرفوعاً بلفظِهِ.

---

(936) أي: عبد الله بن بُرَيدة.

(937) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 139).

(938) الجامع، للترمذيّ، (3/ 310)، ح(982).

وأخرجه أبو داود الطَّيالسيّ، المسند، (ص: 109)، ح(808)، ومن طريقه أحمد، المسند، (5/ 360)، ح(23097)، عن المثنَّى بن سعيدٍ به مرفوعاً بلفظِهِ.

وإسناده ضعيفٌ، للانقطاع بين قتادة وعبد الله بن بُرَيدة.

وكذا شكَّ أحمدُ بن حنبل في سماع عبد الله بن بُرَيدة من أبيه، قال حَنْبل بن إسحاق: قلتُ لأبي عبد الله: فسمع عبد الله من أبيه شيئاً؟. قال: «لا أدري».[939] وقال إبراهيم الحربيُّ عن عبد الله وأخيه سُلَيمان: «ولم يسمعا من أبيهما».[940] وردَّه الجُوْزَجانيُّ فقال: «لا أدري ما معنى قول أحمد هذا؛ فإنَّ عبد الله بن بُرَيدة وُلِد في خلافة عمر بن الخطَّاب، وبقي أبوه بُرَيدة إلى أيَّام يزيد بن معاوية، فكيف لم يسمع منه؟!. على أنَّ أحمَّد قد روى له حديثاً أنَّه وَفِد مع أبيه على معاوية[941]، فكيف خفي سماعُه منه؟!».[942]

ولأجل هذا الانقطاع استغرب أبو نُعَيم إسنادَه، فقال: «غريبٌ من حديث قتادة، لم يروه عنه إلا المثنَّى بن سعيد الضُّبَعيّ».[943]

ولكنَّ قتادة تُوبِع، تابعه كَهْمَس بن الحسن، فقد أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (4/ 6)، ح(1829)، عن محمّد بن مَعْمَر، عن يوسف بن يعقوب، عن كَهْمَس، عن عبد الله بن بُرَيدة، عن أبيه مرفوعاً بلفظِهِ.

وإسنادُه صحيح.

والحديث حسَّنَه الترمذيُّ[944]، وصحّحه الحاكم[945]، والألبانيُّ.[946]

---

(939) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 133).

(940) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (5/ 138).

(941) في المسند (2/ 199)، ح(6872).

(942) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/ 134).

(943) الحِلْية، لأبي نُعَيم، (4/ 8).

(944) انظر: الجامع، للترمذيّ، (3/ 310).

(945) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 513).

(946) انظر: أحكام الجنائز، للألبانيّ، ص: 49.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ضعيفٌ من طريق قتادة، عن عبد الله بن بُرَيدة؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الله، ولكنَّ قتادة تُوبِع متابعةً تامّةً، تابعه كَهْمَس بن الحسن، وإسنادُها صحيح، وبها يَصِحُّ الحديث، والله أعلم.

الحديثُ الثَّاني:

(61) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن عبد الله بن بُرَيدة، عن أبيه: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ**(947) **مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهِ، وَرُئِيَ بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رُئِيَ كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِذَا دَخَلَ قَرْيَةً سَأَلَ عَنْ اسْمِهَا، فَإِنْ أَعْجَبَهُ اسْمُهَا فَرِحَ، وَرُئِيَ بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا رُئِيَ كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ**»".(948)

وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 347)، ح(22996)، وابن حبان، الصَّحيح، (13/ 142)، ح(5827)، من طريق **عبد الصَّمد بن عبد الوارث**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 254)، ح(8822)، من طريق **معاذ بن هشام**، كلاهما عن هشامٍ الدَّستوائيّ به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الله بن بُرَيدة، ومع ذلك فقد حسَّنَ إسناده ابن حجر في «فتح الباري»(949)، ولعلَّه لم يطَّلِع على هذه العِلَّة، أو لعلَّه يُصحّح سماع قتادة من عبد الله بن بُرَيدة.

---

(947) الطِّيَرَة: هي التَّشاؤُم بالشَّيء، وهو مصدر تَطيَّر، وأصلُه فيما يُقال: التطيُّر بالسَّوَانِح والبَوارِح من الطَّيْر والظِّباء وغيرهما، وكان ذلك يَصُدُّهم عن مَقاصِدِهم، فنفَاه الشَّرْعُ وأبْطَله، ونَهى عنه، وأخبر أنَّه ليس له تأثِيرٌ في جَلْب نفْعٍ أو دَفع ضَرٍّ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 574.

(948) السُّنن، لأبي داود، (2/ 412)، ح(3920).

(949) (10/ 215).

وأخرجه ابن عبد البرّ، التمهيد، (24/ 73)، وابن عدي، الكامل، (1/ 410)، من طريق الحُسَين بن حُرَيث، عن أَوْس بن عبد الله بن بُرَيدة، عن حُسَين بن واقد، عن عبد الله ابن بُرَيدة به مرفوعاً بلفظ: (**كانَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لا يتطيَّرُ، ولكِنْ يَتَفَاءَلُ**). وذكر فيه إسلام بُرَيدة.

وإسناده ضعيفٌ جداً؛ فيه أوس بن عبد الله، قال فيه البخاريُّ: «فيه نَظَرٌ».[950] وقال النسائيُّ: «ليس بثقةٍ»[951]، وقال ابن عدي: «وفي بعض أحاديثه مناكير».[952] وقال الدارقطنيُّ: «متروكٌ».[953]

وقال ابن حبان: «كان ممَّن يُخطِىءُ، فأمَّا المناكيرُ في روايتِه فإنَّها من قِبَل أخيه سَهْلٌ لا منهُ».[954]

وقال الحُسَين بن حُرَيث: «سمعتُ أوساً يُحدِّث بهذا الحديثِ بعد ذلك عن أخيه سَهْل بنِ عبد الله بن بُرَيدة عن أبيه عبد الله الحديثَ بعينِهِ، فأعدت عليه، فقلتُ له: من حدَّثك؟. قال: حدَّثني أخي سَهْلٌ».[955]

وبهذا النَّقل يظهر أنَّ الحديثَ حديثُ سَهْل بن عبد الله بن بُرَيدة، وسَهْل بن عبد الله قال فيه ابن حبان: « منكر الحديثِ، يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا يجوز أن يُشْتَغلُ بحديثه».[956] وقال أبو نُعَيم: «روى عن أبيه في فَضْل مَرْو وغيرِه أحاديثَ مُنكرةٍ، يرويها عنه أخوه أَوْسُ بن عبد الله».[957]

---

(950) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (2/ 17).

(951) الضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 20.

(952) الكامل، لابن عدي، (1/ 140).

(953) الضُّعفاء والمتروكين، للدَّارقطنيّ، ص: 157.

(954) الثقات، لابن حبان، (8/ 135).

(955) الكامل، لابن عدي، (1/ 140).

(956) المجروحين، لابن حبان، (1/ 348).

(957) الضُّعفاء، لأبي نُعَيم الأصبهانيّ، ص: 90.

وبـما تقـدَّم يظهـر أنَّ الحـديث ضـعيفٌ جـداً مـن هـذا الوجـه، ولكـنَّ أصـلَ الحـديثِ صحّحه الألبانيُّ(958)، وحسَّنَهُ شعيب الأرنؤوط (959) بشواهده.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ حـديث بُرَيـدة بـن الحُـصَيب ضـعيفٌ مـن كـلا الطَّـريقين: مـن طريـق قتـادة، عـن عبـد الله بـن بُرَيـدة، عـن أبيـه، ومـن طريـق أَوْس بـن عبـد الله بـن بُرَيـدة عـن أخيـه سَهْل بن عبد الله، عن أبيه.

ولمعناه شواهدُ يَصِحُّ بها الحديث.

الحديثُ الثَّالث:

(62) قـال الإمـام أبـو داود رحمـه الله: "حـدَّثنا عُبَيـد الله بـن عمـر بـن مَيْـسرة، حـدَّثنا معاذ بن هشام، قال حدَّثني أبي، عن قتـادة، عـن عبـد الله بـن بُرَيـدة، عـن أبيـه قـال: قـال رسـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلم: «**لَا تَقُولُـوا لِلْمُنَـافِقِ سَـيِّدٌ، فَإِنَّـهُ إِنْ يَـكُ سَـيِّداً فَقَـدْ أَسْـخَطْتُمْ رَبَّكُـمْ عَزَّ وَجَلَّ**»".(960)

وإسـناده ضـعيفٌ؛ للانقطـاع بـين قتـادة وعبـد الله بـن بُرَيـدة، ومـع ذلـك فقـد صـحّح إسـناده المنـذريُّ(961)، والنَّـوويّ(962)، والعراقـيُّ(963)، ولعـلَّ ذلـك مـصيرٌ مـنهم إلى صـحة سـماع قتادة من عبد الله بن بُرَيدة، والله أعلم.

وأخرجـه ابـن المبـارك، الزهـد، روايـة نعـيم بـن حمّـاد، (ص: 51)، ح(186)، عـن أيُّـوب ابن خُوط، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (**إِذا قَالَ الرَّجُلُ للمُنافِقِ سيِّدٌ فَقَدْ أَهَانَ الله**).

---

(958) انظر: الصَّحيحة، للألبانيّ، (2/ 389).

(959) في تعليقه على المسند لأحمد بن حنبل (10/ 215).

(960) السُّنن، لأبي داود، (2/ 713)، ح(4977).

(961) انظر: الترغيب والترهيب، للمُنذريّ، (3/ 359).

(962) انظر: الأذكار، للنَّوويّ، ص: 311.

(963) انظر: المغني عن حمل الأسفار، للعراقيّ، (2/ 836).

وأيُّوب بن خُوط متروك الحديث.[964]

وأخرجه الحاكم، المستدرك، (4/ 347)، ح(7865)، من طريق الحسن بن موسى الأَشْيب، عن عقبة بن عبد الله الأصم، عن عبد الله بن بُرَيدة به مرفوعاً بنحْو حديث قتادة.

وقال الحاكم عَقِبه: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرِّجاه». وتعقبه الذهبيُّ بقوله: «عُقْبة ضعيف»، بل هو متفقٌ على ضَعْفِه.[965]

ولكنَّه لم يتفرَّد برواية الحديث، بل تابعه قتادة، وبه يظهر أنَّ الحديثَ حسنٌ لغيره.

والحديث صحّحه الألبانيُّ بالمتابعات[966]، ولم يذكر علَّة الانقطاع بين قتادة وعبد الله ابن بُرَيدة.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث من طريق قتادة عن عبد الله بن بُرَيدة ضعيفٌ؛ للانقطاع في سنده، ولكنَّ قتادة تُوبِع، تابعه عقبة بن عبد الله الأصم، وهو ضعيفٌ، وبكلا الطَّريقين يصبحُ الحديثُ حسناً لغيره، والله أعلم.

الحديثُ الرَّابع:

(63) قال الإمام الدَّارميُّ رحمه الله: "أخبرنا أبو بكر بن بشَّار، حدَّثنا أبو داود الطَّيالسيُّ، حدَّثنا همَّام، عن قتادةَ، عن عبد الله بن بُرَيدة، عن سُلَيمان بن الرَّبِيع، عن عمر

(964) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (1/ 414)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 246)، والكامل، لابن عدي، (1/ 348).

(965) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 314)، والمجروحين، لابن حبان، (2/ 199)، والضُّعفاء، للعُقَيلي، (3/ 353)، والكامل، لابن عدي، (5/ 278)، والكاشف، للذَّهبي، (2/ 29)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 217).

(966) الصَّحيحة، للألبانيّ، (1/ 713).

ابـن الخطَّـاب قـال: سـمعته يقـولُ: قـال رسـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم: «**لَا يَـزَالُ نَـاسٌ مِـنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ**»".[967]

وهو في مسند الطَّيالسيّ، (ص: 9)، ح(38) عن همّام بن يحيى به مرفوعاً.

وأخرجـه الحـاكم المـستدرك (4/ 496)، ح(8389)، مـن طريـق همّـام بـه، ثُـمَّ قـال: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه».

وليس كما قال، بـل إسـناده ضـعيفٌ للانقطـاع بـين قتـادة وعبـد الله بـن بُرَيـدة، وكـذا بـين عبد الله بن بُرَيدة وسُـليمان بـن الرَّبيـع، قـال البخـاريُّ: «ولا يُعْـرَفُ سـماع قتـادة مـن ابـن بُرَيـدة، ولا ابن بُرَيدة من سُلَيمان».[968]

وأخرجــه مــسلم، الــصَّحيح، (4/ 2215)، ح(2889/ 19)، مــن طريــق معــاذ بــن هــشام، عــن أبيــه **هــشامٍ الدَّســتوائي مطــوَّلاً**، وأخرجـه ابـن ماجـه، الـسُّنن، (1/ 5)، ح(10)، مـن طريـق **سـعيد بـن بَـشِير بنحـوه**، كلاهمـا عـن قتـادة، عـن أبي قِلَابـة، عـن أبي أسـماء الرَّحَبـيُّ عمرو بن مَرْثَد، عن ثَوْبان مرفوعاً.

وأخرجـه الحـاكم، المـستدرك، (4/ 593)، ح(8653)، مـن طريـق هـشامٍ الدَّسـتوائيّ، عن قتادة، عن أبي الأسود الدُّؤَلي، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً مطوّلاً، وفيه قِصّة.

وقــال الحــاكم عَقِبَــه: «هــذا حــديثٌ صــحيحٌ عــلى شَرْط مــسلمٍ ولم يُخرِّجــاه». وعلَّــق الذَّهبيُّ فقال: «على شَرْط البُخاريِّ ومُسلمٍ».

وقــال الطَّــبريُّ: «وهــذا خــبرٌ عنــدنا صــحيحٌ ســندُه، لا علَّــة فيــه تُوهِنُــه، ولا ســببٌ يُضْعِفُه».[969]

إلا أنَّ ابـن حجـر أعلَّـه بالانقطـاع فقـال: «فيـه انقطـاعٌ بـين قتـادة وأبي الأسـود، ورجالـه ثقات».[970]

---

(967) المسند، للدَّارميّ، (2/ 280)، ح(2433).

(968) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/ 12).

(969) تهذيب الآثار، للطَّبريّ، مسند عمر، (2/ 815).

(970) المطالب العالية، لابن حجر، (17/ 596).

وكذا قال البُوصَيْرِيُّ.[971]

وهو كما قالا، وذلك أنَّ أبا الأسود تُوفِّي عام (69هـ) في طاعون الجارف، وقيل: قبل ذلك؛ لأنه لم يُسمَع له ذِكْرٌ في طاعون الجارف[972]، فإدراك قتادة له ضعيفٌ، والله أعلم.

وأخرجه الطَّبريُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2/ 814، 818)، ح(1146)، من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، ونافع بن عامر، وسعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن عبد الله بن أبي الأسود، عن عمر مرفوعاً مطولاً بقصّةٍ.

وإسناده ضعيفٌ، ففيه إسماعيل بن عيَّاش، تُكلِّم في روايته عن غير الشَّاميين، قال أحمد بن حنبل: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعضُ الشَّيءِ، وروايتُه عن أهل الشَّام كأنَّه أثبتُ وأصحُّ».[973] وقال البخاريُّ: «ما روى عن الشَّاميين فهو أصحُّ».[974] وقال أبو زرعة: «صدوقٌ إلا أنَّه غَلِط في حديث الحِجَازيين والعراقيّين».[975]

وهذا من روايته عن غير الشَّاميين، فسعيد بن أبي عَرُوبة وسعيد بن بَشِير كلاهما بصريَّان؛ لذا أعلَّه الإمام أحمد بقوله: «إنَّما هو عبد الله بن بُرَيدة، عن أبي الأسود الدِّيلي؛ كذا رواه قتادة، عن عبد الله بن بُرَيدة، أخطأ فيه إسماعيل».[976] أي: أخطأ إسماعيلُ في قوله (عبد الله بن أبي الأسود) وإنَّما هو من رواية (عبد الله بن بُرَيدة، عن أبي الأسود الدُّؤَليّ).

وعبد الله بن أبي الأسود هذا لم أقف على من ترجم له، سوى ما ذكره الخطيب البغداديُّ أنَّ «حديثه في الشَّاميين، حدَّث عن عمر بن الخطاب، روى عنه قتادة بن دِعامة».[977]

---

(971) انظر: إتحاف الخِيَرة المَهَرة، للبُوصَيْريّ، (8/ 31).

(972) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (12/ 12).

وطاعون الجارف، هو طاعونٌ كان بالبصرة سنة (69هـ) كان ثلاثةَ أيَّامٍ، فمات فيها في كلِّ يومٍ نحوٌ من سبعين ألفاً، مات لأنس بن مالك فيه ثمانون ولداً، ويقال: سبعون، وقلَّ النَّاسُ جدّاً بالبصرة.

انظر: التاريخ، لخليفة، ص: 265، وتاريخ الإسلام الذهبيّ، (5/ 66).

(973) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 191).

(974) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (1/ 369).

(975) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 191).

(976) المنتخب من العلل للخلّال، لابن قُدَامة المقدسيّ، ص: 294.

(977) غُنْية المُلتمِس إيضاح المُلْتبس، للخطيب البغداديّ، (2/ 224).

و في السَّند أيضاً نافع بن عامر، قال فيه ابن طاهرٍ المقدِسيُّ: «ونافعٌ هذا يُكنَى بأبي عامرٍ، يروي عن قتادة ما لا يُتابع عليه، ويروي عنه إسماعيل بن عيَّاش، ولا يروي عنه غير إسماعيل».[978]

وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 429، 437)، ح(19864، 19934)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 7)، ح(2484)، والحاكم، المستدرك، (2/ 81)، ح(2392) و(4/ 497)، ح(8391)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 116)، ح(228)، من طُرُقٍ عن حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن عِمْران بن حُصَين مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة ذِكْر عيسى عليه السَّلام والمسيح الدجَّال.

قال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يُخرِّجاه». وصحَّحه الألبانيُّ[979]، وقال شعيب الأرنؤوط: «إسنادُه صحيحٌ على شَرْط مسلم».[980]

وهو كما قالوا.

وأخرجه الترمذيُّ، العلل الكبير، (ص: 324)، ح(598)، من طريق محمّد بن كثير، عن الأوزاعيّ، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بنحوه وزاد في آخره: **(وَأَومَأَ بيدِهِ إلى الشَّامِ)**.

وهذا الوجه أعلَّه البخاريُّ فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ خطأٌ، إنَّما هو قتادةُ، عن مُطَرِّف، عن عِمْران بن حُصَين، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وكان أحمد بن حنبل يَحْمِل على محمَّد بن كثير، ويقول: "كَتَب إلى اليمن حتى حُمِل إليه كتاب مَعْمَر فرواه". وهو قريبٌ ممَّا قال، يروي مناكير".[981]

---

(978) ذخيرة الحفَّاظ، لابن طاهرٍ المقدسيّ، (2/ 642).

(979) صحيح سنن أبي داود، للألبانيّ، (7/ 247)، والصَّحيحة، (4/ 602).

(980) في تعليقه على المسند لأحمد بن حنبل، (33/ 83).

(981) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 324.

أي: أنَّ الحديث محفوظٌ ثابتٌ من رواية قتادة عن مُطَرِّف، عن عِمْران، وأمَّا روايتُه عن قتادة عن أنس منكرٌ، فقد أخطأ فيه محمّد بن كثير، إذ إنَّه معروفٌ برواية المناكير، ويؤكِّد ذلك أنَّ ابن حبانَ ذكر محمّداً هذا في «الثقات»[982] وقال: «يُخطِئ ويُغْرِب».

وللحديث شواهدَ صحيحة من حديث معاوية بن أبي سُفَيان، وعقبة بن عامر، وجابر بن سَمُرة، وسعد بن أبي وقَّاص، والمُغِيرة بن شعبة، وجابر بن عبد الله بن حَرَام.

أمّا حديث معاوية بن أبي سُفَيان: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1331)، ح(3442) و(6/ 2714)، ح(7022)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1524)، ح(1037/ 174)، من طريق عُمَير ابن هانيء، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 39)، ح(71) و(3/ 1134)، ح(2948) و(6/ 2668)، ح(6882)، من طريق حُمَيد بن عبد الرَّحمن، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1524)، ح(1037/ 175)، من طريق يزيد بن الأصمّ، ثلاثتُهم، عن معاوية مرفوعاً بمعناه، وفيه زيادة.

وأمّا حديث جابر بن عبد الله بن حرام: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 137)، ح(247/ 156) و(3/ 1524)، ح(1923/ 173)، من طريق أبي الزُّبير، عن جابر مرفوعاً بمعناه، وفيه آخره زيادة ذِكْر عيسى عليه السلام.

وأمّا حديث جابر بن سَمُرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1524)، ح(1922/ 172)، من طريق سِمَاك بن حرب، عن جابر مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديث سعد بن أبي وقَّاص: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1525)، ح(1925/ 177)، من طريق أبي عثمان النَّهديّ عبد الرَّحمن بن مُل، عن سعد مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديث المُغِيرة بن شعبة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1331)، ح(3441) و(6/ 2667، 2714)، ح(6881، 7021)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1523)، ح(1921/ 171)، من طريق قيس بن أبي حازم، عن المُغِيرة مرفوعاً بنحوه.

---

(982) (9/ 70).

وأمّا حديث عقبة بن عامر: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1524)، ح(1924/ 176)، من طريق عبد الرَّحمن بن شِمَاسة المَهْريّ، عن عقبة مرفوعاً بمعناه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث صحيحٌ ثابتٌ من رواية قتادة، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء الرَّحَبيِّ عمرو بن مَرْثَد، عن ثَوْبان مرفوعاً، ومن رواية قتادة، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن عِمْران بن حُصَين مرفوعاً، وباقي الوجوه عن قتادة لا تخلو من عِلَّة.

وللحديث شواهدُ عديدةٌ في الصَّحيحين.

[20] عبد الله بن سَرْجِس المُزَنيُّ[983]

اختلف قول أحمد بن حنبل والحاكم في سماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس:

فأمّا أحمد بن حنبل: فقد نقل حرب بن إسماعيل عنه أنَّه قال: «ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا عن أنسٍ رضي الله عنه». قيل: فابن سَرْجِس؟. **فكأنَّه لم يره سماعاً**.[984]

وفيه أنَّ أحمد بن حنبل لم يجزم بنفيّ سماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس، قال ابن دقيقٍ العيد: «ليس فيما قال أحمد رضي الله عنه جَزْمٌ للانقطاع».[985]

وأحمد بن حنبل لم يجزم بنفي السَّماع لمعاصرة قتادة مع عبد الله بن سَرْجِس؛ واستدلَّ أحمد بن حنبل لهذه المعاصرة بقرينةٍ، وهي ما ورد عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلتُ لأبي: قتادة سَمِع من عبد الله بن سَرْجِس؟. قال: «**ما أشبهُهُ، قد روى عنه عاصمٌ الأَحْوَل**».[986]

وهذا استدلالٌ بإمكان السَّماع، وذلك أنَّ عاصمَ بن سُلَيمان الأحول أصغر من قتادة[987]..

---

(983) صحابيٌّ جليل، أَكَل مع النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلم خُبْزاً ولحماً، واستغفر له، وذكره ابنُ سعدٍ فيمن نزل البصرة من أصحاب رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 58)، ومعرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (3/ 1674).

(984) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 168.

(985) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، (2/ 459).

(986) العلل، لأحمد، (3/ 86).

(987) حيثُ ذكره ابن سعدٍ في الطَّبقة الرَّابعة من أهل البصرة من التابعين، بينما ذكر قتادة في رأس الطَّبقة الثالثة، ومات عاصمٌ الأحول بعد سنة (140هـ) بينما مات قتادة سنة (118هـ) على أبعد تقدير.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 229، 230، 256).

فإذا كان عاصمٌ قد سَمِع من عبد الله بن سَرْجِس[988] فلأن يسمع قتادة من عبد الله ابن سَرْجِس من باب أولى وأحرى، فإنَّ الثلاثة كلَّهم من أهل البصرة.

قال ابن دقيق: «فإن أمكن اللقاء لعبد الله بن سَرْجِس فهو محمولٌ على الاتصال على طريقة مسلم»[989].

قال الباحثُ: بل ليس هو على طريقة مسلم؛ وذلك أنَّ مسلماً شَرَط في الحديث المُعَنعَن المعاصرة وإمكان اللقاء، مع البراءة من التدليس[990]، وقتادة مشهورٌ بالتدليس، خاصّةً ذلك التدليس الذي هو من رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه، وهو ما يُعْرَف بالمرسل الخفيّ عند ابن حجر، وبه يُعْلَمُ أنَّ المعاصرة وإمكانَ اللقاء غيرُ كافٍ في ثبوت سماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس وغيرِه من الرُّواة، ولذلك قال الألبانيُّ: «ومِمَّا لا شك فيه أنَّ أحمد رضي الله عنه لا يخفى عليه تعاصُر قتادة مع ابن سَرْجِس، فلو كان ذلك كافياً لإثبات سماعه منه لم ينفِه عنه»[991].

ثُمَّ وقف الباحثُ على نصٍّ لأحمد بن حنبل يُثبِت فيه سماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس صراحةً، فقد قيل له: سَمِع قتادةُ من عبد الله بن سَرْجِس؟. قال: «**نعم**، قد حدَّث عنه هشامٌ، يعني عن قتادة، عن عبد الله بن سَرْجِس حديثاً واحداً[992]، وقد حدَّث عنه عاصمٌ الأَحْوَل»[993].

---

(988) ورد تصريح عاصمٌ الأحول بالسَّماع من عبد الله بن سَرْجِس في الأثرِ الذي أخرجه الحُميديّ، المسند، (1/ 7)، ح(9)، والطَّيالسيُّ، المسند، (ص: 21)، ح(138)، من طريق شعبة، عن عاصمِ الأحول قال: سمعتُ عبدَ الله بن سَرْجِس قال: رأيتُ عُمر بنَ الخطَّاب رضي الله عنه قَبَّل الحَجَر، وقال: «**إنِّي أُقبِّلُكَ وأعلمُ أنَّك حَجَرٌ، ولولا أنِّي رأيتُ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يُقبِّلُك ما قبَّلتُك**».

(989) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، (2/ 459).

(990) انظر: مقدمة صحيح مسلم (شرح النوويّ) (1/ 88-90)، دار المعرفة، ونزهة النظر، لابن حجر، ص: 63، 125.

(991) إرواء الغليل، للألبانيّ، (1/ 94)، وانظر: تمام المِنَّة، ص: 61.

(992) سيأتي تخريجُه ص: 298.

(993) العلل، لأحمد، (3/ 284).

وفيه أنَّ أحمد بن حنبل أثبت سماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس، ولعلَّ القرينة التي ذكرها أحمد بن حنبل قَبْلُ، وهي سماع عاصمٌ الأحول من عبد الله بن سَرْجِس، قَوِيت عند الإمام أحمد فجعلتُه يجزِمُ بالسَّماع، والله أعلم.

وأمّا الحاكم فقد قال: «ولعلَّ متوهِّماً يتوهم أنَّ قتادةَ لم يُذْكَر سماعه من عبد الله بن سَرْجِس، وليس هذا بمستبدعٍ؛ فقد سَمِع قتادةُ جماعةً من الصَّحابة لم يسمع منهم عاصمُ ابن سُلَيمان الأحول، وقد احتجَّ مسلمٌ بحديث عاصم عن عبد الله بن سَرْجِس[994]، وهو من ساكني البصرة».[995]

وعلَّق الألبانيُّ قائلاً: «أنَّ غاية ما يفيدُه كلام الحاكم هذا إثبات معاصرة قتادة لابن سَرْجِس، وإمكان لقائِهِ وسماعِهِ منه، وهذا يكفي في إثبات الاتصال عند مسلمٍ وحدَهُ دون البخاريّ؛ لأنَّ مِنْ شَرْطِه ثبوتَ اللقاء كما هو معروفٌ عنه... والحاكم نفسُه نفى أن يكون سَمِع منه فقال في «معرفة علوم الحديث»[996]: "لم يسمع من صحابيٍّ غيرِ أنسٍ"».[997]

قال الباحث: وفي هذا التعليق تعليقٌ سبق عند كلام ابن دقيقٍ العيد حول شَرْط مسلم في عنعنة المعاصِر.

وأمّا كون الحاكم نفى سماع قتادة من صحابيٍّ غير أنس، فلعلَّ ذلك كان أوّلاً ثم أثبت السَّماعَ أخيراً بقرينة سماع عاصمٍ الأحول من عبد الله بن سَرْجِس، والله أعلم.

وقد أثبت لقاء وسماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس عددٌ من الأئمّة، منهم: عليُّ بن المدينيّ[998]..

---

(994) وذلك في أربعة مواضع من الصَّحيح، وهي: (1/ 494)، ح(712) و(2/ 925، 979)، ح(1270، 1343) و(4/ 1823)، ح(2346).

(995) المستدرك، للحاكم، (1/ 297).

(996) ص: 111.

(997) إرواء الغليل، للألبانيّ، (1/ 94)، وانظر: تمام المِنَّة، ص: 61.

(998) قال عليُّ بن المدينيّ كما في «البدر المنير» لابن الملقن، (2/ 321-323): «سَمِع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس».

وأبو حاتمٍ[999]، وأبو زُرْعة[1000]، وابن الجوزيّ[1001]، والنَّوويّ[1002]، وابن المُلقِّن.[1003]

وأفاد ابن حجر أنَّ ابنَ خُزَيمة[1004] وابنَ السَّكن صحّحا حديثاً[1005] من رواية قتادة عن عبد الله بن سَرْجِس.[1006]

قال الباحث: والذي يظهر ممّا تقدَّم أنَّ قتادة سَمِع من عبد الله بن سَرْجِس في الجملة، واللهُ تعالى أعلم.

ولقتادة عن عبد الله بن سَرْجِس حديثٌ واحدٌ:

(64) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا عُبَيد الله بن سعيد، قال: أنبأنا معاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عبد الله بن سَرْجِس: أنَّ نبيَّ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي جُحْرٍ**».

قالوا لقتادةَ: وما يُكْرَه من البولِ في الجُحْر؟. قال: «يُقال: إنَّها مساكنُ الجِنِّ»".[1007]

وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 82)، ح(20794)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 54)، ح(29)، وابن الجارود، المنتقى، (ص: 21)، ح(34)، والحاكم، المستدرك، (1/ 297)، ح(666)، من طُرُقٍ عن معاذ بن هشامٍ، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيِّ به مرفوعاً بنحوه، وفي

(999) حيث قال في «المراسيل» (ص: 175): «ولم يلقَ قتادةُ من أصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا أنساً وعبد الله بنَ سَرْجِس».

(1000) قال العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص: 255): «وصحَّح أبو زُرْعة سماعه من عبد الله بن سَرْجِس».

(1001) حيث قال في «صفة الصفوة» (3/ 259): «أسندَ قتادةُ عن أنس وعبد الله بن سَرْجِس».

(1002) حيث قال في «تهذيب الأسماء» (2/ 57) في ترجمة قتادة: «سَمِع أنس بن مالك، وعبد الله بن سَرْجِس...».

(1003) انظر: البدر المنير، لابن المُلقِّن، (2/ 321-323).

(1004) قال ابن خُزَيمة كما في «المستدرك» للحاكم (1/ 297): «أَنْهَى عن البول في الأَجْحِرَة؛ لخبر عبد الله بن سَرْجِس».

(1005) هو حديثُه الآتي بعد قليل.

(1006) حيث أخرجاه في صحيحيهما، انظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (1/ 310).

(1007) السنُّن الصُّغرى، للنَّسائيِّ، (1/ 33)، ح(34).

بعـض الطُّـرق زيـادة: (**وإذا نِمْـتُم فَـأَطْفِئُوا الـسِّراجَ؛ فـإنَّ الفَـأْرَةَ تأخـذُ الفَتِيلـةَ فتُحـرِق أهـلَ البيتِ، وأَوْكِئُوا**[1008] **الأَسْقيةَ، وخَمِّرُوا**[1009] **الشَّرابَ، وغَلِّقُوا الأبوابَ بالليلِ**).

إسـنادُه صـحيحٌ، والحـديث صـحّحه ابـن خُزَيمـة، وابـن الـسَّكَن[1010]، و الحـاكم[1011]، وابن المُلقِّن.[1012]

وضـعَّفَه ابـن الـتُّركمانيّ[1013]، وتَبِعَـه الألبـانيُّ[1014]، لعِلَّـة الانقطـاع بـين قتـادة وعبـد الله بـن سَرْجِس معتمدين في ذلك على مـا تقـدَّم مـن كـلام أحمـد بـن حنبـل، ولتـدليس قتـادة، وقـد رواه بالعنعنة ولم يصرح بالسَّماع.

فأمّـا العِلَّـة الأولى: وهـي عـدم سـماع قتـادة مـن عبـد الله بـن سَرْجِـس، فقـد تقـدَّم تحقيـق القول فيها، وخَلُص الباحث إلى ثبوت سماع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس في الجملة.

وأمّا العِلَّة الثانيـة: وهـي تـدليس قتـادة، فقـد تقـدم تحقيـق القـول في تدليسه، وأنَّـه مغتفـرٌ في كثرة ما روى، وهو ما ذهب إليه الألبانيُّ نفسُه في مواضع من كتبه.[1015]

(1008) الوِكـاءُ الخَـيْط الـذي تُـشَدُّ بـه الـصُّرَّة والكِـيسُ وغيرهمـا، أي شُـدُّوا رُؤوسَـها بالوِكـاء لِـئلا يَـدْخُلَها حيـوانٌ أويَسْقُطَ فيها شيء.

النهاية، لابن الأثير، ص: 987-988.

(1009) التَّخْمير: التَّغْطِية.

النهاية، لابن الأثير، ص: 284.

(1010) انظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (1/ 310).

(1011) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 297)، ح(666، 667).

(1012) انظر: البدر المنير، لابن المُلقِّن، (2/ 321).

(1013) انظـر: الجـوهر النقـيّ، لا بـن الـتُّركمانيّ، المطبـوع مـع الـسُّنن الكـبرى، للبيهقـيّ، (1/ 99)، مجلـس دائـرة المعارف.

(1014) انظر: إرواء الغليل، للألباني، (1/ 94)، وتمام المِنَّة، ص: 61.

(1015) تقدَّم الكلامُ حول تدليسِ قتادة ص: 29-35.

[21] عُرْوةُ بن الزُّبير[1016]

سُئِل الإمـام أحمـد عـن سـماع قتـادة مـن عـروة بـن الـزُّبير ومـن رواةٍ آخـرين فقـال: « لم يسمع منهم».[1017]

وقال أبو داود: «لم يسمع قتادةُ من عُروة شيئاً».[1018]

وقال البَرْدِيجيُّ: «ولم يسمع من الشَّعبيِّ... ولا من عُرْوة بن الزُّبير».[1019]

وهو كما قالوا؛ فـإن عُـرْوة بـن الـزُّبير مـدنيٌّ، حيـث ذكـره ابـن سـعد في الطَّبقـة الثانيـة مـن أهـل المدينـة، وذكـره ابـن معـين في تـسمية تـابعي أهـل المدينـة[1020]، وكـذا قـال ابـن حبـان[1021]، والعِجلْيُّ[1022]، وقتادة بصريٌّ، ولم يأتِ ما يدلُّ على دخول أحدهما بلد الآخر، والله أعلم.

(1016) هـو أبـو عبـد الله القُـرَشيُّ، أحـد فقهـاء أهـل المدينـة، قـال ابـن سـعدٍ في «الطبقـات الكـبرى» (5/ 179): «وكـان ثقـةً، كثـيرَ الحـديثِ، فقهيـاً، عاليـا (ولعلَّهـا (عالمـا) كـما في «تـاريخ دمـشق» (40/ 240))، مأمونـاً، ثَبْتـاً». وقـال الزُّهـريُّ: «وكـان بحـراً لا تُكَـدِّرُه الـدِّلَاءُ». وقـال ابـن حبـان في «الثقـات» (5/ 194): «وكـان مـن أفاضـلِ أهـلِ المدينـة وعلمائِهـم». وقـال العِجْـليُّ في «معرفـة الثقـات» (2/ 133): «تـابعيٌّ، ثقـة»، تـوفي بعـد عـام (90هـ) على أقوالٍ كثيرة.

وانظـر: الطبقـات الكـبرى، لابـن سـعد، (5/ 181)، والجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتمٍ، (6/ 395)، والثقـات، لابــن حبــان، (5/ 195)، وتــاريخ دمــشق، لابــن عــساكر، (40/ 239، 240، 242، 283-286)، وتهــذيب الكمال، للمزِّيّ، (20/ 23-25).

(1017) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 173.

(1018) السُّنن، لأبي داود، (1/ 122).

(1019) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 255.

(1020) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 165).

(1021) انظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 194).

(1022) انظر: معرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 133).

ولقتادة عن عُرْوة بن الزُّبير حديثاً واحداً:

(65) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عبد الصَّمد، قال: حدَّثنا المثنَّى ـ يعني ابن سعيدٍ ـ، قال: حدَّثنا قتادة، عن عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشة: «**أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْ جَنَابَةٍ تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، يُخَلِّلُ**[1023] **بِأَصَابِعِهِ أُصُولَ الشَّعَرِ**»".[1024]

وأخرجه ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، ص: 64، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

وقال عنه بعد أن أورد عدة أحاديث: «حديثٌ غريبٌ صحيحٌ».[1025]

وقال الألبانيُّ: «وإسنادُه صحيحٌ على شرطهما».[1026] وهو متعقَّبٌ بضعف إسنادِهِ للانقطاع بين قتادة وعُرْوة بن الزُّبير.

ولكنَّه ثَبَت صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 99، 105)، ح(245، 269)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 253)، ح(316/ 35، 36)، من طريق هشام بن عُرْوة، عن أبيه عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشة بلفظ: (**أَنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كان إِذَا اغْتَسَل مِنَ الجنابةِ بَدَأَ فَغَسَلَ يدَيْه، ثُمَّ يَتَوضّأُ كما يَتَوضّأُ للصَّلاةِ، ثُمَّ يُدخِلُ أَصَابِعَهُ في الماءِ، فيُخَلّلُ بها أصولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ على رأسِهِ ثلاثَ غُرَفٍ بيدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ**[1027] **الماءَ على جِلدِهِ كلِّه**).

(1023) التخليل: تفريق شَعَر اللحية وأصابع اليدين والرِّجلين، وأصله من إدخال الشَّيء في خلال الشَّيء، وهو وسطه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 283.

(1024) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/ 252)، ح(26183).

(1025) ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين، ص: 65.

(1026) صحيح أبي داود، للألباني، (1/ 443).

(1027) أي: يصبُّ الماء بكثرةٍ.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 723.

[22] عِكْرمة مَوْلى ابنِ عبَّاس(1028)

(1028) أبو عبد الله، البَرْبَريُّ، ثُمَّ المدَنيُّ، الهاشميُّ، الحَبْر العالِم، مَلَكَهُ ابن عباسٍ عند ما وَلِي البصرة، من أهل الحفظ والإتقان، والملازمين للوَرَع في السرِّ والإعلان، أعلم النَّاس بكتاب الله في زمانه، ولَمَّا قَدِم عِكْرمة البصرة أمسك الحسن البصريُّ عن التفسير، قال قتادةُ: «أعلمُ النَّاس بالتفسير عِكْرمة». إلا أنَّه كان يرى رأي الخوارج، توفِّي عام: (107هـ) بالمدينة، وقيل: قبل ذلك، وقيل: (109هـ).

انظر: مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 82، والكامل، لابن عدي، (5/ 267، 269)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (41/ 76، 99، 116، 120)، وتذكرة الحفاظ، للذّهبيّ، (1/ 96).

وثَّقه: أيُّوب السَّختيانيّ، وقال كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، (7/ 8): «لو لم يكن عندي ثقةً لم أكتب عنه». وابن معين في «التاريخ»، رواية الدَّارميّ، (ص:117)، وأحمد بن حنبل كما في «تاريخ دمشق» (41/ 103) وقال: «يحتجُّ به». والبخاريّ في «التاريخ الكبير» (7/ 49) وقال: «ليس أحدٌ من أصحابنا إلا وهو يحتجُّ بعِكْرمة». وابن أبي ذئب كما في «الضُّعفاء» للعُقَيلي (3/ 376)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، (7/ 8) وزاد: «يُحتجُّ بحديثه إذا روى عنه الثِّقاتُ». وقال ابن عدي في «الكامل» (5/ 271): «ولم أُخرِّج ها هنا من حديثه شيئاً؛ لأنَّ الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيمُ الحديثِ إلا أن يروي عنه ضعيفٌ، فيكون قد أُتِيَ من قِبَل ضعيفٍ لا من قِبَلِه، ولم يمتنع الأئمّةُ من الرِّواية عنه، وأصحاب الصِّحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقةٌ في صحاحهم، وهو أشهر من أن يُحتاج أن أُجرِّح حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به».

وكان مالكٌ يَكْرَهُ عِكْرَمة كما في «الكامل» لابن عدي (5/ 270)، وقال وُهَيب بن خالد الباهليّ كما في «الضُّعفاء» للعُقَيلي (3/ 373): «شَهِدتُ يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ وأيُّوبَ، فذكرا عِكْرمة، فقال يحيى بن سعيد: "كان كذَّاباً". وقال أيُّوب: "لم يكن بكذَّابٍ"». وقال ابن سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (5/ 292): «وكان عِكْرمةُ كثيرُ الحديث والعِلْم، بَحْراً من البُحور، وليس يُحتجُّ بحديثه، ويتكلَّمُ النَّاسُ فيه».

قال الباحثُ: والذي يظهر أن عِكْرمة ثقةٌ، لاسيَّما إذا روى الثقاتُ عنه، وروايتُه مخرَّجةٌ في صحيح البخاريّ، ومن تكلَّم فيه فلأجل رأي الخوارج الذي كان يعتقدُه، قال أبو حاتمٍ: «والذي أَنكَر عليه يحيى بن سعيد الأنصاريّ ومالك فلسبب رأيه».

إلا أنَّ العِجْليَّ حكى تراجعه عن هذا الرأيّ فقال في «معرفة الثقات» (2/ 145): «مكيٌّ، تابعيٌّ، ثقةٌ، وهو بريءٌ ممَّا يرميه النَّاسُ به من الحَرُوريَّة». وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 397): «ولا تَثْبُت عنه بدعةٌ»، والله أعلم.

والحَرُوريَّة: هي إحدى فرق الخوارج، سكنت منطقة حَرُوراء بالكوفة أيَّام عليّ بن أبي طالبٍ.

انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (4/ 500)، و(7/ 481).

قال المـرُّوذِيّ لأبي عبـد الله أحمـد بـن حنبـل بعـد ذكـره لحـديثٍ مـن روايـة قتـادة عـن عِكْرمة: «إنَّهم يقولـون[1029]: إنَّ قتـادة لم يـسمع مـن عِكْرمـة. قـال: "هـذا لا يَـدْري الـذي قـال!" وغَضِب، وأخـرج إليَّ كتابـه فيـه أحاديـث ممَّـا سَـمِع قتـادة مـن عِكْرمـة، فـإذا سـتَّةُ أحاديـث[1030]: (سمعتُ عِكْرمة).

وقال أبو عبد الله: "قـد ذَهـب مـن يُحسِنُ هـذا"، وعَجِب مـن قـومٍ يتكلمـون بغـير علـمٍ، وعجب من قول من قال: لم يسمع!.

وقال: "سبحان الله! **فهو قَدِم إلى البصرة**[1031] **فاجتمع عليه الخَلْقُ**".

وقال يزيد بن حـازم: هـذا رواه حمَّـاد بـن زيـد: "إنَّ عِكْرمـة سـأل عـن شيءٍ مـن التَّفـسيرِ، فأجابه قتادةُ"».[1032]

وفي هـذا النَّقـل عـن أحمـد إثبـات سـماع قتـادة مـن عِكْرمـة، وردَّ عـلى مـن نفـى الـسَّماعِ بتصريح قتادة بالـسَّماع في عـدَّة أحاديـث، ومـا ذَكَـرَه مـن قُـدِوم عِكْرمـة البـصرة واجتـماعِ الخلـق عليه، وكذا سؤالُه قتـادةَ عـن شيءٍ مـن التَّفـسير، هـي قـرائنُ تؤيِّـد مـا ذكـر أحمـد بـن حنبـل مـن ثبوت السَّماع.

وليس في هذا النَّقـل مـا يَقْـصِرُ الـسَّماع عـلى هـذه الأحاديـث الـسِّتة، وإنَّـما مـراد أحمـد بـن حنبل إثبات أصل سماع قتادة من عِكْرمة بدليل ثبوت السَّماع في عدَّة أحاديث.

(1029) ولعلَّ من هـؤلاء أيُّـوب الـسَّختياني، فقـد قيـل لأحمـد بـن حنبـل: رُوِيَ عـن أيُّـوب، قـال: «لم يـسمع قتـادةُ عـن عِكْرمة إلا حديثين». قال: «باطلٌ، قد روى عنه أحاديث».

بحر الدم، لابن المُبرِّد، ص: 422-423.

(1030) وفي طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، (3/ 82): (أخرج خمسة، ستَّة أحاديثَ، أو سبعة).

هذا، ولم يقف الباحثُ على تعيين هذه الأحاديث السّتَة التي صرَّح فيها قتادة بالسَّماع من عِكْرمة، وإنَّما أخرج البخاريُّ أربعة أحاديث يأتي تخريجُها عند ذِكْر مرويَّات قتادة عن عكرمة، في واحدٍ منها تصريحٌ بالسَّماع، والله أعلم.

(1031) **انظر قُدُومَهُ البصرة**: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (41/ 117).

(1032) المنتخب من العلل للخلّال، لابن قُدَامة المقدسيّ، ص: 283.

وأمّا ما روي عن قتادة أنَّه قال: «ما حَفِظتُ عن عِكْرمة إلا بيتَ شِعْرٍ».[1033]

فقد علَّق عليه الذهبيُّ قائلاً: «فعلى هذا روايتُه عنه تدليسٌ، وفي صحيح البخاريّ لقتادة عن عكرمة أربعةُ أحاديث[1034]...».[1035]

قال الباحث: تقدَّم أنَّ غالب تدليس قتادة هو من روايته عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وعليه فإذا ثبت سماعُه ممَّن عاصره ـ كما هو الحال مع عِكْرمة ـ فإنَّه يحمل باقي حديثه الذي رواه بالعنعنة على السَّماع، وأمَّا إذا كان تدليس قتادة من روايته عمَّن سَمِع منه ما لم يسمع منه، وهو ما قصده الذهبيُّ بقوله: "فعلى هذا روايتُه عنه تدليسٌ"؛ إذ السَّماعُ بين قتادة وعكرمة ثابتٌ، فهذا النوع من التدليس مغتفرٌ في جَنْب كثرة ما روى من الأحاديث كما تقدَّم تحقيقه[1036]، والله أعلم.

ولقتادةَ عن عِكْرمة خمسة عَشَر حديثاً:

الحديث الأوَّل:

(66) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حدَّثنا موسى بن إسماعيل، قال: أخبرنا همَّام، عن قتادة، عن عِكْرمة قال: صلَّيتُ خَلْفَ شيخٍ[1037] في مكَّة، فكبَّر ثِنتَينِ وعِشْرينَ تكبيرةً، فقلتُ لابن عبّاسٍ: إنَّه أحمقٌ. فَقَالَ: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ**[1038]؛ **سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**».

(1033) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (41/ 117).

(1034) سيأتي تخريجها في المرويّات.

(1035) السِّير، للذّهبيّ، (5/ 26).

(1036) ص: 29-35.

(1037) ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (2/ 271) أنَّ عِكْرمة سمَّاه في بعض الطُّرق أبا هُرَيرة.

(1038) أي: فَقَدَتْكَ، والثَّكَل والثُّكْل: فَقْدُ الولد، وهو دعاء عليه بالموت لسُوء فعله أو قوله، ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تَجْري على ألسنةِ العرب، ولا يُرَاد بها الدُّعاء.

النهاية، لابن الأثير، ص: 125.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (2/ 272): «واستحقَّ عِكْرمةُ ذلك عند ابن عبَّاسٍ، لكونه نَسَبَ ذلك الرَّجُلَ الجليلَ إلى الحُمْقِ، الذي هو غايةُ الجهل، وهو بريءٌ من ذلك».

وقال موسى: حدَّثنا أَبَانُ، حدَّثنا قتادةُ، حدَّثنا عِكْرمةُ ".[1039]

وفي المتابعة التي ذكرها البُخاريُّ من طريق أَبَان عن قتادة تصريحُ قتادة بالسَّماع من عِكْرمة.

الحديث الثاني:

(67) قال الإمام البُخاريّ رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا محمَّد بن جَعْفَر، حدَّثنا شعبةُ، عن قتادةَ، عن عِكْرمةَ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «**لَعَنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ**».[1040]

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2207)، ح(5547) و(6/ 2508)، ح(6445)، من طريق يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً بمعناه، وفيه زيادة: («**وأخرجُوهم من بُيوتِكُم**»، قال: فأخرج النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فُلاناً، وأخرج عُمَر فُلاناً).

الحديثُ الثَّالث:

(68) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حدَّثنا آدم، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ: عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ**»[1041] يَعْنِي: الخِنْصَرَ والإِبْهَامَ.

حدَّثنا محمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا ابنُ أبي عَدِي، عن شُعبة، عن قتادةَ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ قال: سمعتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَحْوَه ".[1042]

(1039) الصَّحيح، للبخاريّ، (1/ 272)، ح(755).

(1040) الصَّحيح، للبخاريّ، (5/ 2207)، ح(5546).

(1041) أي: في الدِّيَة، فلا فرق بين أصابع اليد في مقدار الدِّيَة، وهي عُشْر دِيَة النَّفسِ.

انظر: فتح الباري، لابن حجر، (12/ 225).

(1042) الصَّحيح، للبخاريّ، (6/ 2526)، ح(6500).

الحديث الرَّابع:

(69) قال الإمـام الترمـذيُّ رحمـه الله: "حـدَّثنا محمَّـد بـن بَـشَّار، حـدَّثنا معـاذُ بـن هـشامٍ، حدَّثني أبي، عن قتادةَ، عن عِكْرَمـة، عـن ابـن عبَّـاسٍ: «**أَنَّ النَّبِـيَّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ نَهَـى عَـنْ الْمُجَثَّمَةِ**[1043]، **وَلَبَنِ الجَلَّالَةِ**[1044]، **وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِيِّ السِّقَاءِ**[1045]».

قال محمَّد بـن بَـشَّار: وحـدَّثنا ابـنُ أبي عَـدِي، عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتـادة، عـن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ، عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَحْوَه".[1046]

إسنادُه صحيحٌ.

وأخرجـــه أحمـــد، المـــسند، (1/ 339)، ح(3143)، وابـــن حبـــان، الـــصَّحيح، (12/ 220)، ح(5399)، مـن طريـق **عبـد العزيـز بـن عبـد الـصَّمد**، وأخرجـه الحـاكم، المـستدرك، (2/ 40)، ح(2247)، مـن طريـق **عبـد الوهَّـاب بـن عطـاء الخفَّـاف**، كلاهمـا عـن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحـديث قـال فيـه الترمـذيُّ: «هـذا حـديثٌ حَـسَنٌ صـحيحٌ».[1047] وقـال الحـاكم عَقِـب الحديث : «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط البخاريّ، ولم يُخرِّجاه». وصحّحه الألبانيُّ.[1048]

(1043) هـي كـلُّ حيـوانٍ يُنـصَبُ ويُرمـى ليُقتَـل، إلا أنَّهـا تَكْثُـرُ في الطَّـيرِ والأرانـبِ وأشـباهِ ذلـك ممَّـا يَجْثِم في الأرض؛ أي: يلزَمُها ويلتصقُ بها، وهو بمنزلة البُروكِ للإبل.

النهاية، لابن الأثير، ص: 138.

(1044) الجَلَّالة من الحيوان: التي تأكل العَذِرَة، والجَلَّة: البَعَر، فوُضِع مَوْضع العَذِرَة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 161.

(1045) أي: من فَمِ القِرْبة.

(1046) الجامع، للترمذيّ، (4/ 270)، ح(1825).

(1047) المصدر السَّابق، (4/ 270).

(1048) الصَّحيحة، للألبانيّ، (5/ 509).

الحديثُ الخامِس:

(70) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا عَمْرو بن عليّ [الفلَّاس]، عن محمّد بن سَوَاء، قال: حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادةَ ويعلى بن حَكِيم، عن عِكْرمة عن ابن عبَّاسٍ قال: «**تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ وَهُوَ مُحْرِمٌ**». وفي حديث يَعْلى: «**بِسَرِفَ**[1049]»".[1050]

إسنادُه صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 336)، ح(3109)، من طريق **عبد الله بن بكرٍ، وعبد الوهَّاب بن عطاء**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 310)، ح(11833)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 1966)، ح(4824)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 1031)، ح(1410/ 46، 47)، من طريق **أبي الشَّعثاء جابر بن زيد**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 652)، ح(1740)، من طريق الأوزاعيّ عن **عطاء بن أبي رباح**، و(4/ 1553)، ح(4011)، من طريق أيُّوب عن **عِكْرمة**، وأخرجه البخاريُّ مُعلَّقاً، الصَّحيح، (4/ 1533)، من طريق **عطاء ومجاهد**، خمستُهم عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

وقال الترمذيُّ: «حديثُ ابن عباسٍ حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».[1051]

ولكن ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[1052] أنَّ السَّلَف طعنوا في رواية ابن عباسٍ هذه، حيثُ نَقَل عن سعيد بن المسيّب قوله: «وَهِمَ ابنُ عبَّاس في تزويج ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ».[1053]

(1049) مَوْضعٌ على ستّة أميالٍ من مكَّة، وقيل: سبعة، وتسعة، واثني عشر.

معجم البلدان، لياقوت الحَمَويّ، (3/ 212).

(1050) السُّنن الصَّغرى، للنَّسائيّ، (6/ 87)، ح(3271).

(1051) الجامع، للترمذيّ، (3/ 201).

(1052) شرح العمدة، لابن تيمية، (3/ 195).

(1053) أخرجه أبو داود، السُّنن، (1/ 571)، ح(1845).

وكذا نقل عن أحمد قوله: «هذا الحديثُ خَطَأٌ»، وقال الأَثْرم: قلتُ لأحمد: إنَّ أبا ثَوْرٍ يقول: بأيِّ شيءٍ يُدْفع حديثُ ابن عباس - أي: مع صحته -؟. قال: فقال: «اللهُ المستعان! ابنُ المسيّب يقول: وَهِمَ ابنُ عباس. وميمونة تقول: تزوجني وهو حلالٌ».[1054]

قال الباحثُ: فالذي يظهر - والله أعلم - أنَّ الحديث صحيحُ السّند، ولكنَّ ابن عباس وَهِم في قوله: «**تزوَّج النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ميمونةَ وهو مُحرِمٌ**»، إذ هو معارَضٌ بما هو أقوى منه.[1055]

الحديثُ السَّادس:

(71) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرني هلال بن العلاء، قال: حدَّثنا إسماعيلُ ابن عبد اللهِ بن زُرَارة، قال: حدَّثنا عبَّاد بن العوَّام، قال: حدَّثنا سعيدٌ [بن أبي عَرُوبة]، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عباسٍ قال: قال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»".[1056]

وعبَّاد بن العوَّام وإن كان ثقةً[1057]، فقد قال فيه أحمد بن حنبل: «عبَّادُ بن العوَّام مُضَطرِبُ الحديثِ عن سعيد بن أبي عَرُوبة».[1058]

(1054) فتح الباري، لابن حجر، (9/ 165).

(1055) اختلف أهل العلم في زواج النبيّ صلى الله عليه وسلم بميمونة، هل كان محرما أم حلالاً؟ ومنشأ الخلاف الاختلاف في الأحاديث والآثار الواردة في الباب، وللعلماء مسالك عدّة في إزالة هذه التعارض بين الأحاديث، ليس هذا موضعُ بَسْطِه.

انظر تفصيل المسألة: فتح الباري، لابن حجر، (4/ 51-52) و (7/ 510) و(9/ 165)، وصحيح أبي داود، للألبانيّ، (6/ 105-110)، ومختلف الحديث، لنافذ حمّاد، ص: 308-312.

(1056) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (7/ 104)، ح(4062).

(1057) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 330)، ومعرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 17)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 83)، والثقات، لابن حبان، (7/ 162)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (11/ 104).

(1058) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 83).

ثمَّ إنَّ عبَّاداً خُولِف، خالفه محمَّد بن بِشْر بنِ الفَرَافِصَة، حيث جعله من رواية قتادة عن الحسن مرسلاً: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (7/ 104)، ح(4063)، من طريق محمَّد بن بِشْر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن الحسن البَصريّ مرسلاً.

ومحمَّد بن بِشْر حافظٌ، ثقةٌ، ثَبْتٌ[1059]، وسماعه من سعيد بن أبي عَرُوبة صحيحٌ قبل الاختلاط[1060]، وقال أبو عُبيدٍ الآجرِّيّ: سألتُ أبا داود عن سماع محمَّد بن بِشْر من ابن أبي عَرُوبة. فقال: «هو أحفظُ من كان بالكوفةِ».[1061]

وبه يظهر أَنَّ رواية عبَّاد بن العوَّام المتصلة غيرُ محفوظةٍ، وأنَّ المحفوظ رواية محمّد بن بِشْر المرسلة، لذا قال النَّسائيُّ بعد أن أخرج الحديث من طريق محمَّد بن بِشْر: «وهذا أولى بالصَّواب من حديث عبَّاد».[1062]

ورَوَاهُ عن قتادة أيضاً هِشَامٌ الدَّستوائيّ: أخرجه أحمد، المسند، (1/ 322)، ح(2968)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (7/ 105)، ح(4064، 4065)، وأبو يعلى، المسند، (4/ 410)، ح(2533)، وابن حِبَّان، الصَّحيح، (10/ 327)، ح(4475)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 272)، ح(10638)، من طُرُقٍ عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً بلفظِهِ، وفيه قِصّةٌ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأصلُه في الصَّحيح من غير طريق قتادة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1098)، ح(2854) و(6/ 2537)، ح(6524)، من طريق أيُّوب، عن عِكْرمة، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً بلفظه، وفيه قِصّة.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ محفوظٌ من طريق قتادة عن أنس بن مالك عن ابن عباس مرفوعاً، ومن طريق قتادة، عن الحسن البَصْري مرسلاً، وأصله ثابتٌ في صحيح البخاريّ.

(1059) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 322)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 469.

(1060) انظر: التقييد والإيضاح، للعراقيّ، ص: 399.

(1061) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (9/ 64).

(1062) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (7/ 104).

الحديثُ السَّابع:

(72) قـال الإمـام النَّـسائيُّ رحمـه الله: "أخبرنـا أحمـد بـن حفـص بـنِ عبـد الله، قـال: حدَّثني أبي، قـال: حـدَّثني إبـراهيم ـ هـو ابـن طَهْـمَان ـ، عـن الحجَّـاج بـن الحجَّـاج، عـن قتـادة، عـن عِكْرمـة، عـن ابـن عبَّـاسٍ قـال: «**عَـقَّ**[1063] **رَسُـولُ الله صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ عَـنْ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِكَبْشَيْنِ**[1064] **كَبْشَيْنِ**»".[1065]

وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، الأوسـط، (8/ 78)، ح(8018)، مـن طريـق ابـنِ طَهْـمَان، عـن الحجَّاج بن الحجَّاج الباهليِّ الأَحْول به مرفوعاً بنحوه دون ذِكْرٍ للكَبْشَينِ.

وقال الطَّبرانيُّ عَقِبَه: «لم يـرو هـذا الحـديث عـن قتـادة إلا الحجَّـاج بـن الحجَّـاج، تفـرَّد بـه: إبراهيم بن طَهْمَان».

والحـديثُ إسـنادُه صـحيحٌ عـلى شَرْط البُخـاريِّ ومـسلمٍ؛ فروايـة (إبـراهيم بـن طَهْـمَان، عــن الحجَّــاج بــن الحجَّــاج، عــن قتــادة): أخرجهــا البخــاريُّ، الــصَّحيح، (2/ 578)، ح(1516)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 426)، ح(612).

وأخرجــه البــزَّار، المــسند، (4/ 466)، ح(7252)، وأبــو يعــلى، المــسند، (5/ 323)، ح(2945)، وابــن حبــان، الــصَّحيح، (12/ 125)، ح(5309)، والطَّــبرانيُّ، المعجــم الأوسـط، (2/ 246)، ح(1878)، مـن طريـق عبـد الله بـن وَهْـبٍ، عـن جَريـر بـن حـازم، عـن قتادة، عـن أنـس بـن مالـك بلفـظ: (**عـقَّ رَسُـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم عـن حَـسَنَ وحُـسَينٍ بكَبْشَينِ**).

وفيه أنَّ جَرير بنَ حازمٍ خالف حجَّاج بن حجَّاج في سند الحديث ومَتْنه:

(1063) العَقيقـةُ: هـي الذَّبيحـةُ التـي تُـذْبَحُ عـن المولـود، وأصـلُ العـقِّ: الـشَّقُّ والقَطْـعُ، وقيـل للذَّبيحـة عقيقـة؛ لأنَّهـا يُشَقُّ حَلْقُها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 632.

(1064) هو فَحْل الضَّأْنِ في أَيّ سِنٍّ كان.

لسان العرب، لابن منظور، (6/ 338).

(1065) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (7/ 165)، ح(4219).

أمَّـا سـندُه: فـرواه جريـرٌ، عـن قتـادة، عـن أنـس، بيـنما رواه حجَّـاج، عـن قتـادة، عـن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ.

وأمَّا مَتْنُـه: ففـي حـديث جَريـر أنَّ النَّبـيَّ صـلَّى الله عليـه وسـلَّم عـقَّ عـن حَـسَنٍ وحُـسَينٍ كَبْـشَين، أي: عـن كُـلِّ واحـدٍ كَـبْشٍ، وفي حـديث حجَّـاج أنَّ النَّبـيَّ صـلَّى الله عليـه وسـلم عـقَّ عن حَسَنٍ وحُسَينٍ بِكَبْشَينِ كَبْشَينِ، أي: عن كُلِّ واحدٍ كَبْشَينِ.

والـذي يظهـر تـرجُّح روايـة حجَّـاج بـن حجَّـاج؛ وذلـك لأنَّ حجَّاجـاً قـال فيـه ابـن خُزَيمة: «هو أحدُ حفَّاظ أصحاب قتادة»[1066].

وأمَّـا جَريـر بـن حـازم ففـي روايتـه عـن قتـادة ضَـعْفٌ ونكـارةٌ خاصَّـةً إذا تفـرَّد كـما تقدَّم[1067]، فكيف إذا خالف من هو أوثقُ منه في قتادة!.

وقـال الـضَّياء المَقْـدِسيّ: «ذُكِـرَ هـذا الحـديثُ للإمـام أحمـد، قـال: نَعَـم، جريـرٌ يُخطِـئ في حديث قتادةَ»[1068].

والحـديثُ أعلَّـه البـزَّار بتفـرَّد جَرِيـرٍ بـه، فقـال: «وهـذه الأحاديـثُ لا نعلَـمُ أحَـداً تـابع جَرير بن حازمٍ عليها»[1069] ووافقه الطَّبرانيُّ[1070]، والدَّارقطنيُّ[1071]، وابنُ طاهرٍ المقدسيّ[1072].

وأعلَّـه أبـو حـاتمٍ بالإرسـال فقـال: «أخطـأ جرِيـرٌ فِي هـذا الحـدِيثِ، إنّـما هُـو: قتـادةُ، عـن عِكْرمة، قال: **"عقّ رسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ..."** مُرسلاً»[1073].

ولم يقف الباحثُ على رواية عِكْرمة المرسلةِ من طريقٍ مُسندٍ.

(1066) تهذيب الكمال، للمزِّي، (5/ 432).

(1067) ص: 258.

(1068) الأحاديث المختارة، للضّياء المقدسيّ، (7/ 85).

(1069) المسند، للبزَّار، (4/ 465).

(1070) انظر: المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (2/ 246).

(1071) انظر: أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيّ، لابن طاهر المقدسي، (2/ 139).

(1072) انظر: ذخيرة الحُفَّاظ، لابن طاهر المقدسيّ، (3/ 1583).

(1073) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 546).

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديث ثابـتٌ مـن طريـق حجَّـاج، عـن قتـادة، عـن عِكْرمـةَ، عـن ابـن عبَّـاسٍ مرفوعـاً بلفـظ: (**أنَّ النبـيَّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم عـقَّ عـن حَـسَنٍ وحُـسَينٍ بِكَبْـشَينِ كَبْشَينِ**).

الحديثُ الثَّامن:

(73) قـال الإمـامُ النَّـسائيُّ رحمـه الله: "أخبرنـا عمـرو بـنُ عـليٍّ، قـال: حـدَّثنا عفَّـان [بـن مسلم الصفَّار]، قـال: حـدَّثنا همَّـام [بـن يحيـى]، عـن قتـادة، عـن عِكْرمـة، عـن أبي هُرَيـرةَ قـال: قـال رسـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم: «**مَـنْ صَـوَّرَ صُـورَةً كُلِّـفَ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ أَنْ يَـنْفُخَ فِيهَـا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ**»".[1074]

وأخرجـه أحمـد، المـسند، (2/ 504)، ح(10556)، مـن طريـق يزيـد بـن هـارون، عـن همَّام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادات.

وأشـار الـدَّارقطنيُّ في «العلـل» (11/ 125) إلى أنَّ الحكـم بـن عبـد الملـك تـابع همَّامـاً في روايتِهِ عن قتادة به مرفوعاً.

وأخرجـه البخـاريُّ معلَّقـاً، الـصَّحيح، (6/ 2581)، ح(6635)، ووصـله ابـن حجـر في «تغليـق التعليـق» (5/ 275) مـن طريـق أبي عَوَانـة، عـن قتـادة، ومـن طريـق أبي هاشـمٍ الرُّمانيّ يحيى بن دينار، كلاهما (قتادة وأبو هاشم) عن عِكْرمة، عن أبي هُرَيرة موقوفاً.

وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (11/ 309)، ح(11831)، مـن طريـق طلحـة بـن عبد الرَّحمن، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

وفيه تفرَّد طلحة بن عبد الـرَّحمن بهـذا الوجـه عـن قتـادة مـن بـين أصـحابه، حيـث جعلـه طلحةُ مـن روايـة قتـادة، عـن عِكْرمـة، عـن ابـن عبَّـاس، وهـو مخـالفٌ لروايـة أصـحاب قتـادة، وهم: همَّام بن يحيى، و أبو عَوَانـة، والحكـم بـن عبـد الملـك، حيـث رَوَوْه عـن قتـادة عـن عِكْرمـة عن أبي هُرَيرة.

(1074) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيِّ، (8/ 215)، ح(5360).

وطلحة بن عبد الرَّحمن، هو: المُؤدِّب، ذكره ابن حبان في «الثِّقات»[1075] وقال: «من أهل البصرة». وقال فيه ابن عدي: «وروى هو عن قتادة شيئاً لا يُتابِعُوه عليه».[1076]

وهذا الوجه ممَّا لم يُتابَع عليه طلحةُ بن عبد الرَّحمن؛ فهو غيرُ محفوظٍ؛ ولأجل ذا أعلَّه الطَّبرانيُّ بالتفرَّد فقال: «لم يروِ هذا الحديثَ عن قتادة إلا طلحةُ بنُ عبد الرَّحمن».[1077]

ولكنَّ الحديث ثَبَتَ صحيحاً من حديث ابن عبَّاس مرفوعاً من طريق قتادة عن غير عِكْرمة: حيثُ أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1670)، ح(2110)، من طريق **هشامٍ الدَّستوائيّ**، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 204)، ح(12900)، من طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة**، كلاهما عن قتادة، عن النَّضْر بن أنس بن مالك، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

وكذا ثَبَتَ من غير طريق قتادة: حيث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 775)، ح(2112)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1670)، ح(2110/ 99)، من طريق **سعيد بن أبي الحَسَن البَصْريّ**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2223)، ح(5618)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1670)، ح(2110/ 100)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن **النَّضْر بن أنس بن مالك**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2581)، ح(6635)، من طريق أيُّوب السَّختياني، عن **عِكْرمة مولى ابن عباس**، ثلاثتُهم عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه، وفي بعضها زيادات.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2581)، ح(6635)، من طريق خالد بن مِهْران الحذَّاء، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ موقوفاً.

ثُمَّ أشار البخاريُّ عَقِب الحديث إلى أنَّ هشام بن حسَّان تابع خالداً في روايته عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ موقوفاً.

وحاصلُ ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف في وقفه ورفعه في حديثي أبي هُرَيرة وابن عبَّاس:

(1075) (6/ 489).

(1076) الكامل، لابن عدي، (4/ 113).

(1077) المعجم الأوسط، للطَّبرانيّ، (4/ 103).

أمَّـا حـديثُ أبي هُرَيـرة: اختُلِـف فيـه عـلى عِكْرمـة في وَقْفِـه ورَفْعِـه، فـرواه عـن عِكْرمـة قتادةُ، واختلف عليه: فـرواه همَّـام بـن يحيـى والحكـم بـن عبـد الملـك عـن قتـادة مـن حـديث أبي هُرَيرة مرفوعاً، وتفرَّد أبـو عَوَانـة فـرواه عـن قتـادة مـن حـديث أبي هريـرة موقوفـاً، ولكـن تـابع قتادة على هذا الوجه أبو هاشمٍ الرُّماني، فرواه عن عكرمة عن أبي هُرَيرة موقوفاً.

وأمّا حديث ابـن عبَّـاسٍ: اختُلِـف فيـه أيـضاً عـلى عِكْرمـة في وَقْفِـه ورَفْعِـه، فـرواه أيُّـوب، عن عِكْرمـة، عـن ابـن عبَّـاسٍ مرفوعـاً، وتـابع عِكْرمـة عـلى الرَّفـع النَّـضْرُ بـن أنـس بـن مالـك وسـعيد بـن أبي الحـسن البَـصْريُّ، ورواه هـشام بـن حـسَّان وخالـدٌ الحـذاء، عـن عِكْرمـة، عـن ابن عبَّاسٍ موقوفاً.

والـذي يظهـر احـتمال كـلا الـوجهين (الوقـفِ والرَّفـعِ)، فقـد قـال الـدَّارقطنيُّ بعـد أن ذكـر الاخـتلافَ في وَقْـف الحـديثِ ورَفْعِـه: «والقـولان محفوظـان».[1078] وقـال ابـن حجـر: «تعـارضُ الوَقْـفِ والرَّفْـع فيـه لا أثـرَ لـه؛ لأنَّ حُكْمَـه الرَّفـعُ[1079]، وقـد أشـار البخـاريُّ إلى الخـلاف فيـه عـلى عِكْرمـة عـن ابـن عبَّـاسٍ أو عـن أبي هُرَيـرة، والـرَّاجحُ عنـده أنَّـه عـن ابـن عبَّاسٍ، واللهُ أعلم».[1080]

قـال الباحـثُ: وممَّـا يؤيـد الرَّفْـع مـا أخرجـه مـسلم، الـصحيح، (3/ 1670)، ح(2110/ 100) من طريـق النَّـضْر بـن أنـس بـن مالـك قـال: كنـتُ جالـساً عنـد ابـن عبَّـاسٍ، **فجعل يُفتـي ولا يقـولُ: (قـال رسـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم)**، حتـى سـأله رَجُـلٌ، فقـال: إنِّي رَجُلٌ أُصوِّر هذه الصُّورَ. فقـال لـه ابـن عبَّـاسٍ: اُدْنُـه، فـدنا الرَّجُـلُ، فقـال ابـن عبَّـاسٍ: سـمعتُ رَسُولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقولُ: «**مَنْ صَوَّر صُورةً...**». الحديث.

ففيـه بيـانٌ واضـحٌ جَـلِيٌّ أنَّ ابـن عبـاس كـان يفتـي بـادئَ الأمـر دون أن يُسنِد إلى النَّبـيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فلمَّا جاءه رجُـلٌ وسـأله عـن الـصُّورِ أسـند ابـنُ عبـاسٍ الحـديث عـن النبـيِّ

(1078) العلل، للدَّارقطنيِّ، (11/ 125).

(1079) إذ فيه الإخبارُ عن أمرٍ غيبيّ، وهـو أنَّ المـصوِّرَ يُـؤمَر يـوم القيامـة بـالنَّفْخ فـيما صـوَّر، ولـيس بنـافخٍ، وهـذا ممَّـا لا يقال فيه بالرّأي والاجتهاد.

(1080) هدي السّاري، لابن حجر، ص: 381.

صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وتأمَّل قول النَّضْر بن أنس: (**فجعل يُفتي ولا يقولُ: (قال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم)**. ففيه إشعارٌ أنَّ غالب المجلس كان كذلك، فلعلَّ من روى الحديث موقوفاً اختلط عليه الأمرُ، فظنَّهُ من قَوْلِ ابن عبَّاسٍ، والله أعلم.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ صحيحٌ من حديث أبي هُرَيرة وابن عبَّاسٍ مرفوعاً، وكذا موقوفاً وله حُكْمُ الرَّفعِ، والله أعلم.

الحديثُ التَّاسع:

(74) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا عثمانُ بن أبي شَيْبة، حدَّثنا عفَّانُ، حدَّثنا همَّامٌ، عن قتادةَ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ: «**أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْداً أَسْوَدَ، يُسَمَّى مُغِيثًا، فَخَيَّرَهَا**[1081] **ـ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ**»".[1082]

إسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2023)، ح(4976)، عن أبي الوليد الطيالسيِّ، عن همَّام بن يحيى به مختصراً دون قول ابن عبَّاسٍ: (**فَخَيَّرها**...) إلى آخره.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 281)، ح(2542)، عن **عفَّان بن مسلم**، و(1/ 361)، ح(3405)، عن **بَهْز بن أسد**، والطَّبرانيّ، المعجم الكبير، (11/ 308)، ح(11826)، من طريق **هُدْبة بن خالد**، وأخرجه البيهقيّ، السُّنن الكبرى، (7/ 221)، ح(14042)، من طريق **محمَّد بن سِنان**، أربعتُهم عن همَّام بن يحيى به مرفوعاً مطوَّلاً.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2023)، ح(4976)، من طريق شعبة، عن قتادة به مختصراً.

(1081) أي: بين اختيارِ الزَّوجِ واختيار الفَسْخ.

عون المعبود، للعظيم آبادي، (6/ 225).

(1082) السُّنن، لأبي داود، (1/ 678)، ح(2232).

وأخرجه الدَّارقطنيّ، السُّنن، (3/ 293)، ح(182)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة وأيُّوب السَّختيانيّ به مرفوعاً، وفيه زيادةٌ.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (5/ 2023)، ح(4977، 4978)، من طريق **أيُّوب السَّختيانيّ**، وح(4979)، من طريق **خالدٍ الحذَّاء**، كلاهما عن عِكْرمة به مختصراً.

الحديثُ العاشِر:

(75) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن المثنَّى، قال: حدَّثنا أبو الوليد، قال: حدَّثنا همَّامٌ، عن قتادة، قال: حدَّثنا عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ: «**أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ**[1083] **نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ**[1084]، **فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا**[1085]»".[1086]

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 311)، ح(2835)، وأبو يعلى، المسند، (5/ 122)، ح(2737)، من طريق **عبد الصَّمد بن عبد الوارث**، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 239)، ح(2134، 2139)، من طريق **بَهْز بن أسد، ويزيد بن هارون**، و(1/ 252، 311)، ح(2278، 2835)، من طريق **عفَّان بن مسلم**، وأخرجه ابن الجارُود، المنتقى، (ص: 236)، ح(936)، وابن خُزَيمة، الصّحيح، (4/ 347)، ح(3045)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (17/ 272)، ح(745)، من طريق **أبي داود الطَّيالسيّ**، وأخرجه الطَّبراني، المعجم الكبير، (11/ 308)، ح(11828)، من طريق **هُدْبة بن خالد، وحَفْص بن عمر الحَوْضيّ**،

(1083) هو الجُهَنيُّ، وأختُه هي أم حِبَّان أو حِبَال، ذكرها ابنُ مَاكُولا، ولكن ذكر ابن حجر أنَّ أخاها ليس هو راوي هذا الحديث، وَوَهَّمَ في ذلك جماعةً، وعلى هذا لا يعرف اسمُ أخت عقبة بن عامر الجُهَنيّ.

انظر: الإكمال، لابن ماكُولا، (2/ 311)، وفتح الباري، لابن حجر، (4/ 80).

(1084) أي: إلى البيت الحرام.

(1085) الهَدْي: الهَدْيُّ ـ بالتشديد ـ كالهَدْي ـ بالتخفيف ـ، وهو: ما يُهْدَى إلى البيت الحرام من النَّعَم لتُنحَر.

النهاية، لابن الأثير، ص: 1004.

(1086) السُّنن، لأبي داود، (2/ 253)، ح(3296).

سبعتُهم عن همّام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه، وفي بعض الطُّرق: (**تُهْدِي بَدَنةً**) بدل (**تُهْدِي هَدْياً**).

وخولف همّامٌ في قتادة، خالفه هشامٌ الدَّستوائي، وسعيد بن أبي عَرُوبة، فروياه عن قتادة دون ذِكْر الهَدْي.

أما رواية هشامٍ الدَّستوائي: أخرجها أبو داود، السُّنن، (2/ 252)، ح(3297)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها أبو داود، السُّنن، (2/ 253)، ح(3298)، من طريق **ابن أبي عَدِي**، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (10/ 79)، ح(19904)، من طريق **عبد الوهّاب بن عطاء الخفَّاف**، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عِكْرمة مرسلاً: أنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ... بمعنى حديث هشامٍ، ولم يذكر ابن عبَّاسٍ.

وتابع قتادة على هذا الوجه خالدٌ الحذَّاء: فقد أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 341)، ح(11949)، من طريق خالدٍ الحذاء، عن عِكْرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بمعنى حديث هشام.

وبه يظهر أنَّ ذِكْر (الهَدْي) غيرُ محفوظٍ؛ لتفرُّد همَّام بن يحيى به من بين أصحاب قتادة، بل خالف اثنين من أوثق النَّاس في قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرْوبة، وهشامٌ الدَّستوائيّ، فلم يَذْكُرا (الهَدْي)، إلا أنَّ سعيداً خالف في إسناد الحديث فجعله عن عِكْرمة مرسلاً دون ذِكْرٍ لابن عباسٍ.

لذا قال ابن عبد البرِّ بعد ذكره للاختلاف على قتادة: «وليس همَّامٌ بحجَّةٍ فيما خالفَهُ فيه هشامٌ عن قتادة».[1087]

وسبق ابن عبد البرِّ إلى الإشارة لهذه العلَّة أبو داود[1088]، ووافقُه البيهقيُّ.[1089]

(1087) الاستذكار، لابن عبد البر، (5/ 177).

(1088) السُّنن، لأبي داود، (2/ 253)، ح(3297، 3298).

(1089) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (10/ 79).

ويؤكد ما سبق: أنَّ البخاريَّ أخرجه في الصَّحيح، (2/ 660)، ح(1767)، ومسلم في الصَّحيح، (3/ 1264)، ح(1644/ 12)، من طريق يزيد بن أبي حَبِيب، عن أبي الخَيْر مَرْثَد بن عبد الله، عن عقبة بن عامرٍ الجُهَنيّ مرفوعاً، دون ذِكْرٍ للهَدْي.

وعقبة بن عامر صاحب القِصّة، فروايتُه مقدَّمةٌ على غيره، وكذا ذكر البخاريُّ عَقِب الحديث قول يزيد بن أبي حَبِيب: «وكان أبو الخَيْر لا يُفارِقُ عُقْبَةَ». ففيه دليلٌ على أنَّ أبا الخَيْر كان ضابطاً لحديث عُقبةَ بنِ عامر.

والخُلَاصَةُ: أنَّ رواية همَّام بن يحيى عن قتادة ـ وفيها ذِكْر الهَدْي ـ غيرُ محفوظةٍ، والمحفوظُ ما رواه سعيدُ بن أبي عَرُوبة وهشامٌ الدَّستوائيّ، عن قتادة دون ذِكْر الهَدْي.

وهو ثابتٌ أيضاً في الصَّحيحين من طريقٍ أخرى دون ذِكْر الهَدْي، والله أعلم.

الحديثُ الحادي عَشَر:

(76) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن المثنَّى، حدَّثنا عبدُ الأعلى، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن عِكْرمة: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال له ـ يعني لابن صُورِيا[1090] ـ: «**أُذَكِّرُكُمْ بِاللهِ الَّذِي نَجَّاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَأَقْطَعَكُمُ الْبَحْرَ**[1091]، **وَظَلَّلَ عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ**[1092] ..

(1090) هو عبد الله بن صُورِيا، ويقال: ابن صُور، الإسرائيليّ، الأعور، وكان من أحبار اليهود، يقال: إنَّه أسلم، وقيل: أنَّه ارتدَّ بعد أن أَسْلَمَ، فالله أعلم.

الإصابة، لابن حجر، (4/ 133).

(1091) أي: جعلكم تَعبُرونَ البَحْر، قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (5/ 84): «وقَطَعْتُ النَّهرَ قُطوعاً، إذا عَبَرْتَهُ».

(1092) جمع غَمَامة، وهي: السَّحابةُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 680.

وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمُ المَنَّ وَالسَّلْوَى[1093]، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى، أَتَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمُ الرَّجْمَ». قال: ذكَّرتَنِي بعظيمٍ، ولا يَسَعُنِي أن أَكذِبَكَ. وساق الحديث".[1094]

وإسناده ضعيفٌ؛ لإرساله.

وقصة الحديث أخرجها مسلم، الصَّحيح، (3/ 1327)، ح(1700/ 82)، من طريق الأعمش، عن عبد الله بن مُرَّة، عن البراء بن عازب قال: مرَّ على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بيهوديٍّ مُحَمَّماً[1095] مَجلُوداً، فدعاهم صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقال: «**هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُم؟**». قالوا: نعم. فدعا رجلاً من عُلمائِهِم، فقال: «**أُنشِدُكَ بالله الذي أنزل التَّوراةَ على مُوسى، أهكذا تَجِدُون حدَّ الزَّاني في كتابِكُم**». قال: لا، ولولا أنَّك نَشَدْتني بهذا لم أخبرْكَ، نَجِدُه الرَّجمَ، ولكنَّه كَثُر في أشرافنا، فكُنَّا إذا أَخَذْنا الشَّريف تركناهُ، وإذا أَخَذْنا الضَّعيف أقمنا عليه الحدَّ، قلنا: تعالوا فلْنجتَمِع على شيءٍ نقيمُهُ على الشَّريفِ والوضيعِ، فجعلنا التَّحميمَ والجَلْدَ مكان الرَّجْمَ. فقال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**اللهُمَّ إنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أمرك إِذْ أماتُوهُ**». فأمر به فرُجِم، فأنزل اللهُ عزَّ وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ**﴾ إلى قوله: ﴿**إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ**﴾[المائدة: 41]، يقولُ: ائتُوا محمَّداً صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فإن أمركم بالتَّحمِيم والجَلْدِ فخُذُوه، وإن أفتاكُم بالرَّجْم فاحْذَرُوا، فأنزل الله تعالى: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾[المائدة: 44]، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[المائدة: 45]، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾[المائدة: 47]، في الكُفَّارِ كلُّها.

(1093) قيل: المَنُّ شَيءٌ كالطَّلِّ، فيه حلاوةٌ، يَسْقُطُ على الشَّجَرِ، والسَّلْوى طائرٌ. وقيل: المَنُّ والسَّلْوى كلاهُما إشارةٌ إلى ما أَنْعَم اللهُ بِهِ عليهُم، وهما بالذَّات شيءٌ واحدٌ، لكن سمَّاه مَنَّاً بحيثُ أنَّه امتنَّ به عليهم، وسمَّاه سَلْوى من حيثُ أنَّه كان لهم به التَّسَلِّي.

المفردات في غريب القرآن، للرّاغب الأصفهاني، ص: 475.

(1094) السُّنن، لأبي داود، (2/ 336)، ح(3626).

(1095) أي: مَسْوَدُّ الوَجْهِ، من الحُمَمَة: الفَحْمَة، وجمعها حُمَم.

النهاية، لابن الأثير، ص: 234.

ولمعناه شاهدٌ **من حديث عبد الله بن عمر**: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 446)، ح(1264) و(3/ 1330)، ح(3436) و(4/ 1660)، ح(4280) و(6/ 2510، 2672، 2742)، ح(6450، 6901، 7104)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1326)، ح(1699/ 26، 27)، من طريق **نافع**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2499)، ح(6433)، من طريق **عبد الله بن دينار**، كلاهما عن ابن عمر مرفوعاً.

ومن حديث جابر بن عبد الله بن حَرَام: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1328)، ح(1701/ 28) من طريق أبي الزُّبير، عن جابرٍ مرفوعاً.

الحديثُ الثَّاني عَشَر:

(77) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حدَّثنا أَزْهر بن مروان، حدَّثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، حدَّثنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ: أنَّ جميلةَ بنتَ سَلُول أَتَتْ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقالت: والله ما أَعْتَبُ على ثابتٍ[1096] في دِينٍ ولا خُلُقٍ، ولكنِّي أَكْرَهُ الكفر في الإسلام، لا أُطيقُه بُغضاً. فقال لها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ**[1097]». قالت: نعم. «**فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيقَتَهُ وَلَا يَزْدَاد**»".[1098]

وخُولِف عبد الأعلى بن عبد الأعلى في سعيدٍ، حيث رواه عبد الوَّهاب بن عطاء، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، عن عكرمة مرسلاً: أخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 313)،

(1096) هو ابن قَيْس، كما جاء مصرَّحاً عند البخاري، الصَّحيح، (5/ 2021)، ح(4971).

(1097) الحديقةُ: كلُّ ما أحاط به البناء من البساتين وغيرِها، ويقال للقطعة من النَّخْل حديقةٌ، وإن لم يكن مُحَاطاً بها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 193.

(1098) السُّنن، لابن ماجه، (1/ 663)، ح(2056).

ح(14620)، لذا قال البيهقيُّ بعد رواية عبد الأعلى: «كذا رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عَرُوبة موصولاً، وأرسلَهُ غيرُه عنه».[1099]

ولكنَّ سعيداً تُوبِع في قتادة على الوجه الموصول، تابعه همَّام بن يحيى: أخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/ 313)، ح(14618)، من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بمعناه.

وكذا تُوبِع قتادة في عِكْرمةَ على الوجه الموصول، تابعه خالدٌ الحذَّاء: أخرجه البخاري، الصَّحيح، (5/ 2021)، ح(4971)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (6/ 169)، ح(3463)، عن أَزْهر بن جميل، عن عبد الوهّاب الثَّقَفِيِّ، عن خالدٍ الحذَّاء، عن عِكْرمة به مرفوعاً بمعناه.

إلا أنَّ البخاريَّ قال عَقِبَ الحديث: «لا يُتابَعُ فيه عن ابن عبَّاسٍ».

قال ابن حجر: «أي: لا يُتَابعُ أَزْهرُ بن جميل على ذِكْر ابن عبَّاسٍ في هذا الحديث، بل أَرْسله غيرُه، ومرادُه بذلك خُصُوص طريق خالدٍ الحذَّاء عن عِكْرَمة».[1100]

ولتوضيحِ مراد ابن حجرٍ فيقول الباحث باختصارٍ: الحديث اختُلِف فيه على خالدٍ الحذَّاء في وصل الحديث وإرساله:

أمّا روايةُ الوَصْل: فقد تفرَّد بها أَزْهر بن جميل عن عبد الوهاب الثَّقَفِيّ، عن خالدٍ الحذاء، عن عِكْرمة، عن ابن عباس، وتقدم تخريجُها عند البخاريّ.

وأمّا رواية الإرسال: فرواها **خالد بن عبد الله الطحّان**[1101]، **وإبراهيم بن طَهْمان**[1102]

..

(1099) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (7/ 313)، ح(14619).

(1100) فتح الباري، لابن حجر، (9/ 401).

(1101) أخرج روايتَه: البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2022)، ح(4972).

(1102) أخرج روايتَه: البخاريُّ معلَّقاً، الصَّحيح، (5/ 2022)، ح(4972).

وأيُّوب السَّختيانيِّ من رواية حمَّاد بن زيد[1103]، ومَعْمَر[1104]، وسعيد بن أبي عَرُوبة[1105]، ووُهَيْب[1106] عنه، ثلاثتُهم (خالد، وإبراهيم، وأيُّوب) عن خالدٍ الحذَّاء، عن عِكْرمة مرسلاً.

ولا شكَّ في رُجْحَان رواية الإرسال على رواية الوَصْل للكثرة والحفظ، قال ابن حجر: «ويُؤخذُ من إخراج البُخاريّ هذا الحديث في الصَّحيح فوائد:

منها: أنَّ الأكثر إذا وصلوا، وأرسل الأقلُّ، قُدِّم الواصلُ ولو كان الذي أرسل أحفظُ، ولا يلزمُ منه أنَّه تُقدَّمُ رواية الواصلِ على المُرسِلِ دائماً.

ومنها: أنَّ الرَّاوي إذا لم يكن في الدَّرجة العليا من الضَّبطِ، ووافقَهُ من هو مثلُه اعتَضَدَ، وقاومت الرِّوايتان روايةَ الضَّابط المتقن».[1107]

ولكنَّ الحديث ثَبَتَ متصلاً من غير طريق خالدٍ الحذَّاء، وقد تقدَّم[1108] **ذِكْرُ** طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس.

وتابع قتادةَ أيضاً على رواية الوَصْل أيُّوبُ السَّختيانيّ[1109]، وثابتُ بن أَسْلم البُنانيّ[1110]..

(1103) أخرج روايتَه: البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2022)، ح(4973).

(1104) أخرج روايته: عبد الرَّزاق، المُصنَّف، (6/ 483)، ح(11759).

(1105) ذكر روايته البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (7/ 313)، ح(14620)، ولكنَّه لم يذكر خالداً الحذَّاء، وقال البيهقيُّ عَقِبَه: «وكذلك رواه محمَّد بن أبي عَدِي، عن ابن أبي عَرُوبة عن قتادةَ مُرسلاً».

(1106) ذكر روايته: البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (7/ 313)، ح(14617).

(1107) فتح الباري، لابن حجر، (9/ 401).

(1108) ص: 320، 321.

(1109) **أخرج روايته**: البخاريُّ معلَّقاً، الصَّحيح، (5/ 2022)، ح(4972) ووصله في ح(4973) من طريق **جَرير بن حازم**، وأخرجه ابن الجارُود، المنتقى، (ص: 187)، ح(750)، من طريق **إبراهيم بن طَهْمَان**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (24/ 211)، ح(542)، من طريق **حمّاد بن سَلَمَة**، ثلاثتُهم عن أيُّوب به مرفوعاً.

(1110) **أخرج روايته**: الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (24/ 211)، ح(542) من طريق حمّاد بن سَلَمَة، عن ثابتٍ به مرفوعاً.

وعمرو بن مسلم[1111] ثلاثتُهم، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً بمعناه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً، وكذا ثَبَتَ من طُرُقٍ أخرى عند البخاريّ وغيره عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً.

وأمّا رواية عِكْرمة المتصلة فالذي يظهر أنَّها مرجوحةٌ؛ وذلك لأنَّ من رواه مرسلاً أكثرُ وأحفظُ ممَّن رواه متصلاً، والله أعلم.

الحديثُ الثَّالث عَشَر:

(78) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن عبد الله بن عبَّاسٍ: أنَّ رجُلاً أَتَى النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقال: يا نبيَّ الله، إنِّي شيخٌ كبيرٌ عَلِيلٌ، يَشُقُّ عليَّ القيامُ، فَأْمُرْني بليلةٍ لعلَّ اللهَ يُوفِّقُنِي فيها لليلةِ القَدْر. قال: «**عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ**»".[1112]

«حديثٌ إسنادُه جيِّدٌ، وهو غريبٌ، تفرَّد به معاذ بن هشام».[1113]

وقال أبو القاسم البَغَويُّ: «ولا أعلمُ روى هذا الحديثَ بهذا الإسنادِ غير معاذ بن هشامٍ».[1114]

(1111) **أخرج روايته**: أبو داود، السُّنن، (1/ 677)، ح(2229)، من طريق هشام بن يُوسُف، عن مَعْمَر، عن عمرو بن مسلم به مرفوعاً. وقال أبو داود عَقِبَه: «وهذا الحديثُ رواه عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر، عن عمرو بن مُسلم، عن عِكْرمة، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مُرسلاً».

(1112) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 240)، ح(2149).

(1113) تعليق حاتم العَوني على مشيخة ابن أبي صَقْر، لمحمَّد بن أحمد اللّخْمِي، ص: 121.

(1114) تاريخ بغداد، للخطيب البغداديّ، (10/ 469).

الحديثُ الرَّابع عَشَر:

(79) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا عفَّـان، حـدَّثنا همَّـامٌ، حـدَّثنا قتـادةُ، عـن عِكْرِمـة، عـن ابـن عبَّـاسٍ: «**أَنَّ النَّبِـيَّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ طَـافَ سَـبْعاً، وَطَـافَ سَـعْياً، وَإِنَّـمَا سَعَى أَحَبَّ أَنْ يُرِيَ النَّاسَ قُوَّتَهُ**»".[1115]

إسنادُه صحيحٌ.

وأخرجـه أحمـد، المسند، (1/ 310)، ح(2830)، والطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (11/ 308)، ح(11827)، مـن طريـق **بَهْـز بـن أسـد**، وأخرجـه أحمـد، المسند، (1/ 311)، ح(2836)، عـن **عبـد الـصَّمد بـن عبـد الـوارث**، وأخرجـه البيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (5/ 110)، ح(9216)، من طريق **هُدْبة بن خالد**، ثلاثتُهم عن همَّامٍ به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (2/ 594، 1553)، ح(1566، 4010)، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 923)، ح(1266/ 241)، مـن طريـق عطـاء بـن أبي ربـاح، عـن ابـن عبَّـاسٍ مرفوعاً بمعناه.

وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (2/ 581)، ح(1525) و(4/ 1553)، ح(4009)، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 923)، ح(1266/ 240)، مـن طريـق **سـعيد بـن جُبَـير**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (2/ 921)، ح(1264/ 237، 238)، مـن طريـق **أبي الطُّفَيل عامر بن وَاثِلة**، كلاهما عن ابن عبَّاسٍ بمعناه، وفيه قِصَّةٌ.

الحديثُ الخامس عَشَر:

(80) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حـدَّثنا أسـود بـن عـامر، حـدَّثنا حمَّـاد بـن سَـلَمَة، عـن قتـادة، عـن عِكْرِمـة ،عـن ابـن عبَّـاسٍ قـال: قـال رسـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم: «**رَأَيْـتُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى**»".[1116]

(1115) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 255)، ح(2305).

(1116) المصدر السّابق، (1/ 285)، ح(2580).

وأخرجـه ابـن عـدي، الكامـل، (2/ 261)، والبيهقـيُّ، الأسـماء والـصّفات، (2/ 364)، ح(938)، مـن طريـق محمَّـد بـن رزق الله بـن موسـى، عـن أسـود بـن عـامر بـه مرفوعـاً بلفـظ: (**رَأَيْـتُ رَبِّي في صـورةِ شـابٍ أَمْـرَدٍ**[1117] **جَعْـدٍ**[1118]، **عليـه حُلَّـةٌ**[1119] **خَضْرَاءُ**).

وأخرجـه البيهقـيُّ، الأسـماء والـصّفات، (2/ 363)، ح(938)، مـن طريـق محمَّـد بـن رافع، عن أسود بن عامر به مرفوعاً بلفظ: (**رأيتُ ربِّي جَعْداً أَمْرَد، عليه حُلَّةٌ خَضْرَاء**).

وأخرجـه عبـد الله بـن الإمـام أحمـد، الـسُّنَّة، (ص: 223)، ح(552)، مـن طريـق النَّـضْر ابن أنس، عن الأسود بن عامر به موقوفاً بلفظ: (**أَنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ رأى ربَّهُ**).

وأخرجـه مـن هـذه الطريـق الموقوفـة أيـضاً: ابـن عـدي، الكامـل، (2/ 261)، والبيهقـيُّ، الأسـماء والـصِّفات، (365)، ح(939)، وزادا: (**في صـورةِ شـابٍ أَمْـرَدٍ، دُونَـهُ سِـتْرٌ مِـنْ لُؤْلُـؤٍ، قَدَمَيْهِ أو قال: رِجْلَيْهِ في خُضْرَةٍ**).

وتـابع حمَّـاداً في قتـادة عـلى هـذه الوَجْـه الموقـوف هـشامٌ الدَّسْـتوائيّ: فقـد أخرجـه، النَّـسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (6/ 472)، ح(11539)، مـن طريـق معـاذ بـن هـشام، عـن أبيـه

(1117) الأَمْرَد: الشَّابُّ الذي بَلَغَ خروجَ لِحْيَتِهِ وطَرَّ شاربُه، ولم تَبْدُ لحيتُه.

لسان العرب، لابن منظور، (3/ 400).

(1118) الجَعْد في صـفات الرِّجـال يكـون مَـدْحا وَذَمّـا؛ فالَمـدْح مَعْنـاه: أن يكـون شَـدِيد الأَسْرِ والخَلْـق، أو يكـون جَعْـدَ الشَّعَر، وهو ضدّ السَّبْط، لأن السّبُوطَة أكْثَرُها في شُعُور العَجَم.

وأمَّا الذَّم: فهو القَصِير المُتَرَدّد الخَلْق.

وقد يُطْلق على البخيلِ أيضاً، يقالُ: رَجُلٌ جَعْدُ اليَدَيْن.

النهاية، لابن الأثير، ص: 155.

(1119) قيـل: الحُلَّـة رِداء وقمـيص وتمامهـا العِمامـة، وقيـل: الحُلَّـة كـلُّ ثـوبٍ جَيِّـد جديـدٍ تَلْبَـسُه غلـيظٍ أَو دقيـقٍ، ولا يكـون إِلا ذا ثـوبَين، وقيـل: الحُلَّـة القمـيصُ والإِزارُ والـرِّداءُ، لا تكـونُ أَقـلَّ مـن هـذه الثَّلاثـة، ويقـالُ لـلإِزار والرِّداء حُلَّةٌ، ولكلِّ واحدٍ منهُما على انفراده حُلَّة.

لسان العرب، لابن منظور، (11/ 163).

هشام، عن قتادة به موقوفاً بلفظ: (**أَتَعْجَبُونَ أَنْ تَكُونَ الخُلَّةُ لإبرَاهِيمَ، والكلامُ لموسَى، والرُّؤْيَةُ لمحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم**).

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 290)، ح(2634)، والخطيب، تاريخ بغداد، (11/ 214)، من طريق **عبد الصَّمد بن كَيْسان**، عن حمَّاد بن سَلَمَة به مرفوعاً بلفظ: (**رأيتُ ربِّي تَعَالى**).

إلا أنَّه زاد في طريق الخطيب البغداديّ قوله: (**في صُورةِ شابٍّ أَمْرَد، عليه حُلَّةٌ حَمْرَاء**).

وعبد الصَّمد بن كَيْسان هذا لم أقف على من تَرْجَم له، سِوى ما ذكره الحُسينيُّ بأنَّهُ: «غيرُ معروفٍ»[1120]، وتعقَّبه ابن حجر بقوله: «قلتُ: أظنُّه الأوَّل، تصحَّف اسمُ أبيه».[1121]

وقَصَدَ ابن حجر بقوله: (أظنُّه الأوَّل) بأنَّ عبد الصَّمد بن كَيْسان هو عبد الصَّمد بن حسَّان الذي ترجم له قبل ابن كَيْسان، فإن كان الأمر كما قال ابن حجر فالسَّندُ يكون رواتُه ثقات، وذلك أنَّ عبد الصَّمد بن حسَّان قال فيه ابن سعد: «وكان ثقةً».[1122] وقال أبو حاتم: «صالحُ الحديث، صدوقٌ».[1123] وذكره ابن حبَّان في «الثقات».[1124]

وأخرجه الدَّارقطنيُّ، الرُّؤية، (ص: 347)، ح(267)، والبيهقيُّ، الأسماء والصِّفات، (2/ 363)، ح(938)، من طريق إبراهيم بن أبي سُوَيد، عن حمَّاد بن سَلَمَة به مرفوعاً بلفظ: (**رَأَيْتُ رَبِّي في أَحْسنِ صُورةٍ**)، وزاد البيهقيُّ: (**جَعْداً أَمْرَد، عليه حُلَّةٌ خَضْرَاء**).

وأخرجه ابن عدي، الكامل، (2/ 261)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن حمَّاد بن سَلَمَة به مرفوعاً بلفظ: (**رَأَيْتُ رَبِّي**).

(1120) الإكمال، للحُسَينيّ، ص: 271.

(1121) تعجيل المنفعة، لابن حجر، ص: 260.

(1122) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 375).

(1123) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 51).

(1124) (8/ 415).

ويلاحظ ممَّا سبق أمور:

الأمر الأول: أنَّ مدار الحديث على حمَّاد بن سَلَمَة، وهو مع ثقته فهو من الشُّيوخ من أصحاب قتادة[1125]، ممّن تُكلِّم في حفظِهِ، وله أوهامٌ، وعنده نوع اضطِرَابٍ، فلا يُحتَجُّ بما تفرّد به، قال البيهقيُّ فيه: «فالاحتياط أن لا يُحتَجُّ به فيما يخالف الثِّقات»[1126].

إلا أنهَّ ورد عن عفَّان أنَّه قال: سمعتُ حمَّاد بن سَلَمة سُئِل عن هذا الحديث. فقال: «دَعُوه؛ حدَّثني به قتادةُ، وما في البيتِ غيري وغير آخر»[1127].

ففيه ما يشعر بالسّبب الذي جعل حمَّاد بن سَلَمَة يتفرَّدُ بهذا الحديث.

الأمر الثاني: أنَّ الرُّواة قد اختلفوا على حمَّاد بن سلمة في هذا الحديث سَنَداً ومَتْناً:

أمّا سنداً: ففي رَفْعِهِ ووقَفْه، فرَفَعَهُ من الرُّواة عن حمّاد بن سَلَمَة: يحيى بن أبي كثير، وإبراهيم بن سُوَيد، وعبد الصَّمد بن كَيْسان، وأسود بن عامر على وجهٍ عنده، ووقفه من الرُّواة عن حمّاد: أسود بن عامر على الوجه الآخر عنده، وتابع حمّاد بن سَلَمَة على وَقْف الحديث هشامٌ الدَّستوائيّ، والذي يترجَّح وَقْفُ الحديثِ؛ إذ إنَّه اتفق مع حمَّاد بن سَلَمَة هشامٌ الدستوائيّ في وَقْف الحديث، وأما وجه الرَّفع فقد تفرّد به حمّاد.

وأمّا متناً: فقد اضطرب الرُّواة في النَّقص والزّيادة في ألفاظه، وذلك على النَّحْو التالي:

1. لفظ: (**رأيتُ ربِّي تَبَارك وتَعَالى**): رواها يحيى بن أبي كثير، وإبراهيم بن أبي سُوَيد، وعبد الصَّمد بن كَيْسان، وأسود بن عامر على وجهٍ عنده، أربعتُهم عن حمّاد بن سَلَمَة.

(1125) انظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 695).

(1126) في الخلافيات له، كما في السِّير، للذّهبيّ، (7/ 452)، **وانظر أقوال أهل العلم فيه تجريحاً وتعديلاً**: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (3/ 22)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 141)، والثقات، لابن حبان، (6/ 216)، والثقات، للعِجْليّ، (1/ 319)، والكامل، لابن عدي، (2/ 253)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 781-784).

(1127) تاريخ بغداد، للخطيب البغداديّ، (11/ 214).

2. لفظ: (**رأيتُ ربِّي في صُورةِ شَابٍ أَمْرَدٍ جَعْدٍ، عليه حُلَّةٌ خَضْراءُ**) وفي آخر (**رأيتُ ربِّي جَعْد أَمْرَد عليه حُلَّةٌ خَضْرَاء**): تفرَّد به أسود بن عامر ـ على وجهٍ عنده ـ من بين أصحاب حمَّاد بن سَلَمَة.

والذي يَظْهَرُ أنَّ المحفوظ هو حديث ابن عبَّاس موقوفاً بلفظ: (**أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم رأى ربَّه**)، وأمَّا ذِكْر (الشَّابِ الأَمْرَدِ، والحُلَّةِ الخَضْرَاء..) فقد أنكره الذَّهبيُّ بقوله: «وهو خَبَرٌ منكرٌ، نسألُ اللهَ السَّلامة في الدِّين، فلا هو على شَرْط البخاريِّ ولا مسلم، ورُوَاتُه وإن كانوا غيرَ متَّهمِين، فما هم بمَعصُومينَ من الخطأ والنِّسيانِ».[1128] وقال أيضاً: «فهذا مِنْ أنكرِ ما أتى به حمَّادُ بن سَلَمَة، وهذِهِ الرُّؤيةُ رؤيةُ منامٍ إن صحَّتْ».[1129] ووافقه الألبانيُّ.[1130] وقال ابن الجوزيُّ بعد أنّ ساق اللفظ المنكر من طُرُقٍ متعدّدة: «هذا الحديثُ لا يَثْبتُ، وطُرُقه كلُّها على حمَّاد بن سَلَمَة».[1131]

وأمّا اللفظ المحفوظ بإثبات الرُّؤية فقط فقد صحَّحه أحمد بن حنبل، فقد قال أبو بكر المَرُّوْذيّ: حدَّثنا عبد الصَّمد بن يحيى، قال: سمعتُ شَاذان [وهو أسود بن عامر] يقول: أَرْسلتُ إلى أبي عبد الله أستأذنُه في أن أُحدِّث بحديث حمَّاد، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلم: «**رَأَيتُ ربِّي عزَّ وَجَل**». فقال: «قل له: قد حدَّث به العلماءُ، حدِّث بِهِ».[1132]

وكذا قال أبو زُرْعة الرَّازيُّ: «حديثُ قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ، في الرُّؤيةِ صحيحٌ، رواه شَاذان، وعبد الصَّمد بن كَيْسان، وإبراهيم بن أبي سُوَيد، لا يُنْكِرُه إلا مُعتزليٌّ».[1133]

(1128) السِّير، للذّهبيّ، (10/ 113).

(1129) ميزان الاعتدال، للذّهبيّ، (1/ 594).

(1130) انظر: الضّعيفة، للألبانيّ، (13/ 725).

(1131) العلل المتناهية، لابن الجوزيّ، (1/ 36).

(1132) طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، (1/ 118، 216)، وانظر: المنتخب من العلل للخلّال، لابن قُدَامة، ص: 283.

(1133) اللآلئ المصنوعة، للسُّيوطي، (1/ 29-30).

وصحَّحه الألبانيُّ.[1134]

ولا يُشْكِل على ما تقدَّم قول ابن عَدِي: «وهذه الأحاديثُ التي رُوِيت عن حمَّاد بن سَلَمَة في الرُّؤية، وفي رؤية أهل الجنَّة خالقهم، قد رواها غيرُ حمَّادِ بن سَلَمَة، وليس حمَّادٌ بمخصوصٍ به فينُكَر عليه».[1135]

وذلك أنَّ أحاديث الرُّؤية، أي: رؤية المؤمنين لربِّهم في الجنَّة لا اعتراض عليها، وأمّا ما رواه حمّاد بن سَلَمَة هنا (بذكر الشَّاب الأَمْرَد الجَعْد...) فهذا والله إنَّه منكرٌ.

وأخرجه الترمذيُّ، الجامع، (5/ 367)، ح(3234)، وابن أبي عاصم، السُّنَّة، (ص: 215)، ح(469)، والبزَّار، المسند، (11/ 42)، ح(4727)، والمسند، لأبي يعلى، (4/ 475)، ح(2608)، والتوحيد، لابن خُزَيمة، (1/ 538)، ح(319)، والآجُرِّي، الشَّريعة، (ص: 494)، ح(1039)، والرُّؤية، للدَّارقطنيّ، (ص: 326)، ح(242)، من طُرُقٍ عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن خالد بن الَّلجلاج، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: (**رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ. قال لي: يا مُحمَّد. قلتُ: «لَبَّيْك وسَعْدَيكَ». قال: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلَأُ الأَعْلَى؟. قلتُ: «ربِّ لا أَدْرِي». فَوَضَع يدَهُ على كَتِفِي فوَجَدْتُ بَرْدَها بَيْنَ ثَديَّ، فَعَلِمتُ ما بَيْنَ المشرقِ والمغربِ، فقال: يا محمَّد فِيمَ يختَصِمُ الملأُ الأعلى؟. قلتُ: «في الكفَّاراتِ: المَشْيِّ على الأقدامِ إلى الجُمُعاتِ، وإسباغِ الوُضُوءِ في المكروهاتِ، وانتظارِ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ، فمَنْ حافظ عليهِنَّ عاشَ بخَيْرٍ، وماتَ بخَيْرٍ، وكانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كيومِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»**).

وإسنادُه ضعيفٌ؛ ففي سماع قتادة من أبي قِلَابة كلامٌ لأهل العلم يأتي بيانه[1136]، ونكتفي هنا بقول أبي حاتمٍ: «وقتادة يُقال: لم يسمع من أبي قِلابة إلاَّ أحرفًا، فإنه وقع إليه كتابٌ من كُتِب أبي قِلَابة، فلم يُميِّزُوا بين عبد الرَّحمنِ بن عايش وبين ابن عبّاس».[1137]

(1134) ظلال الجنة في تخريج السُّنَّة، للألباني (المطبوع مع كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم)، ص: 199.

(1135) الكامل، لابن عدي، (2/ 261).

(1136) ص: 429.

(1137) علل الحديث، لابن أبي حاتم، (1/ 435).

ويؤيده ما قاله الدَّارقطنيُّ: «وَوَهِم [أي: هشامٌ] في قوله: ابن عبَّاس، والمحفوظُ أنَّ خالد ابن الَّلجلاج رواه عن عبد الرَّحمن بن عائش، وعبد الرَّحمن بن عائش لم يسمعه من النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[1138]»[1139].

وكذا لا يَثْبُت لخالد بن الَّلجلاج سماعٌ من ابن عبَّاس في غير هذا الحديث، لذا قال ابنُ حجر تَبَعَاً للمزِّي: «روى عن ابن عبَّاسٍ ـ فيما قيل ـ والمحفوظُ عن عبد الرَّحمن بن عَائِش الحَضْرميِّ»[1140].

وأعلَّ أحمد بن حنبل هذا الوجه فيما جاء عن أبي زُرْعة أنَّه قال: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إنَّ ابن جابرٍ [هو عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر] يُحدِّثُ عن خالد بن الَّلجلاج عن عبد الرَّحمن بن عائش عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلم: «**رَأَيْتُ ربِّي في أَحْسنِ صُورةٍ**». ويحدِّث به قتادةُ، عن أبي قِلَابة، عن خالد بن الَّلجلاج، عن عبد الله بن عبَّاس، فأيُّهما أحبُّ إليك؟. قال: «حديثُ قتادةَ هذا ليس بشيءٍ، والقولُ ما قال ابنُ جابرٍ»[1141].

وأشار التِّرمذيّ إلى غرابة هذا الوجه ـ بعد أن خرَّجه من هذه الطريق ـ بقوله: «هذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ من هذا الوجه»[1142].

وأعلَّه الدَّارقطنيُّ بمخالفة أيُّوب لقتادة فقال بعد أن خرَّجه من هذه الطريق: (خالفه أيُّوب السَّختيانيّ، رواه عن أبي قِلَابة، عن ابن عبَّاسٍ، ولم يذكر بينهما أحدٌ)[1143].

ورواية أيُّوب التي أشار إليها الدَّارقطنيُّ: أخرجها أحمد، المسند، (1/ 368)، ح(3484)، والترمذيُّ، الجامع، (5/ 366)، ح(3233)، وابن خُزَيمة، التوحيد،

(1138) قاله الترمذيُّ في «الجامع» (5/ 368)، وابن خُزَيمة في كتاب «التوحيد» (1/ 319)، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (5/ 262): «أخطأ من قال له صُحبة». وانظر: الإصابة، لابن حجر، (4/ 320).

(1139) العلل، للدَّارقطنيّ، (12/ 136)، وانظر منه: (6/ 55).

(1140) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/ 99).

(1141) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (34/ 473)، وقال ابن حجر في الإصابة (4/ 322): «وقد ذكر أحمد بن حنبل أنَّ قتادة أخطأ فيه».

(1142) الجامع، للترمذيّ، (5/ 367).

(1143) الرُّؤية، للدَّارقطنيّ، (329).

(1/ 540)، ح(320)، من طريق مَعْمَر، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابَةَ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً بنحو اللفظ السَّابق في اختصام الملأ الأعلى.

ولكنَّ التِّرمذيَّ أعلَّ هذه الطَّريق أيضاً بقوله: «وقد ذكروا بين أبي قِلَابة وبين ابن عبَّاس في هذا الحديث رَجُلاً، وقد رواه قتادةُ عن أبي قِلَابة عن خالد بن الَّلجلاج عن ابن عبَّاس».[1144]

وكأنَّ الترمذيَّ يشيرُ إلى الانقطاع بين أبي قِلَابة وابن عبَّاسٍ، فقد ذكر العلائيُّ أنَّ رواية أبي قِلَابة عن ابن عبَّاس مرسلةٌ[1145]، وقال ابن حجر تَبَعاً للمزِّي وهو يُعدّد من روى عنهم أبو قِلَابة: «وابنِ عبَّاس وابنِ عمر، وقيل: لم يسمع منهما».[1146]

وتعقَّب أحمد شاكر كلام الترمذيّ فقال في تعليقه على «المسند»[1147]: «ما أظنُّ الترمذيَّ يريد بذلك تعليل رواية مَعْمَر عن أيُّوب، فإنَّ مَعْمَراً أحفظُ من معاذ بن هشام وأَثْبَت وأَتْقَن، وخالد بن الَّلجلاج ثقةٌ، فلو صحَّتْ رواية معاذ بن هشام كان الحديثُ صحيحاً أيضاً، ولكنَّ الظاهر أنَّ رواية معاذ بن هشام غريبةٌ».

وهو كما قال؛ فإنَّ الترمذي قد نصَّ صراحةً على غَرَابة رواية معاذ بن هشام كما سبق نقله عنه، فالذي يظهرُ أنَّ رواية مَعْمَر مقدَّمةٌ ـ مع انقطاعها المُحتَمَل ـ على رواية معاذ بن هشام، والله أعلم.

وأخرجه ابن أبي عاصم، السُّنَّة، (ص: 199)، ح(432) من طريق أبي بَحْرٍ البَكْراوي، عن شُعْبَة، عن قتادة، عن أنسٍ موقوفاً بلفظ: (**أنَّ محمَّداً صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَدْ رَأَى ربَّهُ تَبَارَكَ وتَعَالى**).

(1144) الجامع، للترمذيّ، (5/ 366).

(1145) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 211.

(1146) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (5/ 197).

(1147) (3/ 458).

وإسناده ضعيفٌ من أجل أبي بَحْرٍ البَكْراويّ، واسمُه: عبد الرَّحمن بن عثمان، ضعَّفَهُ غيرُ واحدٍ من أهل العلم[1148]، وانفرد العِجْليُّ بتوثيقه.[1149]

وذكر ابن الجوزيُّ في «العلل المتناهية» (1/ 31)، أنَّ يوسف بن عطيّة رواه عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بلفظ: (**أَتَاني رَبِّي البارِحَة في مَنامِي في أَحْسَن صُورةٍ، حتى وَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ**).

وإسناده ضعيفٌ جدّاً من أجل يوسف بن عطيّة، فقد تقدَّم قول البخاريّ فيه: «مُنكرُ الحديثِ».[1150] بل مُجْمَعٌ على ضَعْفِه[1151]، وهذا الحديث ذكره ابن حبان من مناكيره.[1152] وقال الدَّارقطنيُّ بعد أن ساق هذه الطريق: «وَوَهِمَ فيه».[1153] أي: يوسف بن عطيّة.

ويظهر ممّا سبق أنَّ الحديث مُضْطَرِبُ الإسناد والمتن، ولأجل هذا الاضطراب ضعَّف الحديثَ غيرُ واحدٍ من أهل العلم؛ فقد قال ابن الجوزيُّ: «أصلُ هذا الحديثِ وطُرُقُه مضْطَرِبةٌ».[1154] وقال الدَّارقطنيُّ: «ليس فيها صحيحٌ، وكلُّها مضْطَرِبةٌ».[1155] وقال محمّد بن نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ: «هذا حديثٌ قد اضطربت الرُّواةُ في إسناده... وليس يَثْبُت إسنادُه عند أهل المعرفةِ بالحديثِ».[1156]

(1148) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (5/ 331)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 264)، والضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، (ص: 66)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 335)، والمجروحين، لابن حبان، (2/ 61).

(1149) معرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 82).

(1150) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (8/ 387).

(1151) **تقدَّم بعضاً من أقوال أهل العلم في تضعيفه**: (ص: 202).

(1152) المجروحين، لابن حبان، (3/ 134).

(1153) العلل، للدَّارقطنيّ، (6/ 55) و(12/ 136).

(1154) العلل المتناهية، لابن الجوزيّ، (1/ 34).

(1155) العلل، للدَّارقطنيّ، (6/ 57).

(1156) مختصر قيام الليل، للمَقْرِيزيّ، ص: 56.

ونقل ابن حجر في «النُّكت الظِّراف على الأطراف» (4/ 382) عن محمَّد بن نَصْر المَرْوزِيِّ أنَّه قال في كتابه «تعظيم قَدْر الصَّلاة»: «هذا حديثٌ اضطرب الرُّواة في إسناده وليس يَثْبُت عند أهل المعرفة». ولم أقف عليه في المطبوع منه.

وقـال البَيْهقـيُّ بعـد أن ذكـر بعـضاً مـن أوجـه الحـديث: «وكلُّهـا ضـعيفٌ... وفي ثُبـوتِ هذا الحديثِ نَظَرٌ».[1157] ولابن خُزَيمةَ كلامٌ طويلٌ في تضعيف هذا الحديث.[1158]

ولكـــن للحـــديث شـــواهد تقويِّـــه[1159]، أصـــحُّها مـــا أخرجـــه الترمـــذيُّ، الجـــامع، (5/ 368)، ح(3235)، والطَّـــبرانيُّ، المعجـــم الكبـــير، (20/ 109)، ح(216)، مـــن طُـــرُقٍ عن يحيى بـن أبي كثـير، عـن زيـد بـن سـلَّام، عـن جـدِّه أبي سـلَّام مَمْطُـور الأسـود الحَبَـشيِّ، عـن عبد الرَّحمن بـن عـائِشْ الحَـضْرَميّ: أنَّـه حدَّثـه عـن مالـك بـن يَخَـامِرَ السَّكْـسَكِيِّ، عـن معـاذ بـن جبـل رضي اللهُ عنـه مرفوعـاً، وفيـه قـولُ النَّبـيِّ صـلى اللهُ عليـه وسـلَّم: (**إنِّي قُمْـتُ مـن اللَّيـل، فتوضَّأتُ وصلَّيْتُ مـا قُـدِّر لي، فنَعِـسْتُ في صـلاتي حتـى اسـتَثْقَلتُ، فـإذا أنـا بـربِّي تبـارك وتَعَـالى في أَحْسَن صُورةٍ**...) الحديث مطوَّلاً في اختصام الملأ الأعلى.

قـال الترمـذيُّ: «هـذا حـديثٌ حَسَنٌ صـحيحٌ، سـألتُ محمَّـد بـنَ إسـماعيل عـن هـذا الحديث، فقال: "هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ"».

ونقـل ابـن عَـدِي عـن أحمـد بـن حنبـل أنَّـه صـحَّح هـذه الرِّوايـة، وقـال: «هـذا أصحُّها».[1160] وكذا مال إلى تصحيحها أبو حاتمٍ الرَّازي.[1161]

وفي هذه الرِّواية ما يدلُّ على أنَّ الرُّؤية كانت في المنام.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديث منكـرٌ مـن طريـق قتـادة عـن عِكْرمـة عـن ابـن عبـاسٍ مرفوعـاً بذِكْر (شَـابٍ أَمْـرَد جَعْـد...)، والمحفـوظُ مـا رواه قتـادة عـن عكرمـة، عـن ابـن عبـاسٍ موقوفـاً بذِكْر (الرُّؤية) فقط.

وللحـديث شـواهد عديـدة يَـصِحُّ بهـا الحـديث، أصـحُّها بعـض طُـرُق حـديث معـاذ بـن جبل. والله أعلم.

(1157) الأسماء والصِّفات، للبيهقيّ، (2/ 79، 80).

(1158) انظر: التوحيد، لابن خُزَيمة، (1/ 317، 319).

(1159) انظر: الإصابة، لابن حجر، (4/ 322-324).

(1160) الكامل، لابن عدي، (6/ 345).

(1161) انظر: علل الحديث، لابن أبي حاتم، (1/ 435).

[23] عليُّ بنُ عبد اللهِ الأَزْدِيُّ[1162]

قال إسحاق بن منصورٍ لابن معينٍ: "قلتُ: قتادةُ سَمِع من عليٍّ الأَزْدِيّ؟. قال: «لا أدري، قد رَوَى عنهُ»[1163].

وفي هذا النَّقل شكَّ ابنُ معينٍ في سماع قتادة من عليٍّ الأزديّ، فلم يجزم بثبوت السَّماع بينهما، وكذا لم يجزم بنفي السَّماع، ولكن نقل العلائيُّ عن ابن معينٍ لفظاً آخر، وهو قوله: (لم يَسْمَع قتادةُ من حُمِيد بن عبد الرَّحمن الحِمْيريِّ، ولا من عليٍّ الأَزْديّ)[1164] ففيه جزم ابن معين بنفي السَّماع بين قتادة وعليٍّ الأزدي، فالله أعلم.

وعليٌّ الأزديُّ ذكره الذّهبيُّ في الطّبقة العاشرة وهي ما بين عام (91-100هـ)، ممَّن توفِّي في خلافة سُلَيمان بن عبد الملك[1165]، وكانت خلافة سُلَيمان بن عبد الملك من عام (96-99هـ)[1166].

(1162) ابن سَعْد بن عَدِي، أبو عبد الله بن أبي الوليد، البارِقيُّ، وبارق جبل نَزَله سعد بن عَدِي، فنُسِبُوا إليه.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (6/ 283).

وثَّقَهُ العِجْليُّ في «معرفة الثقات» (2/ 158)، وذكره ابن حبَّان في «الثقات» (5/ 164)، وقال ابن عدي في «الكامل» (5/ 180): «وليس لعليٍّ البارقيّ الأَزْديّ كثيرُ حديثٍ، ولا بأس به عندي». وقال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (3/ 142): «وقد احتجَّ به مسلمٌ، ما علمتُ لأحدٍ فيه جُرْحةً، وهو صدوقٌ». مع قوله في «تاريخ الإسلام» (6/ 440): «وكان ثقةً نبيلاً». وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 403): «صدوقٌ ربَّما أخطأ».

قال الباحثُ: والذي يظهرُ أنَّه صدوقٌ، وإلى الثِّقة أقرب.

(1163) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1164) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 255.

(1165) في تاريخ الإسلام، للذّهبيّ، (6/ 440).

(1166) البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 613، 638).

فلا شكَّ في المعاصرة الزَّمنية بين قتادة وعليّ بن عبد الله الأَزْديّ، ولكن يبقى النَّظَرُ في ثبوتِ اللقاءِ بينهما.

هذا، ولم يَثْبُت أنَّ قتادة التقى بعليٍّ الأَزْديّ، فقتادةُ بصريٌّ، وعليٌّ كوفيٌّ، وقتادة كثير الإرسال عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهُم، فلابُدَّ من ثبوت اللقاء ولو مرّةً واحدةً لحمل روايته على الاتصال، وهذا ما لا يمكن إثباتُهُ، وبه يُعْلَمُ أنَّ رواية قتادة عن عليِّ بن عبد الله الأَزْدِيّ مرسلةٌ.

ولقتادة عن عليٍّ الأزديِّ حديثٌ واحدٌ:

(81) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرني إبراهيمُ بن يعقوب، قال: حدَّثنا أبو النُّعْمَان سنة سَبْعٍ ومائتين، قال: حدَّثنا الصَّعْقُ بن حَزْن، عن قتادةَ، عن عليٍّ البارِقيّ، قال: أَتَتْني امرأةٌ تَسْتَفْتِيني، فقلتُ لها: هذا ابنُ عمرَ، فاتبَعَتْهُ تسألُهُ، واتْبَعتُها أَسْمعُ ما يقولُ، قالت: أَفْتِني في الحرير، قال: «**نَهَى عَنْهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**»".[1167]

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وعليٍّ الأَزْدِيّ البارِقِيّ، وفيه أبو النُّعْمَان واسمُهُ: محمّد بن الفَضْل السَّدُوسيّ، ويقال له: عارِم، قال فيه البخاريُّ: « تغيَّر بِأَخَرَة».[1168] واختلف العلماءُ في تحديد سنة اختلاطه؛ فقال أبو حاتمٍ: «اختلط عارمٌ في آخر عُمُره، وزَال عقلُه... فمن كتب عنه قبل سنة عشرينَ ومائتَينِ فسماعُه جيِّدٌ».[1169] وقال أبو داود: «بلغَنَا أن عارِماً أُنكِر سنة ثلاث عَشَرَة، ثم راجَعَهُ عقلُهُ، واستحكم الاختلاطُ سنةَ ست عَشَرَة ومائتَينِ».[1170]

وعلى أيِّ قولٍ كان سنةُ اختلاط أبي النُّعْمَان، فسماع إبراهيم بن يعقوب من أبي النُّعْمَان كان قبل الاختلاط، إذ ذكر إبراهيمُ بن يعقوب في سند الحديث أنَّه سَمِع منه سنة سبعٍ ومائتَينِ، وكان ذلك قبل اختلاطه يقيناً.

(1167) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيِّ، (8/ 201)، ح(5308).

(1168) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (1/ 208).

(1169) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 58).

(1170) الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (4/ 121).

وخُولِـف قتـادةُ في عـليٍّ البـارِقيّ، خالفـه أبـو بِـشْرٍ جَعْفَـر بـن أبي وَحـشَيّة، فـرواه مـن حـديث ابـن عمـر موقوفـاً: أخرجـه النَّـسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (5/ 467)، ح(9594)، مـن طريق شعبة، عن أبي بِشْرٍ، عن عليٍّ البارِقِيّ، عن ابن عمر موقوفاً بمعناه.

وفي هذا الإسـناد خُولِـف شـعبة أيـضاً[1171]، خالفـه هُـشَيم بـن بَـشِير، فـرواه عـن أبي بِـشْرٍ، عــن يوسـف بــن ماهِـك، ولــيس عــن عــليٍّ البــارِقِيّ: أخرجـه النَّـسائيُّ، الــسُّنن الكـبرى، (5/ 467)، ح(9595)، مـن طريـق هُـشَيم، عـن أبي بِـشْرٍ، عـن يوسـف بـن ماهِـك، عـن ابـن عمر موقوفاً بمعناه.

ولكن ثَبَـتَ الحـديثُ صـحيحاً مرفوعـاً مـن طريـقٍ أخـرى عـن قتـادة: أخرجهـا النَّـسائيّ، السُّنن الـصُّغرى، (8/ 201)، ح(5307)، مـن طريـق شـعبة، عـن قتـادة، عـن بكـر بـن عبـد الله المُزَنيّ وبِشْر بن المُحتَفِز، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: (**إنَّما يَلبسُ الحريرَ مَنْ لا خَلَاقَ لَهُ**).

وتقـدَّم تخـريج هـذه الرِّوايـة مُـستوفاةً في مبحـث سـماع قتـادة مـن بِـشْر بـن المُحتَفِـز[1172]، وذكر الباحـثُ هنـاك أنَّ للحـديث شـاهداً في الـصَّحيحينِ مـن حـديث عُمَـر بـن الخطَّـاب، وفيـه قِصّةٌ.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديثَ اختُلِـف في وقْفِـهِ ورفْعِـهِ عـلى عـليٍّ البـارِقِيّ الأَزْدِيّ، ولكنَّـه ثَبَـتَ مـن غـير طريقـه عـن ابـن عُمَـر مرفوعـاً، حيـث رواه قتـادة، عـن بَكْـر بـن عبـد الله المُـزَنيّ وبِشْر بن المُحتَفِز، عن ابن عمر مرفوعاً، وهو ما يُقوِّي رواية الرَّفْع في حديث عليٍّ البارِقِيّ.

ولمعناه شاهدٌ صحيحٌ عن عُمر بن الخطَّاب مرفوعاً.

(1171) أشار إلى هـذا الاخـتلاف والـذي قبلـه النَّـسائيُّ نفـسُه بعـد أن خـرَّج روايـة ابـن عمـر المرفوعـة ثُـمَّ الموقوفـة في السُّنن الكبرى، (5/ 467).

(1172) ص: 56.

[24] عِمْران بن حُصَين[1173]

قال المـزِّيُ وهـو يُعـدِّد تلاميـذ عِمْـران الـذين رَوَوْا عنـه: «وقتـادة، ولم يُدرِكْـهُ».[1174] وقـال في ترجمة قتادة وهو يُعدِّدُ شيوخه: «وعِمْران بن حُصَين، ولم يَسْمَع مِنهُ».[1175]

وهـو كـما قـال، فـلا شـكَّ في عـدم سـماع قتـادة مـن عِمْـران بـن حُـصَين، بـل لم يُدرِكْـهُ، وذلـك أنَّ عِمْـران بـن حُـصَين تُـوفِّي عـام (52هــ)[1176]، وقيـل: (53هــ)[1177]، وَوُلِـدَ قتـادة عـام (60هـ)[1178]، وبه يظهر أنَّ عِمْران توفِّي قبل أن يولد قتادة بسبعِ أو ثمان سنين تقريباً.

ولقتادةَ عن عِمْران بن حُصَين حديثٌ واحدٌ:

(82) قـال الإمـام الترمـذيُّ رحمـه الله: "حـدَّثنا أبـو زُرْعـة، و الفَـضْل بـن أبي طالـب، و غيرُ واحدٍ، قالوا: حدَّثنا الحسن بـن بِـشْرٍ، عـن الحكـم بـن عبـد الملـك، عـن قتـادةَ، عـن عِمْـرَان

(1173) ابـن عُبَيـد بـن خَلَـف، الخُزَاعـيّ، أبـو نُجَيـد، صـحابيٌّ جليـل، سـكن البـصرة، كـان إسـلامُه عـام خيـبر، وغـزا عدّة غزوات، وكان صـاحبُ رايـة خُزَاعـة يـوم الفـتح، وكـان عمـر بعثـه إلى البـصرةِ ليفقِّـه أهلَهـا، كـفَّ نفـسَهُ عـن فتنة صِفِّين، قـال ابـنُ سـيرين: «مـا قَـدِم مـن البَـصْرة أحـدٌ مـن أصـحاب النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم يَفْـضُل عـلى عِمْران بن الحُصَين».

الطبقـات الكـبرى، لابـن سـعد، (4/ 289)، ومعرفـة الـصَّحابة، لأبي نُعَـيم، (4/ 2108)، والإصـابة، لابـن حجر، (4/ 705).

(1174) تهذيب الكمال، للمزِّي، (22/ 321).

(1175) المصدر السَّابق، (23/ 502).

(1176) انظـر: الطبقـات الكـبرى، لابـن سـعد، (4/ 291)، والطبقـات، لخليفـة، ص: 106، ومـشاهير علـماء الأمصار، لابن حبان، ص: 37.

(1177) انظر: معرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (4/ 2108).

(1178) تقدَّم: (ص: 12).

ابن حُصَينٍ: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قرأ: ﴿**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى**﴾ [الحج: 2]". [1179]

إسنادُه ضعيفٌ، للانقطاع بين قتادة وعِمْران بن حُصَين، وأشار التِّرمذيُّ إلى هذا الانقطاع بقوله بعد الحديث: «هذا حديث حَسَنٌ، ولا نعرف لقتادةَ سماعاً من أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا من أنسٍ وأبي الطُّفَيل».

وكذا فيه الحكم بن عبد الملك، وتقدَّم أنَّه مُضْطَرِبُ الحديث، ضعيفٌ في قتادة خاصّةً. [1180]

وتحسين التِّرمذيِّ للحديث لكونه رُوِي من طُرُقٍ أخرى عن قتادة بذِكْر الواسطة بين قتادة وعِمْران بن حُصَين وهو الحسن البَصْريّ بسياقةٍ أتم، بل رواه الحكم بن عبد الملك أيضاً بذِكْر الواسطة؛ فقد أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 141)، ح(298)، والحاكم، المستدرك، (2/ 268، 418)، ح(2967، 3451)، من طريق **الحسن بن بِشْر البَجَليّ بنحوه**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (2/ 254)، ح(2917)، من طريق **موسى بن إسماعيل مطوَّلاً**، كلاهما عن الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن الحسن البَصْري، عن عِمْران بن حُصَين مرفوعاً.

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، و لم يُخرِّجاه». [1181]

وليس كما قال؛ ففيه الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيفٌ، وعلَّق الذهبيُّ قائلاً: «الحَكَمُ بن عبد الملك واهٍ». [1182]

(1179) الجامع، للترمذيّ، (5/ 192)، ح(2941).

(1180) ص: 101، 194.

(1181) المستدرك، للحاكم، (2/ 418).

(1182) تعليق الذَّهبيّ المطبوع على هامش المستدرك، للحاكم، (2/ 254).

ولكنَّ الحَكَمَ بن عبد الملك تُوبِع في قتادة، تابعه: سعيدُ بن أبي عَرُوبة، وهشامٌ الدَّستوائي، وشَيْبان بن عبد الرَّحمن، وأبو عَوانة، وسعيد بن بَشِير، فرَوَوْه عن قتادة، عن الحسن البصري به.

أمّا رواية سعيد بن أبي عَرُوبة: أخرجها الحاكم، المستدرك، (2/ 417)، ح(3450)، من طريق رَوْح بن عُبَادة، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً مطوَّلاً.

وأمّا رواية هشامٍ الدَّستوائيّ: أخرجها **الطّيالسيُّ**، المسند، (ص: 112)، ح(835)، وأخرجها أحمد، المسند، (4/ 435)، ح(19915)، والترمذيُّ، الجامع، (5/ 323)، ح(3169)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 410)، ح(11340)، من طريق **يحيى بن سعيدٍ القطَّان**، وأخرجها الحاكم، المستدرك، (4/ 611)، ح(8695)، من طريق **معاذ بن هشام**، ثلاثتُهم عن هشامٍ الدستوائيّ، عن قتادة به مرفوعاً مطوَّلاً.

وقال الترمذيُّ عَقِب هذه الرِّواية: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وأمّا رواية شَيْبان بن عبد الرَّحمن: أخرجها الحاكم، المستدرك، (1/ 81)، ح(78) و(2/ 417)، ح(3450)، من طريق شَيْبان بن عبد الرَّحمن، عن قتادة به مرفوعاً مطوَّلاً.

وأمَّا رواية أبي عَوانة الوضَّاح: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 144)، ح(307)، من طريق أبي عَوَانة، عن قتادة به مرفوعاً مطوَّلاً.

وأمّا رواية سعيد بن بَشِير: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 145)، ح(308)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة به مرفوعاً مطوَّلاً.

في الحديث علَّة عدم سماع الحسن البصريّ من عِمْران بن حُصَين، قال عليُّ بن المدينيّ: «ولم يسمع من عِمْران بن حُصَين شيئاً، وليس بصحيحٍ، لم يصح عن الحسن عن عِمْران سماعٌ من وجهٍ صحيحٍ ثابتٍ».[1183] وقال أبو حاتمٍ: «لم يسمع الحسن من عِمْران بن

(1183) العلل، لابن المدينيّ، ص: 51.

حُصَين، وليس يصحُّ من وجهٍ يثبُتُ».[1184] وقال بَهْز بن حكيم: «ولم يَسْمَع من عِمْران بن حُصَين شيئاً».[1185]

وأمَّا ما ورد من تصريح الحسن البصريّ بالسَّماع من عِمْران بن حُصَين عند أحمد، المسند، (4/ 440)، ح(19964، 19965) من طريق المُبارك بن فَضالة، عن الحسن قال: (أخبرني، حدَّثنا) عِمْران بن حُصَين، فقد أنكره الأئمَّةُ.

قال عليُّ بن المدينيّ: سمعتُ يحيى [بن سعيدٍ القطَّان] وقيل له: كان الحَسَنُ يقولُ: «سمعتُ عِمْران بن حُصَين». فقال: «أمَّا عن ثقةٍ فلا».[1186]

وهو يشير إلى أنَّ التَّصريح بالسَّماع خطأٌ أو وَهْمٌ من المبارك بن فَضَالة، ويُوضِّحه ما قاله أحمد بن حنبل: «كان مُبارك يَرْفَعُ حديثاً كثيراً، ويقولُ في غير حديثٍ عن الحَسَن: (قال: أخبرنا عِمْران)... وأصحابُ الحسن لا يقولون ذلك غيرُه».[1187]

إلا أنَّ الحاكمَ أثبت سماع الحسن البصريّ من عِمْران بن حُصَين، فقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يُخرِّجاه بطوله، والذي عندي أنَّهما قد تحرَّجا من ذلك خشيةَ الإرسال، وقد سَمِع الحَسَن من عِمْران بن حُصَينٍ».[1188] وقال أيضاً: «وأكثرُ أئمَّةِ البصرةِ على أنَّ الحَسَنَ قد سَمِع من عِمْران».[1189]

ولعلَّ مستندَ الحاكم في إثبات سماع الحسن من عِمْران هو المعاصرة بينهما، فالحسن معاصرٌ لعِمْران زيادةً على ثلاثينَ عاماً، ساكنَ الحسنُ خلالها عِمْرانَ بن حُصَين في بلدٍ واحدٍ هو البصرة[1190]، ثُمَّ إنَّ عِمْران بن حُصَين كان أحدَ فقهاء الصّحابة الذين بعثهم عمرُ

(1184) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 38.

(1185) المصدر السَّابق، ص: 38.

(1186) المصدر السَّابق، ص: 38.

(1187) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 339)، وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 38.

(1188) المستدرك، للحاكم، (1/ 81).

(1189) المصدر السّابق، (2/ 417) وانظر منه: (2/ 254).

(1190) فالحسن البصريُّ وُلد سنة (21هـ)، وتوفِّي عِمْران بن حُصَين سنة (52هـ أو 53هـ).

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 157)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (2/ 289).

ابن الخطَّاب رضي الله عنه لتَّعليم النَّاسِ بالبصرة، فكان عِمْران بن حُصَينٍ بذلك متصدِّراً للتَّعليم في بلد الحَسَن البصريّ، ولم يكن منعزلاً أو محجوباً بإمارةٍ أو ولايةٍ.

ولكن يُعكِّر على هذا: أنَّ الحسن معروفٌ بكثرةِ الإرسال عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم[1191]، فلا بدَّ من ثبوت سماعه ولو مرَّةً واحدةً من عِمْران، وهذا ما نفاه الأئمَّةُ النُّقَّاد، ولم يثبت من طريقٍ صحيحٍ.

والذي يظهرُ أنَّ الحسن لم يسمع من عِمْران بن حُصَين، والله أعلم.

ولكنَّ الحديث جاء من غير طريق الحسن البصري: فقد أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 217)، ح(546)، من طريق محمّد بن بِشْر، عن سعيد، عن قتادة، عن العلاء بن زياد، عن عِمْران بن حُصَين مرفوعاً مطوّلاً.

وأخرجه عبد بن حميد، المسند، (ص: 358)، ح(1187)، وأبو يعلى، المسند، (5/ 430)، ح(3122)، وابن حبان، الصّحيح، (16/ 352)، ح(7354)، والحاكم، المستدرك، (1/ 82)، ح(79) و(4/ 610)، ح(8692)، من طُرُقٍ عن عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر بن راشد، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً مطوَّلاً.

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيخين ولم يُخرِّجاهُ».[1192]

إلا أنَّه يُمكِن أن يُقال: إنَّ مَعْمَراً خالف من هو أوثق منه في قتادة، حيث جعله مَعْمَرُ ابن راشد من مسند أنس بن مالك، ورواه عامَّةُ أصحابِ قتادة من مسند عِمْران بن حُصَين، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٌ الدَّستوائيِّ، وغيرُهم، ثُمَّ إنَّ مَعْمَراً تُكلِّم في روايتِهِ عن العراقِيين ـ ومنهم قتادة ـ كما تقدَّم.[1193]

هذا، وللحديث شاهدٌ من حديث أبي سعيدٍ الخُدْريّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1221)، ح(3170) و(4/ 1767)، ح(4464) و(5/ 2392)، ح(6165) و(6/ 2720)،

(1191) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 164، وجامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 162، وطبقات المدلِّسين، لابن حجر، ص: 29.

(1192) المستدرك، للحاكم، (4/ 610).

(1193) ص: 67.

ح(7045)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 201)، ح(222/ 379، 380)، من طُرُقٍ عن الأعمش، عن أبي صالحٍ ذَكْوان السَّمان، عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ مرفوعاً مطوَّلاً.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ضعيفٌ من طريق قتادة عن عِمْران بن حُصَين لانقطاعه بين قتادة وعِمْران، وكذا هو ضعيفٌ من طريق قتادة، عن الحسن، عن عِمْران، لانقطاعه أيضاً بين الحسن وعِمْران.

وأصحُّ الطُّرقِ عن قتادة ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن العلاء بن زياد، عن عِمْران بن حُصَين مرفوعاً، وكذا ما رواه عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً.

فالحديث حَسَنٌ بمجموع طُرُقِهِ كما قال الترمذيُّ.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي سعيدٍ الخُدْريّ عند البخاريّ ومسلم.

[25] مُجَاهد بن جَبْر المَكّيُّ[1194]

نفى سماع قتادة من مجاهدٍ عددٌ من الأئمَّة النُّقاد، منهم: أحمد بن حنبل، حيث قال: «ولم يسمع من مجاهدٍ، بينهُما أبو الخليل».[1195]

وقال يحيى بن معين: «لم يسمع من سَعِيد بن جُبَير، ولا من مجاهد... ربَّما أدخل بينهُم رجُلاً، وربَّما أرسل، وأكثر ذلك لا يُدخِل، يُرسِلُها».[1196]

وقال البَرْديجيُّ: «ولم يسمع من مجاهد، وقد روى عنه، وربَّما أدخل بينه وبين مجاهدٍ أبا الخليل».[1197]

مع العلم أنَّ مجاهداً كان معاصراً لقتادة من حيث الزَّمن، ولكن لَمَّا كان قتادةُ كثير الإرسال عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، نصَّ الأئمَّة على عدم سماع قتادة من مجاهد، وذلك لعدم ثبوت اللقاء بينهما ولو لمرَّةٍ واحدةٍ، بل يَبعُد اللقاء بينهما، فقتادة بصريٌّ، ومجاهدٌ مكّيٌّ.

وممّا يؤكد عدم سماع قتادة من مجاهد الواسطة التي ذُكِرت بينهما، حيث كان يُدخِلُ قتادةُ بينه وبين مجاهدٍ أبا الخليل، وهذه هي القرينة التي استدلَّ بها الأئمَّةُ على نفي السَّماع

(1194) أبو الحجَّاج، المَخزُوميُّ، المُقرِئ، المُفسِّر، مولى قَيْس بن السَّائب، ذَكَرَهُ ابن سعد في الطَّبقة الثَّانية من أهل مكَّة، كان ثقةً، فقيهاً، عالماً، كثيرَ الحديثِ، قال مجاهدٌ: «عرضتُ القُرآن على ابنِ عبَّاسٍ ثلاثين عَرْضةً». وقال قتادةُ: «أعلم من بقي بالتَّفسيرِ مجاهدٌ». توفي بمكَّة عام (100هـ) وقيل: بعدها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/ 466)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 411)، والثقات، لابن حبان، (5/ 419)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (57/ 21، 24، 40-44)، وتهذيب الكمال، للمزِّي، (27/ 234)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/ 40).

(1195) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

(1196) سؤالات ابن الجُنيد لابن معين، ص: 317، وانظر منه: ص: 362، والتَّاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 100، 201).

(1197) تحفة التحصيل، للعلائيّ، ص: 265.

بينهما، وذِكْرُ الواسطة قرينةٌ دالةٌ على عدم السَّماع إذا لم يثبت اللقاء بينهما، ولا بأس أن يعيدَ الباحثُ هنا كلام ابن رجبٍ لأهميتِهِ، حيث قال: «فإن كان الثِّقةُ يروي عمَّن عاصره أحياناً، ولم يثبت لُقِيُّه له، ثُمَّ يُدخِلُ أحياناً بينه وبينه واسطةً، فهذا يَستدِلُّ به هؤلاء الأئمَّةُ على عدم السَّماع منه».[1198]

ولقتادة عن مُجَاهد حديثٌ واحدٌ:

(83) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حدَّثنا هشامُ بن عمَّار، حدَّثنا الوليد بن مسلم، حدَّثنا سعيد بن بَشِير، عن قتادةَ، عن مجاهدٍ، عن ابن عبَّاسٍ، عن أُبَيِّ بن كعب، عن رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**أَنَّهُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ وَجَدَ رِيحاً طَيِّبَةً، فَقَالَ: يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ؟. قَالَ: هَذِهِ رِيحُ قَبْرِ المَاشِطَةِ وَابْنَيْهَا وَزَوْجِهَا. قَالَ: وَكَانَ بَدْءُ ذَلِكَ أَنَّ الخَضِرَ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ مَمَرُّهُ بِرَاهِبٍ فِي صَوْمَعَتِهِ، فَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرَّاهِبُ، فَيُعَلِّمُهُ الْإِسْلَامَ، فَلَمَّا بَلَغَ الخَضِرُ زَوَّجَهُ أَبُوهُ امْرَأَةً، فَعَلَّمَهَا الخَضِرُ، وَأَخَذَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تُعْلِمَهُ أَحَداً، وَكَانَ لَا يَقْرَبُ النِّسَاءَ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ زَوَّجَهُ أَبُوهُ أُخْرَى، فَعَلَّمَهَا، وَأَخَذَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تُعْلِمَهُ أَحَداً، فَكَتَمَتْ إِحْدَاهُمَا وأَفْشَتْ عَلَيْهِ الْأُخْرَى، فَانْطَلَقَ هَارِباً حَتَّى أَتَى جَزِيرَةً فِي الْبَحْرِ، فَأَقْبَلَ رَجُلَانِ يَحْتَطِبَانِ فَرَأَيَاهُ، فَكَتَمَ أَحَدُهُمَا وَأَفْشَى الْآخَرُ، وَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الخَضِرَ، فَقِيلَ: وَمَنْ رَآهُ مَعَكَ؟. قَالَ: فُلَانٌ. فَسُئِلَ فَكَتَمَ، وَكَانَ فِي دِينِهِمْ أَنَّ مَنْ كَذَبَ قُتِلَ، قَالَ: فَتَزَوَّجَ المَرْأَةَ الْكَاتِمَةَ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشُطُ ابْنَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ سَقَطَ الْمُشْطُ، فَقَالَتْ: تَعِسَ[1199] فِرْعَوْنُ، فَأَخْبَرَتْ أَبَاهَا، وَكَانَ لِلْمَرْأَةِ ابْنَانِ وَزَوْجٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، فَرَاوَدَ المَرْأَةَ وَزَوْجَهَا أَنْ يَرْجِعَا عَنْ دِينِهِمَا، فَأَبَيَا، فَقَالَ: إِنِّي قَاتِلُكُمَا، فَقَالَا: إِحْسَاناً مِنْكَ إِلَيْنَا إِنْ قَتَلْتَنَا أَنْ تَجْعَلَنَا فِي بَيْتٍ فَفَعَلَ، فَلَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ رِيحاً طَيِّبَةً، فَسَأَلَ جِبْرِيلَ فَأَخْبَرَهُ**»".[1200]

(1198) شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 593).

(1199) يقال: تَعِس يَتْعَس، إذا عثر وانكَبَّ لوجهه، وقد تُفتَح العين، وهو دعاءٌ عليه بالهلاك.

النهاية، لابن الأثير، ص: 108.

(1200) السُّنن، لابن ماجه، (2/ 1337)، ح(4030).

إسنادُه ضعيفٌ جداً؛ حيث تفرَّد به سعيدُ بن بَشِير، وهو ضعيفٌ في قتادة خاصة، بل يروي عن قتادة المُنكرات كما تقدَّم.[1201]

وأخرجه ابن عدي، الكامل، (3/ 372)، من طريق الوليد بن عُتْبَة، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن مجاهد، عن أُبِّي بن كَعْبٍ مرفوعاً بنحوه.

فلم يذكر الوليدُ بن عُتْبَة (ابن عبَّاس)، وجعله (عن مجاهدٍ، عن أُبَيّ)، فقَصَّر في إسناده.

وسندُه ضعيفٌ جدًّاً كسابقه.

ولكن له شاهدٌ من حديث ابن عبَّاس: أخرجه أحمد، المسند، (1/ 309)، ح(2822)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 450)، ح(12279)، وابن حبان، الصَّحيح، (7/ 163)، ح(2903)، من طُرُقٍ عن حمّاد بن سَلَمَة، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

وإسناده ضعيفٌ جداً؛ ففيه عطاء بن السَّائب، مختلطٌ، واختَلَف العلماء في سماع حمّاد ابن سَلَمَة منه، أكان قبل الاختلاط أم بعده:

فقال بسماع حمّاد من عطاءٍ بعد الاختلاط: أبو حاتمٍ الرَّازي[1202]، ويحيى بن سعيدٍ القطَّان[1203]، وابن القطَّان الفاسيّ ونقله عن العُقَيليّ.[1204]

وقال بسماعه قبل الاختلاط: ابنُ معينٍ[1205]، والفَسَويُّ[1206]، والطَّحاويُّ[1207]، والدَّارقطنيُّ[1208] ..

(1201) ص: 67.

(1202) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 333).

(1203) انظر: الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (3/ 399).

(1204) انظر: بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسيّ، (3/ 273)، ولم أقف على قول العُقَيليّ في كتابه «الضَّعفاء».

(1205) انظر: سؤالات ابن الجُنَيد لابن معين، ص: 478، والكامل، لابن عدي، (5/ 362).

(1206) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (3/ 362).

(1207) انظر: شرح مشكل الآثار، للطَّحاويّ، (6/ 293).

(1208) انظر: سؤالات السُّلَميّ للدَّارقطنيّ، ص: 366.

وعبد الحق بن عبد الرَّحمن الإشْبيليّ[1209]، ونقله العراقيُّ في «التقييد والإيضاح»[1210] عن أبي داود، وحمزة بن محمّد الكِنَانِيّ، و محمَّد بن عبد الله بن الجارُود صاحب «المنتقى».

والتحقيقُ أنَّ حمَّاد بن سَلَمَة دخل البصرة مرَّتين، فمن سَمِع منه في القَدْمة الأولى صحَّ حديثُه عنه، ومن سمع منه في القَدْمة الثانية فسماعه ضعيفٌ عنه لأنَّه تغيَّر حفظُه.[1211]

قال أبوداود:« قال غير أحمد: قَدِم عطاء البصرة قَدْمتين؛ فالقَدْمة الأولى سماعُهم صحيحٌ، وسَمِع منه في القَدْمة الأولى حمَّاد بن سَلَمَة... والقَدْمة الثَّانية كان متغيِّراً فيها... سماعُهم منه فيه ضعيفٌ».[1212]

وقال الدَّارقطنيُّ: «دخل عطاء البصرة مرَّتين، فسماعُ أيُّوب وحمَّاد بن سَلَمَة في الرِّحلة الأولى صحيحٌ».[1213]

قال ابن حجر: «والظَّاهر أنَّه سَمِع منه مرَّتين؛ مرَّة مع أيُّوب كما يومي إليه كلام الدَّارقطنيِّ، ومرَّةً بعد ذلك لَمَّا دخل إليهم البصرة، وسَمِع منه مع جريرٍ وذويه، واللهُ أعلم».[1214]

وبه يُعْلَمُ أنَّ حمَّاد بن سَلَمَة سمع قبل اختلاط عطاء بن السَّائب وبعدَه أيضاً، ولم يتميّز هنا أَسَمِعَ قبل الاختلاط أم بعده؟، والله أعلم.

وفيه علَّةٌ أخرى، وهي أنَّ رواية عطاء بن السَّائب عن سعيد بن جُبَير متكلَّمٌ فيها، قال أحمَّد بن حنبل: «و كان يَرْفعُ عن سعيد بن جُبَير شيئاً لم يكُن يرفعُها».[1215]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ضعيفٌ جدَّاً من طريق قتادة عن مجاهد، وله شاهدٌ من حديث ابن عبَّاس، وهو أيضاً ضعيفٌ جدَّاً.

(1209) انظر: الأحكام الشرعية الكبرى، لعبد الحق الإِشْبِيلِيّ، (2/ 223).

(1210) ص: 392.

(1211) انظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 736).

(1212) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ص: 383.

(1213) سؤالات السُّلَميّ للدَّارقطنيِّ، ص: 366.

(1214) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 186).

(1215) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 333).

[26] مُسلم بنُ يَسَار البَصْريُّ[1216]

قال يحيى بن سعيدٍ القطَّان: «لم يسمع قتادة من مُسلم بن يَسَار».[1217]

وسأل إسحق بن منصور يحيى بن معين عن سماع قتادة من مسلم، فقال إسحاق: قلتُ: سَمِع من مُسلم بن يسار؟. قال: «لا».[1218]

فقد نفى كُلٌّ من يحيى بن سعيدٍ القطَّان ويحيى بن معينٍ سماع قتادة من مسلم بن يَسَار، مع أنَّ قتادة كان معاصراً لمسلم بن يَسَار، حيث توفِّي مسلمٌ عام (100هـ) وقيل: (101هـ) في خلافة عمر بن عبد العزيز[1219]، فقتادة معاصرٌ لمسلمٍ أكثر من أربعين عاماً في بلدٍ واحدٍ هو البصرة، إلا أنَّ قتادة كثيرُ الإرسال عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، فلا بدَّ من ثبوت لقاء أو سماع قتادة ـ ولو لمرَّةٍ واحدةٍ ـ من مسلم بن يَسَار، وهذا ما نفاه ابنُ القطَّان وابنُ معين.

(1216) أبو عبد الله، البَصْريُّ، وقيل: المكّيُّ، الفقيه، الأَمَويُّ، قال قتادة: «وكان مُسلم بن يَسَار يُعَدُّ خامس خمسة من فقهاء البصرة»، وهو من القرَّاء الذين خرجوا على الحجَّاج، قال ابن عون: «كان مسلم بن يَسَار أرفع عند أهل البصرة من الحَسَنَ، حتى خفَّ مع ابن الأشعث، وكفَّ الحَسَنُ، فلم يزل أبو سعيد في عُلوٍّ منها بَعْدُ، وسقط الآخرُ»، وقال ابن سعدٍ: «وكان مسلمُ ثقةً، فاضلاً، عابداً، وَرِعاً، أَرْفعُ عندهم من الحسن حتى خرج مع عبد الرَّحمن بن محمَّد بن الأشعث فوضعه ذلك عند النَّاس، وارتفع الحَسَنَ عنه».

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 165، 187)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 52)، والكنى والأسماء، للدُّولابيّ، (2/ 838)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (58/ 129).

(1217) العلل، لأحمد، (3/ 226).

(1218) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1219) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 187)، والطبقات، لخليفة، ص: 353، والثقات، لابن حبان، (5/ 390).

وممَّا يؤكد عدمُ السَّماع أنَّ قتادة كان يُدخِلُ ـ أحياناً ـ بينه وبين مسلم بن يَسَار أبا الخليل صالح بن أبي مريم، وذِكْر الواسطة قرينةٌ قويَّةٌ على عدم السَّماع لمن لم يثبت اللقاءُ بينهما.

ولقتادة عن مسلم بن يَسَار أربعةُ أحاديث:

الحديثُ الأوَّل:

(84) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرني محمَّد بنُ آدم، عن عَبْدَة، عن ابن أبي عَرُوبة، عن قتادةَ، عن مسلم بن يَسَار، عن أبي الأَشْعَث الصَّنعانيِّ [شَرَاحيل بن آدَة]، عن عُبادةَ بن الصَّامت، وكان بدرِيّاً، وكان بايع النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أن لا يخافَ في الله لومةَ لائم، أنَّ عُبادةَ قام خطيباً فقال: «**أيُّهَا النَّاسُ: إِنَّكُمْ قَدْ أَحْدَثْتُمْ بُيُوعًا لَا أَدْرِي مَا هِيَ! أَلَا إِنَّ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَزْناً بِوَزْنٍ، تِبْرُهَا وَعَيْنُهَا**[1220]**، وَإِنَّ الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ وَزْناً بِوَزْنٍ، تِبْرُهَا وَعَيْنُهَا، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ يَداً بِيَدٍ، وَالْفِضَّةُ أَكْثَرُهُمَا، وَلَا تَصْلُحُ النَّسِيئَةُ**[1221]**، أَلَا إِنَّ الْبُرَّ بِالْبُرِّ**[1222]**، وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، مُدْياً بِمُدْيٍ**[1223]**، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّعِيرِ بِالْحِنْطَةِ**[1224] **يَداً**

(1220) التِّبْر هو الذَّهب والفضة قبل أن يُضْرَبا دنانير ودراهم، فإذا ضُرِبا كانا عَيْناً، وقد يطلق التِّبر على غيرهما من المَعْدنيَّات، كالنُّحَاس والحديد والرُّصَاص، وأكثر اختصاصِه بالذَّهب، ومنهم من يجعله في الذَّهَب أصلاً، وفي غيره فرعاً ومجازاً.

النَّهاية، لابن الأثير، ص: 103.

(1221) هي البيع إلى أجلٍ معلوم، يريد بيع الرِّبويَّات بالتأخير من غير تقابضٍ.

النَّهاية، لابن الأثير، ص: 912.

(1222) البُرُّ والقَمْحُ شيءٌ واحدٌ.

غريب الحديث، لابن الجَوْزيّ، ص: 264.

(1223) أي: مكيالٌ بمكيال، والمُدْي: مكيالٌ لأهل الشَّام يسع خمسة عَشَر مَكّوكاً، والمَكّوك: صاعٌ ونصف، وقيل: أكثر من ذلك، وأمّا المدُّ فهو رُبْع الصَّاع.

غريب الحديث، للخطَّابي، ص:247، 248.

(1224) الحِنْطةُ: هي البُرُّ.

لسان العرب، لابن منظور، (7/ 278).

بِيَدٍ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا، وَلَا يَصْلُحُ نَسِيئَةً، أَلَا وَإِنَّ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ مُدْياً بِمُدْيٍ، حَتَّى ذَكَرَ الْمِلْحَ مُدّاً بِمُدٍّ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى»". [1225]

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (4/ 320)، ح(20601)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (4/ 4)، ح(5069)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 276)، ح(10258)، من طُرُقٍ عن يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عَرُوبة به موقوفاً، ولفظ ابن أبي شَيْبة مختصراً.

وتوبع سعيدُ بن أبي عَرُوبة على هذا الوجه الموقوف، تابعه شعبة بن الحجَّاج، وهشامٌ الدَّستوائيّ:

أمّا رواية شعبة: أخرجها، الخطيب، المتفق والمفترق، (3/ 1913)، ح(1521)، من طريق شعبة، عن قتادة به موقوفاً بنحوه.

وأمّا رواية هشامٍ الدَّستوائيّ: أشار لها أبو داود في «السُّنن» (2/ 268)، ح(3349)، وابن عبد البرِّ في «التمهيد»(4/ 83).

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (3/ 634) أنَّ عمر بن مُغِيرة رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن قَبِيصة بن ذُؤَيب، عن عبادة بن الصَّامت مرفوعاً بلفظ: (**لَا بَأْسَ بالقَمْحِ بالشَّعيرِ، اثْنَينِ بواحدٍ**).

قال أبو حاتمٍ: «هذا حديثٌ منكرٌ». [1226]

وهو كما قال؛ حيث تفرَّد بهذا الوجه عن سعيد بن أبي عَرُوبة عمر بن المُغِيرة، وهو ضعيفٌ جدّاً، قال فيه البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ، مجهولٌ». [1227] وقال أبو حاتم: «شيخٌ». [1228] ثم هو مخالفٌ لاثنين من أوثق أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة، وهما: عَبْدة بنُ سُليمان [1229]،

(1225) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيِّ، (7/ 276)، ح(4563).

(1226) العلل، لابن أبي حاتم، (6/ 136).

(1227) ميزان الاعتدال، للذّهبيّ، (3/ 224).

(1228) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 136).

(1229) تقدَّم (ص: 101) بيان أن عَبْدة بن سُلَيمان من أوثق أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة.

ويزيد بن هارون[1230]، حيث رَوَياه عن سعيد، عن قتادة، عن مسلم بن يَسَار، عن أبي الأَشْعَث، عن عُبادةَ بن الصَّامت موقوفاً كما تقدَّم في التخريج.

ورواه عن قتادة أيضاً همَّام بن يحيى، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: همّام، عن قتادة، عن أبي الخليل صالح، عن مسلم بن يَسَار، عن أبي الأَشْعث، عن عُبَادة بن الصَّامت مرفوعاً: أخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 268)، ح(3349)، من طريق **بِشْر بن عمر**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 28)، ح(6156)، من طريق **عمرو بن عاصم**، وأخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (4/ 4)، ح(5073)، من طريق **الخَصِيبُ بن ناصح**، وأخرجه أيضاً (4/ 66)، ح(5322)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 291)، ح(10321)، من طريق **عفَّان بن مسلم**، وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (3/ 408)، ح(2854)، من طريق **هُدْبة بن خالد**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 277)، ح(10259)، من طريق **هشام بن عليّ بن رجاء**، ستّتُهم عن همّام به مرفوعاً بنحوه، ويزيد ويَنقُص بعضُهم على بعضٍ.

وفي هذا الوجه زاد همَّامٌ (أبا الخليل) بين قتادة ومسلم بن يَسَار، وجعله عن عبادة مرفوعاً.

الوجه الثّاني: همّام، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن أبي الأَشْعَث، عن عُبَادة بن الصّامت مرفوعاً: أخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (4/ 5)، ح(5074)، من طريق **الخَصِيب بن ناصح**، عن همّامٍ به مرفوعاً بنَحْوه.

وتابع همّاماً على هذا الوجه سعيد بن بَشِير، فقد أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (1/ 165)، ح(516)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة به مرفوعاً.

قال الطَّبرانيُّ عَقِب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بَشِير».
وقال الدَّارقطنيُّ: «تفرَّد به سعيد بن بَشِير عن قتادة، عن أبي قِلَابة عنه».[1231]

(1230) **انظر لبيان منزلته من بين أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة**: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 743).

(1231) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيِّ، لابن طاهر المقدسي، (4/ 226).

وليس كما قالا، بل تابعه همّام بن يحيى كما تقدَّم، ولكن تفرَّد به الخَصِيب من بين أصحاب همّام، والخَصِيب بن ناصح ذكره ابن حبان في «الثقات»[1232] وقال: «رُبَّما أخطأ». وقال ابن حجر: «صدوقٌ يخطِئ».[1233]

وسعيد بن بشير ضعيفٌ في قتادة خاصةً.[1234]

الوجه الثّالث: همّام، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن أبي الأشعث، عن عُبَادة بن الصامت مرفوعاً بنحوه: أخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (3/ 408)، ح(2854)، من طريق هُدْبة بن خالد، عن همَّامٍ به مرفوعاً بنحوه.

وذَكَرَ الدَّارقطنيُّ عَقِب هذا الوجه قول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «فحدَّثتُ بهذا الحديث أبي فاسْتَحسَنَهُ».

وأقوى هذه الأوجه الثلاث الوجهُ الأوَّل وهو: قتادة، عن أبي الخليل، عن مسلم بن يَسَار، عن أبي الأَشْعث، عن عُبَادة بن الصَّامت مرفوعاً؛ لكثرة من رواه عن همّام، ولكنَّ هذا الوَجْهَ الرَّاجحَ عن همَّامٍ معلولٌ بما تقدَّم من أنّ سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبةَ، وهشاماً خالفوا همَّاماً، وهم أرفع منه في قتادة بدرجات، حيث رَوَوْه عن قتادة، عن مسلم بن يَسَار، عن أبي الأَشْعَث، عن عُبادةَ بن الصَّامت موقوفاً، وقد أشار ابن عبد البرِّ إلى ترجيح هذا الوجه بقوله: «وسعيد، وهشام كلاهما عندهم [أي: عند الحُفَّاظ] أحفظُ من همَّام».[1235] وهذا الوجه الرَّاجحُ ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة ومسلم بن يَسَار.

ولكن الحديث صحَّ مرفوعاً من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1210)، ح(1587/ 81)، من طريق **سفيان الثوريّ**، وأخرجه ابن حبان، الصَّحيح، (11/ 389)، ح(5015)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، كلاهما عن **خالدٍ الحذَّاء**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1210)، ح(1587/ 80)، من طريقين عن **أيُّوب السَّختيانيّ**،

(1232) (8/ 232).

(1233) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 193.

(1234) تقدَّم: ص: 67.

(1235) التمهيد، لابن عبد البرّ، (4/ 83).

كلاهما (خالد وأيُّوب) عن أبي قِلَابة، عن أبي الأَشْعَث، عن عُبَادة بن الصَّامت مرفوعاً بنحوه باختصار.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف في وقَفْه ورَفْعِه على قتادة، وأرجح هذه الطُّرق ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة، وهشامٌ، عن قتادة، عن مسلم بن يَسَار عن أبي الأَشْعَث، عن عُبادةَ بن الصَّامت موقوفاً، إلا أنَّه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة ومسلم بن يَسَار.

ولكنَّه صحَّ عند مسلم وغيرِه مرفوعاً بنحوه من غير طريق قتادة.

الحديثُ الثَّاني:

(85) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن جَعْفر، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادةَ، عن مسلم بن يَسَار، عن حُمْرانَ بن أَبَان، عن عُثمانَ بنِ عفَّان رضي الله عنه: أنَّهُ دَعَا بماءٍ، فتوضَّأَ ومَضْمَضَ واستَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وجهَهُ ثلاثاً، وذِرَاعَيْهِ ثلاثاً ثلاثاً، ومسَحَ برأسِهِ، وظَهْرِ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ ضَحِكَ، فقال لأصحابِهِ: ألا تَسْأَلُونِي عمَّا أضْحَكَنِي؟. فقالوا: مِمَّ ضَحِكتَ يا أميرَ المؤمنينَ؟. قال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِمَاءٍ قَرِيباً مِنْ هَذِهِ الْبُقْعَةِ، فَتَوَضَّأَ كَمَا تَوَضَّأْتُ، ثُمَّ ضَحِكَ، فَقَالَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مَا أَضْحَكَنِي؟**». فَقَالُوا: ما أضْحَكَكَ يا رسُولَ اللهِ؟ فقال: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا دَعَا بِوَضُوءٍ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، حَطَّ اللهُ عَنْهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَصَابَهَا بِوَجْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ مَسَحَ بِرَأْسِهِ كَانَ كَذَلِكَ، وَإِذَا طَهَّرَ قَدَمَيْهِ كَانَ كَذَلِكَ**»".[1236]

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المسند، (1/ 16)، ح(56)، عن **محمّد بن بِشْر**، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 74)، ح(553)، وأبو نُعَيم، الحِلْية، (2/ 297)، من طريق **يزيد بن زَرِيع**، وأخرجه البزَّار، المسند، (2/ 74)، ح(420)، من طريق **ابن أبي عَدِي**، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

(1236) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 58)، ح(415).

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة ومسلم بن يَسَار.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (3/ 23) أنَّ مُجَاعة بن الزُّبير تابع سعيد بن أبي عَرُوبة على هذا الوَجْه.

وأخرجه البزَّار، المسند، (2/ 75)، ح(421)، من طريق معاذ بن هشامٍ، عن أبيه هشامٍ الدَّاستوائيّ، عن قتادة، عن حُمْران، عن عثمان بن عفَّان مرفوعاً، دون ذِكْرٍ لمسلم بن يَسَار.

وهذا الوجه تفرَّد به معاذُ بن هشام، ومعاذٌ فيه كلامٌ تقدَّم بيانُه[1237]، وأشار البزَّار لهذه العلَّة، فقال عَقِب الحديث: «ولم يقل مُعاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن مُسلم بن يَسَار».

ولكنَّ هشاماً تُوبِع على هذا الوجه، تابَعَه أيُّوب بن أبي مسكين، فقد أخرج أبو عُبَيد القاسم، الطَّهُور، (ص: 75)، ح(80)، من طريق أيُّوب بن أبي مسكين، عن قتادة به مرفوعاً. دون ذِكْرٍ لمسلم بن يَسَار.

وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (7/ 38)، ح(6783)، وأبو نُعَيم، الحِلْية، (2/ 297)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن مسلم بن يَسَار، عن حُمْران، عن عثمان بن عفَّان مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وفيه تفرَّد سعيد بن بَشِير بذِكْر أبي قِلَابة بين قتادة ومسلم بن يَسَار، وسعيد بن بشير ضعيفٌ في قتادة خاصةً؛ لذا أعلَّه أبو نُعَيم بقوله عَقِب الحديث: «تفرَّد به سعيد بن بَشِير بإدخال أبي قِلَابة بين قتادة ومسلم بن يَسَار». وبنحوه قال الطَّبرانيُّ أيضاً عَقِب الحديث.

قال الدَّارقطنيُّ بعد أن ذكر الاختلاف على قتادة في هذا الحديث: «والقَوْلُ قول سعيد بن أبي عَرُوبة»[1238].

(1237) ص: 100.

(1238) العلل، للدَّارقطنيِّ، (3/ 24).

وهو كما قال؛ فإنَّ سعيد بن أبي عَرُوبة من أوثق أصحاب قتادة مطلقاً، وهو مقدَّمٌ على هشامٍ وغيرِه عند الاختلاف.[1239]

ومعنى الحديث ثَبَتَ صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 71، 72)، ح(158، 162) و(2/ 682)، ح(1832)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 204)، ح(226/ 3، 4)، من طُرُقٍ عن الزُّهريّ، عن **عطاء بن يزيد الليْثي**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2363)، ح(6069)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 208)، ح(232/ 13)، من طريق **معاذ بن عبد الرَّحمن**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 205)، ح(227/ 5)، من طريق **عُروة بن الزُّبير**، و(1/ 207)، ح(229/ 8)، من طريق **زَيْد بن أَسْلم**، و(1/ 207)، ح(231/ 10)، من طريق **جامع بن شدَّاد أبي صَخْرة**، و(1/ 208)، ح(232/ 12)، من طريق **بُكَير بن عبد الله بن الأشجّ**، و(1/ 216)، ح(245/ 33)، من طريق **محمّد بن المُنكَدِر**، سبعتُهم عن حُمْران، عن عثمان بن عفَّان مرفوعاً بمعناه، يَزيد ويَنقُص بعضُهم على بعضٍ.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة، أرجحهُا ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن مسلم بن يَسَار، عن حُمْران، عن عثمان مرفوعاً، إلا أنَّ سندَه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة ومسلم بن يسار.

ولكنَّ الحديث ثَبَتَ صحيحاً عند البخاريّ ومسلم من غير طريق قتادة، والله أعلم.

الحديثُ الثَّالث:

(86) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عبدُ الوهَّاب الخفَّاف، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادةَ، عن مسلم بن يَسَار، عن حُمران بن أَبَان، أنَّ عُثمانَ بن عفَّان رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رسُولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقولُ: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ حَقّاً مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ**». فقالَ له عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي اللهُ عنْهُ: أنا أُحَدِّثُكَ ما هِيَ، هِيَ

(1239) انظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 694).

كلمـةُ الإِخـلاصِ، الَّتـي أعَـزَّ اللهُ تَبَـارَكَ وتَعَـالَى بِهَـا مُحَمَّـداً صـلَّى اللهُ عليـهِ وسـلَّمَ وأَصـحابَهُ، وهِيَ كلمَةُ التَّقْـوَى، الَّتـي أَلَاصَ[1240] عليْهَـا نَبِـيُّ اللهِ صـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وسـلَّمَ عَمَّـهُ أَبـا طَالِـبٍ عِنْـدَ المَوْتِ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ". [1241]

وأخرجـه **الحـارث**، المـسند،كما في بغيـة الباحـث، (1/ 147)، ح(1)، وأخرجـه ابـن خُزَيمـة، التوحيـد، (2/ 774)، ح(500)، مـن طريـق **عـلي بـن عيـسى البـزَّار**، وأخرجـه ابـن حبـان، الـصَّحيح، (1/ 434)، ح(204)، مـن طريـق **محمّـد بـن يحيـى الأَزْدِيّ**، وأخرجـه الحـاكم، المستدرك، (1/ 143)، ح(242)، مـن طريـق **يحيـى بـن أبي طالـب**، أربعـتُهم عـن عبـد الوهَّاب بن عطاء به مرفوعاً بنحوه، وعند الحارث وابن حبان مختصراً.

قـال الحـاكم عَقِـب الحـديث: «هـذا حـديثٌ صـحيحٌ عـلى شَرْط الـشَّيخينِ، ولم يُخرِّجـاه بهذا اللفظ، ولا بهذا الإسناد».

وقـال العراقـيُّ: «وإسـنادُه صـحيحٌ، ولكـنَّ هـذا ونَحْـوَه شـاذٌ مخـالفٌ لمـا ثَبَـتَ في الأحاديـث الـصَّحيحة مـن دخـول جماعـةٍ مـن المُوحِّـدين النَّـار وإخـراجُهُم بالـشَّفاعةِ، نَعَـم، لا يبقى في النَّار من في قلبهِ ذَرَّةٌ من إيمانٍ...». [1242]

وليس كما قالاَ، بـل إسـنادُه ضـعيفٌ للانقطـاع بـين قتـادة ومـسلم بـن يَـسَار، ومُـسَلم بـن يَسَار لم يُخرِّجا له ولا أحدُهما، وعبد الوهَّاب بن عطاء الخَفَّاف من أفراد مسلمٍ.

وأخرجـه الحـاكم، المـستدرك، (1/ 502)، ح(1298)، مـن طـريقين عـن يحيـى بـن أبي طالب، والحارث بـن أبي أسـامة، عـن عبـد الوهَّـاب بـن عطـاء، عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتادة، عن حُمْـران بـن أَبَـان، عـن أبيـه، عـن عـثمان بـه مرفوعـاً بنحـوه. بزيـادة (أبيـه) بـين حُمْـران وعثمان.

(1240) أي: أدَارَهُ عليها، وراوَدَهُ فيها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 845.

(1241) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 63)، ح(447).

(1242) المغني عن حمل الأسفار، للعراقيّ، (2/ 1058).

وقـال الحـاكم عَقِبَـهُ: «هـذا حـديثٌ صـحيحٌ عـلى شَرْط الـشَّيْخين، و لم يُخَرِّجـاهُ بهـذه السِّياقةِ».

وفيه نَظَرٌ سبق بيانُه في السَّند السَّابق.

ولم يَقِف الباحثُ على روايـةٍ لحُمْـران بـن أَبَـان عـن أبيـه أَبَـان، ولا ذكـره أحـدٌ مـن العلـماء في شـيوخ حُمْـران، والمعـروف أنَّ حُمْـران روى عـن أَبَـان بـن عـثمان بـن عفَّـان لا عـن أبيـه أَبَـان، فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ لفظة (أبيه) خطأٌ مَطْبَعِيٌّ أو تصحَّفت من أحد الرُّواة.

وذكـر الـدَّارقطنيُّ في «العلـل» (2/ 7) أنَّ خالـد بـن الحـارث رواه عـن سـعيد بـن أبي عَرُوبة، عـن قتـادة، عـن حُمْـران، دون ذِكْـرٍ لمسلم بـن يَـسَار، وقـال: «حـديث عبـد الوهَّـاب بـن عطاءٍ أحسنُها إسناداً، وأشبه بالصَّواب».

وأخرجـه أبـو نُعَـيم، الحليـة، (7/ 174)، مـن طريـق شـعبة، عـن قتـادة، عـن مـسلم بـن يَسَار به مرفوعاً بنحوه.

وذكـر الـدارقطنيُّ في «العلـل» (2/ 7) و(3/ 29) أنَّ أبـا العـلاء أَيُّـوبَ بـنَ أبي مـسكين رواه عن قتادة عن حُمْران، دون ذِكْرٍ لمسلم بـن يَـسَار، وقـال: «والـصَّوابُ قـول مـن ذكـر مـسلم ابـن يَـسَار». وهـو كـما قـال؛ فقـد اتفـق اثنـان مـن أوثـق أصـحاب قتـادة، وهمـا: سـعيد بـن أبي عَرُوبة، على وجهٍ عنده، وشـعبةُ بـن الحجَّـاج، عـلى ذِكْـر مـسلم بـن يَـسَار، وتفـرَّد أَيُّـوب بـن أبي مسكين من بين أصحاب قتادة بعدم ذِكْر مسلم بن يَسَار.

ومعنـى الحـديث صـحيحٌ ثابـتٌ مـن غـير طريـق قتـادة: أخرجـه مـسلم، الـصحيح، (1/ 55)، ح(26/ 43)، مـن طريـق أبي بِـشْر الوليـد بـن مـسلم العَنْـبريّ، عـن حُمْـران، عـن عُثمان بن عفَّان مرفوعـاً بلفـظ: (**مَـنْ مـاتَ وهُـوَ يَعْلَـمُ أَنَّـهُ لا إِلَـهَ إِلا اللهُ دَخَـلَ الجَنَّـةَ**). لـيس فيـه ذِكْرٌ لعمر بن الخطَّاب.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحـديث اختلـف فيـه عـلى قتـادة في ذكـر مـسلم بـن يَـسَار، وأرجحُهـا مـا رواه سعيد بن أبي عَرُوبة وشـعبة ـ وهمـا مـن أوثـق أصـحاب قتـادة ـ عـن قتـادة، عـن مـسلم بـن

يَسَار، عن حُمْران، عن عثمان بن عفَّان، عن عمر بن الخطَّاب مرفوعاً، وهذه الرَّاوية الرَّاجحة ضعيفةٌ؛ لأنَّ قتادة لم يسمع من مسلم بن يَسَار.

ولكنَّ معنى الحديث ثبَت صحيحاً من غير طريق (قتادة عن حُمْران) عند مسلمٍ في «الصحيح»، دون ذِكْرٍ لعمر بن الخطَّاب.

الحديثُ الرَّابع:

(87) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن بَكْر، قال: حدَّثنا سعيدُ بن أبي عَرُوبة، عن قتادَةَ، عن مُسلم بن يَسَار، عن أبي الأشعث الصَّنعانيّ، عن راشد بن حُبَيش: أنَّ رَسُولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم دَخَلَ على عُبادةَ بن الصَّامتِ يَعُودُهُ في مَرَضِهِ، فقال رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**أَتَعْلَمُونَ مَنِ الشَّهِيدُ مِنْ أُمَّتِي؟**». فأَرَمَّ[1243] القَوْمُ، فقال عُبادةُ: سانِدُونِي، فأَسْنَدُوه، فقال: يا رسولَ الله، الصَّابر المُحتَسِب. فقال رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ، الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ شَهَادَةٌ، وَالطَّاعُونُ شَهَادَةٌ، وَالْغَرَقُ شَهَادَةٌ، وَالْبَطْنُ[1244] شَهَادَةٌ، وَالنُّفَسَاءُ يَجُرُّهَا وَلَدُهَا بِسُرَرِهِ[1245] إِلَى الجَنَّةِ**» قال: وزاد فيها أبو العَوَّامِ سَادِنُ[1246] بَيْتِ المَقْدِسِ: «**وَالحَرْقُ، وَالسَّيْلُ**».[1247]

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة ومسلم بن يَسَار.

(1243) أي: سكتوا ولم يجيبوا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 378.

(1244) أي: الذي يموت بمرض بَطْنِه، كالاستسقاء ونَحْوه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 81.

(1245) أي: السُّرَّة، وهي: ما يبقى بعد القطع ممَّا تقطعُه القابلةُ، والسَّرَر ما تقطعُه، وهو السُّرُّ بالضمِّ أيضاً.

النهاية، لابن الأثير، ص: 426.

(1246) أي: خادمُ البيت، يتولَّى أمرَهُ، وفتحَ الباب وإغلاقَه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 424.

(1247) المسند، لأحمد بن حنبل، (3/ 489)، ح(16041).

وأخرجه ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (5/ 263)، ح(2788)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن مسلم بن يَسَار، عن راشد بن حُبَيش به مرفوعاً بنحوه، دون ذِكْرٍ لأبي الأشعث الصَّنْعاني.

وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 489)، ح(16042)، من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة عن صاحبٍ له، عن راشد بن حُبَيش به مرفوعاً بنحوه. دون ذِكْرٍ لأبي الأَشْعَث الصَّنعانيّ.

وإسناده ضعيفٌ؛ لإبهام شيخ قتادة.

وأخرجه أبو داود الطَّيالسيّ، المسند، (ص: 79)، ح(578)، من طريق **هشامٍ الدَّستوائي**، والشَّاشيُّ، المسند، (3/ 219)، ح(1319)، من طريق **عِمْران القطَّان**، كلاهما عن قتادة، عن راشد بن حُبَيش، عن عُبادة بن الصَّامت مرفوعاً بنحوه. دون ذِكْرٍ لمسلم بن يَسَار، ولا لأبي الأشعث الصَّنعانيّ.

واقتصر هشامٌ الدَّستوائيّ على ذِكْر النُّفَساء فقط.

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع البيِّن الظَّاهر بين قتادة وراشد بن حُبَيش[1248]، بل قد يكون مُعْضَلاً لاحتمال أن يكون السَّاقِطُ اثنين فأكثر على التوالي.

وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (9/ 125)، ح(9314)، من طريق **شَيْبان بن عبد الرَّحمن**، ومسند الشَّاميّين، (4/ 73)، ح(2763)، من طريق **سعيد بن بَشِير**، كلاهُما عن قتادة، عن عَزْرة بن عبد الرَّحمن الخُزَاعيّ، عن راشد بن حُبَيش به مرفوعاً بنحوه. فذكرا (عَزْرَة) بدل (مسلم بن يَسَار).

وأشار الطَّبرانيُّ إلى تعليل الحديث بالتفرُّد على هذا الوَجْهِ، فقال عَقِب الحديث في «المعجم الأوسط» : «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا شَيْبَان وسعيد بن بَشِير».

(1248) فراشد بن حُبَيش قال بصحبتِهِ أحمد،وابن خُزَيمة،والطَّبرانيُّ، وغيرُهم، وذكره في التابعين البخاريّ وأبو حاتم وغيرُهم، وأيّاً كان الأمر فلا يُعْلَم لقتادة سماعٌ من راشد بن حُبَيش.

انظر: الإصابة، لابن حجر، (2/ 433).

وشَيْبان بن عبد الرَّحمن ثقةٌ، صاحب كتاب[1249]، وسعيد بن بَشِير ضعيفٌ في قتادة خاصة كما تقدَّم.[1250]

ويظهر بما تقدَّم أنَّ أقوى الأوجه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، ولكن اختلف عليه: فرواه محمّد بن بكر وهو البُرسانيّ، عن سعيد، عن قتادة بذِكْر أبي الأَشْعَث الصَّنعانيّ، ورواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة دون ذِكْرٍ لأبي الأشعث الصَّنعانيّ.

ولعلَّ الأقرب للصَّواب رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى، فهو أوثق من محمّد بن بكر، يُعْلَم ذلك بالنَّظَر في ترجمتيهما.[1251]

ويقوي رواية عبد الأعلى في عدم ذِكْر أبي الأشعث الصَّنعاني أنَّ همّام بن يحيى تابع سعيد بن أبي عَرُوبة في قتادة، حيث رواه عن قتادة، عن صاحبٍ له، عن راشد بن حُبَيش، ليس فيه ذِكْرٌ لأبي الأشعث الصَّنعاني.

ولكن ذكر ابنُ حَجَر عن ابن مَنْدَه أنَّه قال بعد أن ذكر الحديث من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة بذِكْر أبي الأَشْعَث: «تابعَهُ معاذُ بن هَشَامٍ، عن أبيه، عن قتادة، ورواه سُفيان بن عبد الرَّحمن، عن قتادة، فقال: عن راشد، عن عُبَادة، وهو الصَّواب».[1252]

فظاهر هذا الكلام أنَّ هشاماً الدَّستوائيّ تابع سعيد بن أبي عَرُوبة في قتادة في ذِكْر أبي الأشعث الصَّنعَانيّ، فإن كان هذا مقصودُه فلا شكَّ في تقديم روايتهما على رواية غيرهما ممَّن لم يكن فيها ذِكْرٌ لأبي الأَشْعَث الصَّنْعانيّ.

ولعلَّ (سفيان بن عبد الرَّحمن) تحرَّفَت من (شَيْبان بن عبد الرَّحمن)؛ إذ لم يقف الباحث على من اسمُه سفيان بن عبد الرَّحمن يروي عن قتادة، وأمّا شَيْبان بن عبد الرَّحمن فقد تقدمت روايتُه للحديث عند الطَّبرانيّ في «المعجم الأوسط».

(1249) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 269.

(1250) ص: 67.

(1251) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/ 87) و(9/ 67).

(1252) الإصابة، لابن حجر، (2/ 433).

وأمّا تصويب ابن مَنْدَه لرواية (شَيْبان بن عبد الرَّحمن) فلا يُدْرَى ما وَجْهُهُ؛ إذ هي معارِضَةٌ برواية سعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٍ الدَّستوائيِّ كما ذَكَرَه هو نفسُه في كلامه السَّابق، وهما أوثق من شَيْبان في قتادة، فلا شكَّ في تَقَدُّم روايتِها على رواية شَيْبان، والله أعلم.

وللحديث شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هُرَيرة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 233)، ح(624) و(3/ 1041)، ح(2674) و(5/ 2165)، ح(4501)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1521)، ح(1914/ 164)، من طُرُقٍ عن **سُمَيٍّ مولى أبي بكر**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/ 1521)، ح(1914/ 165)، من طريق **سُهَيل بن أبي صالح**، كلاهما عن أبي صالحٍ السَّمّان، عن أبي هريرة بمعناه.

والخُلَاصَةُ: أنّ الحديث اختُلِف في إسناده على قتادة، وأقوى الطُّرق عنه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة ـ على وجهٍ عنه ـ، وهشامٌ الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن مسلم بن يَسَار، عن أبي الأَشْعَث الصَّنعانيّ، عن راشد بن حُبَيش، ثُمَّ ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة ـ على الوجه الآخر عنه ـ، وهمّام بن يحيى، عن قتادة به دون ذِكْرٍ لأبي الأشعث الصَّنعانيّ.

وللحديث شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هريرة عند مسلمٍ في «الصَّحيح».

[27] النُّعْمان بن مُقَرِّن[1253]

قال الترمذيُّ: «وقتادة لم يُدْرِك النُّعْمان بن مُقرِّن، ومات النُّعْمان بن مُقرِّن في خلافة عمر».[1254]

وقال العلائيُّ: «وهو أيضاً يُكْثِرُ من الإرسالِ عن مثل النُّعْمان بن مُقرِّن».[1255]

وهو كما قالا؛ فإنَّ النُّعْمان بن مُقرِّن توفي بنَهَاوَنْد عام (21هـ) في عهد أمير المؤمنين عُمر بن الخطَّاب، وقتادة ولد عام (60هـ) أي: بَعْد وفاةِ النُّعْمان بأربعين عاماً، قال سعيد ابن المُسيّب: «إنِّي لأَذْكرُ يوم نَعَى عُمَرُ بن الخطَّاب النُّعْمان بن مُقرِّن المُزنيّ على المنبر».[1256]

ولقتادة عن النُّعْمان بن مُقرِّن حديثٌ واحدٌ:

(88) قال الإمام التِّرمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، قال: حدَّثنا معاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن النُّعْمان بن مُقرِّن قال: «**غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتَلَ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ قَاتَلَ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ**

(1253) ابن عائذٍ، المُزَنيّ، أبو عمرٍو، ويقالُ: أبو حكيمٍ، صحابيٌّ جليل، له ذِكْرٌ كثيرٌ في فتوح العراق، قَدِم بشيراً على عمر بفتح القادسية، سَكَنَ البَصْرة، ثُمَّ تحوَّل إلى الكوفة، فَتَحَ أَصْبهان، واستُشهِد بِنَهَاوَنْد، عام: (21هـ).

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 444)، والثقات، لابن حبان، (3/ 409)، ومعرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (5/ 2653)، والإصابة، لابن حجر، (6/ 453).

(1254) الجامع، للترمذيّ، (4/ 159).

(1255) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 254.

(1256) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 18)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (3/ 511). وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 73.

أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ يُقَاتِلُ، قَالَ: وَكَانَ يُقَالُ: عِنْدَ ذَلِكَ تَهِيجُ رِيَاحُ النَّصْرِ، وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِجُيُوشِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ»".[1257]

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة والنُّعْمان بن مُقرِّن، وقال الترمذيُّ عَقِب الحديث: «وقد رُوِي هذا الحديثُ عن النُّعْمان بن مُقرِّن بإسنادٍ أَوْصل من هذا».

وكأنَّه يشيرُ إلى ما أخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (6/ 478)، ح(33081)، ومن طريقه ابن حبان، الصَّحيح، (11/ 70)، ح(4757)، وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 444)، ح(23795)، والترمذيُّ، الجامع، (4/ 160)، ح(1613)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 56)، ح(2655)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 191)، ح(8637)، والحاكم، المستدرك، (2/ 127)، ح(2546)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن حمّاد بن سَلَمَة، عن أبي عِمْران الجَوْنِيّ عبد الملك بن حَبيب، عن عَلْقَمة بن عبد الله المُزَنِي، عن مَعْقِل بن يَسَار، عن النُّعْمان بن مُقرِّن مرفوعاً بلفظ: (**شَهِدتُ مع رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا لم يُقاتِل أوَّلَ النَّهارِ انتَظَرَ حتى تَزولَ الشَّمسُ، وتَهبُّ الرِّياحَ، ويَنزِلُ النَّصْرُ**). هكذا مختصراً، واللفظ للترمذيِّ، وقال عَقِبَ الحديث: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ». وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ مسلمٍ، و لم يُخرِّجَاهُ».[1258] ووصحَّحَهُ الألبانيُّ[1259]، وهو صحيحٌ بهذا اللفظ المختصر كما قال الأئمَّةُ المُحدِّثون.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1152)، ح(2989)، من طريق بكر بن عبد الله المُزَنِيّ وزياد بن جُبَير، عن جُبَير بن حيَّة، عن النُّعْمان بن مُقرِّن مرفوعاً بنحوه مطوَّلاً، وفيه قِصّة.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث من طريق قتادة ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة والنُّعْمان بن مُقرِّن، ولكنَّه صحَّ من غير طريق قتادة بلفظٍ مختصرٍ، وكذا صحَّ عند البخاريِّ مطوَّلاً، وفيه قِصّة.

(1257) الجامع، للترمذيّ، (4/ 159)، ح(1612).

(1258) المستدرك، للحاكم، (2/ 127).

(1259) صحيح سنن الترمذي، للألباني، (2/ 215).

[28] يحيى بن يَعْمَر البَصْريُّ[1260]

قال أبو بكرٍ أحمد بن محمّد الأَثْرم: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: قتادةُ سَمِع من يحيى بن يَعْمَر؟. قال: «**لا أدري، قد رَوَى عنه، وقد رَوَى عن رَجُلٍ[1261] عنه**».[1262]

ففي هذا النص توقَّف أحمد بن حنبل في سماع قتادة من يحيى بن يَعْمَر، ومقتضى ما ذَكَرَ من الدليل هنا، أن ينفِيَ الإمامُ أحمد سماعه منه، لوجود الواسطة في الرِّواية بينهما؛ ولأجل ذِكْر الواسطة بينهما فقد جزم أحمد بن حنبل بنفي السَّماع، فروى الفَضْلُ بن زياد عن أحمد أنَّه قال: «ولم يسمع قتادة من يحيى بن يعمر شيئاً».[1263]

ويؤيِّدُ ذلك أنَّ قتادة كثيرُ الإرسال عمَّن عاصرهم، فروايته بواسطة عمّن يروي عنه أحياناً بدون واسطة تدل على احتمال إرساله عنه احتمالاً قوياً.

وأمَّا توقُّفُ أحمد بن حنبل عن نفي السَّماع، فقد يرجع إلى قوة احتمال اللقاء بينهُما، الأمر الذي يُقوِّي احتمالَ السَّماع، وذلك أن يحيى بن يعمر بصريٌّ، وإنَّما خرج منها لَمَّا نفاه الحجَّاج بن يوسف إلى خُراسان[1264]، وأغلب الظَّن أن يكون ذلك بعد سنة (78هـ)، وهي

(1260) أبو سُلَيمان، وقيل: أبو سعيد، العُدْوانيّ، وقيل: أبو عَدِي، النَّحْويّ، صاحبُ علمٍ بالعربية والقرآن، أحد الفُصَحاء، متَّفقٌ على حديثِهِ وثقتِهِ، قال هارون بن موسى: «أوَّل من نَقَطَ المصاحف يحيى بن يَعْمَر». وَلِيَ قضاء مَرْو أيام قُتَيبة بنِ مسلم، وكان شيعياً من الشِّيعة الأولى، القائلين بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضلٍ من غيرِهم، تُوفِّي قبل عام (100هـ) وقيل: بعدها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 368)، ووفيَّات الأعيان، لابن خَلِّكان، (6/ 173)، وتهذيب الكمال، للمزيّ، (32/ 54)، وتذكرة الحفاظ، للذّهبيّ، (1/ 76)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 598.

(1261) مثل: عبد الله بن بُرَيدة وغيرُه.

(1262) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 170.

(1263) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 141).

(1264) انظر: السِّير، للذهبيّ، (4/ 442).

السَّنَةُ التي أضاف عبد الملك بن مَرْوان إِمْرة خُرَاسان إلى الحجَّاج[1265]، فأقلُّ ما يكونُ عُمْر قتادة إذ ذاك (18) سَنَة، فاحتمال لقائه بيحيى بن يَعْمَر قبل خروجه إلى خُرَاسان قويٌّ، والعمل بقرينة ذِكْر الواسطة قد يضعف إذا ثَبَتَ اللقاء بين الرَّاويَين أو قوي احتمالُ وقوعِه.

ولأجل الاحتمال القوي للقاء بينهُما فقد أثبت البخاريُّ سماع قتادة من يحيى بن يَعْمَر، حيث قال: «يحيى بن يَعْمَر... سَمِع منه قتادة».[1266]

قال الباحث: وقد ورد تصريح قتادة بالسَّماع من يحيى بن يَعْمَر عند البيهقيّ في «السُّنن الكبرى»[1267] في حديث أُبِّي بن كَعْب في القراءات الآتي تخريجُه في الصَّفحة التالية.

وبه يُعْلَم ثُبُوت سماع قتادةَ من يحيى بن يَعْمَر، والله أعلم.

ولقتادة عن يحيى بن يَعْمَر حديثان:

الحديثُ الأوَّل:

(89) قال أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا حَفْص بن عُمَر النَّمَريّ، حدَّثنا همَّام، عن قتادة، عن يحيى بن يَعْمَر، عن ابن عبَّاسٍ: **«أنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انتَهَشَ[1268] مِن كَتِفٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتوَضَّأ»**".[1269]

إسنادُه صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 279)، ح(2524)، عن **عفَّان بن مسلم**، و(1/ 361)، ح(34031)، عن **بَهْز بن أسد**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 169)، ح(12789)، من طريق **عُمَر بن مَرْزوق**، ثلاثتُهم عن همّام بن يحيى به مرفوعاً بلفظِه.

(1265) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 280).

(1266) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (8/ 311).

(1267) (2/ 384).

(1268) النَّهْش: أَخْذ اللَّحم بالأَضْرَاسِ، والنَّهْس: بمُقدَّمِ الفَم.

عون المعبود، للعظيم آبادي، (1/ 225).

(1269) السُّنن، لأبي داود، (1/ 98)، ح(190).

وللحـديث طُـرُقٌ أخـرى في الـصَّحيحين وغيرِهمـا، تقـدَّم تخريجُهـا عنـد دراسـة روايـة قتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث.[1270]

الحديثُ الثَّاني:

(90) قال أبو داود رحمه الله: "حـدَّثنا أبـو الوليـد الطَّيالـسيّ، حـدَّثنا همّـام بـن يحيـى، عـن قتادة، عن يحيى بن يَعْمَـر، عـن سُـلَيمان بـن صُرَدٍ الخُزَاعـيّ، عـن أُبَيِّ بـن كَعْـب، قـال: قـال النَّبـيُّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم : «**يَـا أُبَيُّ، إِنِّي أُقْرِئْـتُ الْقُـرْآنَ، فَقِيـلَ لِي: عَـلَى حَـرْفٍ أَوْ حَـرْفَيْنِ؟. فَقَـالَ المَلَكُ الَّذِي مَعِي: قُلْ عَـلَى حَـرْفَيْنِ. قُلْـتُ: عَـلَى حَـرْفَيْنِ. فَقِيـلَ لِي: عَـلَى حَـرْفَيْنِ أَوْ ثَلاثَـةٍ؟. فَقَـالَ المَلَكُ الَّذِي مَعِـي: قُـلْ عَـلَى ثَلَاثَـةٍ. قُلْـتُ: عَـلَى ثَلَاثَـةٍ، حَتَّـى بَلَـغَ سَـبْعَةَ أَحْـرُفٍ، ثُـمَّ قَـالَ: لَـيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ، كَافٍ، إِنْ قُلْـتَ: سَـمِيعاً، عَلِـيماً، عَزِيـزاً، حَكِـيماً، مَـا لَمْ تَخْـتِمْ آيَـةَ عَـذَابٍ بِرَحْمَـةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ**»".[1271]

إسناده صحيح.

وأخرجـه أحمـد، المـسند، (5/ 124)، ح(21187)، عـن **عبـد الـرَّحمن بـن مَهْـدي**، وح(21188)، عـن **بَهْـز بـن أسـد**، وأخرجـه عبـد الله بـن أحمـد، زوائـد المـسند، (5/ 124)، ح(21189)، عـن **هُدْبـة بـن خالـد**، وأخرجـه البيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (2/ 384)، ح(3802)، من طريق **عفَّان بـن مسلم**، أربعـتُهم عـن همَّـام بـن يحيـى بـه مرفوعـاً بنحـوه، وفيـه زيادات.

وأخرجـه مَعْمَـر، الجـامع، المطبـوع آخـر مـصنَّف عبـد الـرَّزاق، (11/ 219)، ح(20371)، عن قتادة، عن أُبَيّ بن كعب مرفوعاً بنحوه.

وأشـار البيهقـيُّ إلى تعليـل هـذا الوجـه، فقـال بعـد أن خرَّجـه مـن طريـق همّـام: «رواه مَعْمر عن قتادة فأرسله».[1272]

(1270) ص: 45.

(1271) السُّنن، لأبي داود، (1/ 466)، ح(1477).

(1272) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (2/ 384)، ح(3802).

ولا شكَّ في ترجيح رواية همّام بن يحيى على مَعْمر بن راشد، وذلك أنَّ مَعْمَراً مُتكلَّمٌ في روايته عن البصريّين كما تقدَّم[1273]، وقال الدَّارقطنيُّ: «ومَعْمر سَيّئُ الحفظِ لحديث قتادةَ والأعمش».[1274]

وأصل الحديث أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 561، 562)، ح(820/ 273، 821/ 274)، من طُرُقٍ عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلي، عن أُبَيِّ بن كَعْب مرفوعاً بمعناه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ثابتٌ صحيحٌ من طريق قتادة، عن يحيى بن يَعْمَر، عن سُلَيمان بن صُرَد، عن أُبَيِّ بن كَعْب.

وكذا صحَّ معناهُ من غير طريق قتادة عند مسلمٍ في الصَّحيحِ.

(1273) ص: 67.

(1274) العلل، للدَّارقطنيّ، (12/ 221)، وانظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 767، 694، 698).

[29] أبو إسحاقَ السَّبِيعيّ الكُوفِيُّ[1275]

قـال البَرْدِيجـيُّ: «وحـدَّث عـن أبي إسـحاق، ولا أدري أَسِـمَع منـه أم لا؟. والـذي يَقِـرُّ في القلب أنَّه لم يسمع منه، والله أعلم».[1276]

وهـو كـما قـال؛ وذلـك أنَّ قتـادةَ بـصريٌّ، وأبـو إسـحاق الـسَّبِيعيُّ كـوفيٌّ، ولا يُعْلَـمُ أنَّهـما التقيـا ولـو مـرَّةً واحـدةً، ولم يقـف الباحـث عـلى طريـقٍ صرَّح فيهـا قتـادة بالـسَّماع مـن أبي إسحاق، فالـذي يظهـر أنَّ قتـادة لم يـسمع منـه، ويقويِّـه أنَّ قتـادة كثـير الإرسـال عمَّـن عـاصرهم ولم يسمع منهم، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي إسحاق السَّبِيعي حديثٌ واحدٌ:

(91) قـال الإمـامُ النَّـسائيُّ رحمـه الله: "أخبرنـا محمَّـد بـن المثنَّـى، قـال: حـدَّثنا معـاذ بـن هشام، قـال: حـدَّثني أبي، عـن قتـادة، عـن أبي إسـحاق الكُـوفيّ، عـن الـبراء بـن عـازبٍ: أنَّ نبـيَّ الله صلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم قـال: **«إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَـهُ يُـصَلُّونَ عَـلَى الـصَّفِّ المُقَـدَّمِ، وَالمُـؤَذِّنُ يُغْفَـرُ لَـهُ بِمَدِّ صَوْتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ»**".[1277]

إسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وأبي إسحاق السَّبِيعي.

(1275) هو عمـرو بـن عبـد الله الهَمْـدانيّ، الكـوفيُّ، وسَـبِيع بَطْـنٌ مـن هَمْـدَان، وُلِـدَ سـنة (29هــ) في خلافـة عـثمان بـن عفَّان، ذكـره ابـن سـعدٍ في الطبقـة الثالثـة مـن تـابعي أهـل الكوفـة، بيـنما ذكـره خليفـة في الطبقـة الرَّابعـة مـن تـابعي أهـل الكوفـة، ثقـةٌ، حـافظٌ، مـدلِّسٌ، تغـيَّر بـأَخَرَة، قـال أبـو حـاتم: «ويُـشبَّهُ بـالزُّهريِّ في كثـرة الرِّوايـة واتـساعه في الرِّجال». تُوفِّي سنة (126أو 127هـ) وقيل: بعد ذلك.

انظـر: الطبقـات الكـبرى، لابـن سـعد، (6/ 313)، والطبقـات، لخليفـة، ص: 162، والجـرح والتعـديل، لابـن أبي حــاتم، (6/ 242)، والثقــات، لابــن حبــان، (5/ 177)، وتــاريخ دمــشق، لابــن عــساكر، (46/ 207، 208، 212، 230، 231 – 240).

(1276) جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 255.

(1277) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (2/ 13)، ح(646).

ولكنَّه جاء من غير طريق قتادة: فقد أخرجه الطَّيالسيُّ، المسند، (ص: 100)، ح(741)، وعبد الرَّزاق، المُصنَّف، (2/ 484)، ح(4175)، وابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (1/ 308)، ح(3526)، وأحمد، المسند، (4/ 296)، ح(18639، 18641)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 318)، ح(997)، وابن الجارُود، المنتقى، (817)، ح(316)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 24)، ح(551)، وابن حبان، الصَّحيح، (3/ 26)، ح(1556)، والطَّبرانيُّ، الأوسط، (1/ 224)، ح(739)، والحاكم، المستدرك، (1/ 337)، ح(786)، و(1/ 762-768)، ح(2099-2124)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن طلحة بن مُصَرِّف، عن عبد الرَّحمن بن عَوْسَجَة، عن البراء بن عازب مرفوعاً بنحوه، ويزيد بعضُهم على بعضٍ ويَنقُص.

وإسنادُه صحيحٌ.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة وعبد الله بن عمر.

أما حديث أبي هُرَيرة: أخرجه الطَّيالسيُّ، المسند، (ص: 331)، ح(2542)، وعبد الرَّزاق، المُصنَّف، (1/ 484)، ح(1863)، وإسحاق، المسند، (1/ 198)، ح(152)، وأحمد، المسند، (2/ 266، 411، 429، 458، 461)، ح(7600، 9317، 9537، 9908، 9937)، وعبد بن حُمَيْد، المسند، (ص: 419)، ح(1437)، وابن ماجه،السُّنن، (1/ 240)، ح(724)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (2/ 12)، ح(645)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (**المُؤذِّن يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ ويَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ ويابسٍ**). وزاد بعض الرُّواة فيه: (**وشَاهِدُ الصَّلاةِ تُكْتَبُ لَهُ خمسةٌ وعُشْرونَ حَسَنَةً، وتُكَفَّرُ عَنهُ ما بينَهُمَا**).

وأمّا حديث ابن عمر: أخرجه أحمد، المسند، (2/ 136)، ح(6201، 6202)، من طريق مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: (**يَغْفِرُ اللهُ للمُؤذِّنُ مَدَّ صَوْته، ويَشْهَدُ لَهُ كلُّ رَطْبٍ ويابسٍ سَمِعَ صَوتَهُ**).

والخُلَاصَــةُ: أنَّ الحـديث إسـنادُه ضـعيفٌ مـن طريـق قتـادة عـن أبي إسـحاق الـسَّبِيعيّ للانقطاع بينهما، ولكنَّه صحَّ من غير طريق قتادة مختصراً ومطوَّلاً.

وللجملة (**المُؤذِّن يُغْفَرُ لَهُ**...) شاهدانِ من حديث أبي هُرَيرة وابن عمر.

وبما تقدَّم يَصِحُّ الحديث، والله أعلم.

[30] أبو الأَحْوص الكوفيُّ[1278]

قال أبو حاتمٍ: «قتادة عن أبي الأَحوصِ مُرْسلٌ، بينهُما مُوَرِّق[1279]».[1280]

و قال ابن خُزَيمة: «كأنِّي لا أشكُّ أنَّ قتادةَ لم يسمع من أبي الأَحْوص، لأنَّه أدخل ـ في بعض أخبار أبي الأَحْوص ـ بينه وبين أبي الأَحْوص مُورِّقاً».[1281]

فقد نفي أبو حاتمٍ وابن خُزَيمة سماع قتادة من أبي الأَحْوص بدليل ذِكْر الواسطة بينهما، وهو مُورِّق، وتقدَّم أنَّ ذِكْر الواسطة دليلٌ على عدم السَّماع إذا لم يثبت اللقاء بين الرَّاوِيَينِ اللذَينِ ذُكرت بينهما الواسطة، أو لم يُعْلَم اللقاءُ بينهُما، وهذا الشَّرْط متحقِّقٌ في رواية قتادة عن أبي الأَحْوص؛ إذ لا يُعْلَمُ أنَّ قتادة التقى بأبي الأحوص، فهذا كوفيٌّ، وقتادة بصريٌّ، مع التنبيهِ إلى أنَّهما تعاصَرَا في زمنٍ واحدٍ، فأبو الأحوص قتل على يد الخوارج في ولاية الحجَّاج بن يوسفَ الثَّقَفِيّ على الحجاز والعراق، والتي كانت من عام (73هـ) إلى أن تُوفِّي الحجَّاج عام (94هـ)[1282]، وقتادة كثير الإرسال عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم.

(1278) هو عَوْف بن مالك بن نَضْلة، الجُشَميُّ، من جِلَّة الكوفيّين ومتقنِيهم، وحَضَرَ النَّهْروانَ مع عليِّ بن أبي طالبٍ، وكان ثقةً، قَتَلَهُ الخوارجُ أيَّام الحجَّاج بن يوسف.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 56)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 14)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 105، وتاريخ بغداد، للخطيب، (12/ 290).

(1279) هو ابن مُشَمْرِج بن عبد الله، العِجْليُّ، البصريُّ، ثقةٌ، عابد، تُوفِّي بعد (100هـ).

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 549.

(1280) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 174.

(1281) الصَّحيح، لابن خُزَيمة، (3/ 92).

(1282) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/ 512).

ولقتادة عن أبي الأَحْوص حديثان:

الحديث الأوَّل:

(92) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن أبي عَدِي، عن سعيدٍ، عن قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن عبد الله بن مسعودٍ: أنَّ نبيَّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**صَلَاةُ الجَمِيعِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ضِعْفاً، كُلُّهَا مِثْلُ صَلَاتِهِ**»".[1283]

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 465)، ح(4433)، عن محمّد بن جَعْفر، عن سعيدٍ به مرفوعاً بنحوه.

وتابع سعيد بنَ أبي عَرُوبة على هذا الوجه هشامٌ الدَّستوائيّ، وأَبَان بن يزيد العطَّار: فقد أخرجه الشَّاشيُّ، المسند، (2/ 153)، ح(701)، من طريق معاذ بن هشام، عن **أبيه هشامٍ**، وح(702)، من طريق موسى بن إسماعيل، عن **أَبَان بن يزيد**، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وتابعَهُم أيضاً سُلَيمان التَّيميُّ، أشار إلى روايتِه الدَّارقطنيُّ في «العلل» (9/ 45) من طريق مُعْتَمِر بن سُلَيمان التَّيميِّ، عن أبيه سُلَيمان التَّيميِّ، عن قتادة به مرفوعاً.

إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ ذَكَر في الموضع ذاتِهِ أنَّ أزهر بن سَعْدٍ السمَّان رواه عن سُلَيمان التَّيميِّ عن قتادة به موقوفاً.

ورواه أيضاً عن قتادة شعبةُ بن الحجَّاج، وهمّام بن يحيى، وسعيد بن بَشِير، وعِمْران القطَّان.

أمّا رواية شعبة: أخرجها إسحاق، المسند، (1/ 286)، ح(260)، عن **النَّضْر بن شُمَيل**، وأخرجها أحمد، المسند، (1/ 437)، ح(4158)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (2/ 363)، ح(1470)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 128)، ح(10100)، من طريق **محمَّد بن جَعْفر غُنْدَر**، وأخرجها ابن خُزَيمة، الصَّحيح، (2/ 363)، ح(1470)،

(1283) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 376)، ح(3567).

من طريق **يحيى بن سعيدٍ القطَّان**، ثلاثتُهم عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وسَّاج، عن أبي الأَحْوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (9/ 44) أنَّ **رَوْح بن عُبَادة، وخالد بن الحارث** رَوَياهُ عن شعبةَ، عن قتادةَ به مرفوعاً.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 437)، ح(4158)، عن **حجَّاج بن محمّد الأَعْور**، عن شعبة، عن قتادة به موقوفاً.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (9/ 44) أنَّ **عمر بن مَرْزُوق** رواه عن شعبة، عن قتادة به موقوفاً.

وأمّا رواية همّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (1/ 452)، ح(4159)، والبزَّار، المسند، (5/ 426)، ح(2059)، وأبو يعلى، المسند، (8/ 418)، ح(5000)، من طُرُقٍ عن همّام، عن قتادة، عن مُورِّق العِجْليّ، عن أبي الأَحْوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

وقال عفَّان بن مسلم: «بَلغَني أنَّ أبا العوَّام - يعني عِمْران القطَّان - وافق همَّاماً على مُورِّق».[1284]

وأشار ابن أبي حاتم في «العلل» (2/ 65)، أنَّ سعيد بن بشير رواه عن قتادة، عن مُورِّق العِجْليّ به مرفوعاً.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة من جهتين:

الجهة الأولى: الاختلاف في وَقْفِه ورَفْعِه: فرواه مرفوعاً عن قتادة: سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٌ الدَّستوائيّ، وأَبَان بن يزيد العطَّار، وهمّام بن يحيى، وسعيد بن بَشِير، وعِمْران القطَّان.

ورواه عن قتادة أيضاً شعبة بن الحجَّاج، واختلف عليه في وقفه ورفعه: فرواه عنه مرفوعاً: يحيى بن سعيدٍ القطَّان، ومحمّد بن جَعْفَر، والنَّضْر بن شُمَيل، ورَوْح بن عُبَادة،

(1284) العلل، لأحمد، (2/ 427).

وخالد بن الحارث، وخالفهم حجَّاج بن محمّد الأَعْور وعمر بن مَرْوزُق فروياه عن شعبةَ موقوفاً.

والذي يترجَّحُ عن شعبةَ الرَّفعُ؛ لأنَّها رواية الأكثرِ والأحفظِ، إلا أنَّه ورد عن شعبة ما يدلُّ على تردُّده في رَفْع الحديث ووَقْفِه، حيث قال حجَّاجٌ الأعور عَقِب روايته: «ولم يرفعْهُ شعبةُ لي، وقد رفعَهُ لغيري. قال [أي: شعبة]: أنا أَهَابُ أن أَرفَعَهُ؛ لأنَّ عبد الله قلَّما كان يَرْفَع إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم».[1285]

فالذي يظهر أنَّ الاضْطراب من شعبة لا من الرُّواةِ عنه.

ورواه عن قتادة أيضاً سُلَيمان التَّيميّ، واختُلِف عليه في وقفه ورَفْعِه: فرواه مرفوعاً عنه ابنُه معتمر بن سُلَيمان وهو ثقةٌ[1286]، وخالفه أَزْهر بن سَعْد السَّمَّان وهو ثقةٌ[1287]، فرواه عن سليمان التَّيميّ موقوفاً.

والذي يترجَّح عن سُلَيمان التَّيميّ الرَّفْع؛ لأنَّها روايةُ ابنٍ عن أبيهِ، وهي أقوى غالباً، ولأنَّ رواية أزهر عن سُلَيمان التَّيميّ قليلةٌ جدّاً، فلم يُخرِّج له من أصحاب الكتب السِّتَّة عنه إلا التِّرمذيّ، بينما رواية مُعْتَمِر عن أبيه أخرج بها البخاريُّ ومسلم عَشَرَات الأحاديث.

وبما تقدَّم يظهرُ أنَّ الرَّاجح عن قتادة هو رَفْعُ الحديث للكثرة والحفظ، والله أعلم.

الجهةُ الثَّانية: الاختلافُ في ذِكْر الواسطة بين قتادةَ وأبي الأَحْوص: فمنهم من لم يَذْكُر واسطةً بينهما، وهم: سعيد بن أبي عَرْوبة، وهشامٌ الدَّستوائيّ، وأَبَان بن يزيد العطَّار، وسُلَيمان التَّيميّ.

(1285) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 437).

(1286) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 402)، والثقات، للعِجْلي، (2/ 286)، والثقات، لابن حبان، (7/ 521)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/ 204).

(1287) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (1/ 177).

ومنهم من جعل الواسطة عقبةَ بن وسَّاج، وهو ثقةٌ[1288]، تفرَّد بذِكْره عن قتادة شعبة ابن الحجّاج.

وهذا الوجه رجَّحه أبو حاتم فقال بعد أن ذكر رواية شعبة وهمّام وأَبان: «حديث شعبة أصحُّ؛ لأنَّهُ أحفظُ»[1289].

ولعل ترجيحه هذا بالنَّظر في قوَّة شعبة في قَتادة مقارنةً بقوّة همّام وأَبان في قتادة، فممّا لا شكَّ فيه أنَّ شعبةَ مقدَّم في قتادة على همّامٍ وأَبانَ[1290]، إلا أنَّ أبا حاتمٍ لم يتعرَّض للرِّواية التي اتفق عليها سعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٌ الدَّستوائيّ عن قتادة في عدم ذِكْر أيِّ واسطةٍ بين قتادة وأبي الأحوص، وهي الموافقةُ لرواية أَبان العطَّار وسُلَيمان التَّيميّ.

وبه يظهرُ أنَّ رواية سعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٍ الدَّستوائيّ ومن ذُكِر معهما هي الأرجحُ في عدم ذِكْر الواسطة لتقدُّمِهم في الكثرة والحفظ، قال البَرْدِيجيُّ: «إذا اتفق هؤلاء الثلاثة [أي: سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٌ الدَّستوائيّ، وشعبة بن الحجّاج] على الحديث فهو صحيحٌ، وإذا اختلفوا في حديثٍ واحدٍ، فإنَّ القول فيه قولُ رجلين من ثلاثة»[1291].

ومنهم من جعل الواسطة مُورِّقاً العِجْليّ، وتقدَّم[1292] أنَّه ثقةٌ، رواه عن قتادة همّام بن يحيى، وسعيد بن بَشِير، وعِمْران القطَّان.

وسعيد بن بَشِير ضعيفٌ في قتادة[1293]، وعِمْران القطَّان صدوقٌ له أوهامٌ[1294]، فلا يقوى هذا الوجه لمعارضة رواية سعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٍ الدَّستوائيّ ومن معهما.

هذا، وللحديث شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة وعبد الله بن عمر.

(1288) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 318)، والثقات، للعجلي، (2/ 143)، والثقات، لابن حبان، (5/ 226)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 224).

(1289) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 232)، وانظر منه: (2/ 65).

(1290) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 695).

(1291) المصدر السَّابق، (2/ 697).

(1292) ص: 370.

(1293) انظر: (ص: 67).

(1294) انظر: (ص: 143-145).

أمَّا حديث أبي هُرَيرة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 232)، ح(621) و(4/ 1748)، ح(4440)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 449)، ح(649/ 245، 246)، من طريق **سعيد بن المُسيّب**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 232)، ح(621) و(4/ 1748)، ح(4440)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 449)، ح(649)، من طريق **أبي سَلَمة بن عبد الرَّحمن**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 181، 232)، ح(465، 620) و(2/ 746)، ح(2013)، من طريق **أبي صالحٍ السَّمان**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 449)، ح(649/ 247، 248)، من طريقين عن **سَلْمان الأغرّ أبي عبد الله المدنيّ، ونافع بن جُبَير**، خمستُهم عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 231)، ح(619)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 450)، ح(650/ 249، 250)، من طريق نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة اختلافاً كثيراً في وَقْفِه ورَفْعِه، وفي ذِكْر الواسطة بين قتادة وأبي الأحوص، وأقوى هذه الطُّرق ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٌ الدَّستوائيّ ومن معهما عن قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن ابن مسعود مرفوعاً. دون ذِكْرٍ للواسطة.

وهو ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي الأَحْوص.

ولكن لمعناه شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هُرَيرة وابن عمر عند البخاريّ ومسلم، والله أعلم.

الحديث الثَّاني:

(93) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن بِشْر، حدَّثنا سعيدٌ، حدَّثنا قتادةُ، وعبد الوهّاب، عن ابن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن عبد الله بن مسعود قال: بيْنَما نحنُ مع رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في بعض أسفارِه، سمِعْنا منادياً ينادي:

اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، فقال نبيُّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**عَلَى الْفِطْرَةِ**». فقال: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ. فقال نبيُّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**خَرَجَ مِنَ النَّارِ**». قال: فابْتَدَرْناهُ، فإذا هو صاحبُ ماشيةٍ أدركَتْهُ الصَّلاةُ، فنادى بها".[1295]

وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 207)، ح(10665)، من طريق **يزيد بن زُرَيع**، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (9/ 276)، ح(5400)، من طريق **عبَّاس بن الفَضْل بن عمرو بن عُبَيد**[1296]، وأخرجه أبو حاتمٍ، العلل، (2/ 440)، من طريق **عَبْدة بن سُلَيمان**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 94)، ح(10063)، من طريق **أبي زيد النَّحْويّ سعيد بن أَوْس**[1297]، أربعتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة به مرفوعاً.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (5/ 116) أنَّ **شعيبَ بنَ إسحاق**[1298]، **وعمرو بن حمران**[1299]، وكذا السُّبْكيُّ في «طبقات الشافعية» (1/ 45) أنَّ **داود بن الزِّبْرِقان**[1300]، ثلاثتُهم رَوَوْهُ عن سعيد بن أبي عَرُوبة به مرفوعاً.

(1295) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 406)، ح(3861).

(1296) البصريُّ، نزيلُ المَوْصل وقاضِيها في زمنِ الرَّشيد، متروكٌ، واتَّهَمَهُ أبو زُرْعة، وحديثُه عن البصريّين أرجى من حديثِهِ عن الكُوفيينَ.

انظر: المجروحين، لابن حبان، (2/ 189)، والتقريب، لابن حجر، ص: 293.

(1297) ابن ثابتٍ، أبو زيد، الأنصاريُّ، البصريُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، ورُمِيَ بالقَدَر.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 233.

(1298) ابن عبد الرَّحمن، الأمويُّ مولاهُم، البصريُّ، ثُمَّ الدِّمشقيُّ، ثقةٌ، رُمِيَ بالإرجاءِ، وسماعه من ابن أبي عَرُوبة بأَخَرَة.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 266.

(1299) البصريُّ، قال أبو حاتمٍ: «صالح الحديث». وقال أبو زرعة: «أحاديثُه ليس فيها شيءٌ».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 227).

والذي يظهرُ أنَّه صدوقٌ، وإلى الثقة أقرب.

(1300) الرَّقاشيُّ، البصريُّ، نزيلُ بغدادَ، متروكٌ، وكذَّبه الأَزْدِيُّ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 198.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (5/ 116)، والسُّبْكيُّ في «طبقات الشافعية» (1/ 45) أنَّ **مَطَراً الورَّاق** من رواية داودُ بن الزِّبْرِقان عنه، **وعِمْرانَ القطَّان** تابعا سعيدَ بن أبي عَرُوبة في روايتِه عن قتادة به مرفوعاً.

وأخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (1/ 146)، ح(817)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 94)، ح(10064)، من طريق عُبَيد الله بن معاذ، عن أبيه **معاذ بن معاذ العَنْبريّ**[1301]، وأخرجه الطَّبرانيُّ، الدعاء، (2/ 1013)، ح(466)، من طريق **عبد العزيز ابن الحُصَين**[1302]، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن عَلْقَمة، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً، فذكروا عَلْقَمة.

وسقط من إسناد الطبرانيِّ (عن أبيه).

إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ ذَكَر في «العلل» (12/ 154) الحديث من طريق معاذ بن معاذ وعبد العزيز بن حُصَين وقال: «لم يذكروا عَلْقَمة». ولكنَّه ذكر الحديثَ قَبْلُ في (5/ 116) من كلا الطريقين بذِكْر (عَلْقَمة)، وهو الصَّواب الموافقُ لما وَقَفَ عليه الباحثُ من أسانيد الحديث من هذين الطَّريقين.

وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 207)، ح(10664)، من طريقين عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى[1303]، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

وتُوبِع سعيد بن أبي عَرُوبة على هذا الوجه؛ فقد أخرج ابن خُزَيمة، الصَّحيح، (1/ 208)، ح(399)، وابن حبان، الصَّحيح، (4/ 550)، ح(1665)، والطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (6/ 109)، ح(5953)، من طُرُقٍ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن

(1301) البصريُّ، ثقةٌ، مُتقِن، قال أحمد بن حنبل: «إليه المُنتهى بالبصرة في التَّثَبُّتِ».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 248)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 536.

(1302) ابن التُّرجُمان، المَرْوزِيُّ، ضعيفٌ جدّاً، وقال النَّسائيُّ: «متروك الحديث».

انظر: الضُّعفاء الصَّغير، للبخاريّ، ص: 75، والضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 72، والكامل، لابن عدي، (5/ 286)، ولسان الميزان، لابن حجر، (5/ 202).

(1303)البصريُّ، السَّاميُّ، ثقةٌ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 331.

حُمَيد بن أبي حُمَيد الطَّويل[1304]، وأخرج تمّام، الفوائد، (1/ 135)، ح(311)، والطَّبرانيُّ، الدُّعاء، (ص: 162)، ح(473)، وابن عدي، الكامل، (3/ 48)، من طريقين عن **خُلَيد ابن دَعْلَج**[1305]، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأشار الدَّارقطنيُّ في «العلل» (12/ 154) أنَّ **يوسف بن عطيّة الصفّار**[1306] رواه عن قتادة به مرفوعاً.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على سعيد بن أبي عَرُوبة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن ابن مسعود مرفوعاً: رواه عامّة أصحاب سعيدٍ عنه، منهم: عَبْدة بن سُلَيمان، ويزيد بن زُرَيع، وعبد الوهاب بن عطاء وغيرُهم، وهؤلاء من أوثق النَّاس في سعيد بن أبي عَرُوبة.

وتابع سعيداً على هذا الوجه عِمْران القطَّان، ومطرٌ الورَّاق.

ورجَّح هذا الوجهَ عن سعيد بن أبي عَرُوبة أبو زُرْعةَ الرَّازيُّ، فقال بعد أن ذكر بعض الاختلاف في الحديث: «يزيد بن زُرَيعٍ أحفظُ».[1307]

الوجه الثاني: سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن عَلْقَمة، عن ابن مسعود مرفوعاً: رواه عن سعيد معاذُ بن معاذ العَنْبريُّ، وعبد العزيز بن الحُصَين.

ورجَّح هذا الوجه عن سعيد أبو حاتمٍ[1308]، والدَّارقطنيُّ.[1309]

(1304) البصريُّ، اختلف في اسم أبيه على نحو عَشَرة أقوالٍ، ثقةٌ، مدلِّس، وعابه زائدةُ لدُخولِه في شيءٍ من أمر الأُمَراء.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 181.

(1305) السَّدُوسِيُّ، البصريُّ، نزل المَوْصل، ثُمَّ بَيْت المقدس، ضعيفٌ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 195.

(1306) البصريُّ، ضعيفٌ جداً، تقدَّم ص: 332.

(1307) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 441).

(1308) المصدر السَّابق، (2/ 440).

(1309) العلل، للدَّارقطنيّ، (5/ 118)، و(12/ 154).

وقال الطَّبرانيُّ: «لم يجوِّد[1310] هذا الحديث أحدٌ ممَّن رواه عن سعيد إلا معاذ بن معاذ وعبد العزيز بن الحُصَين».[1311]

الوجه الثّالث: سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: تفرَّد بروايتُه عن سعيد عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

ولكنَّ سعيداً توبع على هذا الوجه، تابعه حُميدٌ الطَّويل، وخُلَيد بن دَعْلَج، ويوسف ابن عطيّة الصفَّار.

ورجّح هذا الوجه السُّبْكيُّ، حيث تعقَّب الدَّارقطنيَّ في ترجيحه للوجه الثاني، فقال: «قلتُ: ولم يذكر الدَّارقطنيُّ متابعة سعيد بن أبي عَرُوبة لحُمَيد الطَّويل، وروايتُه إيَّاهُم عن قتادة عن أنسٍ، وهي متابعةٌ جيِّدةٌ، تقوِّي كون الحديث من حديث قتادة عن أنسٍ رضي الله عنه... فهي الأشبهُ عندي بالصَّواب».[1312]

والذي يظهر بما تقدَّم أنَّ أقوى الأوجه عن سعيدٍ هو الوجه الأوَّل: قتادة، عن أبي الأَحْوص، عن ابن مسعود، دون ذِكْرٍ لعَلْقَمة؛ للأكثريّةِ والحفظِ، بل منهم عَبْدة بن سُلَيمان، وهو من أوثق النَّاس في سعيد.

وهذا لا يمنع من كَوْن الحديث ثابتٌ من طريق قتادة عن أنس من غير طريق سعيد ابن أبي عَرُوبة؛ إذ رواه حميدٌ الطويل ومن معه عن قتادةَ عن أنس، والله أعلم.

والحديثُ أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 93)، ح(10062)، من طريق **سَلَّام بن مِسْكين**[1313]، عن قتادة، عن صاحبٍ له، عن عَلْقَمة بن قَيْس، عن ابن مسعود مرفوعاً.

(1310) أي: لم يُقِم الإسناد ويتقِنْهُ إلا من ذَكَرَ.

انظر: التمهيد، لابن عبد البرِّ، (1/ 385).

(1311) الدُّعاء، للطَّبرانيّ، ص: 1013.

(1312) طبقات الشّافعية الكبرى، للسُّبْكيّ، (1/ 45).

(1313) الأَزْديُّ، البَصْريُّ، ثقةٌ، صالح الحديث.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 258)، والثقات، لابن حبان، (6/ 416).

وهـذا الوجـه تفـرَّد بـه سـلَّام بـن مـسكين مـن بـين أصـحاب قتـادة، وسـندُه ضـعيفٌ للإبهام في قوله: (عن صاحبٍ له).

وأشـار الـدَّارقطنيُّ في «العلـل» (5/ 116) أنَّ **عَـدِي بـن أبي عُـمَارة** رواه عـن قتـادة، قـال: حدَّثني عَلْقمة، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً.

وهذا الوجه تفـرَّد بـه عـدي بـن أبي عُـمَارة، قـال فيـه العُقَـيليُّ: «في حديثِـهِ اضْـطرابٌ».[1314] لذا قال الدَّارقطنيُّ بعد أن أشار لهذا الوجه: «ووَهِم».[1315] أي: عدي بن أبي عُمَارة.

وأشـار الـسُّبْكيُّ في «طبقـات الـشَّافعية» (1/ 45) أنَّ **أبـا العـلاء أيُّـوب بـنَ أبي مـسكين** رواه عن قتادة، عن الحَسَن البصريّ، عن ابن مسعود مرفوعاً.

وهذا الوجه تفـرَّد بـه أبـو العـلاء أيُّـوب بـن أبي مـسكين، مـن بـين أصـحاب قتـادة، وهـو مع ثقتِه[1316] فقـد ذكـره ابـن حبـان في «الثقـات»[1317] وقـال: «كـان يُخطِـيء». وقـال أيـضاً: «وكـان يَهِمُ ويُخالِف».[1318] وسيأتي له مزيد ترجمة.[1319]

والخُلَاصَـةُ: أنَّ أقـوى الطُّـرق مـا رواه عامّـةُ أصـحاب سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عنـه، عـن قتـادة، عـن أبي الأَحْـوص، عـن ابـن مـسعود مرفوعـاً، رجّـح هـذ الوجـه أبـو زُرْعـة الـرَّازيُّ، ولكنَّه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي الأَحْوص.

إلا أنَّهُ صحَّ من طُرُقٍ عـن عبـد الأعـلى بـن عبـد الأعـلى، عـن حُميـدٍ الطَّويـل، عـن قتـادة، عن أنس بن مالك، صحّحها ابن خُزَيمة وابن حبان ، واختارها السُّبْكيُّ، والله أعلم.

(1314) الضعفاء، للعُقَيليّ، (3/ 370)، وانظر: لسان الميزان، لابن حجر، (5/ 422).

(1315) العلل، للدَّارقطنيّ، (5/ 116).

(1316) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (1/ 359).

(1317) (6/ 60).

(1318) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 177.

(1319) ص: 448.

[31] أبو الطُّفَيل المكّيُّ[1320]

نقل حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حَنْبل أنَّه قال: «ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا عن أنسٍ رضي الله عنه». قيل: فابن سَرْجِس؟. فكأنَّه لم يره سماعاً.[1321]

ونفى الحاكمُ أن يكون قتادة سمع من أحدٍ من الصَّحابة غير أنس بن مالك، فقال: «لم يسمع من صحابيٍّ غيرِ أنسٍ».[1322]

وهو متعقَّبٌ بما تقدَّم من إثبات أنَّ قتادة سَمِع من الصَّحابي عبد الله بن سَرْجِس، وكذا ورد عن عليِّ بن المدينيّ أنَّه صحّح سماع قتادة من أبي الطُّفَيل.[1323]

قال الباحث: وقد ورد تصريح قتادة بالسَّماع من أبي الطُّفَيل عند مسلمٍ الآتي تخريجُه في الصَّفحة التالية، وعند أحمد بن حنبل.[1324]

وكذا أخرج ابنُ عدي، الكامل، (5/ 87)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (26/ 129)، من طريقين عن سعيد بن أبي عَرُوبة وشعبة، عن قتادة أنَّه قال: سألتُ أبا الطُّفَيل عن حديثٍ، وهو يطوفُ بالكعبة، فقال: «إنَّ لكُلِّ مقامٍ مقالاً».

(1320) هو عامرُ بن وَاثِلة بن عبد الله، الكِنانيُّ، الليثيُّ، المكّيُّ، المؤذِّن، نزل الكوفة، ثمَّ أقام بمكة حتى مات، له صحبةٌ على الرَّاجح، قال عن نفسِه: «أدركتُ ثمانَ سِنينَ من حياة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم»، وكان الخوارجُ يَرْمُونَهُ باتّصالِهِ بعليّ بن أبي طالب، وقوله بفضله وفضل أهل بيته، قال ابن حجر: «خاتمة الصَّحابةِ بلا خلافٍ عند أهل الحديث، وقد مات سنة: (110هـ) على الأصحِّ، وقيل: قبل ذلك».

انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 30، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 36، وهدي السّاري، لابن حجر، ص: 412، والإصابة، (7/ 230)، ولسان الميزان، (4/ 447).

(1321) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 168.

(1322) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 111.

(1323) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 255.

(1324) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/ 94).

وإسنادُه صحيحٌ.

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بأبي الطُّفَيل في موسم الحجِّ، وبذلك يثبتُ سماع قتادة من أبي الطُّفَيل في الجملةِ، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي الطُّفَيل ثلاثةُ أحاديث:

الحديث الأوّل:

(94) قال الإمام مسلم رحمه الله :"حدَّثني أبو الطَّاهر [السَّمْح، أحمد بن عمرو]، أخبرنا [عبد الله] بن وَهْب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن قتادة بن دِعامة حدَّثه، أَنَّ أبا الطُّفَيل البَكْريَّ حدَّثه أنَّه سَمِع ابن عباس يقول: «**لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَّيْنِ**»".[1325]

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 372)، ح(3532)، من طريق **عبد الوهَّاب بن عطاء، ورَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 272)، ح(10636)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 76)، ح(9023)، من طريق **خالد بن الحارث**، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (كَانَ مُعاويةُ لا يأتي على رُكْنٍ مِنْ أركانِ البَيْتِ إلا اسْتَلَمَهُ، فقال ابن عبَّاسٍ: «**إنَّما كان نبيُّ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يَسْتلِمُ هذَينِ الرُّكْنَيْنِ**». فقال معاويةُ: ليس من أركانِهِ شَيءٌ مَهْجورٌ.

قال عبد الوهَّاب: الرُّكْنَينِ: اليَمانيُّ والحَجَر. واللفظ لأحمد.

ورواه شعبة عن قتادة، واختُلِف عليه:

فقد أخرجه أحمد، المسند، (4/ 94)، ح(16904)، عن **محمّد بن جَعْفر غُنْدَر وحجّاج بن محمّد الأعور**، و(4/ 98)، ح(16943)، عن **يحيى بن سعيد القطَّان**، ثلاثتُهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً، وفيه أنَّ الذي قال: (لَيْسَ شَيْءٌ من أركانِهِ مَهْجُورٌ) هو ابن عبَّاس، والذي رفع استلام الرُّكْنَينِ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم هو معاوية بن أبي سُفَيان.

(1325) الصَّحيح، لمسلم، (2/ 925)، ح(1269/ 247).

وذكــر الــدَّارقطنيّ في «العلــل» (7/ 55) أنَّ معــاذ بــن معــاذ العَنْــبريّ، وأبــو أســامة حمّــاد ابن أسامة رواياه عن شعبة عن قتادة به مرفوعاً من حديث معاوية.

قــال شــعبةُ: «النَّــاسُ يَختلِفُــونَ في هــذا الحــديث، يقولــون: معاويــةُ هــو الــذي قــال: (لــيسَ مِنَ البَيْت شَيْءٌ مَهْجُورٌ، ولكنّي حَفِظْتُهُ من قتادةَ هكذا)».[1326]

وأخرجــه الطَّــبرانيُّ، المعجــم الكبــير، (10/ 329)، ح(10634)، مــن طريــق يحيــى بــن سعيد القطَّان، عــن شــعبة، عــن قتــادة، عــن أبي الطُّفَيــل، عــن ابــن عبــاسٍ مرفوعــاً، بنحــو روايــة سعيد بن أبي عَرُوبة.

وذكــر الــدَّارقطنيُّ في «العلــل» (7/ 55) أنَّ خالــد بــن الحــارث رواه عــن شــعبة، عــن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

وذكر أيضاً في الموضع ذاتِـه أنَّ وهــب بـن جريـر تفـرَّد بروايتِـه عـن شـعبة عـن قتـادة، عـن أبي الطُّفَيل، عن معاوية موقوفاً.

ثُــمَّ قــال: «والــصَّواب قــول مــن قــال: عــن ابــن عبــاسٍ عــن النبــيِّ صــلَّى اللهُ عليــه وســلَّم».[1327] وقــال ابــن حجــر: «قــال عبــدُ الله بــن أحمــد في «العلــل»[1328] ســألتُ أبي عنــه. فقــال: قَلَبَــهُ شُــعبةُ، وقــد كــان شــعبةُ يقــول: "النَّــاس يُخــالفونَنِي في هــذا، ولكنَّنــي سَــمِعتُه مــن قتــادةَ هكذا). انتهى، وقد رواه سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادةَ على الصَّواب".[1329]

وهــو كــما قــالا؛ فــإنَّ شــعبة اختُلِــف عليــه في روايــة هــذا الحــديث مــرَّةً مرفوعــاً عــن ابــن عبّاس، ومرَّةً عــن معاويــة مرفوعــاً، ومــرَّةً عــن معاويــة موقوفــاً، والــصَّواب مــن ذلــك عــن ابــن عباسٍ مرفوعــاً، وهــي الموافقــةُ لروايــة اثنــين مــن أصــحاب قتــادة، وهمــا: ســعيد بــن أبي عَرْوبــة، وهو أوثق النَّاس في قتادة، وعمرو بن الحارث.

(1326) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/ 94).

(1327) العلل، للدَّارقطنيّ، (7/ 55).

(1328) لم يقــف الباحــث عليــه بِنَــصِّهِ في «العلــل»، ولكــن أشــار أحمــد بــن حنبــل في «العلــل» (3/ 316) إلى علَّــة القَلْبِ دون التصريح بها.

(1329) فتح الباري، لابن حجر، (3/ 474).

ويُؤكِّـدُهُ أنَّ البخـاريَّ أخرجـه في الـصَّحيح معلَّقـاً (2/ 582)، عـن محمَّـد بـن بكـر، عـن ابن جُرَيج، عن عمرو بـن دينـار، عـن أبي الـشَّعْثاء [جـابر بـن زَيْـد] أنَّـه قـال: ومَـنْ يتَّقـي شـيئاً مِنَ البَيْتِ؟. وكان معاويـةُ يَـسْتلمُ الأركـانَ، فقـال لـه ابـن عبَّـاس رضي الله عـنهما: إنَّـه لا يُـسْتلَمُ هـذان الركُّنـانِ[1330]. فقـال: لـيس شَيءٌ مِـنَ البَيْـتِ مَهْجُـورٌ. وكـان ابـن الـزُّبير رضي الله عـنهما يَسْتلِمُهُنَّ كلَّهُنَّ.

وكـذا أخرجـه عبـد الـرَّزاق، المُـصنَّف، (5/ 45)، ح(8944)، وأحمـد، المـسند، (1/ 372)، ح(3533)، والترمـذيُّ، الجـامع، (3/ 213)، ح(858)، والطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (10/ 270)، ح(10631)، والحـاكم، المـستدرك، (3/ 624)، ح(6305)، مـن طُرُقٍ عن عبد الله بن عـثمان بـن خُثَـيم، عـن أبي الطُّفَيـل، عـن ابـن عبـاسٍ مرفوعـاً، بنحـو روايـة سعيد بن أبي عَرُوبة.

وقـال التِّرمـذيُّ عَقِبَـهُ: «حـديث ابـن عبّـاسٍ حـديثٌ حـسنٌ صـحيحٌ». وقـال الحـاكم عَقِبَ الحديث: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه».

وهو كما قالا.

وأخرجـه أحمـد، المـسند، (1/ 217)، ح(1817)، مـن طريـق مجاهـد عـن ابـن عبّـاسٍ مرفوعاً بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ أقـوى طُـرُق الحـديثِ مـا رواه سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وعمـرو بـن الحارث، عـن قتـادة، عـن أبي الطُّفَيـل، عـن ابـن عبّـاسٍ مرفوعـاً، وفي روايـة سـعيد ذِكْـر معاويـة وأنَّـه هـو الـذي قـال: «لَـيْس شَيْءٌ في البَيْـت مَهْجَـورٌ» لا ابـن عبّـاسٍ، وهـو الـصَّواب الموافـقُ لروايـة عبـد الله بـن عـثمان بـن خُثَـيم عـن أبي الطُّفَيـل، ولروايـة مجاهـد عـن ابـن عبّـاسٍ، والله أعلم.

(1330) أي: الشَّامِيّين.

فتح الباري، لابن حجر، (3/ 474).

الحديث الثّاني:

(95) قال الإمام ابنُ ماجه رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن المثنَّى، حدَّثنا عبد الرَّحمن بن مَهْديّ، عن المثنَّى بن سعيد، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن حُذَيفة بن أَسِيد: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم خَرَجَ بهم فقال: «**صَلُّوا عَلَى أَخٍ لَكُمْ، مَاتَ بِغَيْرِ أَرْضِكُمْ**». قالوا من هُوَ؟. قال: «**النَّجَاشِيُّ**»".[1331]

وأخرجه **أبو داود الطَّيالسيُّ**، المسند، (ص: 144)، ح(1068)، ومن طريقه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (3/ 178)، ح(3046)، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 7)، ح(16192)، عن **أبي سعيد عبد الرَّحمن بن عبد الله، مولى بني هاشم**، وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (8/ 432)، عن **أبي الوليد الطَّيالسيِّ هشام بن عبد الملك**، ثلاثتُهم عن المثنَّى بن سعيد به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه صحيح.

وتُوبِع المثنَّى بن سعيد في قتادة، تابعه سعيد بن أبي عَرُوبة وعِمْران القطّان: فقد أخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (3/ 178)، ح(3047)، والخطيب البغداديُّ، تاريخ بغداد، (14/ 445)، من طريقين عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (3/ 179)، ح(3048)، من طريق **عِمْران القطَّان**، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة، وجابر بن عبد الله، وعِمْران بن حُصَين.

أمّا حديث أبي هُرَيرة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 420، 443، 446، 447)، ح(1188، 1255، 1263، 1268) و(3/ 1408)، ح(3667، 3668)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 656)، ح(951/ 62، 63)، من طُرُقٍ عن **سعيد بن المسيّب**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 446)، ح(1263) و(3/ 1408)، ح(3667، 3668)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 656)، ح(951/ 63)، من طُرُقٍ عن **أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن**، كلاهما عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

(1331) السُّنن، لابن ماجه، (1/ 491)، ح(1537).

وأمّا حديث جابر بن عبد الله: أخرجه أحمد، المسند، (3/ 369، 400)، ح(15005، 15327)، والبخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 443)، ح(1254)، وأبو يعلى، المسند، (3/ 307)، ح(1773)، من طُرُقٍ عن **قتادة**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 443)، ح(1257) و(3/ 1407)، ح(3664)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 657)، ح(952/ 65)، من طريق **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج**، كلاهما عن **عطاء بن أبي رَبَاح**،، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 447)، ح(1269) و(3/ 1408)، ح(3666)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 657)، ح(952/ 64)، من طريق سَليم بن حيَّان، عن **سعيد بن مِيْناء**،، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 657)، ح(952/ 66)، من طريق أيُّوب السَّختيانيّ، عن **أبي الزُّبير المكّيِّ**،، ثلاثتُهم (عطاء، وسعيد، وأبو الزُّبير) عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بنحوه.

وأمّا حديث عِمْران بن حُصَين: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 657)، ح(953)، من طريق أبي المُهلَّب الجَرْميّ، عن عِمْران مرفوعاً بنحوه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة عن أبي الطُّفَيل، عن حذيفةَ بن أَسِيد مرفوعاً، وكذا ثَبَت عند البخاريّ وغيرِه من حديث قتادة، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بمعناه.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هُرَيرة وعِمْران بن حُصَين عند البخاريّ ومسلم.

الحديثُ الثَّالث:

(96) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا أبو داودَ [الطَّيالسي]، حدَّثنا هشامٌ، عن قتادةَ، عن أبي الطُّفَيل، قال: انطلقتُ أنا وعمرو بن صُلَيع حتى أَتَيْنا حُذَيفةَ، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يقولُ: «**إِنَّ هَذَا الحَيَّ مِنْ مُضَرَ**[1332] **لا تَدَعُ للهِ فِي الْأَرْضِ**

(1332) يريد قريشاً.

عَبْداً صَالِحاً إِلَّا افْتَتَنَتْهُ وَأَهْلَكَتْهُ، حَتَّى يُدْرِكَهَا اللهُ بِجُنُودٍ مِنْ عِبَادِهِ فَيُذِلَّهَا، حَتَّى لَا تَمْنَعَ ذَنَبَ تَلْعَةٍ[1333]»".[1334]

وهو في مسند الطَّيالسي، (ص: 56)، ح(420). وإسناده صحيح.

وأخرجه البزَّار، المسند، (7/ 225)، ح(2797)، من طريق **معاذ بن هشام**، والحاكم، المستدرك، (4/ 516)، ح(8449)، من طريق **موسى بن إسماعيل**، كلاهما عن هشامٍ الدَّستوائيّ به مرفوعاً مطوّلاً، وفيه قِصّة.

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيخينِ، ولم يُخَرِّجاهُ». وقال الهيثميُّ: «رجالُه رجالُ الصَّحيح».[1335] وصحَّحه الألبانيُّ.[1336]

وهو كما قالوا.

(1333) والتَلْعة: مسيل الماء من علوٍّ إلى أسفل، وقيل: من الأضداد، يقع على ما انحدر من الأرض وأشرف منها، وأذناب المسايل: أسافل الأودية، وهذا غاية لإذلالهم ووصفٌ لهم بالذُّل والضَّعف وقلّة المَنعة، كأنَّه قال: حتى لا يملكوا أسفل وادٍ، فضلاً عن البلاد والحكم بين العباد.

حاشية السِّندي على مسند أحمد نقلاً عن تعليق شُعَيب الأرنؤوط على المسند، (38/ 343). وانظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 110.

(1334) المسند، لأحمد بن حنبل، (5/ 390)، ح(23364).

(1335) مجمع الزوائد المطبوع مع بغية الرَّائد، للهيثميّ، (7/ 609).

(1336) الصَّحيحة، للألباني، (6/ 576).

[32] أبو العالية الرِّياحيُّ[1337]

قال عليُّ بن المدينيّ: سمعتُ يحيى بن سعيدٍ القطَّان قال: قال شعبةُ: «لم يسمع قتادةُ من أبي العالية إلا ثلاثةَ أشياءٍ». قلتُ ليحيى: «عِدّها». قال: «قَوْل عليٍّ رضي الله عنه: (**القُضَاةُ ثلاثةٌ**)[1338]، وحديثُ (**لا صلاةَ بعد العَصْرِ**)[1339] ..

(1337) رُفَيع بن مِهْران، التَّميميُّ، البصريُّ، كان عبداً لامرأةٍ من بني رِيَاح فأَعْتَقَتْهُ، أدرك الجاهلية والإسلام، مُخَضْرَمٌ، وذكره ابن سعدٍ في الطَّبقة الأولى من أهل البصرةِ، أسلم بعد وفاة النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بعامٍ أو عامينِ أو ثلاثة، قَدِم الشَّام مجاهداً، وقيل: إنَّه وفد على عمر بن عبد العزيز، مجمعٌ على ثقتِهِ، كثيرُ الإرسال، تُوفِّي عام (90هـ)، وقيل: (93هـ)، وقيل: بعدها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 112)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 510)، والثِّقات، لابن حبان، (4/ 239)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (18/ 159، 163، 165-167، 188، 190-192)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/ 246).

ولا يُشْكِل على ثقتِهِ ما ذَكَرهُ ابن أبي حاتم في «آداب الشّافعيّ ومناقبه» (ص: 170) عن الشَّافعيِّ أنَّه قال: «**حديثُ أبي العاليةَ الرِّياحيِّ رياحٌ**»؛ قال أبو حاتمٍ: يعني الذي يُروى عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلَّم في الضَّحكِ في الصَّلاةِ: أنَّ على الضّاحكِ الوضُوءَ.

فأنت ترى أنَّ كلام الشافعيِّ مقيَّدٌ بحديثٍ معيَّنٍ، لا حُكْماً عاماً في جميع أحاديث أبي العاليةَ.

ومع ذلك فقد تعقَّبَ ابنُ حِبَّان الشافعيَّ فقال في «مشاهيرِ علماء الأمصار» (ص: 95): «ولم يُنصِفْ مَنْ زَعَمَ أنَّ حديثَ أبي العاليةَ الرِّياحيّ رِياحٌ، ولم يجعل حديثَ إبراهيم بن أبي يحيى وذَوِيهِ رِياحاً تَهبُّ!». والله أعلم.

(1338) أخرجه ابن الجعد، المسند، (ص: 155)، ح(989)، وابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (4/ 540)، ح(22963)، والبخاريُّ، التاريخ الأوسط، (1/ 259). وابن عساكر، تاريخ دمشق، (18/ 164)، من طُرُقٍ عن شُعْبة، عن قتادة قال: سمعتُ أبا العاليةَ قال: قال عليٌّ رضي الله عنه: «القُضَاةُ ثلاثةٌ: قاضيانِ في النَّار، وقاضٍ في الجنَّة؛ فأمَّا اللَّذان في النَّار: فرجلٌ جار متعمِّداً فهو في النَّار، ورجلٌ اجتهدَ فأخطأ فهو في النَّار، أمَّا الذي في الجنَّةِ: فرجلٌ اجتهدَ فأصاب الحقَّ فهو في الجنَّةِ». قال قتادةُ: فقلتُ لأبي العاليةَ: ما ذَنْبُ هذا الذي اجتهد فأخطأ؟. قال: ذَنْبُه أن لا يكون قاضياً إذا لم يعلم.

وفيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ.

(1339) سيأتي تخريجه ص: 391-392، وفيه صرَّح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ.

وحديث (**يُونس بن مَتَّي**)[1340]. [1341]

وقال أيضاً: «لم يَسمَعْ منه إلا أربعةَ أحاديث: حديث (**يُونسَ بنِ متَّى**)، وحديث ابن عمر[1342] (**في الصَّلاةِ**)، وحديث (**القُضَاةُ ثلاثةٌ**)، وحديث ابن عبَّاسٍ: (**شَهِدَ عندي رِجَالٌ مَرْضيُّونَ، وأَرْضَاهُم عِندي عُمَر**) الحديث». [1343]

قال الباحثُ: حديث عمر في الصَّلاة: (**لا صَلاةَ بَعْدَ العَصْر**) وحديث (**شَهِدَ عندي رِجالٌ مَرْضِيُّونَ**) كلاهما حديثٌ واحدٌ، وأخطأ من ظنَّهُما حديثينِ كما سيتَّضِحُ ذلك جَلِيّاً عند تخريج الحديثِ، فهي إذًا ثلاثةُ أحاديث لا أربعة. والله أعلم.

وقال ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: قتادة عن أبي العالية عن ابن عبَّاسٍ: (**أَخْبَرَني رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ**)[1344]، تَرَى قتادةَ سَمِع هذا من أبي العاليةَ؟ قال: «نعم، قد سَمِع هذا قتادةُ من أبي العالية». [1345]

والذي يظهر من كلام شعبة ويحيى بن معين أنَّ الأصلَ في رواية قتادة عن أبي العالية عدم السَّماع، إلا ما استُثْنِيَ، وهي الأحاديث الثّلاثة التي أشار إليها شعبةُ، ومفهوم كلامِهِ: أنَّ سِوى هذه الأحاديث الثلاثة لم يسمعها قتادة من أبي العاليةِ، ولكنَّ هل مفهوم الحصر مرادٌ عند شعبةَ؟.

والأقربُ إلى الصَّواب أنَّ شعبةَ أراد حَصْرَ سماع قتادة من أبي العالية في هذه الأحاديث الثلاثة، وإلا لما كان في التنصيصِ عليها فائدةٌ، إذ ثَبَتَ سماعُ قتادة من أبي العالية

(1340) سيأتي تخريجه ص: 393-394، وفيه صرَّح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ.

(1341) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171، وعلَّق عليه في تَقْدِمَة الجرح والتعديل (1/ 127): «بلغ من عِلْم شعبةَ بقتادةَ أن عَرِف ما سَمِع من أبي العالية وما لم يسمع».

وانظر: الجامع، للترمذي، (1/ 343).

(1342) سيأتي في تخريج الحديث ص: 391-392 أنَّه من حديث عمر لا من حديث ابن عُمَر، فلعلَّها تصحَّفَت من النُّسَّاخِ.

(1343) السُّنن، لأبي داود، (1/ 101).

وانظر: الثقات، للعِجْلي، (2/ 412)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (18/ 173).

(1344) هو مَطْلَعُ حديث (**لا صلاةَ بَعْدَ العَصْرِ**) المتقدِّم الإشارة إليه في كلام شعبةَ.

(1345) سؤالات ابن الجُنَيد لابن معينٍ، ص: 344.

في الجملـةِ، وهـذا مـا فَهِمَـهُ ابـن القطَّـان الفـاسيُّ مـن كـلام شـعبة، حيـثُ ذَكَـر حـديث (**دُعَـاءِ الكَرْبِ**) ــ وهـو لـيس واحـدٌ مِـنَ الأحاديـث الـثَّلاث التـي ذكرهـا شـعبةُ ـ ثُـمَّ قـال مُعقِّبـاً عـلى قـول شـعبة: «فعـلى هـذا، سـماع قتـادة مـن أبي العاليـة لهـذا الحـديث مـشكوكٌ فيـه، فـالله أعلم».[1346]

ولكـن يَـرِدُ عـلى قـول ابـن القطَّـان أنَّ الحـديث قـد ثَبَـتَ فيـه سـماع قتـادة مـن أبي العاليـة عنـد مـسلم، الـصَّحيح، (4/ 2092)، ح(2730/ 83)، مـن طريـق سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتادةَ: أنَّ أبا العالية الرِّياحيّ **حدَّثهم** عن ابن عبّاسٍ وذَكَر الحديث.

ويمكن أن يقال: إنَّ غايـة مـا يـدلُّ عليـه قـول شـعبة أنَّ ذلـك ممّـا عَرِفَـهُ شـعبةُ، ولا ينفـي أن يكون سَمِع قتادةُ من أبي العالية غيرها، كهذا الحديثِ وغيرِه.

وهـذا مـا فَهِمَـهُ الأئمّـة النُّقَّـاد، فقـد قـال البيهقـيُّ بعـد أن ذَكَـر قـول شـعبة مُتعقِّبـاً إيَّـاهُ: «وسَمِعَ أيضاً حـديثَ ابـن عبَّـاسٍ (**فـيما يَقـولُ عنـد الكَـرْبِ**)، وحديثَـه في (**رؤيـةِ النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم ليلـةَ أُسْرِي بـه موسـى**)[1347] وغـيرَه».[1348] وبنحـو كلامِـهِ قـال ابـن رجـب في بـاب (ذِكر الأسانيد التي لا يثبتُ منها إلا شيءٌ يسيرٌ، مع أنَّه قد رُوِي بها أكثرُ من ذلك).[1349]

وقـال ابـن حجـر عَقِـبَ حـديث (**دُعـاءِ الكَـرْبِ**) الآتي تخريجُـه[1350]: «وكـأنَّ البخـاريَّ لم يعتبر بهذا الحَصْرِ، لأنَّ شعبة ما كـان يُحدِّث عـن أحـدٍ مـن المدلِّـسينَ إلا بـما يكـون ذلـك المُـدلِّس قد سَمِعَهُ من شيخِهِ، وقـد حـدَّث شـعبةُ بهـذا الحـديث عـن قتـادةَ، وهـذا هـو الـسِّرُ في إيـراده لـه مُعلَّقـاً في آخـر التَّرجمـةِ مـن روايـة شـعبةَ، وأخـرج مـسلمٌ الحـديثَ مـن طريـق سـعيد بـن أبي عَرُوبة عن قتادةَ: أنَّ أبا العاليةَ **حدَّثه**، وهذا صريحٌ في سماعِهِ له مِنهُ».[1351]

(1346) بيان الوَهْم والإيهام، لابن القطَّان الفاسيّ، (2/ 565).

(1347) سيأتي تخريجُه ص: 393، وفيه صرَّح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ.

(1348) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (1/ 121).

(1349) شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 851)، وانظر له: فتح الباري (5/ 28).

(1350) ص: 395.

(1351) فتح الباري، لابن حجر، (11/ 146).

وقال العَيْنيُّ عَقِب حديث (**دُعاءِ الكَرْب**) أيضاً: «وقد ذكرنا عن قريبٍ أنَّ البُخاريَّ إنَّما أورد هذا دفعاً لما قيل من الحَصْرِ أنَّ شعبةَ قال: "لم يسمع قتادةُ عن أبي العاليةِ إلا ثلاثةَ أحاديث"».[1352]

وقال أبو نُعَيم عَقِب الحديث أيضاً: «وحديث قتادة عن أبي العالية من صِحَاح أحاديثِهِ، رواه عامّةُ أصحاب قتادة عنه».[1353]

ومقتضى تصحيحه للحديث يدلُّ على عدم الحَصْر في الأحاديث الثلاثة التي ذكرها شعبة.

وبمجموعِ كلامِ الأئمّة يظهرُ أنَّ قتادةَ سَمِع خمسةَ[1354] أحاديث من أبي العالية، أي: أنَّ الحَصْر في كلام شعبة غيرُ مرادٍ، وبِـمَا أنَّ قتادة ثَبَتَ سماعُه من أبي العالية في الجملةِ، وعلى القول بأنَّ نوع تدليس قتادة هو من رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه ـ وهو ما يسمَّى بالمرسل الخفي عند بعض الأئمّة ـ الذي يُشْترط له ثبوت السَّماع أو اللقاء الجُمْلي ولو مرَّة واحدةً كما تقدَّم تحقيقُه[1355]، فيَتَحَصَّل من ذلك أنَّ ما رواه قتادة بالعنعنة عن أبي العالية محمولٌ على الاتصال، وإن لم يُصرِّح قتادةُ بالسَّماع في ذلك الحديث المعنعن بعينِهِ، إلا أنَّ الوقوفَ على ما نصَّ عليه الأئمّةُ من الأحاديث الخمسة التي سَمِعها قتادة من أبي العالية أولى، والله أعلم.

ولقتادةَ عن أبي العالية خمسةُ أحاديث:

الحديث الأوّل:

(97) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: حدَّثنا حَفْصُ بن عُمَر، قال حدَّثنا هشامٌ، عن قتادةَ، عن أبي العاليةَ، عن ابن عبَّاسٍ، قال: شَهِدَ عِنْدي رِجَالٌ مَرْضِيُّون وأرضاهُم عندي

(1352) عمدة القاري، للعيني، (22/ 471).

(1353) حلية الأولياء، لأبي نُعَيم، (2/ 223).

(1354) على قول من فرَّق بين حديث (**الإسراءِ والمعراجِ**) وحديث (**يونس بن متَّى**)، ولكن الذي يظهر أنَّهما حديثٌ واحد كما سيأتي في تخريج حديث الإسراء والمعراج ص: 393.

(1355) ص: 30.

عُمَـر: «**أَنَّ النَّبِـيَّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّمَ نَهَـى عَـنْ الـصَّلَاةِ بَعْـدَ الـصُّبْحِ حَتَّـى تَـشْرُقَ الـشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ**».

حدَّثنا مُسدَّدٌ، قـال: حـدَّثنا يحيـى، عـن شُـعبةَ، عـن قتـادةَ، سَـمِعتُ أبـا العاليـةِ، عـن ابـنِ عبَّاسٍ قَالَ: حدّثني ناسٌ بهذَا".[1356]

و «إنَّـما أعـادَهُ [البُخـاريُّ] مـن طريـق شُـعبةَ لتَّـصريح قتـادةَ فيـه بالـسَّماع مـن أبي العاليةِ».[1357]

وأخرجـه الطَّيالـسيُّ، المـسند، (ص: 7)، ح(29)، وأحمـد، المـسند، (1/ 20، 39)، ح(130، 270)، والـدَّارميُّ، المـسند، (1/ 393)، ح(1433)، مـن طريـق **همّـام بـن يحيـى**، وأخرجـه أحمـد، المـسند، (1/ 18)، ح(110)، وأبـو داود، الـسُّنن، (1/ 408)، ح(1276)، مـن طريـق **أَبَـان بـن يزيـد**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (1/ 566)، ح(826/ 287)، مـن طـريقين عـن **سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، وشـعبة بـن الحجَّـاج**، و ح(826/ 286)، مـن طريـق **منصور بن زَاذَان**، خمستُهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 212)، ح(558)، مـن طريـق يحيـى بـن سـعيد القطّان، عن هشام بن عُروة، عن أبيه عُروة بن الزُّبَير، عن عمر مرفوعاً بنحوه.

وللحديث شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة، وابن عمر، وأبي سعيدٍ الخُدْريّ.

أمّـا حـديثُ أبي هُرَيـرة: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 213)، ح(563) و(5/ 2190)، ح(5481)، ومـسلم، الـصَّحيح، (1/ 566)، ح(825/ 285)، مـن طريـق الأَعْرَج، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بمعناه.

وأمّـا حـديثُ ابـن عمـر: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 212)، ح(560) و(2/ 588)، ح(1549)، ومـسلم، الـصَّحيح، (1/ 567)، ح(827/ 289)، مـن طُـرُقٍ عـن نـافعٍ، وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 212)، ح(558) و(3/ 1193)،

(1356) الصَّحيح، للبخاريّ، (1/ 211)، ح(556).

(1357) فتح الباري، لابن رجب، (1/ 27).

ح(3099)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 567)، ح(828/ 290، 291)، من طريق هشام بن عُرْوة، عن أبيه عُرْوة بن الزُّبير، كلاهما عن ابن عمر مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 212، 400)، ح(561، 1139)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 567)، ح(827/ 288)، من طُرُقٍ عن عطاء ابن يزيد الليثيّ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ مرفوعاً بمعناه.

الحديث الثاني:

(98) قال الإمام البخاريُّ رحمه: "حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا غُنْدَر، حدَّثنا شعبة، عن قتادة. وقال لي خليفةُ: حدَّثنا يزيد بن زُرَيع، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبي العاليةِ، حدَّثنا ابنُ عمِّ نبيِّكُم - يعني ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما -، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى رَجُلاً آدَمَ**[1358] **طُوَالاً جَعْداً**[1359]**، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ**[1360]**، وَرَأَيْتُ عِيسَى رَجُلاً مَرْبُوعاً مَرْبُوعَ الخَلْقِ، إِلَى الحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبِطَ الرَّأْسِ**[1361]**، وَرَأَيْتُ مَالِكاً خَازِنَ النَّارِ، وَالدَّجَّالَ**». في آياتٍ أَرَاهُنَّ اللهُ إِيَّاهُ، فلا تكن في مِرْيَةٍ من لقائِهِ".[1362]

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (3/ 1244)، ح(3215) وفيه صرَّح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةِ، و(6/ 2741)، ح(7101)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 151)،

(1358) الأُدْمة في النَّاس: السُّمْرة الشّديدة، وقيل: هو من أُدْمَةِ الأرض وهو لونها، وبه سُمي آدم عليه السَّلام.

النهاية، لابن الأثير، ص: 30.

(1359) تقدَّم معناها ص: 325.

(1360) حيٌّ من اليمن يُنسَبُون إلى شَنُوءَةَ، وهو عبدُ الله بن كَعْب بن عبد الله بن مالكٍ، قال الدَّاوديُّ: «رجالُ الأَزْد، معروفونَ بالطُّول».

فتح الباري، لابن حجر، (6/ 429).

(1361) السَّبْط من الشَّعَر: المُنبَسِط المُستَرسِل.

النهاية، لابن الأثير، ص: 414.

(1362) الصَّحيح، للبخاريّ، (3/ 1182)، ح(3067).

ح(165/ 266)، من طريق محمّد بن جَعْفر غُنْدَر به مرفوعاً بنحوه، وزاد فيه بعض الرُّواة قول النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلم: «**لَا يَنْبغي لعبدٍ أن يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ من يُونس بن مَتَّى**».

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 259)، ح(2347)، عن **عبد الوهَّاب بن عطاء**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2741)، ح(7101)، عن **يزيد بن زُرَيع**، كلاهما عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**،، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 342)، ح(3179)، عن **حجّاج بن محمّد الأَعْور**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1254)، ح(3232)، عن **حَفْص بن عمر**، و(4/ 1694)، ح(4354)، من طريق **عبد الرَّحمن بن مَهْدي**، ثلاثتُهم عن **شعبة**،، كلاهما (سعيدٌ وشعبة)، عن قتادة به مرفوعاً بنَحْوه، واقتصر فيه بعضُ الرُّواة على ذِكْر يونس بن متَّى.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 245)، ح(2197)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 151)، ح(165/ 267)، من طريق شَيْبان بن عبد الرَّحمن، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وهذا الحديثُ هو جزءٌ من حديث الإسراء والمعراج الطَّويلِ الثابتِ في الصَّحيحين من حديثِ أبي هُرَيرة[1363]، وأنس بن مالك[1364]، وجابر بن عبد الله[1365]، وأبي ذَرٍّ الغِفَاري[1366]..

(1363) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1243، 1269)، ح(3214، 3254) و(4/ 1743)، ح(4432) و(5/ 2119، 2126)، ح(5254، 5281)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 154)، ح(168/ 272)، من طُرُقٍ عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً.

(1364) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1308)، ح(3377) و(6/ 2730)، ح(7079)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 145)، ح(162/ 262)، من طريق **شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 145)، ح(162/ 259 – 261)، من طريق **ثابت البُنَاني**، كلاهما عن أنس بن مالك مرفوعاً.

(1365) أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 153)، ح(167/ 271)، من طريق أبي الزُّبير المكيِّ عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

(1366) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 135)، ح(342) و(2/ 589)، ح(1555) و(3/ 1217)، ح(3164)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 148)، ح(163/ 263)، من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن أنس بن مالك، عن أبي ذَرٍّ الغِفَاري مرفوعاً.

ومالك بن صَعْصَعة.[1367]

الحديث الثَّالث:

(99) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي العاليةِ، عن ابن عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما قال: كان النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يدعو عند الكَرْبِ يقولُ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**»".[1368]

وأخرجه **الطَّيالسيُّ**، المسند، (ص: 346)، ح(2651)، ومن طريقه أبو نُعَيم، الحِلْية، (2/ 223)، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (6/ 20)، ح(29155)، ومن طريقه مسلم، الصَّحيح، (4/ 2092)، ح(2730/ 83)، عن **وكيع بن الجرَّاح**، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 258، 284)، ح(2344، 2568)، عن **عبد الوهَّاب بن عطاءٍ، ورَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2336)، ح(5986)، من طريق **يحيى بن سعيد القطَّان**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 2092)، ح(2730/ 83)، من طريق **مُعَاذ بن هشامٍ**، وأخرجه الترمذيُّ، الجامع، (5/ 495)، ح(3435)، من طريق **محمَّد بن أبي عَدِي**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 397)، ح(7674، 7675) و(6/ 167)، ح(10489)، من طريقين عن **يزيد بن زُرَيع، وخالد بن الحارث**، تسعتُهم عن هشامٍ الدَّستوائيّ به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 339)، ح(3147)، وعبد بن حُمَيد، المسند، (ص: 220)، ح(657)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 158)، ح(12750)، وأبو نُعَيم،

(1367) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1173)، ح(3035)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 149)، ح(164/ 264، 265)، من طريق **سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٍ الدَّستوائي**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1173)، ح(3035)، من طريق **همّام بن يحيى**، ثلاثتُهم عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صَعْصَعة مرفوعاً بنحوه.

(1368) الصَّحيح، للبخاريّ، (5/ 2336)، ح(5985).

الحِلية، (2/ 223)، من طريق **يزيد بن هارون**، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 284، 339)، ح(2568، 3147)، من طريقين عن **محمّد بن جَعْفر غُنْدَر، ورَوْح بن عُبَادة**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2701، 2702)، ح(6990، 6994)، من طريقين عن **يزيد بن زُرَيع، ووهيب بن خالد بن عَجْلان**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 2092)، ح(2730/ 83)، من طريق **محمّد بن بِشْرٍ العَبْديّ**، وفيه صرَّح قتادة بالتحديث من أبي العالية، ستَّتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 254)، ح(2297)، وأبو يَعْلى، المسند، (4/ 415)، ح(2541)، من طريق **عفَّان بن مسلم**، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 280)، ح(2537)، من طريق **بَهْز بن أَسَد**، كلاهما عن أَبَان بن يزيدَ العطّار، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

الحديث الرَّابع:

(100) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا إسماعيل بن موسى [الفَزَارِيُّ الكوفيُّ]، وهنَّاد [بن السَّرِي التَّميميُّ الكوفيُّ]، ومحمَّد بن عُبَيد المُحاربيّ، المعنى واحد، قالوا: حدَّثنا عبد السَّلام بن حرب المُلَّائيّ[1369]، عن أبي خالدٍ الدَّالانيّ[1370]، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عبَّاسٍ: «**أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ حَتَّى غَطَّ**[1371] **أَوْ نَفَخَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي**». فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّك قد نِمْتَ؟!. قال: «**إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ**»".[1372]

(1369) قال السَّمعانيُّ: «هذه النسبة إلى المُلاء والمُلاءة، وهو المِرْط الذي تتستر به المرأةُ إذا خرجت، وظنِّي أنَّ هذه النِّسبة إلى بيعِه».

الأنساب، للسمعاني، (5/ 423).

(1370) هذه النسبة إلى بني دَالان، وهي قبيلة من هَمْدَان.

الأنساب، للسمعاني، (2/ 450).

(1371) الغَطِيطُ: هو الصَّوتُ الذي يَخْرج مع نَفَس النَّائمِ، وهو تَرْديدُه، حيث لا يَجِد مَساغاً.

النهاية، لابن الأثير، ص: 673.

(1372) الجامع، للترمذيِّ، (1/ 111)، ح(77).

هـذا الحـديث ضـعَّفَهُ جمـعٌ مـن الأئمّـة النُّقَّـاد، مـنهم: أحمـد بـن حنبـل، والبخـاريُّ، وأبـو داود، والترمــذيُّ، والــدَّارقطنيُّ، وابــن عبــد الــبرِّ، والبيهقــيُّ، وهــذه أقــوالهم في تــضعيف الحديث:

ـــ قــال أبــو داود: «وذكــرتُ حــديث يزيــد الــدَّالانيّ لأحمــد بــن حنبــل، فــانتهرني؛ اســتعظاماً لــه، وقــال: "مــا ليزيــدَ الــدَّالانيّ يَــدْخَلُ عــلى أصــحاب قتــادةَ؟!. ولم يعبــأ بالحديث».[1373]

ـــ وقـال الترمـذيُّ: «سـألتُ محمَّـداً عـن هـذا الحـديث، فقـال: "هـذا لا شَيْءٌ، رواه سعيد بـن أبي عَرُوبـة، عـن قتـادة، عـن ابـن عبَّـاسٍ قولَـهُ، ولم يـذكر فيـه أبـا العاليـةَ، ولا أعـرفُ لأبي خالدٍ الدَّالانيّ سماعاً من قتادةَ".

قلتُ: أبو خالدٍ، كيف هو؟. قال: "صدوقٌ، وإنَّما يَهِمُ في الشَّيءِ"».[1374]

ـــ وقـال أيـضاً: «وقَـدْ رَوَى حـديث ابـن عبَّـاسٍ سـعيدُ بـن أبي عروبـة، عـن قتـادة، عـن ابن عبَّاس قولَهُ، ولم يذكر فيه أبا العاليةَ، ولم يَرْفعْهُ».[1375]

ـــ وقـال أبـو داود: «قولـه: "الوُضُـوءُ عـلى مـن نـام مُـضْطجِعَاً" هـو حـديثٌ منكـرٌ، لم يَـرْوه إلا يزيـدُ أبـو خالـدٍ الـدَّالانيُّ عـن قتـادة، وروى أوَّلَـهُ جماعـةٌ عـن ابـن عبَّـاسٍ، ولم يـذكروا شيئاً من هذا».[1376]

ـــ وقال الدَّارقطنيُّ: «تفرَّد به أبو خالدٍ عن قتادةَ، ولا يَصِحُّ».[1377]

ـــ وقـال ابـن عبـدالبرِّ: «وهـو عنـدهم حـديثٌ منكـرٌ، لم يـروه أحـدٌ مـن أصـحاب قتـادة الثِّقات، وإنَّما انفرد به أبو خالدٍ الدَّالانيُّ، وأُنكِر عليه، وليس بحجَّةٍ فيما نَقَلَ».[1378]

(1373) السُّنن، لأبي داود، (1/ 101).

(1374) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 45.

(1375) الجامع، للترمذيّ، (1/ 113).

(1376) السُّنن، لأبي داود، (1/ 101).

(1377) السُّنن، للدَّارقطنيِّ، (1/ 159).

(1378) التمهيد، لابن عبد البرِّ، (18/ 243).

ـ وقال البيهقيُّ: «تفرَّد بهذا الحديث على هذا الوَجْه يزيد بن عبد الرَّحمن، أبو خالدٍ الدَّالانيُّ».[1379]

ـ وقال أيضاً: «مُخرَّجٌ في الصَّحيحين من حديث الثَّوري دون الزِّيادة التي تفرَّد بها أبو خالدٍ الدَّالانيّ، وكذلك رواه سعيد بن جُبَير وعدة عن ابن عبَّاسٍ في حديث المَبيتِ، دون تلك الزِّيادة».[1380]

ووافق هؤلاء الأئمّة في تضعيف الحديث: ابن المُنذِر[1381]، وابن عَدِي[1382]، وابن شاهين[1383]، وابن بطّال[1384]، وابن حزم[1385]، وابن طاهرٍ المقدسيّ[1386]، والذَّهبيُّ[1387]، والزَّيلعيُّ[1388]، ومُغَلْطاي[1389]، وابن المُلقِّن[1390]، والعظيم آبادي[1391]، والمباركفُوري[1392]، والألبانيُّ.[1393]

ونقل غيرُ واحدٍ اتفاق الحُفَّاظ على تضعيفِهِ، منهم: البيهقيُّ[1394]، والنَّوويُّ.[1395]

(1379) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (1/ 121).

(1380) المصدر السّابق، (1/ 122).

(1381) انظر: الأوسط، لابن المنذر، (1/ 149).

(1382) انظر: الكامل، لابن عدي، (7/ 277).

(1383) انظر: ناسخ الحديث، لابن شاهين، ص: 189.

(1384) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطّال، (1/ 320).

(1385) انظر: المُحلَّى، لابن حزم، (1/ 226).

(1386) انظر: ذخيرة الحُفَّاظ، لابن طاهرٍ المقدسي، (2/ 883).

(1387) انظر: ذكره من مناكيرِهِ في «ميزان الاعتدال» (4/ 432).

(1388) انظر: نصب الرَّاية، للزَّيلعيّ، (1/ 44-45)، وقال: «غريبٌ بهذا اللفظ».

(1389) انظر: شرح سنن ابن ماجه، لمُغَلْطايّ، (1/ 397-399).

(1390) انظر: البدر المنير، لابن الملقن، (2/ 434).

(1391) انظر: عون المعبود، للعظيم آبادي، (1/ 237-239).

(1392) انظر: مِرْعاة المفاتيح، للمباركفُوري، (2/ 33-34).

(1393) انظر: ضعيف أبي داود، للألبانيّ، (1/ 61)، والضَّعيفة، (9/ 371).

(1394) انظر: معرفة السُّنن والآثار، للبيهقيّ، (1/ 364).

(1395) انظر: المجموع، للنَّووي، (2/ 23).

وحاصل ما أعلَّه به الأئمّة خمسة وجوه:

الوَجْـهُ الأوَّل: تفـرُّد أبي خالـدٍ الـدَّالانيّ بروايـة الحـديث مـن بـين أصـحاب قتـادة، وأبي خالـدٍ الـدَّالانيّ هـذا، هـو يزيـد بـن عبـد الـرَّحمن، وثَّقَـهُ أبـو حـاتمٍ[1396]، وقـال يحيـى بـن معـين: «لـيس بـه بـأس».[1397] وكـذا قـال النَّـسائيُّ[1398]. وتقـدَّم قـولُ البخـاريِّ: «صـدوقٌ، يَهِـم في الـشَّيءِ». وقـال ابـن عـدي: «لـه أحاديـثُ صـالحة، وفي حديثِـهِ لِـينٌ، إلا أنَّـهُ مـع لِينـهِ يُكْتـبُ حديثُـه».[1399] وقـال الحـاكم أبـو أحمـد: «لا يتـابع في بعـض حديثـه».[1400] وقـال ابـن حجـر: «صدوقٌ يخطيء كثيراً، وكـان يُـدلِّس».[1401] وشـدَّد ابـن حبّـان فقـال: «كـان كثـيرُ الخطـأ، فـاحش الـوَهْم، يخـالف الثِّقـات في الرِّوايـات، حتـى إذا سَـمِعَها المبتـدئ في هـذه الـصِّناعة علـم أنَّهـا مَعْمولـةٌ أو مقلوبـةٌ، لا يجـوز الاحتجـاج بـه إذا وافـق الثِّقـات، فكيـف إذا انفـرد عـنهم بالمُعضِلات».[1402]

قـال الباحـث: والـذي يظهـر أنَّـه صـدوقٌ، كثـير الخطـأ كـما قـال ابـن حجـر، فمِثْلُـه لا يُحتَمَـلُ تفـرُّدُه مـن بـين أصـحاب قتـادة الثقـات الملازمـين لـه كـسعيد بـن أبي عَرُوبـة، وهـشامٍ الدَّستوائيّ، وشعبة، ولـو فُـرِض استقامةُ حـال الـدَّالانيّ هـذا، لكـان فـيما يـأتي مـن علـلٍ أخـرى ما يُعَضِّدُ قول من ضعَّفَهُ من الأئمَّة رضوان الله عليهم أجمعين.[1403]

الوَجْـهُ الثَّـاني: أنَّـه ثَبَـتَ مـا ينـافي حـديثَ أبي خالـدٍ الـدَّالانيّ، وهـو مـا أخرجـه أحمـد، المـسند، (1/ 234)، ح(2084)، مـن طريـق سـفيان الثـوريّ عـن **سَـلَمَة بـن كُهَيـل**، وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 64)، ح(138)، مـن طريـق سـفيان الثـوريّ عـن **عمـرو بـن دينـار**،

(1396) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 277).

(1397) المصدر السّابق، (9/ 277).

(1398) انظر: تهذيب الكمال، للمزِّي، (33/ 275).

(1399) الكامل، لابن عدي، (7/ 277).

(1400) تهذيب الكمال، للمزِّي، (33/ 275).

(1401) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 636.

(1402) المجروحين، لابن حبان، (3/ 105).

(1403) انظر: مختصر سنن أبي داود، للمُنْذِري، (1/ 145).

كلاهما عن **كُرَيب بن أبي مسلم مولى ابن عباس**، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 244)، ح(2194)، وعبد بن حُميد، المسند، (ص: 209)، ح(616)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (11/ 262، 333)، ح(11681، 11920)، من طريق حمّاد بن سَلَمَة، عن حُميدٍ الطَّويل وأيُّوب السَّختيانيّ، عن **عِكْرمة مولى ابن عبَّاس**، كلاهما (كُرَيب وعِكْرمةُ) عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً، وفيه قِصّة مبيت النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عند زَوْجه مَيْمُونة وصلاتُه بابن عبَّاسٍ من الَّليل، وفيه: (**ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَنَامَ حتى نَفَخَ، ثُمَّ آتاهُ المُنادِي، فآذَنَهُ بالصَّلاةِ، فقام مَعَهُ إلى الصَّلاةِ، فصلَّى ولم يتوضَّأ**). قلنا لعمرو: إنَّ ناساً يقولونَ: «إنَّ رَسُولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم تَنَامُ عينُه ولا يَنَامُ قَلْبُهُ». قال عمروٌ: سمعتُ عُبَيد بن عُمَير يقولُ: «رُؤْيا الأَنبياءِ وَحْيٌ». ثُمَّ قرأ: ﴿**إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ**﴾. واللفظ للبخاريِّ، وليس فيه جُمْلَة «**إِنَّ الوُضُوءَ لا يَجِبُ**...». التي تفرَّد بها أبو خالدٍ الدَّالانيُّ.

الوَجْهُ الثَّالث: الاختلافُ في سنده، وهو ما أشار إليه البخاريُّ والترمذيُّ أنَّ سعيد ابن أبي عَرُوبة قد خالف أبا خالد الدَّالاني، وهو من أثبت النَّاس في قتادة، فرواه عن قتادة، عن ابن عبَّاسٍ قولَهُ ، فخالف سعيدُ بن أبي عروبة خالداً الدَّالانيَّ في موضعين:

الأوَّل: أنَّه أسقط ذِكْر (أبا العالية).

والثاني: أنَّه أوقفه على ابن عبَّاس، ولم يَرْفعْهُ، وسعيد بن أبي عَرُوبة أوثقُ من الدَّالانيّ بغير شكٍّ، فمخالفة الدَّالاني هنا من قَبِيل الشَّاذ.

الوَجْهُ الرَّابع: الانقطاعُ بين أبي خالدٍ الدَّالانيِّ وقتادة، وهو ما أشار إليه أحمد بن حنبل بقوله المتقدِّم: «ما ليزيدَ الدَّالانيِّ يَدْخُل على أصحاب قتادةَ؟!»، وصرَّح بنفي السَّماع البخاريُّ فقال: «ولا أعرِفُ لأبي خالدٍ الدَّالانيّ سماعاً من قتادةَ».

الوَجْهُ الخامس: أنَّ قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية، وهو ما أشار إليه أبو داود حين ذكر عَقِب هذا الحديث قول شعبة المُتقدِّم[1404]: «لم يَسمَعْ منه إلا أربعة

(1404) ص: 389.

أحاديث...». ثُمَّ ذكر الأحاديث الأربعة ليس منها هذا الحديث، فدلَّ على عدم سماع قتادة لهذا الحديث من أبي العالية.

قال الباحث: وهذا الوجه فيه نقاشٌ تقدَّم.

وخالف الحفَّاظَ كلَّهم ابنُ الجوزيّ، وابنُ التُّركمانيّ[1405] ونقله عن ابن جريرٍ الطَّبريّ، وتَبِعَ ابنَ التُّركمانيّ العَيْنيُّ[1406] فرجَّحوا صحَّتَهُ، قال ابن الجوزيُّ: «وقول الدَّارقطنيِّ: "لا يَصِحُّ" دعوى بلا دليلٍ، وقد قال أحمد: "يزيدُ لا بأس به".

ورواية من وقَفَهُ لا يمنع كونُهُ مرفوعاً؛ فإنَّ الرَّاوي قد يُسنِدُ، وقد يُفتِي بالحديث».[1407]

«هذا كلامُه، وفيه من التَّعسُّفِ ما لا يخفى، وقد ذكر هو في «ضعفائِهِ»[1408] يزيد بن خالد، ونقل فيه مقالة ابن حبان وأحمد فقط... وهذا الحديثُ نفسُه ضعَّفَهُ في كتابه «الإعلام بناسخ الحديث ومنسوخه»[1409] فقال: "هذا حديثٌ ضعيفٌ"».[1410]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ضعيفٌ؛ لتفرُّد أبي خالدٍ الدَّالانيّ به، ولِـمَا تقدَّم ذِكْرُه من عللٍ أخرى للحديث.

الحديث الخامس:

(101) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا زيد بن أَخْزَم الطَّائيُّ البصريُّ، حدَّثنا بِشْر بن عمر، حدَّثنا أَبَان بن يزيد، عن قتادةَ، عن أبي العالية، عن ابن عبَّاسٍ: أنَّ

(1405) الجوهر النَّقي المطبوع في حاشية السُّنن الكبرى للبيهقيّ، (1/ 121).

(1406) شرح أبي داود، للعَيْني، (1/ 464-466).

(1407) التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزيّ، (1/ 169).

(1408) الضُّعفاء والمتروكين، لابن الجوزيّ، (3/ 210).

(1409) **واسم كتابِهِ**: «إعلام العابد بعد رُسُوخه بحقائق ناسخ الحديث ومَنسُوخِهِ»، انظر منه: (ص: 117).

(1410) البدر المنير، لابن المُلقِّن، (2/ 440-442)، وانظر: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (1/ 248-250).

رَجُلاً لَعَنَ الرِّيحَ عند النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فقال: «**لَا تَلْعَنْ الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئاً لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ**».(1411)

وأخرجه من هذه الطريق أيضاً: أبو داود، السُّنن، (2/ 695)، ح(4908)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (12/ 160)، ح(12757)، والمعجم الصَّغير، (2/ 161)، ح(957)، من طريق زيد بن أَخْزَم به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، الصَّحيح، (13/ 55)، ح(5745)، والبيهقيُّ، شُعَب الإيمان، (4/ 315)، ح(5235)، من طريق أبي قُدَامة عُبَيد الله بن سعيد، عن بِشْر بن عمر به مرفوعاً بنحوه.

وخالف مسلمُ بن إبراهيم بِشْرَ بن عمر في أَبَان بن يزيد، فقد أخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 695)، ح(4908)، ومن طريقه البيهقيُّ، شُعَب الإيمان، (4/ 316)، ح(5236)، عن مُسلم بن إبراهيم، عن أَبَان بن يزيد، عن قتادة، عن أبي العاليةِ مرفوعاً مرسلاً بنحوه.

وأشار الترمذيُّ إلى تفرُّد بِشْر بن عمر بروايته متصلاً، فقال: «هذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ، لا نعلمُ أحداً أسندَهُ غيرَ بِشْر بن عمر».(1412) وكذا قال الطَّبرانيُّ: «لم يروه عن قتادة إلا أَبَان، ولا عن أَبَان إلا بِشْر، تفرَّد به زَيْد بن أَخْزَم».(1413)

وبِشْر بن عمر: هو الزَّهرانيُّ، ثقةٌ(1414)، احتجَّ به البخاريُّ ومسلم.

(1411) الجامع، للترمذيّ، (4/ 350)، ح(1978).

(1412) المصدر السّابق، (4/ 350).

(1413) المعجم الصَّغير (الروض الداني)، للطّبراني، (2/ 161).

(1414) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 300)، ومعرفة الثقات، للعِجْلي، (1/ 246)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 361)، والثقات، لابن حبان، (8/ 141).

وأمّا مسلم بن إبراهيم: هـو الأَزْديُّ، الفَرَاهِيـديُّ، فهـو مـع ثقتِـهِ أجـلُّ منزلـةً مـن بِـشْر بـن عمر فقد قال فيه ابن معـين: «ثقـةٌ مـأمون»[1415]، وقـال ابـن حبـان: «وكـان مـن المُتقِنـين»[1416]. بـل هـو مـن أصـحاب أَبَـان بـن يزيـد المُقـدَّمِينَ فيـه، قـال أبـو داود: «وكـان يَحْفَـظُ حـديثَ قُـرّة بـن خالد، وحديثَ هشامٍ الدَّستوائيِّ، وحديثَ أَبَان بن يزيد، يَهُذُّهُ هذّاً[1417]»[1418].

وبما تقدَّم يظهرُ رُجْحان روايـة مـسلم بـن إبـراهيم، عـن أَبَـان، عـن قتـادة، عـن أبي العاليـةِ مرسـلاً، عـلى روايـة بِـشْر بـن عمـر، عـن أَبَـان، عـن قتـادة، عـن أبي العاليـة، عـن ابـن عبـاسٍ متصلاً؛ لِتَقَدُّم مـسلم بـن إبـراهيم عـلى بِـشْر بـن عمـر في الحفـظِ والإتقـانِ عمومـاً، وفي أَبَـان بـن يزيدَ خصوصاً.

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الـرَّاجحُ مـا رواه مـسلم بـن إبـراهيم عـن أَبَـان، عـن قتـادة، عـن أبي العالية مرسلاً.

(1415) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 180).

(1416) الثِّقات، لابن حبان، (9/ 157).

(1417) سرعة القطع، وسرعة القراءة، هَذَّ القرآن يَهُذُّه هَذًّا، أَي: يَسْرُده.

لسان العرب، لابن منظور، (3/ 517).

(1418) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/ 110).

[33] أبو بُرْدة بن أبي موسى الأَشْعريّ[1419]

قال يحيى بن معين: «قتادةُ لا أَعْلَمُهُ سَمِعَ من أبي بُرْدة».[1420]

وفي هذا النصِّ عن يحيى بن معين نفيُ علمِه بسماع قتادة من أبي بُرْدة، ونفي العلم بالشَّيءِ لا يدلُّ على عدمِهِ في واقع الأمر، فقد جاء ما يدلُّ على لقاء قتادة بأبي بُرْدة، قال النَّضْر بن محمّد: «دخل قتادة الكوفةَ، ونزل في دار أبي بُرْدة، فخرج يوماً وقد اجتمع إليه خَلْقٌ كثيرٌ، فقال قتادة: "واللهِ الذي لا إلهَ إلا هو ما يسألني اليومَ أحدٌ عن الحلالِ والحرامِ إلا أجبتُهُ"».[1421]

فاللقاء بينهما ممكنٌ، بل قد يكونُ واقعاً، فحينئذٍ تحمل روايتُه على الاتصال وإن لم يُصرِّح بالسَّماع أو التحديث في حديثٍ بعينه اكتفاءً بثبوت اللِّقاء الجُمْليّ بينهما الذي به يُؤمَن جانب الإرسال الخفيّ عند قتادة، وهو روايته عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم أو لم يلتقِ بهم.

وممَّا يُؤكِّد سماع قتادة من أبي بُرْدة أنَّ التِّرمذيَّ صحَّح حديثاً يأتي تخريجُه في الصفحة التالية، من رواية قتادة عن أبي بُرْدة، ولم يأتِ من طريقٍ غيرِها، وفي هذا تصحيحٌ من التِّرمذيّ للسَّماع بينهُما.

ولقتادة عن أبي بُرْدة ثلاثةُ أحاديث:

(1419) هو عامر بن عبد الله بن قَيْس، وقيل: الحارث، الكوفيُّ، تابعيٌّ، فقيهٌ، ثقةٌ، قاضي الكوفة بعد شُرَيح، عزله الحجَّاج وجعل أخاه أبا بكر بن أبي موسى مكانَهُ، ت: (103هـ) أو (104هـ)، وقيل: بعد ذلك.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 268)، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (6/ 447)، والثقات، للعِجْليّ، (2/ 387)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (26/ 43، 49، 50، 53، 59-61).

(1420) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 169.

(1421) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (13/ 349).

الحديثُ الأوَّل:

(102) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا قُتيبةُ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن قتادةَ، عن أبي بُرْدةَ بن أبي موسى، عن أبيه قال: «**يَا بُنَيَّ، لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَابَتْنَا السَّمَاءُ، لَحَسِبْتَ أَنَّ رِيحَنَا رِيحُ الضَّأْنِ**»".[1422]

إسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه **الطيالسيُّ**، المسند، (ص: 71)، ح(525)، ومن طريقه أحمد، المسند، (4/ 419)، ح(19774)، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 442)، ح(4033)، عن **عمرو بن عَوْن**، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (13/ 200)، ح(7266)، عن **عبد الواحد بن غِياث**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (4/ 208)، ح(7388)، من طريق **يحيى بن حمّاد**، أربعتُهم عن أبي عَوَانة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (5/ 174)، ح(24906)، وابن ماجه، السُّنن، (2/ 1180)، ح(3562)، وأبو نُعَيم، الحِلْية، (1/ 259)، من طُرُقٍ عن **شَيْبان بن عبد الرَّحمن**، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 419)، ح(19773)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 419)، ح(3987)، من طريقين عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه ابن حبان، (4/ 36)، ح(235)، من طريق **خالد بن قَيْس**، وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (2/ 268)، ح(1946)، والحاكم، المستدرك، (4/ 208)، ح(7389)، من طريق **أبي سلمة محمّد بن مَيْسرة**، أربعتُهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث صحَّحه التِّرمذيُّ، فقال عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ صحيحٌ».[1423] وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط مسلم، ولم يُخرِّجاهُ».[1424] ولكن في إسناد الحاكم أبو قِلَابة الرَّقاشيُّ عبد الملك بن محمّد ليس من رجال مسلم.

(1422) الجامع، للترمذيّ، (4/ 650)، ح(2479)، وقال: «ومعنى هذا الحديث: أنَّه كان ثيابُهم الصُّوفَ، فإذا أصابَهُم المطرُ يَجِيءُ من ثيابهِم رِيحُ الضَّأنِ».

(1423) المصدر السَّابق، (4/ 650).

(1424) المستدرك، للحاكم، (4/ 208).

والخُلَاصَـةُ: أنَّ الحـديث ثابـتٌ مـن طُـرُقٍ عـن قتـادة، عـن أبي بُـرْدة بـن أبي موسـى الأشعري، عن أبيه مرفوعاً، والله أعلم.

الحديثُ الثَّاني:

(103) قـال الإمـام أبـو داود رحمـه الله: "حـدَّثنا محمّـد بـن المثنَّـى، حـدَّثنا معـاذ بـن هـشامٍ، حـدَّثني أبي، عـن قتـادةَ، عـن أبي بُـرْدة بـن عبـد الله: أنَّ أبـاه حدَّثـه: أنَّ النَّبـيَّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم كـان إذا خـاف قومـاً قـال: «**اللَّهُـمَّ إِنَّـا نَجْعَلُـكَ فِي نُحُـورِهِمْ، وَنَعُـوذُ بِـكَ مِـنْ شُرُورِهِم**»".[1425]

إسنادُه صحيحٌ.

وأخرجـه أبـو عَوَانـة، المـسند، (4/ 217)، ح(6566)، وابـن حجـر، الأمـالي المطلقـة، (ص: 127)، من طريق الحجّاج بن الحجّاج، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه الطَّيالـسيُّ، المـسند، (ص: 71)، ح(524)، ومـن طريقـه أحمـد، المـسند، (4/ 414)، ح(19734)، والطَّـبرانيُّ، الأوسـط، (3/ 74)، ح(2531)، مـن طُـرُقٍ عـن أبي **العوَّام عِمْران القطَّان**، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الـصغير، (2/ 184)، ح(996)، مـن طريـق الـنُّعْمان بـن عبـد الـسَّلام، عـن أبي العـوَّام عِمْـران القطَّـان، عـن قتـادة، عـن سـعيد بـن أبي بُـرْدة، عـن أبي موسى مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضـعيفٌ؛ للانقطـاع بـين سـعيد بـن أبي بُـرْدة وجَـدِّه أبي موسـى، قـال أبـو حـاتم: «سعيد بن أبي بُرْدة لم يسمع من جَدِّه شيئاً».[1426]

واضطرب أبـو العـوَّام في هـذا الحـديث، فـرواه مـرَّةً كروايـة هـشامٍ الدَّسـتوائيّ والحجّـاج ابن الحجّاج، وهي: قتادة عـن أبي بُـرْدة، عـلى الـصَّواب، وانفـرد مـرَّةً أخـرى بروايتـه عـن قتـادة،

(1425) السُّنن، لأبي داود، (1/ 480)، ح(1537).

(1426) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 76.

عن سعيد بن أبي بُـرْدة، وهـو وَهْـمٌ منـه، وتقـدَّم أنَّ لأبي العـوَّام أوهامـاً لا يُتَـابَع عليهـا[1427]، وقـد أشـار الطَّـبرانيُّ إلى هـذه العِلّـة فقـال: «لم يـروه عـن سـعيد إلا أبـو العـوَّام عِمْـران القطَّـان، تفـرَّد ابن النُّعْمان بن عبد السَّلام»[1428].

وأخرجـه أبـو عَوَانـة، المـسند، (4/ 217)، ح(6567)، مـن طريـق همّـام بـن يحيـى، عـن قتادة مرسلاً.

ولكـن قـال همّـام عَقِبَـه: «فحـدَّثني مَطَـرٌ [الـورَّاق]، عـن قتـادةَ، عـن أبي بُـرْدة، عـن أبي موسى، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بذلك».

وبـه يظهـرُ أنَّ روايـةَ همَّـامِ بـنِ يحيـى متـصلةٌ كروايـة هـشامٍ الدَّسـتوائيّ والحجَّـاج بـن الحجَّاج.

والحـديث صـحَّحه الحـاكمُ، فقـال: «هـذا حـديثٌ صـحيحٌ عـلى شَرْط الـشَّيخينِ، وأكـبر ظنِّي أنَّهما لم يُخرِّجاه»[1429] وقـال ابـن حجـر: «هَـذَا حـديثٌ حَـسَن، غريـبٌ مـن حـديث أبي بُـرْدة ابن أبي موسى، لم يروه عنه إلا قتادة»[1430].

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحـديث ثابـتٌ مـن طُـرُقٍ عـن قتـادة، عـن أبي بُـرْدة، عـن أبيـه أبي موسـى الأشعريّ، ومن رواه بذِكْر (سعيد بن أبي بُرْدة) أو عن قتادة مرسلاً فقد وَهِم، والله أعلم.

الحديثُ الثَّالث:

(104) قـال الإمـام أبـو داود رحمـه الله: "حـدَّثنا مـسلم بـن إبـراهيم، حـدَّثنا هـشامٌ، ح وحدَّثنا عُبَيـد الله بـن عمـر، حـدَّثنا عبـد الـرَّحمن بـن مَهْـدي، حـدَّثنا هـشامٌ، حـدَّثنا قتـادة، عـن الحـسن، عـن قَـيْس بـن عبَّـاد قـال: «**كَـانَ أَصْـحَابُ النَّبِـيِّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يَكْرَهُـونَ الصَّوْتَ عِنْدَ الْقِتَالِ**».

(1427) ص: 143-145.

(1428) المعجم الصغير، للطَّبرانيّ، (2/ 184).

(1429) المستدرك، للحاكم، (2/ 154).

(1430) الأمالي المطلَقَة، لابن حجر، ص: 127.

حدَّثنا عُبَيد الله بن عُمَر، قال: حدَّثنا عبد الرَّحمن، عن همّامٍ، قال: حدَّثنا مَطَر، عن قتادةَ، عن أبي بُرْدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بمِثْل ذلك". [1431]

وأخرجه من الطريق الموقوفة أيضاً: الخطيب، تاريخ بغداد، (8/ 91)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 74)، ح(6974)، من طريق **وكيع بن الجرَّاح**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/ 153)، ح(18247)، من طريق **أبي أسامة حمّاد بن أسامة**، كلاهما عن هشامٍ الدَّستوائيّ به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادةُ النَّهيّ عن رَفْع الصَّوت عند الجنائز، وعند الذِّكْر.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأمّا الطريق المرفوعة ففيها مطر بن طَهْمان الورَّاق، وهو مُتكلَّمٌ في حفظِه، قال أحمد ابن حنبل: «كان يحيى بن سعيد يُشبِّه مَطَراً الورَّاق بابن أبى ليلى في سُوء الحِفْظ». [1432] وابن أبي ليلى مُضطَرِب الحديث [1433]، وليَّن أمرَ مَطَر أبو زُرْعة [1434]، وقال النَّسائيُّ: «ليس بالقويّ» [1435]، وقال ابن معينٍ وأبو حاتم: «صالح الحديث». [1436] وذكره ابن حبان في «الثقات» [1437] وقال: «ربَّما أخطأ». وقال أيضاً: «وكان رَدِيءُ الحِفْظ». [1438]

وهو مَعَ ضَعْفِه فقد خالف هشاماً الدَّستوائيِّ في روايته الحديث عن أبي موسى الأَشْعريّ مرفوعاً، وهشامٌ ثقةٌ ثَبْتٌ في قتادة، وبه يظهر أنَّ المحفوظ ما رواه هشامٌ

(1431) السُّنن، لأبي داود، (2/ 56)، ح(2657).

(1432) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 287).

(1433) انظر: الكامل، لابن عدي، (6/ 396).

(1434) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 287).

(1435) الضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 97.

(1436) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 287).

(1437) (5/ 435).

(1438) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 95.

الدَّسـتوائيّ موقوفـاً عـلى قَـيْس بـن عبَّـاد، قـال الحـاكم عـن روايـة هـشام: «وهـو أولى بالمحفوظ».[1439]

وممّـا يُقـوِّي روايـة الوَقْـف مـا أخرجـه عبـد الـرَّزاق، المـصنَّف، (3/ 453)، ح(6281)، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن الحَسَن البَصْريّ موقوفاً بنحوه، وفيه زيادة ذِكْر الجنائز والذِّكْر.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحـديث اخْتِلـف فيـه عـلى قتـادة في رَفْـع الحـديث ووَقْفِـه، والمحفـوظُ مـا رواه هـشامٌ الدَّسـتوائيّ، عـن قتـادة، عـن أبي بُـرْدة، عـن الحـسن البَـصْريّ، عـن قَـيْس بـن عبَّـاد موقوفاً، والله أعلم.

(1439) المستدرك، للحاكم، (2/ 127).

[34] أبو ثُمامة الثَّقَفيُّ[1440]

قال عليُّ بن المدينيِّ: «ما أرى قتادة سَمِع من أبي ثُمامة الثَّقفيّ».[1441]

ولم يقف الباحثُ على أيِّ معلوماتٍ تتعلَّق بتاريخ ميلاد ووفاة أبي ثُمامة أو ما يدلُّ عليهما، وعليُّ بن المدينيّ إمامٌ ناقدٌ في علم الحديث يؤخذ بقوله إلا إذا وُجِد دليلٌ صحيحٌ يعارِضُ كلامَهُ، وعليه: فالذي يظهر أنَّ قتادة لم يسمع من أبي ثُمامة لقول عليٍّ بن المدينيّ مع عدم وجود الدَّليل المعارِض، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي ثُمامة حديثٌ واحد:

(105) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا بَهْزٌ وعفَّان، قالا: حدَّثنا حمّاد بن سَلَمَة، أخبرنا قتادة، عن أبي ثُمامة الثَّقفيّ، عن عبد الله بن عمروٍ بن العاص قال: قال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: **«تُوضَعُ الرَّحِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهَا حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ الْمِغْزَلِ[1442]، تَكَلَّمُ بِلِسَانٍ**

(1440) ويقال: الحَنَفيُّ، قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص: 470): «قال الحُسينيُّ: "وثّقَهُ ابن حبّان". وكأنَّه اشتبه عليه، فإنَّ الذي ذكره ابن حبّان في آخر الطَّبقة في الكُنى، هو أبو ثُمامة الحنَّاط... وأمَّا هذا، فقد قال البخاريُّ: "حديثُه في البصريّين". ولم يتردّد في أنَّه ثقفيُّ، وتَبِعَهُ الحاكم أبو أحمد، وكذا هو في المسند [أي: مسند أحمد]».

هكذا قال، والذي يظهر أنَّ الأمر لم يشتبه على الحُسينيّ؛ فإنَّ ابن حبان ذكر كُلاًّ من أبي ثُمامة الحنفيّ وأبي ثُمامة الحنَّاط في «الثقات» (5/ 566، 567)، وأمّا ما ذكره عن البخاريّ فلم يجد الباحث سوى ذِكْرِهِ لأبي ثُمامة الحنَّاط وأبي ثُمامة الصَّائديّ. كما في «التاريخ الكبير» (9/ 17).

ولم يقف الباحث على مَنْ تَكلَّم في أبي ثُمامة الثَّقفيّ جرحاً أو تعديلاً، سوى ذِكْر ابن حبانَ له في «الثقات»، مع تفرُّد قتادةَ بالرِّواية عنه، وبه يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّه مجهول الحال.

(1441) سؤالات ابن أبي شَيْبة لعليّ بن المدينيّ، ص: 165.

(1442) أي: صِنَّارَته، وهي المُعْوَجَّة التي في رأسه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 190.

طَلِقٍ ذَلِقٍ[1443]، **فَتَصِلُ مَنْ وَصَلَهَا، وَتَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا**». وقال عفَّان: «**الْمِغْزَلُ**». وقال: «**بِأَلْسِنَةٍ لَهَا**»".[1444]

وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 209)، ح(6950)، عن **رَوْح بن عبادة**، وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (1/ 147)، عن **الحجّاج بن مِنهال**، وأخرجه الدُّولابي، الكنى والأسماء، (1/ 412)، ح(740)، من طريق **مُؤَمَّل بن إسماعيل**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (4/ 179)، ح(7288)، من طريق **حَبّان بن هلال**، أربعتُهُم عن حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ولكن عند الحاكم في المستدرك: (أبو أُمَامة الثَّقفيّ) بدلاً من: (أبي ثُمامة الثَّقفيّ) ولعلَّه تصحيفٌ أو تحريف من أحد النَّاسِخين أو الطَّابعين.

وذكر ابن أبي حاتمٍ في «العلل» (5/ 307) أنَّ يزيد بن هارون ومحمّد بن عبد الله الخُزَاعي روياه عن حمّاد بن سَلَمَة به مرفوعاً.

وخالفهم النَّضْر بن شُمَيل فرواه موقوفاً: فقد أخرجه الخرائطيُّ، مساوئ الأخلاق، (ص: 127)، ح(269)، من طريق النَّضْر بن شُمَيل، عن حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة، عن أبي أُمَامة الثَّقفيّ، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً بنحوه.

وهذا الوجه تفرَّد به النَّضْر بن شُمَيل من بين أصحاب حمّاد بن سَلَمَة، وأمّا قولُ أبي حاتمٍ بعد أن ذكره من طريق يزيد بن هارون ومحمّد بن عبد الله الخُزَاعيّ: «ما أعلمُ أحداً رَفَعَ هذا الحديثَ غيرَ هَذَينِ، والنَّاس يُوقِفُونه... الموقوفُ أصحُّ».[1445] ففيه نَظَرٌ؛ فقد تقدَّم أنَّ عفّان بن مسلم، وبَهْز بن أسد، ورَوْح بن عُبَادة، والمُؤَمَّل بن إسماعيل، وعيسى بن موسى، وحَبّان بن هلال والحجّاج بن مِنْهال جميعهم تابعوا يزيد بن هارون ومحمّد بن عبد

(1443) أي: فصيحٌ بليغٌ، وذَلْقُ كُلِّ شَيءٍ حَدُّهُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 329.

(1444) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 189)، ح(6774).

(1445) العلل، لابن أبي حاتم، (5/ 306-307).

الله الخُزَاعي، فرَوَوْه عن حمّاد بن سَلَمَة مرفوعاً، وبه يظهر أنَّ الرَّاجح رَفْعُ الحديث، ولكنَّ الحديثَ إسنادُه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي ثُمامة، ولجهالة أبي ثُمامة الثَّقفيّ.

ويغني عنه ما أخرجه البخاري، الصَّحيح، (4/ 1828)، ح(4552)، و(5/ 2232)، ح(5641)، و(6/ 2725)، ح(7063)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1980)، ح(2554/ 16)، من طريق **سعيد بن يَسَار**، وأخرجه البخاري، الصحيح، (5/ 2232)، ح(5642)، من طريق **أبي صالحٍ السمّان**، كلاهما عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بلفظ: (**إنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ**[1446] **مِنَ الرَّحمنِ، فَقَالَ اللهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ، ومَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ**). واللفظ لأبي صالحٍ.

وما أخرجه البخاري، الصّحيح، (5/ 2232)، ح(5643)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 1981)، ح(2555/ 17)، من طريق عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشةَ مرفوعاً بنحو لفظ حديث أبي هُرَيرة.

والخُلاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف فيه على حمّاد بن سَلَمَة في رَفْع الحديث ووَقْفِه، والرَّاجح ما رواه الكثرةُ من أصحاب حمّادٍ عنه، عن قتادة، عن أبي ثُمامة، عن عبد الله بن عمروٍ مرفوعاً.

وإسنادُه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي ثُمامة، ولجهالة أبي ثُمامة.

ولكنَّ معناه صحَّ من حديث أبي هُرَيرة وعائشةَ عند البُخاريّ ومسلم.

(1446) أي: قرابةٌ مُشتَبِكةٌ كاشْتِباك العُرُوق، شبَّهه بذلك مجازاً واتساعاً، وأصلُ الشّجنة ـ بالكَسْر والضَّم ـ شعبةٌ في غُصْنٍ من غُصُونِ الشَّجرةِ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 468.

[35] أبو رافعٍ الصَّائغ[1447]

نفى سماعَ قتادةَ من أبي رافعٍ عددٌ من الأئمّةِ النُّقّاد، وهاك أقوالهم:

ــ قال أحمد بن حنبل: قال شعبة: «لم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ شيئاً». قال أحمد مستدلاً لكلام شعبة: «أدخل بينه وبين أبي رافعٍ خِلاساً [أي: ابن عمرو الهَجَريّ] والحَسَن [البصريّ]».[1448]

ــ وقال شعبة أيضاً: «لم يلق قتادةُ أبا رافعٍ، إنَّما كتب عن خِلَاسٍ عنه».[1449]

ــ وقال أبو داود: سُئِل أحمد: سَمِع قتادةُ من أبي رافعٍ؟. قال: «لا يُشبِهُ؛ لأنَّه يُدخِلُ بينهُما رَجُلينِ: الحسن وخِلَاس».[1450]

ــ وقال أحمد أيضاً: «ولم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ».[1451]

ــ وذَكَر نفيَ السَّماع أيضاً إسحاقُ بنُ منصور الكَوْسَج عن يحيى بن معين.[1452]

ــ وقال أبو عليٍّ اللؤْلُؤيُّ: سَمِعتُ أبا داودَ يقولُ: «قتادةُ لم يَسْمَع من أبي رافعٍ شيئاً».[1453]

(1447) اسمُه: نُفَيع، وقيل: اسمه كنيتُه، مدنيٌّ، نزل البصرة، ذكره ابن سعد في الطَّبقة الأولى من أهل البصرة، وذكر أنَّه خرج قديماً من المدينةِ، ثقةٌ، من كبار التابعين، أدرك الجاهلية، وموتُه قريبٌ من موت أنس بن مالك، وتُوفِّي أنسٌ عام (92هـ) أو (93هـ).

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 122)، ومعرفة الثقات، للعِجْليّ، (2/ 319، 401)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 489)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 69)، والإصابة، القسم الثالث، لابن حجر، (7/ 148).

(1448) العلل، لأحمد، (1/ 528)، وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 169.

(1449) العلل، لأحمد، رواية المرُّوذيّ وغيره، ص: 197.

(1450) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ص: 452.

(1451) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1452) انظر: المصدر السّابق، ص: 172.

ـ وقال الدَّارقطنيُّ: «وقتادة لم يسمع من أبي رافعٍ، وإنَّما سَمِع حديث أبي رافعٍ، عن الحسن البصريّ، عن[1454] خِلَاس بن عمروٍ عنه».[1455]

فهذه نصوصُ الأئمّة تدلُّ صراحةً على نفي سماع قتادة من أبي رافعٍ، وقد استدلَّ أحمدُ بن حنبل وشعبة بن الحجّاج على ذلك بذِكْر الواسطةِ الثابتةِ في أكثر الأحاديث المُخرَّجة في الكتب السِّتة وغيرِها من كتب السُّنَّة، وهي: الحَسَن البصريُّ، وخِلَاس بن عمروٍ، وذِكْر الواسطةِ دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع في حقِّ من لم يثبت اللِّقاءُ بينهما.

ولكن رَدَّ القول بعدم السَّماع المِزّيُّ[1456]، والذَّهبيُّ[1457]، وابنُ حجر[1458]، واستدلُّوا بما جاء في صحيح البُخاريّ من تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رَافعٍ، فقد أخرج في «الصَّحيح» (6/ 2745)، ح(7114)، قال: "وقال لي خليفة بن خيَّاط، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي، عن قتادة، عن أبي رافعٍ عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كتاباً عِندَه: غَلَبَتْ ـ أو قال: سَبَقَتْ ـ رَحمتي غَضَبي، فهو عنده فوقَ العَرْشِ**»".

ثم أخرجه بعده مباشرةً ح(7115) من طريق محمَّد بن إسماعيل، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي يقولُ: حدَّثنا قتادةُ: **أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ**: أنَّه سَمِع أبا هُرَيرة بنحوه.

ففيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رافعٍ، ممّا جعل ابنُ حجر يحمل كلام أبي داود على حديثٍ بعينِه، فإنَّه أوردَ مقالةَ أبي داود ثُمَّ قال: «كأنَّه يعني حديثاً مخصوصاً، وإلا ففي صحيح البخاريِّ تصريحٌ بالسَّماع منه».[1459]

قال الباحثُ: تقدَّم قَوْلُ أبي داود في «سننه»: «قتادةُ لم يَسْمَع من أبي رافعٍ شيئاً»، من رواية أبي عليٍّ اللؤلُؤيّ عنه ..

(1453) السُّنن، لأبي داود، (2/ 769).

(1454) لعلَّها: (وعن)، لأنَّ قتادةَ إنَّما يروي عن الحسن البصريّ، وعن خِلَاس بن عمرو.

(1455) العلل، للدَّارقطنيّ، (11/ 209).

(1456) انظر: تهذيب الكمال، للمزِّي، (23/ 514)، وتحفة الأشراف، (10/ 392).

(1457) انظر: السِّير، للذهبي، (5/ 283).

(1458) انظر: تغليق التعليق، لابن حجر، (5/ 123)، وفتح الباري، (11/ 31)، (13/ 526).

(1459) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 318).

وقد وقعت كلمة (شَيْئاً) في «السُّنن» بين قوسين[1460]، لذا نبَّه ابن حجر على أنَّ هذه اللفظة ثابتةٌ في رواية أبي الحسن بن العَبْد دون رواية أبي عليٍّ اللُّؤْلُؤي[1461]، وهو الذي حدا[1462] به أن يجعل مراد أبي داود نفي السَّماع في حديثٍ بعينه.

وأُجِيب عن استدلال المزِّي والذَّهبي وابنِ حجر لإثبات السَّماع: بأنَّ الحديث اختُلِف فيه على مُعْتَمِر بن سُلَيمان التَّيميِّ في ذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ وعدمِهِ، فالذين لم يذكروه: **خليفة بن خيَّاط** عند البخاريّ، الصَّحيح، (6/ 2745)، ح(7114)، **وعليُّ بن بَحْر** عند أحمد، المسند، (2/ 381)، ح(8945)، **وعاصم بن النَّضر** عند الطَّبرانيِّ، المعجم الأوسط، (3/ 189)، ح(2889)، **ويحيى بن خَلَف** عند ابن أبي عاصم، السُّنَّة، (ص: 280)، ح(608).

وتفرَّد **محمّد بن إسماعيل بن أبي سَمِينة** عند البخاريِّ، الصَّحيح، (6/ 2745)، ح(7115)، بذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ.

ونقل ابن رجب عن أحمد ما يدلُّ على أنَّ التصريح بالسَّماع في هذا الموضع خَطَأٌ من سليمان التَّيميِّ، فقال: «قال أبو بكرٍ الأَثْرم في كتاب «النَّاسخ والمنسوخ»[1463]: "كان التَّيميُّ من الثِّقات، ولكن كان لا يقومُ بحديث قتادة". وقال أيضاً: "لم يكن التَّيميُّ من الحفَّاظ من أصحاب قتادة". وذكر له أحاديثَ وَهِمَ فيها عن قتادة...

منها: أنَّه روى عن قتادة: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ. ولم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ شيئاً.

وقد ذكر الأَثْرم في «العلل»[1464] أنَّه عَرَضَ هذا الكلام كلَّه على أحمد، قال: فقال أحمد: "هذا اضْطِرابٌ". هكذا حَفِظتُ».[1465]

(1460) انظر: السُّنن، لأبي داود، (5/ 236).

(1461) فتح الباري، لابن حجر، (11/ 31).

(1462) أي: الذي ساقه إلى ما قال.

انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (2/ 27).

(1463) لم يقف الباحث على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب: «**ناسخ الحديث ومنسوخه**»، لأبي بكرٍ الأثرم.

(1464) لم يقف الباحث على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب: «**سُؤَالات أبي بكرٍ الأثرم لأحمد بن حنبل**».

(1465) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 788، 789).

وقـد ورد تـصريحٌ آخـر لقتـادةَ بالـسَّماع مـن أبي رافـعٍ، وهـو مـا أخرجـه ابـن ماجـه، الـسُّنن، (2/ 1364)، ح(4080)، قـال: حـدَّثنا عبـد الأعـلى [بـن عبـد الأعـلى]، حـدَّثنا سـعيد [ابن أبي عَرُوبة]، عن قتـادة، قـال: حـدَّثنا أبـو رافـعٍ، عـن أبي هُرَيـرة قـال: قـال رسـولُ اللهِ صـلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**يأجُوجُ ومَأْجُوجُ يَحْفُرُونَ كُلَّ يَومٍ ...**» الحديث.

وردَّهُ المُعَلِّمِيُّ ردّاً قويّاً متيناً، فقال: «وأمّا سعيد فرواه عنه فيما وَقَفْتُ عليه ثلاثة:

الأوَّل: يزيد بن زُرَيع عند ابن جَرِير[1466]، وفيه أيضاً (**قتادةُ، عن أبي رافعٍ**).

الثَّاني: عبد الأعلى بن عبـد الأعـلى عنـد ابـن ماجـه، وفيـه (**قتـادةُ قـال: حـدَّث أبـو رافـعٍ**)، هكـذا نقلـه ابـن كثـير في تفـسيره طبعـة بـولاق (6/ 173)، وطبعـة المنـار (5/ 333)، ومخطـوط مكتبـة الحـرم المكّـيّ، وهكـذا في سُـنن ابـن ماجـه نُـسَخ مكتبـة الحـرم المكِّـي المخطوطـة، وهـي أَرْبعٌ، وطبعة عُمدة المطابع بدِهْلِي في الهند سنة (1273هـ).

ووقع في أربـع نُـسَخٍ مطبوعـة هنـديَّتينِ ومـصريّتين (**قتـادة قـال: حـدَّثنا أبـو رافـعٍ**) مـع أنَّ سياق السَّنَد من أوّلـه فيهـا هكـذا: (**حـدَّثنا أزهـر بـن مـروان، ثنـا عبـد الأعـلى، ثنـا سـعيدٌ، عـن قتادة**).

فلو كـان في الأصـل (**قـال: حـدَّثنا**) لاختُـصِر في الأصـول المخطوطـةِ لهـذه النُّـسَخ الأربـع إلى (**ثنا**) كسابقيه في أثنـاء الـسَّنَد، ولكنَّـه جَهْـلُ الطَّـابعين، حَـسِبوا أنَّـه لا يقـال: (**حـدَّث فـلان**)، وإنَّما يقال: (**حدَّثنا فلان**) فأصلحوه بزعمِهِم، وتَبِع متأخِرُهم مُتقدِّمَهم، والله المستعان.

الثَّالثُ: رَوْح بن عُبَادة عنـد أحمـد[1467] وفيـه: (قتـادة، ثنـا أبـو رافـع)، وأَحـسِبُ هـذا خطـأٌ مـن ابـن المُـذْهِب [الحَـسَن بـن عـليّ بـن محمّـد التميمـيّ] راوي المُسند عـن القَطِيعـي [أحمـد بـن جعفـر بـن حَمْـدان]، عـن عبـد الله بـن أحمـد، وفي ترجمتـه مـن «الميـزان»[1468] و «اللـسان»[1469] قـول

(1466) انظر: جامع البيان، لابن جرير، (15/ 398).

(1467) انظر: المسند، لأحمد، (2/ 510)، ح(10640).

(1468) (1/ 512).

(1469) (2/ 236).

الـذَّهبيِّ: "الظَّـاهرُ مـن ابـن المُـذْهِب أنَّـه شـيخٌ لـيس بـالمُتقِن، وكـذلك شـيخه ابـنُ مالـك [أي: القَطِيعي]، ومن ثَّم وَقَعَ في المسند أشياءُ غيرَ مُحْكَمةِ المتن ولا الإسناد".

ومـن المُحتَمَـل أن يكـون الخطـأُ مـن رَوْح، فـإنَّ كُـلًّا مـن يزيـد وعبـد الأعـلى أثبـت منـه ...». (1470)

وبما تقدَّم يظهر أنَّ الرَّاجح عدمُ سماع قتادة من أبي رَافعٍ، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي رافعٍ سبعة أحاديث:

الحديث الأوَّل:

(106) قـال الإمـام البخـاريُّ رحمـه الله: "وقـال لي خليفـة بـن خيَّـاط: حـدَّثنا مُعْتَمِـر، سمعت أبي، عـن قتـادة، عـن أبي رافـعٍ، عـن أبي هُرَيـرة، عـن النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم قـال: **«لَمَّـا قَـضَى اللهُ الخَلْـقَ كَتَـبَ كِتَابـاً عِنْـدَهُ، غَلَبَـتْ ـ أَوْ قَـالَ: سَـبَقَتْ ـ رَحْمَتِـي غَـضَبِي، فَهُـوَ عِنْـدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»**". (1471)

وأخرجـه أحمـد، المـسند، (2/ 381)، ح(8945)، عـن **عـليِّ بـن بَحْـر**، وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (6/ 2745)، ح(7115)، مـن طريـق **محمّـد بـن إسـماعيل بـن أبي سَـمِينة**، وأخرجـه ابـن حبـان، الـصَّحيح، (14/ 13)، ح(6144)، مـن طريـق **أحمـد بـن المِقْـدَام**، وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الأوسـط، (3/ 189)، ح(2889)، مـن طريـق **عاصـم بن النَّضْر**، أربعتُهم عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (3/ 1166)، ح(3022) و(6/ 2700، 2712)، ح(6986، 7015)، ومـسلم، الـصَّحيح، (4/ 2107)، ح(2751/ 14، 15)، مـن طريـق أبي الزِّنـاد، عـن **الأَعْـرج**، وأخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (6/ 2694)، ح(6969)، مـن طريـق الأَعْمَـش، عـن **أبي صـالحٍ**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (4/ 2107)،

(1470) الأنوار الكاشفة، للمُعلِّمي، ص: 195.

(1471) الصَّحيح، للبخاريّ، (6/ 2745)، ح(7114).

ح(2751/ 16)، من طريق الحارث بن عبد الرَّحمن، عن **عطاء بن مِيناء**، ثلاثتُهم عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

الحديث الثَّاني:

(107) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: «حدَّثنا محمد بن بشَّار، وغيرُ واحدٍ، واللفظ لابن بشَّار، قالوا: حدَّثنا هشام بن عبد الملك، حدَّثنا أبو عَوَانة، عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ من حديث أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في السَّدِّ[1472] قال: «**يَحْفِرُونَهُ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَخْرِقُونَهُ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَخْرِقُونَهُ غَداً، فَيُعِيدُهُ اللهُ كَأَشَدِّ مَا كَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مُدَّتَهُمْ وَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى النَّاسِ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَخْرِقُونَهُ غَداً إِنْ شَاءَ اللهُ، وَاسْتَثْنَى، قَالَ: فَيَرْجِعُونَ فَيَجِدُونَهُ كَهَيْئَتِهِ حِينَ تَرَكُوهُ، فَيَخْرِقُونَهُ، فَيَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيَسْتَقُونَ الْمِيَاهَ، وَيَفِرُّ النَّاسُ مِنْهُمْ، فَيَرْمُونَ بِسِهَامِهِمْ فِي السَّمَاءِ، فَتَرْجِعُ مُخَضَّبَةً[1473] بِالدِّمَاءِ، فَيَقُولُونَ: قَهَرْنَا مَنْ فِي الْأَرْضِ، وَعَلَوْنَا مَنْ فِي السَّمَاءِ قَسْوَةً وَعُلُوّاً، فَيَبْعَثُ اللهُ عَلَيْهِمْ نَغَفاً[1474] فِي أَقْفَائِهِمْ[1475] فَيَهْلِكُونَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ دَوَابَّ الْأَرْضِ تَسْمَنُ وَتَبْطَرُ[1476] وَتَشْكَرُ شَكَراً[1477] مِنْ لُحُومِهِمْ**».[1478]

(1472) أي: في السَّدِّ الذي يحفرُه قومُ يأجوج ومأجوج.

(1473) أي: مُبتلَّةٌ بالدِّماء.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 267.

(1474) النَّغَف: دودٌ يكون في أُنوف الإبل والغنم.

النهاية، لابن الأثير، ص: 929.

(1475) القَفَا: مُؤخَّرُ الرَّأس والعُنُق، كأنَّه شَيءٌ يقفو الوجه.

معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/ 112).

(1476) البَطَر: الطُّغيانُ عند النِّعْمَة، وطولُ الغِنَي.

النهاية، لابن الأثير، ص: 81.

(1477) أي: تَسْمَن وتمتلِئُ شَحْماً.

النهاية، لابن الأثير، ص: 488.

(1478) الجامع، للترمذيّ، (5/ 313)، ح(3153).

وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 510)، ح(10640)، وابن ماجه، السُّنن، (2/ 1364)، ح(4080)، من طريقين عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 511)، ح(10641)، من طريق **شَيْبان بن عبد الرَّحمن**، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (11/ 321)، ح(6436)، وابن حبان، الصَّحيح، (15/ 242)، ح(6829)، من طريق المعتمر بن سُلَيمان التَّيميّ، عن **أبيه**، ثلاثتُهم عن قتادةَ به مرفوعاً بنحوه.

والحديث إسنادُه ضعيفٌ؛ لأنَّ مخرجَهُ يدور على رواية قتادة عن أبي رافعٍ، وهي منقطعةٌ لعدم سماع قتادة من أبي رافعٍ على الصَّحيح، وأشار الترمذيُّ إلى غرابة الحديثِ، فقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، إنَّما نَعرِفُهُ من هذا الوجهِ مِثْلَ هذا».[1479]

ولكنَّ الحديثَ صحَّحه الحاكمُ[1480]، والبُوصَيْريُّ[1481]، والألبانيُّ[1482]، وهو مبنيٌّ على تصحيح سماع قتادة من أبي رافعٍ، واللهُ أعلم.

الحديث الثَّالث:

(108) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا يوسف بن حمَّاد البصريُّ، حدَّثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة رضي اللهُ عنه، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: **«إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً، مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»**".[1483]

(1479) الجامع، للترمذيّ، (5/ 313).

(1480) انظر: المستدرك، للحاكم، (4/ 534).

(1481) انظر: مصباح الزُّجاجة، للبُوصَيْريّ، (4/ 200).

(1482) انظر: الصَّحيحة، للألبانيّ، (4/ 313).

(1483) الجامع، للترمذيّ، (5/ 530)، ح(3506).

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وأبي رافعٍ، ولكنَّه صحَّ من طُرُقٍ أخرى، فقد قال الترمذيُّ عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وقد رُوِيَ من غير وجهٍ عن أبي هُرَيرة عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم». (1484)

فالحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 981)، ح(2585) و(5/ 2354)، ح(6047) و(6/ 2691)، ح(6957)، ومسلم، الصَّحيح، (4/ 2062)، ح(2677/ 5)، من طُرُقٍ عن أبي الزِّناد [عبد الله بن ذكوان]، عن **الأَعْرج [عبد الرَّحمن بن هُرْمُز]**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/ 2062)، ح(2677/ 6)، من طريقين عن **محمّد بنِ سِيرينَ وهمّام بن مُنبِّه**، ثلاثتُهم عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنَحْوه، وفي بعض طُرُقِهِ زيادة: **(وَإِنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ)**.

الحديث الرَّابع:

(109) قال الإمامُ أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا حُسَين بن معاذ، حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة: أنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ إِذْنٌ**». (1485)

إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافعٍ، وبذلك أعلَّه أبو داود عَقِب الحديث.

ويغني عنه حديث أبي هُرَيرة مرفوعاً بلفظ: (رَسُولُ الرَّجُلِ إلى الرَّجُلِ إِذْنُهُ):

أخرجه البخاريُّ، الأدب المفرد، (ص: 369)، ح(1076)، وأبو داود، السُّنن، (2/ 769)، ح(5189)، وابن حبان، الصَّحيح، (13/ 128)، ح(5811)، من طُرُقٍ عن محمّد بن سيرين، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً.

وإسنادُه صحيحٌ.

(1484) الجامع، للتِّرمذيّ، المطبوع مع تحفةِ الأَحْوذيّ، للمباركفُورِيّ، (9/ 481)، دار الفكر.

(1485) السُّنن، لأبي داود، (2/ 769)، ح(5190).

والمقصود: إذا دُعِيَ أحدنا إلى طعامٍ، وجاء مع رسول الدَّاعي، فإنَّ ذلك له إذنٌ، أي: قائمٌ مقام إذنِهِ، فلا احتياج إلى تجديد إذنٍ.

انظر: عون المعبود، للفيروزآبادي، (14/ 63).

الحديث الخامس:

(110) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن جَعْفَر، قال: حدَّثنا سعيد [ابن أبي عَرُوبة]، وعبد الوهَّاب [بن عطاء الخفَّاف] عن سعيد المعني، عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة: أنَّ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إِذَا أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ فَامْشُوا إِلَيْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا**».(1486)

إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافعٍ، ولكنَّه صحَّ من طُرُقٍ أخرى، فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 228، 308)، ح(610، 866)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 420)، ح(602/ 151)، من طُرُقٍ عن الزُّهريّ، **عن سعيد بن المسيّب، وأبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 420)، ح(602/ 152-154)، من طُرُقٍ عن **محمّد بن سيرين، وهمّام بن مُنبِّه، وعبد الرَّحمن بن يعقوب مولى الحُرَقة**، خمستُهم عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي قتادةَ الأنصاريّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 228، 308)، ح(609، 611، 612، 867)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 421)، ح(603/ 155)، من طُرُقٍ عن عبد اللهِ بن أبي قتادةَ، عن أبيه أبي قتادةَ مرفوعاً بمعناه.

الحديث السَّادس:

(111) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمَّد بن جَعْفَر ورَوْح [بن عُبَادة] قالا: حدَّثنا شعبةُ [بن الحجَّاج] أو سعيد [بن أبي عَرُوبة]، عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللهَ فِيهَا خَيْراً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**».(1487)

إسنادُه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافعٍ، ولكنَّه صحَّ من طُرُقٍ أخرى: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 316)، ح(893)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 583)، ح(852/ 13)، من

(1486) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 489)، ح(10345).

(1487) المصدر السّابق، (2/ 489)، ح(10348).

طريق أبي الزِّناد، عن **الأَعْـرَج**، وأخرجه البخاريُّ، الـصَّحيح، (5/ 2029، 2350)، ح(4988، 6037)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 583)، ح(852/ 14)، من طُرُقٍ عن **محمّد بن سيرين**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 583)، ح(852/ 15)، من طريقين عـن **همّام بـن مُنبِّـه، ومحمّـد بـن زيـاد**، أربعتُهم عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

ولـه شـاهدٌ مـن حـديث أبي موسـى الأَشْـعَريّ: أخرجه مسلم، الـصَّحيح، (2/ 584)، ح(853/ 16)، من طريق أبي بُرْدة بن أبي موسى، عن أبيه مرفوعاً بنحوه.

الحديث السَّابع:

(112) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا محمّـد بـن جَعْفَـر، قـال: حـدَّثنا سـعيد، عـن قتادةَ: أنَّ أبا رافعٍ حـدَّثَ عـن أبي هُرَيـرة: أنَّ رَسُـولَ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم قـال: «**مَـنْ أَكَـلَ أَوْ شَرِبَ فِي صَوْمِهِ نَاسِياً فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ**»".[1488]

وأخرجـه إسـحاق، المـسند، (1/ 107)، ح(18)، عـن **عَبْـدة بـن سُـلَيمان**، وأخرجـه ابـن الجـارُود، المنتقـى، (ص: 105)، ح(390)، مـن طريـق **محمّـد بـن عبـد الله الأنـصاريّ**، كلاهمـا عن سعيد بن أبي عَرُوبة به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادةَ وأبي رافع.

وأخرجـه الترمـذيُّ، الجـامع، (3/ 100)، ح(721)، وأبـو يعـلى، المـسند، (10/ 425)، ح(6038)، مـن طريـق **الحجّـاج بـن أَرْطـاة**، وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، مـسند الـشَّاميين، (4/ 41)، ح(2677)، مـن طريـق **سـعيد بـن بَـشِير**، كلاهمـا عـن قتـادة، عـن محمّـد ابن سيرين، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجـه مخـالفٌ لروايـة سـعيد بـن أبي عَرُوبـة المُتقدِّمـة، حيـث جَعْـلاه (أي: الحجّـاج ابـن أَرْطَـاة وسـعيد بـن بَـشِير) مـن روايـة قتـادة، عـن ابـن سِـيرين، بينـما رواه سـعيد بـن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عـن أبي رافـع، والـذي يظهـر رُجْحَـان روايـة سـعيد بـن أبي عَرُوبـة، فهـو مـن

(1488) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 489)، ح(10353).

أوثق النَّاس في قتادة، فروايتُه مُقدَّمةٌ على رواية غيرِه ممَّن هو دونَه في الحفظ والإتقان عند الاختلاف، فكيف إذا كان المخالِفُ ضعيفاً!؛ فالحجّاج بن أَرْطَاة ضعيفٌ مُضْطرِبُ الحديث[1489]، وكذا سعيد بن بَشِير ضعيفٌ في قتادة خاصةً[1490]، فلعلَّهُما سلكا الجادة؛ إذ روايةُ قتادة عن ابن سيرين مشتهرةٌ في الكتب الستَّةِ وغيرِها من كتب السُّنَّة.

ولكن صحَّ الحديثُ من غير طريق قتادة عن ابن سيرين: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 682)، ح(1831)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 809)، ح(1155/ 171)، من طريق **هشام بن حسَّان القُرْدُوسِيّ**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2455)، ح(6292)، من طريق **عَوْف بن أبي جميلةَ الأعرابيّ**، كلاهما، عن محمّد بن سيرين، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2455)، ح(6292)، من طريق عَوْف الأعرابيّ، عن خِلَاس بن عَمْرٍو، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

(1489) تقدَّم: (ص: 68).

(1490) تقدَّم: (ص: 67).

[36] أبو سعيدٍ الخُدْريّ[1491]

قال المِزِّيُّ وهو يُعدِّد شيوخ قتادة: «وأبي سعيدٍ الخُدْريّ، ولم يسمع مِنْه».[1492] وقال أيضاً وهو يُعدِّدُ تلاميذَ أبي سعيدٍ الخُدْريّ: «وقتادة، مرسلٌ».[1493]

وهو كما قال، ويُؤكِّدُه أمران:

الأمر الأوَّل: أنَّ أبا حاتمٍ قال: «ولم يلقَ قتادةُ من أصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا أنساً وعبد الله بنَ سَرْجِس».[1494]

وتقدَّم قول أحمد بن حنبل: «ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا عن أنسٍ رضي الله عنه». قيل: فابن سَرْجِس؟. فكأنَّه لم يره سماعاً.[1495]

ففيهما ما يدلُّ على عدم سماع قتادة من أحدٍ من الصَّحابة سِوى أنس بن مالك وعبد الله بن سَرْجِس على خلافٍ في سماع قتادة منه، وتقدَّم زيادةُ سماع قتادة من أبي الطُّفَيل

(1491) هو الصحابيُّ الجليل سعد بن مالك بن سِنَان، الأنصاريُّ، الخَزْرَجِيُّ، مشهورٌ بكُنيتِهِ، استُصغِر يوم أُحُد، شَهِد بيعة الشَّجرة، أحد المكثرين من روايةِ الحديث عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، من فقهاء الصَّحابة وعلمائِهم، كان يَسْكُنُ المدينةَ وبها تُوفِّي عام (74هـ)، وقيل: (63، أو 64، أو 65هـ).

و(**الخُدْرِيُّ**) نسبةً إلى جَدِّه الخامس خَدْرة بن عوف من اليمن.

انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 96، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/ 44)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 11، ومعرفة الصَّحابة، لأبي نُعَيم، (3/ 1260)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 44)، والإصابة، لابن حجر، (3/ 79).

(1492) تهذيب الكمال، للمزِّيّ، (23/ 503).

(1493) المصدر السّابق، (10/ 298).

(1494) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 175.

(1495) المصدر السّابق، ص: 168.

أيضاً[1496]، فتحصَّل أنَّ ثلاثةً من الصَّحابة سَمِع منهم قتادة، وأمّا غيرُ هؤلاء الثلاثة ـ وأبو سعيد واحدٌ منهم ـ فقد نفى الأئمَّةُ سماع قتادة منهم جملةً.

الأمر الثاني: أنَّ رواية قتادة عن أبي سعيد في كتب السُّنَّةِ بواسطةٍ بينهُما، وذِكْر الواسطةِ دليلٌ على عدم السَّماعِ إذا لم يثبت اللقاء بين من ذُكِرَت الواسطةُ بينهما.

ولقتادة عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ حديثٌ واحدٌ:

(113) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا نَصْر بن عاصمٍ الأَنْطاكِيُّ[1497]، حدَّثنا الوليدُ ومُبَشِّرُ ـ يعني ابنَ إسماعيلَ الحلبيُّ ـ بإسنادِهِ عن أبي عمروٍ [الأوزاعيّ]، قال ـ يعني الوليد [بنُ مسلم] ـ: حدَّثنا أبو عَمروٍ، قال: حدَّثني قتادةُ، عن أبي سعيد الخُدْرِيّ وأنس بن مالك، عن رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «**سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسِيئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ[1498]، يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنْ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى فُوْقِهِ[1499]، هُمْ شَرُّ الخَلْقِ وَالخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ الله وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِالله مِنْهُمْ**». قالوا: يا رسُولَ الله، ما سِيماهُم؟. قال: «**التَّحْلِيقُ**».[1500]

أمّا حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريّ: فقد أخرجه أيضاً الحاكم، المستدرك، (2/ 161)، ح(2650)، من طريق **بِشْر بن بكر**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (8/ 171)،

(1496) ص: 381.

(1497) هذه النسبة إلى بلدة يقال لها أنطاكية.

الأنساب، للسمعاني، (1/ 220).

(1498) التَّراقِي: جمع تَرْقُوَة، وهي العَظْم الذي بين ثُغْرة النَّحر والعَاتِق، وهما تَرْقُوَتان من الجانِبَين، والمعنى: أنَّ قراءتهم لا يرفعُها الله ولا يَقبَلها، فكأنَّها لن تتجاوز حُلوقَهُم، وقيل المعنى: أنَّهم لا يَعْملون بالقرآن ولا يُثابُون على قراءتِهِ فلا يحصل لهم غير القراءة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 107.

(1499) موضع الوَتْر من السَّهْم، وهذا تعليقٌ بالمُحَال فإن ارتداد السَّهْم على الفُوْقِ مُحَالٌ، فرجُوعُهم إلى الدِّين أيضاً مُحَال.

عون المعبود، للعظيم آباديّ، (13/ 78).

(1500) السُّنن، لأبي داود، (2/ 657)، ح(4766). **والمراد بالتحليق**: حلق شعر الرأس بالموسى، أمَّا بالمقراض فليس به بأس.

انظر: عون المعبود، للفيروزآبادي، (11/ 166).

ح(16480)، من طريقين عن **أبي المغيرة عبد القُدُّوس بن الحجَّاج، والوليد بن مَزْيَد**، ثلاثتُهم، عن الأوزاعيّ، عن قتادة، عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي سعيد الخُدْريّ، قال الحاكم: «لم يسمع هذا الحديثَ قتادةُ من أبي سعيد الخُدْريّ، إنَّما سَمِعَهُ من أبي المُتوكِّل النَّاجي، عن أبي سعيد».[1501]

ورواية أبي المُتوكِّل النَّاجي، عليّ بن داود: أخرجها الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (4/ 337)، ح(4369)، والحاكم، المستدرك، (2/ 162)، ح(2651)، من طريق سعيد ابن بَشِير، عن قتادة، عن أبي المُتوكِّل النَّاجي، عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه.

وذِكْرُ أبي المُتوكِّل ضعيفٌ؛ حيثُ تفرَّد بذِكْره سعيد بن بَشِير، وهو ضعيفٌ في قتادة خاصةً، وخالفه الأوزاعيُّ فلم يَذْكُرْه.

وهو مخالفٌ أيضاً لما أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 741)، ح(1064/ 151)، من طريقين عن أبي عَوَانة، عن قتادة، عن أبي نَضْرة المُنذِر بن مالك، عن أبي سعيد الخُدْريّ مرفوعاً بلفظ: (**يَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَيَخْرُجُ مِن بَينِهِما مَارِقَةٌ، يَلِي قَتْلَهُم أَوْلَاهُم بالحَقِّ**).

وفيه أنَّ الواسطة بين قتادة وأبي سعيد هو أبو نَضْرَة.

وصحَّ معنى الحديث من طُرُقٍ أخرى عن أبي سعيد الخُدْريّ: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1219)، ح(3166) و(4/ 1581)، ح(4094)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 741)، ح(1064/ 144-146)، من طريقين عن **عبد الرَّحمن بن أبي نُعْم**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1321)، ح(3414) و(4/ 1928)، ح(4771) و(5/ 2281)، ح(5811) و(6/ 2540)، ح(6534)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 741)، ح(1064/ 147، 148)، من طريقين عن **أبي سَلَمَة ابن عبد الرَّحمن**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2281)، ح(581)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 741)، ح(148، 153)، من طريق **الضَّحَّاك بن شَرَاحِيل أو شَرْحَبيل**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/ 2540)، ح(6532)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 741)، ح(1064/ 147)، من

(1501) المستدرك، للحاكم، (2/ 161).

طريق **عطاء بن يَسَار**، أربعتُهم عن أبي سعيد الخُدْريّ مرفوعاً بمعناه، يزيد بعضُهم على بعضٍ ويَنقُص.

وأمّا حديث أنس بن مالك: فقد أخرجه أيضاً أحمد، المسند، (3/ 224)، ح(13362)، عن **أبي المُغِيرة عبد القُدُّوس**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (2/ 161)، ح(2649، 2650)، من طريقين عن **بِشْر بن بَكْر، ومحمّد بن كثير المِصِّيصي**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (8/ 171)، ح(16480)، من طريق **الوليد بن مَزْيَد**، أربعتُهم عن أبي عمرٍو الأوزاعيِّ، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بنحوه.

وإسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 197)، ح(13059)، من طريق **رباح بن زَيْد**، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (2/ 657)، ح(4766)، من طريق **عبد الرَّزاق بن همّام الصَّنعانيّ**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (2/ 160)، ح(2648)، من طريق **هشام بن يوسف الصَّنعانيّ**، ثلاثتُهم عن مَعْمَر بن راشد، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيخينِ، و لم يُخرِّجاهُ، و قد رَوَى هذا الحديثَ الأوزاعيُّ، عن قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه، و هو صحيحٌ على شَرْط الشَّيخينِ و لم يُخرِّجاهُ».[1502]

وهو كما قال.

وأخرجه عبد الرّزاق، المُصنَّف، (10/ 154)، ح(18669)، عن مَعْمَر، عن قتادة مرسلاً بنحوه.

ولمعنى الحديث شاهدٌ من حديث عليّ بن أبي طالب، وأبي ذَرٍّ الغِفاريّ، وجابرِ بن عبد الله، وسهل بن حَنِيف.

أمّا حديثُ عليّ بن أبي طالب: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1321)، ح(3415) و(4/ 1927)، ح(4770) و(6/ 2539)، ح(6531)، ومسلم، الصَّحيح،

(1502) المستدرك، للحاكم، (2/ 160).

(2/ 746)، ح(1066/ 154)، من طُرُقٍ عن **سُوَيد بن غَفَلَة**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 746)، ح(1066/ 155-157)، من طُرُقٍ عن **عُبَيد الله بن أبي رافعٍ مولى رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وعَبِيدة بن عمروٍ السَّلمانيِّ، وزيد بن وهب الجُهَنيِّ**، أربعتُهم عن عليّ ابن أبي طالب مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديثُ أبي ذَرٍّ الغِفاريّ: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 750)، ح(1067/ 158)، من طريق عبد الله بن الصَّامت، عن أبي ذَرٍّ مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديثُ جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 740)، ح(1063/ 142)، من طريق أبي الزُّبَير المكّيِّ، عن جابر مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديثُ سَهْل بن حَنِيف: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 750)، ح(1068/ 159،160)، من طريق يسير بن عمرو، عن سَهْلٍ مرفوعاً بنحوه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ثَبَتَ من طريق قتادة، عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ مرفوعاً، ولكنَّه منقطعٌ بين قتادةَ وأبي سعيد.

إلا أنَّه صحَّ من طُرُقٍ أخرى عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ، وكذا صحَّ من طريقين عن قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ولمعناه شاهدٌ عن عدد من الصَّحابة عند البخاريّ ومسلم.

[37] أبو قِلَابة الجَرْميُّ[1503]

نفى غيرُ واحدٍ من الأئمّة النُّقَّاد سماع قتادة من أبي قِلَابة، وهذه أقوالُهم:

قال أيُّوب السَّختيانيُّ: «لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة شيئاً، إنَّما وقعت كُتُبُ أبي قِلَابة إليه، ومات أبو قِلَابة بالشَّام».[1504]

وقال شعبة بن الحجَّاج: «كُنتُ أَعْرِف إذا جاء ما سَمِع قتادةُ ممَّا لم يسمع؛ كان إذا جاء ما سَمِع يقولُ: (حدَّثنا أنسُ بن مالك) و (حدَّثنا الحَسَن) و (حدَّثنا سعيدُ بن المسيّب) و (حدَّثنا مُطرِّف)، وإذا جاء ما لم يَسْمَع يقولُ: (قال سعيد بن جُبَير) و (قال أبو قِلَابة)».[1505]

وقال أبو زُرْعة الدّمشقيّ: سمعت أحمد بن حنبل يُسْأَل عن قتادة: سَمِع من أبي قِلَابة ؟ فقال: «هو يُحدِّثُ عنه، ولا أَعْلمُ أنَّه قال: يعني حدَّثنا».[1506]

وقال أيضاً: «لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة شيئاً، إنَّما بَلَغَهُ عنه».[1507]

(1503) هو عبد الله بن زيد بن عمرو، وقيل: ابن عامر، الأَزْديُّ، البصريُّ، وكان مَكْتَبُه بالشَّام، من عُبَّاد التابعين وزُهَّادِهِم وفُقَهائِهِم، ثقةٌ، كثيرُ الحديثِ، كان يَحْمِلُ على عليِّ بن أبي طالب، ولم يرو عنه شيئاً قطُّ، توفِّي بالشَّام عام: (104هـ)، وقيل: بعدها.

الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 183)، والطبقات، لخليفة، ص: 211، والثقات، للعِجْليّ، (2/ 30)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 89، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/ 283، 311).

(1504) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/ 310). وانظر: الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين، ص: 275.

(1505) التمهيد، لابن عبد البرِّ، (1/ 35)، وبنحوه في: العلل، لأحمد، (3/ 242)، وتاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ، ص: 215، والُمحدِّث الفاصل، للرَّامهُرمُزِيّ، ص: 522، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/ 308).

(1506) تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ، ص: 215.

(1507) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

وقال ابن معين: «ولم يسمع من أبي قِلَابة شيئاً».[1508]

وقال أيضاً وهو يُعدِّد الذين لم يسمع منهم قتادة: «ولا من أبي قِلَابة، إنَّما حدَّث عن صحيفة أبي قِلَابة».[1509]

وقال عمرو بن عليٍّ الفلَّاس: «لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة».[1510]

وقال النَّسائيُّ: «قتادة لا نعلم سَمِع من أبي قِلَابة شيئاً».[1511]

فهذه النُّصوصُ عن الأَئِمَّةِ الأعلام تدلُّ دِلالةً واضحةً على أنَّ قتادةَ لم يَسْمَع من أبي قِلَابة شيئاً من الحديثِ، لا قليل ولا كثير، واستدلَّ أيُّوب السَّختيانيُّ على عدم السَّماع بعدم إمكان اللقاء بينهُما رُغْم أنَّهُما مُتعاصِرَين، وذلك أنَّ قتادة بصريٌّ، وأمّا أبو قِلَابة فقد وُلِد بالبصرةِ ثُمَّ قَدِم الشَّام في عهد عبد الملك بن مَرْوان، وكانت ولايته من (65-86هـ)، وبقي بالشَّام إلى أن مات فيها.[1512]

إلا أنَّه ورد ما يدلُّ على أنَّ أبا قِلَابة بَقِيَ بالبصرةِ إلى أن مات القاضي عبد الرَّحمن بن أُذَينة العبديّ، فطُلِب أبو قِلَابة للقضاءِ فَهَرب إلى الشَّام[1513]، وكانت وفاة عبد الرَّحمن بن أُذَينة بعد (80هـ)[1514]، وعليه فيكونُ قتادة قد عاصر أبا قِلَابة في مكانٍ واحدٍ وهو البصرة (20) عاماً على أقلِّ تقديرٍ، وهي معاصرةٌ قويّةٌ كافيةٌ للسَّماع.

(1508) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 94).

(1509) المصدر السَّابق، (4/ 100)، وانظر أيضاً منه: (4/ 193)، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1510) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/ 309).

(1511) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (2/ 221).

(1512) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/ 287).

(1513) انظر: المصدر السَّابق، (28/ 302).

(1514) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 198.

وذكر ابن حجر في «الإصابة» (5/ 224) أنَّ عبد الرَّحمن مات بعد التِّسعين.

ولكـن ـ مع هـذه المعـاصرة القويّـة ـ لم يـأتِ مـا يـدلُّ عـلى أنَّ قتـادة التقـى بـأبي قِلَابـة أو سـمع منـه، وتقـدَّم أنَّ قتـادة كثيرُ الإرسـال عمّـن عـاصرهم ولم يـسمع مـنهُم، وإنَّـما وقعـت لـه كُتُب أبي قِلَابة.

ويُنبَّـه هنـا أنَّ مـسلماً أخـرج لــ (قتـادة عـن أبي قِلَابـة) في مَوْضـعين يـأتي تخـريجُهُما[1515]، إلا أنَّـه لم يُخرِجْهـا احتجاجـاً، وإنَّـما أخرجهـا عـلى سـبيل المتابعـةِ والاستـشهاد في كـلا الموضـعين، أو لعـلَّ مـسلماً كـان يـرى صـحّةَ سـماع قتـادة مـن أبي قِلَابـة في أحاديـثَ معيّنـة؛ اكتفـاءً بالمعـاصرة القويّة بينهما، مع إمكان اللقاء.

ويُقَـوّي هـذا الاحـتمال عنـد مـسلم أنَّ أبـا حـاتم نـصَّ عـلى أنَّ قتـادة سَـمِع مـن أبي قِلَابـة أحرفاً، قال أبـو حـاتم: «وقتـادةُ يُقَـالُ: لم يـسمع مـن أبي قِلَابـة **إلا أَحْرُفـاً**؛ فإنَّـهُ وقـع إليـه كتـاب من كُتُبِ أبي قلابة»[1516].

وقـول أبي حـاتم: (**إلا أَحْرُفـاً**) مُحتَمِـلٌ إلا أحرفـاً سَـمِعها قتـادةُ مـن أبي قِلَابـة[1517]، وهـذا الاحـتمال خِـلَاف مـا نـصَّ عليـه الأَئمّـةُ الآخـرون الـذين تقـدَّم ذِكـرُ كلامِهِـم، أو إلا أحرفـاً وقعـت إليـه مـن أحـدِ كُتُـبِ أبي قِلَابـة[1518]، وهـذا مـا أثبتـه الأئمّـة الآخـرون، وهـذا الاحـتمالُ أقربُ؛ فحمل كلام أبي حاتم على الموافِق من كلام الأئمّة الآخرين أولى، والله أعلم.

فالـذي يظهـر ـ والله أعلـم ـ أنَّ قتـادةَ لم يـسمع مـن أبي قِلَابـة شـيئاً مـن الحـديث، وإنَّـما وقعـت لـه بعـضُ كُتُبِـه فأخـذها قتـادةُ وروى منهـا، وهـذه صـورة الوِجَـادة التـي حَكَـم عليهـا الأئمّةُ بالانقطاع كما تقدَّم.[1519]

ولقتادة عن أبي قِلَابة سبعةُ أحاديث:

(1515) ص: 432، 433.

(1516) العلل، لابن أبي حاتم، (1/ 434).

(1517) ويكون الاستثناءُ حينئذٍ متصلاً، كقولنا: جاء الرِّجالُ إلا زيداً.

(1518) ويكون الاستثناءُ حينئذٍ منقطعاً، كقولنا: جاء الرِّجالُ إلا حماراً.

(1519) ص: 239.

الحديثُ الأوَّل:

(114) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدَّثنا عُبَيد الله بن عبد الرَّحمن بن بَهْرَام الدَّارميُّ، حدَّثنا مَرْوان ـ يعني ابن محمّد الدِّمشقيّ ـ، حدَّثنا سعيدُ بن عبد العزيز، عن ربيعةَ بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلانيّ [عائذ الله بن عبد الله]، عن أبي ذَرٍّ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فيما رَوَىَ عن الله تبارك وتعالى أنَّه قال: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً، فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئاً، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئاً، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ(1520) إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ**».

قال سعيدٌ: «كان أبو إدريس الخَوْلانيُّ إذا حدَّث بهذا الحديثِ جَثَا على رُكبَتَيْهِ».

حدَّثنيه أبو بكرِ بنِ إسحاق [محمّد بن إسحاق الصَّاغانيُّ]، حدَّثنا أبو مُسْهِر [عبد الأعلى بن مُسْهِر]، حدَّثنا سعيد بن عبد العزيز بهذا الإسناد، غير أنَّ مروان أتمَّهما حديثاً.

(1520) أي: الإبرة.

النِّهاية، لابن الأثير، ص: 292.

قال أبو إسحاق [إبراهيم بن محمّد النَّيسابُوريِّ، راوي الصَّحيح عن مسلمٍ]: حدَّثنا بهذا الحديث الحَسَن والحُسَين ابنا بِشْر، ومحمَّد بن يحيى، قالوا: حدَّثنا أبو مُسْهِر، فذكروا الحديث بطُولِهِ.

حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم [المعروف بابن راهُويَه]، ومحمَّد بن الُمثَنَّى، كلاهما عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، حدَّثنا همَّامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء [الرَّحَبيُّ، عمرو بن مَرْثد]، عن أبي ذَرٍّ قال: قال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلم فيما يروي عن ربِّهِ تبارك وتعالى: «**إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي فَلَا تَظَالَمُوا**». وساق الحديثَ بنَحْوِهِ، وحديثُ أبي إدريس الذِّي ذكرناه أتمُّ من هذا".[1521]

وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 160)، ح(21458)، عن عبد الصمّد بن عبد الوارث به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وأخرجه **الطَّيالسيُّ**، المسند، (ص: 62)، ح(463)، وأحمد، المسند، (5/ 160)، ح(21458)، عن **عبد الرَّحمن بن مَهْدِي**، كلاهما عن همّام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وإسناده من طريق قتادة ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وإنّما أخرجه مسلم متابعةً، أو اكتفاءً بالمعاصرة مع إمكان اللقاء بينهما، حيث ذَكَرَ طريق قتادة بعد أن خرَّجه من طُرُقٍ أخرى صحيحة.

الحديثُ الثَّاني:

(115) قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدَّثنا أبو الرَّبيع العَتَكيُّ، وقُتَيبة بن سعيد، كلاهُما عن حمّاد بن زيد ـ واللفظ لقُتَيبة ـ، حدَّثنا حمّاد، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء [الرَّحبيّ]، عن ثَوْبَان قال: قال رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**إِنَّ اللهَ زَوَى**[1522] **لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ**

(1521) الصَّحيح، لمسلم، (4/ 1994)، ح(2577/ 55).

(1522) أي: جَمَع الأرض.

النهاية، لابن الأثير، ص: 405.

الْكَنْـزَيْنِ الْأَحْمَـرَ وَالْأَبْـيَضَ[1523]**، وَإِنِّي سَـأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِـي أَنْ لَا يُهْلِكَهَـا بِـسَنَةٍ عَامَّـةٍ**[1524]**، وَأَنْ لَا يُـسَلِّطَ عَلَـيْهِمْ عَـدُوّاً مِـنْ سِـوَى أَنْفُـسِهِمْ فَيَـسْتَبِيحَ بَيْـضَتَهُمْ**[1525]**، وَإِنَّ رَبِّي قَـالَ: يَـا مُحَمَّـدُ، إِنِّي إِذَا قَـضَيْتُ قَـضَاءً فَإِنَّـهُ لَا يُـرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُـكَ لِأُمَّتِـكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُـمْ بِـسَنَةٍ عَامَّـةٍ، وَأَنْ لَا أُسَـلِّطَ عَلَيْهِمْ عَـدُوّاً مِـنْ سِـوَى أَنْفُـسِهِمْ يَـسْتَبِيحُ بَيْـضَتَهُمْ وَلَـوْ اجْتَمَـعَ عَلَـيْهِمْ مَـنْ بِأَقْطَارِهَـا، أَوْ قَـالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضاً، وَيَسْبِي**[1526] **بَعْضُهُمْ بَعْضاً»**.

وحدَّثني زُهَـير بـن حـرب، وإسـحاق بـن إبـراهيم، ومحمّـد بـن الْمُثَنَّـى، وابـن بـشَّار، قـال إسـحاقُ: أخبرنـا، وقـال الآخـرون: حـدَّثنا معـاذ بـن هـشام، حـدَّثني أبي، عـن قتـادةَ، عـن أبي قِلَابة، عن أبي أسـماءَ الرَّحَبـيِّ، عـن ثَوْبَـان: أنَّ نبـيَّ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم قـال: «**إِنَّ اللهَ تَعَـالَى زَوَى لِي الْأَرْضَ حَتَّـى رَأَيْـتُ مَـشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَـا، وَأَعْطَـانِي الْكَنْـزَيْنِ الْأَحْمَـرَ وَالْأَبْـيَضَ**». ثُـمَّ ذَكَر نحو حديث أَيُّوب عن أبي قِلَابة".[1527]

وأخرجـه ابـن حبـان، الـصَّحيح، (15/ 109)، ح(6714)، مـن طريـق **أبي خَيْثمـة زُهَـير بـن حَـرْب**، وأخرجـه البيهقـيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (9/ 181)، ح(18398)، مـن طريـق **عبد الرَّحمن بن محمّد بن منـصور**، كلاهمـا عـن معـاذ بـن هـشام بـه مرفوعـاً بنحـوه، وفيـه زيـادة:

(1523) الأحْمـرُ: مُلـك الـشَّام، والأبـيضُ: مُلـك فـارس، وإنَّـما قـال لفـارس الأبـيضَ لبيـاض ألـوانِهم، ولأنّ الغالـب على أموالِهم الفِضَّة، كما أنّ الغالب على ألوان أهلِ الشَّام الحُمْرة، وعلى أمْوالهم الذَّهَب.

النهاية، لابن الأثير، ص: 97.

(1524) أي: بِقَحْطٍ عامٍّ يَعُمُّ جَميعهم.

النهاية، لابن الأثير، ص: 642.

(1525) أي: مجتَمعُهُم، ومَوْضِع سُلطانِهم، ومُسْتَقَرُّ دَعْوتِهم.

وبَيْضَةُ الدَّار: وسَطُها ومُعْظَمُها، أراد عَدوًّا يَسْتَأصِلُهم ويُهلِكُهُم جميعاً.

وقيـل: أرادَ إذا أُهْلِـك أصـلُ البَيْـضة كـان هـلاكُ كـلِّ مـا فيهـا مـن طُعْـم أو فَـرْخ، وإذا لم يُهلِـك أصـلُ البَيْـضة ربَّـما سَلِم بعضُ فِرَاخها، وقيل: أرادَ بالبَيْضة الخُوذَة، فكأنَّه شَبَّه مكان اجتماعِهم والتِئامِهم ببَيْضة الحَدِيد.

النهاية، لابن الأثير، ص: 97.

(1526) السَّبيُ: النَّهبُ وأخذُ النَّاس عَبيداً وإماءً، والسَّبِيَّةُ: المرأة المَنْهُوبة، وجمعُها السَّبايا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 417.

(1527) الصَّحيح، لمسلم، (4/ 2215)، ح(2889/ 19).

(وإنَّه سَيَرْجِعُ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي إلى التُّرْكِ[1528] وعِبَادةِ الأَوْثَانِ، وإنَّ مِنْ أَخْوفِ ما أَخَافُ على أُمَّتي الأَئِمّةَ المُضِلِّينَ، وإنَّهُم إِذَا وُضِعَ السَّيفُ فيهم لم يُرْفع عَنْهُم إلى يَوْمِ القِيامةِ، وإنَّه سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي كذَّابُونَ دَجَّالونَ قَرِيباً مِنْ ثَلاثِينَ، وإنِّي خَاتَمُ الأَنبِيَاءِ لا نَبِيَّ بَعْدِي، ولا تَزَالُ طَائِفةٌ مِنْ أُمَّتِي على الحقِّ مَنصُورةٌ حتى يَأْتِيَ أَمْرُ الله).

وأخرجه ابن ماجه، السُّنن، (2/ 1304)، ح(3952)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادةَ به مرفوعاً بنحو رواية ابن حبّان والبيهقيّ.

والحديثُ صحيحٌ من طريق حمّاد بن زيد، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، وسندَهُ ضعيفٌ من طريق قتادة عن أبي قِلَابة للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وإنَّما أخرج مسلمٌ هذه الطَّريق المنقطعة متابعةً لا احتجاجاً، أو لعلَّه يرى صحة رواية قتادة عن أبي قِلَابة للمعاصرة القويّة بينهما، والله أعلم.

الحديثُ الثَّالث:

(116) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا عليّ بن عيسى بن يزيد البغداديُّ، حدَّثنا عُبَيد الله بن محمّد العَيْشيُّ، حدَّثنا حمّاد بن سَلَمَة، عن أيُّوبَ وقتادةَ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماءَ الرَّحَبيّ، عن أبي ثَعْلبة الخُشَنيّ، أنَّه قال: يا رَسُولَ الله، إنَّا بأرضِ أهلِ الكتابِ، فَنَطْبُخُ في قُدُورِهِم ونَشْرَبُ في آنيتِهِم؟. فقال رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا[1529] بِالمَاءِ**». ثمَّ قال: يا رسُولَ الله، إنَّا بأرضِ صَيْدٍ، فكيف نصنعُ؟. قال: «**إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُكَلَّبَ[1530] وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ فَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّبٍ فَذَكِّ[1531]، وَكُلْ** ..

(1528) صوابها: (الشرك)، كما قال أبو حاتم ابن حبان عقب الحديث.

(1529) أي: اغْسِلُوها، والرَّحْض: الغَسْل.

النهاية، لابن الأثير، ص: 351.

(1530) المُكلَّبة: المُسلَّطة على الصَّيْد، والمُعوَّدة بالاصطياد التي قد ضَرَيت به.

النهاية، لابن الأثير، ص: 810.

(1531) التَّذكيةُ: الذَّبح والنَّحْر، والمرادُ ما أمسك عليه فأَدْرَكه قبل زُهُوقِ رُوحِه، فذكَّاهُ في الحَلْق أو الَّلبَّة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 328، 329.

وَإِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ فَقَتَلَ فَكُلْ»". [1532]

وإسنادُه ضعيفٌ من طريق قتادة عن أبي قِلَابة للانقطاع بينهما، ولكنَّ إسنادَه حَسَنٌ من طريق أَيُّوب عن أبي قِلَابة؛ فرجالُه ثقات سِوَى عليّ بن عيسى البغداديّ، فقد قال فيه الخطيب: «ما عَلِمتُ من حاله إلا خيراً». [1533]

وصحَّ من غير طريق قتادة عن أبي قِلَابة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2087، 2090، 2094)، ح(5161، 5170، 5177)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1532)، ح(1930/ 8)، من طريق رَبيعة بن يزيد الدِّمَشقيّ، عن أبي إِدْريس الخَوْلانيّ، عن أبي ثَعْلَبة مرفوعاً بنحوه.

لذا قال الترمذيُّ عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ». [1534]

وله شاهدٌ من حديث عَدِي بن حاتم: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 76)، ح(173) و(2/ 725)، ح(1949) و(5/ 2086، 2089، 2090)، ح(5158 - 5159، 5166 - 5169)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1529)، ح(1929/ 2-7)، من طُرُقٍ عن **عامرٍ الشَّعبيّ**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2087)، ح(5160) و(6/ 2692)، ح(6962)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1529)، ح(1929/ 1)، من طريق **همّام بن الحارث**، كلاهما عن عَدِي بن حاتم مرفوعاً بنَحْوه، دون ذِكْرٍ للأكل في آنية أهل الكتاب.

الحديثُ الرَّابع:

(117) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا محمَّد بن المُثَنَّى، قال: حدَّثنا معاذ، وهو ابن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادةَ، عن أبي قِلَابة، عن قَبِيصَة الهِلاليّ: أنَّ الشَّمسَ انخَسَفَت فصلَّى نبيُّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم رَكْعتَينِ رَكْعتَينِ حتى انْجَلَتْ، ثُمَّ قال: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّهُمَا خَلْقَانِ مِنْ خَلْقِهِ، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحْدِثُ**

(1532) الجامع، للترمذيّ، (4/ 255)، ح(1797).

(1533) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/ 12).

(1534) الجامع، للترمذيّ، (4/ 255).

فِي خَلْقِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا تَجَلَّى لِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ يَخْشَعُ لَهُ، فَأَيُّهَما حَدَثَ فَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ أَوْ يُحْدِثَ اللهُ أَمْراً»".[1535]

وأخرجه ابن خُزَيْمة، الصّحيح، (2/ 329)، ح(1402)، من طريق محمّد بن بشَّار، عن معاذ بن هشام به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (3/ 145)، ح(1488)، عن **محمّد بن المُثنَّى**، وأخرجه الحاكم، المستدرك، (1/ 481)، ح(1235)، من طريق **عُبَيد الله بن عمر بن مَيْسرَة**، كلاهما، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن النُّعْمان بن بَشِير مرفوعاً بلفظ: (**إِذَا خُسِفَتْ الشَّمسُ والقَمَرُ فَصَلُّوا كَأَحَدَثِ صلاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا**). واللفظ للنَّسائيّ، ولفظ الحاكم بنحو لفظ حديث الباب.

وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (3/ 145)، ح(1490)، عن **محمّد بن بشَّار**، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 333)، ح(613)، من طريق **محمّد بن أبي بكر**، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادةَ، عن الحسن البصريّ، عن النُّعْمان بن بَشِير مرفوعاً: "**أنَّه خَرَج يَوماً مُستعجِلاً إلى المسجدِ وقد انكَسَفَتْ الشَّمسُ، فصلَّى حتى انْجَلَت، ثُمَّ قال: «إنَّ أهلَ الجاهليةِ كانوا يقولونَ: إنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ لا يَنْخَسِفانِ إلا لموتِ عظيمٍ من عُظَماءِ أهلِ الأرضِ، وإنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ لا يَنْخَسِفانِ لموتِ أحدٍ ولا لحياتِهِ، ولكنَّهُما خَلِيقَتَانِ من خَلْقِهِ يُحدِثُ اللهُ في خَلْقِهِ ما يَشَاءُ، فأيُّهُما انْخَسَف فصلُّوا حتَّى يَنجَلِي أو يُحدِثَ اللهُ أمراً**". ليس فيه ذِكْرٌ لتجلِّي الرَّب عزَّ وجل.

وأخرجه إسحاق، المسند، (3/ 608)، ح(1179)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 620)، ح(901/ 7)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (3/ 130)، ح(1471)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (2/ 316)، ح(1382)، وابن حبان، الصَّحيح، (7/ 70)، ح(2830)، من طُرُقٍ عن **معاذ بن هشامٍ**، عن أبيه، عن قتادة، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن

(1535) السُّنن، للنَّسائيّ، (3/ 144)، ح(1487).

عُبَيد بن عُمَير الليثيّ، عن عائشةَ مرفوعاً بلفظ: «**أنَّ نبيَّ اللهِ صلَّى اللهُ عَليهِ وسلَّم صلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ وأَرْبَع سَجَداتٍ**».

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (2/ 218)، ح(8314) و(7/ 322)، ح(36498)، وإسحاق، المسند، (3/ 608)، ح(1180)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 570)، ح(1856)، من طريق **وَكيع بن الجرَّاح**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 185)، ح(505)، من طريق **يحيى بن سعيدٍ القطَّان**، وأخرجه الطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (1/ 328)، ح(1778)، من طريق **مسلم بن إبراهيم**، ثلاثتُهم عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادة، عن عطاء به موقوفاً بنحو اللفظ السَّابق.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 76)، ح(24516)، من طريق حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادةَ، عن عطاء به مرفوعاً.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِفَ فيه على هشامٍ الدَّستوائيّ على أربعة أوجه:

الوجه الأوّل: هشامٌ، عن قتادةَ، عن أبي قِلَابة، عن قَبِيصَة بن المُخَارِق الهِلاليّ: رواه معاذ بن هشام عن أبيه.

وهذا الوجهُ مُعَلٌّ بعدم سماع قتادة من أبي قِلَابة، وكذا عدم سماع أبي قِلَابة من قَبيصَة الهلاليِّ، فالسَّندُ ضعيفٌ لانقطاعه في كلا المَوْضِعين.

قال البيهقيُّ: «وهذا أيضاً لم يسمعه أبو قِلَابة عن قَبِيصة، وإنَّما رواه عن رَجُلٍ، عن قَبِيصَة».[1536]

ويشيرُ البيهقيُّ بقوله: «وإنَّما رواه عن رَجُلٍ» إلى ما أخرجه أبو داود، السُّنن، (1/ 380)، ح(1186)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 375)، ح(958)، من طريق رَيْحان بن سعيد، عن عبَّاد بن منصور، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، عن هلالِ بن عامر، عن قَبيصَة الهلاليّ مرفوعاً بنحوه، بِذِكْر هلال بن عامر بين أبي قِلَابة وقَبِيصة الهلاليّ.

(1536) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (3/ 334).

وأبـو قِلَابـة كثـيرُ الإرسـالِ عمَّـن عـاصرهم ولم يـسمع مـنهُم[1537]، وذِكْـر الواسـطة دليـلٌ عـلى عـدم الـسَّماع إذا لم يثبـت اللقـاءُ ـ وهـو كـذلك في روايـة أبي قِلَابـة عـن قَبِيـصَة ـ بـين مـن ذُكِرَت بينهما الواسطة.

ونـصَّ الحـاكمُ عـلى أنَّ البخـاريَّ ومـسلماً لم يُخرِجَـاهُ مـن طريـق أبي قِلَابـة عـن قَبِيـصة لأجـل هـذه العِلّـة، فقـال بعـد أن رواه مـن طريـق أَيُّـوب عـن أبي قِلَابـة عـن قَبِيـصةَ: «هـذا حـديثٌ صـحيحٌ عـلى شَرْط الـشَّيخين، والـذي عنـدي أنهَّـما علَّـلاه بحـديث رَيحْـان بـن سـعيد، عن عبَّاد بن منصور، عن أَيُّوبَ، عن أبي قِلَابة، عن هلال بن عامر، عن قَبِيصَة»[1538].

وفي تـصحيح الحـاكم نَظَـرٌ لمـا عُلِـمَ مـن عِلّـة الاخـتلاف في ذِكْـر الواسـطة وعـدمِها بـين أبي قِلَابة وقَبِيصَة، التي مـن أجلهـا تجنَّـب البخـاريُّ ومـسلم إخـراج الحـديث مـن هـذه الطريـق، كما نصَّ الحاكمُ نفسُه على ذلك.

وأشـار ابـن خُزَيمـة إلى علَّـةٍ أخـرى، وهـي إرسـال قَبِيـصَة عـن النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسلَّم، فقال: «ولا أَقِفُ أَلِقَبِيصَة البَجَليِّ صُحْبَةٌ أم لا؟»[1539].

وفيـه تـشكيك ابـن خُزَيمـة في صُـحْبة قَبِيـصَة ثـم نَـسَبَه إلى (الـبَجَليّ) لا (الهـلاليّ)، ولكـن تَعقَّبَـهُ ابـن حجـر فقـال: «وفي الـذي وقـع عنـده مـن نـسبتِهِ نَظَـرٌ، فكأنَّـه ظَـنَّ أنَّـه آخـر، ولـيس كذلك، فقد أخرجه[1540] من هذا الوجه فقال: (عن قَبِيصَة بن المُخَارِق الهلاليِّ)...»[1541].

فقَبِيصَة البَجَليُّ والهلاليُّ واحدٌ، وله صُحبْةٌ[1542]..

(1537) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ، ص: 211.

(1538) المستدرك، للحاكم، (1/ 482).

(1539) الصَّحيح، لابن خُزَيمة، (229).

(1540) لم يقـف الباحـث عليـه في المطبـوع مـن صـحيح ابـن خُزَيمـة، ولا ذكـر هـذه الطريـق ابـن حجـر في «إتحـاف المَهَرة» (12/ 693).

(1541) الإصابة، لابن حجر، (5/ 410).

(1542) انظر: معرفة الصّحابة، لأبي نُعَيم، (4/ 2334).

قـال البخـاريُّ في ترجمـة قَبِيصَة الهِـلاليّ: «ويقـال: الـبَجَليُّ، لـه صـحبةٌ».[1543] وقـال ابـن حبـان: «قَبِيـصَة بـنُ المُخَـارِق الهِـلاليُّ الـبَجَليُّ... لـه صـحبةٌ».[1544] وقـال ابـن أبي حـاتم: «لـه صُحبةٌ».[1545]

وبه يظهر عدم صِحّة كلام ابن خُزَيمة، وأنَّ هذه العِلّة منفيّة.

الوجـه الثَّـاني: هـشام، عـن قتـادة، عـن أبي قِلَابـة، عـن الـنُّعْمان بـن بَـشِير مرفوعـاً بلفـظٍ مغـايرٍ لِلَفـظ الوجـه الـسَّابق: رواه معـاذ بـن هـشام عـن أبيـه، فجعلـه مـن مُـسنَد (الـنُّعْمان بـن بَشِير) لا من مُسنَد (قَبِيصَة الهلاليّ).

وهـذا الوجـه مُعَـلٌّ بعـدم سـماع قتـادة مـن أبي قِلَابـة، وكـذا لم يَثبُـت سـماعُ أبي قِلَابـة مـن النَّعْمان بن بَشِير، قال ابن معـين: «أبـو قِلَابـة، عـن الـنُّعمان بـن بَـشِير هـو مُرسـلٌ».[1546] وقـال أبـو حاتم: « قد أدرك أبو قِلَابة الـنُّعْمان بـن بَـشِير، ولا أعلـمُ سَـمِع منـه».[1547] وكـذا نفـى الـسَّماع ابـن خُزَيمةَ[1548]، والبيهقيُّ.[1549]

وبـه يُعْلـم أنَّ قـول الحـاكم بعـد روايتـه لهـذا الوجـه: «هـذا حـديثٌ صـحيحٌ عـلى شَرْط الشَّيخين، ولم يُخرِّجاهُ بهذا اللَّفظِ».[1550] غيرُ صحيحٍ.

الوجه الثالـث: هـشام، عـن قتـادة، عـن الحَـسَن البـصريِّ، عـن الـنُّعْمان بـن بَـشِير مرفوعـاً بلفظٍ مغـايرٍ لِلَفظـيّ الـوجهين الـسَّابقينِ: رواه معـاذ بـن هـشام، عـن أبيـه، وفيـه جعـل (الحسن البصريّ) بدلاً من (أبي قِلَابة).

(1543) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 173).

(1544) الثقات، لابن حبان، (3/ 345).

(1545) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 124).

(1546) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 214).

(1547) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 110.

(1548) انظر: الصَّحيح، لابن خُزَيمة، (229).

(1549) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (3/ 333).

(1550) المستدرك، للحاكم، (1/ 481).

وإسنادُه صحيحٌ في الظَّاهرِ؛ فقد قال البيهقيُّ عَقِب هذا الوجه: «هذا أشبهُ أن يكون محفوظاً».[1551] وسيأتي بيانُ أنَّ هذا الوجه مُعَلٌّ أيضاً في الصَّفحة ذاتها.

الوجه الرَّابع: هشام، عن قتادة، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن عُبَيد بن عُمَير اللَّيثيِّ، عن عائشةَ مرفوعاً بلفظٍ مغايرٍ لألفاظِ الأوجه الثَّلاثة السَّابقة: رواه معاذ بن هشام، عن أبيه.

وخُولِف معاذ بن هشام في رَفْع الحديث، فرواه يحيى بن سعيد القطَّان، وَوَكِيع بن الجرَّاح، ومسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة به موقوفاً على عائشة، وبه يظهرُ أنَّ رواية الرَّفْعِ شاذةٌ، وأنَّ المحفوظ وَقْفُه على عائشةَ؛ لمُخالفةِ معاذ بن هشام ثلاثة من الحُفَّاظ المُتقنينَ في رَفْع الحديث، وأشار النَّسائيُّ لترجيح رواية الوَقْف، فقال بعد أن خرَّج رواية الرَّفْعِ: «وَقَفَهُ وكيع بن الجرَّاح ويحيى بن سعيد».[1552]

وأمَّا متابعةُ حمّاد بن سَلَمَة لهشامٍ في رَفْع الحديث فلا تفيدُه شيئاً؛ وذلك لثُبوت خطأ معاذ بن هشام في رَفْع الحديث[1553]، فيصبحُ الشَّأن وكأنَّ حمّاد بن سَلَمَة تفرَّد بِرَفع هذا الوجه من بين أصحاب قتادة، وحمّاد بن سَلَمَة من الشُّيوخ من أصحاب قتادة، ممّن تُكلِّم في حفظِهِ، وله أوهامٌ، وعنده نوع اضطرابٍ كما تقدَّم.[1554]

ويلاحظ ممَّا سبق أنَّ معاذ بن هشام اضطرب في الحديث سَنَداً ومَتْناً على أربعة أوجه، ومعاذ بن هشام تقدَّم أنَّه ربَّما يَغْلَطُ في الشّيءِ بعد الشّيءِ[1555]، وله غرائبُ لا يُتابَعُ عليها، فمثُله ممَّن لا يُحتَمل تفرُّدُه، فكيف إذا اضطرب في الرِّواية.

(1551) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (3/ 333).

(1552) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (1/ 185).

(1553) انظر تأصيلاً علمياً متيناً لمسألة تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد كتاب «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشَّواهد والمتابعات»، لطارق عوض الله، وانظر منه على وجه الخصوص ممّا له علاقةٌ هنا ببحثنا عُنوان: (المنكر .. أبداً منكر) ص: 78.

(1554) ص: 123.

(1555) تقدَّم: (ص: 100).

هـذا، ولحـديث صـلاة الكـسوف شـواهد صـحيحة مـن حـديث عبـد الله بـن عبـاس، وعبـد الله بـن عمـر، وأبي موسـى الأشـعريّ، وجـابر بـن عبـد الله، وعبـد الله بـن عمـرو بـن العاص، وعبـد الـرَّحمن بـن سَـمُرة، والمغـيرة بـن شـعبة، وأبي مـسعودٍ البـدريّ عقبـة بـن عمـرو، وأبي بكـرة الثَّقفـيّ نُفَيـع بـن الحـارث، وعائـشة وأسـماء، ابنتـي أبي بكـرٍ الـصِّديق رضي الله عـنهم أجمعين، ليس فيها ذِكْرُ تَجَلِّي الربّ عزّ وجلّ.

أمّـا حـديث عبـد الله بـن عبـاس: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 39، 166)، ح(29، 421) مختـصراً، و(3/ 1171)، ح(3030) و(5/ 1994)، ح(4901)، مطـوّلاً، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 626)، ح(907/ 17) مُطـوّلاً، مـن طريـق **عطـاء بـن يَـسَار**، وأخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (2/ 620)، ح(902) مـن طريـق **كثـير بـن العبَّـاس بـن عبـد المُطلِّـب**، و(2/ 627)، ح(908/ 18، 19)، بـذِكْر ثـمانِ رُكُوعـات في أربـع سَـجَدات، مـن طريق **طاوس بن كَيْسان**، ثلاثتُهم عن ابن عبّاس مرفوعاً.

وأمّـا حـديث عبـد الله بـن عمـر: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 353)، ح(995)، مختـصراً، و(3/ 1171)، ح(3029)، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 630)، ح(914/ 28)، مـن طريق القاسم بن محمّد بن أبي بكرٍ، عن ابن عمر مرفوعاً.

وأمّـا حـديث أبي موسـى الأشـعريّ: أخرجـه البخـاريُّ، الـصَّحيح، (1/ 360)، ح(1010)، مختـصراً، ومـسلم، الـصَّحيح، (2/ 628)، ح(912)، مـن طريـق أبي بُـرْدة بـن أبي موسى، عن أبيه أبي موسى الأشعريّ مرفوعاً.

وأمّـا حـديث جـابر بـن عبـد الله: أخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (2/ 622)، ح(904/ 9، 10)، من طريق أبي الـزُّبير المكـيّ، وعطـاء بـن أبي رَبَـاح، كلاهمـا عـن جـابر مرفوعـاً، وفي روايـة ذِكْر ثلاث رُكُوعات في الرَّكعة.

وأمّـا حـديث عبـد الله بـن عمـرو بـن العـاص: أخرجـه مـسلم، الـصَّحيح، (2/ 627)، ح(910/ 20)، مـن طريـق أبي سَـلَمَة بـن عبـد الـرَّحمن، عـن عبـد الله بـن عمـرو مرفوعـاً مُطوَّلاً.

وأمّا حديث عبد الرَّحمن بن سَمُرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 629)، ح(913/ 25-27)، من طريق أبي العلاء حَيَّان بن عُمَير، عن عبد الرَّحمن بن سَمُرة مرفوعاً مختصراً.

وأمّا حديث المغيرة بن شعبة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 354)، ح(996)، مختصراً، و(1/ 360)، ح(1011) و(5/ 2290)، ح(5846)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 630)، ح(915/ 29)، من طريق زياد بن عِلَاقة، عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً.

وأمّا حديث أبي مسعودٍ البدريّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 353، 359)، ح(994، 1008) و(3/ 1171)، ح(3032)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 628)، ح(911/ 21-23)، من طريق قيس بن أبي حازم، عن أبي مسعودٍ مرفوعاً مختصراً.

وأمّا حديث أبي بَكْرة الثَّقَفِيِّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 353، 356، 361)، ح(993، 1001، 1014) و(5/ 2181)، ح(5448)، من طريق الحسن البصري، عن أبي بَكْرة مرفوعاً مختصراً.

وأما حديث عائشة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 354)، ح(997)، مُطوَّلاً، و(1/ 355، 356، 360، 406)، ح(999، 1000، 1009، 1145)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 618)، ح(901/ 1-5)، في الموضع الثالث منها ذِكْر أربع رُكُوعات في الرَّكعة، من طريق **عُرْوة ابن الزُّبَير**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 361)، ح(1015)، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 621)، ح(903/ 8)، من طريق عَمْرة بنت عبد الرَّحمن، كلاهما عن عائشة مرفوعاً.

وأمّا حديث أسماء: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 361)، ح(1012) مختصراً، ومسلم، الصَّحيح، (2/ 624)، ح(905/ 11) مُطوّلاً، من طريق **فاطمة بنت المُنذِر**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/ 625)، ح(906/ 14-16)، مختصراً من طريق **صَفِيّة بنت شَيْبة**، كلاهما عن أسماء مرفوعاً.

وللألبانيّ رسالةٌ مُستقِلّةٌ في بيان صفة صلاة الكُسُوف، واسمُها: «**صِفةُ صلاةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لصلاةِ الكُسُوفِ، وفيه تحقيقُ أنَّها رَكْعتان، في كُلِّ رَكْعةٍ رَكْعتانِ، أو**

كيـفَ صـلَّى رَسُـولُ الله صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم صـلاةَ الكُـسُوفِ»، اسـتوعب فيهـا جميـع طُـرُق الحديث بذِكْر المتابعات والشواهدِ، مُبيِّناً المحفوظَ والشَّاذ من ألفاظ الحديث.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحـديث مُـضطرِبٌ مـن طريـق هـشامٍ الدَّسـتوائيّ، عـن قتـادة عـلى أربعـة أوجه، اضطرب فيها معاذُ بن هشام.

ولكنَّ أصلَ الحـديث ثابـتٌ في الـصَّحيحينِ عـن عـددٍ مـن الـصَّحابةِ بألفـاظٍ مختلِفـةٍ، يزيـد بعضُهم على بعضٍ ويَنقُص.

الحديثُ الخامس:

(118) قـال الإمـام أحمـد رحمـه الله: "حـدَّثنا ابـن نُمَـير، قـال: حـدَّثنا حجَّـاج [بـن أرطـاة]، عـن قتـادةَ، عـن أبي قِلَابـة، عـن عبـد الله بـن عَمْـرٍو، عـن النَّبـيِّ صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّم قال: «**مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**»".[1556]

وأخرجـه الطـبرانيُّ، المعجـم الأوسـط، (1/ 241)، ح(789)، مـن طريـق عمـرو بـن هاشم الجَنْبيّ، عن حجّاج به مرفوعاً بلفظه.

وإسـنادُه ضـعيفٌ لانقطاعـه بـين قتـادة وأبي قِلَابـة، ولتفـرُّد الحجّـاج بـن أَرْطـاة بـه، والحجَّـاج ضـعَّفَه غـيرُ واحـدٍ مـن العلـماء، وتُكلِّـم فيـه لاضـطرابه وكثـرةِ خطئـه، خاصـةً فـيما تفرّد به[1557]، وقال الطَّبرانيُّ عَقِب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا حجَّاج».

وأخرجـه أحمـد، المـسند، (2/ 209)، ح(6956)، مـن طريـق **رَوْح بـن عُبَـادة**، و(2/ 215)، ح(7014)، مـن طريـق **مُؤمَّـل بـن إسـماعيل**، كلاهمـا عـن حمّـاد بـن سَـلَمَة، عـن قتادةَ، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبد الله بن عَمْرٍو مرفوعاً بنحوه.

وفيه شَهْر بن حَوْشَب، اختَلَفَ فيه العلماءُ جَرحاً وتعديلاً:

(1556) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 163)، ح(6522).

(1557) تقدَّم: (ص: 68).

فقد وثَّقَهُ: أحمدُ[1558]، وابنُ معين، وقال: «ليس به بأسٌ».[1559] والفَسَويُّ[1560]، والعِجْليُّ[1561]، وقال البخاريُّ: «حَسَنُ الحديث». وقوَّى أمرَه[1562]، وقال أبو زُرْعة: «لا بأسَ به».[1563]

وكان عليُّ بنُ المدينيِّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ يُحدِّثان عنه.[1564]

وممَّن ضعَّفَهُ: أبو حاتمٍ، وقال: «ولا يُحتجُّ به».[1565] ورماه بسُوءِ الحفظ والاضْطِرَاب[1566]، ووافقه على رميه بالاضْطِرَاب ابنُ رجب[1567]، بل قال: «كثيرُ الاضْطِرّاب».[1568] وكذا ضعَّفَهُ عبد الله بنُ عَوْنٍ، وقال: «تَرَكُوه»[1569]، وشعبةُ بنُ الحجَّاجِ وكان لا يَعْتَدُّ به[1570]،والنَّسائيُّ[1571]، وابنُ حبان، وقال: «كان مِمَّن يَروي عن الثِّقاتِ المُعضَلاتِ، وعن الأَثْباتِ المقْلُوباتِ».[1572] وابن عَدِي[1573] ..

(1558) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 382).

(1559) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالد الدَّقّاق، ص: 54.

(1560) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 247).

(1561) معرفة الثقات، للعِجْليّ، (1/ 461).

(1562) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (23/ 224).

(1563) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 382).

(1564) انظر: الكامل، لابن عدي، (4/ 37)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 325).

(1565) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 382).

(1566) انظر: العلل، لابن أبي حاتم، (5/ 230).

(1567) انظر: شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (1/ 422).

(1568) فتح الباري، لابن رجب، (5/ 261).

(1569) المجروحين، لابن حبان، (1/ 361)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ، (2/ 191)، والكامل، لابن عدي، (4/ 37).

(1570) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 382)، والضُّعفاء، للعقيلي، (2/ 191)، والكامل، لابن عدي، (4/ 37).

(1571) الضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 56.

(1572) المجروحين، لابن حبان، (1/ 361).

(1573) انظر: الكامل، لابن عدي، (4/ 39).

وقـال: «ضـعيفٌ جـدّاً».[1574] وموسـى بـنُ هـارونَ[1575]، والـدَّارَقُطْنيُّ[1576]، و (الـسَّاجيُّ، وأبو أحمد الحاكم)[1577]، والبيهقيُّ.[1578]

وكان يحيى بن سعيد القطَّان لا يُحدِّثُ عنه.[1579]

ودافـع عنـه ابـن القطَّـان الفـاسيُّ فقـال: «لم أسـمع لِمُـضَعِّفِه حُجَّـةً». ثـم ذكـرَ أمـوراً أُخِذَت عليه، وقـال: «فإمـا لا يـصِحُّ، أو هـو خـارِجٌ عـلى مَخْرجٍ لا يَـضُرُّهُ، وشرُّ مـا قِيـل فيـه أنـه يروي مُنكرات عن ثِقات، وهذا إذا كَثُرَ منه سَقَطَت منه الثِّقَةُ به».[1580]

قـال الباحـثُ: وفـيما قـال نَظَـر؛ فـإنَّ حُجَّـة مـن ضـعَّفَه هـي سُـوءُ حفظِـهِ واضْـطِرابُه، ومخالفتُه للثِّقات، وهذا ما لم يَستَطِع ابن القطَّان الفاسيُّ نفسُهُ الإجابة عنه.

والذي يظهر أنَّه إلى الضَّعف أقرب، والله أعلم.

وفي الإسناد أيضاً مُؤَمَّـل بـن إسـماعيل، وثَّقَـهُ ابـن معـين[1581]، وقـال أبـو حـاتم: «صـدوقٌ، شديدٌ في السُّنَّة، كثـيرُ الخطـأ، يُكتـبُ حديثُـه».[1582] وقـال أبـو زُرْعـة: «في حديثـه خطـأٌ كثـيرٌ».[1583] وذكــره ابــن حبــان في «الثِّقــات»[1584]، وقــال: «ربَّــما أخطــأ». وقــال البخــاريُّ: «منكــر الحـديث».[1585] وقـال الفَـسَويُّ: «سـمعتُ سُـلَيمان بـن حَـرْب يُحـسِنُ الثَّنـاءِ عليـه، يقـول: كـان

(1574) الكامل، لابن عدي، (5/ 320).

(1575) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (1/ 183).

(1576) انظر: العلل، للدَّارقطنيّ، (11/ 27).

(1577) انظر أقوال من ذُكِر بين القوسين: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 324، 325).

(1578) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (1/ 66).

(1579) انظـر: الجـرح والتعـديل، لابـن أبي حـاتم، (4/ 382)، والمجـروحين، لابـن حبـان، (1/ 362)، والكامـل، لابن عدي، (4/ 37).

(1580) بيان الوَهْم والإيهام، لابن القطَّان الفاسيّ، (3/ 321، 322).

(1581) انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (3/ 60).

(1582) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 374).

(1583) ميزان الاعتدال، للذهبيّ، (4/ 228).

(1584) (9/ 187).

(1585) ميزان الاعتدال، للذهبيّ، (4/ 228).

مَشيخَتُنا يَعرِفُون له [كذا] ويُوصُون به، إلا أنَّ حديثَه لا يُشبِهُ حديث أصحابِهِ، حتى ربَّما قال: كان لا يَسَعَهُ أن يُحدِّث، وقد يجبُ على أهل العلمِ أن يَقِفُوا عن حديثِهِ، ويَتخفَّفُوا من الرِّواية عنه؛ فإنَّه مُنكرٌ يروي المناكير عن ثقات شُيوخِنا، وهذا أشدُّ، فلو كانت هذه المناكِيرُ عن ضِعَافٍ لكُنَّا نجعلُ له عُذْراً». [1586]

قال الباحثُ: والذي يظهر أنَّ فيه ضَعْفاً لكثرة خَطَئِه، ولكنَّه تُوبِع، تابعه رَوْح بن عُبَادة، فينتفي بذلك احتمالُ خَطَئِه.

ولكنَّ في السَّند ضَعْفاً من أجل شَهْر بن حَوْشَب.

والحديثُ صحَّ من غير طريق قتادة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 877)، ح(2348)، من طريق أبي الأسود محمَّد بن عبد الرَّحمن بن نَوْفَل، عن **عِكْرمة مولى ابن عبّاس**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 124)، ح(141/ 226)، من طريق سُلَيمان بن أبي مسلم الأَحْول، عن **ثابت بن عِيَاض**، كلاهما عن عبد الله بن عَمْروٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه قِصّة.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة: أخرجه مسلم، الصَحيح، (1/ 124)، ح(140/ 225)، من طريق العلاء بن عبد الرَّحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هُرَيرة مرفوعاً بنحوه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ ضعيفٌ من طريق الحجَّاج، عن، قتادة، عن أبي قِلَابة، من أجل الحجَّاج، ومن طريق حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، من أجل شَهْر ابن حَوْشَب، ويمكن أن يُحسَّن بمجموع الطَّريقين.

وصحَّ من غير طريق قتادة عند البُخارِيّ ومسلم، وكذا له شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة عند مسلم.

(1586) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (3/ 52).

الحديثُ السَّادس:

(119) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمّد بن يزيد، حدَّثنا أبو العلاء ـ يعني القصَّاب ـ، عن قتادةَ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء، عن شدَّاد بن أَوْس قال: كُنتُ مَعَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بالمدينةِ، قال: وذاك لثمان عَشَرة خَلَوْنَ من رمضانَ، فأبصر رَجُلاً يَحْتَجِمُ، فقال رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «**أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ**»".[1587]

[1] وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (7/ 286)، ح(7153)، من طريق عمرو ابن عاصم، عن همّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأبو العلاء القصَّاب المذكور في سَنَد حديث الباب هو أيُّوب بن أبي مسكين الواسطيُّ، وقيل: ابنُ مسكين، وثَّقَه أحمد[1588]، وقال أيضاً: «لا بأس به».[1589] وقال أبو حاتم: «لا بأس به، شَيخٌ صالحٌ، يُكتبُ حديثُه، ولا يُحتجُّ به».[1590] وقال يزيد بن هارون: «كان لا يحفظُ الإسناد».[1591] وذكره ابن حبان في «الثقات»[1592]، وقال: «كان يُخطِئ». وقال أيضاً: «وكان يَهِمُ ويُخالِف».[1593] وقال ابن عدي: «أحاديثُه ليست بالمناكيرِ، وهو ممَّن يُكتبُ حديثُه».[1594] وقال الذهبيُّ: «وثَّقه جماعةٌ، وقد لُيِّن»[1595]، وقال ابن حجر: «صدوقٌ له أوهام»[1596]، والذي يظهرُ أنَّهُ صدوقٌ له أوهام كما قال ابن حجر.

ولكنَّ أبا العلاء القصَّاب تُوبِع، تابعه همّام بن يحيى، وبذلك يُؤمن احتمال خطأ أبي العلاء الذي أشار إليه الأَئمّةُ.

إلا أنَّ أبا العلاء القصَّاب وهمّام بن يحيى اختُلِف عليهما على أوجهٍ يأتي ذِكْرُها.

(1587) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/ 124)، ح(17166).

(1588) انظر: العلل، لأحمد، (1/ 518).

(1589) الكامل، لابن عدي، (1/ 354).

(1590) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 259).

(1591) الكامل، لابن عدي، (1/ 354).

(1592) (6/ 60).

(1593) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 177.

(1594) الكامل، لابن عدي، (1/ 354).

(1595) الكاشف، للذهبي، (1/ 262).

(1596) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 119.

وهـذا الوَجْـه سـندَهُ ضـعيفٌ للانقطـاع بـين قتـادة وأبي قِلَابـة، وبـه أعلَّـه النَّـسائيُّ[1597]، ولكنَّ قتادةَ تُوبِعَ على هـذا الوجـه، تابعُـه خالـدٌ الحـذَّاء، فقـد أخرجـه النَّسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (2/ 221)، ح(3154)، مـن طريـق إسـماعيل بـن عبـد الله، عـن خالـدٍ الحـذَّاء، عـن أبي قِلَابـة به مرفوعاً بنحوه.

وقـال النَّـسائيُّ عَقِبَـهُ: «إسـماعيلُ رَجُـلٌ مَجْهُـولٌ، لا نَعْرِفُـه، والـصَّحيحُ مـن حـديث خالـدٍ ما تقدَّم ذِكْره».

قـال الباحـثُ: وهـو كـما قـال، ومـا أشـار إليـه النَّـسائيُّ بقولـه: (والـصَّحيح مـن حـديث خالدٍ) سيأتي تخريجُهُ.[1598]

[2] وأخرجـه ابـن أبي شَـيْبَة، المُـصنَّف، (2/ 307)، ح(9302)، ومـن طريقـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (1/ 365)، ح(1122)، وأحمـد، المـسند، (6/ 12)، ح(23934)، عـن **يزيـد بـن هـارون**، وأخرجـه أحمـد أيـضاً في الموضـع الـسَّابق عـن **محمّـد بـن يزيد**، كلاهمُـا عـن أبي العـلاء القَـصَّاب، عـن قتـادة، عـن شَـهْر بـن حَوْشَـب عـن بـلال مرفوعـاً بنحوه.

قال ابن عدي بعـد أن خـرَّج جملـةً مـن أحاديـث أبي العـلاء القـصَّاب، منهـا هـذا الحـديث من هذا الطريق: «هـي أحاديـثُ معروفـةٌ، ولم أجـد في سـائر أحاديثِـهِ غـيرَ مـا ذكـرتُ أيـضاً شـيئاً منكراً».[1599]

قال الباحثُ: يريد ابـن عَـدِي أنَّ هـذا الحـديث معـروفٌ فـلا تنكـر روايتُـه عـلى أبي العـلاء القَصَّاب، وإن كان هذا السَّنَدُ بعينه ضعيفاً من أجل ضَعْف شَهْر بن حَوْشب، والله أعلم.

[3] وأخرجـه عبـد الـرَّزاق، المُـصنَّف، (4/ 210)، ح(7524)، عـن **مَعْمَـر بـن راشـد**، وأخرجـه البخـاريُّ، التـاريخ الكبـير، معلَّقـاً، (2/ 180)، عـن **همّـام بـن يحيـى**، **وسـعيد بـن بَـشِير**، وأخرجـه النَّـسائيُّ، الـسُّنن الكـبرى، (2/ 223)، ح(3162) مـن طريـق محمّـد بـن

(1597) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (2/ 221).

(1598) ص: 455.

(1599) الكامل، لابن عدي، (1/ 354).

يزيد، عن **أبي العلاء القَصَّاب**، وح(3163)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، خمستُهم عن قتادة، عن الحسن البصريّ، عن عليٍّ موقوفاً.

وخالفهُم عمر بن إبراهيم العبديّ، فرواه عن قتادة مرفوعاً: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 222)، ح(3161)، من طريق **عمر بن إبراهيم**، عن قتادة، عن الحسن البصريّ، عن عليٍّ مرفوعاً.

وروايـة مـن وَقَـفَ الحـديث أولى بالـصَّواب مـن روايـة مـن رَفَـعَ، وبيانُـه أنَّ قتـادة اختُلِـف عليه هنا في وَقْف الحديث ورَفْعِهِ:

فتفرَّد برفْعِهِ عمر بن إبراهيم العَبْديّ، قال أحمد: «وهو يروي عن قتادةَ أحاديثَ مناكير ويُخالِف».[1600] وقال ابن عَدِي: «يروي عن قتادة أشياءَ لا يُوافقُ عليها... وحديثُه خاصّةً عن قتادة مُضْطَرِب».[1601] وذكر له حديثاً أخطأ في رَفْعِه عن قتادة، ووقفه غيرُه. وبنحو كلامهما قال ابن حِبّان.[1602]

ووقَفَهُ سعيد بن أبي عَرُوبة، وهو من أوثق النَّاس في قتادة، وتابعه على وقْفِهِ همّام بن يحيى، ومَعْمر بن راشد، وأبو العلاء القَصَّاب، وسعيد بن بَشِير، فبَانَ جلياً رُجْحَان رواية من وَقَفَ الحديث.

إلا أنَّ سند الحديث ضعيفٌ لانقطاعِهِ؛ فالحسن لم يسمع من عليِّ بن أبي طالب، فقد نفى سماع الحسن من عليِّ بن أبي طالب عددٌ من الأئمّة، منهم: عليُّ بن المدينيّ[1603]، وأبو زُرْعة الرَّازيُّ.[1604]

[4] وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 221)، ح(3157)، من طريق همّام ابن يحيى، عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن ثَوْبان مرفوعاً بنحوه.

(1600) الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (3/ 146).

(1601) الكامل، لابن عدي، (5/ 42، 43).

(1602) انظر: المجروحين، لابن حبان، (2/ 89).

(1603) انظر: العلل، لابن المديني، ص: 54.

(1604) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 31.

وخالفه سعيد بن أبي عَرُوبة وشعبة بن الحجّاج، فقد أخرجه أحمد، المسند، (5/ 276)، ح(22425)، من طريق **شعبة بن الحجّاج**، وأخرجه أحمد أيضاً، المسند (5/ 282)، ح(22482)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 222)، ح(3158)، من طريقين عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، كلاهما عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشب، عن عبد الرَّحمن ابن غَنْم، عن ثَوْبان مرفوعاً بنحوه.

حيث أدخل سعيدٌ وشعبةُ بين شَهْر وثَوْبان عبد الرَّحمن بن غَنْم، ولا شكَّ أنَّ روايتَهما مقدَّمةٌ على رواية همّام بن يحيى، إذ هي رواية اثنين مِنْ أوثق النَّاس في قتادة.

وسندَهُ ضعيفٌ من أجل شَهْر بن حَوْشَب.

[5] وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (7/ 218)، ح(6909)، من طريق يعلى بن عبَّاد، عن همّام، عن قتادة، عن الحسن البصريّ، عن سَمُرة مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه تفرَّد به يَعْلى بن عبَّاد عن همّام بن يحيى، ويَعْلى هذا قال فيه الخطيب البغداديُّ: «ضعيفٌ».[1605] وذكره ابن حبان في «الثقات»[1606]، وقال: «يُخطِئ».فهو ممَّا لا يُحتمَلُ تفرُّدُه.

وفي سماع الحسن من سَمُرة خلافٌ كبيرٌ بين أئمّة النَّقد، والجمهور على نفيّ السَّماع مطلقاً، وإنَّما رَوَى عن كُتُبِ سَمُرة وِجَادةً، قاله: يحيى بن سعيد القطَّان[1607]، وشعبة بن الحجّاج[1608]، وأحمد بن حنبل[1609]، ويحيى بن معين[1610]، وابن حبان[1611]، وغيرُهم.

(1605) تاريخ بغداد، للخطيب، (14/ 354).

(1606) (9/ 291).

(1607) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 157)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَوي، (3/ 11).

(1608) انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 220).

(1609) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمُغَلْطاي، (4/ 82).

(1610) انظر: معرفة الرِّجال، لابن معين، رواية ابن محرز، (1/ 130)، ومن كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالدٍ الدَّقّاق، ص: 119، وتاريخ الدَّارميّ، ص: 100.

(1611) انظر: الصحيح، لابن حبان، (5/ 112)، والمجروحين، (2/ 163).

وقيل: بثبوت السَّماع مطلقاً، قاله: عليٌّ بن المديني[1612]، والبخاريُّ[1613]، والترمذيُّ[1614]، وغيرُهم.

وقيل: إنَّ الحسن سَمِع حديثاً واحداً، وهو حديث «العَقِيقة»[1615]، والباقي عن كتاب سَمُرة، قاله البزَّار[1616]، والنَّسائيُّ[1617]، وابن عبد البرِّ[1618]، والدَّارقطنيُّ[1619]، وغيرُهم.

والذي يظهر أنَّ الحسن البصريّ لم يَسْمَع من سَمُرة بن جُنْدب، وإنَّما وقع له كتاب سَمُرة وِجَادةً[1620]، الذي يرويه أبناء سَمُرة عن أبيهم، ويستثنى من ذلك ما ثَبَت فيه بعينِهِ سماعُ الحَسَن من سَمُرة كحديث «العقيقة»، والله أعلم.[1621]

وهذا الحديث لم يثبت فيه سماع الحَسَن من سَمُرة، فيكون منقطعاً.

[6] وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 222)، ح(3160)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 236)، ح(1984)، والطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (5/ 77)، ح(4720)، من طريق اللّيث بن سَعْد، عن قتادة، عن الحسن البصريّ، عن ثَوْبان مرفوعاً.

(1612) انظر: الجامع، للترمذيّ، (1/ 340)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (2/ 52).

(1613) انظر: العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 153، 215، 386.

(1614) انظر: الجامع، للترمذيّ، (2/ 30، 369)، و(3/ 538).

(1615) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2083)، ح(5155)، من طريق قُرَيش بن أنس، عن حَبِيب بن الشَّهيد، قال: أمرني ابنُ سِيرينَ أن أسأل الحَسَن، ممَّن سَمِع حديث العقيقة؟. فسألتُه، فقال: مِنْ سَمُرة بن جُنْدب.

ولفظ حديث العقيقة: (**كُلُّ غُلامٍ رَهِينٌ بعقِيقَتِهِ، تُذبَحُ عنه يومَ سابِعِهِ، ويُحلَقُ رأسُه، ويُسمَّى**)، أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (3/ 77)، ح(4547)، من طريق قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة مرفوعاً.

(1616) انظر: المسند، للبزَّار، (10/ 401).

(1617) انظر: السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيّ، (3/ 94).

(1618) انظر: التمهيد، لابن عبد البرّ، (22/ 286).

(1619) انظر: السُّنن، للدَّارقطنيّ، (2/ 135).

(1620) وهي من قبيل المنقطع، وقيل: من قبيل المتصل، وتقدَّم الكلامُ عن حكم الوِجَادة: (ص: 239).

(1621) انظر **تحقيقاً بديعاً طويلاً في مسألة سماع الحسن من سَمُرة**: بذِكْر الأقوال، وأدلتها، ومناقشتِها، بما لا مزيد عليه، كتاب: «المُرْسل الخفيّ»، لحاتم العَوني، (3/ 1174-1300).

وهـذا الوجـه تفـرَّد بـه الليـث بـن سـعد مـن بـين أصـحاب قتـادة، قـال الطَّـبرانيُّ عَقِـب الحـديث: «لم يـرو هـذا الحـديث عـن قتـادة، عـن الحـسن، عـن ثَوْبـان إلا اللَّيـث بـنُ سـعد». وسبقه إلى إعلاله بالتفرُّد النَّسائيُّ.[1622]

وقال أبو حاتم عن هذا الوجه: «هذا خطأٌ».[1623]

وأعلَّـه ابـن خُزَيمـة بالانقطـاع فقـال عَقِـب الحـديث: «الحَسَن لم يَسْمَع مـن ثَوْبـان». وسبقه إلى نفي سماع الحسن من ثَوْبان عليُّ بن المديني.[1624]

[7] وأخرجـه الطَّـبرانيُّ، المعجـم الكبـير، (7/ 277)، ح(7131)، مـن طريـق أبي حاتمٍ سُـوَيد بـن إبـراهيم الجَحْـدري، عـن قتـادةَ، عـن أبي قِلَابـة، عـن أبي الأَشْـعَث، عـن شـدَّاد ابن أَوْس مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه تفرَّد بـه سُـوَيد بـن إبـراهيم، قـال ابـن معـينٍ: «صـالحٌ». وقـال أيـضاً: «لـيس بـه بـأس».[1625] وقيـل ليحيـى بـن معـينٍ مـا حالـه في قتـادة؟. قـال: «أرجـو أن لا يكـون بـه بـأس».[1626] وقـال أبـو زُرْعـة: «لـيس بـالقويِّ، يُـشبِهُ حديثُـه حـديثَ أهـلِ الـصِّدقِ».[1627] وقـال ابـن عَـدِي: «حديثُـه عـن قتـادةَ لـيس بـذاك... فيـه ضَـعْفٌ... وإنَّـما يَخْلِـطُ عـلى قتـادةَ، ويـأتي بأحاديـثَ عنـه لا يـأتي بهـا أحـدٌ عنـه غـيرُهُ، وهـو إلى الـضَّعف أقـرب».[1628] وقـال النَّـسائيُّ: «ضعيفٌ».[1629] وشدَّد ابنُ حبان فقال: «يروي المَوْضوعات عن الأَثْباتِ».[1630]

والذي يظهر أنَّه إلى الضَّعْف أقربُ، فلا يُحتَمل تفرُّدُه، بل تفرُّد من هذا حاله شاذٌّ.

(1622) انظر: السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ، (2/ 222).

(1623) العلل، لابن أبي حاتم، (3/ 13).

(1624) انظر: تحفة الأشراف، للمزِّي، (8/ 462).

(1625) انظر قولي ابن معين: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 237).

(1626) التاريخ، لابن معين، رواية الدَّارميّ، ص: 50، 127.

(1627) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 237).

(1628) الكامل، لابن عدي، (3/ 421، 423).

(1629) الضُّعفاء والمتروكين، للنَّسائيّ، ص: 51.

(1630) المجروحين، لابن حبان، (1/ 350).

ولكنَّ قتادةَ تُوبِع على هذا الوجه، تابعَهُ أيُّوب السَّختيانيّ، وخالدٌ الحذَّاء، وعاصمٌ الأحول، ومنصور بن زَاذَان، وسيأتي تخريجُها.[1631]

[8] وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 222)، ح(3159)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (2/ 91)، ح(1406)، من طريق بُكَير بن أبي السَّمِيط، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدان بن أبي طَلْحة، عن ثَوْبان مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه أعلَّه النَّسائيُّ ـ عَقِب الحديث ـ بتفرُّد بُكَير بن أبي السَّمِيط، وتقدَّم[1632] أنَّ بُكَيراً فيه نَوْعُ ضَعْفٍ، فلا يُحتَجُّ بما تفرَّد به.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة اختلافاً كبيراً، فرُوِي عن عددٍ من الصَّحابة، وهم عليُّ بن أبي طالب، وثَوْبان مولى رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وشدَّاد بن أَوْس، وبلال بن رباح، وسَمُرة بن جُنْدب.

أمّا حديثُ عليِّ بن أبي طالب: فأرجح طُرُقِه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وهمّام بن يحيى، ومَعْمر بن راشد، وأبو العلاء القصَّاب، وسعيد بن بَشِير، جميعاً عن قتادة، عن الحسن، عن عليٍّ موقوفاً.

وهو ضعيفٌ لانقطاعه، فالحسن لم يسمع من عليِّ بن أبي طالب.

وأمّا حديث ثَوْبان: فأرجح طُرُقِه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة بن الحجّاج، عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشب، عن عبد الرَّحمن بن غَنْم، عن ثوبان مرفوعاً.

وهو ضعيفٌ من أجل شَهْر.

وأمّا حديث شدّاد بن أَوْس: فأقوى طُرُقِه ما رواه همّام بن يحيى وأبو العلاء القَصّاب، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماءَ، عن شدَّاد مرفوعاً.

وهو ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي قِلَابة.

وأمّا حديث بلالِ بن رَبَاح: تفرَّد به أبو العلاء القصَّاب من بين أصحاب قتادة، فرواه عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشب، عن بلال مرفوعاً، وهو غيرُ محفوظ.

(1631) ص: 455.

(1632) ص: 219.

وأمّا حديث سَمُرة بن جُنْدب: تفرَّد به يعلى بن عبَّاد، عن همّام، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة مرفوعاً، وهو غيرُ محفوظ.

والحديثُ صحَّ من غير طريق قتادة على ثلاثةِ أوجهٍ، وهي:

[1] ما أخرجه الطَّيالسيُّ، المسند، (ص: 133)، ح(989)، وأحمد، المسند، (5/ 277، 282)، ح(22436، 22485)، والدَّارميُّ، المسند، (2/ 25)، ح(1731)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 721)، ح(2367)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 217)، ح(3137)، من طريق **هشام الدَّستوائي**، وأخرجه عبد الرَّزاق، المُصنَّف، (4/ 209)، ح(7522)، عن **مَعْمر بن راشد**، وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 280)، ح(22463)، وابن خُزَيمة، الصَّحيح، (3/ 236)، ح(1983)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/ 301)، ح(3532)، من طريق **الأوزاعيّ**، وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 283)، ح(22503)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 721)، ح(2367)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 537)، ح(1680)، من طريق **شَيْبان بن عبد الرَّحمن النَّحْوي**، أربعتُهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماءَ، عن ثوبان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 217)، ح(3140)، من طريق عبّاد بن منصور، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة به مرفوعاً بنحوه.

[2] وما أخرجه الطَّيالسيُّ، المسند، (ص: 152)، ح(1118)، وعبد الرَّزاق، المُصنَّف، (4/ 209)، ح(7520)، وأحمد، المسند، (4/ 123، 124)، ح(17160، 17167)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 220)، ح(3149-3151)، من طُرُقٍ عن **عاصمٍ الأحول**، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 123، 124)، ح(17158، 17165)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 721)، ح(2369)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 218)، ح(3141)، من طُرُقٍ عن **أيُّوب**، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 122)، ح(17153)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 217، 220، 221)، ح(3138، 3150 -3153)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/ 303)، ح(3534)، من طُرُقٍ عن **خالدٍ الحذَّاء**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 217)، ح(3138)، والطَّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 99)،

ح(3175)، من طريق **منصور بن زَاذَان**، وأخرجه الطَّبرانيّ، المعجم الكبير، (7/ 277)، ح(7132)، من طريق **أبي قَحْذَم النَّضْر بن معبد، خمستُهم** عن أبي قِلَابة، عن أبي الأشعث الصَّنعانيّ، عن شدَّاد بن أَوْس مرفوعاً بنحوه.

[3] وأخرجه عبد الرَّزاق، المُصنَّف، (4/ 209)، ح(7519)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (7/ 285)، ح(7147)، من طريق **أيُّوب السَّختيانيّ**، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (2/ 306)، ح(9298)، وأحمد، المسند، (4/ 124)، ح(17168)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 219، 220)، ح(3147، 3148)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/ 302)، ح(3533)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (7/ 286)، ح(7151، 7152)، من طُرُقٍ عن **عاصمٍ الأَحْول**، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 124)، ح(17170)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (7/ 286)، ح(7150)، من طريق **داود بن أبي هند**، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (2/ 219)، ح(3146)، والطَّبرانيُّ، المعجم الكبير، (7/ 285)، ح(7149)، من طريق **أبي غفَّار المُثنَّى بن سعد أو سعيد**، أربعتُهُم عن أبي قِلَابة، عن أبي الأَشْعث، عن أبي أسماء، عن شدَّاد بن أَوْس مرفوعاً بنحوه.

فهذه ثلاثةُ أوجهٍ ثابتةٍ صحيحةٍ عن أبي قِلَابة، صحَّحها عددٌ من الأئمّة، منهم: عليُّ ابن المدينيّ[1633]، وإسحاق بن راهُوْيَه[1634]، وأحمد بن حنبل[1635]، وعثمان بن سعيد الدَّارميّ[1636]، وابن حبّان[1637]، والحاكم.[1638]

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة اختلافاً كثيراً، أقواها ثلاثة طُرُق:

(1633) انظر: الجامع، للترمذيّ، (3/ 144)، والمستدرك، للحاكم، (1/ 593)، والسُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 266، 267).

(1634) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 592)، والسُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 267).

(1635) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 590، 594)، و السُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 265-267).

(1636) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 594)، والسُّنن الكبرى، للبيهقيّ، (4/ 267).

(1637) انظر: الصَّحيح، لابن حبان، (8/ 302).

(1638) انظر: المستدرك، للحاكم، (1/ 591، 592).

[1] ما رواه همّام بن يحيى، وأبو العلاء القَصَّاب، عن قتادة، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء، عن شدَّاد بن أَوْس مرفوعاً، وقتادة لم يسمع من أبي قِلَابة.

[2] ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة بن الحجّاج عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشب، عن عبد الرَّحمن بن غَنْم، عن ثوبان مرفوعاً، وهو ضعيفٌ من أجل شَهْر بن حَوْشب.

[3] ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وهمّام بن يحيى، ومَعْمر بن راشد، وأبو العلاء القَصَّاب، وسعيد بن بَشِير، جميعاً عن قتادة، عن الحسن، عن عليٍّ موقوفاً، والحسن لم يسمع من عليِّ بن أبي طالب.

والحديثُ صحَّ من غير طريق قتادة عن أبي قِلَابة على أوجهٍ صحّحها الأئمّةُ، والله أعلم.

الحديثُ السَّابع:

(120) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عفَّان، حدَّثنا همّام، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماءَ: أنَّه دخل على أبي ذَرٍّ وهو بالرَّبَذَة[1639]، وعنده امرأةٌ لَهُ، سَوْداءُ مُسغِبَة[1640]، ليس عليها أثرُ المَجَاسِد[1641] ..

(1639) مِنْ قُرَى المدينة، على ثلاثة أيّام، فيه أعرابٌ وماءٌ كثير، وفيه منزلُ أبي ذرٍّ رضي الله عنه وقبرُه، نفاه إليه عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، وهي من القُرَى القديمة في الجاهلية.

معجم البلدان، للحَمَويّ، (3/ 24)، والرَّوض المِعْطار، لمحمّد الحِمْيري، ص: 266.

(1640) أي: جائعة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 431.

وفي طبعة الرِّسالة: (مُشْبَعة) وأشار المحقّق إلى اللفظ الآخر، والمراد: كثيرة السَّواد.

(1641) جَمْع مُجْسَد، وهو المَصْبوغُ المُشْبَع بالجَسَد، وهو الزَّعْفَران أو العُصْفُر.

النهاية، لابن الأثير، ص: 153.

ولا الخَلُوق[1642]، قال: فقال: «**أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى مَا تَأْمُرُنِي بِهِ هَذِهِ السُّوَيْدَاءُ، تَأْمُرُنِي أَنْ آتِيَ الْعِرَاقَ، فَإِذَا أَتَيْتُ الْعِرَاقَ مَالُوا عَلَيَّ بِدُنْيَاهُمْ، وَإِنَّ خَلِيلِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّ دُونَ جِسْرِ جَهَنَّمَ طَرِيقاً ذَا دَحْضٍ وَمَزَلَّةٍ[1643]، وَإِنَّا نَأْتِي عَلَيْهِ وَفِي أَحْمَالِنَا اقْتِدَارُ**.[1644]

وحدَّث مَطَرٌ أيضاً بالحديث أجمع، في قول أحدِهما: **أَنْ نأتيَ عليه وفي أحمالِنا اقْتدارُ**، **وقال الآخرانِ: أَنْ نَأْتِيَ عَلَيهِ وفي أَحْمالِنا اضْطِمارُ[1645] أحرى أن نَنْجُوَ، عَنْ أَنْ نَأتِيَ عليه ونَحْن مَواقِيرُ[1646]**».[1647]

وأخرجه الحاكم، المستدرك، (4/ 652)، ح(8802)، من طريق عفَّان بن مسلم به مرفوعاً بنحوه. وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيْخينِ، إن كان أبو قِلَابة سَمِع من أبي ذَرٍّ الغِفَاريّ رضي اللهُ تعالى عنه».

كذا قال، وهو ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وأبو قِلَابة لم يسمع من أبي ذَرٍّ الغِفَاريِّ، قاله الدَّارقطنيُّ[1648]، ويُؤكِّد عدم سماع أبي قِلَابة من أبي ذَرٍّ أنَّ أبا حاتم ذَكَرَ أنَّ أبا قِلَابة لم يُدرِك زيد بن ثابت[1649]..

(1642) هو طِيبٌ معروفٌ، مُرَكَّبٌ، يُتخَذُ من الزَّعْفَرَان وغيرِه من أنواع الطِّيب، وتَغْلُبُ عليه الحُمْرة والصُّفْرة، وقد وَرَدَ تارةً بإباحتِه، وتارةً بالنَّهْي عنه، والنَّهْيُ أكثر وأثبَتُ، وإنَّما نُهِيَ عنه لأنَّه من طِيب النِّساء، وكُنَّ أكثَر استعمالاً له مِنَ الرِّجال، والظَّاهر أنّ أحاديثَ النَّهْي ناسخةٌ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 282.

(1643) أي: زَلِق، أراد أنَّه تَزْلَقُ عليه الأقدامُ ولا تثبت.

النهاية، لابن الأثير، ص: 401. وانظر: ص: 299.

(1644) أي: قدرةٌ وإمكانٌ على حمله.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (13/ 398).

(1645) أي: قِلّةٌ وخِفَّةٌ، وهو من الضُّمُور.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 549.

(1646) أي: الحِمْل الثَّقيلُ.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 984.

(1647) المسند، لأحمد بن حنبل، (5/ 159)، ح(21454).

(1648) انظر: العلل، للدّارقطنيِّ، (6/ 288).

(1649) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 110.

وزيد بـن ثابـت تُـوفِّي عـام (45هــ) عـلى الأشـهرِ[1650]، وتُـوفِّي أبـو ذَرٍّ قَبْـلَ زيـد بـن ثابـت عام (32هــ)[1651]، أي قبلـه بــ: (13) عامـاً تقريبـاً، فـإن كـان أبـو قِلَابـة لم يُـدرِك زيـد بـن ثابـت فعــدم إدراكِـه لأبي ذَرٍّ أولى، أضـف إلى ذلـك أنَّ أبـا قِلَابـة بـصريٌّ نَـزَل الـشَّامَ، وأمّـا أبـو ذَرٍّ فمـدنيٌّ اعتـزل بالرَّبَـذة[1652] زمـن الخليفـة عـثمان بـن عفَّـان إلى أن مـات فيهـا[1653]، فاللقـاء بيـنهُما غيرُ ممكنٍ، والله أعلم.

(1650) انظر: الإصابة، لابن حجر، (2/ 594).

(1651) انظر: المصدر السَّابق، (7/ 129).

(1652) من قرى المدينة على ثلاثة أيَّامٍ، قريبة من ذات عِرْق على طريق الحجاز.

معجم البلدان، لياقوت الحَمَوي، (3/ 24).

(1653) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (66/ 175، 196، 197).

[38] مُعَاذة بنتُ عبدِ الله العَدَويّة(1654)

نفى يحيى بن سعيد القطَّان سَماع قتادة من مُعَاذة، فقال: «قتادة لم يَصِح عن مُعَاذة».(1655) أي: لم يصح ويَثْبُت له سماعٌ من مُعَاذة.

ونَقَل الميمونيُّ عن أحمد نفي سَماع قتادة من مُعَاذة بلفظٍ فيه نوعٌ من التَّشكيك في عدم السَّماع فقال: «يقولون: إنَّ قتادة لم يَسْمَع من مُعَاذة».(1656) وتأمّل قولَهُ: (يقولون) أي: على حدِّ قولِهم وزعمِهم، فلو كان أحمدُ جازماً بعدم السَّماع لما جاء بهذه اللفظة الدالة على الشكِّ في نفي السَّماع.

وقال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: وقلتُ له: أبو قِلَابة عن مُعاذةَ، أحبُّ إليك أو قتادةُ عن مُعَاذة؟. فقال: «جميعاً ثِقَتانِ، وأبو قِلَابة لا يُعْرَفُ له تدليسٌ».(1657)

ولمعرفة موقف أبي حاتم من سماع قتادة من مُعَاذة، لابد من معرفة المراد من قوله عن أبي قِلَابة: (لا يُعْرَفُ له تدليسٌ).

(1654) أُمُّ الصَّهْباء، البصريّةُ، زوجة صِلَة بن أَشْيَم، كانت من العابدات، وكانت تقولُ: «صَحِبتُ الدُّنيا سبعينَ سَنَةً، فما رأيتُ فيها قُرَّة عينٍ قطُّ». ثقةٌ حُجّة، تُوفِّيت عام: 83هـ.

انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/ 294)، ورواية الدَّارميّ، ص: 214، والثقات، لابن حبان، (5/ 466)، وتهذيب الكمال، للمزِّي، (35/ 308)، والكاشف، للذّهبيّ، (2/ 517).

(1655) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 174، وانظر: العلل، لأحمد، (3/ 227).

(1656) العلل، لأحمد، رواية المَرُّوذي وغيرِه، ص: 198، وانظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ص: 453.

(1657) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 58).

فقد حمل ابن حجر[1658] قول أبي حاتم: (ولا يُعْرف له تدليسٌ) على روايتِه عمّن سَمِع منه ما لم يسمع مِنهُ، وهذا هو التدليس الذي لا يُعْرف عند أبي قِلَابة، واستند في حصر مدلول التَّدليس على هذا المعنى بما عُرِف عن أبي قِلَابة من إكثارِه الرِّواية عمَّن عاصرَهُم ولم يسمع منهُم، بما ذكره أبو حاتم نفسُه حين نفى سماع أبي قِلَابة عن عددٍ من الرُّواة عاصرَهُم ولم يسمع منهم[1659]، فدلَّ على أنَّ التدليس المنفيَّ في قول أبي حاتم هو روايتُه عمَّن سَمِع منه ما لم يسمع منه، لا روايتُه عمَّن عاصره ولم يسمع منه، وحيئنذٍ فهذا التدليس المنفيّ عن أبي قِلَابة ثابتٌ في قتادة.

ولكن ردَّ هذا الاستدلالَ المُعلِّميُّ في تعليقه على «الجرح والتعديل»[1660] لابن أبي حاتم، فقال: «حمله ابن حجر على معنى أنَّه لم يكن يُرْسِل عمَّن قد سَمِع منه، ويحتمل أن يكون المرادُ أنَّه لم يَكُن يُرسِل على سبيل الإيهام، وإنَّما يُرسِلُ عمَّن قد عَرِف النَّاسُ أنَّه لم يَلْقَهُ».

ولتوضيح كلام المُعلِّمي يقولُ الباحثُ: إنَّ روايةَ أبي قِلَابة عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهُم قد تكون واضحةُ الانقطاع عند أبي حاتم، ظاهرةُ الإرسال، إذ إنَّ الوضوح والخفاء أمران نسبيَّان، يختلفُ فيهما النَّاسُ، فتعليل نفي أبي حاتم للتدليس عن أبي قِلَابة، مع روايتِه عمَّن عاصرَهُم ولم يلقَهُم، هو: أنَّ عدم سماع أبي قِلَابة منهم ظاهرٌ عند أبي حاتم لا خَفَاء فيه، ولذلك لم يَصِفْه بالتدليس، فإن روى أبو قِلَابة عمَّن عاصرهُم معاصرةً قويَّةً ولم يسمع منهم، مع عدم ظهورِ الانقطاع بينهما، كانت روايتُه حينئذٍ تدليساً لما فيها من خَفَاءٍ وسِتْرٍ.

(1658) حيث قال في «تهذيب التهذيب» (5/ 198) في ترجمة أبي قِلَابة: «وقال أبو حاتم: "لم يسمع من أبي زيد عَمْرو بن أَخْطَب، ولا يُعْرَف له تدليسٌ"، وهذا ممَّا يقوِّي من ذهب إلى اشتراطِ اللِّقاء، لا الاكتفاءِ بالمعاصرة».

وعمرو بن أخطب صحابيٌّ جليل نزل البصرة، جاوز عمرُه المائة، كما في «الإصابة» لابن حجر، (4/ 599) و(7/ 158)، فأبو قِلَابة كان معاصراً له، ومع ذلك لم يسمع أبو قِلَابة منه، فدلَّ ذلك على اشتراط اللقاء دون الاكتفاء بالمعاصرة، كذا قال ابن حجر، وفي كلامه مناقشةٌ ليس هذا موضعُ ذِكْرُها.

وانظر: المرسل الخفيّ، لحاتم العَوني، (1/ 59).

(1659) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 109، والجرح والتعديل، (5/ 58).

(1660) (5/ 58).

ويحتملُ أن يكون مقصود أبي حاتم من نفيه التدليس خصوص رواية أبي قِلَابة عن مُعَاذة، وأنَّه لا يُعْرَف له عنها تدليساً، لا أنَّه ينفي عنه التدليس مطلقاً، ويشهد لذلك أنَّ قتادة الذي سُئِل أبو حاتم عنه وعن أبي قِلَابة في روايتِهِما عن مُعَاذة، قد نفى سماعه منها غيرُ واحدٍ من الأئمّة كما تقدَّم[1661]، ومُعَاذة تابعيّةٌ بصريَّةٌ، فهي معاصرةٌ وبَلِديّةٌ لكُلٍّ من قتادة وأبي قِلَابة، لذلك فإنَّ رواية قتادة عنها مع عدم السَّماع تعتبر تدليساً بمعنى (رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه)، فنفى أبو حاتم عن أبي قِلَابة ما وقع من قرينِه قتادة الذي سُئِل عنه معه، في خصوص روايته عن مُعَاذة.

وعليه فإنَّ مراد أبي حاتم من قوله عن أبي قِلَابة (ولا يُعْرَف له تدليسٌ) يحتمل: لا يُعْرَف له روايةٌ عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم مع ظهور الانقطاع، فلا تدليس، ولا خَفَاء، ولا سِتْر حينئذٍ، أو لا يعرف له تدليسٌ عن مُعَاذة على وجه الخُصوص، وإنَّما يُعْرَف هذا التدليس عن قتادة، بأن يروي عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم على وجهٍ فيه خفاءٌ وسِتْرٌ، أو في رواية قتادة عن مُعَاذة تدليسٌ على وجه الخُصُوص مع المعاصرة القويَّة بينهما.[1662]

فحينئذٍ لابد ـ لنفي هذا النَّوع من التدليس عن قتادة، وهو: روايتُه عمّن عاصره ولم يسمع منه، كروايتِه هنا عن مُعَاذة ـ من ثبوت اللقاء أو السَّماع ولو لمرَّةٍ واحدة بينهما، وهذا ما اشترطه أبو حاتم في رواية قتادة عن مُعَاذة، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي: قلتُ: قتادةُ عن مُعَاذة أحبُّ إليك، أو أيُّوب عن مُعَاذة؟. فقال: «قتادةُ إذا ذَكَرَ الخَبَر».[1663] أي: إذا ذَكَرَ السَّماع.

قال الباحثُ: وقد صرَّح قتادةُ بالسَّماع من مُعَاذة عند البخاريّ[1664]، ومسلم[1665]..

(1661) ص: 460.

(1662) انظر: المرسل الخفي، لحاتم العَوني، (1/ 58-67).

(1663) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 135).

(1664) الصَّحيح، للبخاريّ، (1/ 122)، ح(315).

(1665) الصَّحيح، لمسلم، (1/ 497)، ح(719/ 79).

وعند أحمد في مَوْضِعينِ آخَرَينِ[1666]، وفيها قول قتادة: (حدَّثتني مُعَاذة)، وسيأتي تخريجُ هذه الأحاديث الثَّلاث عند ذِكْر مرويات قتادة عن مُعَاذة، ورواية قتادة عنها في الكتب السِّتَّة سِوَى أبي داود.

فالذي يظهر: أنَّ قتادة سَمِع من مُعَاذة، والله أعلم.

ولقتادة عن مُعَاذة خمسةُ أحاديث:

الحديثُ الأوّل:

(121) قال الإمام البُخاريُّ رحمه الله: "حدَّثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدَّثنا همَّام، قال: حدَّثنا قتادة، قال: حدَّثتني مُعَاذة: أنَّ امرأةً قالت لعائشة: أَتُجزِي إِحدانا صلاتَها إذا طَهُرت؟. فقالت: «**أحرُوريَّةٌ أنتِ؟. كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ**». أَوْ قَالَتْ: «**فَلَا نَفْعَلُهُ**»".[1667]

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 94، 120، 143)، ح(24677، 24930، 24931، 25152)، عن بَهْز بن أسد، وعفَّان بن مسلم، ويزيد بن هارون، ثلاثتُهم عن همّام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه.

وفيه تابع موسى بنَ إسماعيل: عفَّانُ بذِكْر سماع قتادة من مُعَاذة.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (2/ 124)، ح(7238)، وإسحاق، المسند، (3/ 769)، ح(1387)، وأحمد، المسند، (6/ 97)، ح(24704)، وابن ماجه، (1/ 207)، ح(631)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (4/ 191)، ح(2318)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادةَ به مرفوعاً بنحوه.

وكذا ثَبَت صحيحاً من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 265)، ح(335/ 67-69)، من طريق أبي قِلَابة، ويزيد بن أبي يزيد الرِّشْك، وعاصم بن سُلَيمان الأَحْول، ثلاثتُهم عن مُعَاذة مرفوعاً بنحوه.

(1666) المسند، لأحمد، (6/ 130، 168)، ح(25028، 25388).

(1667) الصَّحيح، للبخاريّ، (1/ 122)، ح(315).

الحديثُ الثَّاني:

(122) قال الإمام مسلم رحمه الله: "وحدَّثني يحيى بن حَبِيب الحارثيّ، حدَّثنا خالد ابن الحارث، عن سعيد، حدَّثنا قتادة: أنَّ مُعَاذة العَدَويَّة حدَّثَتْهم عن عائشةَ قالت: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعاً وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللهُ**».

وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم وابن بشَّار جميعاً، عن مُعَاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة بهذا الإسناد مثلَهُ".[1668]

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 265)، ح(26330)، عن عبد الوَّهاب، عن سعيد بن أبي عَرُوبة به مرفوعاً بنحوه.

وقول مسلم: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم» هو: ابن رَاهُوْيَه، أخرجه في مسنده، (3/ 769)، ح(1389) به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 95، 145)، ح(24682، 25166)، والبخاريُّ، التاريخ الأوسط، (ص: 202)، من طُرُقٍ عن **همّام بن يحيى**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 168)، ح(25387)، عن عبد الرَّزاق، عن **مَعْمَر بن راشد**، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

الحديثُ الثَّالث:

(123) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا قُتَيبةُ ومحمَّد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَارِب البصريُّ، قالا: حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن قتادةَ، عن مُعَاذة، عن عائشةَ قالت: «**مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالمَاءِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ**»".[1669]

(1668) الصَّحيح، لمسلم، (1/ 497)، ح(719/ 79).

(1669) الجامع، للترمذيّ، (1/ 30)، ح(19).

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المُصنَّف، (1/ 140)، ح(1618)، وإسحاق، المسند، (3/ 764)، ح(1379)، وأحمد، المسند، (6/ 171، 236)، ح(25417، 26036)، وأبو يعلى، المسند، (8/ 12)، ح(4514)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 105)، ح(516)، من طُرُقٍ عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 95، 171)، ح(24683، 25417)، وأبو يعلى، المسند، (8/ 272)، ح(4859)، والبيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (1/ 105)، ح(516)، من طُرُقٍ عن **همّام بن يحيى**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 114)، ح(24880)، من طريق **أَبان بن يزيدَ العطَّار**، ثلاثتُهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 113)، ح(24870)، من طريق أَبان بن يزيد، عن قتادة ويزيد الرِّشْك، عن مُعَاذة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث صحَّحه الترمذيُّ، فقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».[1670]

ويشيرُ الباحثُ هنا إلى أنَّ الحديث اختُلِف فيه على مُعَاذة رَفْعاً ووَقْفاً، وليس هذا مَوْضعُ بحثه.[1671]

الحديثُ الرَّابع:

(124) قال الإمام أحمد رحمه الله: «حدَّثنا بَهْزٌ وعفَّان، قالا: حدَّثنا حمّاد بن سَلَمَة، قال: حدَّثنا قتادةُ وعاصمٌ الأَحْول، عن مُعَاذة، عن عائشةَ أنَّها قالت: «**كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُبَادِرُنِي مُبَادَرَةً**».[1672]

وإسنادُه صحيحٌ.

(1670) الجامع، للترمذي، (1/ 30).

(1671) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (4/ 301)، والعلل، لابن أبي حاتم، (1/ 536-538)، والعلل، للدَّارقطنيّ، (14/ 428).

(1672) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/ 123)، ح(24959).

وأخرجه، إسحاق، المسند، (3/ 765)، ح(1380)، وأحمد، المسند، (6/ 171)، ح(25419)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 256)، ح(321/ 46)، من طريق عاصمٍ الأحول، عن مُعَاذة به مرفوعاً بنحوه.

وصحَّ من طُرُقٍ أخرى عن عائشة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 100، 103)، ح(247، 260)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 255)، ح(319/ 40، 41)، من طريق **عُرْوة بن الزُّبَير**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 103)، ح(258، 260)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 256)، ح(321/ 45)، من طريق **القاسم بن محمَّد بن أبي بكرٍ الصِّدّيق**، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 115)، ح(295)، من طريق **الأَسْود بن يزيد النَّخَعي**، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 256)، ح(321/ 43، 44)، من طريقينِ عن **أبي سَلَمَة ابن عبد الرَّحمن، وحفصة بنت عبد الرَّحمن بن أبي بكر**، خمستُهم عن عائشة به مرفوعاً، ويزيدُ بعضُهم على بعضٍ ويَنقُص.

ولمعناه شاهدٌ من حديث عبد الله بن عبّاسٍ، وأنس بن مالك، وأُمِّ سَلَمَة.

أمّا حديثُ ابنِ عبَّاس: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 101)، ح(250)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 257)، ح(322/ 47)، من طريق أبي الشَّعثاء جابر بن زيد، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديثُ أنسِ بنِ مالك: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 103)، ح(261)، من طريق عبد الله بن عبد الله بن جَبْر، عن أنسٍ مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديث أُمِّ سَلَمَة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 257)، ح(324/ 49)، من طريق أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن، عن زينب بنت أُمِّ سَلَمَة، عن أُمِّ سَلَمَة مرفوعاً بمعناه.

الحديثُ الخامس:

(125) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا بَهْز، قال: حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمَة، قال: أخبرنا قتادةُ، عن مُعَاذة أو صفيَّةَ [بنت شَيْبة]، عن عائشةَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ**»".(1673)

[1] وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (12/ 132) أنَّ هُدْبة بن خالد، وإبراهيم بن الحجَّاج، وأبا عمر الضَّرير رَوَوْه عن حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة على الشَّك: (مُعَاذة أو صَفِيَّة) كرواية بَهْز بن أسد.

وأخرجه القاسم بن سلَّام، الطَّهُور، (ص: 89)، ح(115)، عن الهَيْثم بن جَمِيل، عن حمَّاد بن سَلَمَة، عن قتادة، عن مُعَاذة به مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه ضعيفٌ لتفرُّد حمّاد بن سَلَمَة به من بين أصحاب قتادة المشهورين، مثل: سعيد بن أبي عَرُوبة ومن معه، وسيأتي ذِكْر روايتِهم.

وحمّاد بن سَلَمَة ضعيفٌ في قتادة، قال الإمام مسلم: «وحمَّاد يُعَدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت، كحديثه عن قَتادة وأيُّوب... فإنَّه يُخطِئُ في حديثهم كثيراً».(1674)

وقال البَرْديجيُّ: «وأما أحاديث قَتادة الذي يرويها الشُّيوخ، مثل: حمَّاد بن سَلَمَة... إنْ كان لا يُعرَفُ عن أحدٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا من طريقٍ عن أنسٍ إلا من روايةِ هذا الذي ذكرتُ لكَ، كان مُنكراً».(1675)

فلعلَّ حمَّاد بن سَلَمَة سلك الجادة في روايتِه؛ إذ لرواية قتادة عن مُعَاذة عدّةُ أحاديث مخرَّجةٌ في الصَّحيحين والسُّنن.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (12/ 132) أنَّ حجّاج بن مِنْهال رواه عن حمّاد بن سَلَمَة، عن قتادة، عن امرأةٍ لم يُسمِّها، عن عائشة.

وإسناده ضعيفٌ لجهالة المرأة التي لم يُسمِّها.

(1673) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/ 218)، ح(25878).

(1674) التمييز، لمسلم، المطبوع مع كتاب «منهج النَّقْد عند المُحدِّثين» للأعظميّ، ص: 218.

(1675) شرح علل الترمذيّ، لابن رجب، (2/ 697).

[2] وأخرجه إسحاق، المسند، (3/ 677)، ح(1270)، وأحمد، المسند، (6/ 243)، ح(26018)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (1/ 179)، ح(346)، من طُرُقٍ عن **سعيد بن أبي عَرُوبة**، وأخرجه الدَّارقطنيُّ، السُّنن، (1/ 164)، ح(313)، من طريق **هشامٍ الدَّستوائيّ**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 121، 238)، ح(24941، 26061)، وأبو داود، السُّنن، (1/ 71)، ح(92)، وابن ماجه، السُّنن، (1/ 99)، ح(268)، وأبو يعلى، المسند، (8/ 271)، ح(4858)، من طُرُقٍ عن **همّام بن يحيى**، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 121، 249)، ح(24942، 26163)، من طريق **أَبَان بن يزيد العطَّار**، أربعتُهم عن قتادة، عن صَفِيّة بنت شَيْبة، عن عائشةَ به مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (12/ 131)، و(14/ 430) أنَّ شعبةَ، وعِمْران القطَّان، والحكم بن عبد الملك، ومُجَّاعة بن الزُّبير، رَوَوْه عن قتادة، عن صَفِيّة به مرفوعاً، كرواية سعيد بن أبي عَرُوبة ومن معه.

ولكنَّه قال الموضع الثَّاني: (وقيل: عن شعبة) بصيغة التمريض، بينما جزم في الموضع الأوَّل نسبة هذا الوجه إلى شعبة.

وهذا الوجه أرجح الأوجه عن قتادةَ؛ لاتفاق الكَثْرة من أصحاب قتادة المُتقِنين لحديثِهِ ومن دونهُم في الإتقان على رواية هذه الوجه.

قال الدَّارقطنيُّ بعد أن ذَكَرَ الاختلاف على قتادة: «وأصحُّها قول من قال: عن قتادةَ، عن صَفِيّة بنت شَيْبة، عن عائشةَ».[1676]

وقال أبو زُرْعة: «من حديث قَتادة: حديثُ صَفِيَّة بنت شَيْبة، عن عائشةَ: صُحِّح».[1677]

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 234)، ح(26016)، من طريق يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن صَفِيَّة أو مُعَاذة به مرفوعاً بنحوه.

(1676) العلل، للدَّارقطنيّ، (14/ 431)، وبِنَحْوه في (12/ 132).

(1677) العلل، لابن أبي حاتم، (1/ 461).

هكذا على الشَّك: (صَفِيّة أو مُعَاذة)، وهذا الوجه تفرَّد به يزيد بن هارون من بين أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة، ورواية الجَزْم (قتادة عن صَفِيّة) أولى بالصَّواب؛ إذ هي الموافقةُ لرواية غيرِه من أصحاب قتادة.

[3] وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» (12/ 132)، أنَّ مسلم بن إبراهيم رواه عن هشامٍ الدَّستوائيّ، عن قتادةَ مرسلاً.

وهذا الوجه تفرَّد به هشامٌ الدَّستوائيّ من بين أصحاب قتادة، وسبق روايتُه الموافقة لرواية الجماعة مِنْ أصحاب قتادة، وهي أقرب إلى الصَّواب من روايتِه هذه.

[4] وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 280)، ح(26436)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (1/ 180)، ح(347)، والطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (9/ 126)، ح(9316)، من طريق شَيْبان بن عبد الرَّحمن، عن قتادةَ، عن الحسن البصريِّ، عن أُمِّه، عن عائشةَ مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه ضعيفٌ لتفرُّد شَيْبان بن عبد الرَّحمن به من بين أصحاب قتادة الكِبَار كسعيد بن أبي عَرُوبة وهشامٍ الدَّستوائيّ وشعبة، بل مخالفٌ لرواياتِهم التي سبق ذِكْرُها.

لذا قال أبو حاتم الرَّازيُّ: « هذا خطأٌ، إنَّما هو: قتادة، عن صَفِيَّة بنت شَيْبة، عن عائشةَ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وهذا أشبَهُ».[1678] وقال الطَّبرانيُّ عَقِب الحديث: «لم يروه عن قتادة، عن الحسن، عن أُمِّه، عن عائشةَ إلا شَيْبان». وقال الدَّارقطنيُّ: «غريبٌ من حديث الحَسَن عن أُمِّه عنها، تفرَّد به قتادة، وغريبٌ من حديث قتادة، تفرَّد به شَيْبان بن عبد الرَّحمن».[1679]

[5] وأخرجه الطَّبرانيُّ، المعجم الأوسط، (1/ 282)، ح(922)، من طريق أبي إسماعيل القَنَّاد إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه ضعيفٌ؛ تفرَّد به أبو إسماعيل القَنَّاد من بين أصحاب قتادة الكبار، وأبو إسماعيل هذا، قال عليُّ بن المدينيّ: «ليس بشَيء».[1680] ونقل السَّاجِيُّ عن ابن معين

(1678) العلل، لابن أبي حاتم، (1/ 461).

(1679) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقطنيِّ، لابن طاهر المقدسي، (5/ 547).

(1680) الضُّعفاء، لأبي نُعَيم، ص: 57.

تـضعيفَهُ[1681]، وقـال النَّـسائيُّ: «لا بـأسَ بـه».[1682] وقـال العُقَـيليُّ: «يَهِـم في الحـديثِ».[1683] وذكـره ابن حبان في «الثقات»[1684] وقال: «يُخطِىء».

لذا قال أبو زُرْعة: «هـذا خطـأٌ، إنَّـما هـو: قتـادة، عـن صَـفِيَّة بنـت شَـيْبة، عـن عائـشةَ عـن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم».[1685] وقـال الطَّـبرانيُّ: «لم يـرو هـذا الحـديث عـن قتـادة عـن أنـس إلا أبـو إسـماعيل».[1686] وقـال العُقَـيليُّ: «وحـديثُ هـشام وأَبَـان أَوْلى». ثُـمَّ قـال بعـد أن ذكـر هـذا الحــديث وحــديثاً آخــر، قــال: «وكلاهُمــا غــيرُ محفُــوظينِ مــن حــديث قتــادة».[1687] وقــال الـدَّارقطنيُّ: «رواه أبـو إسـماعيل القَنَّـاد إبـراهيم بـن عبـد الملـك، عـن قتـادة، عـن أنـس، وَوَهِـمَ فيه، وليس هذا الحديثُ من حديث أنس، وإنَّما رواه قتادة من حديث عائشة».[1688]

[6] وذكـر الـدَّارقطنيُّ في «العلـل» (12/ 132) أنَّ عمـر بـن عـامر رواه عـن قتـادة، عـن ابن المسيّب، عن عائشة.

إلا أنَّـه ذكـر في (14/ 431) أنَّ عمـر بـن عـامر رواه عـن قتـادة، عـن سـعيد بـن جُبَـير، عن عائشة.

وهذا الوجه ضـعيفٌ لأمـور، منهـا: تفـرُّد عمـر بـن عـامر الـسُّلَمِيُّ بـه مـن بـين أصـحاب قتادة، وعمـر هـذا في روايتِـهِ عـن قتـادة شَيءٌ، قـال أحمـد: «كـان عبـد الـصَّمد بـن عبـد الـوارِث يروي عنه عن قتادةَ مناكيرَ»[1689] ..

(1681) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (1/ 123).

(1682) تهذيب الكمال، للمزّي، (2/ 140).

(1683) الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (1/ 57).

(1684) (6/ 26).

(1685) العلل، لابن أبي حاتم، (1/ 398).

(1686) المعجم الأوسط، للطبراني، (1/ 282).

(1687) الضُّعفاء، للعُقَيليّ، (1/ 57).

(1688) العلل، للدَّارقطنيّ، (12/ 131).

(1689) تهـذيب التهـذيب، لابـن حجـر، (7/ 410)، ولم يقـف الباحـثُ عـلى قـول الإمـام أحمـد هـذا، إلا مـا ذَكَـرَ ابنُـه عبد الله في «العلـل» (3/ 108) أنَّـه سـأل أبـاهُ عـن عمـر بـن إبـراهيم العَبْـديّ؟. فقـال: «روى عـن قتـادةَ، وهـو =

وقال أبو حاتم: «سعيدٌ وهشامٌ أحبُّ إليَّ منه، وهو يَجْري مع همَّام».[1690]

وفي السَّند انقطاعٌ في مَوْضِعينِ؛ فسعيد بن جُبَير لم يسمع من عائشة، قال أحمد: «لا أُرَاهُ سَمِع منها عن الثِّقة عن عائشة».[1691] وقال أبو حاتم: «لم يسمع سعيد بن جُبَير من عائشةَ رضي اللهُ عنها».[1692] وتقدَّم[1693] أنَّ قتادة لم يسمع من سعيد بن جُبَير.

[7] وذكر الدَّارقطنيُّ أيضاً في «العلل» (12/ 132) أنَّ مَعْمَر بن راشد رواه عن قتادة: سُئِلتْ أُمُّ سَلَمَة، ولم يَرفعْهُ.

وهذا الوجه تفرَّد بِهِ مَعْمَر من بين أصحاب قتادة.

والحديثُ صحَّ من طُرُقٍ أخرى عن عائشة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 100)، ح(247)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 255)، ح(319/ 41)، من طريق **عُرْوة ابن الزُّبَير**، و(1/ 256)، ح(321/ 44)، من طريق **حفصة بنت عبد الرَّحمن بن أبي بكرٍ**، كلاهما عن عائشة به مرفوعاً بلفظ: (**كانَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وَسَلَّم يَغْتَسِلُ في القَدَحِ، وهو الفَرَق، وكنتُ أَغْتَسلُ أنا وهو في الإناءِ الواحدِ**). قال سفيان: «والفَرَق ثَلاثةُ آصُع». واللفظ لمسلم.

وله شاهدٌ من حديث أنس بن مالك، وسَفِينة مولى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

أمّا حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/ 84)، ح(198)، ومسلم، الصَّحيح، (1/ 257)، ح(325/ 50، 51)، من طريق عبد الله بن عبد الله بن جَبْر، عن أنسٍ مرفوعاً بمعناه بألفاظٍ متفاوتة.

= بصريٌّ». فقلت له: هو ضعيفٌ؟. فقال: «هاه، له أحاديثُ مناكير، كان عبدُ الصَّمد يُحدِّث عنهُ». ونقله ابنُ حجر في «التهذيب» (7/ 373) في ترجمة عمر بن إبراهيم العبديّ.

فأنت كما ترى أنَّ كلام الإمام أحمد في عمر العبديّ لا في عمر السُّلميّ، ولعلَّ ابن حجر وقف على نصٍّ آخر للإمام أحمد في عمر بن عامر السُّلميّ يُضعِّفُه في قتادة، والله أعلم.

(1690) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 126).

(1691) العلل، لأحمد، (3/ 284).

(1692) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 74.

(1693) ص: 216-217.

وأمّا حديث سَفِينة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/ 258)، ح(326/ 52، 53)، من طريق أبي رَيْحانة عبد الله بن مَطَر البصريّ، عن سَفِينة مرفوعاً بنحوه.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديث اختُلِف فيه على قتادة على أوجهٍ سبعة، أصحُّها ما رواه جَمْعٌ من أصحاب قتادة كسعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٍ الدَّستوائيّ، وشعبة بن الحجّاج وغيرِهِم، عن قتادة، عن صفيّة بنت شَيْبة، عن عائشةَ مرفوعاً، وإسنادُه صحيحٌ.

وصحَّ أيضاً من طُرُقٍ أخرى عن عائشة عند البخاريّ ومسلم.

ولمعناه شاهدٌ من حديث أنس بن مالك وسَفِينةَ مَوْلى رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عند البخاريّ ومسلم أيضاً.

خاتمةُ الرِّسالة

الحمد لله الذي هدانا ووفقنا للانتهاء من هذا العمل، ونسأل الله تعالى أن يكون مُوفِياً بالغرض المراد، مقبولاً عند الله تعالى، مفيداً للمكتبة الإسلامية، نافعاً لطلاب العلم.

ويختم الباحثُ دراسته بخاتمة يستعرضُ فيها أبرز نتائج البحث، وبعض التوصيّات.

أولاً: نتائج البحث:

من خلال دراسة الباحث لعددٍ من الرُّواة، ممَّن تكلَّم الأئمَّةُ النُّقّاد في سماع قتادة منهم، ولقتادةُ روايةٌ مباشرةٌ عنهم في الكتب التسعة، توصَّل الباحثُ إلى عددٍ من النَّتائج من أبرزها:

1. عِظَمُ مكانة قتادة العلمية على وجه العموم، ومكانتُهُ الحديثيّة على وجه الخصوص، حفظاً وروايةً؛ إذ إنَّه يُعَدُّ أحدُّ الحُفَّاظ الذين تدور عليهم الأسانيد، ويظهر ذلك جَلِيّاً في كثرة شيوخه وتلاميذه ومروياته.
2. رمى قتادة بالتدليس غيرُ واحدٍ من الأئمَّة النُّقَّاد، ومرادُ غالب هؤلاء الأئمَّة بالتدليس في حق قتادة: روايتُه عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وهو ما يُعْرَف بالمرسل الخفي عند بعض الأئمَّة المتأخرين، ويُؤكِّدُه:
3. أنَّ الذين أرسل عنهم قتادة هم في غالبهم ممَّن أدركهم وعاصرَهُم ولم يسمع منهم، بل من هؤلاء الرُّواة من عاصره قتادةُ معاصرةً قويِّةً في مكانٍ واحدٍ، ومع ذلك لم يثبت أنَّه سَمِع منه.
4. غالب إرسال قتادة عن كبار التابعين، ولم يروي - في حدود بحثي - إلا عن (7) من صغار الصَّحابة، أرسل عن خمسة منهم، وهم: حنظلة بن الرَّبيع، وسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعِمْران بن حُصَين، والنُّعْمان بن مُقرِّن، وأبو سعيدٍ الخدريّ، واثنان سمع منهم على الصَّحيح، وهما: عبد الله بن سَرْجِس، وأبو الطُّفيل المكيّ.
5. روى قتادة عن (38) راوياً، ويمكن تقسيم هؤلاء الرُّواة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: روايتُه عن الصَّحابة، وعددهم (7) كما تقدَّم ذِكْرُه في الفقرة رقم (4).

القسم الثاني: روايته عن ثقات التابعين، وهي الغالبة، حيث بلغ عدد التابعين الثقات الذين روى عنهم (28) راوياً.

القسم الثالث: روايته عن بعض المجهولين من التابعين، وهي الأقل، حيثُ بلغ عدد الذين التابعين المجهولين (4) رواةٍ.

6. بلغ عدد الرُّواة الذين تُكلِّم في سماع قتادة منهم، وأخرج لهم البخاريُّ ومسلم أو أحدهما (11) راوياً، وهم:

1ـ خلاس بن عمرو عند مسلم.

2ـ وسالم بن أبي الجَعْد عند البخاري ومسلم.

3ـ وسعيد بن المسيّب عند البخاري ومسلم.

4ـ وسِنان بن سَلَمة عند مسلم.

5ـ وعامر بن شراحيل الشعبي عند مسلم.

6ـ وعكرمة مولى ابن عباس عند البخاري.

7ـ وأبو الطُّفيل المكيُّ عند مسلم.

8ـ وأبو العالية الرِّياحي عند البخاري.

9ـ وأبو رافع الصائغ عند البخاري.

10ـ وأبو قِلابة الجَرْمي عند مسلم.

11ـ ومعاذة بنت عبد الله العدوية عند البخاري ومسلم.

والحقُّ فيها ـ في أكثرِها ـ مع البخاري ومسلم.

7. دقّةُ نظر الأئمَّة النُّقَّاد في مسألة سماع الرُّواة بعضهم من بعضٍ؛ وبُعْد نَظَرِهِم، وشدّة تحَرِّيهم لهذا الأمر؛ إذ درس الباحثُ (38) راوياً ممَّن أرسل قتادةُ عنهم، فلم يخُالِف الباحثُ إلا في (4) من الرُّواة، وهم: الشعبيُّ عامر بن شراحيل، وأبو الطُّفيل المكيُّ، وأبو بُرْدة بن أبي موسى الأشعريّ، ومعاذة بنت عبد الله العدويِّة،

ولعلَّ الصَّواب فيها مع هؤلاء الأئمّة الذين خالفتُهُم؛ إذ إنَّهم قد يقفون على أشياءَ من حال الرَّاوي تدلُّ على السماع أو عدمه، لم يقف الباحث عليها في حدود اطِّلاعه والمصادر المتوفرة لديه، فمخالفة هؤلاء الأئمّة النُّقَّاد ذوي الحفظ والاطّلاع الواسع، والنَّظر الثاقب، ليس بالأمر اليسير، بل هو عسيرٌ عسير.

8. خَلُصَ الباحثُ إلى قاعدةٍ مهمّةٍ نصَّ عليها الأئمّةُ نظريّاً، وتحقيقُها تطبيقياً، تتعلق بذِكْر الواسطة بين راويين تُكلِّم في سماع أحدهما من الآخر، وهي: أنَّ ذِكْر الواسطة بين راويّين لم يثبت التقاؤُهما دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع عمّن رَوَى عنه دون هذه الواسطة.

ثانياً: توصيات الباحث:

1. يوصي الباحثُ بتكثيف الرَّسائل العلمية والدراسات حول الأئمَّة الحُفَّاظ، من الذين يقال في الواحد منهم: ممَّن يدور عليهم الإسناد؛ لكثرة مرويّاتهم وانتشارها، سواءٌ بدراسة شيوخ هذا الإمام أو بدراسة تلاميذه، ببيان علاقة الإمام بشيوخه، وعلاقة التلاميذ بهذا الإمام، من حيثُ الطَّبقةُ، والملازمةُ، والثقة والإتقان لحديث الشيخ، ونحو ذلك.

2. ضرورة دراسة سماع الرُّواة بعضهم من بعضٍ، خاصةً لمن عُرِف بكثرة الإرسال عمَّن عاصرهم؛ لغموضِهِ وخفاءِه على بعض العاملين في الحقل الحديثيّ، إذ قد يُصحّحون حديثاً ظاهر إسناده الصحة، وهو مُعلٌّ بهذا النوع من الانقطاع الخفيّ، وذلك من خلال جمع أقوال الأئمّة النُّقّاد في سماع الرُّواة بعضهم من بعضٍ، ودراسة هذه الأقوال في ضَوْء علم طبقات الرُّواة، وعلم تأريخ الرُّواة منذ الولادة إلى الوَفَاة، مروراً بالأماكن التي نَزَل بها الرَّاوي؛ للوصول إلى القول الفَصْل في سماع هؤلاء الرُّواة.

نسأل الله تعالى أن يوفِّقَنَا ويُسدِّدَنا في القول والعمل، وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العِلْمية

1. فِهْرسُ الآيات
2. فِهْرسُ الأحاديث
3. فِهْرسُ الأَعْلام المُتَرجَم لهم
4. فِهْرس المصادر والمرَاجِع
5. فِهْرس المحتويات

فِهْرسُ الآيات

فِهْرسُ الأحاديث

.20	أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ	عبد الله بن عباس	316
.21	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ	قَبِيصَة الهِلالِيّ	436
.22	إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا	ثَوْبان	433
.23	إِنَّ اللهَ كَتَبَ الجُمُعَةَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا فَاخْتَلَفُوا فِيهَا	أبو هريرة	279
.24	إنَّ اللهَ ليزِيدُ الكَافِرَ عِذَاباً بِبُكاءِ أهلِهِ عَليهِ	عائشة	170
.25	إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ	البراء بن عازب	367
.26	إنَّ المَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ تَصَاوِيرُ	علي بن أبي طالب	191
.27	إنَّ الميِّت ليُعَذَّبُ بِبُكاءِ أَهْلِهِ عَلَيهِ	عبد الله بن عمر	169
.28	أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ رأى ربَّهُ	عبد الله بن عباس	325
.29	أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم صَلَّى عَلَى قَبْرٍ	عبد الله بن عباس	262
.30	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ سَبْعاً	عبد الله بن عباس	324
.31	أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلّم عَرَضَ على قومٍ اليَمينَ	أبو هريرة	127
.32	أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قرأ: ﴿**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى**﴾	عِمْران بن حُصَين	337
.33	أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كان إِذَا اغْتَسَل مِنَ الجنابةِ	عائشة	301
.34	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ	بُرَيدة	286
.35	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحَرِّمْ الضَّبَّ، وَلَكِنْ قَذِرَهُ	جابر بن عبد الله	241
.36	إنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يُحَرِّمْهُ (الضَّب)	عمر بن الخطاب	242
.37	أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ	عبد الله بن عباس	388،389، 392
.38	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُجَثَّمَةِ	عبد الله بن عباس	306
.39	أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبٌ	سعيد بن المسيّب	178
.40	إِنَّ تَمِيماً الدَّارِيَّ حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ فَفَرِحْتُ	فاطمة بنت قَيْس	271
.41	أَنَّ رَجُلاً صُرِعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَمَاتَ	عبد الله بن عباس	218

.42	أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انتَهَشَ مِن كَتِفٍ	عبد الله بن عباس	364
.43	أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ	عبد الله بن عباس	219
.44	أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَضَاها فِينا في بِرْوَع بنتِ وَاشِق	الجَرَّاح وأبو سِنَان	111
.45	أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْ جَنَابَةٍ	عائشة	301
.46	أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ	عائشة	467
.47	أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الجَرِّ أَنْ يُنبَذَ فيه	أبو سعيد	225
.48	أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَهَى عَنِ الدُّبَّاء	أبو سعيد	224
.49	أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْداً أَسْوَدَ، يُسَمَّى مُغِيثًا	عبد الله بن عباس	315
.50	إِنْ شِئْتَ صُمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ	حمزة بن عمرو الأَسْلَمِي	246
.51	إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَانْحَرْهَا	ذُؤَيب أبو قَبيصة	255
.52	إِنَّ فِي الجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ	أبو هريرة	421
.53	إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً، مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ	أبو هريرة	419
.54	إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ	أبو ثَعْلبة الخُشَنيّ	435
.55	أنَّ محمَّداً صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَدْ رَأَى ربَّهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى	أنس بن مالك	331
.56	أنَّ نبيَّ اللهِ صلَّى اللهُ عَليهِ وسلَّم صلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ	عائشة	438
.57	إِنَّ هَذَا الحَيَّ مِنْ مُضَرَ لَا تَدَعُ لله فِي الْأَرْضِ	حُذَيفة بن اليَمان	386
.58	أُنْزِلَتْ الْمَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ خُبْزاً وَلَحْماً	عمَّار بن ياسر	97
.59	إنَّما كان نبيُّ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يَسْتلِمُ هذَينِ الرُّكْنَينِ	عبد الله بن عباس	382
.60	إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ	عبد الله بن عمر	56
.61	أنَّه خَرَج يوماً مُستعجِلاً إلى المسجدِ وقد انكسَفَتْ الشَّمسُ	النُّعْمان بن بَشِير	437

.62	أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ	عبد الله بن عباس	396
.63	أَنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلا مُؤْمِنٌ	كعب بن مالك	252
.64	أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ إِلَّا يُطْفِئُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام	عائشة	183
.65	إنَّه ليُعَذَّب بخطِيئَتِهِ وذنبِهِ	عائشة	170
.66	أَنَّهُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ وَجَدَ رِيحاً طَيِّبَةً	أُبَيّ بن كعب	344
.67	أنَّها دَفعَتْ إلى رَسُولِ الله صلّى اللهُ عليه وسلّمَ لحماً	ضباعة بنت الزُّبير	45
.68	إنّهُم يَبْكُونَ عَلَيها، وإنّها لتُعذَّبُ في قبرِها	عائشة	170
.69	إنِّي أُقبِّلُكَ وأعلمُ أنَّك حَجَرٌ	عمر بن الخطاب	296
.70	إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي	أبو ذَرٍّ الغِفَاري	433
.71	إنّي لأَعرِفُ نَاساً ما هُمْ بُشهَدَاءَ	أبو هريرة	16
.72	إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ حَقّاً مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ	عثمان بن عفَّان	354
.73	إنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي أَذُودُ النَّاسَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ	ثوبان	155
.74	أَنَّى لَكُمْ هَذَا	أبو سعيد الخدري	189
.75	أَوَ مَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى	علي بن أبي طالب	196
.76	أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الجَنَّةَ صُورُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ	أبو هريرة	135
.77	أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ	نُبَيشة بن عمرو	252
.78	أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّكُمْ قَدْ أَحْدَثْتُمْ بُيُوعًا لَا أَدْرِي مَا هِيَ	عبادة بن الصَّامت	348
.79	تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ وَهُوَ مُحْرِمٌ	عبد الله بن عباس	307
.80	تُوضَعُ الرَّحِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهَا حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ الْمِغْزَلِ	عبد الله بن عمروِ بن العاص	410
.81	ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ؛ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	عبد الله بن عباس	304
.82	حَرَّمَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (نبيذ الجَرِّ)	عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر	223

الرقم	الحديث	الراوي	الصفحة
.83	خَمْسُ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالحَرَمِ	عائشة	173
.84	رَأَيْتُ رَبِّي	عبد الله بن عباس	326
.85	رَأَيْتُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى	عبد الله بن عباس	324
.86	رأيتُ ربِّي جَعْداً أَمْرَد	عبد الله بن عباس	325
.87	رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسنِ صُورةٍ	عبد الله بن عباس	326، 329
.88	رَأَيْتُ رَبِّي فِي صورةِ شابٍ أَمْرَدٍ	عبد الله بن عباس	325
.89	رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِـمَاءٍ قَرِيبـاً مِـنْ هَذِهِ الْبُقْعَةِ	عثمان بن عفَّان	352
.90	رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى رَجُلاً آدَمَ طُوَالاً جَعْداً	عبد الله بن عباس	393
.91	رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ	أبو هريرة	420
.92	سَقْيُ المَاءِ	سعد بن عبادة	186
.93	سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي	جابر بن عبد الله	147، 148
.94	سَوُّوا صُفُوفَكُـم، فإِنَّ تسويةَ الصَّفِ	أنس بن مالك	33
.95	سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ	أبو سعيد الخُدْرِيّ وأنس بن مالك	425
.96	صَلاَةُ الجَمِيعِ تَفْضُلُ عَلَى صَلاَةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ	عبد الله بن مسعود	371
.97	الصَّلاَةَ الصَّلاَةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	أُمُّ سَلَمَة	230
.98	صَلُّوا عَلَى أَخٍ لَكُمْ، مَاتَ بِغَيْرِ أَرْضِكُمْ	حُذَيفة بن أَسِيد	385
.99	ضَلَّتْ أُمَّةٌ مَنِ بني إسرائيلَ، فَأَرْهَبُ أَنْ تَكُونَ الضِّبابُ	أبو سعيد الخُدْريّ	241
.100	الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ	عبد الله بن عباس	171، 223
.101	عَقَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ	عبد الله بن عباس	310
.102	عَلَى الْفِطْرَةِ	عبد الله بن مسعود	375
.103	عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ	عبد الله بن عباس	323
.104	عَلَيْكُمْ بِأَسْقِيَةِ الْأَدَمِ	عبد الله بن عباس	192

.105	غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ	النُّعْمان بن مُقَرِّن	361
.106	فَأَقَامَ كُلُّ واحدٍ منهُما شَاهِدَينِ	أبو موسى الأشعري	119، 120
.107	فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا	جابر بن عبد الله	267
.108	فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيقَتَهُ وَلَا يَزْدَاد	عبد الله بن عباس	320
.109	فَبَعَثَ كلُّ واحدٍ منهُما شاهدَينِ	أبو موسى الأشعري	120
.110	قَدْ زَعَمُوا ذَاكَ	عبد الله بن عمر	226
.111	القُضَاةُ ثلاثةٌ	علي بن أبي طالب	388
.112	كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُونَ الصَّوْتَ عِنْدَ الْقِتَالِ	قَيْس بن عبَّاد	407
.113	كانَ رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لا يتطيَّرُ	أبو هريرة	287
.114	كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنُباً	أم سلمة	209
.115	كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعاً	عائشة	464
.116	كانَ رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وَسَلَّم يَغْتَسِلُ في القَدَحِ	عائشة	471
.117	كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ	عبد الله بن مسعود	128
.118	كُلُّ غُلامٍ رَهِينٌ بعقِيقَتِهِ	سَمُرة بن جُندُب	452
.119	كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ	عائشة	465
.120	لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَظِيمُ الحَلِيمُ	عبد الله بن عباس	395
.121	لَا بَأْسَ بالقَمْحِ بالشَّعيرِ اثْنَين بواحدٍ	عبادة بن الصَّامت	349
.122	لَا تَزَالُ المَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتى يَلْقَى اللهَ	عبد الله بن عمر	162
.123	لا تَصُومُوا هذِهِ الأَيَّامَ؛ فإنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ	حَمْزَة بن عمروٍ الأَسْلَمِي	248
.124	لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدٌ	بُرَيدة	288

.125	لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا	عمرو بن العاص	138
.126	لَا تَلْعَنْ الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ	عبد الله بن عباس	401
.127	لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي جُحْرٍ	عبد الله بن سَرْجِس	298
.128	لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ	عمر بن الخطاب	290
.129	لأَقْضِيَنَّ فِيها بِقَضَاءِ رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ	النُّعْمان بن بَشِير	72
.130	لَعَنَ اللهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدَعُ الْمُصَلِّيَ وَغَيْرَ الْمُصَلِّي	عائشة	193
.131	لَعَنَ اللهُ قَوْماً اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ	عائشة	182
.132	لَعَنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ	عبد الله بن عباس	305
.133	لِلْمُؤْمِنِ زَوْجَتَانِ يُرَى مُخُّ سُوقِهِمَا	أبو هريرة	135
.134	لَمْ أَرَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَّيْنِ	عبد الله بن عباس	382
.135	لَمْ أَسْمَع مِنَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فيه شيئاً (نبيذ الجَرِّ)	أنس بن مالك	225
.136	لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كِتَاباً عِنْدَهُ	أبو هريرة	417
.137	اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ	أبو موسى الأشعري	406
.138	لَوْ تَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً	أبو هريرة	91
.139	لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ - يَعْنِي عِيسَى - وَإِنَّهُ نَازِلٌ	أبو هريرة	276
.140	لَيْسَ عَلَى النِّساءِ الحَلْقُ	عبد الله بن عباس	96
.141	الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ	بُرَيدة	284
.142	ما العَمَلُ فِي أَيَّامِ العَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ العَمَلِ فِي هَذِهِ	عبد الله بن عباس	178
.143	مَا بَالُ أقوامٌ يَرْفَعُونَ أَبصارَهُم إِلَى السَّماءِ	أنس بن مالك	33
.144	مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى الله أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا	أبو هريرة	175
.145	مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ	عائشة	464

146.	المُكَاتَبُ يعتِقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى	عبد الله بن عباس	105
147.	مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ	أبو هريرة	134
148.	مَنْ أَدْرَكَهُ الفجرُ جُنباً فلا يَصُم	أبو هريرة	214
149.	مَنْ أَعتقَ شِقْصاً له في عبدٍ	أبو هريرة	65
150.	مَنْ أَعتقَ نَصِيباً لَهُ مِنْ مملوكٍ	أبو هريرة	62
151.	مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي صَوْمِهِ نَاسِياً	أبو هريرة	422
152.	مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ	عبد الله بن عباس	308
153.	مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ	حنظلة بن الرَّبيع	84
154.	مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ	أبو الدرداء	151
155.	مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ لَهُ عَدْلُ مُحَرَّرٍ	عمرو بن عَبَسَة	160
156.	مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوالَهُم تَكَثُّرَاً، فإنَّما يَسْأَلُ جَمْراً	أبو هريرة	162
157.	مَنْ سَأَلَ النَّاسَ مَسْأَلَةً وَهُوَ عَنْهَا غَنِيٌّ	ثَوْبان	162
158.	مَنْ شُبْرُمَة	عبد الله بن عباس	221
159.	مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ	ثَوْبان	154
160.	مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ	أبو هريرة	312
161.	مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ	عبد الله بن عَمْرٍو	444
162.	مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ، فَلَا يَبِيع نَصِيبَهُ	جابر بن عبد الله	240
163.	مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ	ثَوْبان	157
164.	مَنْ مَاتَ وهُوَ يَشْهَدُ أَن لا إِلَـهَ إِلا اللهُ وأَنَّ محمَّـداً رَسُـولُ الله	معاذ بن جبل	33
165.	المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ	عمر بن الخطاب	168
166.	المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ	عمر بن الخطاب	168
167.	نَحْنُ الآخِرُونَ، ونَحْنُ السَّابقونَ يومَ القِيامَةِ	أبو هريرة	280
168.	نَهَى رَسُولُ الله صلّى اللهُ عليه وسلّم أَنْ تَحْلِقَ المَرأَةُ رَأْسَهَا	علي بن أبي طالب	94

169.	نَهَى عَنْهُ [أي: الحرير] رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	عبد الله بن عمر	335
170.	نَهَى نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ	عمر بن الخطاب	264
171.	هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ	عبد الله بن عباس	305
172.	هي رُخْصَةٌ مِنَ اللهِ، فَمَنْ أَخَذَ بها فَحَسَنٌ	حمزة بن عمرو الأَسْلَمِي	248
173.	وإنَّ نبيَّ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَهَى عَنْ الزُّورِ	معاوية	174
174.	وَجَاءَ مَعَ كلِّ واحدٍ منهُما شاهدانِ	أبو موسى الأشعري	122
175.	وَعَلَيْكُم	أنس بن مالك	33
176.	يَا أُبَيُّ، إِنِّي أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ	أُبَيّ بن كعب	365
177.	يَا بُنَيَّ، لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	أبو موسى الأشعري	405
178.	يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي	أبو ذَرٍّ الغِفَاري	432
179.	يا عُمَرُ، ألا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيفِ	عمر بن الخطَّاب	149
180.	يأجُوجُ ومَأْجُوجُ يَحْفُرُونَ كُلَّ يومٍ	أبو هريرة	416
181.	يُتِمُّ صَلاتَهُ	أبو هريرة	131
182.	يَحْفِرُونَهُ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَخْرِقُونَهُ	أبو هريرة	418
183.	يُقام عليه حدُّ المَمْلُوك	عبد الله بن عباس	110
184.	يَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ	أبو سعيد الخُدْرِيّ	426

فِهْرِسُ الأَعْلامِ المُتَرجَمِ لهم

فِهْرس المصادر والمَرَاجِع

«القرآن الكريم»

- أ -

1. «**إتحاف الخِيَرَة المهرة بزوائد المسانيد العَشَرَة**»، للبُوصَيرِيّ، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت: 840هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1420هـ.

2. «**إتحافُ المَهَرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، تحقيق: يوسف المَرْعَشليّ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف بالتعاون مع مركز خدمة السُّنَّة والسّيرة النَّبويّة، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، 1415هـ.

3. «**آثار البلاد وأخبار العباد**»، للقَزْوينيّ، زكريا بن محمّد (ت: 682هـ)، دار صادر، بيروت.

4. «**إحكام الفصول في أحكام الأصول**»، لأبي الوليد الباجيّ، سُلَيمان بن خَلَفَ (ت: 474هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، 1415هـ.

5. «**أحوال الرِّجال**»، للجُوزَجانيّ، إبراهيم بن يعقوب (ت: 259هـ)، تحقيق: صبحي السّامُرّائيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1405هـ.

6. «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدِّين (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1399هـ.

7. «**آدابُ الشَّافعي ومناقِبُهُ**»، لابن أبي حاتم، محمَّد بن عبد الرَّحمن (327هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.

8. «**أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة**»، لابن الأثير، علي بن محمّد (ت: 630هـ)، تحقيق:

علي معوَّض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

9. «**أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقُطنيّ**»، لمحمّد بن طاهرٍ المقدسيّ (ت: 507هـ)، دار الكتب العلمية، 1419هـ.

وتحقيق: جابر بن عبد الله السريِّع، دار التدمرية، الطبعة الأولى، 1428هـ.

10. «**أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، المسمَّى بـ: «**أطراف المسند المُعْتِلي بأطراف المسند الحنبليّ**»، لابن حجر العسقلانيّ، لأحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: زهير بن ناصر النَّاصر، دار ابن كثير ودار الكَلِم الطيِّب، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.

11. «**إعلام العابد بعد رُسُوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسُوخِه**»، لابن الجوزيّ، عبد الرَّحمن بن علي (ت: 597هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله الزَّهراني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1423هـ.

12. «**إكمال المعلم بفوائد مسلم**»، للقاضي عِياض بن موسى (ت: 544هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 1419هـ.

13. «**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال**»، لمُغَلْطاي بن قَلِيْج بن عبد الله (ت: 762هـ)، تحقيق: عادل بن محمّد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، الطبعة الأولى، 1422هـ.

14. «**الإبانةُ عن شريعة الفرقة النَّاجية ومجانبة الفِرَق المذمومة**»، لابن بطّة، عُبَيد الله بن محمّد (ت: 387هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الرَّاية، الطبعة الثانية، 1415هـ.

15. «**الآحادُ والمثانيّ**»، لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضَّحّاك (ت: 287هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجَوابرة، دار الرَّاية، الرِّياض، 1411هـ.

16. «**الأحاديث المُختَارة**» أو «**المُستَخرَج من الأحاديث المُختارة ممَّا لم يُخرِّجْه البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما**» لضياء الدّين المقدسيّ، محمّد بن عبد الواحد (ت: 643هـ)، تحقيق: عبد

الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الرّابعة، 1421هـ.

17. «**الأحكـام الـشرعية الكـبرى**»، لعبـد الحـق الإشْـبِيليّ (ت: 581هـ)، تحقيـق: حـسين بـن عُكَاشة، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.

18. «**الإِخـوان**»، لابـن أبي الـدُّنيا، عبـد الله بـن محمّـد (ت: 281هـ)، تحقيـق: مـصطفى عبـد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ.

19. «**الأدب المفـرد**»، للبخـاريّ، محمّـد بـن إسـماعيل (ت: 256هـ)، تحقيـق: محمّـد فـؤاد عبـد الباقيّ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، الطبعة الثّالثة، 1409هـ.

20. «**الإرشـادُ في معرفـة علـماء الحـديث**»، لأبي يعـلى الخلـيليّ، الخليـل بـن عبـد الله بـن أحمـد (ت: 446هـ)، تحقيـق: محمّـد سـعيد عمـر إدريـس، مكتبـة الرُّشـد، الرِّيـاض، الطبعـة الأولى، 1409هـ.

21. «**الاسـتذكار الجـامع لمـذاهب فقهـاء الأمـصار، وعلـماء الأقطـار، فـيما تـضمَّنه الموطـأ مـن معـاني الـرّأي والآثـار، وشرح ذلـك كلِّـه بالإيجـاز والاختـصار**»، لابـن عبـد الـبر، يوسـف بـن عبـد الله بـن محمّـد (ت: 463هـ)، تحقيـق: سـالم عطـا، ومحمّـد مُعـوَّض، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

22. «**الاستقـصا لأخبـار دول المغـرب الأقـصى**»، لأبي العبّـاس النَّـاصريّ، أحمـد بـن خالـد (ت: 1315هـ)، دون معلومات طبع أو نشر.

23. «**الاسـتيعاب في معرفـة الأصـحاب**»، لابـن عبـد الـبرِّ، يوسـف بـن عبـد الله (ت: 463هـ)، تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام، الطبعة الأولى، 1423هـ.

24. «**الأسـماء المُبهَمَـة في الأنبـاء المُحكَمَـة**»، للخطيـب البغـداديّ، أحمـد بـن عـليّ (ت: 463هـ)، تحقيق: عز الدين علي السيّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417هـ.

25. «**الأسـماء والـصِّفات**»، للبيهقـيّ، أحمـد بـن الحُـسَين (ت: 458هـ)، تحقيـق: عبـد الله الحاشدي، مكتبة السَّوادي للتوزيع، جُدّة، الطبعة الثانية، 1422هـ.

26. «**الإصـابة في تمييـز الـصَّحابة**»، لابـن حجـر، أحمـد بـن عـلي (ت: 852هـ)، تحقيـق: محمـد علي البيجاويّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

وتحقيـق: عبـد الله التركـيّ، بالتعـاون مـع مركـز هجـر للبحـوث والدراسـات العربيـة والإسلامية، الطبعة الأولى، 1429هـ.

27. «**الاقـتراحُ في بيـان الاصـطلاح، ومـا أُضِـيف إلى ذلـك مـن الأحاديـث المعـدودة مـن الـصّحاح**»، لابـن دقيـق العيـد، محمّـد بـن أبي الحَسَن (ت: 702هـ)، دار المـشاريع، الطبعـة الأولى، 1427هـ.

28. «**الإكـمال في ذِكْـر مـن لـه روايـة في مسند الإمـام أحمـد مـن الرِّجـال، سـوى مـن ذُكِـر في تهـذيب الكـمال**»، للحُـسَينيّ، محمّـد بـن عـلي (ت: 765هـ)، تحقيـق: عبـد المعطـي قَلْعَجِـي، جامعـة الدِّراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان.

29. «**الإكـمال في رَفْـع الارتيـاب عـن المُؤتلِـف والمختلِـف في الأسـماء والكُنَـى والأنـساب**»، لابـن مـاكُولا، عـلي بـن هبـة الله بـن عـليّ (ت: 475هـ)، تحقيـق: عبـد الـرَّحمن المُعلِّمـي، دار الكتـاب الإسلامي، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، 1993م.

30. «**الإلزامـات**» المطبـوع مـع «**التّتبـع**»، للـدَّارقطنيّ، عـلي بـن عمـر (ت: 385هـ)، تحقيـق: مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ.

31. «**الأم**»، للـشَّافعيّ، محمّـد بـن إدريـس (ت:204هـ)، دار المعرفـة، بـيروت، الطبعـة الثانيـة، 1393هـ.

32. «**الأمـالي المطلَقَـة**»، لابـن حجـر، أحمـد بـن عـليّ (ت: 852هـ)، تحقيـق: حمـدي عبـد المجيـد السَّلفيّ، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1416هـ.

33. «**الأمـالي**»، للمَحـامِلي، الحُـسَين بـن إسـماعيل (ت: 330هــ)، روايـة عبـد الله بـن يحيـى البيّـع، تحقيـق: إبـراهيم القَيْـسيّ، دار ابـن القـيّم، الـدَّمّام، والمكتبـة الإسـلامية، عـمَّان، الطبعـة الأولى، 1412هـ.

34. «**الإمـام في معرفـة أحاديـث الأحكـام**»، لابـن دقيـق العيـد، محمّـد بـن عـلي بـن وَهْـب، (ت: 702هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حُمَيِّد، دار المحقّق.

35. «**الأنـساب**»، للـسَّمعانيّ، عبـد الكـريم بـن محمّـد (ت: 562هــ)، تحقيـق: عبـد الله عمـر البارودي، دار الفكر عن دار الجِنان، الطبعة الأولى، 1408هـ.

36. «**الأنـوار الكاشـفة لما في كتـاب أضـواء عـلى الـسُّنَّة مـن الزَّلـلِ والتَّـضليلِ والمُجَازَفَـة**»، للمُعلِّمـي، عبد الرَّحمن بن يحيى (ت: 1386هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1402هـ.

37. «**الأوسـط في الـسُّنن والإجمـاع والاخـتلاف**»، لابــن المنــذر، محمّــد بــن إبــراهيم (ت: 318هـ)، تحقيق: صغير أحمد حَنِيف، دار طيبة، الطبعة الأولى، 1413هـ.

- ب -

38. «**بحـر الـدم فـيمن تكلَّـم فيـه الإمـام أحمـد بمـدحٍ أم ذم**»، لابـن المُـبرِّد، يوسـف بـن حسن بـن عبـد الهـادي، (ت: 909هــ)، تحقيــق: وصي الله عبــاس، دار الرّايــة، الرِّيــاض، الطبعــة الأولى، 1409هـ.

39. «**بُغيـةُ الباحـثِ عـن زوائـد مـسند الحـارث**»، لأبي بكـرٍ الهيثمـيّ (ت: 807هــ)، تحقيــق: حُسَين أحمـد البـاكريّ، طباعـة مركـز خدمـة الـسُّنَّة والـسِّيرة النَّبويّـة، الجامعـة الإسـلامية، المدينـة المنوَّرة، الطبعة الأولى، 1413هـ.

40. «**بغيـة الرَّائـد في تحقيـق مجمـع الزوائـد ومنبـع الفوائـد**»، للهيثمـيّ، عـلي بـن أبي بكـر (ت: 807هـ)، تحقيق: عبد الله محمَّد الدَّرْويش، دار الفكر، بيروت، 1414هـ.

41. «**بُغيـة الوُعَـاة في طبقـات اللُّغـويين والنُّحْـاة**»، للـسُّيوطي، عبـد الـرَّحمن بـن أبي بكـر (ت: 911هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

42. «**بيـان الـوهم والإيهـام الـواقعين في كتـاب الأحكـام**»، لابـن القطّـان الفـاسيّ، عـلي بـن محمّـد (ت: 628هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.

43. «**البحـر الزّخَّـار**»، المعـروف بــ: «**مـسند البـزَّار**»، للبـزَّار، أحمـد بـن عمـرو (ت: 292هــ)، تحقيـق: محفـوظ الـرَّحمن زيـن الله، مكتبـة العلـوم والحكـم، المدينـة المنـوّرة، الطبعـة الأولى، 1416هـ.

44. «**البدايـة والنِّهايـة**»، لابـن كثـير، إسـماعيل بـن عمـر بـن كثـير (ت: 774هــ)، تحقيـق: عبـد الله التركيّ، دار هجر، الطبعة الأولى، 1417هـ.

45. «**البـدر المُنـير في تخـريج الأحاديـث والآثـار الواقعـة في الـشّرح الكبـير**»، لابـن المُلقِّـن، عمـر بـن عـلي (ت: 804هــ)، تحقيـق: مـصطفى أبـو الغـيط عبـد الحـي، وآخـرون، دار الهجـرة، الرّيـاض، الطبعة الأولى، 1425هـ.

- ت -

46. «**تـاريخ أبي زُرْعَـة الدِّمـشقيّ**»، عبـد الـرَّحمن بـن عمـرو (ت: 281هــ)، تحقيـق: خليـل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى، 1417هـ.

47. «**تـاريخ أبي سـعيد، هاشـم بـن مَرْثَـد الطَّـبرانيّ (ت: 278هــ) عـن أبي زكريـا يحيـى بـن معـين (ت: 233هـ)**»، تحقيق: نظر محمّد الفاريابيّ، مكتبة الكوثر، الرياض، 1410هـ.

48. «**تـاريخ أحمـد بـن أبي يَعْقُـوب بـن جَعْفَـر**» المعـروف بــ: «**اليَعْقُـوبيّ**» (ت: 284هــ)، طبـع في مدينة ليدن، بمطبعة بريل، 1883م.

49. «**تـاريخُ أسـماءِ الثِّقـات**»، لابـن شـاهين، عمـر بـن شـاهين (ت: 385هــ)، تحقيـق: صـبحي

السَّامُرّائيّ، الدَّار السلفية، الطبعة الأولى، 1404هـ.

50. «**تاريخ الإسلام السِّياسيّ والدِّيني والثَّقافيّ والاجتماعيّ**»، لحسن إبراهيم حسن، دار الجيل، بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرَّابعة عَشَر، 1416هـ.

51. «**تاريخُ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام**»، للذهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: عمر عبد السَّلام تَدمُري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، 1410هـ.

52. «**تاريخ الرُّسل والملوك**»، للطَّبريِّ، محمّد بن جرير (ت: 310هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

53. «**تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميّ (ت: 280هـ) عن يحيى بن معين (ت: 233هـ) في تجريح الرُّواة وتعديلهم**»، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ.

54. «**تاريخ مدينة السَّلام وأخبار محدّثيها وذِكْر قُطّانها العلماء من غير أهلِها ووارِدِيها**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن علي (ت: 463هـ)، تحقيق: بشّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1422هـ.

55. «**تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلَّها من الأماثل أو اجتاز بنَواحِيها من وَارِدِيها وأهلِها**»، لابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العَمْرويّ، دار الفكر، 1415هـ.

56. «**تاريخ المدينة المنورة**»، لابن شبّه، عمر بن شبّه النُّميريّ، تحقيق: فهيم شلتوت.

57. «**تاريخ مولد العلماء ووفيَّاتِهم**»، لمحمد الرِّبْعيّ، محمَّد بن عبد الله (ت: 379هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد سُلَيمان الحَمَد، دار العاصمة، الرياض، 1410هـ.

58. «**تحفة الأحوذيّ بشرح جامع الترمذيّ**»، للمباركفُوريّ، محمد عبد الرَّحمن (ت: 1353هـ)، تحقيق: علي معوَّض، وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، الطبعة

الثالثة، 1422هـ.

وتحقيق: عبد الرَّحمن عثمان، دار الفكر.

59. «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**»، للمزِّي، يوسف بن الزكي عبد الرَّحمن (ت: 742هـ)، تحقيق: عبد الصَّمد عبد الشَّرف، المكتب الإسلاميّ، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، 1403هـ.

ومعه «**النُّكَت الظِّراف على الأطراف**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ).

60. «**تحفة التّحصيل في ذِكْر رواة المراسيل**»، للعراقيّ، أحمد بن عبد الرَّحيم (ت: 826هـ)، تحقيق: عبد الله نوّارة، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

61. «**تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوِي**»، للسُّيوطي، عبد الرَّحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، تحقيق: طارق عوض الله محمّد، دار العاصمة، الرّياض، الطبعة الأولى، 1424هـ.

62. «**تذكرة الحُفّاظ**»، للذّهبيِّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الأولى، 1419هـ.

63. «**تسمية من لم يروِ عنه غيرُ رجلٍ واحدٍ**»، للنَّسائيِّ، أحمد بن شعيب (303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369هـ.

64. «**تعجيلُ المنفعةِ بزوائد رِجال الأئمّة الأربعة**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطّبعة الأولى.

65. «**تعظيمُ قَدْر الصَّلاة**»، للمَرْوَزِيّ، محمّد بن نَصْر (ت: 294هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن الفِرْيَوائيّ، مكتبة الدّار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1406هـ.

66. «**تغليق التعليق على صحيح البخاريّ**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)،

تحقيق: سعيد بن عبد الرَّحمن القزقي، المكتب الإسلامي، ودار عمَّار، الطبعة الأولى، 1405هـ.

67. «**تفسيرُ القرآنِ العظيمِ مُسنداً عن رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم**»، لابن أبي حاتم، عبد الرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، مكتبة نزار الباز، مكَّة المُكرَّمة، الطبعة الأولى، 1417هـ.

68. «**تقريب التهذيب**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: محمَّد عوامة، دار الرَّشيد، سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ.

وتحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغِف الباكستانيّ، دار العاصمة، الرّياض.

69. «**تكملة الإكمال**»، لابن نُقْطة، محمّد بن عبد الغني (ت: 629هـ)، تحقيق: عبد القيُّوم عبد ربِّ النَّبيِّ، جامعة أم القُرَى، الطبعة الأولى، 1410هـ.

70. «**تمام المِنّة في التعليق على فقه السُّنّة**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدِّين (ت: 1420هـ)، دار الرّاية، الطبعة الرّابعة، 1417هـ.

71. «**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**» لابن عبد الهادي المقدسيّ، محمّد بن أحمد (ت: 744هـ)، تحقيق: سامي جاد الله، وعبد العزيز الخبانيّ، أضواء السَّلف، الطبعة الأولى، 1428هـ.

72. «**تهذيب الآثار وتفصيل الثّابت عن رسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم من الأخبارِ**»، للطبريّ، محمّد بن جرير (ت: 310هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

73. «**تهذيب الأسماء واللّغات**»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، إدارة الطباعة المُنِيريّة.

74. «**تهذيب التهذيب**»، لابن حجر، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، دار الفكر، بيروت،

1404هـ.

75. «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، للمزّي، يوسف بن الزكي عبد الرَّحمن (ت: 742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الثانية، 1403هـ.

76. «**تهذيبُ سُنن أبي داود وإيضاح مُشكلاتِه**»، لابن قيِّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر (ت: 751هـ)، المطبوع مع كتاب «**عَوْن المَعْبود**»، تحقيق: عبد الرَّحمن عثمان، المكتبة السلفية، 1388هـ.

77. «**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**»، للصَّنعاني، محمَّد بن إسماعيل (ت: 1182هـ)، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

78. «**توضيحُ المُشتَبِه في ضبط أسماءِ الرُّواة وأنسابِهِم وألقابِهِم وكُناهُم**»، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، محمّد بن عبد الله (ت: 842هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1993م.

79. «**التاريخ الأوسط**»، المسمّى بـ: «**التاريخ الصّغير**»، للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

80. «**التاريخ الكبير**»، للبُخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن بن يحيى المُعلِّميّ، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1986م.

81. «**التاريخ**»، ليحيى بن معين (ت: 233هـ)، رواية العباس بن محمّد بن حاتم الدُّوريّ (ت: 271هـ)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، 1399هـ.

82. «**التّاريخ**»، لخليفة بن خيَّاط (ت: 240هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العُمَريّ، دار طيبة، الرِّياض، الطبعة الثَّانية، 1405هـ.

83. «**التّبيـانُ لبديعـة البَيَـان**»، لابـن نـاصر الـدِّين الدِّمـشقيّ، محمّـد بـن عبـد الله (ت: 842هــ)، تحقيق: حسين بن عكّاشة، دار النَّوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1429هـ.

84. «**التَّبيِـينُ لأسـماء المُدلِّـسين**»، لـسِبْط ابـن العَجَمَـي، إبـراهيم بـن محمَّـد (ت: 841هــ)، تحقيـق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ .

85. «**التَّحبـير في المعجـمِ الكبـير**»، للـسَّمْعانيّ، عبـد الكـريم بـن محمّـد (ت: 562هــ)، تحقيـق: مُنيرة ناجي سالم، نشر رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، طبعة 1395هـ.

86. «**التحقيـق في أحاديـث الخـلاف**»، لابـن الجـوزيّ، عبـد الـرحمن بـن عـليّ (ت: 597هــ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السّعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

87. «**الترغيـب والترهيـب**»، للمنـذريّ، عبـد العظـيم بـن عبـد القـويّ (ت: 656هــ)، تحقيـق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

88. «**التعـديل والتجـريح لمـن خـرّج لـه البخـاريُّ في الجـامع الـصَّحيح**»، لأبي الوليـد البـاجيِّ، سُـلَيمان بـن خَلَـفَ (ت: 474هــ)، تحقيـق: أبـو لُبَابـة حُـسَين، دار اللـواء للنَّـشر والتوزيـع، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1406هـ.

89. «**التقييـد والإيـضاح لمـا أُطلِـق وأُغلِـق مـن مقدمـة ابـن الـصَّلاح**»، للعراقـيّ، عبـد الـرَّحيم بـن الحُسَين (ت: 806هـ)، تحقيق: محمّد راغب الطبّاخ، الطبعة الأولى، 1350هـ.

90. «**التلخـيصُ الحَبِـير في تخـريج أحاديـث الرَّافعـيّ الكبـير**»، لابـن حجـر، أحمـد بـن عـليّ (852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ.

91. «**التمهيـد لمـا في الموطـأ مـن المعـاني والأسـانيد**»، لابـن عبـد الـبرّ، يوسـف بـن عبـد الله (ت: 463هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبع وزارة الأوقاف والشؤون المغربية.

92. «**التمييـز**»، لمـسلم بـن الحجّـاج (ت: 261هــ)، المطبـوع مـع كتـاب «**مـنهج النَّقْـد عنـد**

المُحدِّثين» للأعظميّ، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة، 1410هـ.

93. «**التوحيد وإثبات صفات الرّب عزَّ وجل**»، لابن خُزَيمة، محمّد بن إسحاق (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد العزيز الشّهْوان، دار الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.

- ث -

94. «**الثِّقات**»، لابن حبان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: السّيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1395هـ.

- ج -

95. «**جامع البيان عن تأويل آيّ القُرْآن**»، المسمّى بـ: «**تفسير الطَّبريّ**»، للطَّبري، محمّد بن جرير (ت: 310هـ)، تحقيق: عبد الله التُّركيّ بالتعاون مع مركز البحوث والدِّراسات العربية والإسلامية بدار هَجَر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

96. «**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**»، للعلائيّ، خليل بن كَيْكلدي (ت: 761هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلَفيّ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ.

97. «**جامعُ بيان العلم وفَضْلِه**»، لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله (ت: 463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ.

98. «**الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمورِ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وسُنَنِه وأيَّامِه**»، المسمَّي بـ: «**صحيح البخاريّ**»، للبخاريّ، محمَّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

99. «**الجامع في الخاتم**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: عمرو عليّ عمر، الدَّار السَّلفية، الهند، الطبعة الأولى، 1407هـ.

100. «**الجامع لأحكام القرآن، والمُبيّن لما تضمَّنه من السُّنَّةِ وآيِ القُرآن**»، للقرطبيّ، محمّد بن

أحمد (ت: 671هـ)، تحقيق: عبد الله التركي وآخرون، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1427هـ.

101. «**الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت: 463هـ)، تحقيق: الدكتور محمود الطحّان، مكتبة المعارف،الرياض، 1403هـ.

102. «**الجامع**» المعروف بـ: «**سُنَن الترمذيّ**»، للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت: 279هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

103. «**الجامع**»، لمَعْمَر بن راشد، المطبوع آخر «**المُصنَّف**» لعبد الرَّزاق، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظميّ، منشورات المجلس العلميّ، الطبعة الأولى، 1392هـ.

104. «**الجرحُ والتَّعديل**»، لابن أبي حاتم، عبد الرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن المُعلِّمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى.

105. «**الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (ت: 233هـ) (الفوائد)**»، رواية أبي بكر المَرْوزيّ، أحمد بن علي (ت: 292هـ) عنه، تحقيق: خالد السَّبيْت، مكتبة الرُّشد، الرّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

106. «**الجمع بين كتابي أبي نَصْر الكلاباذيّ وأبي بكرٍ الأصبهانيّ رحمهما الله تعالى في رجال البخاريّ ومسلم**»، المشهور بـ: «**الجمع بين رجال الصَّحيحين**»، لأبي الفضل المقدسيّ، محمّد بن طاهر (ت: 507هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

107. «**الجهاد**»، لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت: 287هـ)، تحقيق: مساعد بن سُلَيمان الحميد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1409هـ.

108. «**الجهاد**»، لعبد الله بن المبارك (ت: 181هـ)، تحقيق: نزيه حمَّاد، دار المطبوعات الحديثة، جُدّة.

109. «**الجوهر النَّقيّ**»، لابن التُّركُمانيّ، عليُّ بن عثمان (ت: 745هـ)، المطبوع بذيل «**السُّنن الكبرى**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت: 458هـ)، مجلس دائرة المعارف النِّظّاميّة، حيدر آباد الدكن، الهند، 1344هـ.

-ح-

110. «**حاشية السِّنديّ على سُنَن ابن ماجه**» المطبوع مع «**السُّنن**»، تحقيق: خليل شِيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420هـ.

111. «**حِلْية الأبرار، وشِعَار الأخيار، في تلخيص الدّعوات المستحبّة في الليل والنَّهار**»، المعروف بـ: «**الأذكار**»، للنَّوويّ، يحيى بن شرف (ت: 676هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مطبعة الملاح، دمشق، 1391هـ.

112. «**حِلْية الأولياءِ وطبقاتِ الأصفياء**»، لأبي نُعَيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد الله (ت: 430هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الرَّابعة، 1405هـ.

-خ-

113. «**خُلَاصة الأحكام في مهمّات السُّنن وقواعد الإسلام**»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

-د-

114. «**الدُّعاء**»، للطَّبرانيّ، سُليَمان بن أحمد (ت: 360هـ)، تحقيق: محمّد سعيد البخاريّ، دار البشائر الإسلاميّة، الطبعة الأولى، 1407هـ.

-ذ-

115. «**ذخيرة الحُفَّاظ المُخرَّج على الحروف والألفاظ**»، لمحمَّد بن طاهر المقدسيّ (ت: 507هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن الفِرْيَوائيّ، دار السَّلف، الرِّياض، 1416هـ.

116. «**ذِكْرُ المُدلِّسين**»، للنِّسائيّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: حاتم العَوني، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1423هـ.

- ر -

117. «**رجال صحيح مسلم**»، لابن مَنجُوْيَه، أحمد بن عليّ (ت: 428هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ.

118. «**الرُّؤية**»، للدَّارقطنيِّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: إبراهيم العلي، وأحمد الرّفاعي، مكتبة المنار، الزَّرقاء، الطبعة الأولى، 1411هـ.

119. «**الرِّسالة**» للشّافعيِّ، محمّد بن إدريس (ت: 204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

120. «**الرَّوض المِعْطَار في خبر الأقطار**»، لمحمّد الحِمْيريّ، تحقيق: إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984م.

- ز -

121. «**زاد المعاد في هديّ خير العباد**»، لابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر (ت: 751هـ)، تحقيق: شُعَيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الرَّابعة، 1424هـ.

122. «**الزُّهد**»، لعبد الله بن المبارك (ت:181هـ)، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظميّ، دار الكتب العلمية، بيروت.

123. «**سؤالاتُ ابنِ الجُنَيد ليحيى بن معين**» لإبراهيم بن عبد الله بن الجُنَيد، (ت: 260هـ تقريباً)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ.

124. «**سُؤالاتُ أبي داود (ت: 275هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ) في جرح الرُّواة وتعديلهم**»، تحقيق: زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، طبعة 1414هـ.

125. «**سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي (ت: بعد 300هـ) أبا داود سُلَيمان بن الأَشْعَث السِّجْستانيّ (ت: 275هـ) في معرفة الرِّجال وجرحِهِم وتعديلِهِم**»، تحقيق: عبد العليم البَسْتويّ، دار الاستقامة، مكّة المكرمة، ومؤسسة الرَّيان، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

126. «**سؤالات البَرْقانيّ [أحمد بن محمّد] (ت: 425هـ) للدَّارقطنيّ**»، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: عبد الرَّحيم القشقريّ، النَّاشر: كتب خانه جميلي، باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ.

127. «**سُؤَالاتُ الحاكم [محمّد بن عبد الله] (ت: 405هـ) للدَّارقطنيِّ**» علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: مُوفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

128. «**سُؤَالات السُّلَمِيّ [محمّد بن الحُسَين] (ت: 412هـ) للدَّارقُطنيّ**»، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: سعد الحُمَيِّد وخالد الجُرَيسي، الطبعة الأولى، 1427هـ.

129. «**سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة (ت: 297هـ) لعليّ بن المدينيّ (ت: 234هـ)**»، تحقيق: مُوفّق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، طبعة 1404هـ.

130. «**سؤالاتُ مسعود بن علي السِّجزيّ (ت: 438 أو 439هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرُّواة**» للحاكم النَّيسابوريّ، محمّد بن عبد الله (ت: 405هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1408هـ.

131. «**سلسلة الأحاديث الصَّحيحة وشيءٍ من فقهِها وفوائدِها**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدِّين (ت: 1420هـ)، مكتبة المعارف، الرِّياض، 1415هـ.

132. «**سِلسلةُ الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة، وأثرُها السيّئ في الأمّة**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدِّين (ت: 1420هـ)، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، 1420.

133. «**سِيَر أعلام النُّبلاء**»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1417هـ.

134. «**السُّنَّة والردُّ على الجهميةِ**»، لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: 290هـ)، تحقيق: أحمد بن علي القُفَيليّ، دار ابن الجوزيّ، القاهرة، 1428هـ.

135. «**السُّنَّة**»، لابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم (ت: 287هـ)، ومعه: «**ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدين (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1400هـ، والطبعة الرَّابعة، 1419هـ.

136. «**السُّنن الصُّغرى**»، للنَّسائيِّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ.

وطبعة دار المعرفة، بيروت، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي.

137. «**السُّنن الكبرى**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرَّمة، 1414هـ.

وطبعة مجلس دائرة المعارف النّظّامية، حيدر آباد، الهند، 1344هـ.

138. «**السُّنن الكبرى**»، للنَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: عبد الغفّار البَنْدَاريّ، سيّد كَسرويّ حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.

139. «**السُّنَن**»، لأبي داود، سُلَيمان بن الأَشْعَث (ت: 275هـ)، تحقيق: محمّد محي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر.

وتحقيق: عِزّت الدعّاس وعادل السيِّد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

140. «**السُّنن**»، لابن ماجه، محمّد بن يزيد (ت:275هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقيّ، دار الفكر، بيروت.

141. «**السنن**»، للدَّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: السيّد عبد الله هاشم يماني المدنيّ، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ.

وتحقيق: شُعَيب الأرنَؤُوط وآخرون، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1424هـ.

- ش -

142. «**شذراتُ الذَّهب في أخبار من ذهب**»، لابن العِمَاد، عبد الحيّ بن أحمد (ت: 1089هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنَؤُوط ومحمود الأرنَؤُوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ.

143. «**شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصَّحابة والتابعين مِنْ بعدهم**»، للالكائيّ، هبةُ الله بن الحسن (ت: 418هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد حمدان، دار طيبة، الطبعة الرَّابعة، 1416هـ.

144. «**شرح السُّنَّة**»، للبغويّ، الحُسين بن مسعود (ت: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمّد زهير الشَّاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.

145. «**شرح سنن ابن ماجه**»، لمُغَلْطاي بن قَلِيْج بن عبد الله (ت: 762هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

146. «**شرح سنن أبي داود**»، للعينيّ، محمود بن أحمد (ت: 855)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصريّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.

147. «**شرح صحيح البخاريّ**»، لابن بطّال، عليّ بن خَلَف (ت: 449هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشد، الرِّياض.

148. «**شرح علل الترمذيّ**»، لابن رجب، عبد الرَّحمن بن أحمد (ت: 795هـ)، تحقيق: همَّام عبد الرَّحيم سعيد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الثانية، 1421هـ.

149. «**شرح العقيدة الطَّحاوية**»، لابن أبي العز الحنفي، علي بن محمَّد (ت: 792هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ.

150. «**شرح العُمْدة في بيان مناسك الحجّ والعُمْرة**»، لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ) تحقيق: صالح بن محمَّد الحسن، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ.

151. «**شرح مشكل الآثار**»، للطَّحاويّ، أحمد بن محمّد (ت: 321هـ)، تحقيق: شُعَيب الأرنَؤُوط، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1415هـ.

152. «**شرح معاني الآثار**»، للطَّحاويّ، أحمد بن محمّد (ت:321هـ)، تحقيق: محمَّد زهري النَّجّار، ومحمد سيّد جاد الحق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ.

153. «**شُعَب الإيمان**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: محمد السَّعيد بسيوني زَغلُول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.

154. «**الشَّريعةُ**»، للآجُرِّي، محمّد بن الحُسَين (360هـ)، تحقيق: مكتب التحقيق في مؤسسة الريّان، طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، الطبعة الأولى، 1421هـ.

- ص -

155. «**صحيح ابن حبان بترتيب ابن بِلْبَان**»، لابن حبان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: شُعَيب الأرنَؤُوط، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1414هـ.

156. «**صحيحُ سُنَن أبي داود**» للألبانيّ، محمّد ناصر الدّين (ت: 1420هـ)، غِرَاس، الكويت، الطبعة الأولى، 1423هـ.

157. «**صحيح سُنَن الترمذيّ**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدّين (ت: 1420هـ)، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.

158. «**صحيح سُنَن النَّسائيّ**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدّين (ت: 1420هـ)، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

159. «**صفة الصَّفوة**»، لابن الجوزيّ، عبد الرَّحمن بن عليّ (ت: 597هـ)، تحقيق: محمّد رواس قَلْعَجيّ ومحمَّود فاخوريّ، دار المعرفة، بيروت، 1399هـ.

160. «**الصّحيح**»، لابن خُزَيمة، محمّد بن إسحاق (ت: 223هـ)، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، 1400هـ.

161. «**الصَّحيح**»، لمسلم بن الحجّاج (ت:261هـ)، تعليق: محمَّد فؤاد عبد الباقيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

- ض -

162. «**ضعيف سنن الترمذيّ**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدِّين (ت: 1420هـ)، مكتبة

المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.

163. «**الضُّعفاء الصَّغير**»، للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369هـ.

164. «**الضُّعفاء والكذَّابين والمتروكينَ من رواة الأحاديث**»، لأبي زُرْعة الرَّازيّ، عُبَيد الله بن عبد الكريم (ت: 264هـ)، المطبوع مع كتاب: «**أبو زرعة الرَّازيّ وجهوده في السُّنَّة النبويّة**»، لسعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم، الطبعة الثانية، 1409هـ.

165. «**الضَّعفاء والمتروكين**»، لابن الجوزيّ، عبد الرَّحمن بن عليّ (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.

166. «**الضُّعفاء والمتروكين**»، للدَّارقطنيِّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرّياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

167. «**الضُّعفاء والمتروكين**»، للنَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369هـ.

168. «**الضُّعفاء، ومن نُسِب إلى الكذب وَوَضْع الحديث، ومن غَلَبَ على حديثه الوَهم، ومن يُتّهم في بعض حديثه، ومجهولٌ روى ما لا يُتابَع عليه، وصاحب بدعةٍ يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حالُه في الحديث مستقيمة**»، للعُقَيليّ، محمّد بن عمرو (ت: 322هـ)، تحقيق: حمدي السِّلفيّ، دار الصَّميعيّ، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.

169. «**الضُّعفاء**»، لأبي نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت: 430هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1405هـ.

- ط -

170. «**طبقات الحنابلة**»، لأبي يعلى، تحقيق: عبد الرَّحمن العُثَيمين، طبع الأمانة العامة

للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، 1419هـ.

171. «**طبقات الشّافعية الكبرى**»، للسُّبْكيّ، عبد الوهاب بن علي (ت: 771هـ)، تحقيق: محمود الطناحيّ، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

172. «**طبقاتُ الفقهاء**»، لأبي إسحاق الشَّيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرَّائد العربيّ، بيروت، طبعة 1970م.

173. «**طبقاتُ المُحدِّثين بأصبهان**»، لأبي الشَّيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمّد (ت: 369هـ)، تحقيق: عبد الغفور البُلوشيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ.

174. «**طبقات المُدلِّسين**» أو «**تعريفُ أهلِ التّقديسِ بمراتبِ المَوصُوفينَ بالتّدليسِ**»، لابن حجر، أحمد بن علي(ت: 852هـ)، تحقيق: عاصم بن عبد الله القَرْيوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.

175. «**طبقات المفسِّرين**»، لأحمد بن محمّد الأدنَرويّ، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1997م.

176. «**طبقاتُ فُحول الشُّعراء**»، لمحمّد بن سلّام الجُمَحيّ (ت: 231هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، دار المدني، جُدّة.

177. «**الطَّبقات الكبير**»، المسمَّى بـ: «**الطَّبقات الكبرى**» لمحمّد بن سعد، (ت: 230هـ)، دار صادر، بيروت، تقديم: إحسان عباس، الطبعة الأولى، 1418هـ.

178. «**الطبقات**»، لخليفة بن خيَّاط (ت: 240هـ)، رواية أبي عمران موسى بن زكريا التُّسْتُري، تحقيق: أكرم ضياء العُمَريّ، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1387هـ.

179. «**الطَّبقات**»، لمسلم بن الحجّاج (ت: 261هـ)، تحقيق: مشهور حسن سَلْمان، دار الهجرة، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1411هـ.

180. «**الطَّهُور**»، للقاسم بن سلَّام (ت: 224هـ على الأصح)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الصَّحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، 1413هـ.

- ع -

181. «**علل الأحاديث في كتاب الصَّحيح لمسلم بن الحجَّاج**»، لابن عمَّار الشَّهيد (ت: 317هـ)، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الهجرة، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1412هـ.

182. «**عُمْدة القاري شرح صحيح البخاري**»، للعينيّ، محمود بن أحمد (ت: 855هـ)، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

183. «**عون المعبود شرح سنن أبي داود**»، للعظيم آبادي، محمّد شمس الحق (ت: 1329هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1415هـ.

184. «**العِبَر في خبر من غَبَر**»، للذّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: محمّد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

185. «**العلل الكبير**»، للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت: 279هـ)، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السَّامرائيّ وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النَّهضة العربية، الطّبعة الأولى، 1409هـ.

186. «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**»، لابن الجوزيّ، عبد الرَّحمن بن علي (ت: 597هـ)، تحقيق: خليل المَيْس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.

187. «**العلل الواردة في الأحاديث النَّبويّة**»، للدَّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله السَّلفيّ، الطبعة الأولى، 1405هـ.

و«**تكملة العلل**» تحقيق: محمّد الدَّبّاسي، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولى، 1427هـ.

188. «**العللُ ومعرفة الرِّجال عن الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)**»، رواية المرُّوذيّ،

أحمد بن محمّد (ت: 275هـ) وغيرِه، تحقيق: وصي الله بن محمّد عبّاس، الدَّار السَّلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى، 1408هـ.

189. «**العلل ومعرفة الرِّجال**»، لأحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصيّ الله عباس، المكتب الإسلامي، ودار الخاني، بيروت، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.

190. «**العلل**»، لابن أبي حاتم، عبد الرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد بن عبد الله الحُمَيِّد وخالد بن عبد الرحمن الجُرَيسي، الطبعة الأولى، 1427هـ.

191. «**العلل**»، لابن المدينيّ، علي بن عبد الله (ت: 234هـ)، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.

- غ -

192. «**غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء**»، لابن الجَزَريِّ، محمّد بن محمّد (ت: 833هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ.

193. «**غُرَر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيدِ المقطوعة**»، لرشيد الدّين العطَّار، يحيى بن علي (ت: 662هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حُمَيِّد، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1421هـ.

194. «**غريب الحديث**»، لابن الجَوْزيّ، عبد الرَّحمن بن علي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد المعطي قَلْعَجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.

195. «**غريب الحديث**»، لأبي إسحاق الحربيّ، إبراهيم بن إسحاق (ت: 285هـ)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أُمِّ القُرَى، مكة المكرَّمة، الطبعة الأولى، 1405هـ.

196. «**غريب الحديث**»، للخطَّابيّ، حَمْد بن محمَّد (ت: 388هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزبَاوِي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، 1422هـ.

197. «**غُنْية المُلتَمِس إيضاح المُلْتبس**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن علي (ت: 463هـ)، تحقيق: يحيى الشِّهري، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1423هـ.

198. «**غوامض الأسماء المُبهَمَة الواقعة في متون الأحاديث المُسندَة**»، لابن بَشْكُوال، خلف بن عبد الملك (ت: 578هـ)، تحقيق: عزِّ الدين علي السيّد، ومحمّد كمال الدِّين عزِّ الدين، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.

- ف -

199. «**فتح الباريّ بشرح صحيح البخاريّ**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن باز، ومحِبُّ الدّين الخطيب، ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

200. «**فتح الباريّ شرح صحيح البخاري**»، لابن رجب، عبد الرَّحمن بن أحمد (ت: 795هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1417هـ.

201. «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»، للسخاويّ، محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت: 902هـ)، تحقيق: عبد الكريم الخُضَير، ومحمَّد آل فهَيْد، دار المنهاج، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1426هـ.

202. «**فُتُوح البُلدان**»، للبَلاذُرِيّ، أحمد بن يحيى (ت: بعد 270هـ)، تحقيق: عبد الله أنيس الطبَّاع، وعمر أنيس الطبَّاع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1407هـ.

203. «**فضائل الرَّمي في سبيل الله**»، للقَرَّاب، إسحاق بن أبي إسحاق (ت: 429هـ)، تحقيق: مشهور حسن سَلْمان، مكتبة المنار، الزَّرقاء، الطبعة الأولى، 1409هـ.

204. «**فهـم القـرآن، وحقيقـة معنـاه**» للمُحاسِـبيّ، الحـارث بـن أسـد (ت: 243هـ)، تحقيـق: حسين القوتلي، دار الكندي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1398هـ.

205. «**فـيض القـدير شَرْح الجـامع الـصَّغير**»، للمُنَـاويّ، محمّـد المـدعو بـ: عبـد الـرَّؤوف (ت: 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطّبعة الأولى، 1356هـ.

206. «**الفِـتَن**»، لنُعَـيم بـن حمَّـاد (ت: 228هـ)، تحقيـق: سـمير الـزهيري، مكتبـة التوحيـد، القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ.

207. «**الفوائـد**»، لـتمَّام بـن محمّـد (ت: 414هـ)، تحقيـق: حمـدي عبـد المجيـد الـسَّلَفيُّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1412هـ.

- ك -

208. «**كـشف الأسـتار عـن زوائـد البـزّار عـلى الكتـب الـسّتة**»، للهيثمـيّ، عـلي بـن أبي بكـر (ت: 807هـ)، تحقيـق: حبيـب الـرَّحمن الأعظمـيّ، مؤسـسة الرّسـالة، بـيروت، الطبعـة الأولى، 1399هـ.

209. «**كـشف الظُّنـون عـن أسـامي الكتـب والفُنُـون**»، لحـاجي خليفـة، مـصطفى بـن عبـد الله (ت: 1067هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

210. «**الكاشـف في معرفـة مـن لـه روايـةٌ في الكتـب الـسّتة**»، للـذَّهبيّ، محمّـد بـن أحمـد (ت: 748هـ)، تحقيـق: محمّـد عوَّامـة، وأحمـد محمّـد الخطيـب، دار القبلـة للثّقافـة الإسـلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جُدّة، الطبعة الأولى، 1413هـ.

211. «**الكامـل في ضُـعفاء الرِّجـال**»، لابـن عَـدِي، عبـد الله بـن عَـدِي (ت: 365هـ)، تحقيـق: سهيل زكّار، يحيى مختار غزَّاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ.

212. «**الكـشفُ الحَثِيـث عمّـن رُمِـي بوضـع الحـديث**»، لـسِبط ابـن العَجَمـيّ، إبراهيم بـن محمّـد،

(ت: 841هـ)، تحقيق: صبحي السَّامُرّائيّ، عالم الكتب ومكتب النَّهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

213. «**الكِفايةُ في معرفة أصولِ عِلْم الرِّواية**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن علي (ت: 463هـ)، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدِّمياطي، دار الهُدَى، مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ.

214. «**الكُنَى والأسماء**»، للدُّولابيّ، محمّد بن أحمد (ت: 310هـ)، تحقيق: نَظَر الفاريابيّ، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

- ل -

215. «**لسانُ العرب**» لابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، تحقيق: نخبة من العاملين بدار المعارف، القاهرة، 1900م.

216. «**لسان الميزان**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1423هـ.

217. «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**»، للسُّيوطي، عبد الرَّحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، دار المعرفة، بيروت.

218. «**اللّباب في تهذيب الأنساب**»، لابن الأثير الجَزَريّ، علي بن أبي الكرم محمّد (ت: 630هـ)، مكتبة المثّنّى، بغداد.

- م -

219. «**مجموعُ الفتاوى**»، لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ)، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1423هـ.

220. «**مختصر المُزَنيّ في فروع الشَّافعية**»، لإسماعيل بن يحيى المُزَني (ت: 264هـ)،

تحقيق: محمّد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

221. «**مختصر سنن أبي داود**»، للمُنْذِريّ، عبد العظيم بن عبد القوي، (ت:656هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، و محمّد حامد الفِقِي، دار المعرفة، بيروت.

222. «**مختلَف الحديث بين الفقهاء والمحدّثين**»، لنافذ حسين حمّاد، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، 1430هـ.

223. «**مَدْرسة الحديثِ في البَصْرة حتى القَرْن الثَّالث الهِجْريّ**»، لأمين القُضَاة، دار ابن حزم، الطَّبعة الأولى، 1419هـ.

224. «**مِرْعاة المفاتيح شَرْح مِشكاة المصابيح**»، للمباركفُوري، عبيد الله بن محمّد (ت: 1414هـ)، دار البحوث الإسلامية والدّعوة والإفتاء بالجامعة السَّلَفيّة بنارس، الهند.

225. «**مسائل الإمام أحمد (ت: 241هـ)**»، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، 1420هـ.

226. «**مساوئُ الأخلاق ومذمُومُهَا**»، للخرائطي، محمَّد بن جَعْفر (ت: 327هـ)، تحقيق: مصطفى الشَّلبي، مكتبة السَوَادي، جُدَّة، الطبعة الأولى، 1412هـ.

227. «**مسند ابن الجَعْد**»، لعليّ بن الجَعْد (ت: 230هـ)، جمع البغويّ، عبد الله بن محمّد (ت: 317هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.

228. «**مسند الإمام أبي حنيفة**»، لأبي نُعَيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد الله (ت: 430هـ)، تحقيق: نظر الفَاريَابيّ، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى، 1415هـ.

229. «**مسند الشَّاميين**»، للطبراني، سُلَيمان بن أحمد بن أَيُّوب (ت: 360هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلَفيّ، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1409هـ.

230. «**مشاهيرُ علماء الأمصار**»، لابن حبّان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: م.

فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م.

231. «**مشيخة أبي طاهر بن أبي صَقْر**»، لمحمَّد بن أحمد اللَّخْمِيّ (ت: 476هـ)، ضمن مجموع أجزاء حديثية، تحقيق: حاتم العَونيّ، مكتبة الرُّشد، الرّياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.

232. «**مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**»، للبُوصيريّ، أحمد بن أبي بكر (ت: 840هـ)، تحقيق: عوض الشِّهريّ، إصدار عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1425هـ.

وتحقيق: محمّد الكشناويّ، دار العربية، بيروت، 1403هـ.

233. «**معالم السُّنن**»، للخطّابي، حَمْد بن محمَّد (ت: 388هـ)، صحَّحه: محمّد راغب الطَّبّاخ، المطبعة العلمية بحَلَب، الطبعة الأولى، 1352هـ.

234. «**مُعجَم البُلدان**»، للحَمَويّ، ياقوت بن عبد الله، (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت، 1397هـ.

235. «**مُعْجَم ما استُعجِم من أسماء البلاد والمواضع والعَجَم**»، لأبي عُبَيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت: 487هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ.

236. «**معجم مقاييس اللغة**»، لأحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الفكر، طبعة 1399هـ.

237. «**معرفة الثقات**»، للعِجْليّ، أحمد بن عبد الله (ت: 261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَسْتويّ، مكتبة الدَّار، المدينة النبويّة، الطبعة الأولى، 1405هـ.

238. «**معرفة الرِّجال**»، ليحيى بن معين (ت: 233هـ)، رواية ابن محرز، أحمد بن محمّد، تحقيق: محمّد كامل القصّار، 1405هـ.

239. «**معرفةُ السُّنن والآثار**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد المعطيّ أمين قَلْعَجِيّ، جامعة الدِّراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، 1412هـ.

240. «**معرفة الصَّحابة**»، لأبي نُعَيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد الله (ت: 430هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزّازيّ، دار الوطن للنشر، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

241. «**معرفةُ أنواع علمِ الحديث**»، لابن الصَّلاح، عثمان بن عبد الرَّحمن (ت: 643هـ)، تحقيق: عبد اللّطيف الهميم، وماهر الفَحْل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ.

242. «**معرفةُ علومِ الحديثِ**»، للحاكم النَّيسابُوريِّ، محمَّد بن عبد الله (ت: 405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

243. «**من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت: 233هـ) في الرِّجال**»، رواية أبي خالد الدَّقّاق، يزيد بن الهَيْثم بن طَهْمان (ت: 284هـ)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ.

244. «**مناقب الشَّافعي**» للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1390هـ.

245. «**ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال**»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاويّ، دار المعرفة، بيروت.

246. «**المُؤتَلِف والمُختَلِف**»، للدارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: موفق بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

247. «**المتفق والمفترق**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت: 463هـ)، تحقيق: محمّد

صادق الحامدي، دار القادري، الطبعة الأولى، 1417هـ.

248. «**المجروحينَ من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين**»، لابن حبّان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، طبعة 1412هـ.

249. «**المجموع شرح المُهذَّب**»، للنوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تحقيق: محمّد المطيعيّ، مكتبة الإرشاد، جُدّة.

250. «**المُحتَضِرين**»، لابن أبي الدُّنيا، عبد الله بن محمّد (ت: 281هـ)، تحقيق: محمّد خير يوسف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1417هـ.

251. «**المُحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي**»، للرَّامهُرمُزِيّ، الحسن بن عبد الرَّحمن (ت: 360هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1391هـ.

252. «**المُحكَم والمحيط الأعظم**»، لابن سِيْده، علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

253. «**المُدلِّسين**»، لأبي زُرْعة العراقيّ، أحمد بن عبد الرَّحيم (ت: 826هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ونافذ حُسَين حمّاد، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1995م.

254. «**المراسيل**»، لابن أبي حاتم، عبد الرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، طبعة 1397هـ.

255. «**المرسل الخفيّ وعلاقته بالتدليس، دراسةٌ نظريّةٌ وتطبيقيةٌ على مرويَّات الحسن البصريّ**»، للشَّريف حاتم العَوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1418هـ.

256. «**المُستدرَك على الصَّحيحينِ**»، للحاكم النَّيسابُوريّ، محمَّد بن عبد الله (ت: 405هـ)،

تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1411هـ.

وتحقيق: مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الحرمين، الطبعة الأولى، 1417هـ.

257. «**المسند**» لأبي داود الطَّيالسيّ، سُلَيمان بن داود (ت: 204هـ)، دار المعرفة، بيروت.

258. «**المسند**»، المعروف بـ: «**سُنَن الدَّارميّ**»، للدَّارميّ، عبد الله بن عبد الرَّحمن (ت: 255هـ)، تحقيق: فواز زمرليّ وخالد العلميّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

259. «**المسند**»، لعبد الله بن المبارك (ت: 181هـ)، تحقيق: صبحي السامُرَّائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1407هـ.

260. «**المسند**»، لابن أبي شَيْبة، عبد الله بن محمّد، (ت: 235هـ)، تحقيق: عادل الغزَّاويّ، وأحمد المزِيديّ، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1418هـ.

261. «**المسند**»، لابن راهُوْيَة، إسحاق بن إبراهيم (ت: 238هـ)، تحقيق: عبد الغفور البَلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1412هـ.

262. «**المسند**»، لأبي بكرٍ الحُمَيديّ، عبد الله بن الزُّبير (ت: 219هـ)، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظميّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة.

263. «**المُسنَد**»، لأبي عَوَانة، يعقوب بن إسحاق (ت: 316هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

264. «**المسند**»، لأبي يعلى المَوْصليّ، أحمد بن علي، (ت:307هـ)، تحقيق: حُسَين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ.

265. «**المسند**»، لأحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

وتحقيق: شُعَيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ.

وتحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

266. «**المسند**»، للرُّوياني، محمّد بن هارون (ت: 307هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يمانيّ، مؤسسة قُرْطُبة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

267. «**المسند**»، للشاشيّ، الهيثم بن كُلَيْب (ت: 335هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1410هـ.

268. «**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**»، للفيُّومي، أحمد بن محمد (ت: 770هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1922.

269. «**المُصنَّف في الأحاديث والآثار**»، لابن أبي شَيْبة، عبد الله بن محمّد (ت: 235هـ)، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1409هـ.

270. «**المُصنَّف**»، لعبد الرَّزاق بن همّام الصنعانيّ (ت: 211هـ)، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظميّ، منشورات المجلس العلميّ، الطبعة الأولى، 1392هـ.

271. «**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثّمانية**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، مجموعة من المحقِّقين، دار العاصمة ودار الغيث، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

272. «**المعجم الأوسط**»، للطَّبرانيّ، سُلَيمان بن أحمد (ت: 360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمّد، وعبد المُحسِن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ.

273. «**المعجم الصَّغير (الرّوض الداني)**»، للطَّبرانيّ، سُلَيمان بن أحمد (ت: 360هـ)، تحقيق: محمّد شكور أمرير، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ودار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولى، 1405هـ.

274. «**المعجم الكبير**»، للطَّبراني، سُلَيمان بن أحمد (ت: 360هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلَفيّ، مكتبة العلوم والحكم، المَوْصل، الطبعة الثانية، 1404هـ.

275. «**المعجم**»، لابن الأعرابيّ، أحمد بن محمّد (ت: 340هـ)، تحقيق: عبد المُحسِن الحُسَينيّ، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربية السعوديّة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

276. «**المعرفة والتّاريخ**»، للفَسَويّ، يعقوب بن سُفيان (ت: 277هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العُمَريّ، مكتبة الدّار، المدينة النّبويّة، الطبعة الأولى، 1410هـ.

277. «**المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**»، للعراقيّ، عبد الرَّحيم بن الحُسَين (ت: 806هـ)، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، دار طبريّة، الطبعة الأولى، 1415هـ.

278. «**المغني في الضّعفاء**»، للذّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث بدولة قطر.

279. «**المغني**»، لابن قُدَامة، عبد الله بن أحمد (ت: 620هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

280. «**المفردات في غريب القرآن**»، للرّاغب الأصبهاني، الحُسَين بن محمّد (ت: 502هـ)، تحقيق: محمّد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

281. «**المُقدِّمة**»، لعبد الرَّحمن بن خَلْدُون (ت: 808هـ)، المطبعة الأدبية، بيروت، الطبعة الثانية، 1886م.

282. «**الملل والنِّحَل**»، للشِّهرستاني، محمَّد بن عبد الكريم (ت: 548هـ)، تحقيق: محمّد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.

283. «**المنتخب من العلل للخلّال**»، لابن قُدَامة المقدسيّ، عبد الله بن أحمد(ت: 620هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار الرّاية، الطبعة الأولى، 1419هـ.

284. «**المُنتَخَب من مسند عبد بن حُمَيد** (ت: 249هـ)»، تحقيق: صبحي السامُرَّائي،

ومحمود الصَّعيديّ، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ.

285. «**المنتقى من السُّنن المُسندَة**»، لابن الجارُود، عبد الله بن علي، (ت:307هـ)، تحقيق: عبد الله عمر الباروديّ، مؤسسة الكتاب الثّقافية، بيروت، 1408هـ.

286. «**المُنفردات والوَحْدَان**»، لمسلم بن الحجَّاج (ت: 261هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، والسعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ.

287. «**المِنهاج شَرْحُ صحيح مسلم بن الحجَّاج**»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.

وتحقيق: خليل مأمون شِيحَا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1422هـ.

- ن -

288. «**ناسخ الحديث ومنسوخه**»، لابن شاهين، عمر بن أحمد (ت: 385هـ)، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المنار.

289. «**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**»، لابن الأنباريّ، عبد الرَّحمن بن محمَّد (ت: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامُرَّائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ.

290. «**نزهة النَّظر في توضيح نُخبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: نور الدين عِتْر، مطبعة الصَّباح، دمشق، الطبعة الثالثة، 1421هـ.

291. «**نصب الرَّاية**»، للزَّيلعيّ، عبد الله بن يوسف (ت:762هـ)، تحقيق: محمّد عوامّة، مؤسسة الرَّيان، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلاميّة، جُدَّة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

292. «**النَّصيحة بالتَّحذير من تخريب ابن عبد المنَّان لكتب الأئمّة الرَّجيحة، وتضعيفه لمئات الأحاديث الصَّحيحة**»، للألبانيّ، محمّد ناصر الدِّين (ت: 1420هـ)، دار ابن عفّان، الطبعة

الثانية، 1421هـ.

293. «**النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح**» لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المَدخليّ، مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية، 1424هـ.

294. «**النِّهاية في غريب الحديث والأثر**»، لابن الأثير الجَزَري، المبارك بن محمَّد (ت: 606هـ)، أشرف عليه وقدَّم له: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1421هـ.

- و -

295. «**وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان**»، لابن خَلِّكان، أحمد بن محمَّد (ت: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

296. «**الوافي بالوفيّات**»، للّصفديّ، خليل بن أيبك (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.

- هـ -

297. «**الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثِّقة والسَّداد الذين أخرج لهم البخاريُّ في جامعه**»، المعروف بـ: «**رجال صحيح البخاري**»، لأبي نصر الكَلابَاذِي، أحمد بن محمَّد (ت: 398هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

298. «**هدي السَّاري مقدمة فتح الباري**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن باز، ومحِبُّ الدّين الخطيب، ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

فِهْرس المحتويات

مُلَخّصُ البحثِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه وإخوانِهِ أجمعين.

أمَّا بَعْدُ:

فهذا بحثٌ بعُنوان: «**شيوخُ قتادةَ بن دِعامة السَّدُوسيِّ المُتكلَّم في سماعِهِ منهم، دراسةٌ تطبيقيةٌ**» تناول فيه الباحثُ مسألةَ سماعِ قتادةَ من عددٍ من الشُّيوخ ممَّن تكلَّم الأئمَّةُ في سماع قتادةَ منهم، ممَّن لهم روايةٌ في الكتب التسعة، وهي: الكتب الستة المشهورة، ومسندي أحمد والدَّارميّ، وموطأ مالك، والبالغُ عدَدُهم (38) شيخاً.

ولهذه الدراسة أثرُها البالغُ على الرِّوايات صحةً وضعفاً؛ إذ يَتَوقَّفُ على معرفة سماع الرُّواة بعضِهم من بعضٍ اتصالُ السَّند أو انقطاعُهُ، وتزدادُ أهميةُ هذا البحث لما عُرِف عن قتادة من كثرة إرساله عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم أو لم يلتقِ بهم أصلاً، ولا سبيلَ إلى معرفة سماعٍ أو عدمِ سماعٍ من هذا حالُه من شيوخه إلا بجمع كلام الأئمَّة النُّقَّاد، والإدراك الدقيق، والمعرفة التامة، والاتساع في الرِّواية؛ فلأجل ذلك وغيره كانت هذه الدِّراسة.

وقد جاء البحثُ في مقدِّمةٍ وفصلين وخاتمة.

أمَّا المقدِّمة: فقد تناول فيها الباحثُ أهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحث، ومنهجَ البحث، والدِّراساتِ السَّابقة، وخُطَّةَ البحثِ.

وأمَّا الفصل الأوَّل: فقد تناول فيه الباحثُ ترجمةَ قتادةَ بن دِعامة، سواءٌ ما يتعلَّق بالحالة السياسية والاجتماعية والعلمية لعصرِهِ، أو ما يتعلَّقُ باسمِهِ ونَسَبِهِ ونسبَتِهِ وَوِلادَتِهِ ونَشأَتِهِ العِلميةِ، والعلومِ التي بَرَزَ فيها، وأقوالِ النُّقَّادِ فيه جَرحاً وتعديلاً، وصفاتِهِ وثناءِ العلماءِ عليهِ، ووفاتِهِ.

وأمَّا الفصل الثاني: فقد تناول فيه الباحثُ دراسةَ شيوخِ قتادةَ الذين تُكلِّم في سماع قتادة منهم، مُرَتِّباً إيَّاهم على حروف المعجم.

وأمَّا الخاتمةُ: فقد استعرض فيها الباحثُ أهمَّ نتائج البحث، وتوصيات الباحث.

Abstract

This research is titled "**The Scholars of Qutada Ben Do'ama Assadossi and whether He Heard from them or not: A practical Study**". The researcher studied the issue of whether Qutada heard from his scholars who had narration in the Nine Books. These books are the six famous books and Musnad Ahmad, Adaremy and Mowatta'a Malek, whose number reached thirty eight scholars.

This study has its great influence on the narrations in terms of its trueness or weakness because the connection of Asanad or its disconnection depends on the hearing of narrators from each others. The significance of this study increases because Qurada was known of narrating other's sayings, but neither heard from nor met them. The researcher cannot determine whether Qutada heard form scholars, but it is possible to decide that by collecting Imams opinions, accurate recognition, full awareness and wideness of narration. Therefore, the researcher conducted this study.

The research is divided into an introduction, two chapters and a conclusion.

The introduction: included the importance, reasons and objectives and methodology of the research and the previous studies and procedures.

The first chapter: dealt with Quatda's career in terms of his personal information and his social, scientific and political life. In addition, the chapter referred to his educational development

and the sciences he mastered, manners and his death as well as well as the scholars’ opinions, whether praising or criticizing.

Chapter two: dealt with the study of the Scholars of Qutada Ben Doama Assadossi and whether He Heard from them or not, arranging their names alphabetically.

The conclusion: included the findings and the recommendations of the researcher.